

صَفْوَةُ الْأَشْيَاءِ وَالْمَفْتِي
مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ

تَفْسِيرُ
سُورَةِ النِّسَاءِ
الْآيَاتُ (١٤٧: ١٧٦)

٧
الْمَجْلَدُ السَّابِعُ

تَأَلَّفَ فِي فَضِيلَةِ الشَّيْخِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّوَسَرِيِّ
مَرْحَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (ت ١٣٩٩هـ)

دار ابن الجوزي

صَفْوَةُ الْأَثَرِ وَالْمَقَامِ
مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ

المجلد السابع
تَفْسِيرُ سُورَةِ النَّسَاءِ
الآيَاتُ (١٤٧: ١٧٦)

ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ، ١٤٣٩ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الدوسري ، عبد الرحمن محمد

صفوة الآثار والمفاهيم من تفسير القرآن العظيم . / عبد الرحمن

محمد الدوسري - ط ١ - . الدمام ، ١٤٣٩ هـ

٥٢٢٢ ص ؛ . سم

ردمك : ٥ - ٣٥ - ٨٢٢٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - القرآن - التفسير بالمأثور

أ . العنوان

ديوي ٣٢ ، ٢٢٧

رقم الإيداع : ١٤٣٩/٩٣٠

ردمك : ٥ - ٣٥ - ٨٢٢٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثالثة

(١٤٣٩ هـ)



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية : الدمام - طريق الملك فهد - ت : ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣ ، ص ب : ٢٩٥٧

الرمز البريدي : ٣٢٢٥٣ - الرقم الإضافي : ٨٤٠٦ - فاكس : ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - تليفاكس : ٢١٠٧٢٢٨

جـ و ال : ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحساء - ت : ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت : ٠١٢ ٦٨١٤٥١٩ - بيروت

هاتف : ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس : ٠١/٦٤١٨٠١ - القاهرة - ج ٥٠٠ ع - محمود : ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨

تلف فاكس : ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ - الإسكندرية - ٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣ - البريد الإلكتروني : روني

aljawzi@hotmail.com- www.aljawzi.com

صِفْوَةُ الْأَثَارِ وَالْمَفَاتِيحِ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ

تَأَلَّفَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّوسَيْرِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (ت ١٣٩٩ هـ)

الْمَجْلَدُ السَّابِعُ
تَفْسِيرُ سُورَةِ النِّسَاءِ
الآيَاتُ (١٤٧: ١٧٦)

دَارُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فِي الْآيَةِ (١٤٧): ﴿ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴾ ﴾

هذا استفهام معناه النفي، أي ما يعذبكم إن شكرتم وآمنتم، والتقدير أي شيء يفعل الله بعذابكم؟ فالله سبحانه بعدما ذكر عقوبته العظيمة للمنافقين، والأجر الجزيل الذي يؤتيه المؤمنين، وتوبته على التائبين من المنافقين توبة نصوحاً أوضح أنه لا حاجة له في العذاب، ولا تعود عليه منه منفعة، فإنه منزّه عن ذلك، وإنما عقابه المذنب فلا أمر قضت به حكمته ﷺ حتى لا يجعل المجرمين كالمؤمنين، والمفسدين كالمصلحين، بل يجزي كل إنسان بما كسبت يده من خير أو شر، فالؤمن الشاكر لنعمته شكراً عملياً لا يعذبه فلهذا قال: ﴿ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ ﴾ والباء للسبب، أي ليس عذابه لسبب التشفي أو الانتقام الناشئ من غضب أو أخذ الثأر، أو جلب منفعة، أو دفع مضرة، فهو سبحانه منزّه عن ذلك وعن جميع الملبسات التي تكون بين المخلوقين.

وإنما المقصود من المجازاة حمل المكلفين على امتثال الأوامر واجتناب النواهي، فمن فعل المأمورات وكف عن المحظورات فلا يليق بكرم الله أن يعذبه؛ لأنه سبحانه الغني الغني المطلق المتعالي عن الظلم وأسبابه، فتعذيبه باستحقاق يقتضيه مرض الكفر والنفاق، فمن سلم منه فقد سلم من عذاب الله.

والنكتة في تقديم الشكر على الإيمان أن الإنسان إذا نظر في نفسه وتفكر فيمن أوجده من العدم، وأمدّه بالجوارح والأحاسيس والقوى، وسخر له ما في الأرض جميعاً، وهده لاستثمارها فيما ينفعه اهتدى بذلك إلى شكر المنعم، ثم إذا تمّ النظر عرف أن الله الواحد الأحد الصمد الغني بذاته والمغني لغيره بفضلته وإحسانه، وأن جميع الأكوان محتاجة إلى فضله ورحمته انغرس في قلبه حبه وتعظيمه، فهده الشكر إلى الإيمان الذي تتحرك به جوارحه لطاعته، والمسابقة في مرضاته، فيضيف إلى شكر الجنان شكر العمل بالأركان، واللهج بالشأن عليه

باللسان.

فالشكر في الآية ليس محمولاً على الشكر المبهم كما ظنه بعضهم، بل هو الشكر المفصل الهادي إلى الإيمان، فلهذا قدمه الله عليه، وقال الطيبي رحمته الله: إن الذي يقتضيه النظم الفائق أن هذا الخطاب مع المنافقين وأن قوله سبحانه: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ﴾ متصل بقوله: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ (١٦٥) ... إلخ، وتنبيه لهم على أن الذي ورطهم في تلك الورطة كفرانهم نعم الله وتهاونهم في شكر ما أوتوا، وتفويتهم على أنفسهم بنفاقهم البُغية العظمى وهو الإسعاد بصحبة أفضل الخلق عليه السلام، والانخراط في زمرة وزمرة أمته الذين مثلهم في التوراة، ومثلهم في الإنجيل ما هو معروف مشرف.

فإذا تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله تعالى، وأخلصوا دينهم له فأولئك حكمهم أن ينتظموا في سلك أولئك السعداء من المؤمنين بعد ما كانوا مستأهلين الدركات السفلى من النيران، ثم التفت تعريضاً لهم أن ذلك العذاب كان منهم، وبسبب تقاعسهم وكفرانهم تلك النعمة الرفيعة وتفويتهم على أنفسهم تلك الفرصة السنية، وإلا فإن الله تعالى غني مطلقاً عن عذابهم، فضلاً عن أن يوقعهم في تلك الورطات، فقله تعالى: ﴿إِنْ شَكَرْتُمْ﴾؛ فذلك معنى الرجوع عن الفساد في الأرض إلى الإصلاح فيها، ومن اللجوء إلى الخلق إلى الاعتصام بالله تعالى، ومن الرياء في الدين إلى الإخلاص فيه. اهـ. بتصرف قليل جداً.

وقوله سبحانه: ﴿وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ معنى كونه سبحانه شاكراً أي مثيباً لعباده على أعمالهم، وموفياً لهم أجورهم بأكثر منها أضعافاً مضاعفة، فهذا هو معنى الشكر في حقه تعالى، وقد أتى بصفة الشكر باسم الفاعل بلا مبالغة ليدلنا على أن يتقبل منا أقل قليل من الأعمال ولا يرهقنا بالكثير، وأنه يحب منا العمل بإخلاص وإن قل، ويشجعنا على الإكثار لناخذ بحظ وافر من فضله لأنفسنا، ولا نحرّمها بالعجز والكسل، فإنه سبحانه ينمي لنا أعمالنا قلّت أو كثرت، فالتقصير من عند أنفسنا، وإلا فهو سبحانه شكور لا يضيع من أعمال عباده مثقال ذرة.

وقال ابن القيم:

وَهُوَ الشُّكُورُ فَلَنْ يُضَيِّعَ سَعِيَهُمْ لَكِنْ يَضَاعِفُهُ بِلا حُسْبَانٍ
مَا لِلْعِبَادِ عَلَيْهِ حَقٌّ وَاجِبٌ هُوَ أَوْجَبَ الْأَجَرَ الْعَظِيمَ الشَّانِ
كَلَّا وَلَا عَمَلٌ لَدَيْهِ ضَائِعٌ إِنْ كَانَ بِالْإِخْلَاصِ وَالْإِحْسَانِ

فقد اتضح من كونه سبحانه شكورًا أنه يضاعف الأجور لعباده على أعمالهم، وينميها وإن كانت قليلة من غير أن يكون عليه حق لهم، بل هو صاحب الحق والفضل والإحسان ﷻ.

﴿فائدة جليلة﴾:

قدر الله عليّ تأخيرها عن تفسير الآية السابقة، وهي: استدراك على الزمخشري:

حيث قال: فإن قلت: من المنافق؟.

قلت: هو في الشريعة من أظهر الإيمان وأبطن الكفر، ومن ارتكب ما يفسق به نسميه بـ«المنافق» فللتغليظ كقوله: «من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر»^(١).

ومنه قوله ﷺ: «ثلاث من كن فيه فهو منافق وإن صام وإن صلى وزعم أنه مسلم: من إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان»^(٢).

وقيل لحذيفة رضى الله عنه: من المنافق؟ فقال: الذي يصف الإسلام ولا يعمل به، وقيل لابن عمر: ندخل على السلطان ونتكلم بكلام، فإذا خرجنا تكلمنا بخلافه، فقال: كنا نعهده من النفاق، انتهى.

وقد نقده محمد بن جمال الدين القاسمي، فقال: قول الزمخشري: «فللتغليظ» يوجد مثله لقلّة من شراح الحديث وغيرهم، وقد بحث فيه بعض محققي مشايخنا بقوله: هذا الجواب لا يرتضيه من عرف قدر النبي ﷺ وكأنهم غفلوا عما يستلزمه هذا الجواب مما لا يرتضيه أدنى

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

عالم أن ينسب إليه، وهو الإخبار بخلاف الواقع لأجل الزجر، انتهى.
قلت: وكذلك شرحهم لحديث: «من غشنا فليس منا»^(١)، أي ليس على طريقتنا، ونحو هذا المعنى مما يثول به بعض الأحاديث في هذا الشأن.
وقد جاء في ترجمة الإمام أحمد رحمته الله: أنه لا يرضى بمثل هذا الشرح، ويخطئ صاحبه، وقال بعض المحققين: عليك أن تقر الأحاديث كما وردت، أي تمرها على ظاهرها بدون تأويلات لتنجو من مضرة الخطر، والله الموفق للسداد.

وفي قوله سبحانه: ﴿عَلِيمًا﴾ تحذير وندب إلى الإخلاص؛ لأنه سبحانه عالم بجميع الجزئيات والإسرار والإعلان، لا يخفى عليه شيء.
وقوله سبحانه في الآية (١٤٨): ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾

مناسبة هذه الآية لما قبلها: هي أن الله سبحانه لما ذكر من أحوال المنافقين وذمهم وإظهار فضائحهم ما ذكر، وبين ظلمهم واهتضامهم جانب المؤمنين سوغ للمؤمنين أن يذكروهم بما فيهم من الأخلاق والأوصاف الذميمة، فقال سبحانه: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾، يعني أنه لا يحب إظهار الفضائح إلا في حق من عظم ضرره وكثر مكره وكيده، فعند ذلك يجوز إظهار فضائحه، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «اذكروا الفاسق بما فيه كي تحذره الناس»^(٢).

وهؤلاء المنافقون قد كان كثر ظلمهم ومكرهم وكيدهم في حق المسلمين، وعظم ضررهم، فلهذا المعنى ذكر الله فضائحهم وكشف أسرارهم.

وتدل هذه الآية بمفهومها: أن من تاب من المنافقين وصلحت حاله واستبان إخلاصه، لا يجوز تعييره بما مضى من مكره بالمسلمين، لكن المستمر على نفاقه ومساوئه تجوز مقابلته بالسيئ من القول، وقرأ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٣٧٢).

الجمهور ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ بضم الظاء بالبناء للمفعول، وهي القراءة المعتمدة المشهورة.

ومن المعلوم أن أنواع الظلم كثيرة، والآية شاملة لها كلها، وما ذكره بعض المفسرين في سبب نزولها فليس على الحصر، بل يجوز أن يشنع على كل ظالم بما اقترفه كي يرتدع عن الظلم، لكن لا يفرط بزيادة الشتم، وإن صبر فهو خير له. وروى أبو داود في سننه في باب حق الجار أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إن لي جاراً يؤذيني فقال له: «أخرج متاعك فضعه على الطريق»، فأخرج الرجل متاعه فوضعه على الطريق، فكل من مر به قال: ما لك؟ قال: جاري يؤذيني؛ فيقول: اللهم العنه اللهم أخزه، قال: فقال الرجل - أي الجار -: ارجع إلى منزلك، والله لا أؤذك أبداً. ورواه الحافظ البزار - أيضاً -^(١).

وهذا من تعاليمه الاجتماعية النافعة ﷺ، ولو عمل بها كل جار مع جاره الذي يؤذيه لندر سوء الجوار وارتدع المؤذون لجيرانهم.

وقد أخرج البخاري في باب إكرام الضيف كما أخرج باقي الجماعة إلا النسائي عن عقبة بن عامر قال: قلنا: يا رسول الله إنك تبعثنا فننزل بقوم فلا يقرؤنا فما ترى؟ فقال لنا رسول الله ﷺ: «إذا نزلتم بقوم فأمروا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم»^(٢).

وروى الإمام أحمد عن المقدم بن أبي كريمة عن النبي ﷺ أنه قال: «أيما مسلم ضاف قومًا فأصبح الضيف محرومًا، فإن حقًا على كل مسلم نصره حتى يأخذ بِقَرَى ليلته من زرعه وماله»^(٣).

وروى هو وأبو داود عنه - أيضاً - أنه سمع النبي ﷺ يقول: «ليلة الضيف واجبة على كل مسلم، فإن أصبح بفنائهم محرومًا كان دينًا عليه،

(١) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٤).

(٢) رواه البخاري (٢٤٦١)، ومسلم (١٧٢٧).

(٣) رواه أبو داود (٣٧٥١).

فإن شاء اقتضاه وإن شاء تركه»^(١).

وقرأ بعضهم ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ بفتح الظاء المعجمة على البناء للفاعل، فيكون الاستثناء منقطعاً أو المعنى: إن الله لا يحب الجهر بالسوء، ولكن الظالم يحب ما لا يحبه الله، ويجوز أن يكون المعنى متعلقاً بالسوء، فيكون المعنى: لا يحب الله الجهر بالسوء إلا سوء من ظلم، فيجب الجهر به وتقبله، وقد أسلفنا أنها قراءة غير معتمدة فلذا يكون معناها متكلفاً.

واعلم أن مما يروى عن الضحاك بن مزاحم من تفسير الآية على التقديم والتأخير وربطها بقوله: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ﴾ [النساء: ١٤٧] تأويل بعيد عن الصواب، ولا يكاد يقبل هذا في تخريج كلام الله العزيز، وأبعد من هذا ما نقل عن الفراء في قوله سبحانه: ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨] أن ﴿إِلَّا﴾ بمعنى «لا»، أي بمعنى النفي لا بمعنى الاستثناء، بمعنى: لا يحب الله الجهر بالسوء ولا من ظلم، فهذا من تحريف الكلم عن مواضعه، فإن الآية صريحة في أنه يجوز للمظلوم أن يتكلم بالسوء على من ظلمه، ويؤيده الحديث الذي رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم عن الشريد بن سويد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لِي الْوَاجِدُ يَحِلُّ عَرْضُهُ وَعَقُوبَتُهُ»^(٢)، أي مما طلة الغني بغريمه تُحل ذلك، وأخرجه البخاري في كتاب الاستقراض «باب لصاحب الحق مقال».

وأما من لم يظلم فجهره بالسوء داخل في الغيبة المحرمة، وتسميته سوءاً، لأنه يسوء المقول فيه، وإلا فليس بقبيح في حق الظالم المؤذي، وقد أفادت هذه الآية جواز الدعاء على الظالم والجهر بمساوئه.

وقال بعض المحققين: إن الله سبحانه لما ذكر الشكر على وجه علم منه رضاه ومحبة إظهاره تممه بذكر ضده فكأنه قال: إنه يحب الشكر وإعلانه، ويكره السوء وإعلانه، وفيه احتباك بديع، وتخصيص

(١) رواه أحمد (٤/١٣٠).

(٢) رواه أبو داود (٣٦٢٨)، والنسائي (٤٦٨٩)، وابن ماجه (٢٤٢٧).

الجهر بالذكر إما إخراجاً له مخرج الغائب، وإما اكتفاء بالذكر عن مقابله، أو لكونه أفحش.

﴿فائدة:﴾

ذكر بعضهم في معنى الآية حكماً ونوادر بديعة منها ما قاله الشعبي: يعجبني الرجل إذا سيم هوناً دعتة الأنفة إلى المكافأة ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَ سَيِّئَةٍ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، فبلغ كلامه الحجاج فقال: لله دره، أي رجل بين جنبيه وتمثل:

ولا خير في عرضٍ امرئٍ لا يصونه ولا خير في حلمٍ امرئٍ ذلَّ جانبُهُ
وقال أعرابي لابن عباس: أتخاف علي جُنَاحًا إن ظلمني رجل فظلمته؟
فقال له: العفو أقرب للتقوى، فقال: ﴿وَلَمَنِ أَنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤١].

قلت قد يكون العفو في الحقوق المالية أقرب للتقوى كما يقتضي ذلك أول الآية بخلاف ما له مساس بالكرامة.

وفي هذه الآية الكريمة تربية للمسلمين على ترك البذاءة والتطاول بالصيحات وتبادل الشتائم، وعلى حفظ اللسان عن الاستطالة بالأعراض، وعلى قلة التشكي والتظلم إلا قدر الحاجة، فكيف بما فيه غيبة أو نميمة أو سباب أو سخرية؟ وهذه الآية من الآيات الرامية إلى تطهير النفس وتطهير المجتمع الإسلامي مما تلوثت به سائر المجتمعات، وإشاعة الثقة في محيط المسلمين، واستبعاد الشرثرة الكلامية وقلات السوء فيهم، مع جواز الانتصاف من الظالم ومراعاة طرق العفو في محلها.

وعندهم أن هذا الاستثناء متصل على تقدير حذف مضاف، أي إلا جهر من ظلم، وقيل: إن الاستثناء منقطع والتقدير: لكن المظلوم له أن ينتصف من ظالمه بما يوازي ظلامته كما قاله السدي والحسن وغيرهما، وهذا على القراءة المشهورة، وأما على غيرها فقد سبق بيانه.

وقوله سبحانه: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ أي سميعاً في جميع الأحوال، فهو سميع لما يجهر به من السوء وما يسر به، وهو سميع لكلام المظلوم،

وسميع لشكواه، وهو عليم بالظالم، وعلیم بما في قلب المظلوم، فليتق الله ولا يقل إلا الحق، وليترك الإسراف والمبالغة والتحامل الزائد، وفي ذلك وعد من الله للمظلوم بأنه يسمع شكواه ونداءه ويعلم ظلم ظالمه كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [إبراهيم ٤٢]، ولا يخفى عليه شيء.

فختام هذه الآية مناسب لمدلولها تمامًا، كما أن ختام الآية قبلها بكونه شاكراً عليماً مناسب لمدلولها ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ﴾ فإن عذابه على الجحود والكفر، وفيه تهديد لعله يعود إلى الإيمان، وليس عذابه لرغبة التنكيل والتشفي، بل لإقامة العدل وهو الشاكر المثيب لعباده بأضعاف ما عملوا من الحسنات، مع أنه لا يضاعف السيئات لطفًا بهم.

وقوله في الآية (١٤٩): ﴿إِنْ يُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ (١٤٩).

لما أباح الله سبحانه الجهر بالسوء لمن كان مظلوماً قال له ولجنسه من المسلمين: ﴿إِنْ يُبْدُوا خَيْرًا﴾ بدلاً من السوء، أو تخفوا السوء ولا تظهروه، أو تعفوا عنه فالعفو أولى، وإن كان الانتصار مباحاً. وإنما ذكر قبله إبداء الخير وإخفاءه توطئة للعفو عن السوء؛ لأنه يعلم من مدح حالتي الخير السر والعلانية أن السوء ليس كذلك جهراً وإخفاءً، فينبغي العفو عنه وتركه، وإنما عطف (العفو) بحرف (أو) مع دخوله في الخير بقسميه السر والإعلان للاعتداد به والتنبيه على منزلته وكونه من الخير بمكان مرتفع، وليس المراد أنه حينئذ هو المقصود، ولا أنه من قبيل قوله تعالى: ﴿وَمَلَكَيْتَهُ وَرُسُلَهُ وَجَبْرِيْلَ﴾ [البقرة: ٩٨]؛ لأن مثله يعطف بالواو لا بـ (أو)، ولذا حمل الخير على الطاعة مما هو عبادة وقربة فعلية لتغاير العفو، فالمراد بالتوطئة ذكر ما هو مناسب وتقديمه سبباً لحصوله، وإلا فالعفو مندرج في فعل الخير البادي والخفي، ولكن جعله قسمًا بالعطف لا قسمًا اعتناء به، وقد سبق في سورة آل عمران تفسير قوله: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾

[آل عمران: ١٣٤]، وجاء في الحديث الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «من كظم غيظاً - وهو قادر على إنفاذه - ملأ الله قلبه أمناً وإيماناً»^(١).

وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت: «ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين قط إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه، وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه في شيء قط إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم لله تعالى»^(٢).

واعلم أن الأصل في الشر هو أن لا يُفعل؛ سواء كان قولاً أو عملاً إلا للضرورة، كالجهر بالسوء على الظالم للاستعانة به على إزالة الظلم أو حصول الردع، والأصل في الخير أن يفعل سواء كان قولاً أو عملاً، وأما المفاضلة بين إبداء الخير وإخفائه فهي تختلف باختلاف العاملين والبواعث على العمل، وما للإبداء والإخفاء من الآثار، فمن كان كامل الإيمان فاضل الأخلاق لا يخاف على نفسه الرياء، لا فرق عنده بين إبداء الخير وإخفائه من جهة نفسه فهو يرجح أحد الأمرين على الآخر بنية صالحة أو منفعة ظاهرة، ومن ليس كذلك ينبغي أن يرجح الإخفاء حتى لا يكون له هوى فيه، ومن بواعث الإبداء قصد الاقتداء، ومن بواعث الإخفاء قصد الستر وحفظ كرامة من يوجه إليه الخير كالصدقة على المتعففين.

وقوله سبحانه: ﴿كَانَ عَفْوَاً قَدِيراً﴾: فيه إشارة إلى أنه سبحانه يجزيهم من جنس عملهم، فيعفو عن سيئاتهم ويجزل مثوبتهم، وكان شأنه العفو، وهو القدير الذي لا يعجزه الثواب الكثير عن العمل القليل، وإذا عفا فإنما عفوه عن قدرة كاملة على العقاب، فإتيانه سبحانه بهاتين الصفتين على طريق المبالغة تنبيهاً على أن العبد ينبغي أن يكثر منه العفو مع القدرة الكاملة على الانتقام، ليقتردي بسنة الله ويتخلق بشيء من صفاته.

(١) رواه أبو داود (٤٧٧٧)، والترمذي (٢٠٢١)، وابن ماجه (٤١٨٦).

(٢) رواه البخاري (٦٨٥٣).

قال الحسن: «المعنى أنه تعالى يعفو عن الجانين مع قدرته على الانتقام، فعليكم بالعفو».

وقال الكلبي: «معناه أنه أقدر على عفو ذنوبكم منكم على عفو ذنوب من ظلمكم».

وقيل: هو عَفُوٌّ لمن عفا، قدير على إيصال الثواب إليه.

وقال بعض المحققين: إن إيراد العفو في معرض جواب الشرط يدل على أن العمدة العفو مع القدرة، ولو كان إبداء الخير وإخفاؤه - أيضًا - مقصودًا بالشرط؛ لم يحسن الاقتصار في الجزاء على كون الله عفواً قديرًا أي بكثرة العفو على العصاة مع كمال قدرته على المؤاخظة، ولكن المقصود الشمول كما أسلفنا والله أعلم.

﴿وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فِي الْآيَتِينَ (١٥٠، ١٥١): ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۝ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ۝﴾﴾

كثيرًا ما أشرنا إلى هذه الآيات فيما مضى لبيان وحدة الدين والرسالة، وأن جميع الرسل موكب واحد يحمل هذا الدين، وأن هذا الاعتقاد من لوازم محو الطائفية التي تفاقم شرها بأسباب اليهود وأحابيلهم الخطيرة، وأن الطائفية ليست ناشئة من الإسلام ولا من القرآن حتى يكون علاجها على يد الماسونيين أفراخ اليهود بقطع الصلة بالدين ونبذه إلى غير رجعة، وبناء شؤون الحياة جميعها على أساس القوميات والوطنيات؛ كما ربح اليهود دعاة متحمسين إلى ذلك من أبناء المسلمين، بل الأمر بالعكس كما قررناه مرارًا.

وهذه الآيات الكريمات موضحة لفساد طريقة القوميين ودامغة لشبهاتهم من الأساس، كما أنها مبطللة لطريقتي اليهود والنصارى بعدم إيمانهم بغير أنبيائهم، وكفرهم بمن سواهم مما هو محض الافتراء

على الله وتكذيب رسله، وعلى الأخص أنبيائهم الأقربين، وفيها - أيضًا - تكذيب لبعض الدهريين والماديين الذين يؤمنون بالله فقط، ولا يعترفون برسالة متصلة به - كما سنوضحه إن شاء الله -.

فمزاعم اليهود والنصارى مخالفة للمنقول والمعقول والوجدان، ولهذا اشتركوا في لعنة الله وإيجاب الله قتالهم على المسلمين حتى يسلموا أو يدفعوا الجزية عن يد وهم صاغرون، لشناعة استكبارهم وتعنّتهم على الحق، وافتراءهم على الله، فإن الإيمان بموسى والتوراة يستلزم الإيمان بعيسى والإنجيل، وبمحمد ﷺ والقرآن، بل وجميع النبيين من قبلهم.

ومما يزيد من كفر اليهود وجرأتهم على الله، وشناعة وقاحتهم أنهم يؤمنون بإبراهيم أبي الأنبياء ومن بعده إلى محمد ﷺ وينتمون إلى إبراهيم، ويزعمون أنهم على ملته، وهم أكفر الناس بمحمد ﷺ الذي هو خاتم المرسلين من أولاده بمجرد حسدهم للعرب، وهم مرتبطون مع أكثرهم نسبًا بإبراهيم، فجريمتهم أفظع جريمة نشأت منها الطائفية المفرقة، وخطتهم لا يقبلها العقل والوجدان بتاتا، إذ كيف يؤمنون بإبراهيم وموسى، ويكفرون بمحمد - عليهم الصلاة والسلام - وهو أقواهم معجزة؟ فإبراهيم وموسى عاشا في ممالك الحضارات والعلم، بل عاش موسى في بيت الملك ودولة النظام والتشريعات، كما عاش عيسى في أمة ذات شريعة ودولة، ذات علم ومدنية، بخلاف محمد ﷺ؛ فإنه عاش في البادية زمن الطفولة وفي محيط الأميين، ثم أخذ يرعى الغنم لهم على قراريط، ولم يعرف أدنى شيء من العلم، كما قال الله في شأنه: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَأَرْتَابَ الْمُبِطُوتِ﴾ (١٨)، زد على هذا أن أوصافه معلومة عندهم في التوراة، فكفرهم به ليس له داع إلا الحسد، على أن الإيمان بأي رسول من رسل الله يقتضي ويستلزم الإيمان بالجميع ونصرة الجميع كما أسلفنا، والكفر به يقتضي الكفر بالجميع بل بالله سبحانه.

إن الذين يكفرون بالله ورسله هم الذين يفرقون بين الله ورسله، كاليهود الذين هم أمة الكفر والحسد والفساد؛ لأن رسل الله يصدق بعضهم بعضاً، ويؤيد بعضهم كتاب بعض، فمن كفر بواحد منهم كان كافراً بهم جميعاً، وكالنصارى الذين يزعمون الإيمان بعيسى ويكفرون بمحمد ﷺ، فكيف يكفرون بمحمد ﷺ وقد قال لهم عيسى: ﴿يَنْبَغِي لِإِسْرَائِيلَ إِيَّايَ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]؟! ألا إنه الزيغ والضلال والفجور الصارخ، فهم يريدون أن يتخذوا بين الكفر والإيمان طريقاً يُدَجِّلُونَ به ويفتنون الناس، ويظهرون الاتباع لنبي وهم في الحقيقة يكذبونه، ولكن الله سبحانه يفضحهم في هذه الآيات وغيرها، ويبين للناس أن من كفر ببعض الرسل فهو كافر بالجميع، كما بين لنا سابقاً أن من عمل ببعض الكتاب وكفر ببعضه فهو مؤمن ببعضه وكافر ببعضه، فيكون كافراً بالكتاب كله كما مضى ذكره.

وكذلك نوع من الدهريين والملاحدة الغشاشين الذين يؤمنون بالله فقط دون الأنبياء والمرسلين، وذلك لأنهم ينكرون الوحي، يزعمون أن الرسل أتوا بما أتوا من أنواع الهداية والتشريعات من عند أنفسهم وليس من الله، ويعتقدون أنهم عباقرة يملكون وسائل مؤثرة على الناس لا يملكها غيرهم، وهذا هو معتقد أغلب الكفار في هذا العصر، وقد تأثر بهم ملاحدة القوميين ممن هو مفتون لتقليد «أوربا» وتفاقم الشر بين الشباب بعد حصول الثورات الانقلابية في البلاد العربية، حتى سمعنا من يصف المصطفى محمداً ﷺ بأنه عبقرى تقليدياً لهؤلاء بدون نظر، بل بعناية قلب، ولو أمعنوا النظر أقل إمعان لعلموا أن العبقرية موجودة في أكفر الكفرة وأظلم الظلمة وأخبث الفساق من الفراعنة وطواغيت البابليين والإغريقين والفينيقيين ومجوس فارس ووثنية الهند وغيرها، مما لا تجد طاغوتاً أو دجالاً إلا وهو متفوق بالعبقرية على غيره.

فالعبقورية مشاعة ويدخلها الدجل والأغلاط وسائر الأغراض والأنانيات المسعورة، بخلاف النبوة والرسالة فإنها فضل من الله ووحى يوحى

من عنده، وأهلها متجردون من جميع الأغراض النفسية، ومعصومون من تَقَوُّلِ الأقاويل على ربهم، وجميعُ المجتمعات في أمان كامل منهم بخلاف من يُسبغ عليه وصف العبقرية، فإنه مقدس وقتًا وملعون أوقاتًا، وفيه من التهافت والاضطراب ما هو عبرة لأولي الألباب، فما أكفر من يصف خاتم المرسلين بالعبقرية، ويعمى عن مساوئ العبقرين واضطراب نظرياتهم وتناقضها!

والله سبحانه أوضح لنا في هذه الآيات الكريمات حقيقة أصول الإيمان، وأنه لا يكفي الإيمان بالله إلا بالإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين وما أنزل إليهم من ربهم على الإجمال، وأن من آمن بالله ولم يؤمن بالرسول فهو كافر لا يحميه إيمانه بالله من القتل والأسر، ولا يصون ماله وعرضه؛ لأنه باق على أصل الكفر ما دام غير مؤمن بالرسالة لإنكاره وحي الله، وطعنه بالمرسلين، وقد تقدم أن من لم يؤمن بالملائكة فهو كافر؛ لأن من الملائكة سفراء بين الله ورسله، فكيف بمن لا يؤمن بالرسول ويقتصر على الإيمان بالله؟ هذا في الحقيقة هو الراسخ في الكفر.

هذا وإن العبقرية قد تكون في أكفر خلق الله وأشدهم خبثًا وإضرارًا بالإنسانية، كالماسونيين اليهود المتشعبين في الجمعيات الماسونية في مشارق الأرض ومغاربها الذين لا يعملون خيرًا قط، ولا يهدون إلى أي كرامة، بل إن جميع ما يخططونه هو لهدم كافة المجتمعات لصالح اليهود كما تفيدنا بذلك قرارات حكماء صهيون المسماة «بروتوكولات»، وكما تصدره المحافل الماسونية على اختلاف مواقعها ضد جميع الأمم والشعوب، فالذي يقرؤها لا يشك في أن مصدرها عباقرة، بلغوا من الذكاء الوقاد ما لم يبلغه غيرهم.

فهل هذه العبقرية اليهودية الملعونة موازية لعبقريات الأنبياء والمرسلين في زعمهم؟ أو لابد من التفريق بينهم وبين عبقرية اليهود الهدامة؟ أو من الواجب العدول عن تسمية الأنبياء والمرسلين عباقرة؛ لأن أعداء الله الذين سموهم بهذا الاسم يريدون أن يفتحوا عليهم

أبواب الشتائم المفتوحة على اليهود، وأن يقلبوا حسناتهم سيئات، ويصموهم بالدهاء والمكر، كما وصف أكثر المستشرقين محمدًا ﷺ بذلك لخبت سرائرهم واستغلالهم هذا الوصف الذي لا تنحصر أوصاف صاحبه ولا تنضبط؛ لأن تسمية الأنبياء «عابرة» هو للتلبيس وتركيز الكفر، فأول هزيمة المسلم النفسية هو قبوله تسمية محمد ﷺ بالعقري؛ لأن العقري يصدر منه كل شيء ولا تجب طاعته، وإنما قد يستحسن بعض نظرياته فيلبس طيبها بخبيثها - عيادًا بالله - مما يريدونه من المطاعن، ولا يمكن التفريق بين أحوال الأنبياء - إذا اعترفنا أنها عبقریات - وبين عبقریات اليهود الهدامة لعدم الضوابط المتفق عليها بين الخصمين، فمجرد الاعتراف بالعبقرية بدل الرسالة هو سقوط إلى هاوية الكفر التي لا قرار لها، ولكن متى ينتبه المخدوعون؟

وقد كشف الله لنا حقيقة الذين لا يؤمنون به بأنهم ﴿يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾، فلا يؤمنون بالمرسلين ولا بالرسالة، بل يسمونها عبقرية، أو يؤمنون ببعضهم فقط حسب ما تهواه أنفسهم ﴿وَيَقُولُونَ نُوْمَنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ اتباعًا للهوى والأغراض النفسية، وإلا فما الذي يجعلهم يختارون الإيمان ببعض والكفر ببعض؟ هل عندهم برهان من الله؟ كلا ﴿وَلَكِنَّهُمْ يُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ أي طريقًا وسطًا بين الكفر والإيمان، وليس بينهما واسطة أبدًا، فإما الإيمان بالله وبرسوله جميعًا بدون تفريق بين الله ورسله، وإلا فهو الكفر الذي لا ينفع معه التلبيس والروغان، فإن الإيمان بالله فقط لا يعتبر إيمانًا صحيحًا شرعيًا حتى ينضم إليه الإيمان بالرسل جميعًا، فالإيمان ببعضهم لا يعتبر إيمانًا، بل يكون كفرًا بالجميع، ولهذا حكم الله عليهم بالكفر حكمًا قاطعًا فقال: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾، فأكد الله ثبوت كفرهم بقوله: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ﴾ فزيادة ﴿هُمُ﴾ لئلا يتوهم متوهم أن الإيمان بالله فقط ينفعهم، وقوله: ﴿حَقًّا﴾ أي أن كفرهم ثابت متحقق لا شك فيه أبدًا، فهم كفار لعدم إيمانهم بالرسل ولو بواحد منهم، فإن الكفر بواحد منهم بالكفر بالجميع

لاستوائهم في موجبات الإيمان.

ومن معاني كون كفرهم حقاً أنه لا توجد شبهة حائلة دون الحكم بكفرهم، فلا مناص للمسلم المؤمن من تكفير من هذه صفته، ومعاملته معاملة الكفار قطعاً بدون هوادة، وقوله سبحانه: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ أي أعددنا للكافرين منهم ومن غيرهم على الإطلاق، وهذه هي نكتة وضع المظهر موضع المضمّر، إذ قال: ﴿لِلْكَافِرِينَ﴾ ولم يقل: «أعدنا لهم»؛ والعذاب المهين هو ذو الإهانة التي تشملهم فيه المذلة والخزي والهوان.

وهذا الجزء هو من جنس العمل حسب حكمة الله سبحانه، فإن الذي يؤمن بالله إيماناً لفظياً، أي يعترف بأن لهذه الأكوام خالقاً، ولكنه لا يؤمن برسوله وما يوحى إليهم لا يكون إيمانه بالله صحيحاً ولا بصفاته، ولا يهتدي إلى ما يجب له من الشكر والحقوق، ولا يعرف كيف يعبد على الوجه الذي يرضيه، ومن أعظم رضوانه اتباع رسوله، فمن لم يتبع رسوله نال السخط وكان في ضلال مبين، ولهذا نرى أشكال هؤلاء يعيشون عيشة مادية، لا يهتمون فيها إلا بالشهوات، وأوسعهم علماً وأحسنهم تربية من يراعي في سلوكه ما يسمونه الشرف، دون ما سواه من حلال وحرام، لعدم إيمانهم بالله والدار الآخرة.

وقد كررنا مراراً أن الإيمان ليس بمجرد النطق ولا بالانتساب، وإنما هو انحشاء القلوب بحب الله وتعظيمه، وحب الرسول وتعظيمه، وتصديق الأقوال بالأعمال الصالحة الموافقة لما جاء به الرسول، وكون الجوارح والأحاسيس تتأثر بما حل في القلب الذي هو ملكها من حب الله ورسوله وتعظيمهما، فإذا لم يتوفر ذلك فالقلب خالٍ من الإيمان الصحيح، ولا يقبل من صاحبه دعوى الإيمان ولا تنفعه ما دامت جوارحه لم تتحرك بما يزعمه في قلبه.

وأما أهل الكتاب الذين يعلنون الإيمان ببعض الرسل والكفر ببعضهم فهؤلاء ليسوا على شيء من الدين والإيمان قطعاً، وإنما هم متعصبون

لتقاليد مباعثها سياسية، فاليهود قد أعماهم الحسد عن سلوك الهداية والحق المنصوص عليه في التوراة، وأما النصارى فقد أعماهم الجهل والتقليد لرؤسائهم المغرضين، وكلهم خطته سياسية ظالمة غاشمة مهما ظهرت باسم الروحانية الكاذبة، ويأتي إيضاح قول الله سبحانه في الآية (٦٨) من سورة المائدة: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا ٱلتَّوْرَةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٨﴾﴾.

ولو كان ما عندهم من مظاهر الروحانية صحيحاً لفهموا معنى الرسالة والمراد منها، وصفات الرسل ووظائفهم وتأثير هدايتهم، ومن فهم هذا حق الفهم فإنه لا يمكن أن يكفر بمحمد ﷺ، وهو مؤمن بموسى أو عيسى، فإن صفات الرسالة قد ظهرت بمحمد ﷺ أكثر مما ظهرت في غيره، وكانت الهداية به أكبر من الهداية بمن قبله، وحجته كانت أنهض، وطرق العلم بها أقوى، ولكن الأغراض النفسية والأنانية جعلتهم في طغيانهم يعمهون، ولهذا حكم الله بكفرهم كغيرهم من الملاحدة الذين لا يؤمنون بالرسول بتاتاً؛ لأن داعي الإيمان مشترك بين الأنبياء كلهم وهو ظهور المعجزات على أيديهم، فكونهم فرقوا بالإيمان بينهم دليل على كفرهم بالجميع، إذ ليس إيمانهم بالبعض ناشئاً عن النظر في الدليل، وإنما هو على سبيل التشهي والتلاعب.

وههنا فوائد:

أحدها: يجب على كل مسلم أن يكفر مَنْ كَفَرَهُ اللهُ في هذه الآيات من كل من يدعي الإيمان بالله اعترافاً لفظياً، وهو لا يؤمن برسله وبوحيه، ومن اعترف بالله ورسله ووحيه اعترافاً لفظياً وهو لا يدين الله بمقتضى الربوبية والألوهية، ولا يطيع الرسول ولا يتبع الوحي فإنه كاذب مبطل ذو تعطيل وبطالة، وكفره أفظع من كفر الذي لم يدلّه عقله على الإيمان بالله. فإن الذي يعترف بالله والرسول والوحي، ثم لا يعمل بطاعة الله ولا يلتفت إلى وحيه، بل يعطل جميع شعب الإيمان

فهو كالمنافق، بل هو أسوأ حالًا، ولهذا حكم الله بكفره بكل تأكيد، فمن لم يُكفر هذا النوع فهو كافر لمخالفته حكم الله المؤكد، فإن الله سبحانه أكد كفرهم بتأكيدين عظيمين:

- أحدهما: أنه قال: ﴿أُولَٰئِكَ هُمْ﴾ فأتى بضمير الفصل لثلاثتهم متوهم أن الإيمان ينفعهم.

- ثم أكد ذلك بقوله: ﴿حَقًّا﴾ وهو تأكيد لمضمون الجملة الخبرية كما تقول: هذا عبد الله حقًا أو هو نعت لمصدر محذوف أي ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾، أي ثابتًا يقينًا لا شك فيه، وأي حق يكون أثبت وأصح مما يحقه الله تعالى حقًا؟ فمن لم يكفر هذا النوع من الناس فهو كافر مرتد عن دين الإسلام لرده حكم الله الحق عليهم بالكفر المؤكد أعظم تأكيد، فيجب على المسلم ألا يتميع أمام ضججات الزنادقة والجهال ويرفض حكم الله الذي لا يجوز له المحيد عنه.

ثانيها: لا يجوز للمسلم بأي حال أن يشك في كفر أهل الكتاب خصوصًا النصاري الذين قربتهم الثقافة والتعليمات القومية إلى قلوب الشباب حتى أصبح بعضهم لا يرونهم كفارًا، وهذه مصادمة لدين الله، إذ فيها مناقضة حكم الله عليهم بالكفر الحقيقي في هذه الآيات وفي غيرها، فإن النصاري أصبحوا وثنيين منذ عهد الملك «قسطنطين» الوثني ومن خلفه من الرومان، فقد قالوا بمقالة البوذيين وغيرهم من عباد الأصنام، كما أخبرنا الله عنهم أنهم ﴿يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَسَلَهُمُ اللَّهُ أَتَىٰ يَؤُفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]؛ فأصبح تكفيرهم من أصول الدين، ومن لم يكفرهم فليس من الدين في شيء لمناقضته حكم الله المؤكد في كفرهم، ثم ليعلم أن جميع صنوف الكفار والمشركين والكتابين كلهم قد أصبحوا وثنيين عبادًا للهوى حتى عابد الصنم، فإنه في الحقيقة يعبد هواه؛ قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [الفصل: ٥٠]، وقال: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]، وفي هذا المعنى آيات كثيرة.

ثالثها: يتضح مما تقدم أن كل من رفض وحي الله وخالف دينه وسلك ما تهواه نفسه من موالاة الكفار ومودتهم، أو التعاون والتقارب معهم باسم قومية أو وطنية، أو أي مصالح مشتركة فهو كافر بالله وبما جاء عن الله، وإن كان مسلماً قبل سلوك هذه الخطة فهو مرتد عن دين الإسلام، وذلك لجعله الخيرة لنفسه على خلاف دين الله وحكمه، كالقوميين أفراخ الماسونية وتلاميذ الاستعمار ومن على شاكلتهم ممن يطعن في صلاحية الإسلام لهذه العصور، ويرميه بالطائفية، إذ كل من لا يعترف موقناً أن الإسلام حق كله وخير كله في كل زمان ومكان فهو مرتد عن الإسلام.

رابعها: دلت هذه الآيات على أصول الكفر مهما تنوعت أصنافه وتحايل أهله وراوغوا، فهم ما بين مستكبر وجاحد، ومشرك عابد لهواه، وحاسد ومعاند ومنافق مذبذب، ومعتل لحقوق الله، ومرتد عن الإسلام بعد ما هداه الله، أو يكفرون بالله ورسله، أو يؤمنون بالله دون رسله، فهم ثلاثة أصناف كما صنفتهم الآية، ويدخل فيهم المشرك العابد لهواه، وأما الحاسد والمعاند فهو الذي يؤمن ببعض الرسل أو أكثرهم ويكفر بالباقي، أو لا يؤمن إلا بالرسول المرسل إلى أسلافه، ويكفر بما جاء مصداقاً له، وبما بشره به نبي أسلافه حسداً وعناداً وبغياً أن ينزل الله من فضله على من يشاء من عباده، كاليهود ومن على شاكلتهم من المعاندين الذين لا يريدون النبوة إلا فيهم ومنهم، وإلا فهم يطعنون بها ويتعامون عن المعجزات المؤيدة لها، والتي هي أقوى من معجزات نبيهم وأبقي.

وأما المنافق فقد مضى الكلام عليه كما مضى على المرتد، وأما المعتل لحقوق الله فهو شر من المشرك في الكفر؛ لأن المشرك عنده تعظيم لله، لكن غره الجهل بالتعظيم إلى اتخاذ وسائل وشفعاء بينه وبين الناس حتى انقلب تعظيمه انتقاصاً مشيناً كما أسلفنا، لكن المعتل لحقوق الله من كان لا يقيم أركان الإسلام وشعب الإيمان على حسب

مدلولها، ولا يحرم ما حرم الله، ولا يعظم شعائره، ولا يحتكم إلى شريعته، بل يزعم عدم أحقيتها أو صلاحيتها في هذا العصر، فهذا طاعن في ذات الله وصفاته وأسمائه الحسنی، كالقوميين ذوي المفاهيم الماسونية اليهودية ومن على شاكلتهم من أصحاب المذاهب المادية المرتكزة على الإلحاد والطعن بأسماء الله، وهؤلاء يزيد كفرهم من جهة أخرى بالافتراء على الله ومخادعته ومخادعة عباده؛ لأنهم إذا تبنوا ما تهواه أنفسهم قالوا: هذا لا يخالف الإسلام، أو هذا من روح الإسلام ومقتضياته، أو أنهم يريدون تجلية جوهر الدين مما علق به، ونحو ذلك من الافتراء على الله، فهم يجمعون بين شرك التعطيل ونفاق الكافرين، ولهذا تفاقم شرهم وعظمت فتنهم.

خامسها: في هذه الآيات الكريمات نقض ودحض لمذهب المرجئة القائلين بأن الإيمان هو مجرد التصديق، وأنه لا يزيد ولا ينقص، فهذا المذهب الباطل منبثق من مذهب جهم تلميذ اليهودي طالوت حفيد ابن الأعصم الذي سحر الرسول ﷺ، وقد أسلفنا أن مجرد تصويره كاف في إبطاله؛ لأنه يجعل إيمان أبي بكر الصديق الذي هو أعظم الأمة إيماناً وأصدقها نصحاً وبذلاً وجهاداً وصلاًحاً كإيمان أفسق الناس وأجبنهم وأبخلهم وأغشهم، فهذه الآيات المفيدة كفر من آمن بالله ولم يؤمن بالرسول، بل كفر من آمن ببعض الرسل أو أكثرهم ولم يؤمن ببعضهم كافية في نقض مذهب المرجئة.

سادسها: طعن الواحدي في توجيه المفسرين لقول الله سبحانه: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ قائلاً: إن الكفر لا يكون حقاً بوجه من الوجوه، وهذه غفلة كبيرة منه ﷻ؛ لأنه لا يراد بقوله: ﴿حَقًّا﴾ الحق الذي هو مقابل للباطل، وإنما المعنى أنه كفر ثابت متيقن، وإنما كان التوكيد بقوله: ﴿حَقًّا﴾؛ لأن داعي الإيمان مشترك بين الأنبياء، وهو كون مهمتهم واحدة في هداية الناس، وكلهم يتلقون مصدرها من الله وهو الوحي، وكذلك الإيمان مشترك بينهم بظهور المعجزات على أيديهم، وخصوصاً

خاتمهم محمد ﷺ، فإن معجزاته أعظم وأبقى؛ لأنها خالدة مدى الدهر، فكونهم فرقوا في الإيمان بينهم دليل على كفرهم بالجميع، إذ ليس إيمانهم بالبعض ناشئاً عن النظر في الدليل أو مرتكزاً على حجة سائغة، وإنما مصدره التشهي والمراوغة.

سابعها: دلت هذه الآيات الكريمات على أن المبتدع في أصول العقيدة كافر بالله ورسله، كما فعل اليهود والنصارى وغيرهم، ومن ابتدع في دين خاتم المرسلين ﷺ فهو من أكفر المبتدعين، ولهذا قال ﷺ: «كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»^(١)؛ فسامها ضلالة؛ لأن المبتدع إما أن يكون طاعناً بالرسول، طاعناً بأمانته لعدم تبليغه ما أنزل إليه من ربه، أو اختصاصه بالتبليغ فرداً دون غيره كما يزعم غلاة الرافضة والصوفية ونحوهم، وإما أن يكون طاعناً بخبر الله في إكماله الدين وإتمامه النعمة به على المسلمين وكلا الأمرين كفر.

وقوله سبحانه في الآية (١٥٢): ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ﴿١٥٢﴾

هذا في مقابل الفرق الكافرة التي حكم الله عليها بالكفر حكماً قاطعاً وبالعذاب المهين، ذكر الفريق المسلم فقال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ جميعاً على الإجمال ﴿وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ في الإيمان؛ لأن داعي الإيمان فيهم مشترك، فهؤلاء هم المؤمنون بالرسالة والعارفون بحقيقتها وفق حكم الله فيما أنزل، وهم أتباع محمد ﷺ الذين لم يفرطوا وهم ﴿أُولَٰئِكَ﴾ الذين ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾؛ لأنهم قد صح إيمانهم بالله ورسله، وكانوا على بصيرة فيه، فالله سبحانه يهديهم بإيمانهم ويزيدهم هدى، ويؤتيهم تقواهم حتى يدفعهم صحة إيمانهم إلى الأعمال الصالحة التي هي أثر الإيمان ولازمه.

واعلم أن الله سبحانه لم يذكر الأعمال هنا كما هي سنة القرآن العامة في مقام الجزاء؛ لأن السياق في هذه الآية هو في مقابلة الإيمان الصحيح بالله ورسله بلا تفرقة بالكفر التام، وفي مقابلة وعده للمؤمنين بوعيده للكافرين، كما أنه سبحانه لم يقل في هؤلاء المؤمنين: إنهم هم المؤمنون حقًا مثل ما قال في أولئك الكافرين بأنهم هم الكافرون حقًا، لئلا يتوهم متوهم أن كمال الإيمان يوجد بدون الأعمال الصالحة التي هي لازمة، فيغتر بذلك، وقد وقع كثير من الناس في مثل هذا على كثرة ما ينافيه ويرده من آيات القرآن.

أما المؤمنون حقًا فقد بين الله وصفهم في مواضع كثيرة من القرآن، منها آية السجدة (١٥) والآية (١٥) من سورة الحجرات، والآية الثانية والثالثة من سورة الأنفال، وقال في الآية الرابعة: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ (٤)، فتأمل الفرق بين الوعد العظيم في هذه الآية الأخيرة والوعد في الآية التي نفسرها، فإنه سبحانه أثبت لهؤلاء الذين هم المؤمنون حقًا الدرجات العالية عند ربهم، والرزق الكريم بلام الملك جزاء على ما قالوه من أصل شجرة الإيمان وفروعها، وأما أولئك الذين أثبت لهم الأصل فقط، وهو الإيمان بالله ورسله بلا تفرقة بينهم، فإنما وعدهم بأنه يعطيهم أجورهم أي بحسب حالهم في العمل.

وقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ يعني غفورًا لهفوات عبادته الثابتين على إيمانهم ممن لم يشركوا به شيئًا، ولم يفتروا عليه بابتداع بدعة في دينه، ولم يفرقوا بين أحد من رسله، فإنه سبحانه يغفر هفواتهم ببركة الإخلاص، كما أنه ﴿رَحِيمًا﴾ بهم يعاملهم بالإحسان لا بمحض العدل، وقد يختص من شاء منهم بأنواع من رحمته التي وسعت كل شيء، فلا يشاركون فيها غيرهم حسب رحمته الخاصة التي قد تعم المؤمنين ولا تخص غيرهم.

﴿وقوله سبحانه في الآية (١٥٣): ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنِزَلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعَقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَنِ ذَلِكَ وَآتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَانًا مُّبِينًا﴾﴾

لما أخبرنا الله فيما مضى عن بعض تناقض أهل الكتاب وسوء معاملتهم لرسول الله، بأنهم يؤمنون ببعض الرسل ويكفرون ببعض، تفريقاً منهم بين المرسلين بلا مسوغ، أخبرنا الله عن خبث دفائهم، وأنهم قابلوا موسى بأسوأ مما قابلوا به محمداً ﷺ؛ فقال تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنِزَلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ وكانوا قد سألوه ذلك، وقالوا: لن نتابعك على ما تدعونا إليه حتى تأتينا بكتاب من عند الله نعاينه حتى ينزل، وقيل: إنهم اقترحوا إنزال كتاب من عند الله إلى فلان وإلى فلان مما ينص على أنك رسول الله ﷺ، وسؤالهم هذا على سبيل التعنت، لا على سبيل الاطمئنان إلى الإيمان.

وقال الحسن: لو سألوه لكي يتبين الحق لأعطاهم، فإن فيما أعطاهم كفاية. قلت: والحق الحقيق بالقبول هو أن المانع من إجابة طلبهم استعجال العذاب عليهم كما قال سبحانه: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩]، أي فأهلكناهم.

وقال محمد بن كعب القرظي والسدي: إنهم قالوا لمحمد ﷺ: إن موسى جاء بالألواح من عند الله كاملة فأتنا بمثلها يريدون أن يكون المنزل جملة، وأن يكون بخط سماوي، فقال الله سبحانه مسلماً نبيه ﷺ: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾، وقد قدر المفسرون هنا حذفاً لحصول المقصود وظهور دفائن أنفسهم الخبيثة، فقال بعضهم: إن الفاء في جواب شرط مقدر وجوابه مألول ليصح الترتيب، أي إن استكبرت هذا الاقتراح فلا تستكبره منهم؛ لأنهم سألو موسى ﷺ ما هو أكبر من ذلك مما يوضح لك رسوخ قدمهم في الكفر.

وقال بعضهم: إنها سببية والتقدير: يا محمد، لا تبال باقتراحهم ولا تستعظمه، فإنهم سألوا موسى ما هو أكبر، فإن تعنتهم وتشطيطهم قديم. وقد أسند الله السؤال إليهم وإن كان إنما وقع من نقباء أسلافهم السبعين؛ لأنهم راضون بفعل آبائهم ومذاهبهم، ومشابهون لهم في التعنت، فلما كانوا على سيرتهم في كل ما يأتون وما يذرون؛ أسند الله إليهم هذا، وجعله بعض المحققين من قبيل إسناد ما للسبب للمسبب، وجوز أن يكون من إسناد فعل البعض إلى الكل بناء على كمال الاتحاد كما أسلفنا بيانه في سورة البقرة، فيكون المراد بضمير ﴿سَأَلُوا﴾ جميع أهل الكتاب لصدور السؤال عن بعضهم، وأن يكون المراد بأهل الكتاب - أيضًا - الجميع، فيكون إسناد ﴿يَسْأَلُكَ﴾ إليهم، وأن يكون المراد ذكر قبائح هذا النوع، فلا يكون فيه تجوز ولا تكلف.

ويمكن جريان الخطاب هنا على طريق الحقيقة بصرف النظر عن سنة الله في القرآن، وذلك بأن كلاً من السؤالين مسند إلى جنس أهل الكتاب، وهو لا يقتضي أن يكون الأفراد الذين أسند إليهم السؤال الأول عين الأفراد الذين أسند إليهم السؤال الثاني، لكن يلحقهم العار بالوراثة، وخصوصاً اليهود المتحيزين الذين يابون الانصهار والذوبان في أي مجتمع غير مجتمعهم، حتى إنهم لهذه الغاية يرفضون مصاهرة من سواهم.

وعلى كل حال فإن سؤال أهل الكتاب لموسى رؤية الله جهرة أكبر وأفظع من سؤالهم للنبي ﷺ أن ينزل عليهم كتاباً من السماء، وكل من السؤالين يدل على جهلهم وخبثهم وعنادهم، أما سؤالهم إنزال كتاب من السماء فهذا لا يجوز صدوره من أمثالهم؛ لأنهم يفهمون معنى النبوة والرسالة على كثرة ما ظهر فيهم من الأنبياء، ويميزون بين الآيات الصحيحة التي يؤيد الله بها رسله، وبين مخاريق الأمور ومستغرباتها من حيل السحرة والمشعوذين، وقد بينت لهم أسفار التوراة أنه يقوم فيهم كذابون يزعمون أنهم أنبياء، أو أن النبي يعرف

بدعوته إلى التوحيد والحق والخير، لا بمجرد آية أو أعجوبة يعملها، كما نص على ذلك بعض أسفار التوراة في أول «الفصل الثالث من سفر تثنية الاشتراع» وغيره.

فهم على بصيرة بحال الأنبياء، وليسوا كالجهلة الذين يسوغ منهم مثل هذا السؤال، خصوصاً وعندهم أوصاف نبينا ﷺ في التوراة، يعرفونه بها كما يعرفون أبناءهم، ولكنهم معاندون يقترحون ما فيه التعجيز والمراوغة، لما يكونونه من خبث السريرة، ولا فائدة من إجابتهم كما قال الله في الآية السابعة من سورة الأنعام: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرَاطِينَ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالُوا الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [الأنعام، ٧]، وأما سؤالهم رؤية الله جهرة أي عياناً كما يرى بعضهم بعضاً فهو أكبر دليل على خبث ضمائرهم وإصرارهم على الكفر، وانتقاصهم لله، حيث اعتبروه جسمًا محدودًا تدركه الأبصار، وتحيط به أشعة أحداق العيون، هذا مع إنعام الله عليهم بإغراق فرعون الذي كان يصب عليهم وابل عذابه، ومع النعم الأخرى منه سبحانه عليهم، ولهذا عاقبهم الله بسرعة ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾، والصاعقة نار سماوية تشتعل، وفيها من مواد الإهلاك والتدمير ما الله به عليم، وقد مضى تفسيرها في سورة البقرة، وأنها صاعقة مسلطة على عقوبتهم، وصعقتهم ليست مجرد نار محرقة، بل فيها ما يصعق الأفئدة ويزيل الإحساس بالكلية، ولو شاء الله لأبقاهم على موتهم، ولكنه أنعم عليهم بالبعث من ذلك الموت كما مضى تفصيله.

ومن مباحث اللفظ أن الجهرة صفة للرؤية كما هو المتبادر من المعنى الظاهر، وقد اختلف النقل عن ابن عباس هل أنها من صفة السؤال؟ أو حالاً من ضمير ﴿سَأَلُوا﴾ أي سألوه مجاهرين؟ أو هي من صفة القول؟ والكل لا يخل بالمعنى والحمد لله.

وقوله سبحانه: ﴿يُظْلِمُهُمْ﴾ أي بسبب تعنتهم وسؤالهم ما لا يحق لهم أن يسألوه، وأن عقوبتهم بالصاعقة مناسبة لحالهم، وفيها تربية

قاسية على مجاوزتهم الحد، ولكنها لم تنفع القلوب المريضة، بل اتخذوا العجل بعدها مع تواتر الآيات والإنعامات، واختلفوا هل رؤية الله في الدنيا مستحيلة عقلاً أو ممتنعة شرعاً، فقال بعضهم باستحالتها عقلاً وامتناعها شرعاً، وقال بعضهم بعدم استحالتها عقلاً لكنها ممتنعة شرعاً، وكأن هذا القول مراغمة للمعتزلة، والذي يدل عليه النص في سورة الأعراف أنها مستحيلة في الدنيا عقلاً وممتنعة شرعاً؛ لقوله ﷻ في سورة الأعراف لموسى: ﴿لَنْ تَرِنِّي وَلَكِنْ أُنْظِرُ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِّي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وسيأتي هناك إن شاء الله بيان أن الرؤية ممكنة في الآخرة، وثابتة عن الرسول ﷺ بالتواتر، ويدل عليها القرآن بالمفهوم.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾ حرف (ثم) للترتيب في الإخبار والأحكام، لا في نفس الأمر من واقع هؤلاء، والمعنى ثم قد كان من أمرهم أن اتخذوا العجل، أي آبائهم، والذين اتخذوا العجل هم الذين صعقوا حسب نظم القرآن وإن خالفه الإخبار فلا يعتد بها؛ لأنها إسرائيلية.

فالمعنى أنه من قبيح عنادهم وجرأتهم على الله لا يرون آية إلا يطلبون أكبر منها، حتى يروا آية ملجئة إلى الإيمان، بحيث لا يفيد الإيمان معها، فلا يكادون يؤمنون إيماناً ينفعهم ويفيدهم أصلاً، ولا يبعد منهم الكفر بعد الرؤية، فإنهم رأوا آيات موسى ﴿ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ﴾ إلهاً وعبدوه ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾ كفرق البحر والعصا وإغراق فرعون، وغير ذلك من الآيات العظيمة، فإنه لو نزل عليهم الذي سألوا لخالفوا أمر الله كما خالفوه من بعد إحياء الله لهم من صعقتهم، وعبدوا العجل من بعد ما جاءتهم الحجج الواضحة الدالة على ألوهيته سبحانه ووحدانيته، فقد كشف الله لمحمد ﷺ موقف اليهود السيء من نبيهم الكبير وقائدهم ومنقذهم بإذن الله من فرعون وهو موسى الذي رفع الله به رؤوسهم بين أعدائهم، كيف تعنتوا عليه مراراً وأذوه،

ليكشف الله عداوتهم للحق ودعائه، حتى موسى، ومن كان موقفه من الحق مع نبيه الكبير هكذا، فلا يرجئ منه خير مع غيره من الأنبياء، خصوصاً خاتم النبيين ﷺ وقوله سبحانه: ﴿فَعَقَوْنَا عَنْ ذَلِكَ﴾ أي عن اتخاذهم العجل، وما صدر منهم قبله من التعنت القاضي بإهلاكهم، أي إننا رفعنا العقوبة عنهم ولم نستأصلهم بالهلاك الذي امتحناهم به من قتل أنفسهم، أي قتل بعضهم لبعض كما مضى توضحيه في سورة البقرة.

وقوله سبحانه: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ أي حجة وتسلطاً واستيلاء ظاهراً عليهم حين أمرهم بأن يقتلوا أنفسهم، حتى يتاب عليهم، فأتاعوه واحتبوا بأفنيتهم والسيوف تتسلط عليهم، فيا له من سلطان مبين يناسب موقفهم المشين منه.

وههنا فوائد:

أحدها: قيل: إن مقصود اليهود من تيئيسهم محمداً ﷺ عن الإيمان به حتى يُنزل عليهم كتاباً من السماء أنهم يقصدون بذلك إنزال القرآن عليه جملة، وهم يعاينونه كما نزلت التوراة في الألواح ليصير عندهم بمثابة موسى، وهذا كذب منهم وتلبيس؛ لأن التوراة لم تنزل جملة كما زعموا، وأما الذي نزل في الألواح فهي الوصايا العشر التي فيها المواعظ وتقرير التوحيد وتفصيل أصول الاجتماع وضرورة الإصلاح، وفيها ما يشبه الوصايا العشر في آخر سورة الأنعام، ولكن بزيادة تفصيل، وهذا ما أجمعوا عليه بأن الألواح غير التوراة.

ثانيها: هوى الزمخشري في هذه الآية مهاوي الضلال كعاداته في كثير من تفسيره الذي ينحو فيه منحى الاعتزال، إلا أنه زاد تحامله على أهل السنة كما زاد تحامله عليهم في سورة الأعراف عند قوله سبحانه لموسى: ﴿لَنْ تَرْضَى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ففسر هنا قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّعِقَةَ يُظْلَمُونَ﴾ قال: بسبب سؤالهم الرؤية، ولو طلبوا أمراً جائزاً لما

سُمُّوا ظالمين، ولما أخذتهم الصاعقة، كما سأل إبراهيم عليه السلام أن يريه إحياء الموتى فلم يسمه ظلمًا ولا رماه بالصاعقة، فتنبأ للمشبهة ورميًا بالصواعق. انتهى.

ويقصد بالمشبهة أهل السنة، واللّه يوليه ما تولى وكفى باللّه حسيبًا، لقد خذله اللّه في كلامه الذي أعلن به على نفسه بالجهل بقياسه الفاسد، فسؤال الخليل عليه السلام غير مفرق عما انطوى عليه سؤاله من الإيمان وطلب الاطمئنان، وعما انطوى عليه سؤال هؤلاء الفجرة من العناد والإصرار على الكفر، حيث قالوا لموسى: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾.



قال أحمد سلامة - في الرد عليه في نفس هذا الموضع -: وهذا من المواضيع التي استولى عليه - أي الزمخشري - فيها الإغفال، ولوح به اتباع هواه إلى مهاوي الضلال؛ لأنه بُني على أن الظلم المضاف إليهم لم يكن إلا لمجرد كونهم طلبوا الرؤية، وهي محال عقلاً دنيا وآخره على زعم القدرية، لما يلزم عندهم لو قيل بجوازها من اعتقاد التشبيه، فلذلك سمي أهل السنة المعتقدين لجوازها ووقوعها في الآخرة وفاء بالوعد الصادق مشبهة، وغفل عن كون اليهود اقترحوا على موسى عليه السلام خصوصية علقوا إيمانهم بها، ولم يعتبروا المعجزة من حيث هو كما يجب اعتباره فقالوا: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾.

فهذا الاقتراح والتعنت يكفيهم ظلمًا، ألا ترى أن الذين قالوا: لن نؤمن لك حتى تنزل علينا كتابًا من السماء، أو حتى تفجر الأرض، أو يكون لك بيت من زخرف. كيف هم من أظلم الظلمة وإن كانوا إنما طلبوا أمورًا جائزة، ولكنهم اقترحوا في الآيات على اللّه، وحقهم أن يسندوا إيمانهم إلى أي معجز اختاره اللّه، فدل ذلك دلالة تؤكد على أن ظلمهم مُسَبَّبٌ عن اقتراحهم، لا عن كون المقترح ممتنعًا عقلاً.

والعجب بتنظير هذا السؤال انطوى عليه سؤال إبراهيم عليه السلام من صريح الإيمان حيث قال: ﴿أَوَلَمْ يُؤْمِنْ قَالِ بَلَى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وعما انطوى عليه سؤال

هؤلاء الملاحين من محض الكفر والإصرار عليه في قولهم: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾ فصدروا كلامهم بالجحود والنفي، وأما دعاء الزمخشري على أهل السنة بالتَّبِّ والصواعق فالله أعلم أي الفريقين أحق بهما، وتكفيه هذه الغفلة التي تنادي عليه باتباع الهوى الذي يعمي ويصم، نسأل الله العصمة من الضلال والغواية. انتهى.

قلت: وقد وصف الله بني إسرائيل بالظلم في كثير من أحوالهم ومعارضاتهم التي هي أخف من هذه، وليست مخالفة للمعقول كما بناه الزمخشري في بنائه الذي هو على شفيرها، وكثيراً ما يرمي المبتدعة أهل السنة بالتشبيه على إثباتهم النصوص، مع اعتقادهم التنزيه الكامل وعدم التشبيه بتاتاً، مرتكزين على قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، تنفيراً منهم للعوام عن الحق.

 **وقوله سبحانه في الآية (١٥٤):** ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِثْقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمْ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ 

تقدم ذكر رفع الطور على بني إسرائيل وأسبابه، وإن أمثلها أن موسى لما جاءهم من عند الله بالألواح قال لهم: خذوها والتزموها، فقالوا: لا إلا أن يكلمنا الله كما كلمك، فصعقوا ثم أحياهم الله، فقال لهم موسى: خذوها فأبوا، فأمر الله الملائكة فاقتلعت جبلاً من جبال فلسطين طوله فرسخ في مثله، وكذلك كان مسافة عسكرهم، فسار عليهم مثل الظلة، وأخرج الله البحر من ورائهم وأضرم ناراً بين أيديهم، فاحتاط غضب الله عليهم، وقيل لهم: خذوها وعليكم الميثاق ألا تضيعوها وإلا سقط عليكم الجبل، وأغرقكم البحر، وأحرقتم النار، فسجدوا توبة لله وأخذوا التوراة بالميثاق، وكان سجودهم على شق؛ لأنهم كانوا يرقبون الجبل خوفاً من سقوطه، فلما رحمهم الله قالوا: لا سجدة أفضل من سجدة تقبلها الله ورحم بها، فجعلوا سجودهم على شق واحد، وهو الذي يدعى «سجود الكندرة»، ويسجده بعض المبتدعة

ترقبًا للإمام المنتظر كما قاله الشعبي.

ولم يرد في القرآن ولا في السنة ذكر البحر والنار، فهي من أقاويل الإسرائيليين، ويكفي في الجبل الذي ذكر الله عبدة، لا يلتفت إلى ما سواه من الأخبار، فقد قال الله سبحانه: ﴿وَإِذْ نُنَقِّئُ الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٧١﴾﴾ [الأعراف]، وليس الطور الذي في الشام، ولكنه طور آخر فيما يلي التيه من جهة سيناء؛ لأنهم تاهضون مع موسى في تلك البقاع، والمقصود أنهم أهل عناد وطغيان، لم يلتزموا ما جاء به موسى إلا بهذا التخويف المقلق المزعج، والذي لا يمتثل أمر الله إلا بهذا الالتجاء البشع فلا خير فيه.

وقوله سبحانه: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ أي ادخلوا باب القرية التي كتب الله لكم أن تأكلوا فيها رغدًا وأنتم ساجدون لله حال دخولكم شكرًا عمليًا على تمكينكم من دخولها، واختلفوا هل السجود كان كاملاً بوضع الجباه على الأرض، أو هو سجود الركوع على قول من جعل السجود الحقيقي الكامل متعذرًا حال الدخول، وقد فسره من استبعده - أيضًا - بالتواضع، ولا وجه لاستبعاده وتقدير تعذره؛ لأنه لا يبعد أن يدخلوا الباب وهم ساجدون حقيقة كما أمروا، فيضعون جباههم على الأرض وهم داخلون، وتصدق الحال المقارنة بوضع الجبهة على الأرض إذا دخلوا، وهو أولى من تقدير السجود متراخيًا عن الدخول؛ لأن الأمر ينص على الحال المقارنة، وإذا أمكن حمل السجود على المتعارف عليه كثيرًا وهو وضع الجبهة على الأرض، فلا معنى للتقدير ولا سائر التأويلات الأخرى المخالفة لظاهر المعنى القرآني.

حتى تفسير الزمخشري بأنه عند الانتهاء إلى الباب لا قيمة لتأويله؛ لأنهم أمروا بالدخول في حال السجود فالسجود ليس مأمورًا به، بل هو قيد في وقوع المأمور به وهو الدخول؛ لأن الأحوال نسب تقنيديّة، والأوامر نسب إسنادية، فإذا اختلفت الأحوال حصل التناقض.

هذا وإن المقصود من ذكر أمرهم بدخول الباب تذكير الحاضرين بما جرى من أسلافهم من المخالفة، فإنهم أمروا بأربعة: فقد قيل لهم: ادخلوا القرية فكلوا، وادخلوا الباب سجداً وقولوا: حطة، فبدلوا ما استطاعوا تبديله منها، فغيروا ما شرعه الله لهم، ولم يعملوا بما أنزله عليهم، وقد مضى في تفسير سورة البقرة تفاصيل ذلك بما اكتفينا عنه بالإشارة هنا، والله الحمد والمنة.

وقوله سبحانه: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ الأصل في التزامهم السبت وإلزام الله لهم فيه ما قاله ابن عباس: أن الله إنما افترض على بني إسرائيل اليوم الذي افترضه عليكم في عيدكم يوم الجمعة، فخالفوه إلى السبت فعظموه، وتركوا ما أمروا به، فلما أبوا إلا لزوم السبت ابتلاهم الله فيه، فحرم عليهم ما أحل لهم في غيره.

قلت: السبب في تعظيمهم يوم السبت ناشئ من انتقاصهم لله وافترائهم عليه، فقد اختاروا السبت على يوم الجمعة بزعم خبيث، هو أن الله استراح يوم السبت بعد خلقه السموات والأرض من التعب والإعياء، وقد كذبهم الله على ذلك بقوله في الآية (٣٨) من سورة ق: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ۖ﴾، أي تعب وملل، وعاقبهم على فساد عقيدتهم بأن ألزمهم بيوتهم في يوم السبت، وحرم عليهم كل عمل وكل تناول، وجعله منهم اعتداء محرماً، ويحتمل أن أمر الله لهم بالتزامه على يد موسى يوم رفع الطور على رءوسهم، فإن هذا وقت التشريع والتقريع، فأما ابتلاؤهم بالحيتان وما جرى منهم من الاحتيال والجرأة على الله حتى أصبح كعادة مشهورة مألوفة، وعقوبة الله لهم بالعذاب البئيس والمسوخ الشنيع فإنه بعد ذلك بمدة طويلة والله أعلم، وهذا التذكير من الله لهم بنهيهم عن الاعتداء في السبت فيه إشارة إلى حصول الاعتداء من أسلافهم وعقوبتهم الرادعة عليه.

وقوله سبحانه: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ الميثاق الغليظ هو العهد

المؤكد غاية التوكيد، بأن يأتَمروا بأوامر الله، وينتهوا عن مناهيه، ويلتزموا حدوده في كل شيء فلا يتعدوها، وحكي أنهم بعد أن قبلوا ما كُلفوا به في الدين عند رفع الطور أعطوا الميثاق على التزامه، وأنهم إن أخلوا به فالله يعذبهم بأي أنواع العذاب التي يريد بها بهم، وعلى هذا تكون وكادة الميثاق في غاية الظهور، وليس هذا هو الميثاق المأخوذ على كل نبي من النبيين وأُمته من أجل الإيمان بمحمد ﷺ ونصرته إذا لحقوا به كما جاء في الآية (٨١) من سورة آل عمران، فإن هذا الميثاق عقائدي شامل لجميع المرسلين وأممهم في أصل الإيمان بخاتم النبيين ﷺ ونصرته، وإنما هذا الميثاق على أخذ التوراة بقوة والتزام ما ألزمهم الله إياه في يوم السبت الذي زعموا به على الله ما زعموا، ومن قال: إن هذا الميثاق المأخوذ عليهم يوم شق الجبل هو الميثاق العقائدي الذي نهنا عليه فقد أبعد النجعة وخالف الظاهر من نظم القرآن ﷻ.

وكذلك من زعم أنه الميثاق الفطري فقله أبعد من هذا وأسقط، فلا معنى للميثاق غير ما ذكره الله من أخذ التوراة بقوة، خصوصاً وقد قال سبحانه: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ﴾ إلى آخر الآية، فهذا واضح يغني عن التأويلات البعيدة التي لا يجوز صدورها ممن يربط وحي الله بعباده ببعض ولا يفكك معانيه، ولقد أراح الله قلب رسوله محمد ﷺ من الحرص على إيمان اليهود الذين لم يتربوا بالآيات والمعجزات ولا الصواعق المهلكة، ولا يقتل بعضهم بعضاً بعد عبادة العجل، فلم يخضعوا للطاعة حتى رفع الله عليهم الجبل ليذكهم دكاً.

📖 وقوله سبحانه في الآية (١٥٥): ﴿فَمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بَغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾:

أخبرنا الله سبحانه في هذه الآية وما بعدها عن عدة حالات ناقضة

للميثاق قد ارتكبها اليهود ظلماً وعدواناً وجرأة على الله:

أولها: قوله: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ ذكر نقضهم للميثاق مجملاً لشموله عدة مخالفات شنيعة، والميثاق المنقوض هو بتركهم العمل بالتوراة وتكذيبهم إياها بعدم الإيمان بعيسى المنصوص على البشارة بنبوته ونبوته محمد ﷺ فيها، وهو لم يتركوا العمل بجميع ما في التوراة، لكن لما لم يعملوا ببعضها اعتبرهم الله كافرين بها كلها كما مضى بيانه.

والثاني: قوله: ﴿وَكُفِّرْهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ وهي التي أنزلت عليهم في كتبهم، ويندرج فيها الكفر بالكتب السماوية المنزلة على عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام، مما لم يؤمنوا به، وآمنوا ببعضه حسب ما تهواه أنفسهم، فإنهم بذلك كفار بآيات الله، ومن أفراد كفرهم بآيات الله: عدم دخولهم الباب سجداً إظهاراً لشكر الله.

والثالث: قوله سبحانه: ﴿وَقَتْلُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ فإنهم برهنوا على كفرهم وإصرارهم على المخالفات، وتماديهم في نقض الميثاق بعدم طاعتهم لله وإصرارهم على اقتراف معاصيه ومساخطه باعتدائهم يوم السبت، بل بانتهاكهم أعظم الحرمات، وهو قتل الأنبياء الذين جاءوهم بما لا تهوى أنفسهم كما سبق في سورة البقرة.

وقوله: ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ ليس احترازاً وليس له مفهوم لأنه لا يقع قتل نبي إلا بغير الحق فهو قيد لازم للتوكيد، ولم يرد هذا على أن قتل النبيين ينقسم إلى قتل بحق وقتل بغير حق، بل كل ما وقع من قتلهم إنما وقع بغير الحق؛ لأن النبي معصوم عن أن يأتي أمراً يستحق عليه القتل أبداً، وإنما جاء هذا القيد من الله على سبيل التشنيع لقتلهم، والتقيح لفعلهم مع أنبيائهم، حتى إنهم قتلوا من قتلوا منهم بغير الحق، أي إنهم لم يدعوا في قتلهم سبباً يستحقون به القتل عندهم، وإنما جرى قتلهم كراهة لهم عندهم ورفعة لمنزلتهم عند الله، وقد أسلفنا أنه لم يقتل نبي ممن أمره الله بالجهاد؛ لأن الله ينصره لا محالة.

والرابع: قوله سبحانه: ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ بسكون اللام جمع أغلف، أي أنها لا تعي ولا تفقه، فهي في أكنة لا يتوصل إليها شيء من الموعظة كما حكى الله عن المشركين أنهم قالوا: ﴿قُلُوبُنَا فِيْ أَكِنَّةٍ مِّمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ فِيْءَآذَانِنَا وَقَرْ﴾ [فصلت: ٥]، وهم أرادوا بقولهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ أي أن الله خلقها غُلْفًا أن يدفعوا ما سمعوه من الحق، وما عليهم من الحرج والبيئات وظهور المعجزات الدامغة التي لا يستطيعون مدافعتها، فنزلوا بأنفسهم عن رتبة الإنسانية إلى رتبة البهيمية، ولهم قصد آخر خبيث أقبح من هذا، وهو أنهم يريدون بكون قلوبهم غُلْفًا أن لهم على الله حجة بكونه خلقها غير قابلة للحق ولا متمكنة من قبوله، فكذبهم الله في قولهم؛ لأنه خلقها على الفطرة التي يكون بسببها الإيمان وقبول الحق من مقدورهم، كما هو من جنس مقدور المؤمنين، للإيمان متأتياً منهم، فقد قامت عليهم حجته كما قال: ﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِغَةُ﴾ فلا يمكنهم إسكات الرسول ﷺ بهذه الوقاحة.

وأرى عليّ حقاً للقراء أن أتخفهم بإشارات إلى هذا الميثاق الغليظ المأخوذ على الإسرائيليين من مصادرهم التي لا تزال باقية، وهي من الفصل التاسع والعشرين إلى الفصل الثالث والثلاثين من سفر تثنية الاشتراع وهو آخر التوراة التي بأيديهم، فقد افتتح الفصل التاسع والعشرون بهذه الجملة: (١) هذا كلام العهد الذي أمر الرب موسى بأن يقطعه مع بني إسرائيل في أرض (موآب) سوى العهد الذي قطعه معهم في (حوريب) وسماه فيه عهداً وقسمًا، وتوعد على نقضه فيها بأشد الوعيد والغضب وجميع اللعنات والعقوبات، ومنها الاستئصال من أرضهم، كما وعد على حفظه بأعظم البركات والخيرات، وكذلك عظم أمره في الفصل الثلاثين والحادي والثلاثين، ومما جاء في آخره حسب تراجم اليسوعيين المعتمدة بفصاحتها فقد جاء فيها ما نصه: (٢٤) ولما فرغ موسى من رقم كلام هذه التوراة في سفر بتمامها (٢٥) أمر موسى اللاويين حاملي تابوت عهد الرب وقال لهم (٢٦): خذوا

سفر هذه التوراة واجعلوه إلى جانب تابوت عهد الرب إلهكم فيكون ثم عليكم شاهدًا (٢٧)؛ لأنني أعلم تمردكم وقساوة رقابكم، فإنكم وأنا في الحياة معكم اليوم قد تمردتم على الرب فكيف بعد موتى (٢٨)، أجمعوا إلي شيوخ أسباطكم وعرفائكم حتى أتلو على مسامعهم هذا الكلام، وأشهد عليهم السماء والأرض (٢٩) فإنني أعلم أنكم بعد موتي ستفسدون وتعطلون عن الطريق التي سننتها لكم فيصيبكم الشر في آخر الأيام إذا صنعتكم الشر في عيني الرب، حيث تسخطونه بأعمال أيديكم، وتلا موسى على مسامع كل جماعة إسرائيل هذا النشيد إلى آخره.

أما النشيد الذي وثق به العهد عليهم فهو من أول الفصل الثلاثين إلى الجملة (٤٣) وأوله: (أنصتي أيتها السموات فأتكلم لتستمع الأرض لأقوال فمي) وبعدها أمره الله أن يموت وباركه قبل موته بهذه الكلمة وهي آخر وصية إليه، فقال (٢٣: ٢): أقبل الرب من سينا وأشرق لهم من سعيير وتجلئ من جبل فاران، وترجمة البروتستانت: وتلاً من جبل فاران وأتى من ربوات القدس، وعن يمينه قبس (نار) شريعة لهم.

وفاران هي مكة كما ذكره في «معجم البلدان» وفي الفصل من سفر التكوين. أن الله أوحى إلى هاجر بأنه سيجعل ولدها إسماعيل أمة عظيمة وأنه سكن في بركة فاران، وفي المعلوم بالتواتر أنه سكن في البرية التي بنى بها هو ووالده الخليل الكعبة، وبه تكونت مكة وجبل فاران جبل أبي قبيس الذي نزل فيه الوحي على نبينا ﷺ وهو في غار حراء.

فإذا كان هؤلاء اليهود قد نقضوا عهد الله وميثاقه الغليظ بحفظ التوراة كما توقع منهم نبيهم موسى عند أخذ الميثاق عليهم، فهل نستغرب منهم تحريف التوراة ببشارته ببعسى ومحمد ﷺ ورسالتهما؟ إنه ليس بالأمر الغريب عليهم كما سيأتي في تفسير الآية التالية.

وفي قولهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ وجه آخر في التفسير، وهو أنهم يقصدون

بالغلف أنها أوعية مملوءة من العلوم والمعارف، فهي لا يتسع غلافها لغير ما انحشت به من المعلومات، وأن قلوبهم مغلفة على ما فيها من دينهم وشريعتهم التي يعتقدون بقاءها مدى الدهر، وهي لصلابتها وقوتها تمنع أن يصل إليها غير ما فيها، وهو تفسير وجيه لولا أن رد الله عليهم يبطله ويثبت التفسير الأول، وهو أنهم يزعمون أن قلوبهم خلقت غير قابلة للهداية، يريدون مدافعة ما جاءهم به محمد ﷺ من الآيات والمعجزات، وأن يجعلوا لهم الحجة على الله الذي خلق قلوبهم غير قابلة للحق، ولا متمكنة من قبوله، فرد الله عليهم بقوله: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ وفي سورة البقرة: ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٨].

وحرف ﴿بَلْ﴾ للإضراب وليس إضراباً عن اللفظ المقول؛ لأنه واقع لا محالة فلا يضرب عنه، وإنما الإضراب عن النسبة التي تضمنها قولهم: إن قلوبهم غلف غير متمكنة من قبول الإيمان، فالله كذبهم بكونها خلقت متمكنة من قبول الحق، مفطورة على إدراك الصواب، وأنهم كذبوا فأخبروا عنها بخلاف الحقيقة التي فطرها الله عليها، وأن الله سبحانه طبع عليها بكفرهم، وليس كفرهم ناشئاً عن عدم وصول الحق إليها لكونها غلفاً - كما زعموه جناية على فطرة الله - بل الأمر بالعكس حيث طبع الله عليها بسبب كفرهم؛ لأنه خلقها على الفطرة متمكنة من اختيار الخير والشر، فلما أعرضوا عن الخير وعادوا الحق عاقبهم الله بذلك فجعلها قاسية محجوبة؛ لأنهم اختاروا الشر باتباع شهواتهم الناشئة من نفوسهم الشريرة، وأنانياتهم التي عارضوا بها الحق.

وهذا كقوله سبحانه: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ وكقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْذُهُمْ أَوْ تُرْسِلُهُمْ﴾ [مريم]، وذلك لأنهم لم يرغبوا بالحق، ولم يحاولوا الاستدلال عليه، بل موقفهم منه موقف المعادي المصمم على العداوة من أول وهلة، ولهذا قال سبحانه: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ فهم كعبد الله بن سلام ونحوه ﷺ، أو لا يؤمنون له إلا إيماناً قليلاً لا يُعْبَأُ به لتمرّد قلوبهم ومرودها على الكفر والمخالفة أو لا يؤمنون إلا

إيمانًا قليلًا كإيمانهم بموسى والتوراة مع العبث بها، وهو إيمان لا يعتد به؛ لأن فيه تفريقًا بين الله ورسله بعدم إيمانهم بمحمد ﷺ.

وههنا فوائد:

أحدها: ما قاله العلامة البقاعي في قوله سبحانه: ﴿وَقَالِهِمُ الْأَنبِيَاءُ﴾ هو أعظم من مطلق كفرهم؛ لأن ذلك سد لباب الإيمان عنهم وعن غيرهم؛ لأن الأنبياء سبب الإيمان، ولما كانوا معصومين من كل نقیصة، ومبرئين من كل دنیة لا يتوجه إليهم حق لا يؤدونه قال تعالى: ﴿يَغْيِرْ حَقِّ﴾ أي كبير ولا صغير أصلًا، وهذا الحرف لكونه في سياق طعنهم في القرآن الذي هو أعظم الآيات وقع التفسير فيه بأبلغ مما في آل عمران؛ لأن هذا مع جمع الكثرة وتنكير الحق عبر فيه بالمصدر المفهم؛ لأن الاجترار على القتل صار لهم خُلُقًا وصفة راسخة، بخلاف ما مضى، فإنه بالمضارع الذي ربما دل على العروض.

ثم ذكر أعظم من هذا كله وهو إسناد جرائمهم العظيمة إلى الله فقال: ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ أي فلا ذنب لنا؛ لأن قلوبنا خلقت بعيدة عن فهم ما يقول الأنبياء، وذلك سبب قتلهم ورد قولهم، وهذا بعد أن كانوا يقرون بهذا النبي العظيم، ويشهدون له بختم الرسالة، ويصفونه بأشهر صفاته، ويترقبون إتيانه لا جرم رد الله عليه بقوله عطفًا على ما تقديره: «وقد كذبوا»؛ لأنهم ولدوا على الفطرة كسائر ولدان، فلم تكن قلوبهم في الأصل غلْفًا ﴿بَلْ طَعَّ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾، أي ليس كفرهم وعدم وصول الحق إلى قلوبهم لكونها غلْفًا بحسب الجبلية، بل الأمر بالعكس حين ختم الله عليها بسبب كفرهم انتهى باختصار.

ثانيها: تحامل الزمخشري في تفسيره لهذه الآية على أهل السنة وقرنهم بالوثنيين القائلين: ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٢٠]، انتصارًا لمذهب المعتزلة، زاعمًا أن اليهود وغيرهم من الكفار لهم قدرة على إيجاد الإيمان، وأن القدرة موجودة سواء وجد الإيمان منهم أم لم يوجد

وأنهم يصرفون هذه القدرة حيث شاءوا في الإيمان أو الكفر، سواء وافق ذلك مشيئة الله أم لم يوافقها، وأنهم صرفوا قدرتهم إلى خلق الكفر لأنفسهم، على خلاف مشيئة الله - نعوذ بالله من هذا القول الفاسد الذي يصير به عباد الله يجرون في ملكه ما يشاءون على خلاف مشيئته وإرادته - وهذا انتقاص شنيع لجناحه العظيم ﷻ.

وبما أن مسألة القضاء والقدر معقدة من تخبيط شياطين الجن والإنس لكثير من الأدمغة، فإني أكرر توضيحها خدمة للعقيدة فأقول وبالله التوفيق:

حقاً إن الله سبحانه خلق للعباد القدرة على جميع الأعمال وخلق فيهم الإرادة لاختيار ما يشاؤون منها في محيط قضائه الشامل الذي لا يخرج عنه أحد، وزودهم بهداية السماء، فأمدهم بالسمع والأبصار والأفئدة لتكون لهم الحرية في فعل ما يريدون، ولم يجعل قلوبهم غلفاً كما زعمه اليهود، ولم يصرف المشركين عن الهداية قسراً كما يزعمون بقولهم: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٢٠]، بل خلق أفئدتهم على الفطرة، وخلقهم ميسرين للإيمان، والإيمان ممكن حصوله منهم، وبهذا قامت عليهم حجة الله، وأن الإنسان يجد بالضرورة الفرق بين الدخول في الإيمان وبين طيرانه في الهواء ومشيه على الماء، ويعلم ضرورة أن الإيمان ممكن منه كما يعلم ضرورة أن الطيران غير ممكن منه، فمن هذا الوجه اتجه الرد وقامت الحجة وتبلجت، ألا لله الحجة البالغة.

فأما مشيئته العامة وحكمه النافذ الذي لا يتجاوز به ولا فاجر، فهذا لا يتعارض مع ما خلق الله فيهم من القدرة والإرادة على اختيار ما يفعلون، فإنه سبحانه يخلّي بين العبد ونفسه إذا استمر على الإعراض والجحود، أو تمادى في الإصرار على المعصية، ويزيده غواية جزاء على ما اختاره لنفسه من المخالفة لله والجراة عليه، كما أنه يهدي المنيب إليه، ويزيد المتقي هداية رحمة به ولطفاً منه - سبحانه - بعبد

الأواه المنيب، عكس ما يعاقب به المستمر في الضلالة، وكل من هذا وهذا بمشيئته العامة التي لا مخرج منها لأحد، ولا عذر فيها لمبطل.

وهذا شيء يعرفه المبطل من نفسه، فإنه لا يرضى من المعتدي عليه أن يحتج على فعله بمشيئة الله وقدره، فالقدر شيء، والحكم شيء آخر بسبب ما خلقه الله من حرية الاختيار للفعل فالاحتجاج بالقدر لا يقيم لأحد حجة على خصمه، فضلاً أن يقيم للكافر والفاسق حجة على ربه، ولهذا رد الله على المشركين قولهم: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾؛ لأنهم يزعمون بذلك أن لهم على الله حجة، حيث لم يهدهم، والله لا يهدي الشارد، وإنما يهدي المنيب، فما المانع لهم عن الإنابة؟ فالحجة البالغة لله بخلقه السمع والأبصار والأفئدة وإرساله الرسل بالوحي المنير.

ولا يفوتني هنا أن أرشد القراء الكرام إلى نكتة بديعة في رد الله على المشركين القائلين: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا﴾، وهي قوله سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ أي هل عندكم من علم أن الله قضى عليكم الضلال وكتبه عليكم وألزمكم به، بحيث لا يمكنكم التحول عنه؟ هذا إفك مرتكز على سوء الظن بالله، وإلا فمن الذي أدركم عن سوء ما قضى عليكم في السلوك؟ سيقول كل مشرك وكل عاص: أدراني عن ذلك ما أنا عليه مما يسمى شرك أو معصية أن هذا بقدر الله، فيقال له: يجب عليك أن تعالج أقدار الله الكونية التي حل بك بعضها بأقدار الله الأخرى الكونية والشرعية، فتثوب وتجب داعي الله الذي هو القرآن، لتنتقل من قضاء الشقاوة إلى قضاء السعادة الذي لا يحول بينك وبينه أي شيء، وأن لا ترضى بما لا يرضاه الله اتباعاً لأهوائك.

فإن الله الذي قدر عليك الكفر والمعصية لم يأمرك بالرضى بهما قطعاً، بل أوجب عليك الفرار منهما إليه بالتوبة والإخلاص كما قال سبحانه: ﴿فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ كما تفر من المرض والعدو طالباً للصحة والنجاة، فإن فرارك هذا من قضاء الله السيئ إلى قضائه الحسن،

وفرارك من الكفر الموجب للنار إلى الإيمان الموجب للجنة أولى، أما إصرارك على الكفر والمعاصي، كأن الله معطيك صكًا بالثبات عليها، واحتجاج لنفسك بالقدر فهذا زيادة في الكفر لما فيه من الافتراء على الله والجرأة عليه، وفعلك هذا كمخادعتك للصبيان والعياذ بالله.

هذا وإن كثيرًا من المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبْدَنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ قد أسلموا وجاهدوا في سبيل الله، بعد أن اختاروا لأنفسهم الانتقال من قدر الله السيئ إلى قدر الله الحسن، وأصبحوا يسخرون من قولهم الأول وحالتهم الوثنية السابقة بعد رجوعهم إلى الله، فلعلك أيها القارئ قد انتفعت بهذه النبذة القصيرة، وانكشف لك الإشكال والحمد لله رب العالمين.

📖 وقوله سبحانه في الآية (١٥٦): ﴿وَيَكْفُرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَنًا

عَظِيمًا ۝١٥٦﴾:

هذه حالتهم الخامسة في عنادهم وجرأتهم على الله، وهي تجديد كفرهم بالتوراة بطعنهم بعيسى الممدوح فيها، وهم المأمورون بالإيمان به، فإن تكرير لفظ الكفر معلن بتكرار كفرهم من نقضهم الميثاق، وعدم أخذهم التوراة، وقولهم: سمعنا وعصينا، واعتدائهم في السبت، وقتلهم الأنبياء، وقولهم: قلوبنا غلف، وكفرهم بعيسى، ثم بمحمد عليهما الصلاة والسلام ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ﴾ العذراء التي أحصنت فرجها ﴿بُهْتَنًا عَظِيمًا﴾ والبهتان العظيم هو رميهم لمريم بالزنى، بعد رؤيتهم براءتها في الآية الكافية من كلام عيسى وهو في المهد.

قال ابن عطية: وإلا فلولا هذه الآية لكانوا في قولهم جارين على حكم البشر في إنكار الحمل من غير ذكر. انتهى. ولهذا جعل الله آيتها كبيرة لتكون كافية في براءتها، وقد وصف الله بهتانهم بالعظم؛ لأنهم تمادوا عليه بعد ظهور الآية وقيام المعجزة بالبراءة، وقد جاءت تسمية

الرمي بالزنى بهتاناً عظيماً في قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ والظاهر أن قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُهُمْ وَقَوْلِهِمْ﴾ معطوف على قوله: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ﴾ وما بعدها والله أعلم.

📖 **وقوله سبحانه في الآية (١٥٧، ١٥٨):** ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءُ الظُّلُمِ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ۖ بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (١٥٨):

هذا معطوف على ما قبله من قوله سبحانه: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِّتَقَهُمْ وَكُفِّرُهُمْ بِثَايَتِ اللَّهِ﴾ وقد نظم الله قولهم هذا في سلك جرائمهم الفظيعة ليس لمجرد كونه كذباً، بل لأنهم صمموا على قتله بعد تكذيبه ورميه بالسحر، وبهت أمه والتشنيع عليهما، ثم افتخارهم بقتله دون مبالاة بالشناعة، ولا شك أن الله سيزيد في عذابهم على تصميمهم لإرادة القتل والإصرار عليه، وعلى الافتخار به وقاحة منهم، لاسيما وقد صلبوا من ألقى الله شبهه عليه، فهم سيبؤون بالاثمين جميعاً وإن كانوا لم يقتلوه، فقد عد الله دعواهم الكاذبة في سلسلة جرائمهم لما ينالون من عقوبتها، وقد وصف الله عيسى بصفة الرسالة للإيذان بتهكمهم عليه والاستهزاء به، وهو مبني على أنه إنما ادعى النبوة والرسالة فيهم لا الألوهية كما زعمته النصارى الفجرة على الرغم من أن أنجيلهم تنص على رسالته، وأنه كان موحداً لله تعالى كقوله في رواية إنجيل يوحنا (١٧ - ٣): وهذه هي الحياة الأبدية أن يعرفوك أنت الإله الحقيقي وحدك، ويسوع المسيح الذي أرسلته.

وقوله سبحانه: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ هو نفي قاطع من الله لمزاعم اليهود والمفتخرين بقتله، يعني أنهم لم يقتلوه بأي صفة، فلا يجوز لهم الافتخار بقتله، وليس عندهم دليل على ما يزعمونه من قتلهم إياه، فلا يجوز التعويل على شيء مما قالوه، أو اعتراف النصارى لهم به

بعد إخبار الله الأكيد بنفيه، ومن اعتقده معتمدًا على شهرة أخبار اليهود وتواترها، أو على اعتراف النصارى لهم بذلك فهو مكذب لله أصدق القائلين.

وقد اختلفوا في كيفية القتل والصلب الذي أنجى الله منه عيسى، ولا يجوز التعويل على شيء منها؛ لأنه لم يثبت عن نبينا ﷺ شيء في ذلك، فالواجب اعتقاد عدم حدوثهما على الإطلاق تصديقًا للقرآن وتكذيبًا للنصارى القائلين بذلك لأجل تأسيس عقيدتهم المخالفة للتوحيد، فإن نفي القرآن للقتل والصلب ذلك النفي القاطع هو لإبطال تأسيس النصارى عقيدتهم على التثليث؛ لأنهم جعلوا قاعدة دينهم وأساسها عقيدة صلب المسيح فداء عن البشر، والتثليث يليها، فتكذيب الله لمزاعم اليهود يقتضي الرد على النصارى وتكذيبهم.

وقوله سبحانه: ﴿وَلَكِنْ شَيْءٌ لَهُمْ﴾ أطلق الله التشبيه من غير بيان حقيقة؛ لأنه يعلم عدم استفادتنا من تفصيل التشبيه؛ ولأنه يريد منا الإيمان به دون البحث عنه، ومن أحسن ما قيل في التشبيه والتلبس على اليهود أن زعيمهم كذب عليه؛ ليستديم بما نقص من عدد عيسى والحواريين، فبادر بصلب واحد مجهول أو بغيض له، وأبعد الناس عنه حتى تغير لونه، وقال: هو المسيح، هذا القول هو الذي ينبغي اعتقاده في قوله: ﴿وَلَكِنْ شَيْءٌ لَهُمْ﴾ لقربه من الحقيقة، وقد اختلف المتأولون للتشبيه اختلافًا كثيرًا يؤدي إلى عدم الوثوق بشيء مما قالوه، لاسيما وأنه لم يثبت في ذلك شيء عن النبي ﷺ.

هذا وإنه لا يستبعد أن يلقي الله شبه عيسى على أحد من الناس، إما من المنافقين الممالئين لليهود، أو من المتجسسين عليه، أو المنتدبين لقتله، فقدرة الله غالبه باهرة، خصوصًا وأن في خلق عيسى ومعجزاته ما يخالف سنة الله في البشر.

وإنما أخذت ما أشرت إليه لقربه إلى الأذهان، ولدفع دعوى السفسطة،

فإن رؤساء اليهود لما حصروه ليقتلوه ورفع الله إليه وعصمه منهم خشوا من وقوع الافتتان به من عوامهم، فأخذوا إنساناً وقتلوه وصلبوه، وأبعدوا الناس عنه حتى تغير لونه وادعوا أنه عيسى المسيح، فشبهاوا ولبسوا عليهم الأمر، وأكثرهم لا يعرفه، وأما دعوى حصول السفسة في إلقاء الشبه، فهي من تلييسات النصارى وشبهاتهم وتهويلهم، ولا يجوز أن تعلق في الأذهان وسيأتي الرد عليها إن شاء الله.

وقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَقِيَ شَكٌّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾، يعني وإن الذين اختلفوا في شأن عيسى من أهل الكتاب كلهم في شك من حقيقة قتله، فهم في حيرة وتردد، ليس عندهم في ذلك علم قاطع يعتمدون عليه، وإنما يتبعون الظن فيستأنسون بالأوهام والظنون للتشفي والتسلي بها، واعلم أن الظن الذي عندهم لا يرتفع عن الشك، فليس فيه شيء من الأشياء المقربة للدليل، ولا المدعمة بالقرائن الصحيحة الثابتة، ولهذا قال سبحانه: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ أي لم يستيقنوا أنهم قتلوه.

قال ابن عباس والسدي وجماعة: إن الضمير في قوله: ﴿قَتَلُوهُ﴾ عائد على الظن، تقول: قتلت هذا الأمر علماً إذا قطعت به وجزمت الجزم الذي لا يخالجه شيء فالمعنى: وما صح ظنهم عندهم، وما تحققوه يقيناً، ولا قطعوا الظن باليقين. وقال الفراء وابن قتيبة: الضمير عائد على العلم، أي ما قتلوا العلم يقيناً، يقال: قتلتُ العلم والرأي يقيناً وقتلته علماً؛ لأن القتل للشيء يكون عن قهر واستعلاء، فكأنه قيل: ولم يكن علمهم بقتل المسيح علماً أحيط به إنما كان ظناً، قال الزمخشري: وفيه تهكم؛ لأنه إذا نفى عنهم العلم نفياً كلياً بحرف الاستغراق، ثم قيل: وما علموه علم يقين وإحاطة لم يكن إلا تهكماً. انتهى.

وقال الحسن: وما قتلوه حقاً.

وقال أبو حيان: والظاهر قول الجمهور: أن الضمير يعود على عيسى بجعل الضمائر كلها شيئاً واحداً فلا تختلف، والمعنى صحيح بليغ، وانتصاب ﴿يَقِينًا﴾ على أنه مصدر في موضع الحال من فاعل قتلوه، أي غير متيقنين أنه عيسى كما ادعوا ذلك في قولهم ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ﴾.

وههنا فوائد:

أحدها: قال الراغب: سمي عيسى بالمسيح؛ لأنه مُسِيحَتْ منه القوة الذميمة من الجهل والشره والحرص وسائر الأخلاق الذميمة، كما أن الدجال مسحت منه القوة المحمودة من العلم والعقل والحلم والأخلاق الحميدة، وقال شَمْرُ: سمي عيسى بالمسيح؛ لأنه مسح بالبركة كما قال: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾، أو لأن الله مسح عنه الذنوب، وذكر المجد في كتابه «البصائر» أن في اشتقاقه ستاً وخمسين قولاً، وتطرق شارح «القاموس» لبعضها فليرجع إليه.

ثانيها: ذكر ابن جرير أثرين عن وهب بن منبه في إلقاء الشبه، وقد حكم ابن كثير بغرابتها وأتى بخبر منقطع الإسناد وهو قريب من الصواب، ومعناه: أن اليهود لما شرقوا بعيسى عليه السلام سعوا إلى ملك دمشق الوثني، وهولوا عليه أمره، وأغروه بإعدامه ليزول الخطر عن ملكه، فأرسل إلى نائبه في القدس ليقتله ويصلبه، فسعى بالتنفيذ بمساعدة اليهود وحصروه حتى قتلوا من ألقى الله شبهه عليه ولم يقتلوه هو، بل سلمه الله، فأظهر اليهود أنهم سعوا في صلبه وتبجحوا بقتله، وصدقهم النصاري لقلة عقلهم وكثرة جهلهم إلا البضعة عشر الذين كانوا معه في البيت، فإنهم شاهدوا رفعه.

قال: وهذا كله من امتحان عباده لما في ذلك من الحكمة البليغة، وقد أوضح الله الأمر وجلاه وبينه وأظهره في القرآن العظيم الذي أنزله على رسوله الكريم المؤيد بالمعجزات والبيانات والدلائل الواضحات، فقال تعالى وهو أصدق القائلين ورب العالمين المطلع

على السرائر والضمائر الذي يعلم السر في السموات والأرض: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾ أي رأوا شبهه فظنوا أنه هو إلى أن قال: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ أي ما قتلوه متيقنين أنه هو، بل كانوا شاكين متوهمين، ثم روى عن ابن أبي حاتم عن أحمد بن سنان عن أبيه معاوية عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لما أراد الله أن يرفع عيسى إلى السماء خرج على أصحابه وفي البيت اثنا عشر رجلاً من الحواريين، يعني فخرج عليهم من عين في البيت ورأسه يقطر ماء، فقال: إن منكم من يكفر بي اثنتي عشرة مرة بعد أن آمن بي، ثم قال: أيكم يلقي عليه شبيهي فيقتل مكاني ويكون معي في درجتي؟ فقام شاب من أحدثهم سنًا فقال له: اجلس، ثم أعاد عليهم، فقام ذلك الشاب فقال: اجلس، ثم أعاد عليهم فقام ذلك الشاب فقال: أنا، فقال: هو أنت ذاك، فألقي عليه شبه عيسى، ورفع عيسى من روزنة في البيت إلى السماء، قال: وجاء الطلب من اليهود فأخذوا الشبه وقتلوه ثم صلبوه، فكفر به بعضهم اثنتي عشرة مرة بعد أن آمن به.

وافترقوا ثلاث فرق:

فقال فرقة: كان الله فينا ما شاء ثم صعد إلى السماء، وهؤلاء اليعقوبية.

وقالت فرقة: كان فينا ابن الله ما شاء، ثم رفعه الله إليه، وهؤلاء النسطورية.

وقالت فرقة: كان فينا عبد الله ورسوله ما شاء الله ثم رفعه الله إليه، وهؤلاء المسلمون، فتظاهرت الكافرتان على المسلمة فقتلوهما، فلم يزل الإسلام طامسًا حتى بعث الله محمدًا ﷺ.

وهذا إسناد صحيح إلى ابن عباس، وروى النسائي عن أبي كريب عن أبي معاوية نحوه وكذا ذكر غير واحد من السلف أنه قال لهم: أيكم يلقي عليه شبيهي فيقتل مكاني وهو رفيقي في الجنة؟ انتهى.

وقال ابن جريج عن مجاهد: صلبوا رجلاً شبه بعيسى، ورفع الله ﷺ عيسى إلى السماء حيًّا.

قلت: ويجب على المسلم اعتقاد أن الله رفع المسيح إليه حيًّا ورد عنه كيد اليهود بغیظهم، لم ينالوا ما أرادوه، لا أنه أماته موة كاذبة، فإن هذا فيه إشفاء لغيلهم؛ لأن الحريص على قتل أحد يفرح بموته ولو على غير يديه كما سيأتي.

ثالثها: صمم النصارى ظلمًا وعدوانًا على اعتقاد قتل عيسى وصلبه؛ ليبنوا على ذلك افتراءهم العقائدي اللاهوتي، وأن اللاهوت حل بالناسوت، فيجعلوا الله ثالث ثلاثة، وهذا من مكر اليهود بهم على أيدي ملوكهم الرومانيين، وبواسطة العناصر الماسونية الداخلة في النصرانية من رجال ونساء للخداع وتخريب العقيدة والعبث بالأنجيل، وهم يعتمدون في ذلك على ما سطر فيها بعد مئات السنين، والتي ثبت انقطاعها عن عيسى زمنًا طويلًا وتحريفها، وقد نقل العلامة القاسمي في «تفسيره» من إنجيل «لوقا» جملاً كثيرة في عشرين صحيفة، أنقل منها نزرًا يسيرًا له مساسً كاملاً بالموضوع:

فمنها ما في الفصل الثاني والعشرين برقم (٢٠) وكذلك الكأس من بعد العشاء قائلاً: هذه هي الكأس من العهد الجديد بدمي الذي يُسفك من أجلكم.

ونص الإصحاح الحادي والعشرين «يسفك عنكم»، وما جاء في الفصل الثالث والعشرين: وكان الشعب واقفين ينظرون والرؤساء يسخرون منه معهم قائلين: قد خلّص آخرين فليُخلّص نفسه إن كان مسيح الله المختار.

وفي الإصحاح الثالث والعشرين ما نصه: خلّص آخرين فليُخلّص نفسه إن كان هو المسيح مختار الله.

أقول: عجبًا لسخافة عقولهم المتردية إلى الحضيض في تصديق

أعدائه اليهود، كيف يخالجهم الشك أن الله قد خلصه ورفعته إليه وأن الذي يخاطبه اليهود هو المشبه، ولكن فساد العقيدة يفسد الضمائر والتصورات.

ثم في رقم (٤٦) من الفصل الثاني والعشرين: ونادى يسوع بصوت عظيم قائلاً: إيل إيل لم شبقتني - أي إلهي إلهي لماذا تركتني - فكان أناس من القائلين يقولون: دعونا ننظر هل يأتي إيليا فيخلصه، ثم صرخ - أيضًا - بصوت عال وأسلم الروح.

وفي الإصحاح الثالث والعشرين (٤٦): ونادى يسوع بصوت عظيم وقال: يا أبتاه في يديك أستودع روحي، ولما قال هذا أسلم الروح (٤٨) وكل الجموع الذين كانوا مجتمعين لهذا المنظر لما أبصروا ما كان رجعوا وهم يقرعون صدورهم.

أقول: فانظر أيها القارئ إلى هذا التناقض بين ندائه للإله بالتأكيد وبين ندائه لأبيه.

وفي رقم (٥٣/٥٠) من الفصل (٢٢): وإذا برجل اسمه يوسف هو صالح صديق، ولم يكن موافقاً لرأيهم وعملهم فدعا بـ«بلاطس» وسأله جسد يسوع فأعطاه إياه فأنزله ولفه في كتان، ووضعته في قبر منحوت لم يكن وضع فيه أحد... إلى أن قال: وإذا بزلزلة عظيمة؛ لأن ملك الرب انحدر من السماء، وكان الملك جبريل قد ظهر بهيئة شاب، وجاء فدحرج الحجر عن باب القبر، وجلس فوقه وكان منظره كالبرق، ولباسه كالثلج، ومن الخوف منه اضطرب الحراس، وصاروا كالأموات، فقال للنسوة: لا تخفن فقد عرفت أنكن تطلبن يسوع المصلوب، إنه ليس ههنا، فإنه قد قام.

أقول: فانظر إلى هذا التناقض بين إثبات القبر هنا، وما زعموه من إخفاء اليهود لجسده، ثم اعجب من قولهم في الفصل الحادي والعشرين برقم (١٩): أنه أخذ خبزاً وسكرًا وأعطاهم قائلاً: هذا

جسدي الذي يبذل لأجلكم، اصنعوا هذا لذكري.

وفي الإصحاح الثاني والعشرين بذلك الرقم ما نصه: «هذا هو جسدي الذي يندل عنكم...» وقبلها يقول: اشتهيت أن آكل هذا الفصح معكم قبل أن أنام؛ لأنني أقول لكم: إنني لا آكل منه حتى يكمل في ملكوت الله، ثم تناول كأسًا وسكرًا وقال خذوا هذه واقسموها بينكم؛ لأنني أقول لكم: إنني لا أشرب نتاج الكرمة حتى يأتي ملكوت الله، وقد بنوا على هذه الأساطير عقيدة الأفخارستا، التي سبق الكلام عنها.

هذا وقد أعرضت عن ذكر الكثير خشية الإطالة واكتفاء بما نقله تفسير القاسمي، فليرجع إليه المستزيد ليرى التناقض الكثير الذي يقضي بالعجب، ويبرهن على عدم الوثوق بها، وأنهم كما قال الله: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ﴾ وأنهم يجارون اليهود لتأسيس عقيدتهم اللاهوتية الباطلة اتباعًا لغش اليهود.

قال البرهان البقاعي في تفسيره بعد أن ساق أكثر مما ساقه القاسمي عن أناجيلهم وقال: أحسن ما رد على الإنسان بما يعتقد... ما نصه: فقد بان لك أن أناجيلهم كلها اتفقت على أن علمهم في أمره انتهى إلى واحد وهو «الأسخريوطي»، وأما غيره من الأعداء فلم يكن يعرفه، وأنه إنما وضع يده عليه، ولم يقل بلسانه: إنه هو، وأن الوقت كان ليلاً، وأن عيسى كان يقول لأصحابه: كلكم تشكون في هذه الليلة، وأن تلاميذه هربوا فلم يكن عندهم من علم بعد ذلك بما اتفق في أمره، وأن بطرس إنما تتبعه من بعيد، وأن الذي دل عليه خنق نفسه، وأن الناقل عن الملك أنه قال: قام من الأموات إنما هو نسوة كن عند القبر من مدى بعيد، وما يدري النسوة بالملك من غيره، ونحو ذلك من الأمور التي لا تفيد غير الظن.

وأما الآيات التي وقعت فعلى تقدير تسليمها لا يضرنا التصديق بها، وتكون لجراءتهم على الله بصلب من يظنونه المسيح، وهذا كله

يصدق القرآن في أنهم في شك منه، ويدل على أن المصلوب - إن صح أنهم صلبوه - من ظنوه إياه هو الذي دلهم عليه.

وقال العلامة خير الدين الألوسي في «الجواب الفسيح»: اعلم أن ما ذكره هذا النصراني من أن المسيح ﷺ مات بجسده، وأقام على الصليب إلى وقت الغروب من يوم الجمعة، ثم أنزل ودفن وأقام في القبر إلى صبيحة يوم الأحد، ثم انبعث حيًّا بلاهوته وتراءى للنسوة اللاتي جئن إلى قبره زائرات وظهر بعد لحواريه، إلى آخر ما قال، هذا هو ما أجمع عليه النصارى، ويرد ذلك العقل والنقل، وإن صدقتهم اليهود في قتله فاستمع من المنقول ما يتلى عليك بأذن واعية، وخذ ما يأتيك في المعقول بالدلائل الهادية على أن المنقول هو الشبه، وأن الحال عند صالبيه اشتبه، وأن المسيح رفعه الله تعالى قبل القتل إليه لشرفه عنده ومكانته لديه، قال الله: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ وفي الإنجيل أن رئيس الكهنة أقسم على المسيح بالله، أنت المسيح ابن الله؟ فقال له: أنت قلت، ولم يجبه بأنه المسيح، فلو المقسم عليه هو المسيح لقال: نعم، ولم يؤرّ ولم يتلعثم وهو مُحَلَّفٌ بالله، لا سيما وهو بزعمهم الإله الذي نزل لخلاص عباده، وفداء نفسه ودخول الجحيم ولأواه.

وقال «لوقا» في الفصل التاسع (٢٨): إن المسيح صعد قبل الصلب إلى جبل الجليل ومعه بطرس ويعقوب ويوحنا (٢٩) فبينما هو جالس إذ تغير منظر وجهه عما كان عليه، وابيضت ثيابه وصارت تلمع كالبرق (٣٠) وإذا بموسى بن عمران وإيليا قد ظهرا له وجاءت سحابة فأظلتهم (٣١ و ٣٢) وأما الذين كانوا مع المسيح فوقع عليهم النوم فناموا.

وهذا من أوضح الدلالات على رفعه ووقوع الشبه الذي نقول به، إذ لا معنى لظهور موسى وإيليا ووقوع النوم على أصحابه إلا رفعه، ألا ترى أن اليهود كانوا يسمعون منه أن إيليا يأتي فلما رفعوه على الخشبة قالوا: دعوه حتى نرى أن إيليا يأتي فيخلصه، فلما لم يأت ازدادوا ريبة

في أمره أنه غير المسيح، وقال يوحنا التلميذ: كان يسوع مع تلاميذه بالبستان فجاء اليهود في طلبه، فخرج إليهم يسوع وفعل ذلك مرتين وقد أنكروا صورته. فانظر أيها العاقل كيف أعترف هنا بأنه يسوع لما علم أن الله تعالى تولى حراسته منهم، وأنهم لا يقدر أن ينالوه بسوء وكيف لم يعترف أنه المسيح لما سأله رئيس الكهنة، فعدم اعترافه هناك واعترافه هنا دليل واضح على أن ما قاله الله سبحانه في القرآن العظيم هو الحق.

ثم من الأدلة على عدم قتله ما اشتملت عليه الأناجيل من اختلاف المعاني والمباني والمقاصد والاضطراب في حكاية هذه الواقعة، والتناقض في ألفاظها، كدعواهم الألوهية في قوله ﷺ عند صلبه بزعمهم: إلهي إلهي لم تركتني، وقوله في إنجيل «متى»: يا أبتاه، وقوله لرئيس الكهنة: إنكم من الآن لا ترون الإنسان حتى تروه جالساً عن يميني القوة وآتياً في حجاب السماء، يريد بالقوة الباري تعالى شأنه.

وقوله في الفصل السابع من إنجيل يوحنا للمريسين ورؤساء الكهنة مع شُرطهم المريدين قتله: أنا ما كنت معكم زمناً، ثم أنطلق إلى من أرسلني وتطلبوني فلا تجدوني، وحيثما أكن فلا تستطيعون إليّ سبيلاً، قال اليهود في دولتهم: إلى أين؟ هذا عنيد أن ينطلق حتى لا نجده نحن، قال مفسروهم: أي يصعد إلى السماء، وغير ذلك مما لو أردنا ذكره لطال البحث، ثم ذكر نقولاً متناقضة أخرى تدل على زيادة التهافت... إلى أن قال: ففي هذا الكلام أدلة كثيرة مؤيدة لقوله تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ منها أن اليهود قالوا لعيسى: إن المسيح في العهد القديم يمكث إلى الأبد، أي فإن كنت أنت المسيح فأنت لا تموت في هذا الزمان بل تبقى إلى قيام الساعة، ولم يكذبهم في ذلك، والمسلمون يقولون: إنه يرفع حياً إلى السماء وهو الآن حي فيها، وسينزل آخر الزمان عند قرب الساعة، ويقتل الدجال ويحكم بالشرعية المحمدية ويتوفى ويدفن عند النبي ﷺ، فهو حي إلى الأبد أي إلى

قرب قيام الساعة، ونزوله وموته من أمارات الساعة الكبرى.

وفي هذا القول دلالات واضحات على أنه ليس بإله:

أحدها: أنه قال: ابن البشر، يعني لا تظنوا أنني أدعي الألوهية وإن أُخِيْتُ الموتى؛ لأن ذلك معجزة خلقها الله على يده للإيمان بنبوته.

ثانيها: لو كان إلهًا لما توارى عنهم خائفًا من قتلهم؛ لأن الإله هو خالق لهم ولعلمهم، وعالم بزمان قدرتهم عليه، فكيف يفر وهو يعلم وقت موته؟ وهو خالق الموت والحياة؟

ثم إنه يحتمل أن الله ألقى شبهه على شيطان أو مارد من مردة الجن، أو خائن من قومه ليخلص نبيه ورسوله من أيدي أعدائه ويرفعه إليه محفوظًا مكرمًا، كما أجرى على يديه إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص، وخلق من غير أب، لا سيما وهو بزعمهم إله العالم وخالق الإنس والجن، فأى ضرورة تدعو لإثبات أنواع الإهانة والعذاب على ما زعموا لرب الأرباب، مع وجود التناقض في أنجيلهم في هذا الفصل والباب؟

عجبًا للمسيح بين النصارى	وإلى أي والدٍ نَسَبُوهُ
أسلموه إلى اليهود وقالوا	إنهم بَعْدَ ضربه صَلَبُوهُ
فإذا كان ما يقولون حقًا	وصحيحًا فأين كان أبوه؟
حين خلّى ابنه رهينَ الأعادي	أتراهم أَرْضَوْه أم أغضبوه؟
فلئن كان راضيًا بأذاهم	فاحمدوهم لأنهم عَذَّبُوهُ
ولئن كان ساخطًا فاتركوه	واعبدوهم لأنهم غلبوه

وأما احتجاجهم بالحس فباطل لعدم حصول التمييز قطعًا، قال القرافي: الحس إنما يتعلق بأن هذا مصلوب على هذه الخشبة، وأما أنه عيسى عليه السلام نفسه أو غيره فهذا لا يفيد الحس، بل إنما يعلم بقرائن الأحوال إن وجدته، أو بأخبار الأنبياء عليه السلام عن الله الذي أحاط بكل

شيء علمًا، وأحصى كل شيء عددًا، ثم أتى بدلائل تدل على أن الحس لا يفرق بين المتماثلات وقال: فإذا تقرر أن الحس لا سلطان له على التفريق بين المثليين، ولا التمييز بين الشئيين، فيجب القطع أن كون المصلوب هو خصوص عيسى دون شبهة، أو قتله ليس مدرجًا بالحس وإذا لم يكن مدرجًا بالحس جاز أن يخرق الله العادة لعيسى ﷺ بشبهه في غيره، كما خرق له العادة في إحياء الموتى وغيره ثم يرفعه ويصونه عن إهانة أعدائه، وهو اللائق بكرم آلائه، في إحسانه إلى خاصة أنبيائه وأوليائه.

وإذا جوز العقل مثل هذا مع أن الحس لا مدخل له في ذلك بقي إخبار القرآن الكريم عن عدم الصلب سالمًا عن المعارض مؤيدًا بكل حجة، وسقطت الأسئلة بالكلية وإلى أن قال: ولا يوجد يهودي أو نصراني على وجه الأرض يروي التوراة والإنجيل عدلًا عن عدل إلى موسى أو عيسى ﷺ، وإذا تعذرت عليهم رواية العدل عن العدل فأولئ أن يتعذر التواتر، وإذا ظهر أن مستند هاتين الآيتين العظيمتين في العدم في غاية الضعف كانت أخبارها في نفسها في غاية الضعف. اهـ.

ومما قاله صاحب «تخجيل الأنجيل» بعد مناقشة بعض نقولها: فلنرجع إلى القرائن العقلية والنقلية، فأما العقل فلا يجوز أن الإله القادر على كل شيء يقتله أذل عباده وهم اليهود، ويضربونه ويعملون به ما هو محرر في أناجيل النصارى المضطربة المحرفة المكتوبة بعد رفعه بمدة طويلة جدًا، مع أنه يفر منهم مرات كثيرة ويستغيث ويطلب من الله تعالى تأخير أجله بقوله: أجز عني هذه الكأس، ويصرخ ويقول: إلهي إلهي لم تركتني ويسلم روحه، وعند الصلب يطلب منهم الماء لكثرة عطشه فيعطونه خلًا بدلًا.

وأي خلاص لعباده في هذه الحالة، وهو بزعمهم أتى ليخلص العالم من الخطيئة؟ بل صار موقعًا لهم في الإثم بسبب عدم إيمانهم به، فكيف يكون مخلصًا بنفسه؟ وأما النقل فقد تبين لك تهافت أناجيلهم

واضطرابها، والدلالة على عدم معرفته وعدم وجوده في قبره، الأعظم من ذلك عند كل ذي عقل سليم قوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾.

أما قول متى في الإصحاح السابع والعشرين: صرخ يسوع - أيضًا - بصوت عظيم وأسلم الروح، وإذا حجاب الهيكل قد انشق إلى اثنين من فوق إلى أسفل، والأرض تنزلت والصخور تشققت، والقبور تفتحت، وقام كثير من الأجساد القديسين الراقدين، وخرجوا من القبور بعد قيامته، ودخلوا المدينة المقدسة وظهروا للكثيرين... فهو قول بهت ومحال، لا يخفى بطلانه على ذوي العقول من النساء والرجال؛ لأنه لو كان صحيحًا لأطبق الناس على نقله، ولم يتفق إخفاء مثله، ولزال الشك عن الجميع في أمر يسوع، فحيث داموا على الجحد له والتكذيب دل على كذب ما نقله عباد الصليب.

وإذا كان اليهود أعطوا دراهم رشوة كما مضى سابقًا لحراس القبر حتى لا يخبروا القائد وسائر الناس بملك نزل من السماء على قبر يسوع كي لا يظن براءته مما نسبته إليه أعدائه فكيف تكون هذه الآيات العظيمة، وتقوم الأموات من قبورها، وتدخل المدينة ولا يكون ذلك حجة على من لا يؤمن به إذ ذاك؟ وأيضًا - ما معنى تفتح القبور وقيام القديسين من قبورهم؟ فهل كان استشعارًا بمصابه؟ فهم إذ ذاك ليسوا من أحبائه، أو كان ذاك جزعًا على مماته؟ وخرجوا إعانة له قبل وفاته؟ فواعجبًا لرب أحياءهم بعد أن كانوا رفاتًا ولم يعينوه حتى قضى ومات، وأحيا الرمم وخرج عند تسليم الروح، ولم يقدر على إبراء ما فيه من جروح.

وليت شعري ما عمل هؤلاء القديسون، هل بقوا في المدينة المقدسة أو رجعوا إلى قبورهم؟ وهل التأم الهيكل والصخور أم دامت على انشقاقها إلى كثير من الدهور؟ فإن قيل: إنما لم يشتهر ذلك لأن أصحاب المسيح لم يخطر أحدًا منهم خوفًا من اليهود، والذين شاهدوا

هذه الآيات من اليهود تواطئوا على الكتمان حسدًا وبغيًا قلنا: إن مثل هذه الآيات العظيمة إذا وقعت عَلِمَها من حضر ومن غاب من الأعداء والأحباب حتى الحواريين المختلفين لا تخفي عليهم؛ لأنها آيات نهائية ومعجزات تشتهر في البرية، ويتناقلها أهل البلدان وتبقى مؤرخة بكل لسان، في سائر الملل وبكل أرض ومكان وزمان، فَعُلِمَ بالضرورة أن هذه الأقوال مما اخترعها وحررها أئمة الضلال، ليخدعوا بها ضعفاء العقول، ويتوصلوا إلى جذب الدنيا بالكذب على هذا الرسول. انتهى.

وقال ابن حزم في كتابه «الملل» عند الكلام على النصارى: ومما يعترض به علينا اليهود والنصارى ومن ذهب إلى إسقاط الكواف - جمع كافة - من سائر الملحددين أن قال قائلهم: إن اليهود والنصارى قد نقلوا أن المسيح ﷺ قد صلب وقتل، وجاء القرآن بأنه لم يقتل ولم يصلب، فقولوا لنا: كيف كان هذا؟ فإن جوزتم على هذه الكواف العظام المختلفة الأهواء والأديان والأزمان والبلدان والأجناس نقل الباطل؛ فليست هذه بأولى من كافتكم التي نقلت إعلام نبيكم وشرائعه وكتابه، وإن قلتم: اشتبه عليهم فلم يتعمدوا نقل الباطل فقد جوزتم التلبيس على الكواف، فلعل كافتكم - أيضًا - ملتبس عليها، فليس سائر الكواف أولى بذلك من كافتكم.

وأجاب بأن صلب المسيح لم يقله قط كافة، ولا صح في الخبر قط؛ لأن كافة التي يلزم قبول نقلها هي ما ضبطها الأصوليون في مباحث التواتر، وهذا شيء لم يحصل الاتفاق عليه من اليهود والنصارى إلا بعد مئات السنين، وأما وقت الحادثة فهم نزر يسير متهمون بالكذب والتلبيس، وهم عدد من الشرطة مأمورون بالتنفيذ، مضمون فيهم الكذب، وقبول الرشوة على قول الباطل كما هي طبيعة وظيفتهم، والنصارى مقرون بأنهم لم يقدموا على أخذه نهارًا خوف العامة، وأنهم أخذوه ليلاً عند افتراق الناس عن عيد الفصح، وأنه لم يصلب إلا في مكان نازح عن المدينة في بستان فخار ممتلك للفخار، ليس موضعًا معروفًا

بصلب من يصلب، ولا موقوفًا لذلك، وأنه بعد هذا كله رُشي الشرطة على أن يقولوا: إن أصحابه سرقوه ففعلوا ذلك.

هذا كله في نص الإنجيل عندهم، على أن أناجيلهم فيها من التناقض ما لا يخفي، فبطل أن يكون صلبه منقولاً بكافة بل بخبر يشهد ظاهره على أنه مكتوم متواطأ عليه، وما كان الحواريون ليلتذ - بنص الأناجيل - إلا خائفين على أنفسهم، غائبين عن ذلك المشهد، فبطل أن ينقل خبره أحد تطيب النفس عليه أو يظن به الصدق، فكيف ينقله كافة؟ وما دعوى الكواف إلا بعد زمن طويل صاروا فيه قابلين للكذب تقليدًا للرؤساء، فالزامات المغرضين بدعوى الكافة إلزامات فاسدة... إلى أن قال: ثم نقول لليهود والنصارى بعد إبطال تشنيعاتهم: إن كوافكم قد نقلت عن بعض أنبيائكم فسوقًا ووطء إماء وهو حرام عندكم، ونقلت عن هارون أن هو الذي عمل العجل وأمر بعبادته والرقص أمامه، وهذا مخالف لسنة الله في أنبيائه في عصمتهم عن الكفر والمعاصي والردائل، وكذلك نسبت إلى داود وسليمان وغيرهم من الأنبياء ما لا يجوز بمقامهم أبدًا، فإن كان قولهم حقًا فقد أجمعوا على ما فيه كفر الأنبياء.

ثم أتى ابن حزم رحمته الله بتفنيد شبهتهم المرذولة وهي قولهم: كيف كان الفرض قبل ورود النص ببطلان صلبه؟ الإقرار به أو الإنكار؟ فقال: هذه قسمة فاسدة شغبية قد حذر منها الأوائل كثيرًا، ونبه عليها أهل المعرفة بحدود الكلام، وذلك أنهم أوجبوا فرضًا ثم قسموه على قسمين: إما فرض بإنكار وإما فرض بإقرار، وأضربوا عن القسم الصحيح فلم يذكروه، وهذا لا يرضى به لنفسه إلا جاهل أو سخي مغالط غابن لنفسه غاش لمن اغتر به، وإنما الحقيقة ههنا أن يقول: هل يلزم الناس قبل ورود القرآن فرض بالإقرار بصلب المسيح أو إنكار صلبه؟ أو لم يلزمهم فرض بذلك؟ فهذه هي القسمة الصحيحة والسؤال الصحيح، وحق الجواب: أنه لم يلزم الناس قط قبل ورود القرآن فرض بشيء

من ذلك، لا بإقرار ولا بإنكار، وإنما كان خبرًا لا يقطع العذر ولا يوجب العلم الضروري.

فإن قالوا: قد نقل الحواريون صلبه وهم أنبياء وعدول قيل لهم - وبالله التوفيق -: الناقلون لنبوتهم وإعلامهم وقولهم بصلبه ﷺ هم الناقلون عنهم الكذب في نسبه، والقول بالتثليث الذي من قال به فهو كاذب على الله مفتر عليه كافر به، فإن كان الناقل عنهم ذلك صادقًا أو كانوا كافة فما كان يوحنا ومتى وبولس إلا كفارًا كاذبين، وما كانوا قط من صالح الحواريين، فإن كان ناقل ما ذكرنا عنهم كاذبًا فالكاذب لا يقوم بنقله حجة، فبطل التمويه المتقدم والحمد لله رب العالمين. اهـ.

وذكر صاحب «المنار» لوازم فاسدة على عقيدة الصلب:

منها: أنه يلزم من يقبلها أن يسلم بما يحيله كل عقل مستقل من أن الله خالق الأكوان يمكن أن يحل في رحم امرأة في هذه الأرض التي نسبتها إلى سائر ملكه أقل من نسبة الذرة إليها وإلى سمواتها، ثم يكون بشرًا يأكل ويشرب ويتعب ويعتريه ما يعتري البشر، ثم يأخذه أعداؤه بالقهر والإهانة فيصلبونه كاللصوص تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

ومنها: أنه لا يمكن أن يقبل هذه القصة من يؤمن بالدليل العقلي أن خالق العالم لا بد أن يكون بكل شيء عليمًا، وفي كل صفة حكيمًا؛ لأنها تستلزم الجهل والبداء على الله ﷻ، كأنه حين خلق آدم ما كان يعلم بما يكون عليه أمره، وحين عصى ما كان يعلم ما يقتضيه العدل والرحمة حتى اهتدى إلى ذلك بعد ألوف من السنين، فترتب على خلقه أنه كان فيها جاهلاً، فكيف يجمع بين تينك الصفتين في صفاته إلا من هو واقع في التناقض، ولكن قد يقبلها من يشترط في الدين عندهم أن لا يتفق مع العقل كالذين ينقلون في أول كتاب من كتبهما الدينية «سفر التكوين» هذه الجملة، (٩/٦): فندم الرب أنه عمل الإنسان في

الأرض وتأسف في قلبه . - تعالى الله عن ذلك كله علوًّا كبيرًا - وقد تكلم على الجزاء والخلاص في الإسلام ثم قال تحت عنوان «عقيدة الصلب والفداء وثنية»: وأما نقلهم هذه العقيدة عن كتبهم - وسيأتي البحث فيه - فهو معارض بنقل مثله من كتب الوثنيين وتقاليدهم، هذه عقيدة وثنية محضة سرت إلى النصراني من الوثنية كما أوضحه علماء «أوربا» الأحرار ومؤرخوهم وعلماء الآثار والعاديات منهم في كتبهم قال «دوان» في كتابه «خرافات التوراة وما يقابلها من الديانات الأخرى» ما ترجمته بالتلخيص: إن تصور الخلاص بواسطة تقديم أحد الآلهة ذبيحة فداء عن الخطيئة قديم العهد جدًا عند الهنود الوثنيين وغيرهم، وذكر الشواهد منها أنه يعتقد الهنود أن «كرشا» المولود البكر الذي هو نفس الإله «فشنو» الذي لا ابتداء له ولا انتهاء على رأيهم انتحر كي يخلص الأرض من ثقل حملها، فأتاها وخلص الإنسان بتقديم نفسه ذبيحة عنه، وذكر أن «مستر مور» قد صور «كرشا» مصلوبًا في كتب الهنود مثقوب اليدين والرجلين، وعلى قميصه صورة قلب الإنسان معلقًا ووجدت له صورة على رأسه إكليل من الذهب.

والنصارى تقول: إن يسوع صلب وعلى رأسه إكليل من الشوك، وقال «هوك» في ص (٣٢٦) من المجلد الأول من رحلته: ويعتقد الهنود الوثنيون بتجسد أحد الآلهة وتقديم نفسه ذبيحة فداء للناس من الخطيئة، وقال القس جورج كوكس في كتابه «الديانات القديمة» في سياق الكلام عن الهنود: ويصفون كرشا بالبطل الوديع المملوء لاهوتًا؛ لأنه قدم نفسه ذبيحة، ونقل «هيجين» عن الرحالة الأوربي الذي هو أول من دخل بلاد النيبال والتبت أنه قال في الإله «أندرا» الذي يعبدونه إنه سُفك دمه بالصلب وثقب المسامير ليخلص البشر من ذنوبهم، وأن صورة الصلب موجودة في كتبهم، وفي كتاب «جورجيوس الراهب» صورة للإله «أندرا» مصلوبًا إلى غير ذلك مما تركناه اختصارًا.

وأما ما يروى عن البوذيين في «بوذا» فهو أكثر انطباقًا على ما

يرويه النصارى عن المسيح في جميع الوجوه، حتى أنهم يسمونه المسيح والمولود الوحيد ومُخَلَّص العالم، ومن أراد المقابلة بين إله النصارى وآلهة الوثنيين في الشرق والغرب فعليه أن يقرأ كتاب «العقائد الوثنية في الديانة النصرانية» لمحمد طاهر أفندي البيزوتي فإنه لخصه من أكثر من أربعين كتابًا في التاريخ والأديان والآثار والعاديات.

ومما قاله الأستاذ على باشا مبارك ناظر المعارف المصرية سابقًا في كتابه «علم الدين» نقلًا عن فيلسوف فرنسي ما نصه: ومن اعتقادات النصارى - أيضًا - أن الله تجسد في صورة عيسى وأنه الإله، وليسوا أول قائل بهذا التجسد، بل قيل قبلهم في «جزاكا» و«برهمة» يقدهما الهنود، وقيل في «ويشنو» أنه تجسد خمسمئة مرة، وقال سكان «البيرو» في أمريكا إن الإله الحق تجسد في إلههم «أودين»، وأن ولادة عيسى من بكر بتول فتح روح القدس يشبه قول أهل الصين في إلههم «قويه» ولدته بنت بكر حملت به من أشعة الشمس.

وقال: إن المصريين يعتقدون أن «أوزيريس» ولد من غير مباشرة أحد لأمه، وقول النصارى عن عيسى قال بمثله قبلهم المصريون في «أوزيريس» المصري وفي «أوزرنيس» من أهالي «فينكيه» وفي «أوتيس» من أهالي «فريحيه» إلا أنهم لم يقولوا برفعه إلى السماء، وكما قيل: إن «أودين» كان قد بذل نفسه وقتلها بالنار باختياره لأجل نجاة عباده وجذابه، وكذلك النصارى يعتقدون أن حلول الإله في عيسى وإرساله وموته إنما كان لأجل فداء الجنس البشري وتخليصه من ذنب الخطيئة الأولى خطيئة آدم وحواء، وهذه خرافات سخيفة لا يقبلها إلا المشرك الذي أفسد الشرك عقله وقضى على بصيرته، فالحمد لله على نعمة التوحيد.

ولنعد إلى قضية الصلب وعدم ثبوته عند كثير من طوائف النصارى لنوضح للناس أن المتعصبين من نصارى اليوم كاذبون في مزاعمهم لتركيز عقيدتهم الباطلة المخالفة للمنقول والمعقول، والهادمة لأصول التوحيد من أساسه، قال صاحب كتاب «السيوف البتارة»:

يعلم الواقف على حقائق التاريخ أن مسألة الصلب من أهم المسائل التي ولدت الشقاق والنفرة فيما بين النصارى عمومًا ونصارى مصر والشام في الأجيال الأولى خصوصًا، فإنهم كانوا غالبًا يرفضون حصول الصلب رفضًا باتًا، لأن بعضهم كان يعتبره إهانة لشرف المسيح ونقصًا فاضحًا، والبعض الآخر كان يرفضه ارتكازًا على الأدلة التاريخية، وهؤلاء الجاحدون للصلب طوائف كثيرة منها: الساطرنيوسيون، والمركيونيون، والبارديسيانيون، والناياتيسيون، والكارياكرايون، والماسينون، والبارسكاليونيون، والبوليسيون.

إذ كلهم اعتقدوا مع كثير غيرهم بأنه لا يمكنهم أن يسلموا بنوع من الأنواع أن المسيح مُسَمَّرٌ فعلاً أو مات على الصليب حقيقة، حتى اسْتَحَقُّوا بالصليب والصلب، وقال بعض المؤرخين الأفاضل: إن الخلاف الذي وقع بين النصارى في مبدأ الأمر كان سببًا في انسلاخ جملة طوائف وتشتتها واعتبارها في رأي آخرين مارقة من الدين، ولكن هذه الطوائف المضطهدة المهضومة كانت أفكارها منطبقة على الأصول النصرانية عقلاً ونقلاً بخلاف أفكار مضطهديهم، فإن هذه الطوائف بنت على ألوهية عيسى أنه لا يجوز أن يمتهن، واستنتجت من هذا أنه لم يصلب قطعًا، وأن ألفاظ التوجع والتضرع التي نسبتها إليه كتب النصارى المتأخرين لم يتفوه بها، ولا تصح نسبتها إليه.

وبالجملة إن الشخص المصلوب غير عيسى قطعًا، وأنه ﷺ لم تسلط عليه أيدي مضطهديه، بل رفع إلى السماء، ومن القائلين بهذه الأفكار (الدوبستية) و(المرسيونية) و(الفلنطانيائية) فهذه مجموعها إحدى عشرة طائفة، وغير خاف أنه حتى على فرض النبوة فقط لا يمكن عقلاً أن يتصور صلبه. اهـ.

فيستفاد مما ذكر أن جمعًا غفيرًا من طوائف النصارى ذوات المال والأهمية كانت ترفض عقيدة صلب المسيح رفضًا باتًا، وتفندها تفنيذًا، وأن أغلب الشعوب الشرقية قبل الفتح الإسلامي رفضت

القتل والصلب حتى قال المشهورون منهم: إن حادثة القيامة المدعى بها بعد الصلب الموهوم هي من بعض البراهين الدالة على عدم حصوله، ومن المعلوم أن نصارى الشام هم الذين وقعت هذه الحادثة بينهم، فهم أقرب الناس إلى العلم بحقيقتها، وكذلك من جاورهم من المصريين وغيرهم لحصول الجوار وقرب المسافة، فكيف لا تكون شهادتهم هي عين الصواب؟ وبذلك يتضح كذب مزاعم النصارى المتأخرين إلى زمننا.

وقد أنكر الصلب محققون باحثون في التاريخ، فإن المؤرخ «فونيوس» يقول: إنه قرأ كتابًا يسمى «رحلة الرسل» فيه أخبار بطرس ويوحنا وأندراوس وتوما وبولس ومما قرأه فيه: إن المسيح لم يصلب ولكن صلب غيره، وقد ضحك بذلك من صالبيه.

هذا وإن مجامعهم الأولى قد حرمت قراءة الأناجيل التي تخالف الأناجيل الأربعة والرسائل التي اعتمدتها، فصار أتباعهم يحرقون الأناجيل المخالفة لتلك الأناجيل الأربعة ويتلفونها، ولذا نرى ما سلم منها غير إنجيل «برنابا» الذي ينكر الصلب، فما يدرينا أن الأناجيل المتلفة كانت مثله تنكر الصلب، فنحن لا ثقة لنا باختيار المجامع لما اختارته؛ لأنه لا يجوز أن تجعل حجة ويعد ما عداها كالعدم، على أن عدم العلم بالمنكرين لا يقتضي عدم وجودهم، وعدم وجودهم لا يقتضي أن يكون ما اتفقوا عليه باطلاً ولا تقليدًا، فإن القاعدة العلمية المعتمدة هي أن عدم العلم ليس علمًا بالعدم.

ومما يبطل دعواهم الصلب تناقضها وتعارضها كما أسلفنا، ومن تناقضها أن أصل عقيدتهم في الصلب هو أن المسيح بذل نفسه باختياره فداء وكفارة عن البشر طبق ما يزعمه الوثنيون في الهند والصين ومصر القديمة وغيرها كما أسلفناه، مع أن هذه الأناجيل تصرح بأنه حزن واكتأب عندما شعر بقرب أجله، وطلب من الله أن يصرف عنه هذه الكأس كما في إنجيل «متى» وأنه كان يصلي ويدعو

اللَّهُ بصرفه عنه وكذا في إنجيل «لوقا»، فكيف يقول المسيح ما قاله في هذه الأناجيل وهو إله عندهم؟ فهل يمكن أن يجهل ما يمكن وما لا يمكن، وأن يطلب إبطال الطريقة التي أرادها الأب - وهو هو عندهم - أن يجمع بين عدله ورحمته؟ هذا تلاعب وتناقض صريح.

ومن التناقض مسألة اللصين اللذين صلبا معه كما زعم «بولس» و«متى» وأنها يعيرانه، وزعم «لوقا» أنهما مذنبان إلى آخر الحكاية التي لا تطيل بها المقام.

وللنصارى شبهات يلبسون بها على عوام المسلمين في صحة الصلب، منها زعمهم أنها متواترة فالعلم بها قطعي، وقد أسلفنا إبطال تواترها وتناقض أناجيلهم فيها وأن إحدى عشرة طائفة منهم ترفض دعوى الصلب بتاتا، فمع وجود التناقض في النقل، ووجود المنكرين للصلب تبطل دعوى التواتر بالكلية.

ومنها زعمهم أن الأناجيل ووسائل العهد الجديد قد أثبتت الصلب، وهي كتب مقدسة معصومة من الخطأ، فيجب اعتقاده على زعمهم، وجوابنا أنه لا دليل على صحة نسبتها إليهم، وأيضا - فإنها متعارضة متناقضة كما أسلفنا، وأيضا - فإنها معارضة بأناجيل تُناقضها كإنجيل «برنابا» ولا عبرة بترجيحهم إياها على هذا الإنجيل؛ لأنه ليس عندهم أدلة قواطع على هذا الترجيح، والترجيح بالظنون والأهواء لا يصح بتاتا زد على هذا أنها معارضة بالقرآن الكريم المتواتر الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والذي لا يجوز تقديم غيره عليه، ومن قدم عليه غيره فهو من أكفر الكفرة.

هذا وإنهم يخدعون جهال المسلمين بدعوى صحة الأناجيل واحتفاظهم بها من عهد المسيح، ولكن من طالع كتبهم الدينية والتاريخية علم بطلان قولهم؛ لأنها لم تكتب إلا بعد المسيح بمئات السنين، وقد سخر فلاسفتهم منها، بل سخر منها حكماء الوثنيين؛ لأنها بُدلت أكثر من أربع مرات حتى قال بعض الحكماء: إن مضامينها بدلت، وتنص

كتبهم أن الفرقة الأنثوية من فرقهم في قرنهم الأول لا تؤمن إلا بإنجيل «متى» وحده وتنكر ما سواه، ولكن هذا الإنجيل مخالف لإنجيل «متى» الذي ظهر بعد «قسطنطين»، وأن الفرقة المارسيوية في فرقهم القديمة تأخذ بإنجيل «لوقا»، وكانت النسخة التي تؤمن بها مخالفة للموجودة الآن، هذا اعتراف منهم بتبديل الأناجيل وتلاعب الحكام والكهنة بها.

وفي رسالة بولس إلى أهل غلاطية ما نصه (١ - ٦): «إني أتعجب أنكم تنتقلون هكذا سريعاً عن الذي دعاكم بنعمة المسيح إلى إنجيل آخر ليس هو آخر غير أنه يوجد قوم يزعمونكم ويريدون أن يحولوا إنجيل المسيح».

وهذا يدل على أنه كان في عهده قوم يدعون الناس إلى إنجيل غير الذي يدعوهم إليه، وكما اعترف بولس بهذا فقد اعترف بأنه كان يوجد في عصره رسل كذابون غدارون تشبهوا برسل المسيح، صرح بذلك في رسالته إلى أهل «كوثيوس» وقال: «ولا عجب لأن الشيطان يغير شكله إلى ملاك نور (١٥)، فليس عظيمًا إذا كان خدامه - أيضًا - يغيرون شكلهم كخدام البر، وهذا تصريح منه بتبديل الأناجيل ووجود الدجاجة».

وفي سفر الأعمال تصريح أن بعض اليهود كانوا ينبشون بين المسيحيين ويعلمونهم غير ما يعلمهم رسل المسيح، وأن الرسل والمشايخ أرسلوا «بولس» و«برنابا» إلى «إنطاكية» لتحذير إخوانهم فيها من الذين يوصونهم بالختان وحفظ الناموس الذي لم يأمرهم به كما ذكر في الفصل (١٥) منه، وفي آخره أنه حصلت مشاجرة بين «بولس» و«برنابا» وافترقا، ومن المعلوم أن «بولس» كان عدو المسيحيين وخصمهم، وأنه لما ادعى الإيمان لم يصدقه جماعة المسيح، ولولا أن شهد له «برنابا» لما قبلوه و«برنابا» يقول في أول إنجيله: إن بولس نفسه من الذين بشروا بتعليم جديد غير تعليم المسيح.

فمع أمثال هذه النصوص في أمهات كتبهم المقدسة كيف يمكن

للمسلم الوثوق بها؟ وكيف ينخدع باستدلال النصارى بها على صحة الصلب؟ فهم الذين تأولوا عبارات منها وجعلوها مشيرة إليها وقد قال جمال الدين الأفغاني أو الإيراني للنصارى: إنكم فصلتم قميصًا من تلك الكتب وألبستموها للمسيح، كما أنكم تدعون أن الذبائح الوثنية كانوا يشيرون بها إلى صلب المسيح، فكأن جميع خرافات البشر وعباداتهم حجج لكم على عقيدتكم هذه، وإن كانوا قد سبقوكم إلى مثلها بآلاف السنين، على أن كثيرًا من تلك العبارات في أناجيلكم حجة عليكم لا لكم.

ومن تلبيسات النصارى: إنكارهم عموم الاشتباه على أعداء المسيح وتلاميذه، وذلك إفكهم وما كانوا يفترون، وإلا فهم يقررون هروب أصحابه وتلاميذه، فكيف ينكرون اشتباهه عليهم وقد فارقوه ولم يعلموا بمصيره الحقيقي؟ وأما حصول الاشتباه فهو معهود بين الناس في كل زمان ومكان أن بعضهم يشبه بعضًا شبهًا تامًا، بحيث يصعب التمييز بين المتشابهين من المعاشرين والأقربين، والشواهد على هذا كثيرة حسية، فإنكارهم للاشتباه مغالطة مفضوحة وقد تكلم صاحب «المنار» والقاسمي في تفسيريهما على إيضاح حصول الشبه بتفصيل سديد لا مزيد عليه، ولا أرى ضرورة للإطالة بنقله فليرجع المستزيد إلى أحدهما.

ولا شك أن هذه الحادثة من خوارق العادات وعظيم المعجزات التي أيد الله بها عيسى وأنقذه من أعدائه المصريين على قتله، فألقى شبهه على غيره، وجعله هو في غير شكله، فخرج من بينهم وهم لا يشعرون، وفي أناجيلهم وكتبهم جمل متفرقة تؤيد ذلك نافية للصلب كما أشرنا إليها:

منها: قوله لهم: «إنهم يشكون فيه يومئذ».

ومنها: أنه يتشكل بغير شكله.

ومنها: أنه طلب من الله أن يعبر عنه هذه الكأس أي قتله وصلبه.
ولا شك أن هذا من الممكنات بمشيئة الله.

وفي إنجيل «يوحنا» في قصة الصلب في آخر الفصل (١٦) قول المسيح: «ولكن ثقوا أنني غلبت العالم» قال هذا بعد ما أخبر عن حالهم أنهم يتفرقون عنه ويبقى وحده ولكن الله معه، أي بعونه وحفظه وينص «متى» و«مرقس» على أن الذين حوله كلهم هربوا من الجند، فلم يكن الذين يعرفونه حق المعرفة هناك، وعبارة المزمور (١٠٩) التي ينسبونها للمسيح هذا نصها: «أعني يا رب إلهي خلصني حسب رحمتك، وليعلموا أن يدك أنت يا رب فعلت هذا، ليلبس خصمائي خجلًا ولينعطفوا بخزيهم كالرداء»، وكلمات كثيرة في هذا المعنى تركناها اختصارًا، وقد استجاب الله دعوته فأنجاه منهم كما قال سبحانه: ﴿وَمَكُرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ [آل عمران]، وقد تكلمنا على هذا في موضعه، والمقصود هنا إثبات التناقض في أناجيلهم من دعوى الصلب أحيانًا، ونفيه أحيانًا، مما يدل على أن الإحدى عشرة فرقة النافية للصلب - كما ذكرناها - هي الموافقة للصواب.

ومن شبهات المضبوعين والمغرضين القائلين بالصلب: أنهم يتساءلون إذا كان المسيح قد نجا من أعدائه بعناية إلهية خاصة فأين ذهب؟ ولماذا لم يقف له أحد على أثر؟ والجواب أن هذه الشبهة لا ترد على المسلمين الذين يقولون: إنه رفع بروحه وجسده إلى السماء، ومن وافقهم من قدامى النصارى، وإنما ترد على الذين قالوا: إن الله توفاه في الدنيا ثم رفعه إليه، كقول بعض الطوائف والشذاذ من قومنا ومن المبتدعة، فيقال لهؤلاء: لا غرابة في عدم الوقوف على عينه أو أثره، فإن أخاه موسى كان بين الألوف من قومه الخاضعين لأمره ونهيه، وقد انفرد عنهم ومات في مكان لم يعرفه أحد منهم، فكيف يستغرب أن يفر عيسى من أناس أعداء له، ليس له فيهم نصير، وقد

شرد عنه أصحابه وقت الشدة، فلا بدع إذا اختفى أثره بعد لطف الله به، خصوصاً وقد رفعه الله بجسده وروحه حيًّا إلى السماء رغم أنوف اليهود وأفراخهم النصارى والمبتدعين من القاديانيين وغيرهم.

ومن العجب قول بعضهم بهجرته إلى الهند ووجود قبره في «كشمير» كما يزعم ذلك طاغوت القاديانية، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾، ﴿وَالَّذِينَ أَخْلَفُوا فِيهِ لِفِي شَكِّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ﴾.

ومهما قيل فقصة الصلب ليس لها سند متصل إلى الأفراد الذين رويت عنهم ولم يروجها إلا «بولس» الذي هو من أشد أعداء المسيح وأتباعه؛ لأنه يهودي منافق، وقد دخل في دين النصارى؛ لأنه رأى أنه لا يتمكن من إفساد عقيدتهم وأمرهم إلا بذلك، وهذه خطة اليهود الأثيمة في الدخول في دين الغير للإفساد والتخريب من قديم الزمان رجالاً ونساء وأحباراً وساسة مكرين، ولشدة حزمهم وبعد نظرهم لا يقبلون من أحد الدخول في دينهم بتأثراً حتى لا يخالطهم غيرهم.

وقد أوضح صاحب «المنار» كيف أبطل «بولس» شريعة التوراة والإنجيل وجعل المسيحية إباحية لا قيمة عندها للعمل الصالح، وإنما العمدة فيها على الإيمان بأن المسيح جاء ليخلص العالم من خطاياهم بفدائه نفسه وتقديمها للصلب.

وهكذا عمل المندسون في النصرانية من اليهود والمأجورين من الحكام زيادة على عبثهم الصريح، حتى جعلوا تعاليم المسيح ومواعظه بتحريفاتهم تؤدي إلى فساد المدنية وخراب العمران والهبوط بالنوع الإنساني من أفضقه الأعلى إلى حضيض الحيوانية السفلى، لما فيها من تربية النفوس على الذل والمهانة والرضى بالخسف والهزيمة، والأمر بترك عمران الدنيا وترقيتها، لاعتقاد أن الجمل يدخل في سم الخياط، ولا يدخل الغني ملكوت السموات.

ثم هي من جهة تعاليم إباحية؛ لأنها تقرر أن الذي يؤمن بصلب

المسيح لأجل خلاصه هو الذي يختص بملكوت السماء وتمحى جميع خطايه، ومن اعتقد ذلك يستبيح كل محظور ويتبع هواه فيكون إباحيًا لا يتقيد بشيء من الأحكام بتاتًا؛ لأن الذي يعتقد أنه ينجو من عذاب الآخرة مهما كانت أخلاقه وأعماله، ويكون سعيدًا بمجرد اعتقاده الصلب فإنه يعتدي على أموال الناس وأعراضهم، ويكون دأبه سفك الدماء والإفساد في الأرض، ولهذا نرى بطش الأسقف مكاريوس بالمسلمين في قبرص، وما يعمله أضرابه من رؤساء النصاري من الفتك الذريع بالمسلمين في كل مكان، وما يقومون به من استعباد الضعيف واستغلاله من جراء هذه العقيدة.

ثم إننا من جهة الثالثة نرى هذه التعاليم وثنية؛ لأنها تأمر بعبادة البشر، وتطفئ نور العقل؛ لأنها تكلفه بأن يعتقد بثبوت ما يجزم أنه محال، ككون الثلاثة واحدًا والواحد ثلاثة، وتذهب باستقلال الفكر والإرادة، إذ تجعلها مقيدة بسلطة الرؤساء بمقتضى قاعدة أن ما يحلونه في الأرض يكون محللاً في السماء، وما يعقدونه في الأرض يكون معقودًا في السماء، وأن الله عجز عن إنجاء الناس بدون أن يهين ذاته العلية بالحلول في أحدهم، وبالتألم وطعن نفسه حتى سمحوا لضمايرهم وعقولهم بالاعتقاد بأن رب العالمين وخالق السموات والأرضين نزل عن عرشه وكرسي عظمته، ودخل في بطن امرأة في محل الحيض والطمث عدة شهور ثم خرج من فرجها طفلاً يمتص الثدي ويبكي حتى كبر شيئًا فشيئًا، وهو يأكل ويشرب ويبول ويفرح ويحزن ويلتذ ويتألم، ثم دبر حيلة على عدوه إبليس بأن مكن أعداءه اليهود من نفسه فأمسكوه وساقوه إلى خشبتين يصلبونه عليهما، والأوباش والأراذل مجتمعون يضحكون عليه، فأوجعوه ضربًا وصفعًا وهو يستغيث ويبكي، ثم توجه بتاج من الشوك وصلبوه، وهو الذي اختار هذا كله لتم له الحيلة على إبليس فيخلص آدم وسائر الأنبياء من سجنه، ففداهم بنفسه حتى خلصهم من سجن إبليس.

فيا لها من عقيدة سخيفة، لا تستحق أن تكون أسطورة ولا حديث حداث يسلي به الناس؛ لأن ما قالوه في رب العرش العظيم لا يقبله أشد الناس حمقًا، ومع هذا عمدوا إلى عبادة الصليب، وكان ينبغي لهم أن يحرقوا كل صليب يقدر على إحراقه، ولكنهم جحدوا حق الخلاق العظيم، وكفروا به أشنع كفر، وسبوه أقبح سبة، وكفروا بآياته العظيمة، حيث جعلوه لا يقدر على التوبة ومحو خطايا الأولين إلا بالتضحية بذاته العلية، وتمكين أخس أعدائه من تعذيبه وقلته وصلبه - تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا - وما أعظم جريمة من يؤاخيهم ويتودد إليهم باسم قومية أو وطنية! إنه مخرج نفسه من الإسلام بنص الآية: ﴿لَا يَحْدُ قَوْمًا يُمُوتُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾.

وهؤلاء من أفضح المحادين لله بعقيدتهم الفاسدة المفتراة عليه سبحانه، وقد أخبر الله سبحانه أنه تاب على آدم بقوله: ﴿فَلَقَىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَتٍ فَلَبَّٰثَ عَلَيْهِ﴾، وقوله: ﴿ثُمَّ لَبَّٰثَهُ رَبُّهُ فَلَبَّٰثَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ (١٢٢)، وقرر سبحانه أن لكل نفس ما كسبت وعليها ما اكتسبت، وأنه لا تكسب كل نفس إلا عليها، ولا تزر وازرة أخرى، وأن من يعمل سوءًا يُجْزَ به، ومن يكسب إثمًا فإنما يكسبه على نفسه، وأن باب التوبة مفتوح للتائبين الصادقين بدون وسائط، وأن الله يفرح بتوبة عبده كما صح الحديث عن النبي ﷺ بالتمثيل العجيب، وأنه سبحانه سهَّلَ طريق الوصول إليه بجعل ثواب الحسنة بعشر أمثالها إلى أضعاف كثيرة، وجعل جزاء السيئة سيئة واحدة بلا مضاعفة، فنصوص رحمة الله كثيرة في وحيه المبارك، وتأبى حكمته ورحمته أن يُحمل أحدًا جريمة غيره، ولهذا كرر في القرآن: ﴿أَلَا نَزَرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخْرَىٰ﴾ (٣٢) [النجم]، وكذلك في كتب إبراهيم وموسى ﷺ.

فقول النصارى بصلب المسيح للفداء قول فاسد مكذوب مبتدع مخترع ليوافق المعتقدات الوثنية القديمة في الهند والصين وغيرهما،

فقولهم مرتبط بها كما قال الله سبحانه: ﴿يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَنْ يُمْفَكُونَ﴾.

وقد نص كبار فلاسفتهم على أن جميع ما يختص بمسائل الصلب والفداء هو من مبتكرات ومخترعات «بولس» اليهودي ومن شابهه ممن لم يروا المسيح، وأنه ليس من أصول النصرانية الأصلية، وأن جميع الاعتقادات القديمة بالصلب والفداء منشؤها أن الله لا يسكن غضبه إلا بذبح القربان من بني آدم، وكانت اليهود تقدم أولادها قرباناً للذبح استجلاباً لإسكان غضب الرب وطلب رضاه، ويقول الفلاسفة: إنهم ربما أكلوا لحوم القربان الآدمي وشربوا دمه، ولما قامت الأنبياء فيهم واضطهدت تلك العادة الشنعاء بدل ذبح الآدمي قرباناً بذبح الحيوان. وأطال «المسيو بيكار» في شرح ارتباط تضحية المسيح على ما يزعمون بهذه العادات القديمة، فأفاد أن الصليب نفسه كان مستعملاً رمزاً عندهم عن شيء اسمه اللجام وهو عبارة عن خشبتين متصلبتين متداخلتين في بعضهما. انتهى.

فصل: في رد زعم النصارى أن إلقاء الشبه يفضي إلى السفسطة، قال خير الدين الألوسي في كتابه «الجواب الفسيح»: قالت النصارى: إن القول بإلقاء الشبه على عيسى قول يفضي إلى السفسطة والدخول في الجهالات وما لا يليق بالعقلاء؛ لأننا إذا جوزنا ذلك كان الإنسان إذا رأى ولده أو زوجته لم يتيقن بأنه ولده أو زوجته، وكذلك سائر المعارف لا يثق بهم ولا يسكن إليهم، وهذا خلاف المعلوم بالضرورة في حال الناس.

وهذا من زيادة جهلهم المركب، وكل مذهبهم مبني على الجهل ومخالفة العقل والنقل فكيف ينكرون إلقاء الشبه الذي لا يَشْكُ في حصوله عاقل، ولا يلزم منه ما توهموه من الحماقة.

قال خير الدين: والجواب عنه من وجوه:

أحدها: أن هذا تهويل ليس عليه تعويل، بل البراهين القاطعة والأدلة الساطعة أن الله سبحانه خلق الإنسان وجملة أجزاء العالم، وأن حكم الشيء حكم مثله، فما من شيء خلقه الله في العالم إلا وهو قادر على خلق مثله لتعذر خلقه في نفسه، فيلزم أن يكون خلق الإنسان مستحيلًا بل جملة العالم، فجميع صفات جسد عيسى لها أمثال في حيز الإمكان في العدم، يمكن خلقها في محل آخر غير جسده، فيحصل الشبه قطعًا، فالقول بالشبه قول بأمر ممكن لا بما هو خلاف الضرورة، ويؤنس ذلك أن التوراة مصرحة بأن الله تعالى خلق جميع ما للحية في عصا موسى، وهو أعظم من الشبه، فإن جعل الحيوان يشبه حيوانًا والإنسان يشبه إنسانًا أقرب من جعل نبات يشبه حيوانًا، وقلب العصا مما أجمع عليه اليهود والنصارى، كما أجمعوا على قلب النار بردًا وسلامًا على إبراهيم، وعلى قلب يد موسى، وإذا جوزوا مثل هذا فيجوز إلقاء الشبه من غير استحالة على أن عيسى عليه السلام قد خرقت عادة الله الأغلبية في خلقه من ماء واحد، ونفخ جبريل في جيب مريم، فجعل شبيهه على غيره ليس بأبعد عن العادة من خلقه، على أن إحياء للموتى وإبراء للأكمه والأبرص أعظم من إلقاء شبيهه على غيره.

وثانيها: أن الإنجيل ناطق بأن عيسى نشأ بين ظهرائي اليهود وحضر مرارًا عديدة في مواسمهم وأعيادهم وهياكلهم، يعظمهم ويعلمهم وينظرهم، ويتعجبون من براعته وكثرة تحصيله، فقد كان عندهم في غاية الشهرة والمعرفة، وقد نص الإنجيل على أنهم عند إرادة الصلب لم يحققوه، حتى دفعوا لتلميذه رشوة ليدلهم عليه، فما حاجتهم حينئذ أن يرشوا بعض تلاميذه ليعرفهم شخصه لولا وقوع الشبه الذي نقول به؟

وثالثها: ما ذكر في الأناجيل أنه أخذ في حندس من الظلام في حالة شوهت صورته وغيّرت محاسنه وهيئته بالضرب وأنواع التنكيل الموجب لتغير الحال، ومثل هذا يوجب اللبس بين الشيء وخلافه، فكيف بين

الشيء وشبهه حتى أن رئيس الكهنة عند إحضاره أقسم عليه هل هو يسوع المسيح ابن الله فلم يجبه، ولو كان هو لأجابه، فمن أين لليهود والنصارى القطع بأن المصلوب هو عين عيسى دون شبهه؟ انتهى باختصار وتصرف بسيط، وقد ذكر ستة وجوه في تحقيق إلقاء الشبه قد جئنا بها فيما مضى.

وقال الشيخ ابن تيمية رحمته الله: فإن قيل: إن الله سبحانه قال: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِ﴾، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ﴾ وها هي أناجيلهم مذكور فيها صلب عيسى بأخبار متضاربة فأين حكم الله فيها؟ فالجواب أن ما أنزله الله فيها هو ما تلقى عن المسيح، فأما حكاياتهم لحاله بعد أن رفع فهو مثل ما في التوراة من ذكر وفاة موسى، ومعلوم أن هذا الذي في التوراة والإنجيل من الخبر عن موسى وعيسى بعد توفيهما ليس هو مما أنزله الله أو مما تلقوه عن موسى وعيسى، بل هو مما كتبوه بعد ذلك للتعريف بحال توفيهما، وهذا خبر محض من الموجودين بعدهما عن حالهما، ليس هو مما أنزله الله عليهما، ولا هو مما أمرا به في حياتهما، ولا مما أخبرا به الناس.

فإن قيل: فإذا كان الحواريون قد اعتقدوا أن المسيح صلب، وأنه أتاهم بعد أيام، وهم الذين نقلوا عن المسيح الإنجيل والدين فلقد دخلت الشبهة؟ قيل: الحواريون وكل من نقل عن الأنبياء إنما يجب أن يقبل منهم ما نقلوه عن الأنبياء، فإن الحجة في كلام الأنبياء، وما سوى ذلك فموقوف على الحجة إن كان حقاً قبل وإلا رد، ولهذا كان ما نقله الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم من القرآن والحديث يجب قبوله لاسيما المتواتر كالقرآن وكثير من السنن، وأما ما قالوه فما أجمعوا عليه فإجماعهم معصوم، وما تنازعوا فيه رد إلى الله والرسول، فليس عند اليهود والنصارى علم بأن المسيح صلب كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أَخْلَفُوا فِيهِ لِيَٰ شَكٍّ مِنْهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعَ الظَّنِّ﴾ وأضاف الله الخبر عن قتله إلى اليهود بقوله سبحانه: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؛ فإنهم بهذا الكلام يستحقون العقوبة، إذ كانوا يعتقدون جواز قتل المسيح، ومن جوز قتله فهو كمن قتله، فهم في هذا القول كاذبون وهم آثمون، وإذا قالوه فخراً لم يحصل لهم الفخر؛ لأنهم لم يقتلوه، وحصل عليهم الوزر لاستحلالهم ذلك وسعيهم فيه.

فإن قيل: إذا كان الحواريون الذين أدركوه قد حصل هذا في إيمانهم، فأين المؤمنون به الذين قال الله فيهم: ﴿وَجَاعِلَ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وقوله: ﴿فَأَيُّدَنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَىٰ عُدُوِّهِمْ فَاصْبِرُوا لَظِهْرَيْنَ﴾ قيل: إِنَّ ظَنَّ مَنْ ظَنَّ مِنْهُمْ أَنَّهُ قُتِلَ لَا يَقْدَحُ فِي إِيمَانِهِ إِذَا كَانَ لَمْ يَحْرَفْ مَا جَاءَ بِهِ الْمَسِيحُ، بَلْ هُوَ مُقَرَّبٌ بِأَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحَ مِنْهُ، فَاعْتِقَادُهُ بَعْدَ هَذَا أَنَّهُ صُلِبَ لَا يَقْدَحُ فِي إِيمَانِهِ إِذَا كَانَ لَمْ يَحْرَفْ مَا جَاءَ بِهِ الْمَسِيحُ، بَلْ هُوَ مُقَرَّبٌ بِأَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحَ مِنْهُ، فَاعْتِقَادُهُ بَعْدَ هَذَا أَنَّهُ صُلِبَ لَا يَقْدَحُ فِي إِيمَانِهِ، فَإِنْ هَذَا اعْتِقَادُ مَوْتِهِ عَلَىٰ وَجْهِ مَعِينٍ، وَغَايَةُ الصُّلْبِ أَنْ يَكُونَ قَتْلًا لَهُ، وَقَتْلُ النَّبِيِّ لَا يَقْدَحُ فِي نُبُوَّتِهِ، وَقَدْ قَتَلَ بَنُو إِسْرَائِيلَ عِدَّةً مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، انْتَهَىٰ بِاخْتِصَارٍ.

وقد قال قبل هذا عن التحريف ما معناه: إن الله أخبرنا عن تحريفهم وليس في خبره أنهم غيروا جميع النسخ، فعلى هذا ينبغي أمر الله لهم بالحكم فيها، قلت: يجوز أن تحريفهم لصفات النبي ﷺ المذكورة فيها وما يختص بعقيدة التوحيد وإباحة الربا والتلصص على من سواهم ونحو ذلك بخلاف التشريعات الاجتماعية فإنها باقية بحالها، ولكنهم يخفونها إذا أرادوا الجور كما وضعوا أيديهم على آية الرجم، وعلى كل حال فالثقة مفقودة فيها، ولا يجوز للمسلم الاحتكام إليها، ولا التعويل عليها إلا عند مجادلتهم وإرغامهم بها.

ومما قاله خير الدين الألوسي: ومما هو جدير بالتنبيه أن «بولس» الذي عزا إليه كل محققي التاريخ حتى من الأفرنج أنه هو المخترع لمسائل الصلب والفداء وألوهية عيسى إلى غير ذلك قد أبان أن القتل

والصلب ليسا حقيقيين كما جاء في رسالته لأهل «غلاطية»؛ حيث قال: أنتم الذي رسم يسوع المسيح بينكم مصلوبًا، وقال في رسالته لأهل رومية: نحن نقوم بشبه موته إلى أن قال: فدفنا معه العبودية؛ لأنه إن صرنا متحدين معه بشبه موته نصير معه - أيضًا - بارتفاعه عالمين أن إنساننا العتيق قد صلب معه... إلخ. فيستفاد من مجموع أقوال «بولس» هذه أن المسيح لم يصلب ولم يقتل حقيقة، وإنما ذلك مجاز عن الشبه المقتول المصلوب كما جاء في إنجيل «برنابا».

وقال قبل ذلك في نهاية مناقشته وتفنيده لأمر الصلب ما نصه: فقد برح الخفاء وانكشف الغطاء وبان للقراء أن لا إجماع بين النصارى أنفسهم على حصول الصلب منذ تكلم الناس فيه حتى الآن، وتفرقت آراؤهم فيه أيدي سباً وذهبوا فيه كل مذهب، فلا تكاد تجد قولاً لأحد منهم في أي عصر إلا وهو مضاد لأقوال آخرين، فهم على خط مستقيم، حتى لا تجد إلا غوغاء وجلبة المتناقضات، فلم يتفقوا على كيفية الصلب، ولا على معناه، ولا على المراد منه، ولا اجتمع فيه رأيان، كأن ذلك من باب التقليد والتسليم الذي لا يقام عليه دليل أعظم من أن يقال: إن الدين ينبغي أن لا يفهم ولا يدخل معناه السري تحت تصور، هذا مع أن الصلب عن النصارى هو قلب دينهم - كما يقولون - وأساس معتقدتهم، حتى كأنه بمنزلة التوحيد عند المسلمين.. إلى آخر كلامه الجميل.

قال صاحب «المنار»: ولا يروعن القارئ المستقل الفكر هذه الشهرة المشتهرة بانتشار النصارى في أقطار الأرض، ولما لهم فيها من القوة والأيد والبلاغة في الدعاية، فإن العبرة في إثبات الوقائع والحوادث كونه في زمن حدوثها، كما ثبت القرآن المجيد في زمن نزوله حفظاً وكتابة، ألم تر أن هذه الشهرة المنتشرة للمسيح لم تمنع بعض علماء «أوروبا» الأحرار من الشك في وجوده نفسه، ولا من ترجيح كون قصته خيالية، كما أن بعضهم يرى هذا الرأي في بعض آلهة الوثنيين.

ونحن المسلمين نؤمن بالمسيح لا لذكره في أنجيلهم، بل لأن القرآن أثبت وجوده ونبوته، والقرآن ثابت عندنا قطعاً، فنؤمن بكل ما أثبت، وأن إثبات القرآن للمسيح هو أقوى حجة على منكري آيات المسيح وأقوى شبهة عندهم عليه، فإن الشبهات التي يوردها الملاحدة والعقليون من النصارى وأمثالهم على إثباته كون المسيح وأمه آية، وأن الله آتاه آيات أخرى هي أقوى الشبهات على القرآن، ولكن ردها سهل على قاعدة الإيمان بقدرة الله تعالى وتصرفه في خلقه كما يشاء، ومن آيات كون القرآن من عند الله تعالى عدم موافقته للنصارى في رواياتهم للصلب والتثليث، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وله - ﷺ - كلام طويل في الرد على منكري إلقاء الشبه بالمعقول والمحسوس أتى فيه بالعجائب والغرائب مما يزيل شبهات النصارى في إنكار إلقاء الشبه والتي ذكرت الرد عليها باختصار، وأحيل القارئ المستزيد إلى الجزء السادس من تفسير «المنار» من ص (٥٤/٣٨)؛ فإني لأحب الإطالة بنقله ولا الجناية عليه باختصاره.

وقوله سبحانه: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (١٥٨) فيه رد صريح وإنكار قاطع لقتله أو موته، وبيان لحالته اليقينية أن الله رفعه إليه واستوفاه جميعه بروحه وجسده رفعة حسية كاملة كما سيأتي لذلك مزيد توضيح في مناقشة «شلتوت» والمراد من أخذه ورفعته إنقاذه من أعدائه بعناية من الله الذي اصطفاه وقربه.

وقد ذكر ابن جرير وغيره من المفسرين أن الله رفعه بجسده وروحه إلى السماء، واستدلوا بحديث المعراج، وهو مما يستأنس به، وإلا فالآية كافية في الدليل على رفعه كاملاً بجسده وروحه؛ لأنه لا فائدة للإضراب إلا بذلك. فقولُه سبحانه: ﴿بَلْ﴾ وابتدأه الآية بهذا الحرف الذي هو للإضراب يفيد بكل جلاء ووضوح إنقاذ الله له من أعدائه جسداً وروحاً، خصوصاً مع النفي المؤكد لقتله وصلبه قبل هذا الإضراب، فينبغي أن يعطي معناه كاملاً ولا يُخس منه خضوعاً للمتحدلقين كما

سنوضحه إن شاء الله.

وقوله سبحانه: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ تقدم أن معنى العزيز: هو الذي لا يرام جنباه لعظمة سلطانه وقوة قدرته وبطشه ودوام غلبته وقهره كما قال تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾، ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبَازِلِرَصَادٍ﴾، ﴿إِنَّ أَخَذَهُ أَكْبَرُ شَدِيدٍ﴾، وأن الحكيم: هو الذي يضع الأشياء موضعها، وينزلها منازلها اللائقة بها، بحيث لا يستدرك أحد عليه في تقديره وتدبيره، فهو سبحانه العزيز منيع الجنب، لا يرام جنباه، ولا يضام من لاذ ببابه، وهو الحكيم في جميع ما يقدره ويقضيه من جميع الأمور، وله الحكمة البالغة والحجة الدامغة، والسلطان العظيم، والأمر النافذ، فعزته من كمال قدرته، وحكمته من كمال علمه وإحاطته بما كان وما يكون ﷻ.

ففي ختام الآية بهذين الاسمين الجليلين تنبيه على أن رفعه لعيسى إلى السماء، وتخليصه من أعدائه هو لكمال قدرته وعظيم بطشه وهيمنته، وأنه غالب على أمره، ومعز لأوليائه وأهل طاعته، وقامع لأعدائهم وجاعلهم في حيرة وذلة بأي وسيلة تقتضيها حكمته وأنه سبحانه لا يتعذر عليه شيء ولا يعجزه من شيء في السموات ولا في الأرض كما قال سبحانه: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾، وقال: ﴿وَمَا كُنَّا لِنُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾، وفيها - أيضًا - تنبيه على أن رفع عيسى من الأرض إلى السموات وإن كان متعذرًا على البشر فإنه ليس متعذرًا على قدرته وحكمته ﷻ، فإن اليهود حاولوا البطش بعيسى إلى أقصى حد، ولكن الله أراد خلاف ما أرادوا والله غالب على أمره، فرفعه من بينهم ورد كيدهم في نحورهم، وجعل غيظهم في صدورهم، وجعلهم يقتلون من جنودهم أشدهم إقدامًا على الكيد بعيسى حيث ألقي شبهه عليه، أو يقتلون الخائن الذي دلهم عليه، وعلى كلا الأمرين فقد انقلب حنقهم وغيظهم إلى حسرة، ولم يبق عندهم إلا الكذب الذي ينالون بسببه العذاب الأليم في الدنيا والآخرة؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَنَ

عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْفَيْصَةِ مَنْ يُسْئِرُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ ﴿[الأعراف: ١٦٧].

﴿وقوله سبحانه في الآية (١٥٩): ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ وَيَوْمَ الْفَيْصَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ ﴿١٥٩﴾﴾:

لما ذكر الله في الآيات السابقة فضائح اليهود وقبائح أعمالهم، وشدة كفرهم بعيسى، وقولهم فيه وفي أمه بهتاناً عظيماً، وسعيهم في إيذائه وتنكيله، وتصميمهم على قتله، وحفظ الله له منهم ورفعهم إلى السماء من بين أيديهم، وجعل كيدهم في نحورهم، أثبت في هذه الآية أنهم على شدة مبالغتهم في عداوته والكفر به سيؤمنون به في آخر الزمان عند نزوله من السماء، إيماناً يجعلهم يؤمنون بمحمد ﷺ مؤكداً هذا أشد التأكيد في مقابلة إنكارهم لهم، واعتدائهم عليه، فقال سبحانه: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ أي ما أحد من أهل الكتاب يدرك نزول عيسى في آخر الزمان إلا ليؤمنن به قبل موته أي موت عيسى يعني لا يموت حتى ينزل في آخر الزمان يؤيد الله به دين الإسلام حتى يدخل فيه جميع أهل الملل، فعيسى الذي جاء في رسالته مبشراً بمحمد ﷺ سيكون في آخر الزمان من أتباعه، ولا يبقى يهودي ولا نصراني إلا ويؤمن بطريقته المسلمة، وهذا أمر قضاه الله في الأزل على رغم أنوف اليهود المكذبين به والطاعنين عليه، وعلى رغم أنوف النصارى المغالين به والزاعمين أنه ابن الله.

وحرف «إن» نافية هنا بإجماع المفسرين، والمخبر عنه محذوف، قامت صفته مقامه والتقدير: «وما أحد من أهل الكتاب»، وهذا كقوله: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ وقوله: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ أي ما أحد منا إلا له مقام، وما أحد منكم إلا واردها، والضميران في ﴿بِهِ﴾ و﴿مَوْتِهِ﴾ عائدان على عيسى الذي في سياق الكلام، ولا يجوز دعوى عودها على غيره بتاتاً حسب ما يقتضيه نظم القرآن، فالمعنى أنه لا يبقى أحد من أهل الكتاب الذين يكونون في زمان نزوله إلا ويؤمن به حق الإيمان الذي يقتضي الإيمان بمحمد ﷺ وما جاء به.

قال البقاعي: إنه ما من أحد من أهل الكتاب المختلفين في عيسى عليه السلام على شك إلا وهو يوقن بعيسى قبل موته بعد نزوله من السماء أنه ما قتل ولا صلب، ويؤمن به عند زوال الشبهة، وهذا التأويل المذكور المرجح في الآية رواه ابن جرير عن سعيد بن جبير بسندين تحت رقم (١٠٧٩٤، ١٠٧٩٥)، ورواه - أيضًا - عن العوفي بالأثر المرقم (١٠٨٠٧) ورواه ابن أبي حاتم بسنده عن الضحاك عن ابن عباس، وهو قول الحسن وأبي مالك وابن زيد وقتادة وغيرهم، وروى ابن أبي حاتم - أيضًا - عن الضحاك عن الحسن أنه قال: إن الله رفع إليه عيسى وهو باعته قبل يوم القيامة مقامًا يؤمن به البر والفاجر.

وقد ذكر ابن جرير - كعاداته رحمه الله - ألوانًا من التأويل، ثم قال: وأولى هذه الأقوال بالصحة القول الأول، وهو أنه لا يبقى أحد من أهل الكتاب بعد نزول عيسى عليه السلام إلا آمن به قبل موته، أي قبل موت عيسى عليه السلام وهذا ما قرناه قريبًا، وكذلك ابن كثير فإنه قال: «وهذا القول هو الحق»، وإذا كان قد روي عن ابن عباس أن المعنى هو إيمان الكتابي قبل موته بعيسى وهذا إيمان اضطراري لا ينفع صاحبه كإيمان فرعون وكل أمة نزل بها العذاب كما قال سبحانه في آخر سورة غافر: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بِأَسْنًا قَالُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَحَدَّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾ (٨٤) ﴿فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بِأَسْنًا سَنَّتَ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ﴾ (٨٥)، وكما قال عن إيمان فرعون في آخر سورة يونس.

وقد جاءت النصوص من الكتاب والسنة على أن الكافر يبصر الحقيقة عند الموت، ويرى بوارد العذاب فيؤمن حينئذ بما جحد، ولكن لا ينفعه إيمانه كما قال سبحانه في الآية (٩٣) من سورة الأنعام: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ يَوْمَ تُخْرَجُونَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾، وفي الآية (٥٠) من سورة الأنفال: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَلْمَلِكَةَ يَصْرِيحُونَ وَجُوهَهُمْ وَأَذْبَرَهُمْ﴾، وكذلك المؤمنون تتضح لهم الحقيقة التي

آمنوا بها بالغيب، ويرون بشائر الرحمة والرضوان كما قال تعالى في الآية (٣١/٣٠) من سورة (فصلت): ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣١﴾ نَحْنُ أَوْلَىٰ بِكُلِّ آلٍ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهُي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ ﴿٣٢﴾﴾.

ونصوص الحديث كثيرة؛ فلا يصح تفسير هذه الآية بالإيمان الاضطرابي؛ لأن هذا هو واقع جميع الكفار، ولكن ابن كثير قد انجلى له الأمر فرجح ما رجحه ابن جرير، وفند هذا الزعم بقوله ﷺ: ولا شك أن هذا الذي قاله ابن جرير هو الصحيح؛ لأنه المقصود في سياق الآي في تقرير بطلان ما ادعته اليهود من قتل عيسى وصلبه، وتسليم من سلم لهم من النصارى الجهلة ذلك، فأخبر الله أنه لم يكن الأمر كذلك، وإنما شبه لهم فقتلوا الشبه وهم لا يتبينون ذلك، ثم إنه رفعه إليه فهو باق حي، وأنه سينزل قبل يوم القيامة كما دلت النصوص المتواترة فأخبرت هذه الآية الكريمة أنه يؤمن به جميع أهل الكتاب حينئذ ولا يتخلف عن التصديق به واحد منهم.. ثم قال: فأما من فسر هذه الآية بأن المعنى أن كل كتابي لا يموت حتى يؤمن بعيسى أو بمحمد ﷺ فهذا هو الواقع لجميع الملل والنحل الكافرة أن كل أحد منهم عند احتضاره ينجلي له ما كان جاهلاً به، فيؤمن به، ولكن لا يكون ذلك إيماناً نافعاً له إذ كان قد شاهد ملائكة الموت كما قال تعالى في الآية (١٨) من هذه السورة: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَقًّا إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي بُتُّ أَتَنَزَّلُ وَلَا الَّذِينَ يَمْوَنُونَ بِهِمْ كُفَّارًا أُولَٰئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٨﴾﴾ وكما قال في آخر سورة غافر وقد نقلناها. انتهى باختصار قليل بتصرف بسيط.

فقد أفصح ﷺ بالحق مرجحاً ما يجب ترجيحه من معنى الآية الصحيح الذي يؤيده العقل والنقل، وتأييده النصوص، وترفض ما

سواه، ولا شك أن وحي الله حق ويؤيد بعضه بعضًا فالحمد لله رب العالمين.

وقوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِدًا﴾ أي يشهد عليهم جميعًا، فيشهد على اليهود بما قاساه منهم من المطاعن والتكذيب، وعلى النصاري بغلوهم فيه وتأليهم إياه مما هو افتراء على الله، ويشهد للمؤمنين به - أيضًا -، وهذا كما قال الله في آخر سورة المائدة: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾.

وههنا فوائد:

أحدها: في غلطة الزمخشري اللغوية وما أكثر أغلاطه التي أسلفنا كشفها فقد قال هنا: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره: وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به، ونحوه ﴿وَمَا مِمَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ (١٦٦)، ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، والمعنى: وما من اليهود أحد إلا ليؤمنن به. اهـ.

قال أبو حيان: وهو غلط فاحش، إذ زعم أن ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف إلى آخره، وصفة أحد المحذوف إنما هو الجار والمجرور وهو ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾، والتقدير كما ذكرنا: وإن أحد من أهل الكتاب، وأما قوله: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾؛ فليست صفة لموصوف ولا هي جملة قسمية كما زعم، إنما هي جملة جواب المقسم والمقسم محذوف، إذ لا ينتظم من أحد والمجرور إسناد؛ لأنه لا يفيد، وإنما ينتظم الإسناد بالجملة القسمية وجوابها فذلك هو محط الفائدة. وكذلك - أيضًا - الخبر هو ﴿إِلَّا لَهُ مَقَامٌ﴾، وكذلك ﴿وَلَا وَارِدُهَا﴾ إذ لا ينتظم مما قيل إلا تركيب إسنادي اهـ.

ثانيها: قال الرازي: المشبهة احتجوا بقوله تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ في إثبات الجهة، وأجاب بأن المراد الرفع إلى موضع لا يجوز فيه حكم غير الله تعالى كقوله: ﴿وَلِلَّهِ تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾... إلخ، وهذا

تأويل سخي؛ لأنه ما من موضع يجري فيه حكم غير الله، فالحكم الحقيقي لله في الأرض والسماء، ولا يجري فيهما إلا ما حكم به وأراد، فتأويل الرازي هو خضوع لمذهب الجهمية وفروعها، وتسميته أهل السنة مشبهة بإثبات الرفع ناشئة من ذلك المذهب، ولا يلزم التشبيه في إثبات النصوص على وجهها مع اعتقاد التنزيه، ورفعة الله على خلقه ثابتة بالقرآن فهو ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ والنصوص في هذا كثيرة.

وأما إثبات جهة الفوقية فقد أوضحناها مرارًا أنها بالنسبة إلى المخلوق، وأما الخالق تعالى فلا تحيط به الجهات ولا تحويه، بل تكون بالنسبة إليه عدمية.

ثالثها: قال في «الكشاف»: فإن قلت: ما فائدة الإخبار بإيمانهم بعيسى قبل موتهم؟ قلت: فائدته الوعيد وليكون عليهم بأنه لا بد لهم من الإيمان به عن قريب عند المعاينة، وأن ذلك لا ينفعهم - بغتًا لهم وتنبهًا على معاجلة الإيمان به في أوان الانتفاع به، وليكون إلزامًا للحجة لهم. اهـ.

رابعها: راجت في هذا العصر إشاعة مخالفة لعقيدة المسلمين في عيسى عليه السلام وهي كونه مات في الأرض، ولم يرفع بجسده إلى السماء، ولا ينزل منها آخر الزمان، وافتن البسطاء بفتوى أصدرها الشيخ محمود شلتوت رئيس لجنة الإفتاء بالأزهر قبل أن يكون شيخًا للأزهر بمدة طويلة، وقد خدعه بعض القاديانيين المتظلمين من تكفير مسلمي الهند وغيرها لهم، زاعمًا أن سبب التكفير هو مجرد اعتقادهم عدم حياة عيسى ونزوله آخر الزمان، وهذا من تلبسهم على شلتوت وإلا فالمسلمون لم يكفروهم بمجرد ذلك، بل لإنكارهم ختم النبوة بمحمد ﷺ. ويجوزون بعثة الأنبياء بعده ويعتقدون نبوة دجالهم الكذاب غلام أحمد القادياني - الهندي موطنًا والمغولي نسبًا -.

وقد انخدع شلتوت بتلبيسهم وإخفائهم حقيقة عقيدتهم الباطلة، وتشبثهم بالسؤال عن حياة عيسى ونزوله حسب خداعهم ومكرهم، وقد أعانهم على باطلهم وأوجد لهم في فتواه متنفسًا.

ولقد اغتر بعض المسلمين بزلتة في فتواه التي تسرع بها دون أن يتفهم حقيقتهم، ويراجع ردود المسلمين عليهم، خصوصًا من علماء بلده، كمحب الدين الخطيب الذي تصدى في مجلته «الفتح» لتكفيرهم وكشف باطلهم وهذيانهم، ولا شك أن زلة العالم كبيرة، لها الأثر السيئ، خصوصًا إذا صدرت من رجل مشهور يغتر الناس به ويحسبون أنه نال رئاسة الأزهر لوفرة علمه؛ لأنهم يجهلون دستور الأزهر القاضي بأن الدولة هي التي تعين من تشاء لرئاسته، وأنها ليست بالانتخاب واختيار الأصلح، وإنما تفرضه على الأزهر حسب مصالحها وغاياتها السياسية، ولهذا ينالها كثير ممن لا يستحقها كما هو مشاهد معروف.

هذا وإن الشيخ شلتوت ممن يحسن علوم الآلة والمنطق، وله مكانته في معرفة القوانين المصرية ونحوها، ولكنه مزجى البضاعة في علم الحديث وأصول العقيدة كما اتضح من فتواه ومن كتابه «الإسلام عقيدة وشريعة» فإنه برهن في هذا الكتاب على إفلاسه في علوم الحديث، وجهله بما كان عليه السلف الصالح، والله يغفر له، وقد تساءل علماء الهند عن الأسباب التي جعلته يتسرع في إصدار الفتوى دون معرفة حقيقة القاديانيين وكفرهم، واستبعدوا أن يكون جاهلاً بهم، خصوصًا وقد ذب عنهم، ولم يلتفت إلى الأسباب التي جعلت علماء المسلمين يكفرونهم، وكذلك يتساءلون عما حمله على إساءة الظن بالمسلمين وحسن الظن بهذه الطائفة الضالة التي جعلته بخداعها يزل عن طريق الحق.

إن مخالفته للمسلمين بعدم تكفيرهم، وحكمه بصحة إيمانهم مما يقضي به العجب، خصوصًا وأن الذي تقدم إليه بالسؤال قادياني

ملحق بالقيادة العامة للجيش الإنجليزية في الشرق الأوسط، فهل يجهل أن تجنيد المسلم نفسه للحرب مع الكفار كفر، وخصوصاً مع دولة فعلت بالمسلمين الأفاعيل، ولا زالت ترسم لعملائها ومن يخلفها أشنع الخطط للفتك بالمسلمين، والسائل قد أوضح له حقيقة وظيفته وخدمته لأظلم دولة كافرة؟ هذه كلها سؤالات ترد على تسرع شلتوت بفتواه، وانخداعه بهذه الطائفة الكافرة التي لا ينخدع بها طالب علم فضلاً عن عالم، فلا يمكن أن يكون الشيخ جاهلاً بحقيقة هذه الطائفة أبداً، ولكن لا ندري لماذا استرخى شخصيته وضميره في سبيلهم ونعوذ بالله من جزم بلا علم.

وفتواه اشتملت على أخطاء وكذب ومغالطات كثيرة في عدة جوانب، وقد طار بها القاديانيون فرحاً، ونشروها بعدة لغات، وروجوها أعظم ترويج لما يملكون من إسناد الدولة البريطانية وتسهيلها الطرق لهم، وقد حثوا المدح للشيخ حثواً بلا كيل ولا ميزان، ورفعوه فوق منزلته كثيراً حتى جعلوه في قمة العلم والعلماء؛ لأنهم كسبوه وتسلبوا منه سلاح يشهرونه على جهال المسلمين وسنوضح أخطائه إن شاء الله.

إن من نظر في عناصر فتوى شلتوت يجد أنه قد راعى مصلحة القاديانيين ونصرة مذهبهم الخبيث، ولم يراع شيئاً من أصول التفسير، بل خالفها وجنى على نصوص القرآن بالتحريف، وأنكر نصوص السنة زاعماً بطلانها واضطرابها، وأعرض عن ذكر ما يدينه من الكتاب والسنة، وهذه طريقة المبتدعة التي لم نعهد منه سلوكها فيما قبل، وإليك أول جوابه المضحك.

«إنه ليس في القرآن الكريم ولا في السنة المطهرة مستند يصلح لتكوين عقيدة يطمئن إليها القلب بأن عيسى رفع بجسده إلى السماء، وأنه حي إلى الآن فيها، وأنه سينزل منها آخر الزمان إلى الأرض».

وهذا خطأ صريح منه مفضوح ينادي عليه بتعاميه عن منطوق النصوص ومفهومها، وبخسها حقها من التدبر والتمعن، وإلا فالآيات

السابقة التي فسرناها وراعيها فيها أقوال السلف فيها أكبر المستند الذي يطمئن إليه القلب غاية الاطمئنان باعتقاد حياة عيسى ورفعته إلى السماء حيًا بجسده وروحه، وأنه لم يقتل ولم يصلب، وإنما اشتبه على اليهود بغيره، وأنه لم يمت حتف أنفه بل رفعه الله إليه، ولا فائدة لمعنى الإضراب إلا برفعه في جسده وروحه معًا، وأما رفعة المكانة دون الجسد كما قاله شلتوت فهي عامة لجميع الأنبياء والمرسلين، بل لجميع أولياء الله المؤمنين المتقين، فشلتوت أسقط الميزة التي ميز الله بها عيسى على غيره في هذا الشأن، وأهدر كرامته، وزعم أن الله شفى غيظ صدور اليهود بإماتته عنهم وإراحتهم من دمه، وأنه تولى إهلاكه عنهم، وذلك بتركيزه الاعتقاد أن الله أماته ميتة عادية، ولم يسلط اليهود عليه.

وهذا كلام في غاية السخافة والسقوط الذي لا يجوز لعالم أن يهوي إليه ميلاً مع الأهواء والعياذ بالله، فإن القول بموته هو قرّة عيون اليهود قبل القاديانيين، وما أحوج اليهود المعاصرين له الساعين في إهلاكه إلى من يبشرهم بموته، ليشفوا غليلهم ويبرد غيظ صدورهم، فينال عندهم الزلفى ويحظى بالمكرمات، فشلتوت لما فاتته الزلفى من اليهود نالها من القاديانيين عملاء الإنكليز واليهود، وما أسخف تأويله لقوله تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ بأنه كالتعبير في قولهم: لحق فلان بالرفيق الأعلى، وفي ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ و﴿عِنْدَ مَلِكٍ مُّقَدِّرٍ﴾ وكلها لا يفهم منها سوى معنى الرعاية والحفظ والدخول في الكنف المقدس، فهذا تأويل فاسد وقلب للحقيقة رأساً على عقب؛ لأن جميع أرواح المؤمنين تلحق بالرفيق الأعلى، وجميع المتقين في مقعد صدق عند ملك مقتدر، وإذن فما ميزة عيسى؟ وما المعنى والقيمة للإضراب في قوله تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾؟

إن شلتوت يريد أن يضيع على أهل الفصحى ما يعرفونه من معنى الإضراب المفيد للرفعة الحقيقية الكاملة بالجسد والروح التي لا

يشارك بها مع عيسى غيره، والتي يكون بها في الكنف المقدس الذي أخرجه منه شلتوت، فإن الذي يهلكه الله في وقت طلب عدوه إهلاكه لم يكن في الكنف المقدس كما زعمه شلتوت، ولا شك أن المراد بالرفع في الآية هو الرفع الجسماني لا رفع الدرجة.

وحتى قوله سبحانه في شأن عيسى: ﴿وَمُطَهَّرَكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فيه دلالة واضحة على أن رفعه بجسده المطهر؛ لأنه ما كان للكفار سلطان على روحه ولا جسده، ولا يتصور لهم قدرة على ذلك، ولا عبرة بما زعمه النصارى من تعذيبه وإيلامه وتصويرهم حالاته مع اليهود، فإنهم لو قدروا عليه لما اكتفوا بتعذيبه، بل قضوا عليه، ولكن الله صدقه ووعدته بتطهير جسده منهم حتى لا يتأذى بهم - لا تطهير روحه فقط - وذلك بتخليص جسده منهم برفعه إلى السماء، وإلا فلا يتصور إنجاز وعد الله له بدون ذلك، ولكن الرجل قلب الحقيقة فاستدل بذلك على موته مرتكزاً على كلمة التوفي وقاصراً معناها على الموت، خلافاً لجميع المفسرين ومجتهدى الأمة، زاعماً أن كلمة «تُوفِّي» وردت في القرآن كثيراً بمعنى الموت، حتى صار هذا المعنى هو الغالب عليها، فواعجباً له كيف خرج بمعناها إلى موافقة القاديانيين الضلال؟ وكيف لم يرجع إلى معاجم اللغة وكلام المفسرين وهو من أهل اللسان؟ فإنه لو رجع إلى ذلك لانكشفت له الحقيقة في أن معنى التوفي هو الاستكمال والاستيفاء، ولا يستعمل بمعنى الموت إلا بطريق المجاز.

قال الزمخشري في «أساس البلاغة»: وأوفاه واستوفاه وتوفاه: استكمله، وقال في «تاج العروس»: أوفاه استوفاه وتوفاه أي: لم يدع منه شيئاً، فهما مطاوعان لأوفاه ووفّاه، ومن المجاز أدركته الوفاة: أي المنية والموت، وفي كليات أبي البقاء: التوفي: الإماتة وقبض الروح وعليه استعمال العامة، أو الاستيفاء وأخذ الحق وعليه استعمال البلغاء. ولا نطيل بالنقل من كتب اللغة فإن كل من راجعها يجزم

بطلان قول شلتوت، وانتساءل عما حمله على ترك المعنى الحقيقي وإرادة معنى الموت الذي لا توجد قرينة صارفة إليه، إذ لا يلجأ عن الحقيقة إلى المجاز إلا لقرينة صارفة.

وأما قوله: «لم يُستعمل - أي التوفي - في غير هذا المعنى» فتلبس منه بدون مبالاة بالقراء ونقدمهم، وإلا فهناك آيات كثيرة استعملت فيها كلمة التوفي بمعنى الاستيفاء والاستكمال ولم تستعمل في معنى الموت كما يزعمه، والحق أن الضابط على خلاف ما قال فإنها إذا استعملت في معنى الموت فهناك قرينة صارفة لها عن معناها الحقيقي، ودونك النظائر من القرآن الكريم على استعمالها في معنى الاستيفاء والاستكمال قال تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ في الآية (٢٨١) من سورة البقرة، والآية (١٧٣) من آل عمران قال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾، وقال: ﴿إِنَّمَا يُؤِثِّرُ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾، وقال: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾، والجملة الأخيرة هي المقصودة، وقال: ﴿يَوْمَ يُؤَفَّفُهُمُ اللَّهُ دِيْنَهُمُ الْحَقَّ﴾.

والآيات الدالة على كلمة التوفي التي لم تستعمل بمعنى الموت كثيرة تدل على أن التوفي لم يوضع لمعنى الموت، ولو سلمنا جدلاً أن كلمة ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾، استعملت في معنى الموت، فكيف ثبت عند شلتوت أنه مات في الماضي؟ فإنه يصدق المعنى على موته بعد نزوله من السماء وقتله الدجال كما في عقيدة المسلمين، وقد أسلفنا في مبحث عيسى من سورة آل عمران بعض مقتضى كلامه وفساد اللوازم عليه.

وقال مطر الوراق في قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾: من الدنيا وليست وفاة موت، وكذا قال ابن جرير: توفيه هو رفعه، وقولهما مبني على تفسير التوفي بمعنى الاستيفاء كما مضى، وقال أكثر المفسرين: إن المراد بالوفاة ههنا الموت، وكانت العرب تسمي النوم موتاً والانتباه حياة، قال الله ﷻ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِأَنبَإٍ لَّيْلٍ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ

يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ﴿٤٢﴾ [الأنعام: ٦٠]، وقال في الآية (٤٢) من سورة الزمر: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تُمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ فذكر سبحانه في هاتين الآيتين الإمتنتين الصغرى والكبرى، فالصغرى الوفاة المنامية، والكبرى الوفاة الحقيقية، وهذا مما يرد على شلتوت ويلقمه أحجاراً حيث تعامى عن أقوال المفسرين وعن الوفاة المنامية المشهورة، والتي هي أليق بتفسير وفاة عيسى عند رفعه إلى السماء، بل هي التي يجب التعويل عليها خلافاً لما ركن إليه شلتوت مما يوافق القاديانية.

ومن المؤسف أنه لا يتحاشى عن الكذب في هذا السبيل، فقد نسب معنى التوفي المزعوم منه إلى العلامة الآلوسي المفسر والآلوسي بريء من هذا القول الباطل الذي اخترعه شلتوت - كما يعلمه كل مطلع على تفسير الآلوسي «روح المعاني» في الآية المتكلم فيها -، فمذهبه فيها مذهب المفسرين من رفع عيسى بجسده المطهر وروحه إلى السماء وكونه باقياً فيها، ولكن لا يُستكثر كذبه على الآلوسي وقد كذب على الإمامين ابن القيم وابن حجر صاحب «فتح الباري»، حتى زعم أنهما ذكرا أن الإسراء والمعراج كان مناماً، وهذه خيانة منه للأمانة العلمية، فإنهما رَحِمَهُمَا اللَّهُ فندا هذا القول تفنيداً جيداً بقولهما ما معناه: إنه لو كان مناماً لما أنكرته قريش، لأن المنامات يحدث فيها كل شيء، وإنما أنكروه لكونه يقظة عياناً، ولهذا استفهموه عن كل شيء في المسجد الأقصى حتى استفهموه عن غير قادمة لهم من الشام.

فهذا الرجل أسرف وأوغل في مرضاة القاديانيين إسرافاً جعله يخرج عن الاعتدال وعن شرف العلم، حتى أنه سمى تفسير العلماء لآيات عيسى ظلماً بالتعبير القرآني، وما الظلم بالتعبير القرآني إلا ما سلكه في إلصاق الاشتراكية بالإسلام والقرآن، وتلبيسه وتحريفه لمعاني النصوص - سامحه الله -.

وبما أنه خير ما يرد على الأزهري بأزهري متمنطق مثله، فإني

أنقل ما قاله الشيخ الأزهري عبد الله بن محمد الصديق المختص بعلم الحديث زيادة على غيره من العلوم الأزهرية.

فقد قال في مبحث الرفع ما نصه: والرفع حقيقته اللغوية النقلة من سُفْلٍ إلى عُلُوٍّ كما قال أبو حيان وغيره من أئمة اللغة والتفسير، وحمله على رفعة المكانة - كما زعم ذلك المفتي الجاهل - يبطله أمور: أولها: أنه معنى مجازي لا داعي إليه ولا قرينة تدل عليه.

ثانيها: أن كلمة «إلى» تدل على أن الرفع انتهى إلى مكان محسوس وهو السماء، ثم أتى بقول النيسابوري الباطني الذي نؤثر الإعراض عنه ثم قال: ورفعة المكانة ليس لها مكان تنتهي إليه، فلا يذكر معها لفظ «إلى» انظر إلى قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ۖ﴾، ﴿فِي يَوْمٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ﴾، ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ﴾، ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾، ﴿تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ﴾ ولم ينتبه المفتي الجاهل إلى هذا المعنى لغباوته، فساق الآيات الواردة في الرفع الحسي والمعنوي مساقاً واحداً.

ثالثها: أن رفعة المكانة حاصلة لعيسى على أكمل وجه، فلا معنى لأن يعطى شيئاً حاصلاً له، وليس هو بأفضل الرسل حتى يقال: يجوز أن يعطى من الرفعة قدرًا لا يشاركه فيه بقيتهم - عليه وعليهم صلوات الله -، وكذلك رفع الروح لا معنى له؛ لأنه - مع كونه مجازاً - يعم سائر المؤمنين فلا يظهر بتخصيص عيسى ﷺ به فائدة.

والتطهير المعنوي - مع كونه مجازاً - أيضاً - لا يمنع أذى المؤذين ولا عسف الظالمين، فكم لاقى رسل الله المطهرون من عسف وأذى وقال رسول الله ﷺ: «رحم الله أخي موسى لقد أودى بأكثر من هذا فصبر»^(١)، ولما أراد الله أن يضمن لنبيه الحفظ من القتل خاطبه بقوله: ﴿وَاللَّهُ يَصْمُكُ مِنَ النَّاسِ﴾ ولم يقل: والله يرفع مكانتك على الناس، ولا قال: والله يطهرك؛ لما سبق بيانه، فافهم وبالله التوفيق.

ثم ساق أثر ابن أبي حاتم عن قتادة، وأثر إسحاق بن بشر عن الضحاك عن ابن عباس وحكم بضعفه جدًا ثم قال: ومنها قوله تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (١٥٨) وهذه الآية نص صريح في حياة عيسى ورفعته؛ لأن الله تعالى نفى عنه القتل والصلب، ثم عطف بـ ﴿بَلْ﴾ مثبتًا له الرفع، والمقرر في كتب اللغة العربية التي بها نزل القرآن أن كلمة ﴿بَلْ﴾ إذا تلت نفيًا أو نهيًا كانت للإضراب والاستدراك، تنفي حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها، ولذا ذكر أهل المعاني العطف ببل وبلا من طرق القصر، وقالوا إنه أقوى طرقه للتصريح فيه بالنفي الإثبات، فهي في الآية لقصر القلب ترد على اليهود والنصارى ما اعتقدوه من قتل عيسى وصلبه، وتثبت نقيضه وهو حياته ورفعته.

هذا هو ما تفيده الآية صراحة بحسب قواعد اللغة وأساليب البلاغة، وهو ما يفهمه العربي الفصيح بذوقه السليم الصحيح، أما حمل الآية على تقدير الإمامة العادية بأن يقال: بل أماته الله ورفعته إليه كما قال صاحب الفتوى لعاميته، والقاديانية لعجمتهم فهو - مع كونه من سقط الكلام الذي يجب تنزيه القرآن عنه - يبطله أمور:

أحدها: بأن هذا يلزم منه المجاز في موضعين من الآية، والمجاز خلاف الأصل لا حاجة إليه ولا دليل عليه.

ثانيها: أن الإمامة العادية تتفق مع القتل في الغاية وهي إزهاق الروح، كما قال الشاعر:

وَمَنْ لَمْ يَمُتْ بِالْقَتْلِ مَاتَ بغيرِهِ تعددت الأسبابُ والموتُ واحدُ

فلا تكون الإمامة نقيض القتل إلا من حيث الصورة، والقرآن أدق من أن يقصد الصور الظاهرية، وأجل من أن يحمل عليها.

قلت: وقد أسلفت أن في الإمامة شفاء لصدور اليهود.

ثالثها: أن تخلص عيسى من القتل بالإمامة - مع كونه محصلًا لغرض اليهود - يستلزم العجز - تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا -؛ لأن

الإماتة حيلة الضعيف، ألا ترى إلى الزَّبَاءِ لما رأت حيلة عمرو تمت عليها وأيقنت بالهلاك قالت: بيدي لا بيد عمرو وقتلت نفسها.

رابعها: أن كلمة ﴿إِلَيْهِ﴾ الدالة على الانتهاء توجب أن يكون الرفع حسياً لا معنوياً على ما سبق بيانه.

خامسها: أن حمل الرفع على رفع المكانة أو الروح - مع كونه مجازاً - لا تظهر له فائدة في هذا الموطن؛ لأن الرسل - وعيسى منهم - كلهم مرفوعو المكانة والرتبة عند الله، لا يشك في هذا مسلم عامي، فضلاً عن متعلم، وأرواح المؤمنين كلها ترفع بعد الموت مقتولاً كان الميت أو غير مقتول، فأى فائدة في تخصيص عيسى بالتنصيب على هذا؟! لاسيما إذا وجدنا غيره من الرسل أوزي أكثر منه وأنجاه الله من غير أن يذكر رفع مكانته أو روحه لكونه معلوماً كإبراهيم عليه السلام، فإنه - مع كونه أفضل الأنبياء - أوزي أبلغ أذية، وحسبك إلقاءه في النار حياً، فإن هذا شر أنواع القتل، ولم يزد الله على أن أخبر بإنجائه بقوله: ﴿قُلْنَا يَنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ۝٦١ وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ ۝٦٢﴾ ويتخرج من هذا وجه آخر وهو:

سادسها: أن الله تعالى قص علينا ما لاقاه الرسل والأنبياء من الأذية والعسف، وذكر إنجاءه تعالى لهم مما أريد بهم، وسنته مع كل واحد منهم في إنقاذه، ولم يذكر الرفع طريقاً للإنقاذ إلا في عيسى عليه السلام، فلا يجوز أن يكون رفع المكانة؛ لأنه مشترك بينهم، ولا رفع الروح؛ لأنه يعم جميع المؤمنين، فتعين أن يكون رفع عيسى حقيقياً، ويكون الله قد أنجاه بهذا الطريق كما أنجى غيره بطريق أخرى، وربك فعال لما يريد.

سابعها: أن الله تعالى اقتصر على ذكر الرفع وجعله مبطلاً لما أدعته اليهود من القتل والصلب، وذلك يوجب أن يكون الرفع حقيقياً، إذ لو كان مجازياً لم يكن مبطلاً لدعوى اليهود، بل يكون متفقاً معها؛ لأن رفع المكانة أو الروح لا يمنع القتل والإيذاء كما سبق بيانه.

ثامنها: إن رفع المكانة لا يستلزم الموت كما هو ظاهر، وكذلك رفع الروح؛ لأن النائم ترفع روحه وتسبح في عالم المثال، وحينئذ كان يتعين التصريح في الآية بالموت بأن يقال: بل أماته الله، ولا يقتصر على ذكر الرفع الذي لا يستلزمه ولا يدل عليه، لا يقال: قوله تعالى: ﴿مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيْنَا﴾ قرينة على التقدير هنا؛ لأننا نقول: هنا - على ما فيه - إنما يفيد تقدير التوفي، وليس التوفي إماتة فمن أين أتى التعيين؟ وأي دليل عليه؟ بل نحن نقول: لما اقتصر الله في هذه الآية على الرفع وجعله مبطلًا لدعوى اليهود كان ذلك دليلًا على أن التوفي في الآية السابقة مراد به قبض البدن من الأرض حيًّا، وليس المراد به الموت جزمًا.

تاسعها: أن الله مدح نفسه بقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَكِيمًا﴾، ولو كان في الآية إماتة عادية لم يكن للمدح معنى؛ لأنها أمر عادي مطرد في جميع المخلوقات، بل ربما لم يحسن المدح، لأن الإماتة في هذا الموطن تحصيل لغرض الأعداء، ومشعرة بمعنى المثل العربي «بيدي لا بيد عمرو»؛ تعالى الله عن ذلك وعما يقول الجاهلون في كتابه علوًّا كبيرًا.

عاشرها: أن الله مدح نفسه كما مر آنفًا، ولم نره ﷻ مدح نفسه على إماتة كل نبي أو رسول، كيف والموت مصيبة بشهادة القرآن قال تعالى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ وإنما رأيناه يمتدح بإهلاك الظلمة الكفرة انتقامًا لأنبيائه ورسله، وما صح الامتداح بالإهلاك إلا لما انطوى عليه من الخوارق الدالة على كمال قدرته وشدة انتقامه ﷻ.

حادي عشرها: أن الآية نص في الرفع، وحملها على تقدير أو تأويل مخالف لما أطبق عليه علماء الأصول من أن النص لا يأول، وإنما يأول الظاهر، وتأويل النصوص لم يجرؤ عليه أحد ممن شم رائحة العلم إلا الباطنية والبهائية والقاديانية وكلهم كفر جهلة، وتبعهم ذلك المفتي الجاهل - يعني شلتوت - حيث ادعى أن الآية مأولة وتعامى عن صراحتها لهوى في نفسه.

ثاني عشرها: أن حمل الآية على المجاز - مع كونه خلاف الأصل - مخالف لما أطبق عليه علماء التفسير من إبقائها على حقيقتها، وأن الرفع فيها مراد به معناه الحقيقي الذي هو نقلة الجرم من سُفْلٍ إلى عُلُوٍّ، وقالوا: إن عيسى رفع حياً إلى السماء بعد أن أعطي استعداداً لذلك، وقطعت عنه علائق الشهوة وعوائق المادة، وليس في ذلك ما يحيله العقل، ولا ما يصدمه العلم، بل نجد في تطورات هذا الزمن ومخترعاته ما يؤيد ذلك ويقربه إلى العقول المريضة المحصورة في دائرة معينة عن التفكير، فلا يتسع أفقها للتفكير بما غاب عنها، ولو قامت الدلائل العلمية على وقوعه.

وفي مثل هؤلاء يقول الله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِعَلَيْهِ وَلَكِنَّا نَأْتِيهِمْ نَذِيرًا﴾، وستأتي الآثار في الرفع إن شاء الله، ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾، أي ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى، وذلك عند نزوله آخر الزمان، حاكماً بهذه الشريعة المحمدية، داعياً إليها، فلا يبقى يهودي ولا نصراني إذ ذاك إلا آمن به أنه عبد الله ورسوله، وتصير الملل كلها ملة واحدة هي ملة الإسلام ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ أي على اليهود والنصارى يشهد على من آمن منهم ومن كفر قبل رفعه وبعد نزوله، فالضميران في ﴿بِهِ﴾ وفي ﴿مَوْتِهِ﴾ عائدان على عيسى عليه السلام كما تبين، وهذا التفسير الذي ذكرناه هو تفسير أبي هريرة وابن عباس وقتادة والحسن وابن زيد وأبي مالك وغيرهم.

أما تفسير أبي هريرة ففي الصحيحين وغيرهما من طرق، وأما تفسير من عداه ففي تفسير ابن جرير وابن كثير و«الدر المنثور» وغيرهما، وهو المتعين الذي لا يجوز غيره لوجوه:

أحدها: أنه تفسير أبي هريرة وابن عباس وهما صحابيان جليлан شاهداً التنزيل، وعرفاً معانية بسليقتهما العربية، وتلقيهما عن الرسول ﷺ. الثاني: أنه موافق للأحاديث المتواترة التي أخبرت بنزول عيسى

ودعوته إلى الإسلام، وإيمان اليهود والنصارى به، ولهذا كان أبو هريرة حين يروي حديث النزول يتلو عقبه هذه الآية للإشارة إلى أن الحديث يفسر الآية ويعين المراد منها، فهما متطابقان متوافقان.

الثالث: أن المتحدث عنه في الآيات قبل هذه الآية هو عيسى عليه السلام، اقرأ قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ مَيْثَقَهُمْ وَكَفَرِهِمْ بَايَآتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ الآيات؛ تجد الكلام مسوقاً لتبرئة عيسى عليه السلام مما رمي به، فوجب أن تكون الضمائر كلها راجعة إليه أخذاً بدلالة السياق، وعملاً بما توجهه قواعد اللغة العربية التي نزل بها القرآن العظيم، ولا يجوز العدول عن ذلك إلا لمقتضى يقتضيه، ولا مقتضى هنا ألبتة.

ولهذا قال الإمام أبو حيان في «البحر المحيط» ما نصه: والظاهر أن الضميرين في ﴿بِهِ﴾ وفي ﴿مَوْتِهِ﴾ عائدان على عيسى وهو سياق الكلام، والمعنى من أهل الكتاب الذين يكونون في زمان نزوله.

إلى أن قال: والقاديانية خذلهم الله يجتهدون في إثبات موت عيسى، ليدعوا أنه لا ينزل ولا يرجع؛ لأن الميت لا يحيا قبل يوم القيامة، وهم كاذبون في دعواهم، جاهلون بالله، لا يعرفونه، ومخالفون للقرآن، فقد أخبر الله تعالى أنه أحيا الموتى اقرأ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ إلى قوله: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وقوله جل شأنه: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ إلخ، وقوله - عز ذكره - في شأن عيسى: ﴿وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَاتٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُنْحِ الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، وقوله عليه السلام مخاطباً عيسى: ﴿وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي﴾. وللحافظ ابن أبي الدنيا كتاب «من عاش بعد الموت» وهو جزء صغير مطبوع بمصر ينبغي الوقوف عليه.

فلو سلم موت عيسى لكان إحياءه ونزوله لأبد منهما كما قال ابن رشد، لكنه حي مرفوع كما دلت عليه الآثار السابقة من غير أن يوجد ما يعارضها، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ معناه بالرفع إلى السماء كما قاله أبو حيان وغيره من أئمة اللغة والتفسير، وقال القرطبي: قيل: هذا يدل على أن الله ﷻ توفاه قبل أن يرفعه وليس بشيء؛ لأن الأخبار تظاهرت برفعه وأنه في السماء حي. اهـ.

وقد نبهنا أن التوفي ليس معناه الموت لا مطابقة ولا التزامًا، ومن الطريف أن القاديانية يستدلون على موت عيسى بحديث هذا لفظه: «لو كان موسى وعيسى حيَّين ما وسعهما إلا اتباعي»، وهذا حديث مكذوب لا أصل له، وما أكثر استدلالهم بالكاذب والمفتريات! وقد صح أن النبي ﷺ قال لعمر: «لقد جئتم بها بيضاء نقية، ولو كان موسى حيًّا ما وسعه إلا اتباعي»^(١).

كـ تنبيه:

سبق أن النبي ﷺ اجتمع بعيسى ﷺ ليلة المعراج، وهو اجتماع حقيقي؛ لأن الإسراء كان بالجسد والروح كما هو مذهب طوائف الفقهاء والمتكلمين والمفسرين والمحدثين، قال الحافظ في «الفتح» وتواردت عليه ظواهر الأحاديث الصحيحة، فلا ينبغي العدول عن ذلك، إذ ليس في العقل ما يحيله حتى يحتاج إلى تأويل. اهـ.

وعلى هذا يكون عيسى صحابيًّا لانطباق تعريف الصحابي عليه، ولذا ذكره الذهبي في الصحابة، فقال في «التجريد»: عيسى ابن مريم نبي وصحابي، فإنه رأى النبي ﷺ فهو آخر الصحابة موتًا. اهـ.

وكذا قال الحافظ العراقي نكتة على ابن الصلاح والحافظ ابن حجر في «الإصابة» والسيوطي في «التدريب» وفي «الإعلام بحكم عيسى ﷺ»، وألغز فيه التاج ابن السبكي بقوله:

مَنْ باتفاقِ جميعِ الخلقِ أفضلُ خيرِ الصحابِ أبي بكرٍ ومن عُمر
وَمِنْ عليٍّ وَمِنْ عثمانَ وهو فتى مِنْ أمةِ المصطفى المختارِ من
فأجابه محمد بن الطالب بن الحاج في حاشيته على «شرح المرشد
المعين»:

ذاك ابن مريمَ روحَ الله حيث رأى نبينا المصطفى في أحسنِ الصورِ
فوق السماوات ليلاً عندما كذاك عند ضرابِ البيتِ والحجرِ
وقد ألف العلامة الفاضل الشيخ محمد بشير السهموي رسالة
جيدة سماها «الحق الصريح في إثبات حياة المسيح» رد بها على
غلام القادياني، كما ألف من قبل أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب
الكلبي العلامة النسابة المتوفى سنة (٣٠٤) كتاب «رفع المسيح».

ثم قال ما معناه: استفتى قادياني مشيخة الأزهر عن حياة عيسى
وموته وصحة نزوله، وعن حكم إسلام الذي لا يؤمن بحياته ولا نزوله
قال: فأحالت المشيخة السؤال على أحد أعضائها لا لفضل علم
عنده، بل لأنه أجروهم على القول في دين الله بغير علم، وأجلدهم
على تحمل صفعات البرهان التي تنهال عليه من كل حذب وصوب،
وهو شلتوت، فتحمل التبعة وأدى المهمة التي عهد بها إليه، وأجاب
بجواب يتفق وأغراض القاديانية، ويتمشى مع أهوائهم حيث زعم كما
زعموا أن عيسى عليه السلام مات ودفن، وأن رفعه الوارد في القرآن رفع
مجاز، وأن الأحاديث الواردة في نزوله آحاد لا يعمل بها في العقائد
والمغيبات بالإجماع وأنها - مع اضطرابها - يرويها كعُْبٌ ووُهْبٌ وهما
من أهل الكتاب، وختم فتواه بالشهادة على الله - كأنه نبي يوحى إليه -
أن من أنكر نزول عيسى فهو مؤمن لا شبهة في إيمانه عند الله.

فتقبلها القاديانيون بقبول حسن، ونشروها شاكرين ومطرين صاحبها،
وحق لهم ذلك، فقد وجدوا فيه بغيتهم، ورأوا من فتواه أكثر مما

كانوا يشتهون، رأوا جرأة في دفع الحق وتدعيم الباطل تقطعت دون الوصول إليها أعناق مطاياهم وهل أجراً ممن يرد الحديث المتواتر بأسباب مختلقة لا وجود لها إلا في مخيلته؟ وقد لمس أهل الحق خطر فتواه الخاطئة، ورأوا من كذب جنانية صاحبها على العلم والدين، فقاموا يردون فريته، ويدحضون نحلته، امتثالاً لأمر الله، وكنت ممن تشرف بالانتظام في عقد هؤلاء المجاهدين فكتبت كتاباً سميته: «إقامة البرهان على نزول عيسى آخر الزمان».

ولما رأى صاحب الفتوى ضربات الحق تتوالى وتنهال عليه، ووجد وقعها شديداً لا يطيق تحمله، قام يحاول الدفاع عن نفسه، لكنه دفاع المنهزم المندحر، يحمل في أثناؤه الاعتراف بضعف الحيلة وخسران القضية مع الاستمرار في العناد، ثم ركب الصعب والذلول، وتاه في مفاوز ومجاهل يرجو أن يجد فيها طريقاً ينفذ منه فضلاً وزلاً وصاحبته الخيبة حيثما حل، كذب في النقل عن بعض العلماء، وحرف في النقل عن بعضهم، ودلس في التعبير وغش نفسه وقراءه، فكان مثلاً للغاشين الخائنين، فقد كذب على سفيان الثوري وعلى الإمام أحمد والرازي والآلوسي وغيرهم، ومن تناقضاته أنه نقل في فتواه إجماع العلماء على أن حديث الأحاد لا يفيد عقيدة ولا يعتمد عليه في المغيبات، فلما ألزمناه بالإجماع على نزول عيسى كتب مقالاً كله تشكيك في الإجماع، وكذب على الإمام أحمد بزعم إنكاره الإجماع والإمام لم ينكر الإجماع، وإنما ادعى صعوبة العلم به كما هو مشهور عنه.

وقد تناقض حتى في فهمه لمعنى العقيدة، وقد ذكر المؤلف أشياء من ذلك وفندها ثم قال: هذا إن ماشيناه على قدر عقله وفهمه، وأما إن ذهبنا على ما قرره العلماء - وهو مركز في فطر عوام المسلمين - فكل ما ورد عن الرسول ﷺ فهو واجب التصديق، واجب الاتباع خبراً كان أو إنشاء، عقيدة كان أو غير عقيدة لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ وقوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾، والآيات

الكثيرة الآمرة بطاعة الرسول إطلاقاً من غير تقييد، ولأن خبر الرسول صدق فيجب التصديق به، نعم تختلف الأحاديث من حيث نقلها بالتواتر، وغيره، ومن حيث متونها بالنص وغيره، فيختلف حكم منكر ما جاءت به تبعاً لذلك، فَيُكْفَرُ مُنْكَرُ ما تواتر وَيُفْسَقُ مُنْكَرُ غيره.

وبهذا البيان الوجيز ندرك أن هذا المفتي انحط فهمه وإدراكه عن درجة العوام، ولا عجب في ذلك فقد كشفت لنا فتواه وردوده على أنه في مستوى العامة إن لم ينحط عنهم في بعض الأحيان بنقص في الإدراك كما هنا، لم يزد عليهم بفضل اطلاع وسعة معلومات، ومن عجب تلاعباته أنه ينكر حديث النزول المخرج في الكتب الستة التي نقلت إلينا نقل استفاضة، بل تواتر في بعضها، وهي مفزع العلماء من جميع الطبقات، بحيث لا يخلو من العزو إليها كتاب من كتبهم في مختلف المواضيع، بل صحيح البخاري بلغ في الشهرة إلى حد أن العوام يحلفون به، ثم نجده يعتمد في إنكاره المذكور وغيره على كتب لم تنقل نقل الكتب الستة، ولا اشتهر مؤلفوها بالعلم والثقة اشتهار الأئمة الستة، بل لو رجع هذا المفتي الخاطيء إلى نفسه لوجدها أعرف بالبخاري ومسلم وأبي داود منها بالغزالي والعضد والسعد.

إلى أن قال: والكتب الستة بلغت من العناية في نقلها مبلغاً لم يحظ به كثير من كتب المتقدمين، فضلاً عن المتأخرين، فنجد رواياتهم ينبون على اختلاف النسخ بزيادة لفظ «باب» مثلاً في رواية فلان، ونقصه في غيره، كما يعلم بالوقوف على شرح ابن حجر وغيره.

ومن تضليلات هذا المضتي وجهالاته: أنه حاول أن يرد ما نقلناه عن الإمام أحمد وداود الظاهري وإمام الظاهرية والحاثر المحاسبي والحسين ابن علي الكرابيسي وابن حزم من أن خبر الواحد يفيد العلم اليقيني، ونقله ابن خوير منداد عن الإمام مالك، واختاره وأطال في تقريره وتأييده في كتاب له في أصول الفقه، وحكاها ابن الصباغ عن قوم من أهل الحديث فلم يرده بطرق الرد العلمية، بل عمد إلى نقل عبارة للغزالي لا تفيده

شيئًا، وبنى عليها صحة ما زعمه أولاً من انعقاد الإجماع على أن حديث الآحاد لا يفيد عقيدة، وهو يطعن بالإجماع تارة، فكان عمله هذا جهلاً، لأنه لم يقف على كلام من قالوا: خبر الواحد يفيد العلم، حتى يدرك منافاته لكلام الغزالي وتضليلاً لأنه خدع قراءه وأوهمهم أنه أثبت مدعاه وهو لم يفعل شيئاً.

ونحن ننقل عبارة الغزالي ونبين ما فيها، جاء في «المستصفى» (ج ١ ص ١٤٥) المطبعة الأميرية ما نصه: خبر الواحد لا يفيد العلم، وهو معلوم بالضرورة، فإننا لا نصدق بكل ما نسمع، ولو صدقنا وقدرنا تعارض خبرين فكيف نصدق بالضدين.

وما حكي عن المحدثين من أن ذلك يوجب العلم، فلعلهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل، إذ يسمى الظن علمًا، ولهذا قال بعضهم: يورث العلم الظاهر، والعلم ليس له ظاهر وباطن، وإنما هو الظن. اهـ.

والذي قال: إنه يوجب العلم الظاهر هو القفال فقيه شافعي ليس من أهل الحديث، والغزالي - على ما يظهر من كلامه - لم يقف على كلام المحدثين، وإنما ترجى أن يكون مرادهم ما أبداه من التأويل، لكن ترجيه لم يتحقق، فقد صرحوا بمرادهم تصريحًا لا يحتمل تأويلًا: قال ابن حزم في «النبذ» (ص ٢١) بعد تمهيد: فإذا جاء خبر الراوي الثقة عن مثله مسندًا إلى رسول الله ﷺ فهو مقطوع على أنه حق عند الله ﷻ، موجب صحة الحكم به إذا كان جميع رواته متفقًا على عدالتهم، أو ممن ثبتت عدالتهم، وإن اعترض معترض في بعضهم ممن لم يصح اعتراضه، أو اعترض بما لا يصح الاعتراض به. اهـ، ثم ذكر برهان قوله.

وقال في «الأحكام» (ج ١ ص ١٢٤) بعد تمهيد - أيضًا -: وإذا صح هذا فقد ثبت يقينًا أن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغًا إلى رسول الله ﷺ حق مقطوع به، موجب للعلم والعمل معًا. اهـ، ثم نقل هذا القول

عن الإمام أحمد وداود الظاهري والحارث المحاسبي والحسين الكرايسي، واستدل له بما يراجع هناك، وقال العلامة عبد العزيز البخاري في شرح «أصول البزدوي»: ذهب أكثر أصحاب الحديث إلى أن الأخبار التي حكم أهل الصنعة بصحتها توجب علم اليقين بالضرورة، وهو مذهب أحمد بن حنبل. اهـ.

فهذه عبارات صريحة تنافي ما قاله الغزالي كما هو ظاهر، وقد صرح بنحو ما نقلنا الإمام ابن الهمام حيث قال في «التحرير»: المختار أن خبر الواحد قد يفيد العلم بقرائن غير اللازمة لما تقدم، ولو كان غير عدل لا مُجردًا، وقيل: إن كان عدلاً جاز مع التجرد، وعن أحمد يَطْرُد، وأولى بعلم وجوب العمل، لكن تصريح ابن الصلاح في مَرَوِيَّهِمَا بأنه مقطوع بصحته ينفيه. اهـ.

ثم ما اختاره من أن خبر الواحد المحقق بالقرائن يفيد اليقين، اختاره - أيضًا - إمام الحرمين والغزالي والرازي والآمدي وابن الحاجب وابن السبكي والبيضاوي والعضد والسيد الجرجاني والحافظ ابن حجر وغيرهم من المحققين وهو الصحيح، ودلالته مبسطة في مواضعها، ولم يأت من خالف في ذلك مما يصلح للتمسك والاستدلال، بل تعد المخالفة من باب المكابرة إذ لا يتشكك من له أدنى ممارسة بالعلم وأخبار الرجال - كما قال الحافظ - أن مالكا أو الشافعي أو البخاري مثلاً لو أخبر بشيء أنه صادق فيه ولا يخطر بذهن السامع غير ذلك، وهذا مشاهد ملموس، ثم جاء بقول يحيى بن بكير لأبي زرعة ثم قال: ومن هذا القبيل حديث الصحيحين فقد احتفت به قرائن، كما قال الحافظ منها إمامة الشيخين في هذا الشأن وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول قال الحافظ: وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر، قال: إلا أن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه حيث لا ترجيح لاستحالة أن يفيد المتناقضان

العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما، قال: وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته. اهـ.

وممن قال بإفادة خبر الصحيحين العلم أبو إسحاق وأبو حامد الإسفراييني وأبو الطيب الطبري وأبو إسحق الشيرازي الشافعيان والقاضي عبد الوهاب المالكي، والسرخسي الحنفي وأبو يعلى وأبو الخطاب والزاغوني الحنبليان وابن فورك من المتكلمين، وأبو طاهر المقدسي وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف وابن تيمية وابن القيم من الحفاظ، وهو رأي ابن الصلاح - أيضًا -، قال في «علوم الحديث» بعد أن ذكر أقسام الحديث الصحيح: وأعلاها الأول، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرًا، صحيح متفق عليه، يعنون اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق الأمة، لكنه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول، وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به خلافًا لقول من نفى ذلك محتجًا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما تلقت الأمة بالقبول؛ لأنه يحسب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ، وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويًا ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصحيح؛ لأن ظنَّ مَنْ هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المبتني على الاجتهاد حجة مقطوعًا بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك، وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائد القول بأن ما انفرد به أحد الشيخين مندرج فيما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدراقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن. اهـ قول ابن الصلاح، ووافقه ابن كثير وابن حجر والسيوطي وغيرهم.

واعترض النووي وابن عبد السلام عليه بحث فيه البلقيني في «محاسن الاصطلاح» وبين أن ما قاله ابن الصلاح سبقه إليه جماعة

من العلماء، ونقله بعض الحفاظ المتأخرين مذهبًا لأكثر أهل الكلام من الأشعرية ولأهل الحديث والسلف عامة... إلخ كلامه.

وكذا بَحَثَ في كلام النوويِّ الحافظُ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح وغيرها مما يُستخلص من مجموعته أن ما اختاره ابن الصلاح صحيح لا غبار عليه كما يُستخلص مما ذكرناه في هذا البحث كله أن ما ادعاه ذلك المفتي من أن حديث الآحاد لا يفيد عقيدة بالإجماع كذب محض، وأن ما تشبث به من كلام الغزالي لا متمسك له فيه، والعجب ممن لا يعرف معنى العقيدة كيف ساغ له أن يتكلم على ما يفيد عقيدة وما لا يفيدها، أما دعواه الإجماع على أن حديث الآحاد لا يعتمد عليه في المغيبات فأوضح كذبًا وأظهر بطلانًا من سابقاتها، وإذا استثنينا طائفة من الفقهاء قالوا بذلك في الوعيد خاصة، فإنه لا يوجد في الدنيا عالم رأى هذا الرأي فضلًا عن أن يكون إجماعًا، بل قرر العلماء أن الاعتماد في المغيبات يكون على الكتاب والسنة مما صح نقله أو حَسُنَ في كتاب غير واحد منهم، ك«الأسماء والصفات» للبيهقي، و«الشفاء» للقاضي عياض، و«البداية والنهاية» لابن كثير، وكذا تفسيره، و«الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التواريخ» للحافظ السخاوي، وكتابه «الأصل الأصيل في تحريم النقل من التوراة والإنجيل» وغيره.

ثم ذكر هذا المفتي الخاطيء أن الأدلة النقلية لا تفيد اليقين ولا تحصل الإيمان المطلوب، ولا تثبت بها وحدها عقيدة عند كثير من العلماء، والذين ذهبوا إلى أنها تفيد اليقين وتثبت العقيدة شرطوا في الدليل النقلية أن يكون قطعي الورود قطعي الدلالة. اهـ.

وهو يقصد بهذا الكلام المموه تمهيد الطريق لوضع قاعدته الجديدة، وهي عدم العمل بالقرآن العظيم في الاعتقادات، بعد أن مهد لترك السنة بمقاله الخاطيء «شخصيات الرسول» حيث قسم فيه السنة إلى أقسام ليس للوحي دخل في معظمها، وجوز مخالفة الرسول فيها تبعًا

للمصلحة، وبذلك سقط الكتاب والسنة عن درجة الاحتجاج في كثير من مسائل الدين عند هذا المفتي المبتدع.

وقوله: ولا بد أن يعم العلم بالعقائد جميع الناس، ولا يختص بطائفة دون أخرى، ومن مقتضيات هذا العلم أن لا يقع خلاف بين العلماء في ثبوتها أو نفيها، والعلميات المختلف فيها ليست من العقائد. اهـ.

تمهيد آخر منه لإنكار جمهرة من عقائد أهل السنة من عصر الصحابة وهلم، وفيه مع هذا تجهيل لهم حيث أدرجوا في العقائد ما ليس منها، فإذا ضم هذا التمهيد إلى ذاك نشأ عنهما إهدار جميع السمعيات، وجانب من الإلهيات كوجوب اتصاف لله بأنه سميع بصير متكلم، وغير ذلك مما يتوقف على الدليل النقلي، فبناء على ما سبق لا يكون إنكار البعث الجسماني والجنة والنار كفرًا وخروجًا عن الدين؛ لأن هذه الأشياء إنما ثبتت بدليل نقلي، وهو لا يفيد اليقين عنده، ولا يحصل الإيمان بالمطلوب، ولأن العلم بها لم يعم جميع الناس لإنكار علماء الفلاسفة البعث وما بعده، وكذلك القول بقدم العالم، أو بأن الله تعالى فاعل بالطبع أو العلة لا يكون خروجًا عن الدين على رأيه - أيضًا -، لأنه لم يعم العلم به جميع الناس على ما هو معروف من الخلاف فيه بين علماء المسلمين وعلماء الفلاسفة.

وقس على هذا ما أشبهه من المفاسد والضلالات التي فتح بابها هذا المبتدع الجاهل بما استتبعه ومهده، وقد سبق المعتزلة إلى القول بأن الدليل النقلي لا يفيد اليقين مطلقًا، وانخدع بكلامهم طائفة من الأشعرية غير مدركين ما يلزم على هذا القول من الخطر العظيم، وتفطن الحشوية لذلك فقالوا: إن الدليل النقلي يفيد اليقين مطلقًا على النقيض مما ادعاه أولئك، والقولان وإن كانا باطلين فأولهما أشد بطلانًا وأعظم على الدين ضررًا، والحق أن الدليل النقلي يفيد اليقين بانضمام قرائن، هذا مذهب الماتريدية وهو الذي

حققه الرازي في «المحصول» والآمدي في «الأبكار»^(١) والقاضي البيضاوي في «الطوالع»، والأصفهاني في «شرحهما»، والسبكي في «جمع الجوامع»، والسعد في «شرح المقاصد»، و«التلويح»، والسيد في «شرح المواقف»، وحواشي «الطوالع» وغيرهم، ودلائله مستوفاة في مظانها من الكتب المذكورة وغيرها مع التوسع في إبطال دعوى المعتزلة.

قلت: إن اشترط انضمام القرائن إلى النصوص النقلية بإفادتها اليقين اشترط مبتدع لم يعرفه الصحابة ولا القرون المفضلة، بل كانوا يستيقنون العمل من نصوص الوحي كتابًا وسنة، ويوجبون على أنفسهم العلم بها دون البحث عن قرائن مؤيدة لها، ولم يعرف ذلك إلا الذين خضعوا لمصطلحات أهل الكلام، كهؤلاء الذين ذكرهم المجيب، ولم يكن الصحابة ولا التابعون لهم بإحسان بحاجة إلى قرائن مؤيدة للنصوص أبدًا، بل وحي الله يتلوه شاهد منه.

ثم إنه أتى بشبهات المعتزلة ورد عليها باختصار ثم قال: وتجويز الخطأ على العرب في لغتهم مبالغة في المكابرة، وهو مع هذا يستلزم وقوع الخطأ في القرآن تبعًا لخطأ العرب في لغتهم، وفي هذا من الكفر والتهافت ما لا يخفى، والأمور المذكورة تُعرف بالاحتمالات العشر لا يتأتى دخولها في كل دليل نقلي كما هو ظاهر، إذ من الأدلة ما لا يقبل التخصيص أو النسخ قطعًا لكونه خاصًا أو خبرًا محضًا، على أن القرينة إذا انضمت إلى الدليل تفيد اليقين بنفي كل احتمال، وما يجب التنبيه عليه أن التوسع في الاحتمالات العشر على النحو الموجود في كتب المتأخرين بدعة قصد بها صرف النصوص عن معانيها المعروفة، حتى لا يبقى منها نص سالم من تحريف أو تلاعب يسمى تأويلًا كما نرى اليوم هذا المفتي وأمثاله من الجهلة المبتدعين

(١) يعني كتاب «أبكار الأفكار في أصول الدين».

يتخلصون من نصوص الكتاب والسنة بدعوى الاحتمالات والتأويلات. والأئمة المتقدمون لم يعرفوا شيئاً من هذا، بل قرروا أن الخاص وما في معناه يدل على معناه دلالة قطعية؛ لأن الغرض من الوضع الدلالة عند الإطلاق، وإلا لم يكن للوضع فائدة، قالوا: واحتمال المجاز ونحوه لا يؤثر في قطعية الدلالة بشيء؛ لأنه ليس احتمالاً ناشئاً عن دليل، فلا يعتد به، والمعارض العقلي لا يتصور هنا، إذ لا طريق للعقل في المسائل الشرعية، على أن الحق كما قال السعد في «شرح المقاصد»: إن إفادة النقلية اليقين تتوقف على عدم العلم بالمعارض لا على العلم بعدمه، إذ كثيراً ما يحصل اليقين من الدليل، ولا يخطر المعارض بالبال إثباتاً أو نفيًا، فضلاً عن العلم بعدمه، فالمراد بقولهم: إن إفادتها اليقين تتوقف على العلم بعدمه أنها تكون بحيث لو لاحظ العقل المعارض جزم بعدمه. اهـ.

وفرض وجود معارض عقلي هو من الافتراضات الوهمية التي لا يمكن تحقيقها أبداً؛ لأن الأمور الشرعية البحتة لا دخل للعقل فيها بأكثر من أنها ممكنة جائزة، ولأن ما أتى من الكتاب والسنة لا يخلو من أحد وجهين: إما أمور اقتضى العقل وجوبها كوحداية الله وتنزهه عن جميع النقائص، واتصافه بجميع الكمالات، وصدق الرسل وعصمتهم من الخطأ في التبليغ وما إلى ذلك. وإما أمور حكم العقل بجوازها كالسمعيات، ومن المحال أن يوجد معارض عقلي لأمر دل العقل على وجوبه أو جوازه.

ويجب بهذه المناسبة أن نبين انتفاء الأمور المذكورة في مسألتنا فنقول: تقدم في أوائل الكتاب تواتر نزول عيسى وبيان الجمع الكثير الذين روه خلفاً عن سلف، وطبقة بعد طبقة، والعلم حاصل بأن عيسى ابن مريم علم على الرسول الذي بعثه الله إلى بني إسرائيل وأنزل عليه الإنجيل إلى آخر ما جاء عنه في القرآن، مما يفيد القطع واليقين بأن هذا الاسم لم يدخله نقل ولا اشتراك كالحال في أسماء

الأنبياء والرسل الموجودة في القرآن العظيم، ولا يتصور دخول النسخ هنا أبداً، والتخصيص منتف يقيئاً - أيضاً -، إذ ليس في اللفظ عموم يحتمله، وأما المجاز والإضمار فَيُبْطَلُ احتمالهما ألفاظ الحديث الكثيرة المصرحة بأن عيسى ابن مريم ينزل من السماء بين ملكين، وأنه يصلي مؤتمماً بإمام المسلمين، وأنه يحج ويعتمر ويأتي لمسجد النبي، ويقتل الدجال، ويجاهد الكفار ويتولى الخلافة العظمى، ولما أراد عمر بن الخطاب أن يقتل ابن صياد لظنه أنه الدجال قال له النبي ﷺ: «إن يكن هو فليست صاحبه، إنما صاحبه عيسى ابن مريم»^(١)، أفبعد هذه الصراحة يزعم زاعم أن في اللفظ مجازاً أو غيره؟! تالله إن هذا الزعم هو منتهى الوقاحة.

أما المعارض العقلي فلا يتصور هنا كما بُيِّنَ آنفاً، كيف والعقل قاضي بجواز هذا الأمر جازم بإمكانه؟

فتبين أن خبر نزول عيسى يقيني من جميع جهاته، يقيني الورد، يقيني الدلالة، يقيني الإرادة، ومن هنا ندرك أن تصريح السيوطي بكفر منكر نزول عيسى لم يكن تساهلاً أو إسرافاً كما ظن المتساهلون، ولكنه مبني على أساس من العلم متين، وإنْ عُذِرَ الجاهل بعدم علمه فما عذر هذا المبتدع المتعنت بعد أن أقيم عليه الدليل ووضحت له السبيل؟ ومن يدري فلعل عذره أن قلبه المريض لم يطمئن، ونفسه الخبيثة لم تدعن، وهو إنما يستمد العقيدة من قلبه وهواه.

أما زعمه أن العلميات المختلف فيها ليست من العقائد فزعم مستحدث، أضطره إلى استحداثه حب الإصرار على إنكار نزول عيسى والدجال وسائر ما لا يوافق المزاج، ولم يسبق إلى هذا الزعم أحد من علماء الكلام وغيرهم، كيف والكتب المؤلفة في العقائد - في جميع الفرق - إنما وضعت للرد على المخالفين؟

ثم تكلم على الآيات المتعلقة بعيسى ونفى أن تكون نصًّا في نزوله، لكنه لم يفهم معنى النص، ولا فهم كلامنا، فخطب خطب عشواء كعادته، وقد تقرر في الأصول أن الظاهر إذا انضمت إليه قرائن صار نصًّا، كما تقرر أن الاحتمال الضعيف أو الباطل الذي لم يعضده دليل لا يؤثر في نصوصية اللفظ، فعلى أساس هذا تكلمت على الآيات وبينت دلالتها على نزول عيسى نصًّا، وأوردت كلام ابن جرير وأبي حيان وابن كثير وغيرهم، وأبطلت قول من خالفهم، فما زاد في رده على أن كرر الاحتمال الباطل، وأيده بالقول الضعيف فلم يصنع شيئًا.

وطريقة الرد العلمي في هذه المسألة تكون بأحد أمرين:

- إما أن يبطل ما تقرر في الأصول مما بنيت عليه كلامي.

- وإما أن يسلمه ويبطل القرائن التي ذكرتها معيّنَةً للمراد من الآيات.

وغير هذا عبث لا يعيننا، ثم الذين أستدل بكلامهم مصرحون بنزول

عيسى مؤمنون به، فما الذي جعل كلامهم حجة في شيء دون شيء؟

ثم ذكر التواتر وصعب شروطه ما شاء، وذكر أن المتأخرين أسرفوا

في وصف الأحاديث بالتواتر إلى آخر ما قال مما يعذر بجهله له، لكن

يلام أشد اللوم على التهجم فيه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ

عِلْمٌ﴾ ولا يعيننا ما هذر به إلا كلام ابن الصلاح وهو لا يرد علينا لأمر:

أحدها: أنه غير مسلم فقد رده الحافظ العراقي في نكته عليه وذكر

أمثلة للتواتر، وكذا رده الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة»، وقال:

إنه نشأ على قلة الاطلاع على الطرق ومعرفة أحوال الرجال وصفاتهم

المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطئوا على الكذب، أو يحصل منهم اتفاقًا،

قال: وفي أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجودًا وجود كثرة في

الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقًا وغربًا

المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مؤلفيها إذا اجتمعت على إخراج

حديث وتعددت طرقه تعددًا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب أفاد

العلم اليقيني بصحته إلى قائله، ومثل هذا في الكتب المشهورة كثير اهـ.
والمقرر في علم الأصول أن المثبت مقدم على النافي؛ لأن معه زيادة علم، ولهذا يقول الشيخ ابن تيمية: إن أكثر الجهل إنما يقع في النفي لا في الإثبات؛ لأن إحاطة الإنسان بما يثبتة أيسر من إحاطته بما ينفيه، انظر «اقتضاء الصراط المستقيم».

أما دعوى ذلك المبتدع أن المتأخرين أسرفوا في وصف الأحاديث بالتواتر فيسأل عنها ماذا تريد بالتأخرين؟ إن أراد المتأخرين من غير أهل الحديث فلا عبرة بكلامهم، وإن أراد المحدثين فهو كذب لا يحتاج إلى بيان، فأهل الحديث أشد الناس احتياطاً في الأحاديث كما هو معلوم، قال ابن دقيق العيد في «الاقتراح»: إنهم زادوا في حد الصحيح شرط السلامة من الشذوذ والعلة، وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء اهـ.

فهم - كما ترى - أشد تحرياً، وما أجدرهم بذلك؛ لأنهم يتحملون مسئولية الرواية عن صاحب الشرع وهو أمر خطير جداً، ولو ذهبنا نعد الأحاديث التي صرحوا بضعفها أو بحسنها فقط مع تعدد طرقها ورواتها بحيث تبلغ العشرين وتزيد لطلال الحال، واقرأ طرق أحاديث «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً»، وطلب العلم فريضة على كل مسلم، وتخليل اللحية في الوضوء ثم انظر ماذا قال عنها أهل الحديث.

على أن الذين صرحوا بتواتر حديث نزول عيسى متقدمو أئمة الحديث كابن جرير والآمدي، كما صرح بتواتره - أيضاً - من المتأخرين من يعز وجود مثله بين كثير من المتقدمين في سعة الاطلاع وشدة البحث والتحري وهو الحافظ ابن حجر، فمثل هذا الحافظ إذا حكم بصحة حديث أو تواتره لم يكن مسرفاً، بل المسرف من يصفه بذلك.

ثم ذكر المبتدع أن القائمين بالترغيب والترهيب ونقل الملاحم

والفتن وغرائب الأخبار لهم أثر عظيم في خلع أوصاف الشهرة والتواتر على أنواع خاصة من الأحاديث التي ليست بمشهورة ولا متواترة، بل ربما كانت غير صحيحة. اهـ.

وهذا كذب يتبين من وجوه:

الأول: أن علماء الحديث قرروا جواز التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع في باب المواعظ والقصص وما إليها كما نقل المبتدع نفسه، فلم يكن للقائمين بالترغيب والترهيب حاجة - والحالة هذه - إلى وصف الأحاديث بالشهرة أو التواتر؛ لأن لهم في الضعيف بلة الحسن والصحيح مجالاً واسعاً.

الثاني: أن القائمين بالترغيب والترهيب غرضهم ترفيق قلوب العامة وذلك لا يتوقف على صحة الحديث فضلاً عن شهرته أو تواتره؛ لأن العامة لا تعرف ألقاب الحديث الاصطلاحية ولا تهمها معرفتها.

الثالث: أن أغلب القائمين بالترغيب والترهيب جاهلون بعلوم الحديث وقواعده، والعالم منهم لا يُعْنِي بذلك في مجالس وعظه وترغيبه لما مر آنفاً، وهذا أبو الفرج ابن الجوزي حافظ بغداد وواعظها تجده لا يعنى في كتبه الوعظية بتصحيح حديث أو تحسينه، بل يكتفي بقوله: مروي كذا أو ورد في الأثر أو جاء في الخبر ونحو ذلك، على حين تجده في كتبه العلمية كـ«الموضوعات» يسند الحديث ويحقق الكلام عليه ويوفيه حقه من البحث، حتى ليخيل إليك أن المتكلم شخصان.

ثم إنهم يحذرون من أكاذيب القصاص والوعاظ كما يعلم من كتاب «تلبيس إبليس» لابن الجوزي، و«الباعث على الخلاص» للعراقي، و«تحذير الخواص» للسيوطي، وهذا الحافظ المنذري حقق الأمانة العلمية في ترغيبه وترهيبه، ولو سلم أن أحداً من الحفاظ قلد واعظاً في تصحيح حديث إن صححه فحديث نزول عيسى خاصة لم ينص على تواتره واعظ ولا قلده فيه حافظ، فظهر أن ما زعمه المبتدع من

أسباب وصف الأحاديث بالتواتر فرية، ما فيها مرية.

ثم قال المبتدع: بقي بعد هذا أمر لا بد من تقريره، وهو أن تلك الأحاديث كيفما كانت ليست من قبيل المحكم الذي لا يحتمل التأويل حتى تكون قطعية، فقد تناولتها أفهام العلماء قديمًا وحديثًا ولم يجدوا مانعًا من تأويلها اهـ.

وأقول: هذا آخر سهم في جعبته وهو أشد ضربة وجهها الباطنية والملاحدة إلى الإسلام للقضاء عليه، لكن لن ينالوا مرادهم منه بحول الله ما دام للإسلام عرق ينبض، وحماة يذبون عنه، يدفعون عنه غائلة العاقين له والخارجين عليه، وأكثر الناس استعمالاً لسلاح التأويل في هذا القرآن طائفتا البهائية والقاديانية، ثم شذمة من دعاة الإصلاح مثل الشيخ محمد عبده وبعض تلاميذه.

قلت: والشيخ محمد عبده متأثر بصديقه الحميم جمال الدين الرافضي المتفيغن، أما البهائية فهي وليدة من ولائد الباطنية، تغذت من ديانات وآراء فلسفية ونزعات سياسية، ثم اخترع لها مؤسسوها صورًا من الباطل يزعمون أنها وحي سماوي، ودعوى الباطنية تقوم على إبطال الشريعة الإسلامية بتأويل نصوصها وأحكامها، وصرفها عن معانيها المعروفة في اللغة والشرع إلى معنى فاسدة يزعمون أنها المقصودة، وأصل نشأة هذه الطائفة من المجوس، ثم غذتها اليهود.

ولابن العربي في كتابه «العواصم من القواصم» مناظرات مع بعض زعمائهم، كما أن الشيخ ابن تيمية رد عليهم في كثير من مؤلفاته، منها رسالة خاصة سماها «بغية المرتاد».

وأما القاديانية فهي مذهب معروف الفساد وغاياته سياسية إنكليزية، وقد قام علماء الهند بالردود عليها وكشف باطلها، فلهذا لا نفيض بذكرهما، بل نؤكد أن كل فسوق ومروق وكفر وضلال وزندقة وإلحاد منشؤها التأويل، فاستعرض أحوال الأدعياء من متألّهين ومتنبئين

ومتمهدين، وانظر أرباب الفرق من جهمية ومعتزلة ومرجئة وقرامطة وباطنية وغيرهم تجد الباب الذي دخلوا منه جميعًا هو التأويل، وإن اختلفوا في النزعات والأهواء والأغراض والميول، ولذا كان أهل السنة موفقين كل التوفيق حين ضيقوا دائرة التأويل، وجعلوه مقصورًا على حالة الضرورة لا يتعدها، وقرروا أن كل ما جاز في العقل وورد بوقوعه السمع وجب حمله على ظاهره، كما نص عليه الإمام ابن المنير في الكلام على سورة الحديد، والعلامة السنوسي في «شرح الكبرى»، وهي قاعدة إجماعية مسلمة بين أهل الحق كما قاله القاضي ابن العربي والقاضي عياض، وفي «شرح مسلم» للنووي وغيره وابن حجر في «الفتح»، ولولا هذه القاعدة لما صح الإيمان بشيء من المعجزات ولا من السمعيات.

هذا وإن الأحاديث الواردة في نزول عيسى لا تقبل التأويل ولم يتأولها أحد من علماء السنة لا في القرون الأولى المفضلة ولا القرون المتوسطة، حتى ظهر بعض المتجربين على تأويل بعضها في هذا القرن، فقول شلتوت عن تناول أفهام العلماء لها قديمًا باطل وساقط.

قال المناظر عبد الله الصديقي: ثم ننتقل إلى الكلام على تأويل نزول عيسى ﷺ ونبين ما فيه بعد أن نمهد لذلك بقواعد تبين السبيل وتهدي الحائر:

القاعدة الأولى: التمسك بظاهر الكتاب والسنة فرض لازم لا مفر عنه ولا محيص؛ لأن الله تعبدنا بهما وألزمنا اتباعهما، وهذا أمر لا يحتاج إلى بيان؛ لأنه معلوم من الدين بالضرورة.

القاعدة الثانية: يصح العدول عن ظاهرهما وارتكاب التأويل إذا وجد المانع وتحقق الشرط، والمانع أحد أمور ثلاثة:

الأول: معارض عقلي، ونعني به أن يخالف ظاهر اللفظ قضية عقلية مسلمة لا تختلف فيها العقول، أما أن يقصّر إدراك الشخص عن فهم اللفظ فيحكم بمخالفته للعقل فهذا لا يجوز، بل الواجب

على الشخص في هذه الحالة أن يتهم عقله وإدراكه، يقول الإمام الغزالي في «قانون التأويل»: وليعلم أن العالم الذي يدعي الاطلاع على مراد النبي ﷺ في جميع ذلك - أي الظواهر المشككة - فدعواه لقصور عقله لا لوفوره. اهـ.

وأكثر أخطاء الشيخ محمد عبده وتلميذه في تأويل الآيات ورد الأحاديث من هذا القبيل؛ لأنهما كانا واثقين من عقليهما ومزكيين له تمام التزكية، ولم يخطر على بالهما قط أن عقليهما لا بد أن يقصر عن فهم مراد الله ورسوله في كثير من المسائل كما هو شأن العقل البشري.

الثاني: وجود معارض نقلي أقوى من الظاهر أو مساو له في القوة. الثالث: وجود قرينه تمنع من إرادة الظاهر كأن يكون في الكلام قرينة على إرادة المجاز.

وأما الشرط فهو أن يتعذر الجمع إذا وجد التعارض، فإن أمكن الجمع بوجه من الوجوه وجب المصير إليه.

القاعدة الثالثة: التأويل صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى يحتمله بدليل، وإن شئت قلت: حمل الظاهر على المحتمل المرجوح بدليل يُصَيِّرُهُ راجحاً، وهذا هو التأويل الصحيح. ثم لا بد أن يكون الدليل أرجح من الظاهر، فإن كان دونه أو مساوياً له فالتأويل فاسد، أما إذا لم يكن دليلاً فهو حينئذ لعب لا تأويل.

قال ابن برهان: باب التأويل أنفع كتب الأصول وأجلها، ولم يزل الزال إلا بالتأويل الفاسد. اهـ.

ومحل الفائدة من هذه القاعدة أن التأويل لا يُقدِّم الشخص عليه إلا بدليل أرجح كما عُلِّمَ.

القاعدة الرابعة: النص لا يقبل التأويل؛ لأنه قطعي في معناه، وكذلك الظواهر إذا تعددت وتواردت على إفادة معنى صارت قطعية فيه، فلا تقبل التأويل؛ لأن في اجتماعها وتظاferها من القوة ما ليس في انفراد

واحد منها، ألا ترى أن خبر الآحاد يفيد الظن، فإذا انضمت إليه قرائن أو تعددت طرقه حتى تواتر أفاد اليقين.

القاعدة الخامسة: قال أبو العباس ابن تيمية: إن كلاً من الدليل النقلي والعقلي إما قطعي وإما غير قطعي، فالقطعيان لا يمكن أن يتعارضا حتى نرجح أحدهما على الآخر، وإذا تعارض ظني من كل منهما مع قطعي وجب ترجيح القطعي مطلقاً، وإذا تعارض ظني مع ظني من كل منهما رجحنا المنقول على المعقول؛ لأن ما ندركه بالظن من كلام الله ورسوله أولى بالاتباع مما ندركه بغلبة الظن من نظرياتنا العقلية التي يكثر الخطأ فيها جداً اهـ.

إذا تمهدت هذه القواعد فنقول: نزول عيسى مجمع عليه بين علماء السنة كما تقدم، والذين أولوه هم - مع كونهم مبتدعين وفيهم كفر - متلاعبون مبطلون؛ لأن نزول عيسى أمر جائز في القدرة الإلهية، لم يدع أحد - ولن يدعي - أنه محال، إلا من لا عقل له، وبهذا بطل أن يكون له معارض عقلي، وأما المعارض النقلي فربما يتوهم المحيل أنه موجود، وهو النصوص الدالة على انقطاع النبوة، وأنه لا نبي بعد نبينا ﷺ، لكن الجمع ممكن، ذكره القاضي عياض في كلامه المنقول، صدر الكتاب كما ذكره غيره، وحاصل الجمع أن عيسى ﷺ لا ينزل بصفة كونه نبياً أو رسولاً؛ إذ أن رسالته أداها إلى قومه، وإنما ينزل بصفته تابِعاً للنبي ﷺ وخليفة من خلفائه، يقاتل الناس على الإسلام، ويحكم في الأمة بالقرآن والسنة كما نطقت الأحاديث بذلك.

ففي «المعجم الأوسط» و«الصغير» وغيرهما عن أبي هريرة مرفوعاً: «ألا إن عيسى ابن مريم ليس بيني وبينه نبي ولا رسول، ألا إنه خليفتي في أمتي من بعدي...» الحديث^(١).

وفي كتاب «الفتن» لأبي الشيخ عن أبي هريرة مرفوعاً: «ينزل عيسى

ابن مريم فيقتل الدجال، ويمكث أربعين عامًا يعمل فيهم بكتاب الله وسنتي ثم يموت...» الحديث^(١).

على أن التعارض مرفوع من أصله، فإن المقصود من النصوص الدالة على انقطاع النبوة قطع دابر الكذابين المتنبئين من هذه الأمة، كمسيلمة والأسود العنسي وسجاح وإسحاق الأخرس وكذاب قاديان، والأحاديث ترشد إلى ذلك.

ففي الصحيح عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا تقوم الساعة حتى ينبعث كذابون قريب من ثلاثين كلهم يزعم أنه رسول الله»^(٢).

وفي الصحيح - أيضاً - عن ثوبان مرفوعاً من حديث طويل: «وأنه سيكون في أمتي ثلاثون كذاباً كلهم يزعم أنه نبي، وإني خاتم النبيين لا نبي بعدي»^(٣).

وفي «المسند» وغيره - بإسناد صحيح - عن حذيفة مرفوعاً: «في أمتي كذابون ودجالون سبعة وعشرون، منهم أربع نسوة، وإني خاتم النبيين لا نبي بعدي»^(٤).

وعيسى عليه السلام معلوم ضرورة أنه أدى رسالته إلى قومه، وأن نزوله لقتل الدجال لا يمس الأحاديث المذكورة وما في معناها من قرب ولا من بعد، ولهذا لما أخبر النبي ﷺ بنزوله وصفه لنا لئلا يشبهه علينا أمره بكذاب يزعم أنه هو، أو أن روحه ومبادئه ظهرت فيه، وأمرنا أن نبلغه سلامه، ولا بد أن نشير إلى ما أبداه المؤولين من سخافات لتعلم أن من الجهل ما يسمى علماً، ويتحقق صدق من قال: «لو سكت من لا يعلم لقل الخلاف».

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/٩).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم - أيضاً -.

(٤) رواه أحمد (٣٩٦/٥).

والمؤولون طوائف:

إحداها: الفلاسفة ومن هذا حذوهم، زعموا - كما حكى السعد وغيره عنهم - أن طلوع الشمس من مغربها مؤول بانعكاس الأمور وجريانها على غير ما ينبغي، والنار الخارجة من الحجاز مأولة بالعلم والهداية، والنار الحاشرة للناس بفتنة الأتراك، وظهور الدجال بظهور الشر والفساد، ونزول عيسى باندفاع ذلك وبدو الخير والصلاح، إلى آخر الأشراف، وهؤلاء لم يقفوا عند هذا الحد، بل تناولوا - أيضًا - نصوص الحشر والجنة والنار بتأويلات فاسدة من هذا القبيل لا دليل عليها من عقل ولا نقل، فلاشتغال برد كلامهم وهُنَيَّاتِهِمْ تعب؛ لأنه تحصيل للحاصل.

ثانية الطوائف: ابن هود الدمشقي وأصحابه وهؤلاء كفانا مؤونة الرد عليهم أبو العباس ابن تيمية في رسالته «بغية المرتاد» فليرجع إليها المسلم لعظيم فائدتها.

ثالثة الطوائف: القاديانية يزعمون أن أحاديث عيسى محمولة على زعيمهم ميرزا غلام أحمد القادياني المتنبي الكذاب، ويزعمون أن عيسى ابن مريم مات، وأنه لا سبيل إلى نزوله ولا معنى له، وهؤلاء جهلة لا يفرقون بين ما يجوز وما لا يجوز، ولا يميزون ما يقبل التأويل مما لا يقبله، ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَمِ ۚ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾.

رابعة الطوائف: طائفة المصلحين المجددين - في زعمهم - الذين أرادوا أن يهذبوا الدين كما تكلم الشيخ محمد عبده في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُؤَوِّدُكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ الآية، وادعى أن المراد بالتوفي الإمامة العادية، وأن الرفع بعد ذلك هو رفع الروح، وله في حديث الرفع والنزول زعم الآحاد ودعوى التأويل، كما هو مذكور في الجزء الثالث من تفسير «المنار» ص (٣١٦/٣١٧) وكلامه غير خال من القذى والكدر، أما دعواه الآحاد وعدم التواتر فمردودة، ولا كرامة؛ لأنه ليس من أهل السنة ولا من فرسان ميدانها، وأما ما أبداه من التأويل

ففسد، ويؤلمني أن أقول: إنه تلاعب لا يليق أن يصدر من مصلح،
وبيان ذلك من وجوه:

أحدها: أنه لا دليل عليه.

الثاني: أنه لو صح لكانت الأحاديث حينئذ مبشرة بروح المسيحية وانتشارها وذيوع تعاليمها، وهو نقيض ما صرحت به من انتشار روح الإسلام عند نزوله وتعميم تعاليم الكتاب والسنة كما تقدم ويأتي.

الثالث: أن الرحمة والمحبة والسلم هي أصل تعاليم الإسلام، ولا يعرف دين حافظ على هذه المعاني وحض عليها وأكد حتمها مثل دين الإسلام، ونصوصه في ذلك كثيرة جدًا حتى أنها أوجبت الرحمة للحيوان الأعجم، وتوعدت من قسا عليه باللعنة في الدنيا والعذاب في الآخرة، وهل خاطب الله عيسى أو غيره بما خاطب نبي الإسلام بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (١٧)، وهل أمر أحدًا بمثل ما أمر به المسلمين بقوله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْخُلُوا فِي السِّلَٰكِ كَآفَّةً﴾؟ فليس من المعقول - والحالة هذه - أن تُكْنَى الأحاديث عن انتشار الرحمة والمحبة والسلم بنزول عيسى، لأن حصة الإسلام في هذه المعاني أكثر وأثرها فيه أظهر.

الرابع: أن أئمة الإسلام وعلماء من الصحابة وغيرهم عرفوا مقاصد الشريعة ولبابها، واجتهدوا قدر استطاعتهم، وخلفوا لنا ثروة علمية هائلة لم توجد في دين من الأديان، ولا ظفرت بها أمة من الأمم، ومن المحال شرعًا وعادة أن يأتي في الأمة من يفوق الصحابة والتابعين وتابعيهم في فهم الشريعة وأسرارها، أو يساويهم حتى يقال: إن الأحاديث كُنْتُ عنه بنزول عيسى، ثم أي علاقة بين فهم شيء وبين نزول شخص؟ إن اشتهار دعوة نزول عيسى بالرحمة والمحبة والسلم إنما أتى في هذه العصور المتأخرة لما اتصل الغرب بالشرق، ودرس المستشرقون كتب الإسلام، وصاروا يهتمون الإسلام

بأنه دين القسوة، وأنه انتشر بالسيف، ويفضلون دينهم بأنه دين الرحمة والمحبة والسلم، فلما ترددت في كتبهم ومحاضراتهم هذه المطاعن وأيدوها بفقرات من أناجيلهم رسخ في أذهان مسلمة اليوم أن دين عيسى ما يقوله هؤلاء المستشرقون، حتى صار اسم عيسى عندهم عنواناً على المعاني المذكورة من غير أن يرد شيء من ذلك في الدين.

ومن الجهل القبيح أن تؤول ألفاظ الكتاب والسنة بمعان دخيلة مستحدثة بعد عشرات القرون، نعم إن أديان الله كلها أتت بالرحمة والمحبة والسلم، لكن دين الإسلام أكثر وأبرز وأظهر كما سبق، ولم يؤمر عيسى بالجهاد؛ لأنه بعث إلى شعب خاص بدين خاص به، ولم يكلف إبلاغ دينه إلى سائر الناس، وهذا بخلاف الإسلام الذي هو دين جميع العالم، فكان لابد بمقتضى تباين استعدادات أفراد الإنسان أن تقف في طريقه عقول مريضة ونفوس خبيثة لا تصغي لمنطق البرهان، ولا تستجيب لدعوة الحق، كان فرض الجهاد أمراً حتماً لا معدل عنه في سبيل إبلاغ الدين إلى بعض العقول والنفوس، وقد تقتضي الحال قطع بعض الأعضاء في سبيل سلامة باقيها.

الخامس: أن دعوى جمود اليهود على ظواهر التوراة دعوى تفتقر إلى دليل، ودون إثباته خرط القتاد، بل يمكننا أن نقول مطمئنين عكس ذلك، وهو أنهم خرجوا على ظواهر ألفاظ التوراة وتحايلوا في التخلص منها، وذلك سبب كفرهم وضلالهم، وقد أخبر الله أنهم يحرفون الكلم عن مواضعه.

السادس: أن الأحاديث أخبرت أن عيسى يقتل الدجال ويقاثل الناس على الإسلام، وروح عيسى وسر تعاليمه ورسالته ليس فيها قتل ولا قتال - هذه مزاعمهم -، وأقول: إن آخر آية في سورة الصف: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَأَمَنَّا بِطَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ ﴿١٤٨﴾﴾، وهي تدل بظاهرها على القتال ولا وجود عزيز لدين إلا بقتال

والله أعلم.

السابع: أن النبي ﷺ أمرنا أن نبلغ سلامه إلى عيسى حين نزوله، ومحال عقلاً، تبليغ السلام إلى الروح أو سر رسالته.

الثامن: أن النبي ﷺ أخبر أنه اجتمع بعيسى ليلة الإسراء وأخبره أنه نازل ليقتل الدجال، ومن المحال العقلي أن تكون روح عيسى وسر رسالته وتعاليمه اجتمعت برسول الله ﷺ وأخبرته أنها ستنتشر في آخر الزمان، وتقضي على الخرافات والدجل كما يقول حضرة المصلح العظيم.

التاسع: أن الأحاديث أخبرت أن عيسى ينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق واضعاً يديه على أجنحة ملكين، وأنه رجل مربع بين الحمرة والبياض، وأن عليه ممصرتين، وأنه يصلي خلف إمام المسلمين ويقتل الدجال، ويرى المسلمون دمه في حربته، ويحج البيت ويعتمر ويقف على القبر النبوي ويسلم إلى آخر ما جاء فيها وسنذكره، ومنه أن الدجال إذا رأى عيسى ذاب كما يذوب الرصاص في النار، ويستحيل عقلاً أن يقوم شيء من هذه الصفات بروح عيسى ورسالته وتعاليمه.

العاشر: أن النبي ﷺ تردد أول الأمر في ابن صياد أن يكون هو الدجال، واستأذنه عمر في قتله فلم يأذن له، وقال: «إن يكن هو فلست صاحبه، إنما صاحبه عيسى ابن مريم، وإلا يكن هو، فليس لك أن تقتل رجلاً من أهل العهد»^(١).

ولو كان المراد دجلاً وخرافات تندفع بانتشار روح عيسى وسر رسالته لكان هذا موطن بيان ذلك المراد، لكنه لم يبين بل صرح أن المراد بعيسى والدجال جسمان لا عرضان.

الحادي عشر: أن تردد النبي ﷺ في ابن صياد واستئذان عمر له ورده

عليه قاطع في نفي كل تلاعب مستور باسم التأويل.

الثاني عشر: أن النبي ﷺ أفصح الناس، وهو في فصاحته المنقطعة النظير غير محتاج إلى استعمال الرموز والألغاز في أحاديثه، بل لا يليق به استعمالها؛ لأنه مبلغ عن الله ومبين لممراده، ونحن لا ننكر أن في اللغة والقرآن والسنة كنايات واستعارات تمثيلية ونحوها، لكن لها حد تقف عنده، ودلائل تدل عليها، وقرائن ترشد إليها، فإذا خرجت عن حدها المقرر لها في كلام العرب صارت ألغازًا وأحاجي تورث الكلام قبحًا واختلالًا، لا حسنًا ورونقًا، وأين الدليل في أحاديث عيسى على أنه أريد بها غير معناها الصريح؟

الثالث عشر: أنه لو صح هذا التأويل لصح تأويل بقية الأشراف في سائر السمعيات؛ لأنها متماثلة، فما جاز في بعضها جاز في الجميع، والتفريق تحكم، وحينئذ لا يُكْفَرُ مَنْ أَوَّلَ الملائكة والجن والحشر والنشر والجنة والنار بغير معانيها المعروفة كما فعل الفلاسفة، وكذا لا يكفر البهائية والقاديانية المحرفون للنصوص باسم التأويل، ولا شك أن كفر جميع هؤلاء معلوم قطعًا لا يتردد فيه أي مسلم.

والعجب أن صاحب «المنار» علق على كلام شيخه بأن ظواهر الأحاديث تخالفه، ثم نكص على عقبيه فقال: إلا أن يقال: إنها مروية بالمعنى، وأن كل راوٍ روى بحسب ما فهم، ولو أنصف وترك المداينة قليلًا لقال: إن صرائح الأحاديث تخالفه؛ لأن الأحاديث في هذا الباب صريحة لا تقبل التأويل، أما احتمال الرواية بالمعنى فهو لعمر الله أخفى من السُّهّا، بل لا يخطر على بال الشيطان الرجيم، وهل يخطر على باله أن واحدًا وثلاثين صحابيًّا فيهم ستة من حفاظهم المشهورين وهم أبو هريرة وابن عباس وأنس وجابر وعائشة وأبو سعيد الخدري وفيهم عبد الله بن عمر الذي كان يكتب كل ما جمعه من النبي ﷺ، وفيهم عبد الله بن مسعود الذي إذا روى حديثًا شك في حفظه اغرورقت عيناه وانتفخت أوداجه ثم قال: أو مثله أو نحوه أو شبيهه به، أهؤلاء

كلهم يتواطئون على رواية الحديث بالمعنى من غير أن يبينوا ذلك؟
فأين حفظ حفاظهم؟ وأين كتابة من كان يكتب منهم؟ وأين حرصهم
على تأدية اللفظ الذي سمعوه رجاء حصول النضرة وجزيل الثواب؟

ثم لا يخفى أن نزول عيسى وما يحيط به من الأحداث أمر غيبي
يتوقف على موقف ولا يدرك بالاستنباط، فلا تتأتى روايته بالمعنى
حسب فهم الراوي؛ لأنه لا يمكنه أن يدرك باستنباطه أن عيسى ينزل
عند المنارة البيضاء شرقي دمشق، ويقتل الدجال بباب لُدٍّ، ويقاتل
الناس على الإسلام ولا يقبل الجزية إلى آخر ما ذُكر من أوصافه
والأحداث الواقعة عند نزوله وبعده، فلولا أنهم سمعوه بصريح العبارة
ما أدركوها بمجرد الإشارة، إلا أن يقال: إنهم أخذوا بعضها من
الإسرائيليات وضموه إلى ما سمعوه من الرسول، لكن هذا القول لا
يجوز ولا يصح؛ لأنه ينطوي على اتهام الصحابة بعدم العدالة أو
بالغفلة والاختلاط، وهذا باطل؛ لأن الله عدلهم ورسوله، فهم مبرءون
من كل ما يشينهم ﷺ، ثم ما الذي دعا إلى رواية هذا الحديث بالمعنى؟
أعجزوا عن حفظ ألفاظه مع أنهم حفظوا القرآن وآلاف الأحاديث؟ أم
تركوا فهم المراد إلى ذكاء السامع؟ لكن هذا أمر غيبي نقلي بحث،
أم أرادوا تضليلنا عن مراد الرسول؟ وهذا لا يليق بالمسلم العامي
فضلاً عما أثنى عليهم الله ورسوله، أم جهلوا مراد الرسول وأدركه
المصلح العظيم «عبد» أم ماذا؟

ثم إن رواية الحديث بالمعنى على القول بجوازها لا تدخل في
جميع الأحاديث، بل بعضها، وهذا مما لا تتأتى فيه كما أسلفنا،
والحاصل أن التلميذ رشيد لم يَرُشد في إصلاح موقف شيخه، بل زاده
تورطاً وتوريطاً، وأعجب مما قاله صاحب «المنار» ما قاله عبد
الوهاب النجار فإنه عرض في كتابه «قصص الأنبياء» لمسألة رفع
عيسى ونزوله حتى زعم أن الأحاديث الواردة في ذلك لا تُكُونُ في
النفس اعتقاداً يقينياً جازماً تطوع به النفس لصاحبها أن يشهد على

اللَّهِ أنه نقل المسيح حيًّا إلى السموات، وأنه سينزله لقتل الدجال، ولكن هذا المتورع الذي نجده تورع - أيضًا - في قصة شعيب نجد تورعه قد تحول إلى تجرؤ في البدعة غريب، فقد نقل عن الأستاذ الإمام كلامه الذي أبطلناه آنفًا، مؤيدًا به رأيه، لكنه عقب على قوله: إن الدجال رمز الخرافات والدجل والقبائح... إلخ بما نصه: «إني كنت ممن يطمئن إلى هذا التأويل ولكنني الآن أميل كل الميل إلى أن المسيح الدجال إنما هو رجل يقوم من اليهود ويدعي أنه الملك الذي وعدوا به وهم ينتظرونه إلى اليوم، ذلك أني نظرت إلى اليهود فوجدتهم ينتظرون مسيحًا يعيد إليهم الملك والسلطان في الأرض ويعتزون به... إلى أن قال: هذا رأيي وما أصل إليه في مسألة المسيح الدجال، وقد حذر المسيح عيسى أصحابه منه، فقال: سيقوم بعدي أنبياء كذبة ومسحاء كذبة».

وهذا شيء عجيب جدًا يعمد حضرة المتورع إلى مسألة رفع عيسى ونزوله فينكرها لزعمه أن الأحاديث فيها آحاد لم تبلغ قوة صريح القرآن، ويميل كل الميل إلى إثبات الدجال لا لأن الأحاديث أخبرت به، بل لأن اليهود ينتظرونه، والمسيح حذر أصحابه منه، فانتظار اليهود في اصطلاح هذا المتورع أقوى في إفادة الطمأنينة وطواعية النفس بالشيء من أخبار الآحاد الذي يرويه عدول مسلمون مسلسلًا إلى رسول الله ﷺ، أرأيت كيف يكون العلم والورع والتحري؟ وما هذه بأول طاماته، بل له في قصصه كثير مثلها، قبيح ضررها، عظيم خطرها، فليعذرنا القارئ الكريم إذا قلنا: إن هؤلاء المبتدعة لهم نية مبيتة ضد السنة النبوية، ينفثونها بين حين وآخر في أساليب وقوانين تغري وتغر، وليعذرنا - أيضًا - إذا رأنا نشد في رد زيفهم، فإننا ما فعلنا إلا بعض ما يوجب الشرع إزاء كل مبتدع زائغ والله ولي التوفيق.

﴿تنبية﴾

إذا راجعت كلام الأستاذ الإمام وتلميذه الشيخ عبد الوهاب النجار

وجدت فتوى المبتدع الذي نرد عليه واستدلالاته وتأويلاته منقولة من كلامهم نقل مِسْطَرَّةٍ، وهذا هو ما يسمي عند المتعلمين بالتقليد الأعمى، نسأل الله العافية.



فصل

ثم تكلم المبتدع على الإجماع كلام من لم يعرف علم أصول الفقه، ولا قرأ كتابًا من كتبه، وأكثر جهله آت من قلة اطلاعه وضيق باعه، فحاول أن يشكك في الإجماع من حيث إمكانه ووقوعه وكيفية نقله وحجيته، وهذه تشكيكات ابتدعها النُّظَّامُ وبعض الإمامية والخوارج، وتولى الرد عليها وإبطالها أئمة أهل السنة كالقاضي الباقلاني وإمام الحرمين والغزالي وغيرهم ممن يطول ذكره، وقد نقل المؤلف الراد كلامًا حسنًا لإمام الحرمين في «البرهان» والقاضي، وعلق عليهما بفائدة عظيمة وذكر أن حديث: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»^(١)، ليس من أحاديث الآحاد، بل له التواتر المعنوي، إذ ورد معناه من حديث عمر وابنه وابن عباس وأبي هريرة وأنس وأبي مالك الأشعري وأبي بصرة الغفاري وحذيفة وأبي ذر ومعاذ وعرفجة وابن مسعود وأبي سعيد ومعاوية، ورجل من الصحابة وأسامة بن شريك، ورواه العدول عن هؤلاء والمقصود أن أحدًا لم ينف الإجماع إلا النُّظَّامُ المخرف.

وأرى لزائمًا عليّ بعد أن أوضحت تواتر نزول عيسى وبينت بطلان ما هَذَا به المبتدع ورؤساؤه وقرناؤه - أن أذكر جملة من الأحاديث الصحيحة الصريحة؛ ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حي عن بينة والله ولي التوفيق.

الحديث الأول: عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكّمًا عدلًا فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير ويضع الجزية، ويفيض المال، حتى لا يقبله أحد، حتى تكون السجدة الواحدة خيرًا من الدنيا وما فيها» ثم يقول أبو هريرة: اقرءوا إن شئتم: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ

مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥١﴾. رواه الشيخان وابن ماجه والترمذي وابن أبي شيبة وابن مردويه وغيرهم (١).

الحديث الثاني: عن نافع مولى أبي قتادة الأنصاري أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم». رواه عبد الرازق وأحمد والشيخان. وفي رواية لمسلم: «كيف أنتم إذا نزل فيكم ابن مريم فَأَمَّكُمْ منكم»، قال ابن أبي ذؤيب راويه يعني: فَأَمَّكُمْ بكتاب ربكم ﷺ وسنة نبيكم ﷺ (٢).

الحديث الثالث: عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «والله لينزلن ابن مريم حَكَمًا عادلاً فيكسر الصليب ويقتل الخنزير، وليضع الجزية، وَلَتُتْرَكَنَّ الْقِلَاصُ فلا يُسْعَى عليها، ولتذهبن الشحناء والتباغض والتحاسد وليدعون إلى المال فلا يقبله أحد». رواه أحمد ومسلم وابن حبان في صحيحه (٣).

الحديث الرابع: عن حنظلة بن علي الأسلمي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ينزل عيسى ابن مريم فيقتل الخنزير ويمحو الصليب وتجمع له الصلاة ويعطي المال حتى لا يقبل، ويضع الخراج وينزل الروحاء ليحج منها أو يعتمر أو يجمعهما» قال: وتلا أبو هريرة ﴿وَلَنْ يَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ الآية. قال: فزعم حنظلة أن أبا هريرة قال: يؤمن به قبل موت عيسى، رواه أحمد وابن أبي حاتم بإسناد على شرط الصحيح (٤).

وروى مسلم وابن حبان منه قصة الحج ولفظها: «لِيَهْلَنَ عَيْسَى ابن مريم بِفَجِّ الرُّوحَاءِ بالحج أو العمرة، أو لِيُثْنِيَهُمَا جميعاً». وهي رواية للإمام أحمد - أيضاً - (٥).

(١) رواه البخاري (٢٢٢٢)، ومسلم (١٥٥).

(٢) رواه البخاري (٣٤٤٩)، ومسلم (١٥٥).

(٣) رواه مسلم (١٥٥).

(٤) رواه أحمد (٢/٢٩٠).

(٥) رواه مسلم (١٢٥٢).

الحديث الخامس: عن عبد الرحمن بن آدم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «الأنبياء إخوة لِعَلَّاتٍ أمهاتهم شتى ودينهم واحد، وإنني أولى الناس بعيسى ابن مريم؛ لأنه لم يكن بيني وبينه نبي، وإنه نازل فإذا رأيتموه فاعرفوه، رجل مربوع إلى الحمرة والبياض، عليه ثوبان مُمَصَّرَانِ، كأن رأسه يقطر وإن لم يصبه بلل، فيدق الصليب، ويقتل الخنزير ويضع الجزية، ويدعو الناس إلى الإسلام ويهلك الله في زمانه الملل إلا الإسلام، ويهلك في زمانه المسيح الدجال، ثم تقع الأمانة على الأرض حتى ترتع الأسود مع الإبل، والنمور مع البقر، والذئاب مع الغنم، ويلعب الصبيان بالحيات لا تضرهم، فيمكث أربعين سنة ثم يتوفى ويصلي عليه المسلمون ويدفنونه». رواه أحمد وأبو داود وابن جرير وابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه وسلمه الذهبي، وصححه - أيضًا - الحافظ ابن حجر^(١).

الحديث السادس: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينزل الدجال المدينة، ولكنه بين الخندق، وعلى كل نقب منها ملائكة يحرسونها، فأول من يتبعه النساء فيؤذينه، فيرجع غضبان حتى ينزل الخندق، فعند ذلك ينزل عيسى ابن مريم». رواه الطبراني في «المعجم الأوسط»، قال الحافظ الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير عقبة بن مكرم الضبي، وهو ثقة^(٢).

الحديث السابع: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ليهبطن ابن مريم حَكَمًا عادلاً وإمامًا مقسطًا، وليسكن فجًا - يعني فجَّ الروحاء - حاجًا أو معتمرًا وليأتين قبري حتى يسلم عليّ ولأردن عليه». يقول أبو هريرة: أي بني أخي إن رأيتموه فقولوا: أبو هريرة يقرئك السلام، رواه الحاكم وصححه وسلمه الذهبي^(٣).

الحديث الثامن: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إني لأرجو إن طال

(١) رواه أحمد (٤٠٦/٢).

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٤٦٥).

(٣) رواه الحاكم (٦٥١/٢).

بي عُمُرُ أن ألقى عيسى ابن مريم عليه السلام، فإن عجل بي موت فمن لقيه منكم فليقرئه مني السلام». رواه أحمد، وقال الحافظ الهيثمي: رجال إسناده رجال الصحيح ^(١).

الحديث التاسع: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يوشك المسيح ابن مريم أن ينزل حكماً مقسطاً، وإماماً عادلاً، يقتل الخنزير ويكسر الصليب، وتكون الدعوة واحدة فاقروؤه - أو أقرئوه - السلام من رسول الله، وأحدثه فيصدقني»، فلما حضرته الوفاة قال: «أقرئوه منه - يعني رسول الله - السلام» رواه أحمد وإسناده حسن ^(٢).

الحديث العاشر: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا إن عيسى ابن مريم ليس بيني وبينه نبي ولا رسول، ألا إنه خليفتي في أمتي من بعدي، ألا إنه يقتل الدجال ويكسر الصليب، ويضع الجزية، وتضع الحرب أوزارها، ألا من أدركه منكم فليقرأ عليه السلام» رواه الطبراني في «الصغير»، والخطيب في «التاريخ» بإسناد حسن - أيضاً - ^(٣).

الحديث الحادي عشر: عن سعيد بن ميناء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «طوبى لعيش بعد المسيح - يعني بعد نزوله - يؤذن للسماء في القطر، وللأرض في النبات، حتى لو بذرت حبك على الصفا لنبت، وحتى يمر الرجل على الأسد فلا يضره، ويطأ على الحية فلا تضره، ولا تشاح ولا تحاسد ولا تباغض». رواه الحافظ أبو سعيد محمد بن علي النقاش في جزء له في فوائد العراقيين، ورجال إسناده ثقات وبعضهم من رجال الشيخين ^(٤).

الحديث الثاني عشر: عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «ينزل عيسى ابن مريم فيمكث في الأرض أربعين سنة». رواه الطبراني في الأوسط، وقال

(١) رواه أحمد (٢/٢٩٨).

(٢) رواه أحمد (٢/٣٩٤).

(٣) رواه الطبراني في «الصغير» (٧٢٥).

(٤) رواه النقاش في «فوائد العراقيين» (٢٨).

الحافظ الهيثمي: رجاله ثقات، وذكره الحافظ ابن كثير في تاريخه من طريق هشام بن عروة عن صالح مولى أبي هريرة عنه عن النبي ﷺ^(١).

الحديث الثالث عشر: عن أبي هريرة يرويه قال: «لا تزال عصابة من أمتي على الحق ظاهرين على الناس، لا يبالون من خالفهم حتى ينزل عيسى ابن مريم»^(٢). ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، وهو حديث صحيح، بل متواتر صرح بتواتره أبو العباس ابن تيمية في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم»، وتتبع طريقه شقيقنا الحافظ السيد أحمد في رسالة سماها «الأجوبة الصارفة عن إشكال حديث الطائفة».

الحديث الرابع عشر: عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تنزل الروم بالأعماق أو بدابقٍ، فيخرج إليهم جيش من المدينة من خيار أهل الأرض يومئذ». وذكر الحديث إلى أن قال: «فإذا جاؤوا الشام خرج الدجال، فبينما هم يعدون للقتال، يسوون الصفوف، إذ أقيمت الصلاة، فنزل عيسى عليه السلام فيؤمهم - أي يقصدهم - فإذا رآه عدو الله ذاب كما يذوب الملح في الماء، فلو تركه لذاب حتى يهلك، ولكن يقتله الله بيده فيريهم دمه في حربته». رواه مسلم في صحيحه^(٣).

الحديث الخامس عشر: عن مطير الهلالي، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لم يسلط على قتل الدجال إلا عيسى ابن مريم». رواه أبو داود الطيالسي، وهو حديث صحيح^(٤).

الحديث السادس عشر: عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «والذي نفس أبي القاسم بيده لينزلن عيسى ابن مريم إمامًا مقسطًا وحكمًا

(١) رواه أبو داود (٤٣٢٤).

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥٩/١).

(٣) رواه مسلم (٢٨٩٧).

(٤) رواه الطيالسي (٢٦٢٦).

عادلاً فليكسرن الصليب ويقتل الخنزير، وليصلحن ذات البين، وليذهبن الشحنة، وليعرض المال فلا يقبله أحد، ثم لئن قام على قبري فقال: يا محمد لأجبتة». رواه الحافظ أبو يعلى وقال الهيثمي رجاله رجال الصحيح^(١).

الحديث السابع عشر: عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد الغفاري - ويكنى أبا سريحة بفتح السين المهملة - قال: اطلع علينا النبي ﷺ ونحن نتذاكر فقال: ما تذكرون؟ قلنا: نتذاكر الساعة قال: «إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات وذكر الدخان والدجال وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى ابن مريم ويأجوج ومأجوج وثلاثة خسوف، خسف بالمشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم». رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه^(٢).

الحديث الثامن عشر: عن جبير بن نفير الحضرمي أنه سمع النواس ابن سمعان الكلابي يقول: ذكر رسول الله ﷺ الدجال ذات غداة فخفض فيه ورفع، حتى ظنناه في طائفة النخل، فلما رحنا إليه عرف ذلك فينا فقال: «ما شأنكم؟» قلنا: يا رسول الله ذكرت الدجال غداة فخفضت فيه، ورفعت حتى ظنناه في طائفة النخل، فقال: «غير الدجال أخوفني عليكم، إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه، وإن يخرج ولست فيكم فامرؤ حجيج نفسه، والله خليفتي على كل مسلم، إنه شاب قَطَطٌ، عينه طائفة، كأنني أشبهه بعبد العزى بن قُطْنٍ، فمن أدركه منكم فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف». وذكر الحديث إلى أن قال: «فبينما هو كذلك إذ بعث الله المسيح ابن مريم فنزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق بين مَهْرُودَتَيْنِ، واضعاً كفيه على أجنحة ملكين، إذا طأطأ رأسه قطر، وإذا رفعه انحدر منه جمان كاللؤلؤ، فلا يحل لكافر يجد نفس ريحه إلا مات، ونفسه ينتهي

(١) رواه أبو يعلى، كما في «مجمع الزوائد» (٣/٣٨٧).

(٢) رواه مسلم (٢٩٠١).

حيث ينتهي طرفه فيطلبه حتى يدركه بباب لُدَّ فيقتله» وذكر باقي الحديث، رواه أحمد ومسلم والأربعة^(١).

الحديث التاسع عشر: عن يعقوب بن عاصم بن عروة بن مسعود الثقفي قال: سمعت عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «يخرج الدجال في أمتي فيمكث أربعين، لا أدري أربعين يومًا أو شهرًا أو سنة، فيبعث الله عيسى ابن مريم كأنه عروة بن مسعود، فيطلبه فيهلكه، فيمكث الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة، ثم يرسل الله ريحًا باردة من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خير أو إيمان إلا قبضته...». الحديث رواه مسلم في صحيحه والنسائي في التفسير والحاكم، وقال: صحيح الإسناد على شرط الشيخين^(٢).

الحديث العشرون: عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة» قال: «فينزل عيسى ابن مريم فيقول له أميرهم: تعال صل لنا، فيقول: لا إن بعضكم على بعض أمراء، تكرمة الله هذه الأمة»، رواه مسلم وابن حبان في صحيحهما وله طرق عند أبي يعلي وأبي نعيم في «أخبار المهدي» وأبو عمرو الداني في سننه^(٣).

الحديث الحادي والعشرون: عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «يخرج الدجال في خفة من الدين وإدبار من العلم، وله أربعون ليلة يسبحها في الأرض اليوم منها كالسنة، واليوم منها كالشهر، واليوم منها كالجمعة، ثم سائر أيامه كأيامكم هذه، له حمار يركبه»، وذكر الحديث في صفة الدجال إلى أن قال: «يفر الناس إلى جبل الدخان بالشام فيحاصرون، ويشد حصاره فيجهدهم جهدًا شديدًا، ثم ينزل عيسى فينادي من السحر إلى هذا الكذاب الخبيث، فيقولون: هذا رجل جني فينطلقون، فإذا هم

(١) رواه مسلم (٢٩٣٧).

(٢) رواه مسلم (٢٩٤٠).

(٣) تقدم تخريجه.

بعيسى عليه السلام فتقام الصلاة، ويقال له: تقدم يا روح الله، فيقول: ليتقدم إمامكم فيصللي بكم، فإذا صلى صلاة الصبح خرج إليه، قال: «فحين يراه الكذاب يَنَمَأُ كما يَنَمَأُ الملح في الماء، فيمشي إليه فيقتله، حتى أن الشجر والحجر ينادي، هذا يهودي فلا يترك ممن كان يتبعه أحد إلا قتله». رواه أحمد بإسنادين وابن خزيمة في صحيحه، وقال الحافظ الهيثمي: رجالٌ أَحَدُ إِسْنَادِي أَحْمَدَ رِجَالُ الصَّحِيحِ ^(١).

الحديث الثاني والعشرون: عن جابر - أيضًا - قال: إن امرأة من اليهود بالمدينة ولدت غلامًا ممسوحة عينه طالعة نابه فأشفق رسول الله ﷺ أن يكون هو الدجال، وذكر حديث ابن صياد وتردد النبي ﷺ في شأنه، وفي آخره: فقال عمر: يا رسول الله ائذن لي، فقال رسول الله ﷺ: «إن يكن هو فلست بصاحبه، إنما صاحبه عيسى ابن مريم، وإلا يكن هو فليس لك أن تقتل رجلًا من أهل العهد». رواه الإمام أحمد وقال الحافظ الهيثمي: رجالٌ إِسْنَادُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ ^(٢).

الحديث الثالث والعشرون: عن عبد الله بن يزيد عن مجمع بن جارية قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يقتل ابن مريم المسيح الدجال باباب لُدٍّ - أو إلى جانب لُدٍّ» ^(٣). رواه عبد الرازق وأحمد والترمذي، وقال: هذا حديث صحيح. قال: وفي الباب عن عمران بن حصين ونافع بن عتبة وأبي برزة وحذيفة بن أسيد وأبي هريرة وكيسان وعثمان بن أبي العاص وجابر وأبي أمامة وابن مسعود وعبد الله بن عمرو وسمرة وجندب والنواس بن سمعان وعمرو بن عوف وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهم. اهـ كلامه.

قال ابن كثير: ومراده برواية هؤلاء ما فيه ذكر الدجال وقتل عيسى

(١) رواه أحمد (٣/٣٦٧).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه أحمد (٤/٢٢٦)، والترمذي (٢٢٤٤).

ابن مريم عليه السلام له، فأما أحاديث ذكر الدجال فقط فكثيرة جدًا، وهي أكثر من أن تحصي لانتشارها وكثرة رواتها في الصحاح والحسان والمسانيد وغير ذلك اهـ.

الحديث الرابع والعشرون: عن أبي نضرة قال: أتينا عثمان بن العاص في يوم جمعة لنعرض عليه مصحفًا لنا على مصحفه، فلما حضرت الصلاة أمرنا فاغتسلنا، ثم أتينا بطيب فتطيبنا، ثم جئنا المسجد فجلسنا، فقال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «يكون للمسلمين ثلاثة أمصار، مصر بملتقى البحرين، ومصر بالحيرة ومصر بالشام، فيفزع الناس ثلاث فزعات فيخرج الدجال في أغراض الناس، فيهزم من قبل المشرق، فأول مصر يردون المصر الذي يلتقي البحرين» وذكر حصار الدجال للمسلمين بالشام وما يصيبهم من جهد ومجاعة إلى أن قال: «بينما هم كذلك إذ نادى مناد من السحر: يا أيها الناس أتاكم الغوث - ثلاثًا - فيقول بعضهم لبعض: إن هذا لصوت رجل شبعان، وينزل عيسى ابن مريم عند صلاة الفجر، فيقول له أميرهم يا روح الله تقدم فصل فيقول: هذه الأمة أمراء بعضهم على بعض، فيتقدم أميرهم فيصلي، فإذا صلى به أخذ عيسى حربته فيذهب نحو الدجال فإذا رآه ذاب كما يذوب الرصاص فيضع حربته بين ثُنْدُوتِهِ فيقتله وينهزم أصحابه، فليس شيء منهم يومئذ يوارى منهم أحدًا حتى أن الشجرة لتقول: يا مؤمن هذا كافر». رواه أحمد والطبراني بإسناد حسن، وله شواهد كثيرة^(١).

الحديث الخامس والعشرون: عن عمرو بن عبد الله الحضرمي قال: حدثني واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تقوم الساعة حتى تكون عشر آيات، خسف بالمشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب، والدجال، ونزول عيسى ابن مريم ويأجوج ومأجوج والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونار تخرج من قعر عدن تسوق

(١) رواه أحمد (٢١٦/٤).

الناس إلى المحشر تحشر الناس، تسوق الذرّ والنمل». رواه الطبراني والحاكم وصححه وسلمه الذهبي^(١).

الحديث السادس والعشرون: عن مؤثر بن عَفارة عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لقيت ليلة أسري بي إبراهيم وموسى وعيسى عليهم الصلاة والسلام، فتذاكروا أمر الساعة فردوا أمرهم إلي إبراهيم، فقال: لا علم لي بها، فردوا أمرهم إلى موسى فقال: لا علم لي بها، فردوا أمرهم إلى عيسى فقال: أما وَجَبَتْهَا فلا يعلم بها أحد إلا الله وفيما عهد إليّ ربي أن الدجال خارج ومعني قضيبان، فإذا رأيته ذاب كما يذوب الرصاص، قال: فيهلكه الله إذا رأيته»، وفي رواية: «ومعني قضيبان فأهبط فأقتله حتى إن الحجر والشجر يقول: يا مسلم إن تحتي كافر فتعال فاقتله»، قال: «فيهلكهم الله ثم يرجع الناس إلى بلادهم وأوطانهم»، رواه أحمد وابن ماجه والحاكم وصححه وسلمه الذهبي^(٢).

الحديث السابع والعشرون: عن رُبَيع بن جَرَّاش عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أعلم بما مع الدجال، معه نهران أحدهما نار تأجج في عين من رآه، والآخر ماء أبيض، فإن أدركه منكم أحد فليغمض عينيه، وليشرب من الذي يراه نارًا فإنه ماء بارد، وإياكم والآخر فإنه الفتنة، واعلموا أنه مكتوب بين عينيه كافر، يقرؤه من يكتب ومن لا يكتب، وإن إحدى عينيه ممسوحة عليها ظفرة»، وذكر الحديث في حصاره المسلمين إلى أن قال: «فلما قاموا يصلون نزل عيسى ابن مريم أمامهم فصلّى معهم فلما انصرف، قال هكذا: أفرجوا بيني وبين عدو الله» وذكر الحديث، رواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم وسلمه الذهبي^(٣).

الحديث الثامن والعشرون: عن حذيفة - أيضًا - قال: إن أصحاب النبي

(١) رواه الحاكم (٤/٤٧٤).

(٢) رواه أحمد (١/٣٧٥).

(٣) رواه الحاكم (٤/٥٣٦).

يَسْأَلُونَهُ عَنِ الْخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةً أَنْ أَدْرِكَهٖ، وَإِنِّي بَيْنَمَا أَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ هَذَا الْخَيْرَ الَّذِي أَعْطَانَا اللَّهُ هَلْ بَعْدَهُ مِنْ شَرٍّ كَمَا كَانَ قَبْلَهُ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: فَمَا الْعَصْمَةُ مِنْهُ؟ قَالَ: «السِّيفُ»، قُلْتُ: وَهَلْ لِلْسِّيفِ مِنْ بَقِيَّةٍ؟ قَالَ: «هَدَنَةٌ عَلَى زَمَنِ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بَعْدَ الْهَدَنَةِ؟ قَالَ: «دَعَاةٌ لِلضَّلَالَةِ، فَإِنْ لَقِيتَ لِلَّهِ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَالْزِمْهُ وَإِنْ أَخَذَ مَالَكَ وَضَرَبَ ظَهْرَكَ وَإِلَّا»، وَفِي رَوَايَةٍ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَلِيفَةً فَاهْرِبْ فِي الْأَرْضِ جِدْ هَرَبَكَ - أَيْ مَنِهَئِ هَرَبَكَ - حَتَّى يَدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَاضٌ عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا بَعْدَ دَعَاةِ الضَّلَالَةِ؟ قَالَ: «خُرُوجُ الدِّجَالِ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا يَجِيءُ بِهِ الدِّجَالُ؟ قَالَ: «يَجِيءُ بِنَارٍ وَنَهْرٍ، فَمَنْ وَقَعَ فِي نَارِهِ وَجِبَ أَجْرُهُ وَحُطَّ وَزَرَهُ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا بَعْدَ الدِّجَالِ؟ قَالَ: «عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ»، قُلْتُ: فَمَا بَعْدَ عِيسَى؟ قَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا نَتَجَ فَرَسًا لَمْ يَرْكَبْ ظَهْرَهَا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ عَسَاكِرَ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(١).

الْحَدِيثُ التَّاسِعُ وَالْعِشْرُونَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَهْبَطَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْأَرْضِ مِنْذُ خَلَقَ آدَمَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ أَعْظَمُ مِنْ فِتْنَةِ الدِّجَالِ، وَقَدْ قُلْتُ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقْلَهُ أَحَدٌ قَبْلِي، إِنَّهُ آدَمُ جَعَدَ مَمْسُوحَ عَيْنِ الْيَسَارِ، عَلَى عَيْنِهِ ظَفْرَةٌ غَلِيظَةٌ وَأَنَّهُ يَبْرَأُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَمَنْ قَالَ رَبِّي اللَّهُ فَلَا فِتْنَةَ عَلَيْهِ - يَعْنِي فِي دِينِهِ - وَمَنْ قَالَ: أَنْتَ رَبِّي فَقَدْ افْتَتَنَ - يَعْنِي كَفَرَ -، يَلْبِثُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ يَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا بِمُحَمَّدٍ عَلَى مِلَّتِهِ إِمَامًا مُهْدِيًا وَحَكَمًا عَادِلًا فَيَقْتُلُ الدِّجَالَ». قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: وَنَرَى أَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ السَّاعَةِ، رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ أَبِي هَاشِمٍ فِي الْبَيْهَقِيِّ فِي الْبَعْثِ، وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ، كَمَا قَالَ الْحَافِظُ السَّيُوطِيُّ^(٢).

(١) رَوَاهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (٤٣٦/١٦).

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»، كَمَا فِي «الْمَجْمَعِ» (٦٤٧/٧).

الحديث الثلاثون: عن أبي صالح عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: دخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: «ما يبكيك؟» قلت: يا رسول الله ذكرت الدجال فبكيت، فقال رسول الله ﷺ: «إن يخرج وأنا فيكم كفّيتموه، وإن يخرج بعدي فإن ربكم ﷻ ليس بأعور، إنه يخرج من يهودية أصبهان حتى يأتي المدينة فينزل ناحيتها، ولها يومئذ سبعة أبواب على كل نقب منها ملكان، فيخرج إليه شرار أهلها حتى يأتي الشام مدينة فلسطين بباب لُدٍّ» قال أبو داود مرة: «حتى يأتي مدينة فلسطين فينزل عيسى ابن مريم فيقتله، ويمكث عيسى في الأرض أربعين سنة إماماً عادلاً وحكماً مقسطاً». رواه الإمام أحمد وابن حبان في صحيحه، وقال الحافظ الهيثمي: رجاله رجال الصحيح (١).

الحديث الحادي والثلاثون: عن سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «إن الدجال خارج وهو أعور عين الشمال، عليها ظفرة غليظة، وإنه يبرئ الأكمه والأبرص ويحيي الموتى، ويقول للناس: أنا ربكم، فمن قال: أنت ربي فقد فتن، ومن قال: ربي الله حتى يموت فقد عصم من فتنة الدجال، ولا فتنة عليه، فليبث في الأرض ما شاء الله - أربعين يوماً كما في الأحاديث الأخرى - ثم يخرج عيسى ابن مريم جهة المغرب - وهي الشام - مصدقاً بمحمد فيقتل الدجال، وإنما هو قيام الساعة» رواه أحمد والطبراني وقال الحافظ الهيثمي: رجال الحديث رجال الصحيح (٢).

الحديث الثاني والثلاثون: عن سمرة - أيضاً - قال خطب النبي ﷺ وأثنى عليه وشهد أنه عبد الله ورسوله ثم قال: «أنشدكم بالله إن كنتم تعلمون أنني قصرت في شيء من تبليغ رسالات ربي لما أخبرتموني ذلك»، قال: فقام رجال فقالوا: نشهد أنك قد بلغت رسالات ربك، ونصحت لأمتك، وقضيت الذي عليك، ثم قال: «أما بعد فإن رجالاً يزعمون أن

(١) رواه أحمد (٦/٧٥).

(٢) رواه أحمد (٥/١٣).

كسوف هذه الشمس وخسوف هذا القمر وزوال هذه النجوم عن مطالعها لموت رجال عظماء من أهل الأرض، وإنهم قد كذبوا، وإنها آيات من آيات الله يختبر الله بها عباده، فينظر من يحدث له منهم توبة، وإيم الله لقد رأيت منذ قمت أصلي - يعني صلاة الكسوف - ما أنتم لاقوه في أمر دنياكم وآخرتكم، وأنه والله لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذابًا آخرهم الدجال الأعور، وأنه متى يخرج فسوف يزعم أنه الله تعالى، فمن آمن به وصدقته واتبعه لم ينفعه عمل صالح من عمل سلف، ومن كفر به وكذبه لم يعاقب بشيء من عمله سلف، وأنه سوف يظهر على الأرض كلها إلا الحرم وبيت المقدس، وأنه يسوق الناس إلى بيت المقدس، فيحصرون حصراً شديداً»، قال: «فيصبح فيهم عيسى ابن مريم فيقتله وجنوده، حتى أن جذم الحائط وأصل الشجرة لينادي: يا مسلم هذا كافر تعال فاقتله، ولن تكون ذلك حتى تروا أموراً يتفاقم شأنها في أنفسكم فتتساءلون بينكم: هل كان نبيكم ذكر لكم منها شيئاً، وحتى تزول جبال عن مراتبها، ثم على أثر ذلك الموت» رواه أحمد وسعيد بن منصور وابن خزيمة وابن جرير والطحاوي والبزار والطبراني والحاكم والبيهقي، وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين وسلمه (عدة مواضع يحرر) الذهبي^(١).

الحديث الثالث والثلاثون: عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك عيسى ابن مريم فليقرئه مني السلام». رواه الحاكم وهو حديث حسن^(٢).

الحديث الرابع والثلاثون: عن أنس - أيضاً - قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أول من يدخل الجنة يوم القيامة وأشفع، وسيدرك رجال من أمتي عيسى ابن مريم ويشهدون قتال الدجال». رواه الطبراني وهذا لفظه، وأبو

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٩٠/٧).

(٢) رواه الحاكم (٥٨٧/٤).

يعلى والحاكم بإسنادين مجموعهما حسن^(١).

الحديث الخامس والثلاثون: عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي تقاتل على الحق حتى ينزل عيسى ابن مريم عليه السلام عند طلوع الفجر بيت المقدس، ينزل على المهدي فيقال: تقدم يا نبي الله فصل، فيقول: هذه الأمة أمراء بعضها على بعض». رواه أبو عمرو الداني في سننه وهو حديث صحيح^(٢).

الحديث السادس والثلاثون: عن عبد الأعلى بن علي البهراني عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ عنه قال: «عصابتان من أمتي أحرزهما الله من النار: عصبة تغزو الهند، وعصبة تكون مع عيسى ابن مريم». رواه أحمد والنسائي والطبراني والضياء المقدسي في «المختارة»، وقال المناوي في «شرح الجامع الصغير»: إسناده حسن^(٣).

الحديث السابع والثلاثون: عن عبد الرحمن بن أيوب عن نافع بن كيسان عن أبيه عن جده نافع صاحب النبي ﷺ يرفعه: «ينزل عيسى ابن مريم عند باب دمشق عند المنارة البيضاء، لست ساعات من النهار، في ثوبين مُمَشَّقَيْنِ، كأنما ينحدر من رأسه اللؤلؤ». رواه ابن عائد وتمام في فوائده، وابن شاهين في «الصحابة» وابن عساكر وهو حسن لغيره^(٤).

الحديث الثامن والثلاثون: عن نافع بن كيسان بن عبد الله بن طارق عن أبيه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «ينزل عيسى ابن مريم عند المنارة البيضاء شرقي دمشق». رواه البخاري في «التاريخ» والطبراني وابن السكن وابن منده وتمام في فوائده، والرعي في فضائل الشام، ورجال الحديث ثقات كما قال الحافظ ابن حجر^(٥).

(١) رواه الحاكم (٥٨٧/٤).

(٢) رواه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٦٨٦).

(٣) رواه النسائي (٣١٧٥).

(٤) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣٦/٣٤).

(٥) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٣٤/٧).

الحديث التاسع والثلاثون: عن أبي يحيى مولى ابن عفراء عن ابن عباس عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنَّهُ لَءَلَمَ لِّلْسَاعَةِ﴾ وقال: «نزل عيسى ابن مريم من قبل يوم القيامة». رواه ابن حبان في صحيحه^(١).

الحديث الموفى للأربعين: روى محمد بن سعيد بن شاذان عن يزيد ابن عبيدة - بفتح العين - ابن أبي المهاجر الكوفي الدمشقي عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس النوفي قال: قال رسول الله ﷺ: «ينزل المسيح عيسى ابن مريم عند المنارة البيضاء شرقي دمشق». رواه ابن أبي حاتم ورجال إسناده ثقات^(٢).

فهذه أربعون حديثاً إذا ضمت إلى ما سبق أول الكتاب من الأحاديث المرفوعة والآثار التي لها حكم الرفع بلغ مجموعها نحو خمسين حديثاً ما بين صحيح وحسن، ومن هنا يعلم أن ما قلناه في «إقامة البرهان» من أن الأحاديث الضعيفة مجبورة بالأحاديث الصحيحة صحيح لا غبار عليه، وأن ما قلناه هناك من أن التواتر لا يشترط في رواته العدالة موافق لما قرره الأصوليون والمحدثون، ولذا قال الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» إن التواتر ليس من مباحث علم الإسناد، إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء، والمتواتر لا يبحث فيه عن رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث. اهـ.

وذكر الشوكاني في «الإرشاد» أنه لا وجه لاشتراط عدالة النقلة ولا إسلامهم، فإن حصول العلم الضروري بالخبر المتواتر لا يتوقف على ذلك، بل يحصل بخبر الكفار والفساق والصغار المميزين والأحرار والعبيد وذلك هو المعبر اهـ.

بل سبق عن ابن الهمام أن خبر الواحد المحتف بالقرائن يفيد

(١) رواه أحمد (٣١٧/١).

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (٢١٧/١).

العلم ولو كان راويه غير عدل، فبطل ما زعمه شلتوت المبتدع أنا خلعنا على الأحاديث الضعيفة ثوبًا مهلهلاً من القداسة، لا رغبة في العلم ولكن ليقول العلماء وأشباه العامة عنا إنا محدثون وحفاظ. هذا زعمه الكاذب ودعواه الباطلة؛ فنحن ما ألفنا كتاب «إقامة البرهان» إلا للدفاع عن السنة النبوية التي دأب المبتدع على محاربتها وردها بوسائل شيطانية خبيثة، حيث يدعي تارة أنها آحاد، والآحاد يفيد الظن، وأخرى أنها روايات مضطربة، وطورًا يجعلها من الإسرائيليات ويلصقها بكُعبٍ ووهبٍ ظلمًا وعدوانًا، وحينًا يزعم أن القرآن لم يشر إلى ما أتت به، كأن النبي ﷺ لا يجب اتباعه إلا في القرآن؟! إلى غير ذلك من الحيل والخدع.

فليس إنكار نزول عيسى مقصودًا لذاته عند هذا المبتدع، ولكنه حلقة من حلقات خطة دبرها لهدم السنة ونقضها من أساسها، وآية ذلك أنه لا ينزع في مقالاته وغيرها إلا بالقرآن، وهذا في الظاهر حسن، لكنه يهبط بشرف مكانة القرآن وعلو رفعة إلى التأويل حسب الهوى، ولا يرجع في تفسيره إلى الحديث، بل يعتمد على رأيه ورأي رؤسائه، وقد يعرض له الحديث الصحيح في تفسير آية فيرده برأيه ولا يبالي، وصرح لي بإنكار الدجال مدعيًا أن أحاديثه مضطربة متناقضة، وأنكر الميزان الذي نص عليه القرآن في محاضرة ألقاها من محطة الإذاعة وكتب في مجلة الرسالة بعنوان «شخصيات الرسول» ذكر فيه الشخصيات الأربع التي سرقها من القرآن بواسطة غيره، وزاد عليها أن الرسول ليس معصومًا في فتواه وقضائه، وأنه لا يجب اتباعه إلا فيما كان طريقه الوحي المحض كالعبادات، أما ما عدا ذلك فتجوز مخالفته فيما أفتى أو قضى إذا اقتضت المصلحة المخالفة.

إلى غير ذلك مما أتى به في هذا المقال الآثم الذي أراد به أن يطعن السنة في مصدرها وينبوعها، فلم يسعنا السكوت على ذلك، وانتدبنا للدفاع والحجاج، وقاومنا الداء بالعلاج وَوَطَّنًا أَنْفُسَنَا عَلَى سَمَاعِ مَا

تفوه به في حقنا من تهم وشتائم لعلمنا أن الجاهل إذا أُفحِمَ شَنَعَ، والسفيه إذا غلب أقذع، والشتم حيلة العاجز، والحجة شيمة القوي المبارز، ألا فليعلم هذا المبتدع أننا عزمنا على موالاة دحض تُرّهاتِهِ، ومتابعة محو مفترياته، نرجو بذلك ثواب الله ومغفرته، لا يردنا عن عزمنا سفاهة سفيه أو جهالة جاهل، وعلى الله اعتمادنا، وبه ثقتنا وإليه التجاؤنا، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ومما قاله في أوائل كتابه أن النبي ﷺ وهو الصادق المصدوق قد أخبر أن عيسى سينزل آخر الزمان مصدقاً بسيدنا محمد على ملته، فيقتل الدجال الأعور الذي يدعي الألوهية، ويقتل الخنازير، ويكسر الصليب ويقا تل الكفار على الإسلام، ولا يقبل منهم الجزية... تواتر هذا المعنى تواتراً لا شك فيه بحيث لا يصح أن ينكره إلا الجهلة الأغبياء كالقاديانية ومن نحا نحوهم؛ لأنه نقل بطريق جمع عن جمع حتى استقر في كتب السنة التي وصلت إلينا تواتراً بتلقي جيل عن جيل، فقد رواه عن النبي ﷺ أبو هريرة وأبو سريحة حذيفة بن أسيد والنواس بن سمعان وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو بن العاص وواثلة بن الأسقع وابن مسعود وحذيفة بن اليمان ومُجمّع بن جارية وعبد الله بن مغفل وعائشة وأبو أمامة وعثمان بن العاص وعمار بن ياسر وابن عباس وثوبان ونافع بن كيسان وكيسان بن عبد الله بن طارق وعمرو بن عوف ونافع بن عتبة وأبو برزة وعبد الرحمن بن سمرة وأبو سعيد الخدري وأم سلمة وعمران بن حصين وأبو الدرداء وأوس بن أوس وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم.

ثم رواه عن هؤلاء سعيد بن المسيب ونافع مولى أبي قتادة الأنصاري وعطاء بن ميناء وحنظلة بن علي الأسلمي وعبد الرحمن بن آدم، وسعيد بن ميناء وصالح مولى أبي هريرة، ومطير الهلالي وكليب الجرمي وأبو الطفيل - وهو صحابي صغير - وعبد الله بن يزيد وأبو نضرة وعمرو بن عبد الله الحضرمي، ومؤثر بن عفارة وربيع بن

حراش، وأبو صالح وأبو قلابة وعلقمة وأبو يحيى مولى ابن عفراء،
وعبد الله بن علي بن عدي البهراني وأيوب بن نافع بن كيسان ونافع
بن كيسان بن عبد الله بن طارق، وعبد الله بن عمرو بن عوف
والحسن البصري وعروة بن رويم وطاوس، وأبو عبد الرحمن الحُبلي
وغيرهم من التابعين، ثم رواه عن هؤلاء الزهري والمقبري وقتادة
وسليم بن حيان وهشام بن عروة، وموسى بن مطير وعاصم بن كليب
وفرات بن القزاز، وعبد الرحمن بن جبير بن نفيير والنعمان بن سالم،
وابن جريج وابن أبي ليلى، وعبد الله بن ثعلبة الأنصاري، وعلي بن
زيد ابن جدعان ويحيى بن عمرو الشيباني وجبله بن سحيم وأبو
حازم الأشجعي والحضرمي بن لاحق وأيوب وإبراهيم وسعيد بن
خشيم ومحمد بن علي بن عبد الله بن عباس، ولقمان بن عامر
الوصابي، وعبد الرحمن بن أيوب وربيع بن ربيعة، وكثير بن عبد
الله وعمرو بن سفيان الثقفي، والربيع وأبو رزين وعبد العزيز بن
رفيع وعبد الرحمن بن زياد الإفريقي وغيرهم، ثم رواه عن هؤلاء
صالح بن كيسان وسفيان بن عيينة والليث بن سعد، ويونس ومحمد
ابن أبي حفصة، وابن أخي الزهري وابن أبي ذئب والأوزاعي وعبيد
الله بن عمر وسفيان بن حسين، وهمام ويحيى بن أبي عروة وسعيد
ابن أبي عروة وهشام الدستوائي وكعب بن عبد الله البصري، وأبو
داود الطيالسي «صاحب المسند» وصالح ابن عمر بن جابر الطائي
قاضي حمص وشعبة وحجاج بن محمد، ومعمار صاحب كتاب
«الجامع» وأبو زرعة الشيباني وحمام بن زيد وصدقة بن المنتصر
والعوام بن حوشب وأبو مالك الأشجعي ويحيى بن أبي كثير ومغيرة
والخليفة أبو جعفر المنصور ومحمد بن الوليد الزبيدي والوليد بن
مسلم وإسماعيل بن أبي أويس وأبو جعفر وعاصم أحد القراء وغيرهم.
ثم رواه عن هؤلاء جم غفير لا يكاد يحصى منهم إبراهيم بن سعد
الزهري وعلي بن المديني وقتيبة بن سعيد وابن بكير وعبد الرزاق

صاحب المصنف، وعثمان بن عمر، وعمرو بن محمد العنقزي وروح
 ويزيد بن هارون وهذبة ابن خالد وبشر بن معاذ وجعفر الصائغ
 ويونس بن محمد، ومعاذ العنبري وغندر والوليد بن شجاع وهارون
 بن عبد الله وحجاج بن الشاعر، وعبد الرحمن المحاربي وإسماعيل
 بن رافع، وسعيد بن هبيرة ومحمد بن إبراهيم العبدى وعمران بن أبي
 عمران الصوفي، وهشيم ومحمد بن بشار وخلف بن خليفة وسعيد بن
 سليمان الواسطي وشيبان بن عبد الرحمن والحسن بن موسى الأشيب
 وعباد بن منصور وإسماعيل بن عياش وعبد الله بن عبد الصمد بن
 المهدي وبقية بن الوليد وأبو النضر وهشام بن خالد، وبهلول بن
 إسحاق ومحمد بن جعفر الإمام والمثنى وهشام بن عمار ومحمد بن
 الحسن ابن الخليل.

ثم تلقاه أصحاب الكتب المؤلفة في السنة ودونوه في مؤلفاتهم
 على اختلاف أنواعها ودرجاتها، فرواه من أصحاب المسانيد أبو داود
 الطيالسي وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل وعثمان بن أبي شيبة
 وأبو يعلى البزار والديلمي وغيرهم، ورواه من أصحاب الصحاح
 البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأبو عوانة
 والإسماعيلي والضياء المقدسي وغيرهم، ورواه من أصحاب الجوامع
 والمصنفات معمر وعبد الرزاق وأبو بكر بن أبي شيبة وغيرهم،
 ورواه من أصحاب السنن أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
 وسعيد بن منصور والبيهقي وأبو عمرو الداني وغيرهم، ورواه من
 أصحاب المعاجم الطبراني والسيوطي وغيرهم، ورواه من أصحاب
 التفسير عبد بن حميد وابن أبي حاتم وابن جرير وابن المنذر وابن
 منده وغيرهم، ورواه من أصحاب الأجزاء والغرائب والمعجزات
 ومعاني الأخبار وطبقات الرجال والملاحم وغير ذلك أبو سعيد
 النقاش وابن أبي الدنيا والدارقطني وابن سعد وأبو الشيخ ابن حيان
 والطحاوي وأبو نعيم وابن عدي والثعلبي والخطيب البغدادي وابن

النجار وابن عساكر ونعيم بن حماد والترمذي الحكيم وغيرهم. ومما لا نزاع فيه أن العادة قاطعة باستحالة أن يتواطأ هذا الجمع العظيم - من الصحابة والتابعين وأتباعهم وحملة الحديث النبوي - على الكذب والخطأ أو يقع ذلك منهم اتفاقاً من غير تواطؤ، بل العادة تحيل الكذب والخطأ على جمع أقل من هذا الجمع، حتى أن جماعة من العلماء منهم ابن حزم قرروا أن الحديث إذا اجتمع على روايته خمسة من الصحابة كان متواتراً، ونظرهم في ذلك قوي سديد؛ لأن الصحابة كانوا على أكمل حال من العدالة والضبط والإتقان، لا يدانيهم في ذلك أحد، هذا زيادة إلى ما ميزهم الله به من فصاحة اللسان وسيلان الأذهان وطهارة الجنان، مع ما فطروا عليه من حب الصدق، واستهجان الكذب، والنفرة عن سفاسف الأمور، وغير ذلك مما أَهْلَهُمُ الله لصحبة النبي ﷺ ونصرة دينه وتبليغ شريعته إلى أمته.

وقد أخرج أحمد في «السنة» والبزار والطبراني في «الكبير» بإسناد حسن عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: إن الله ﻻ ينظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه وابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون عن دينه، فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون سيئاً فهو عند الله سيء، ولما أراد أبو بكر أن يجمع القرآن حين استَحَرَّ القتل بالقراء في وقعة اليمامة قال لعمر وزيد رضي الله عنهما: من جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه، قال زيد بن ثابت: فتنبعث القرآن أجمعهُ من العُسْبِ واللَّخَافِ وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، ولم أجدها مع أحد غيره ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ

مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ إلخ.

وأبو خزيمة هو خزيمة بن ثابت جعل النبي ﷺ شهادته بشهادة رجلين فكان يسمى ذا الشهادتين ﷺ، فالصديق ﷺ اكتفى بشهادة

اثنين من القرآن الذي هو أصل الدين وأساس اليقين، ومنكر شيء منه يكفر بإجماع المسلمين؛ لعلمه بما كان عليه الصحابة من شدة التحرز والتيقظ والتثبت، بحيث إذا اجتمع اثنان منهم على رواية شيء لم يبق للوهم والخطأ فيه احتمال، فما ظنك بحديث يرويه جمع من الصحابة يزيد عددهم على عشرين، يتلقاه عنهم مثلهم من التابعين ثم مثلهم من تابعي التابعين وهلم؟

لا شك أنه يكون متواتراً على جميع الاصطلاحات المقررة، ولا يمكن أن يحوم حوله قول من نفى التواتر أو ادعى قلته؛ لأنه قول صدر عن قلة الاطلاع وعدم التروي، فكان نصيبه مخالفة الواقع ومجانبة الحقيقة، وكان حقيقاً بالإهمال جديراً بعدم الاعتبار، والمستدل به على نفي تواتر حديث مخصوص - كما فعل بعض المبتدعة اليوم في محاولته نفي تواتر نزول عيسى - يكون بالغاً حد المنتهي في الجهل والضلال، فإنه لا أجهل ولا أضل ممن يتعمى عن الحقيقة مائلة بين يديه، واضحة ملموسة، ويحاول نفيها بقول فلان وفلان، ويرحم الله البوصيري حيث يقول:

قد تُنْكِرُ العينُ ضوءَ الشمسِ من رَمَدٍ

وينكرُ الفمُّ طَعْمَ الماءِ مِنْ سَقَمٍ



فصل

ثم إن الأحاديث التي دلت بالتصريح على نزول عيسى عليه السلام تدل بالاقضاء على حياته وأنه في السماء؛ لأنه لو كان ميتاً لكان لابد من إحيائه وخروجه ليقتل الدجال واليهود ثم يموت - أيضاً -، فيكون قد مات وأُحيي أكثر من مرتين وذلك مخالف لقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تُكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ وقوله عن الكفار: ﴿قَالُوا رَبَّنَا آمَنَّا أَثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا أَثْنَتَيْنِ﴾ الآية، ولو دل نص على موته لقلنا به وخصصناه من هذا العموم، لكن النصوص دالة على حياته كما قررناه، وأما كونه في السماء فلأن النزول والهبوط يقتضيان، ولأنه لو كان في الأرض لَعُرِفَ مَحَلُّهُ، ولوجب عليه أن يسعى إلى رسول الله ﷺ حين بعثه الله ويؤمن به، ويجاهد معه تنفيذاً للميثاق الذي أخذه الله عليه وعلى جميع الأنبياء، وقد قال صاحب «عون المعبود» بعد أن ذكر جملة من أحاديث النزول ما نصه: فلا يخفى على كل منصف أن نزول عيسى ابن مريم عليه السلام إلى الأرض حكماً مقسطاً بذاته الشريفة ثابت بالأحاديث الصحيحة والسنة المطهرة واتفاق أهل السنة، وأنه الآن حي في السماء لم يمت بيقين. اهـ. ثم ذكر الآيات المتعلقة بذلك.

هذا وفي المسألة أدلة غير ما ذكرنا منها قوله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي آلَمِهِمْ وَكَهَلًا﴾ قال الحسين بن الفضل البجلي: إن المراد بقوله: ﴿وَكَهَلًا﴾ أن يكون كهلاً بعد نزوله من السماء في آخر الزمان، ويكلم الناس ويقتل الدجال قال: وفي هذه الآية نص في أنه عليه السلام سينزل إلى الأرض. اهـ.

وقال الخازن بمثل هذا.

وقال الألوسي بعد أن بين معنى الكهل ما نصه: وعلى ما ذكر في سنن الكهولة يراد بتكليمه عليه السلام كهلاً تكليمه لهم كذلك بعد نزوله من

السماء وبلوغه ذلك السن بناء على ما ذهب إليه سعيد بن المسيب وزيد بن أسلم وغيرهما أنه ﷺ رفع إلى السماء وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة، وأنه سينزل إلى الأرض ويبقى حيًا فيها أربعًا وعشرين سنة كما رواه ابن جرير بسند صحيح، ويؤيد هذا ما أخرجه ابن جرير - أيضًا - عن ابن زيد في الآية، قال: قد كلمهم عيسى في المهد وسيكلمهم إذا قتل الدجال وهو يومئذ كهل. اهـ.

والصحيح أن عيسى يمكث في الأرض بعد نزوله أربعين سنة كما دل عليه الحديث الصحيح.

وفي الآية نكتتان لطيفتان:

الأولى: الإخبار بأن عيسى يكلم الناس كهلًا، وقد قال المفسرون: إن هذا وعد من الله بأنه سيعيش إلى سن الكهولة وهو معنى صحيح، وفي الآية مع هذا معنى آخر لم يعرجوا إليه وهو الإشارة إلى أن كلامه كهلًا يأتي على خلاف المعهود، فإن الناس يتكلمون كهولًا وشبانًا ليس في ذلك ما يدعو إلى العجب، ولكن العجب في شأن عيسى أن يرفع شابًا ويغيب مئات السنين أو أكثر في عالم لا تجري عليه الأغيار الجسمانية ثم ينزل ويكلم الناس بعد ذلك كهلًا، لا جرم أن هذا أمر غريب استحق لغرابته أن ينوه الله به في آيتين من كتابه بطريق البشارة والامتنان، ولذا قابله بأمر لا يقل عنه غرابة وهو كلامه في المهد، فاشتملت الآية على معجزتين عظيمتين، وإلى هذا أشار أحمد بن يحيى ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة حيث قال: ذكر الله لعيسى آيتين، تكليم الناس في المهد فهذه معجزة، والأخرى نزوله إلى الأرض عند اقتراب الساعة كهلًا ابن ثلاثين سنة يكلم أمة محمد ﷺ فهذه الآية الثانية اهـ.

وقوله: ثلاثين سنة سبق لسان على قوله: أربعين؛ لأن عيسى نبي ابن ثلاثين ورفع ابن ثلاث وثلاثين وبضعة أشهر كما هو معلوم.

الثانية: التعبير بالناس حيث قال تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ﴾ ولم يقل: «بني إسرائيل» أو قومه مع أن المعهود في كل رسول أنه يكلم قومه الذين أرسل إليهم خاصة للإشارة إلى أن الذين يكلمهم عيسى ليسوا قومه فحسب، بل هم وغيرهم ممن ينزل عليهم آخر الزمان، واقرأ قوله تعالى في البشارة بعيسى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ وانظر كيف خص رسالته بقومه، ثم قابله بقوله تعالى في البشارة: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ تجد بينهما تخالفًا في العموم والخصوص، مع أنهما في سياق واحد، فليس هذا التخالف للتفنن في التعبير كما يتوهم من لا تحصيل عنده، بل للنكتة التي أبديناها، وللإشارة إلى أن كلامه في المهد وكهلاً ليس بوصف كونه رسولاً فتأمل هذا جيداً، فإنه من أسرار الكتاب الكريم، وهو مما فتح الله به عليّ ولله الحمد حمداً كثيراً.

وقول المبتدع: وقد جاء في «شرح المقاصد» بعد أن قرر مؤلفها أن جميع أحاديث الأشراف للساعة أحادية ما نصه: ولا يمتنع حملها على ظواهرها عند أهل الشريعة. اهـ. يشتمل على خطأ وخيانة وجهل.

أما الخطأ فاعتماده على تقرير صاحب «المقاصد» أحادية أحاديث الأشراف مع أن إثبات التواتر والآحاد والصحة والضعف يرجع فيه إلى أهل الحديث أصحاب الشأن، وأكثر الأغلاط إنما تأتي من قبيل تكلم الشخص في غير فنه، فهذا المبتدع لما تسور على ما لا يحسنه، وتكلم فيما لا يعلمه أتى بما يضحك الشكلى، وهو لا يشعر.

وأما الخيانة فحذفه من الكلام المنقول جملة هي محل الفائدة وعليها مبني الكلام، وذلك أن السعد قال في «شرح المقاصد»: وبالجملة فالأحاديث في هذا الباب كثيرة، رواها العدول الثقات وصححها المحدثون، ولا يمتنع حملها على ظواهرها عند أهل الشريعة؛ لأن معانيها ممكنة عقلاً، وزعمت الفلاسفة أن طلوع

الشمس من مغربها ما يجب تأويله بانعكاس الأمور. مع ما ذكره السعد، فإذا قابلته بما نقله عنه المبتدع وجدته يشتمل عدة خيانات: إحداهما: حذف صدر كلام السعد الذي يقول فيه: إن أحاديث الأشراف كثيرة رواها العدول والثقات وصححها المحدثون، ولا شك أن لفظ «كثيرة» يصدق بأنها متواترة أو مشهورة على الأقل، يضم إلى هذا تصريحه أنها صحيحة، ومعنى هذا أن دعوى المبتدع ضعفها واضطرابها كذب بنص من يحتج بكلامه.

ثانيها: حذف قول السعد: ولأن المعاني المذكورة ممكنة عقلاً. مع أن هذه الجملة هي محل الفائدة؛ لأن السعد أشار بها إلى القاعدة السابقة التي بنى عليها الإيمان بسائر السمعيات كما تقدم.

ثالثها: حذف قول السعد: وزعمت الفلاسفة.. إلخ؛ لإيهام القراء أن المؤولين علماء من المسلمين، وأن السعد راضٍ عن التأويل مجوز له، مع أن الأمر بالعكس.

ولو كان المبتدع محققاً لم يكن في حاجة إلى استعمال هذه الخيانات المزرية: وفي الحديث: «كل خلق يطبع عليها المؤمن إلا الخيانة والكذب»^(١).

وأما الجهل فهو فهمه من كلام السعد: «ولا يمتنع حملها على ظواهرها عند علماء الشريعة» الامتناع الشرعي، وتفريعه عليه بقوله: ومن ذلك نرى أن السعد لا يقرر وجوب حملها على ظواهرها حتى تكون من قطعي الدلالة الذي يمتنع تأويله، وإنما يقرر بصريح العبارة أنه لا مانع من حملها على ظواهرها فيعطي بذلك حق التأويل لمن انقذ في قلبه سبب التأويل. اهـ.

وهو فهم مضحك وصاحبه في حاجة شديدة إلى تعلم مبادئ المنطق وعلم الكلام ومعرفة اصطلاحات أهلها حتى يستعد لفهم

كلام السعد وأمثاله من العلماء، وما أشبه فهمه بفهم شيخ أجاب سائلاً عن قول المناطقة: «كلما كان الإنسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً» بأنه اتفق أن إنساناً نطق وحماراً نهق.

وبعد فإن السعد وغيره يقصدون بالعبرة المذكورة سابقاً عدم الامتناع العقلي، ويبنون عليه وجوب اعتقاد ما دل عليه الدليل السمعي فقول السعد: «لا يمتنع حملها على ظواهرها» - أي عقلاً -، بدليل قوله: «لأن المعاني المذكورة ممكنة عقلاً، فيجب اعتقادها شرعاً لورود السمع بها»، وهذه التعبيرات معروفة لعلماء الكلام متداولة عندهم. ومن الدليل على أن السعد لم يرد الامتناع الشرعي تعليله بالإمكان العقلي، ولا شك أن الامتناع الشرعي لا يبطل إلا بتجوز شرعي إذ هو المناسب، أما الإمكان العقلي فلا يناسبه لأمرين:

الأول: أن الشرعي هو ما استفيد من الشرع لا من غيره.

الثاني: أن الإمكان العقلي لا يستلزم الجواز الشرعي؛ لأنه أعم منه، فكم من أمر ممكن عقلاً ممتنع شرعاً، ولم يكن يدور بخلدنا أن نقف من المبتدع موقف المُعَلِّم نُصْلِحْ له أخطاءً يترفع عن الوقوع فيها من عرف شيئاً من «إيساغوجي» وصغرى السنوسي، لكن من ادعى ما ليس فيه كذبه شواهد الامتحان.

وقوله: ولا شك أن هذا منه لم يكن إلا لأنه يعتقد كما يعتقد سائر العلماء الذين يعرفون الفرق بين ما يقبل التأويل وما لا يقبله - أن ما تدل عليه ألفاظ تلك الأحاديث ليس عقيدة يجب الإيمان بها، فمن أداه نظره إلى أن يؤمن بظواهرها فله ذلك، ومن أداه نظره إلى تأويلها فله ذلك شأن كل ظني في دلالة اهـ. جهل مبني على جهل، وإراءة للسعد ما لم ير، وتقويل له ما لم يقل، فعبرة السعد التي دلس فيها المبتدع صريحة في أن الإيمان بأشراط الساعة واجب لورودها في الأحاديث الكثيرة التي رواها العدول الثقات، وصححها المحدثون

الأثبات، مع أن الأشراف أمور ممكنة عقلاً، لا يمتنع حملها على ظواهرها، أي لا يلزم منه محال عقلي حتى تحتاج إلى التأويل وكذلك عبارته في «شرح العقائد النسفية»، وعبارة غيره من العلماء في كتب العقائد، وقد ذكرنا منها في هذا الكتاب ما فيه كفاية.

ومما اشتمل عليه كلام المبتدع من الجهل غير ما سبق تخييره في العقيدة بين الإيمان بها وعدمه وبين تأويلها وعدمه، وكل هذا جهل وضلال ومروق كما يعلم من مراجعة كتب العقائد وغيرها.

انتهى ما أردت نقله من كتاب أبي الفضل عبد الله الصديق المتصدي للرد على شلتوت باختصار غير مخل وتصرف قليل، وإنني لا أوافق على رميه له بالجهل والغباوة، فإنه ليس جاهلاً إلا بالحديث فقط، وليس غيباً ولكنه يتجاهل ويتغابى لحاجات في نفسه، وقد صدرت منه الطامات الفظيعة بعد تمرزه برئاسة الأزهر، وقد رد عليه العلامة أبو يابس رحمته الله وغيره، كما ألف العلماء في نزول عيسى كتباً كثيرة من أنفعها وأجمعها كتاب «التصريح بتواتر نزول المسيح» لمحمد أنور الكشميري.

وهو يتضح مما تقدم عدة فوائد:

أحدها: أن الأحاديث الواردة في نزول عيسى عليه السلام وما يقوم به بعد نزوله أحاديث كثيرة تزيد على الخمسين حديثاً، بعضها يعضد بعضاً، وتورث العلم الذي يجب الجزم به واعتقاد جميع مدلولاتها على رغم الزاعمين قلتها أو آحاديتها، أو القول بتأويلها كما زعمه شلتوت ومن قلده، فإن هذه الأحاديث المسرودة تفضحهم وتكذب مزاعمهم وتلبساتهم، خصوصاً إذا ضم إليها الأحاديث الواردة في الدجال التي يصعب حصرها واستقصاؤها، وأغلبها فيه التصريح بنزول عيسى وقتله الدجال، مما لا يدع للشك مجالاً، ولا لأقوال هؤلاء مساعاً، بل تكون ظاهرة البطلان.

ثانيها: أن الأحاديث بنزول عيسى أكثر من أحاديث الأحكام الشرعية، بل أكثر من أكثر أحاديث العقائد التي فيها أركان الإسلام وشعب الإيمان ومعانيهما، فالذي يتصدى لإبطال الأحاديث الواردة بشأن عيسى أو التنقيص من حجيتها، يفسح المجال لكل ملحد ينتقص من شأن النصوص الواردة في العقائد ويزعم أحاديثها وعدم إفادتها العلم فضلاً عن اليقين، فلا يبقى بيدنا شيء من نصوص الدين ومستمسكاته والعياذ بالله، فقد فتح شلتوت وأمثاله المجال لكل ملحد أثيم.

ثالثها: كشف لنا هذا الأزهري حقيقة زميله شلتوت وتماديه في أنواع من الباطل غير إنكاره لحياة عيسى ونزوله، وقد فضح أكاذيبه وتلبيساته وخياناته العلمية وهلهلها كما نقلناه سابقاً.

رابعاً: اتضح من بعض أحاديث الدجال وعيسى أن النبي ﷺ التبس عليه أمر ابن صياد وأشفق على ولد اليهودية الذي ولدته ممسوح العين، وهذا من شواهد الكتاب والسنة أنه ﷺ لا يعلم شيئاً من الغيب إلا ما علمه الله إياه مما يشاء، كما أمره الله سبحانه أن يقول للسائلين عن الساعة: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ﴾ إلى أن قال: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْفَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (١٨٨) فما أجهل أصحاب الغلو الذين رفعوه فوق منزلته وأسبغوا عليه صفات الربوبية حيث يقول قائلهم:

فإِنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وَضَرَّتْهَا
وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْمُ اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ
فَلَمْ يُبْقُوا لِلَّهِ شَيْئًا وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

هذا وإننا نقابل شلتوت بشيخ أزهري أعلم منه وأتقى وهو الشيخ محمد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية وشيخ علمائها بلا منازع، فقد أجاب على سؤال ورد عليه من بعض علماء العراق هذا نصه:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده - اطلعنا على

(۱) رواه الطبري في «التفسير» (۲۸۷/۳).

بعد مناقشة طويلة حيث قال ردًّا على ما استدل به المخالف: ولا يظهر لهذا وجه فإن إفادة الخبر الظن مما أجمع عليه، ومنع المقدمة الإجماعية لا يجور، فبعد ملاحظة هذا الإجماع لا يمكن منع إفادة الخبر الظن، وبعد التنزل للمستدل أن يقول: الخبر مفيد للظن مادام الخبر باقياً قطعاً فارتفع المانع حين وجود الخبر قطعاً، فوجب القطع بالحكم في تلك الحال قطعاً وهو المطلوب، فإنهم لا يدعون بعد ظهور عدم البيان كذب الخبر فتدبر، فإن المانع من القطع هو الإجمال وجواز الطرف المقابل مرجوحاً، وهنا وإن ارتفع المانع الأول لكن قام الثاني مقامه، فإن الظن بالشيء يوجب تجويز الطرف المقابل.

هذا ثم لهم أن يقرروا بأن الخبر مفيد للظن بالوضع والاستعمال قطعاً، وهذا الظن يوجب التبادر قطعاً، وتبادر المراد من القطعي رافع للمانع قطعاً لوجود المقتضي، وبالجمله هذا الظن موجب للتبادر وهو يوجب القطع، وكيف لا يوجب التبادر؟ فإنه متى علم أن الصلاة في الشرع ما هي؟ ولو بخبر الواحد، والربا ما هو؟ يتسارع الذهن عند سماع اللفظين إلى معناها الشرعي، وإنكاره مكابرة، وليس هذا إلا كما إذا أخبر الخليل والأصمعي أن لفظاً وضع في لغة العرب لهذا المعنى يتسارع الذهن عند السماع إليه ألبته.

وهذا أولى منه فإن هذا الظن قوي معاضد بالإجماع، وهذا هو الذي يرسم في الاستدلال المشهور بأن الحكم بعد تبين الخبر مضاف إلى القطعي فيكون مقطوعاً، يعني أن الحكم بعد تبين الخبر مستفاد منه لأجل التبادر فيفيد القطع لأن المراد به المعنى الأعم، وهو الذي لا يحتمل المقابل احتمالاً ناشئاً عن دليل، وبعد التبادر فاحتمال عدم الإرادة كاحتمال التأويل في النص فلا اعتداد به، هذا بخلاف ترجيح أحد معنيي المشترك بالرأي فإنه لا يوجب التبادر، فتأمل فيه فإنه موضع تأملٍ اهـ.

وأقول: تأملنا فوجدنا أن الأصوليين استدلوا على وجوب التعبد بخبر الواحد باحتجاج الصحابة على وجوب العمل بخبر العدل، وأنه تواتر عنهم الاحتجاج والعمل بخبر الواحد، وكما أجمعوا على ذلك فقد أجمعوا على إفادة خبر الواحد العدل الظن؛ فكان خبر الآحاد مفيداً للظن بالإجماع والعمل به واجب بالإجماع، ولا اعتداد بالاحتمال المرجوح الذي هو في مقابلة الظن، بدليل تواتر العمل به عن رسول الله ﷺ وأصحابه، وقد أطال الأصوليون في الاستدلال على وجوب العمل بخبر الواحد وعلى تواتره بما يطول شرحه، فإن أردته فعليك بـ«مسلم الثبوت» و«التحرير» وشرحه، وعلى كل حال فالحق أن الخلاف لفظي، فمن نظر إلى أن خبر الآحاد الصحيح ظني نظر إلى الاحتمال في ذاته، وفي نظر إلى أن هذا الاحتمال لا اعتداد به قال إنه قطعي، فإذا فسر المجمع كان العمل بهذا التفسير واجباً بالإجماع سواء قلنا: إن خبر الآحاد يفيد القطع أو الظن.

وأما مقره أي عيسى وأين هو؟ فنقول: إنه عند الله وفي علم الله مكانه، ولا نعلم له أي مكان مستقر، ألا ترى أن الجنة والنار في اعتقاد أهل السنة موجودتان يقيناً ولكننا لا نعلم أين هما، وأما ما ورد في قصة المعراج أن النبي ﷺ لقيه في السماء الثانية فهذا لا يدل على أنها مكان له؛ لأن النبي ﷺ كما لقيه كذلك لقي إبراهيم وموسى وغيرهما في السموات، ومعلوم أنهم ماتوا ومن مات لا تعود له الحياة إلا يوم القيامة، فالذي وقع ليلة المعراج من لقيه الأنبياء هو من باب التمثيل أو عالم المثال، وإن الله شكل أرواحهم على هيئة أجسادهم كما ذكره ابن عقيل وابن التين وقال: وإنما تعود الأرواح إلى الأجسام يوم البعث كما قدمنا إلا عيسى فإنه حي لم يمت وينزل إلى الأرض فيقتل الدجال، ألا ترى أنه ﷺ رأى الجنة والنار ليلة الإسراء في السماء، ومن المعلوم أنه لم يعلم بطريق قطعي مكانهما.

قلت: وكذا رأهما في صلاة الكسوف بالمدينة كما جاء في الحديث،

وقولهم إن الأنبياء أحياء في قبورهم فهذا لا ينافي ما قاله ابن التين؛ لأن عود الأرواح للأجسام يوم البعث هو الذي يحصل به عودة الحياة المشاهدة كما في الدنيا^(١).

وأما حياة الأنبياء في قبورهم فهي حياة ملكوتية بها يقدرُونَ على أفعال ملكوتية لا يشهدها ولا يراها إلا من يشاهد عالم الملكوت، مثل نبينا ﷺ إلا عيسى فإنه وإن أخذه الله إلى عالم الملكوت فإنه موجود فيه كما كان موجودًا في الأرض؛ لأنه لم يمت بعد، فهو حي بحياته الدنيوية التي ولد عليها لم تفارق روحه جسده، وإن كان في عالم الملكوت فهو في حراسة الله إلى أن يرجعه إلى الأرض ويقتل الدجال ثم يموت كما مات إخوانه الأنبياء ويدفن في الأرض، وهذا هو معنى نزول عيسى الذي جاءت به الأخبار الصحيحة، وليس معناه الانتقال من مكان عال إلى مكان سافل كما فهم السائل.

وأما قوله: فما معنى قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ وقد قال: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ ولم يقل بنوم عيسى إلى يومنا هذا أحد.. إلخ فنقول: إن السائل باستشهاده بالآية كأنه قصر تفسير التوفي على شيئين فقط الموت والنوم، وإنما فعل ذلك ليتسنى له إيراد إشكال على التوفي بمعنى النوم وهو قوله: لم يقل أحد بنوم عيسى إلى يومنا هذا، فنفيده أن معنى التوفي ليس قاصراً على هذين المعنيين، فإن المفسرين ذكروا أوجهًا كثيرة في معنى التوفي، والصحيح قول القرطبي: إن الله رفعه من غير وفاة أي موت ولا نوم، وهو اختيار الطبري، والرواية الصحيحة عن ابن عباس، ومعنى الوفاة يحتمل على اختيار الطبري أربعة أوجه:

الأول: بمعنى الإماتة في المستقبل، وهو قول الفراء: إن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا تقديره: رافعك ومطهرك ومتوفيك بعد إنزالك من

(١) التي يترتب عليها جميع الأفعال الاختيارية بأقوى مما كانت عليه في الدنيا.

السماء، قلت: ومثلوا له بقوله سبحانه: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ ويقول الشاعر:

ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرْقٍ عليك ورحمةُ الله السلامُ

الثاني: بمعنى القبض وهو قول ابن زيد: إني متوفيك قابضك من الأرض.

الثالث: بمعنى إبقائه للأجل المقدر له، والإماتة بعد، وهو قول الزمخشري: إني متوفيك أجلك، ومعناه إني عاصمك من أن يقتلوك، ومؤخر أجلك إلى أجل كتبه لك.

الرابع: إنه بمعنى الإماتة في المستقبل وأن الواو في قوله: ﴿وَرَأَيْتُكَ إِيَّايَ﴾ لا تفيد الترتيب؛ لأنها لمطلق الجمع، فلا فرق بين التقديم والتأخير، وهذا الوجه يرجع إلى الوجه الأول قول الفراء.

بقي الوجهان اللذان اقتصر عليهما السائل:

أحدهما: الوفاة على ظاهرها وأنها وقعت قبل رفعه، توفاه الله ثلاث ساعات أو سبعا ثم أحياه ورفعته إليه، وقد ورد ذلك في رواية ضعيفة عن ابن عباس وذكر ابن إسحاق أنها من زعم النصارى.

الثاني: أن المراد بالوفاة هنا النوم ومثله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِإِئْتِلَ﴾ أي: يميتكم، قال في «فتح البيان»: وبه قال كثيرون. قال الألوسي: روي عن الربيع أن الله تعالى رفع عيسى إلى السماء وهو نائم رفقا به، ولم يذكر أصحاب هذا القول أن عيسى هل استيقظ من النوم بعد رفعه أم يستمر نائما إلى أن ينزل، وعلى فرض أنه يستمر نائما فإن الله يحفظه في المحل الذي رفع إليه، ويصونه عن الموت في هذه المدة الطويلة كما صان أهل الكهف لمدة ثلاثمئة وتسع سنين عن الموت والهلاك بلطفه وكرمه، بأن حفظ أجسادهم من أن تأكلها الأرض، والله على كل شيء قدير، فأصحاب هذا الوجه على تقدير الفرض كأنهم قائلون بنوم عيسى إلى الآن والله أعلم.

فبطل قول السائل: «لم يقل بنوم عيسى إلى يومنا هذا أحد».

وأما قوله: مع أن صيغة «متوفيك» وأخواتها تخصصت بالاستقبال بقوله: «إلى يوم القيامة» ويريد القيامة، فنقول: إن الجار والمجرور - كما قال المفسرون - متعلق بالجعل، يعني جاعل المتبعين لك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة، وعلى كل حال فالجار وقع في جملة، هو المرتبط بها، وأخذ له متعلقاً منها ﴿وَفُضِيَ الْأَمْرُ﴾ فلا يمكن بعد ذلك أن يبحث له عن متعلق من الجمل التي قبل الجملة التي هو جزء منها؛ لأنه لا ارتباط بينه وبينها، نعم إن المراد من قوله: ﴿مُتَوَفِّيك﴾ في المستقبل، وهذا لا يقتضي إلا أن تقع الوفاة في دار الدنيا في المستقبل، ولا يقتضي وقوعه في الحال ولا في الماضي، لا شك أن عيسى وإن كان حيّاً الآن لكنه سيموت في المستقبل كما تقدم، ألا ترى إلى قوله تعالى في خطابه لسيد الخلق: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ (٣٠) فإن المراد من ذلك الموت في المستقبل.

وأما قوله: وأما الرفع بقوله: ﴿وَرَأْفَعُكَ إِلَيَّ﴾ فرفع تعظيم وتكريم لعيسى لا رفع جهة فإنه ممنوع عند عامة المسلمين، غير مُسَلَّم بالنظر إلى الله تعالى، وأما بالنظر إلى عيسى فغير مُسَلَّم، ألا ترى إلى إبراهيم إذ يقول: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي﴾ وإنما ذهب من العراق إلى الشام، أو يكون قوله: ﴿وَرَأْفَعُكَ إِلَيَّ﴾ أنه يرفع إلى مكان لا يملك الحكم فيه غير الله والله أعلم بذلك المكان كما قدمنا.

قال المفتي في الحاشية: بل ذلك المكان هو السماء كما جاء في الأحاديث والآثار التي يقف عليها شيخنا رحمته الله، وأما قوله: فإن قلنا: إن عيسى مات ثم أحيي ورفع فتلك مسألة تلزمنا ثلاث موتات وثلاثة إحياءات، وقد قال تعالى على لسان أهل النار: ﴿رَبَّنَا آمَنَّا أَتَيْنَا وَلَاحِقَتْنَا أَتْنَيْنِ﴾، وقال تعالى يحصر الموت في الموتين والإحياءين: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ فنقول: إن ذكر الإمامة والإحياء تكرر مجيئه في آيات من القرآن:

الآية الأولى: قوله عن الكفار: ﴿رَبَّنَا أَمَتَنَا أَتْنَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا أَتْنَيْنِ﴾ وقد اختلف في الإماتة الأولى فقليل: أرادوا بها خلقهم أمواتًا، وبالثانية إماتتهم المعهودة عند انقضاء آجالهم، والإحياء الأول نفخ الروح فيهم بالأرحام، وبالثانية البعث، وهذا مروى عن ابن عباس وابن مسعود و قتادة وجعلوا هذا نظير آية البقرة: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية. والإماتة إن كانت حقيقية في جعل الشيء عادم الحياة سبق بحياة أم لا فالأمر ظاهر، وإن كانت حقيقية في تطهير الحياة معدومة بعد أن كانت موجودة حكمًا هو ظاهر كلامهم، ففي إطلاقها على ما عدا إماتة أولى خفاء، ووجه بأن ذلك من باب المجاز، وللمفسرين وعلماء البلاغة كلام أعرضنا عنه لطوله وعدم مساسه بالسؤال.

وقال السدي: المراد بالإماتة الأولى إماتتهم عند انقضاء آجالهم وبالإحياء الأولى إحيائهم في القبر للسؤال، وبالإماتة الثانية إماتتهم بعد هذه الإحياء، وبالإحياء الثانية إحيائهم للبعث وسيأتي أنه أبعد الأقوال، وقال ابن زيد: أريد بإحيائهم قسمًا عند أخذ العهد عليهم من صلب آدم ثم إماتتهم بعد، ثم إحيائهم في الدنيا ثم إماتتهم، ثم إحيائهم، وهذا صريح في أن الإحياءات ثلاث.

الآية الثانية: قوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ وهذه الآية مسوقة للامتنان، وفي المراد منها أقوال، فالمروى عن ابن عباس وابن مسعود ومجاهد: هو أن المراد بالموت الأول العدم السابق والإحياء الأول للخلق، والموت الثاني المعهود في الدنيا والحياة الثانية البعث، واختار آخرون أن الموتة الأولى هي وقت استقرارهم في الأرحام، والحياة الأولى نفخ الروح فيهم وهم في الأرحام والإماتة الثانية هي المعهودة، والإحياء الثاني هو البعث قاله الآلوسي، ولعل الثاني أقرب من الأول، وإطلاقه الأموات على تلك الأجسام مجاز إن فسر الموت بعدم الحياة عمن اتصف به، وحقيقة إن فسر بعدم الحياة عما من شأنه، قاله السيلكوتي.

قلت: أولى الأقوال بالصواب والقبول - إن شاء الله - قول الألوسي: إن الموتة الأولى هي وقت استقرارهم في أرحام أمهاتهم لتتحول كل نطفة علقة ثم مضغة إلى آخر الأطوار؛ وذلك لأن النطف الخارجة من أصلاب الآباء فيها «جينات حية» كما أرشد إليها الطب الحديث وشاهدها المبصرون في المجاهر، فكانت إماتتهم في الأرحام مسبوقة بحياة منوية، ولعل هذا من أسرار القرآن ومعجزاته التي أبرزها علم الطب بمشيئة الله وقدرته، وعلى هذا فلا وجه للمجاز.

الآية الثالثة: أنه تعالى بعد وصف أهل الجنة بما هم فيه من الخيرات والراحات أوضح أن حياتهم دائمة فقال: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ جملة مستأنفة أو حالية، كأنه يريد أن يقال: لا يذوقون فيها الموت بتاتاً، فوضع الموتة الأولى موضع ذلك؛ لأن الموتة الماضية محال ذوقها ثانية فهو من باب التطبيق بالمحال، كأنه قيل: إن كانت الموتة الأولى يستقيم ذوقها في المستقبل فإنهم يذوقونها.

الآية الرابعة: أنه تعالى بعد ما تم كلام بعض أهل الجنة من قرينه من أهل النار أخبر أنه عاد إلى مخاطبة جلسائه من أهل الجنة: ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾ (٥٨) الهمزة للتقرير، وفيها معنى التعجيب، والفاء للعطف على معنى يقتضيه نغم الكلام أي: أنحن مخلصون فما نحن بميتين إلا موتتنا الأولى التي كانت في الدنيا. قاله تصديقاً لقوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ يعني أن حياتهم دائمة.

الآية الخامسة: يخبر تعالى عن كفار مكة المنكرين للبعث فقال: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ لَيَقُولُونَ﴾ (٦١) ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا الْأُولَى﴾ أي ما العاقبة ونهاية الأمر إلا الموتة الأولى المزيلة للحياة الدنيوية، ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ﴾ أي بمبعوثين بعدها، قيل: إنه قيل لهم: إنكم تموتون موتة تعقبها حياة كما تقدمتكم موتة قبلها حياة، وذلك قوله: ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ فقالوا: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا الْأُولَى﴾ يريدون ما الموتة التي تعقبها

حياة إلا الموتة الأولى دون الثانية وهذا اختيار جار الله سلامة، قال الآلوسي: الإنصاف أن حمل الموتة الأولى هنا على التي بعد الحياة الدنيا أظهر من حملها على ما قبل الحياة من العدم، بل هي المتبادرة إلى الفهم عند الإطلاق، المعروفة بينهم، وأمر الوصف بالأولى على ما سمعت.

قلت: ما ارتضاه جار الله هو الأنسب لمراد الكفار والله أعلم. في الآيات التي جاء بها ذكر الإمامة والإحياء لا تدل واحدة منها على ما ذكره السائل؛ لعدم وجود ما يدل فيها على الحصر، فضلاً عن اختلاف المفسرين.

قلت: مهما اختلفوا فالأمر واضح بخلاف ما خصصته واقعة كقول المجيب هنا: ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ الاستفهام هنا للتقرير، والرؤية المذكورة هي رؤية القلب لا رؤية البصر، والمعنى عند سيبويه: تَنَبَّهَ إِلَى أمر الذين خرجوا، ويجوز أن يكون بمعنى الرؤية البصرية، أي ألم تنظر إلى الذين خرجوا ﴿وَهُمْ أَلَوْفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ أي مخافة الطاعون، ﴿فَقَالَ لَهُمْ اللَّهُ مُوتُوا﴾ أمر تكوين وتحويل، وهو عبارة عن تعلق إرادته بموتهم دفعة، أو تمثيلاً لإماتته إياهم ميتة نفس واحدة، كأنهم أمروا فأطاعوا فماتوا ﴿ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ عطف على مقدر يستدعيه المقام، أي فماتوا ثم أحياهم ولا يشكل موت هؤلاء في الدنيا مرتين مع قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾؛ لأن ذلك لم يكن عن استيفاء آجالهم كما قال مجاهد، وإنما هو موت عقوبة فكأنه ليس بموت، وأيضاً فإنه من خوارق العادات فلا يرد نقضاً.

قلت: وإذا كان الأمر كذلك فكيف يستدل بها المجيب؟ فهي من الخوارق كخبر الذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها واستبعد إحياء الله لها، فأماته الله مئة سنة ثم بعثه، فضرب الله له المثل في

نفسه بما هو أعظم مما سأل عنه مستبعدًا له، ليخرجه من ظلمة الشك والاشتباه إلى النور البيان واليقين، ويريه كيفية ذلك الإحياء للدلالة على سرعته وسهولة إمكانه على الباري ﷻ، للإيذان بأنه قام كهيئته يوم مات عاقلًا فاهمًا مستعدًا للنظر والاستدلال، وكأن ذلك قبل عمارة القرية، فهاتان القصتان لا يردان نقضًا على سنة الله في الإماتتين والإحياءين الأصيلين أبدًا، فلا حاجة لإطالة المجيب بذكرهما.

ثم قال المجيب المفتي في جوابه للعراقي: وأما قوله: وإن قلنا بخلوده فقد ترون الآية وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ﴾ فقد نص الله على عدم خلودهم، وأنهم أجساد يأكلون الطعام، وعيسى منهم، كان هو وأمه أجسادًا يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق، وكذلك قوله: ﴿أَفَإِنْ مَتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾.

فنقول: الخلود هو دوام البقاء في دار لا يخرج منها، ودار الخلد الآخرة لبقاء أهلها فيها، وعلى هذا فبقاء عيسى عليه السلام حيًّا إلى قرب الساعة لا يقال: له خلود؛ لأن عاقبته أن ينزل ويقتل الدجال ثم يموت ويدفن في الأرض، فحينئذ يكون خرج من دار الدنيا، أما قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِلشَّرِّ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾ فمعناه أن الله قضى أن لا يخلد في الدنيا بشرًا، فلا أنت ولا هم إلا وهو عرضة للموت، فعيسى لا يقال: إنه خالد؛ لأنه - أيضًا - كونه حيًّا الآن فهو عرضة للموت، وسيموت بعد نزوله.

وأما قوله: ولا يخفى على فضيلتكم ما رواه البخاري عن ابن عمر حين خطبهم النبي بعد العشاء الأخيرة بخصوص عدم بقاء أحد من أهل الأرض على رأس المئة، ولعل امرأ يجيب أن عيسى ليس من أهل الأرض، فهذا أمر ثان يستدل به من تمسك بحديث المعراج - أيضًا -، فهذا - أيضًا - حديث مضطرب فيه، اختلفت طرقه وصيغته وموضعه، ولو سلمنا صحته فما أظنه إلا رادًّا على المستدل؛ لأن حديث المعراج روي أن النبي ﷺ حين عرج به رأى آدم في الأولى ويحيى وعيسى في

الثانية، ويوسف في الثالثة، وإدريس في الرابعة... إلخ، فنقول: أما الحديث الذي رواه البخاري في انصرام القرن فقد أخرجه في كتاب العلم وفي كتاب الصلاة عن ابن عمر ولفظه: «أرايتكم ليلتكم هذه؟! فإن رأس مئة سنة منها لا يبقى ممن هو على وجه الأرض أحد»^(١).

قال العيني: ولا يعترض على الحديث بعيسى عليه السلام؛ لأنه ليس على وجه الأرض، ولا بالخضر؛ لأنه في البحر، ولا بهاروت وماروت؛ لأنهما ليسا ببشر، وكذا الجواب في إبليس، ويقال: معنى الحديث لا يبقى ممن ترونه وتعرفونه، فالحديث عام أريد به الخصوص، والجواب الأوجه في هذا أن نقول: إن المراد ممن هو على ظهر الأرض في أمته، وكل من هو على ظهر الأرض أمته، المسلمون أمة الإجابة والكفار أمة دعوة، وعيسى والخضر ليسا داخلين في الأمة، والشيطان ليس من بني آدم. اهـ.

أقول: إنك قد علمت أن عيسى لم يكن على وجه الأرض، بل كان في مكان يعلمه الله، قلت: إن الجميع منهم يعتقدون حياة الخضر، وأنه في البحر، والبحر عندهم ليس محسوباً من الأرض، وكأنه ليس فيها، وهذا باطل مرتكز على خرافة باطلة، وقد أوضحنا أن القول بحياة الخضر ليس له مستند شرعي من الكتاب والسنة بتاتاً حتى ولا حديثاً ضعيفاً، فأما الموضوعات والمنامات، وما يتمثل به الشيطان لبعض العباد حول الكعبة زاعماً أنه الخضر، فهذا لا يجوز تسميته دليلاً، فضلاً عن أن يُعوَّل عليه، وهو من بعض طرائق الشياطين لإضلال بني آدم.

وقد أسلفنا - أيضاً - أن اعتقاد حياته يستلزم كونه من الكافرين الفاسقين - وقاه الله من ذلك وكرمه - لأنه لو كان حياً لوجب عليه الالتقاء بنبينا محمد ﷺ ومناصرته بتأييده والجهاد معه وفاء منه بالميثاق المأخوذ

على جميع النبيين وأممهم إن هم لحقوا أو لحق أحد منهم بمحمد ﷺ ليؤمنن به ولينصرنه، فقد أخذ عليهم الميثاق الغليظ بذلك بقوله في الآيتين (٨١، ٨٢) من سورة آل عمران: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا أَتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَلَتَنْصُرُنَّهُ، قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨١﴾ فَمَنْ تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٨٢﴾﴾.

والفسق إذا أطلق في القرآن فالمقصود به الكفر، ومن المعلوم أنه لم يرد خبر بتاتا بقدم الخضر على النبي ﷺ للإيمان به والقيام بنصرته، مع توفر الدواعي على نقله، إذ مجيء الخضر ليس بالأمر الهين، وقد كان ﷺ يبشر أصحابه بالقادمين من مكة على بعد كعمرو ابن العاص وغيره ويقول: «قذفت عليكم مكة بأفلاذ أكبادهم»^(١)، وأخبرهم عن جبريل لما جاءه بصورة رجل شديد بياض الوجه والثياب قائلاً لهم: «هذا جبريل أتاكم يعلمكم أمر دينكم»^(٢)، فلو كان الخضر حيّاً لجاءه وجاهد معه كما جاهدت معه الملائكة في يوم بدر والأحزاب وحنين، وحيث إن عدم المجيء منه يفضي إلى الكفر وهذا باطل، وإذا كان اللازم باطلاً فالملزوم مثله يحق لكل مسلم يعلم حكم الله فيما أنزل أن يجزم بوفاء الخضر كغيره من البشر الذين لم يجعلهم الله خالدين.

والعجب من علماء فضلاء يعتقدون حياته استسلاماً لحكايات بعض الصالحين أنه سلم عليهم في المطاف حين الطواف، فكيف يسلم عليهم وهو لم يسلم على النبي ﷺ لا في المطاف ولا في غيره، فالله يغفر لهم حسب حسن نواياهم وسلامة صدوهم.

ثم قال المفتي: وأما عدم تسليمه لمن استدل بحديث المعراج بأن عيسى في السماء للاضطراب في تعيين مكانه، ففي رواية أنه في الثانية،

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات» (١/١٢٧).

(٢) تقدم تخريجه.

وفي رواية في الثالثة، وكأن السائل يريد أن الاضطراب على الوجه الذي قاله في الحديث يسقط الاحتجاج به.

فنقول: إن المعراج مما أجمع عليه المسلمون، وأعرض عنه الملحدون، ودعواه أن الاضطراب في الحديث يمنع الاحتجاج به غير مُسلَّم، غاية الأمر أنه ورد بطرق متعددة منها الرواية التي في سندها شريك انفرد بها عن الجماعة بأشياء عدوها شاذة منكرا ونبهوا عليها، وأجابوا عنها بأن شريكاً وَهَمَ فيها، وبعد هذا لا يجوز لأحد أن يستشكل أو يشك، فإن رفع عيسى ثابت بالنص القاطع، على أننا قد بينا أن كل ما رآه النبي ﷺ ليلة المعراج فهو من قبيل التمثيل، فليس في الحديث دليل على مكان عيسى، بل الذي يدل على رفع عيسى هو النص القاطع في قوله تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ ﴿وَرَأَيْكَ إِلَى﴾ فلا يؤثر في ذلك عدم تعيين مكانه، والأحاديث الواردة في نزوله كثيرة ومتواترة.

إلى أن قال: وأما قوله: فإذا أخذ دليلاً فهل هم فيما وراء البرزخ أم كلهم أحياء في السماء؟ وما الذي امتاز به عيسى بالنزول دونهم؟ وإذا كانوا فيما وراء البرزخ ومن جملتهم عيسى، فهل يجوز لعيسى أن يرجع إلى الدنيا وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾؟.

فنقول: يريد السائل بهذا الترديد أن النبي ﷺ لما أخبر عن ليلة المعراج أنه رأى جماعة من الأنبياء في السموات ومن جملتهم عيسى، فهل رؤيته لهم كما يرى الشخص منا أناساً سبق موتهم؟ أم رؤيته لهم كما يرى الشخص منا أناساً على قيد الحياة؟.

فنجيب: أن كلا الترديدين باطل، لأنه ينبني على كون الرؤية برزخية أن المعراج كان في المنام، وأن عيسى مات قبل الرفع واستمر ميتاً، وأن النبي ﷺ رآه ليلة المعراج مع من رأى من الأنبياء، وينبني على كون الرؤية كما يرى الشخص منا أناساً على قيد الحياة أن المعراج

حصل يقظة، وأن عيسى لم يمت قبل الرفع، وأن الأنبياء الذين ثبت موتهم عادت أرواحهم إلى أجسادهم، وعود أرواح الأنبياء إلى أجسادهم قبل البعث باطل، ثم إن السائل رتب على كشف الأول من الترديد قوله: وما الذي امتاز به عيسى بالنزول دونهم مع قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾.

إذا تبين لك مقاله وما يرمي إليه فنقول: أما بطلانه بالنظر إلى عيسى فقد كان المعراج يقظة وعيسى لم يمت، فأما بالنظر إلى الأنبياء فلا نسلم عود الأرواح إلى أجسادهم على الوجه الذي كان في الدنيا قبل يوم البعث وقد علمت بطلانه، والحق الذي يقتضيه الدليل أن رؤية النبي ﷺ حقيقة، وأن المعراج كان يقظة، وأن من عدا عيسى من الأنبياء أموات، إلا أن الله شكل أرواحهم على هيئة أجسادهم، وإنما تعود الأرواح إلى الأجساد يوم البعث إلا عيسى فإنه حي لم يمت، وسينزل إلى الأرض، ثم بعد قتله الدجال يموت كما وردت الأخبار الصحيحة.

وأما امتياز عيسى بالنزول عنهم فقد قال ابن حجر: «إن الحكمة منه الرد على اليهود في زعمهم بأنهم قتلوه، فبين الله كذبهم، وأنه الذي يقتلهم، أو نزوله لدنو أجله ليدفن في الأرض، إذ ليس لمخلوق من التراب أن يدفن في غيرها» وعلى هذا لا يقال: إن عيسى كان في البرزخ ثم رجع إلى الدنيا، ولا إن الأنبياء الذين ماتوا عادت أرواحهم إلى أجسادهم قبل يوم البعث.

وأما قوله: «وأما من أستدل بحديث البخاري وغايته إن صح فهو لا ينص على أنه عيسى ابن مريم النبي؛ لأن لفظه: «ليوشكن أن ينزل ابن مريم حكمًا عدلاً يكسر الصليب ويقتل الخنزير ويفيض المال»، والرواية الأخرى: «كيف أنتم إذا نزل ابن مريم وإمامكم منكم»^(١)، فغاية ما فيه أنه سيتولى الأمر ابن مريم، ولعله من أفراد الأمة يقوم

بالأمر، ويعمل بالشرع فيجري هذه الأعمال، لا ينص على أنه النبي الذي أرسله الله إلى بني إسرائيل».

فنقول: الذي عهد وعُرف من الشارع أنه في تخاطبه إذا ذكر ابن مريم يقصد به عيسى عليه السلام، ففي الكتاب العزيز: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَحَمَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأَمْهُ آيَةً﴾ وقد وردت أحاديث كثيرة مصرحة بلفظ عيسى، وفي هاتين الروايتين اكتفى بقوله: ابن مريم اعتمادًا على ما صرح باسمه في روايات أخرى، على أنه سيأتي في أكثر الأحاديث والآثار المروية على النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين التصريح باسم عيسى عليه السلام.

وأما قوله: ولنا شيء آخر أدهى وأمر في المسألة، وهو أن أهل التفسير بينوا أن عيسى توفي ساعات، وقالت النصارى كذلك، واختلفوا في مقدارها عمدًا لا غير، لترويج الدسيصة كيف يحيى عيسى ويصعد إلى السماء وسينزل؟ أيكون الحشر حشرين؟ أم تكون الإماتات ثلاثًا، سبحانه هذا بهتان عظيم دسه النصارى في الإسلام.

أقول: ذكرنا فيما سبق أن القول بأن عيسى مات رواية ضعيفة مخالفة لقول ابن عباس، ولما عليه الأكثر من القول الصحيح، وأن ابن إسحاق قال: إنها من زعم النصارى، فلا نتكلف الرد على هذا القول لظهور بطلانه.

قلت: كيف يستعظمها ويدعي أنها أدهى وأمر وهو يجزم أنها من دس النصارى، ويقول: هذا بهتان عظيم؟ فما وجه تساؤلاته؟

وأما قوله: وقد التبس على بعض الناس في لفظ النزول أنه سينزل، وما المراد من النزول؟ إنه في السماء وسينزل، فقد قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ المراد من النزول الحصول، وقالت العرب: نزل علينا أو بنا ضيف، أفطنا مأجورين.

ونقول: النزول كالهبوط لا يقتضي الانحدار من علو إلى سفلى،

وقد جاء بمعنى الجعل والإنشاء قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾، ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ﴾ وهو تفسير بلازم الشيء، فإن كل مخلوق منزل باعتبار ثبوته في اللوح وتقدير كونه موجوداً، حيث ثبت فيه، وقال قُطْرُبٌ: هيأناه لكم وأنعمنا به عليكم من نزل الضيف، ولم يقل أحد: إن نزول عيسى بمعنى الانحدار، بل المراد بنزوله هو إتيانه من المكان الذي رفعه الله إليه، وهذا المكان هو - كما قلنا سابقاً - في عالم الملكوت، ولا يعلم تعيينه إلا الله الذي حفظه فيه، وهو الذي ينزل منه عند قرب الساعة، أي ينتقل، وبالجمله فكل ما قاله السائل ليس إلا تشكيكاً في القطعيات الثابتة بالتواتر، فإن نزول عيسى عليه السلام - كما قال بعض المحققين - ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، أما الكتاب فقد قال تعالى: ﴿وَأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ وذلك عند نزوله من السماء آخر الزمان، وهذا يرجع إلى أن الضمير في «به» وفي «موته» يعود إلى عيسى.

ويشهد له الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد، حتى تكون السجدة الواحدة خير من الدنيا وما فيها». ثم يقول أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم: ﴿وَأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾^(١).

قال الحافظ: وهذا مصير من أبي هريرة إلى أن الضمير في قوله: ﴿إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ﴾ وفي قوله: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ يعود على عيسى، أي: إلا ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى، وبهذا جزم ابن عباس فيما رواه ابن جرير من طريق سعيد بن جبير عنه بإسناد صحيح، وفي طريق أبي رجاء عن الحسن قال: قبل موت عيسى، والله إنه الآن لحي ولكن إذا نزل آمنوا

ثم قال: وهذا القدر كفاية، وبه عُلِمَ أن نزول عيسى ثابت بالكتاب كما أسلفنا، وبالسنة المتواترة كما مضى، خصوصًا وأن من جملتها الحديث التاسع: «لا تزال طائفة من أمتي» فقد عده العلامة الشيخ محمد

ابن جعفر الكتاني في كتابه «نظم المتناثر من الحديث المتواتر»، وقال: نص على تواتره بعينه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم» في أوائله أثناء كلام ونصه: بل قد تواتر عنه عليه السلام أنه قال: «لا تزال من أمتي طائفة ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة»^(١) اهـ، والله أعلم.

وأما الإجماع فقال السفاريني في «اللوامع»: قد أجمعت الأمة على نزوله، ولم يخالف فيه أحد من أهل الشريعة، وإنما أنكر ذلك الفلاسفة والملاحدة ممن لا يعتبر بخلافه، وقد انعقد إجماع الأمة على أنه ينزل ويحكم بهذه الشريعة المحمدية، وليس ينزل بشريعة مستقلة عند نزوله من السماء، وإن كانت النبوة قائمة به وهو متصف بها. اهـ، والله أعلم.

قلت: والسبب أنه ملزم باتباع محمد عليه السلام هو وكل نبي لحق به أو أمة نبي كما نصت عليه الآيتان (٨١، ٨٢) من سورة آل عمران السالف ذكرهما، وقد قال عليه السلام: «والله لو كان موسى حيًا ما وسعه إلا اتباعي»^(٢).

ونعود إلى توضيح قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْلَمُ لِلسَّاعَةِ﴾ فهي منبئة عن كون عيسى علامة واضحة للساعة؛ لأن استخدام لفظ العلم - الذي هو مصدر العلامة - يدل على وضوحها وضوحًا كاملاً مبيّنًا لا شك فيه ولا التباس، كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بالعربية أن المصدر يُحمل على الذات للمبالغة، وإلا فلا معنى لحمل المصدر على الذات، والعلامة لا بد أن تكون غريبة لا نظير لها في مكانها ووقتها، وإلا فلا فائدة منها، وهذا ما تدل عليه الفطرة السليمة والعقول المستقيمة؛ لأن من أراد أن يضع علامة على منزله أو ملكه وجب عليه أن يميزها عن غيرها حتى لا يشتبه ملكه بغيره، ولهذا جعل الله نزول عيسى

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

علامة للساعة خارقة للعادة، مثل ما كانت الساعة أمرًا خارقًا للعادة، فإن دلالة أشراتها لا تدل على قرب مرساها، كما يدل نزول عيسى ابن مريم، فإنه لا بد أن يكون زمن وجود العلامة قريبًا، وقد ثبت أن هذه الآية دالة دلالة صريحة واضحة على أن عيسى عليه السلام لا بد أن يجيء إلى الدنيا فينزل إلى الأرض في زمن قريب من الساعة، ويكون مجيئه ذلك بطريقة خارقة للعادة، ليكون علامة للساعة كما نصت الآية المذكورة على ذلك، وهي عقيدة المسلمين الحقيقيين، وعليها تضافرت نصوص الأحاديث الكثيرة جدًا والتي لا ينكرها إلا الضالون.

لقد انتهى الرد على أسئلة العراقي ومجادلاته الباطلة من مفتي الديار المصرية في زمنه ومنها عرفنا شيئين:

أحدهما: انحطاط عقلية العراقي في تساؤله عن ميزة عيسى من بين الأنبياء بنزوله إلى الأرض أو جاهلاً أو متجاهلاً الفرق بين الحي والميت، فعيسى حي بجسده وروحه في السماء؛ لأن الله سبحانه رفعه إليه على هذه الحال كما مضى في توضيح النصوص التي لم يكن عند هذا العراقي استعداد لفهمها، وأما سائر الأنبياء فأجسامهم مقبورة في الأرض، وليس في السماء سوى أرواحهم، فهل يريد الشيخ نزول أرواحهم مجردة على أجسامهم حتى لا يكون لعيسى عليهم ميزة؟ أو ماذا يريد - سامحه الله -؟ ولعل ما فضح به نفسه نتيجة حتمية لكل منحرف عن معاني الوحي الكريم كما حصل للشيخ شلتوت من التمادي في الالتواء والخروج بعقله عن فطرته الأصلية.

ثانيهما: علمنا عقيدة السائل والمفتي في عدم هضمهما فوقية الله على خلقه خضوعاً للقواعد الجهمية التي اغتر بها الإمام الأشعري قبل رجوعه عن مذهبه القديم، وهذا العراقي جاهل بعقيدة المسلمين السلفيين حيث قرر مخالفة جميع المسلمين للفوقية وأن عيسى مرفوع إلى الله فيها، وقارن المفتي بزعمه أن عيسى في السماء معرضاً عن جهة الفوقية التي يعتقدها السلف، والسلف يعتقدون جهة الفوق

والعلو لله بالنسبة إلى المخلوقين لا بالنسبة إلى الخالق سبحانه، فإن الجهات كلها تكون عنده عدمية كما قرروا أن جميع العوالم العلوية والسفلية بالنسبة إليه تكون كالذرة الصغرى بيد أحدنا والله أعلى وأجل، وإذن فإن هذه المماحكات لم تكن إلا خضوعاً لقواعد الجهمية الملعونة.

وإليك فتوى الشيخ محمد حسنين مخلوف مفتي مصر السابق لتعلم مناقضتها لفتوى شلتوت وأن علماء مصر لا يتفقون معه على رأيه المخالف لعقيدة الإسلام، فقد قال: واعلم أن عيسى عليه السلام لم يقتل ولم يصلب كما قال تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾، وقال: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾، فاعتقاد النصارى القتل والصلب كفر لا ريب فيه، وقد أخبر الله تعالى أنه رفع إليه عيسى كما قال: ﴿وَرَافِعَكَ إِلَيْنَا﴾، وقال: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْنَا﴾ فيجب الإيمان به، والجمهور مجمعون على أنه رُفِعَ حيّاً من غير موت ولا غفوة بجسده وروحه إلى السماء، والخصوصية له عليه السلام هي في رفعه بجسده وبقائه فيها إلى الأمد المقدر له، وأما التوفي المذكور في قوله: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾ فالمراد منه ما ذكرنا على الرواية الصحيحة عن ابن عباس والصحيح من الأقوال كما قاله القرطبي، وهو اختيار الطبري وغيره، والمشار إليه في قوله: «فالمراد منه ما ذكرنا»: هو قوله في تفسير قول الله: ﴿إِنِّي مُؤَفِّيكُ﴾ أي آخذك وافيّاً بروحك وجسدك ورافعك إلى محل كرامتي، فالعطف للتفسير يقال: وفيت فلاناً حقه أي أعطيته إياه وافيّاً، فاستوفاه وقبضه، وكما كان عليه السلام في مبدأ خلقه آية للناس ومعجزة ظاهرة كان في نهاية أمره آية ومعجزة ظاهرة.

والمعجزات بأسرها فوق قدرة البشر ومدارك العقول، وهي من متعلقات القدرة الإلهية، ومن الأدلة على صدق الرسل.

وقوله: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ زعم أكثر اليهود أنهم قتلوا المسيح وصلبوه فكذبهم الله وقال: ﴿وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ أي شبه لهم المقتول بأن ألقى عليه

شبه المسيح، فلما دخلوا ليقتلوا المسيح وجدوا الشبيه فقتلوه وصلبوه
يظنونهم المسيح، وما هو به في الواقع، إذ قد رفعه الله إلى السماء
ونجاه من شر الأعداء.

وقيل: المعنى: ولكن التبس عليهم الأمر حيث طلبوا المقتول
عيسى كما أوهمهم بذلك أحبارهم ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أَخْلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ﴾ وهم
اليهود حيث قال بعضهم: قتلناه حقًا، وتردد فيه آخرون، والنصارى
حيث قال بعضهم: «صَلَبَ الناسوت ورُفِعَ اللاهوت»، وقال بعضهم:
قُتِلَا مَعًا، وذلك لقولهم باتحادهما. وقال فريق: رأيناه قتل، وفريق:
رأيناه رفع، وكلهم ضَلَالٌ كَذْبَةٌ، وما لهم به من علم ولكنهم يظنون
ظنًا، ويتبعون وهمًا، وما قتلوه متيقنين له هو، بل رفعه الله إلى
السماء التي لا حكم فيها إلا لله تعالى، وطهره من الذين كفروا، ﴿وَإِنْ
مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ أي ما من أحد من أهل الكتاب
الموجودين عند نزول عيسى آخر الزمان إلا ليؤمنن بأنه عبد الله
ورسوله وكلمته قبل أن يموت عيسى، وتكون الأديان كلها دينًا واحدًا،
وهو دين الإسلام الحنيف، دين إبراهيم عليه السلام ونزول عيسى عليه السلام ثابت
في الصحيحين وغيرهما، وهو من أشراط الساعة.

وقال في تفسير الآية (٦١) من سورة الزخرف: ﴿وَإِنَّهُ لَعَلَّمَ لِّلسَّاعَةِ﴾:
أي وإن نزول عيسى عليه السلام بنزوله من السماء لتعلم به الساعة، وقرئ
«لَعَلَّمَ» بفتح اللام أي لعلامة على قربها، وهو من أعظم أماراتها وجاءت
به الأحاديث الصحيحة.

وقال في تفسير الآية (٤٠) من سورة الأحزاب: ﴿وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ
النَّبِيِّينَ﴾ أي إنهم خُتِمُوا به، فهو كالخاتم والطابع لهم، ختم الله به
النبوة فطبع عليها فلا تفتح لأحد بعده إلى قيام الساعة، وقرئ بكسر
التاء بمعنى أنه ختمهم فكان آخرهم، وقيل: الخاتم بكسر التاء وفتحها
بمعنى واحد مثل طابع وطابع، والمراد على القراءتين أنه ﷺ آخر
أنبياء الله ورسوله، فلا نبي ولا رسول بعده إلى قيام الساعة، فمن زعم

النبوة بعده فهو كذاب أفاك، وكافر بكتاب الله وسنة نبيه، ولذا أفتينا بكفر طائفة القاديانية أتباع المَفْتُونِ غلام أحمد القادياني، الزاعم هو وأتباعه أنه نبي يوحى إليه، وأنه لا تجوز مناكرتهم ولا دفنهم في مقابر المسلمين، وكذلك أفتى الآلوسي بكفر البابية وهم عصاة من غلاة الشيعة، لهم عقائد مكفرة.

وهذا ما قاله حسنين محمد مخلوف المفتي قبل شلتوت؛ لِيَعْلَمَ القراء أن أغلب علماء مصر مخالفون لشلتوت على تأويلاته الباطلة.

وللعلامة الشيخ عبد الله علي بن يابس كتاب مستقل في الرد عليه وبيان مخالفته للإسلام، واعتبر شذوذاته وساوس بلغ بها إلى سبع وخمسين وسوسة، منها وسوسته في العقيدة وعدم إيمانه بالسنة والجن، وزعمه أن الشيطان الذي هو أبو الجن بعض من الإنسان، زاعماً أن الشيطان عبارة عن وساوس الشر في الإنسان، مع أن الله أخبرنا أنه من الجن، وأنه قد تحمل اللعنة والطرده من رحمة الله لأجل احتقاره للإنسان، وحكى قصته وعداوته للأبوين، وإقسامه بتضليل بني آدم في بضع سور من القرآن، إلى غير ذلك من وساوسه في العقيدة وتعريفه الخاطئ لها، وتودده إلى المشركين ومسالمة لهم، والتبشيط عن قتالهم، وتشكيكه في بعض الآيات وتخبيطه في الدين والشرعية، وتشكيكه في رؤية الله يوم القيامة زاعماً أنها لم ترد بطريق قطعي، وهي متواترة في القرآن والسنة، بحيث إذا لم تكن قطعية على هذا الحال فليس في الدين حكم ولا قاعدة قطعية.

وتشكيكه في نزول عيسى وخروج الدابة والدجال الذي تكاثرت النصوص بخروجه حتى لا تكاد تحصر، وأمرنا النبي ﷺ بالتعوذ من فتنه في تشهد كل صلاة، لم يقتنع شلتوت بخروجه، وإنكاره خروج يأجوج ومأجوج، وإنكاره المعجزات كانشقاق القمر وحنين الجذع وغيرهما، وإنكاره حجية الإجماع وحكم المرتد، وإنكاره حكم العاقلة، وتحريفه للقصاص، ودعوته المسلمين إلى ترك الملل الكافرة تدعو

لدينها، وتبسيطه عن نشر الإسلام، وتحريفه لأحكام الأسرى، وتفريقه بين آيات القرآن، وتفريقه بين القرآن والسنة، وتفريقه بين كلام الرسول، وإنكاره للسنة، وتخبيطه ومغالطاته في أشياء كثيرة تجدها مع الرد عليها في كتاب الشيخ المذكور.

وكذلك تشكيكه في المتواتر وفي ظواهر الآيات والحديث، وتسفيهه الاعتقاد في الحديث الأحادي، مع العلم أن تقسيم الأخبار إلى متواتر وآحاد تقسيم محدث لم يعرفه الصحابة الكرام، ولا جميع السلف الصالح، ولم يرشد إليه الرسول ﷺ أمته وهو الناصح الأمين، ولم يعرف له رواج ولا قبول في القرون المفضلة، وإنما جاء مع انتشار كتب المنطق اليوناني في عصور الحكام المبتدعين، كالمأمون والمعتصم والواثق ونحوهم ممن روج هذه الكتب الخبيثة التي قال صاحب مكتبتها من اليونان: إنه لا يفلح من قرأها أو صارت إليه، وهي مما كتبه حكماء الوثنية اليونانية المختلف طبيعة أهلها عن طبيعة العرب والمسلمين في التزام الصدق والأنفة من الكذب، فمقدمات المنطق ملائمة لهم، لا للمسلمين الصافية معتقداتهم من البدع والأغراض النفسية، وقد كان من هديه ﷺ وهدي صحابته قبول خبر الواحد واستيقان صحته، كما سيأتي تفصيله إن شاء الله.

هذا ولا يجوز أن يُحَكَّمَ المنطق اليوناني، الوثني في وحي الله أبداً، بل وحي الله هو الحجة على كل شيء، وهو الحاكم المهيمن على كل شيء، كما هو الواجب طاعته على المسلمين. قال الله سبحانه في الآية (٤٨) من سورة المائدة: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾ فإذا كان وحي الله من كتاب وسنة مهيمناً على التوراة التي هي كتاب من عند الله منزل على موسى فيها هدى ونور، فكيف يجعل المنطق اليوناني الذي هو من أوضاع البشر مهيمناً على هذا الوحي؟ هذا شيء مخالف للدين، إذ يجب أن يكون وحي الله إلى محمد ﷺ حجة على المنطق اليوناني وعلى غيره ومهيمناً

عليه وعلى غيره، كما حكم الله له بأنه مهيمن على وحيه السابق من الكتب السماوية، فما أسفه من أخضع نصوصه لقوانين المنطق! وما أبعده عن الهدى!

ولننقل لكم قول العالم الأزهري من بعض كتابه «أعلام الأنام» في الرد على شلتوت فإن خير ما يقابل به الأزهري مثله يدفعه بالحجج العلمية وهاهو يقول:

الوسوسة الرابعة عشرة - أي من وساوس شلتوت -: قوله في صفحة (٥٦) أي من كتابه «الإسلام عقيدة وشريعة»: إذا روى الخبر واحد أو عدد يسير ولو في بعض طبقاته فهو آحادي، وفي اتصاله بالرسول ﷺ شبهة، فلا يفيد اليقين، ثم قال: ودعوى اليقين في أحاديث الآحاد باطل بلا شبهة؛ لأن العيان يردّه، ولا يقين مع الاحتمال، ومن أنكر هذا فقد سفه نفسه وضل، وذكر عن الغزالي أن عدم إفادته للعلم معلوم بالضرورة.

والجواب عليه من وجوه:

الأول: أن يقال: من قال: إن خبر الواحد العدل الثقة فيه شبهة وأنه لا يفيد اليقين؟ هل قاله الله في كتابه؟ أو صح عن الرسول ﷺ أو من الصحابة أو عن واحد منهم؟ أم أنها دعوى بلا بينة، وقول بلا حجة؟ هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين، فإن الدين هو ما جاء عن الله أو الرسول ﷺ، وليس هو ما قاله الرجال، ولن يجد الشيخ دليلاً واحداً عن الله ولا عن رسوله بأن خبر الواحد العدل الثقة لا يفيد اليقين.

الوجه الثاني: أن قوله: «إن دعوى اليقين في أحاديث الآحاد باطل بلا شبهة». هو كلام باطل بلا شبهة؛ لأنه قول بلا دليل، وكل قول لا سند له فهو باطل.

الوجه الثالث: إن قوله هذا مخالف للقرآن والسنة الصحيحة وعمل المسلمين، ومخالف للسنة الجارية في الخلق، فالقرآن يأمر آحاد

المسلمين بأن يتفقهوا في الدين، وينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم، ولو كان خبر الواحد لا يفيد اليقين لبين الله ذلك، ولنهي المسلمين عن أن يدينوا به، ومن زعم أنه لا يفيد اليقين فقد اتهم الله بعدم البيان، أو اتهم رسوله ﷺ بعدم التبليغ، واتهم الصحابة والتابعين في عملهم بخبر الواحد العدل الثقة.

الوجه الرابع: أن القرآن الكريم ذكر خبر الواحد مصداقاً له غير منكر قبوله، وذلك في ذكر قبول موسى نذارة المنذر له قائلاً: ﴿يَمُوسَىٰ إِنَّكَ الْأَمَلَاءُ يَأْتِرُونَكَ لِیَقْتُلُوكَ﴾، وموسى ﷺ أثبت عقلاً وأطوع لشرع الله من أفراخ الفلاسفة ومن شلتوت، لاسيما وقد أقره الله على قبول خبر الواحد الثقة الذي أنذره، وما أقره الله فهو الحق، وما خالفه فهو الباطل، وأيضاً فقد أقر الله تصديق موسى خبر البنت التي قالت: ﴿إِنَّ أَبَىٰ يَدْعُوكَ لِیَجْزِيكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾، وأيضاً فقد ذكر الله في سورة «يس» خبر الواحد العدل الثقة من غير نكير عليه في قوله: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ یَسْعَىٰ قَالَ یَنْقُورِ أَتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿٢٠﴾ فقد ذكره الله تعالى مصداقاً له حاكماً به فهل أنتم أعلم أم الله.

وأيضاً فقد ذكر تصديق خبر الواحد فيما ذكره مؤمن آل فرعون مصداقاً لقوله حاكماً به، ولم يقل: إنه خبر واحد لا يفيد اليقين كما قالت أفراخ الفلاسفة، بل جاء بجميع ما قاله مؤمن آل فرعون من الوعظ والحكم والأحكام التي أقرها الله، وجعلها من دينه وحكمه، لنعلم أن خبر الواحد العدل الثقة يصدقه القرآن ويقره، وقد أمر تعالى أن ينفر من كل قوم طائفة ليتفقهوا في الدين وينذروا قومهم، والطائفة في لغة العرب تصدق على الواحد، وذلك حكم منه تعالى بقبول خبر الواحد العدل الثقة، فإن الطائفة تصدق عليه وعلى غيره، ولما ذكر تعالى التبين في خبر الفاسق نتج من الآيتين أن خبر الطائفة العدل الثقة مقبول، وأن خبر الفاسق يجب التثبت في قبوله. وهاك دليلاً قرآنياً صريحاً في أن خبر الواحد الثقة حجة قاطعة أمر

اللَّهِ بالعمل بها واعتقادها، وهي قول الله لنساء نبيه ﷺ: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يُمْسِكُ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ فآيات الله هي القرآن والحكمة هي السنة، وقد أمر الله زوجات النبي بأن يبلغنها للناس، فإذا ذكرت واحدة منهن آية أو حكمة - وهي السنة - فيجب قبول خبرها أو خبرهن من العقائد والفروع دون فرق، وهو خبر آحادي بلا شك، فهل يرى الشلتوت ومن لف لفه أن خبرهن بالحكمة أو خبر إحداهن لا يقبل؛ لأنه خبر آحاد؟.

وحينئذ يقال له: لماذا أنزل الله هذه الآية إذا كان خبرهن أو خبر إحداهن لا يقبل؟ وماذا تأخذون من نقلهن؟ فيلزمكم إذا رددتم خبر الواحد أن تردوا خبرهن أو خبر إحداهن من آيات الله والحكمة، وهذا كفر بهذه الآية التي هي دليل على ثبوت العمل بالسنة ووجوبه، فإنها أمرت بتبليغ القرآن والحكمة التي هي السنة.

الوجه الخامس: أن النبي ﷺ قبل خبر الواحد وأمر بقبوله، فقد أرسل الأفراد إلى الناس معلمين مبشرين ومنذرين وقاضين وحاكمين.

الوجه السادس: أن الصحابة عملوا بخبر الواحد في تحويل القبلة وفي غيره، وأقرهم النبي ﷺ ولم ينكر عليهم، أفتراه جهل ما علمه الشيخ شلتوت وسلفه الغزالي أم أنه كتم؟ وهل الصحابة الذين قبلوا خبر الواحد واعتقدوه سفهوا في رأيهم وعملهم، والشيخ شلتوت هو المصيب العاقل؟

الوجه السابع: أن سنة البشر كلهم قبول خبر الواحد في جميع معاملاتهم التجارية والسياسية وغير ذلك، وأنهم قد عملوا به بعقيدة أنه يفيد اليقين، ولولا ذلك لتعطلت مصالح الناس، فهل يرى أن الناس جميعاً سفهوا؟

الوجه الثامن: قوله: «إن العيان يرده فهو قول باطل». فأبي عيان هذا وأين هو هذا العيان الذي لم يره إلا شلتوت وأضرابه، وحتى الذين

قالوا: إنه لا يفيد اليقين من أهل الكلام لم يزعم أحد منهم أن العيان يرده كما قاله شلتوت، وإنما زعموا أنه لا يفيد اليقين بالدليل والحجة، بصرف النظر عن صحة دعواهم.

الوجه التاسع: قوله: «ولا يقين مع الاحتمال» وهذا زعم باطل وتخليط، ولو صح هذا الزعم لما وجد يقين في خبر ألبتة؛ لأن الاحتمال وارد على كل خبر وكل قول قرآني أو نبوي أو غير ذلك.

الوجه العاشر: قوله: «ومن أنكر هذا فقد سفه نفسه وضل» وهذا تكذيب منه للكتاب العزيز والرسول الكريم، وتضليل للصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإنهم يقولون: إن خبر الواحد العدل الثقة يفيد اليقين، كما نطق بذلك القرآن، وعمل به الرسول ﷺ، وأقر الصحابة على قبوله والعمل به، وسار عليه التابعون، وقد تلقت الأمة بالقبول صحيح البخاري ومسلم، وما صح عن النبي ﷺ في غيرهما، مع أنها أو أكثرها آحاد، والشيخ شلتوت يسفه الجميع ويضللهم، فهل يدري ما يقول؟!

حَمَلْتُ لِعَمْرِي رَايَةَ الْجَهْلِ وَمَنْ لِي بَأَنْ تَذْرِي بِأَنْكَ لَا تَذْرِي

الوجه الحادي عشر: أن الغزالي الذي احتج به شلتوت رجل تطور في اعتقاده أربعة أطوار فأكثر، فكان سفسطائيًا ثم باطنيًا وتوغل في علم الكلام ثم كان صوفيًا ثم وضع البخاري على صدره، وقال: أنا أموت على هذا، وهو عقيدتي، فهلا اتبعت عقيدته في آخر حياته؟.

وبعد فالغزالي كأي إنسان عرضة للخطأ، وقوله ليس بحجة، ولا سيما إذا عارض الكتاب والسنة والمعقول، فإنه ينبذ ويداس، وأيضًا فكيف لا يجعل كلام الغزالي وأشكاله من الآحاد التي يرفضها؟ وكيف جوز له عقله أن يستشهد بالآحاد على نفي أخبار الآحاد؟ طبعًا إنه لا يجد شيئًا متواترًا يعتمد عليه في مخالفته عقيدة أهل السنة ومسلكتهم.

الوجه الثاني عشر: لو كان عدم إفادته العلم معلومًا بالضرورة لزم

القول بأن الكتاب والسنة باطلان بالضرورة، وأن الصحابة والتابعين يجزمون بما فساده معلوم بالضرورة، وهذا أكبر تجهيل وتكذيب لله ولرسوله وللمؤمنين، ونعوذ بالله من العمى بعد الهدى.

ولنختم هذا البحث الجليل بدليل يقبله كل مسلم يحب الله ورسوله على أن خبر الواحد العدل الثقة مقبول يفيد اليقين، ويوجب الاعتقاد والعمل، وهو دليل معروف رواه أهل الحديث وجميع أهل السير والمؤرخون، وهو ما خطب به النبي في حجة الوداع في أعظم يوم وبقعة وقد سمعه عشرات الألوف، وهو قوله ﷺ: «لا فليبلغ الشاهد منكم الغائب؛ فرب مبلغ أوعى من سامع»^(١)، وهذا الكلام يدل على وجوب القبول من المبلغ للفرد الثقة؛ لأنه أمر بالتبليغ، وليس من المعقول أن يؤمر بالتبليغ، ثم لا يؤمر بقبول ما بلغ واعتقاده، وإلا كان الأمر بتبليغه عبثاً، فما فائدة هذه الخطبة إذن ولماذا أجمع الرواة على نقلها؟.

فإن اعترف الشلتوت ورفاقه بصدور هذا الكلام عن النبي ﷺ في حجة الوداع أمام آلاف الحجيج لزمهم القول بأن خبر الواحد المسلم العدل الثقة يجب قبوله واعتقاده والعمل به، والاعتراف بأن ما كتبه شلتوت باطل مخالف للإسلام مراغم للمسلمين، وإن أبى شلتوت وسلفه قبول هذا الحديث محتجين بالشبهة الملعونة وهي قولهم: إن هذا احتجاج على الشيء بنفسه، قيل لهم وبالله التوفيق:

إن هذه شبهة باطلة جاء بها أهل الباطل ليجحدا بها الحق، ويلبسوا بها على الناس، هذا أولاً، ويقال ثانياً: إن هذا من الاستدلال على الشيء بجزئياته لا بنفسه، وهذا معروف ومتبع، فقد احتج العالم على أن فلاناً شجاع بدفاعه عن الحريم في جزئية أو جزئيات، وعلى عبقرية زيد بنبوغه في ناحية أو جزئيات، وعلى كرم عمرو بَعْدَ جزئيات كرمه، وعلى إلحاد شخص بإنكاره ركنًا من أركان الإسلام، فقد استدل العالم

على الكرم ببعض جزئياته، وعلى البخل أو العبقرية أو الشجاعة أو الجبن ببعض جزئياتها، بل إننا نقول: إن أكبر دليل على إثبات حقيقة ما هو ثبوت بعض جزئياتها، وقد أكتفي بما قدمت من الأدلة والله الموفق.

ويقال لهؤلاء الذين كسروا قيود القول، وأطلقوا أعنة الاحتمال، وركضوا في ميادين الاعتراضات والتشكيك: لماذا أرسل الله رسولا واحداً إلى كل أمة إن كان خبر العدل الثقة عندكم لا يفيد ولا تثبت به العقيدة، حيث إنه يجوز على الرسل النسيان والخطأ، وهذا ثابت في القرآن قال تعالى: ﴿عَسَىٰ وَوَلَّكَ ۝١ أَن جَاءَهُ الْأَنْعَىٰ ۝٢ وَمَا يَذَّكَّرُ لَهُ ۝٣﴾ أو يَذَّكَّرُ ﴿فَنَنْفَعُهُ ۝٤﴾ وقوله: ﴿مَا كَانَتْ لِيَنِّي أَن يَكُونَ لَهُ ۝٥ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ ۝٦﴾ وقوله في قصة زينب وغيرها - وقد سها ﷺ في صلاته -، وقال: «إنما أنا بشر مثلكم...»^(١)، إلخ، وقد أرتج عليه في قراءة القرآن، فإن قالوا: إن الوحي قد ضمن الله حفظه وذلك ثابت في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝١﴾ وما في معناها، قيل لهم: إنكم قد زعمتم واعتقدتم أن القرآن ظني الدلالة فلا يثبت الحفظ بها على قولكم وعقيدتكم، لا على قول المؤمنين وعقيدتهم.

فإن قالوا: إن صدق الرسول وثبوت قوله ثابت بمجيء المعجزات على يده دلالة على صدقه، قيل لهم من طريق الإلزام على مذهبهم: إنكم قد زعمتم أنه إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، وإنه مع الاحتمال لا تثبت عقيدة، فيحتمل أن المعجزات من قبيل الخوارق الأخرى، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، وهذه قاعدتكم، فعلى قواعدكم لا يثبت خبر الرسول ولا تقوم به حجة، وبما أن هذا الإلزام باطل قطعاً وكفر بعصمة الأنبياء، فيلزم أن خبر الواحد العدل الثقة صادق ومثبت للعقيدة، وهذا هو ما نطق به الكتاب، وجاء به الرسول

ودان به المسلمون من الصحابة والتابعين، وأيده العقل الصحيح، وثبت أن معاني آيات الكتاب قطعية في دلالتها، وأن الله قد ميز خبر الرسول ﷺ عن خبر الواحد العدل الثقة بالمعجزات الدالة على صدقه ويحفظ الله لخبره وضمانه لذلك، ولا يلزم من امتياز خبر الرسول ﷺ امتيازاً واضحاً وكونه في أعلى مراتب الحفظ عن خبر الواحد العدل الثقة لا يلزم أن خبر الواحد العدل الثقة لا يفيد اليقين، فإن الصفات ذات مراتب والكذب مراتب والصادقون والكاذبون مراتب، وكذا الجبن والبخل والجبناء والبخلاء كل ذلك مراتب، وتفاوتت الصفة في أفرادها لا يلزم منه سلبها عن بعض ما تدل عليه.

فإن قيل: كيف تكون معاني القرآن قطعية الدلالة مع أن اللغة واسعة والأفهام متفاوتة؟ قيل: لا يلزم عقلاً من سعة اللغة وتفاوت الفهم خفاء المعنى الذي أراده الله، سيما والقرآن يفسر بعضه بعضاً، ويبينه الرسول ﷺ، وقد كان الصحابة رضي الله عنهم إذا تعلموا عشر آيات لم يتجاوزوهن حتى يتعلموا معانيهن والعمل بهن، فإن قيل: كيف تكون السنة قطعية مع أن في الأحاديث الصحيحة روايات كثيرة رواها الثقات يخالف بعضها بعضاً، قيل لهم: إن التحقيق الشاق والبحث الصحيح قد كشفنا أن رواية الثقة المخالفة لما هو أوثق منها سماها أهل الحديث شاذة، وبينوا الوهم والغلط في ذلك بياناً شافياً كافياً، وبينوا من أين أتى وكيف أتى، وذلك برهان على صدق ضمان الله لوحيه وحفظه لدينه وسلامه وحيه إلى يوم القيامة، وأنه لا دين بعده، والحمد لله على إتمام نعمته وإسباغ فضله، وصدق الله إذ يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾، وقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَكَنْتُ عَزِيزٌ ۝٤١ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.

ولو كانت معاني القرآن والسنة ظنية لكان الدين كله مشكوكاً فيه، ولما كان القرآن كتاباً عزيزاً، ولما كان الدين تاماً ولا كان محفوظاً، وصدق الله ورسوله وكذب المبطلون.

وقال عن وسوسة شلتوت الخامسة عشرة: إنه قال (ص ٥٧) نجد نصوص العلماء مجتمعة على أن خبر الآحاد لا يفيد اليقين، ولا يفيد العقيدة، وتجد المحققين يقولون: إن ذلك ضروري لا يصح النزاع فيه، إلى أن تسأل عن وجود المتواتر، زاعمًا أن طائفة من العلماء قالوا بعدم وجوده.

قال الشيخ عبد الله علي بن يابس: وجوابه من وجوه:

الأول: زعمه أن نصوص العلماء مجتمعة على أن خبر الآحاد لا يفيد اليقين، فلا تثبت به العقيدة قول عار عن الصحة وكذب بحث على علماء الأمة، ولعله يرى أن علماء الأمة هم بعض مؤلفي كتب الأزهر التي درسها، فإن كان كذلك فهو جهل.

الوجه الثاني: أن يقال له: من هم علماء الأمة الذين أجمعوا على ذلك، هل فيهم أحد من الصحابة أو من التابعين أو أحد من أئمة المسلمين كالشافعي وأحمد ومالك وأبي حنيفة؟ بين لنا ذلك إن كان عندك بيان ولا إخالكَ فاعلاً.

الوجه الثالث: أن نقول له: إن الرسول وكتاب الله وأصحاب محمد والتابعين لهم بإحسان كلهم يقولون بخبر الواحد العدل الثقة في العقائد وغيرها من أحكام الشريعة وإجماعهم، هذا هو الإجماع الصحيح.

الوجه الرابع: أن كتب الأزهر التي درسها الشيخ شلتوت وهي كتب فيها كثير من الخرافات، ومن مجانية لروح الإسلام في أشياء، تلك الكتب تذكر عن الشافعي وأحمد ومالك والظاهرية وخلق كثير كأهل الحديث أنهم يقولون بقبول خبر الواحد العدل الثقة، وأنه يفيد اليقين، فلماذا عمي عن ذلك أو تعامى فراح يدعي أن علماء الأمة مجتمعة على رد خبر الواحد؟

الوجه الخامس: من هم المحققون الذين قالوا: إن ذلك ضروري؟ وهل هم إلا طُلَّ بن ثُلَّ وهَيَّان بن بَيَّان من أفراخ الفلاسفة، وإن كنت تدري ما تقول فاذكر لنا قول صحابي أو تابعي قال بذلك وإلا فدع التأليف.

الوجه السادس: إن شلتوت ذهب شوطاً بعيداً في محاربة السنة النبوية، فبعد أن حارب خبر الآحاد، وزعم أنه لا يفيد اليقين ولا تثبت به عقيدة، راح يحارب الخبر المتواتر، فزعم أن طائفة من العلماء أنكرت وجوده، وسكت على ذلك من غير إنكار لهذا القول، إذن فالأحاديث كلها باطلة لا يصح الاعتماد عليها، فخير الواحد لا يفيد اليقين ولا تقوم به حجة؛ لأنه غير قطعي في وروده ودلالته، والمتواتر غير موجود.

ثم لم يقتصر على محاربة السنة كلها، بل ذهب يحارب القرآن فيقول: إن كل آية فيها احتمال يبطل بها الاستدلال، إذ لا حجة مع الاحتمال، يا هذا ما الذي بينك وبين الشريعة وعقائدها؟ وما هو الدافع لك على هذه المحاربة؟ إن الحياة ومتاعها قليل والآخرة خير وأبقى، والسمعة الطيبة خير من سمعة السوء.

وقال شلتوت في صفحة (٥٨) من كتابه: لا يحكم على الحديث بالتواتر إلا أن تخرجه كتب الحديث المشهورة، وتتعدد طرق إخراجة تعددًا تحيل العادة التواطؤ معه على الكذب في جميع طبقاته، والذي لا يكون كذلك فغير متواتر باتفاق العلماء.

وجوابه من وجوه:

الأول: أنه متضارب، فقد عرف المتواتر في (٥٥) بتعريف، وهنا عرفه بتعريف آخر، وقبل ذلك نقل إنكار وجوده ساكتاً عليه، وهذا طبعاً خلل عقلي.

الوجه الثاني: أن زعمه اتفاق العلماء على ما زعمه باطل، فقد حكم كثير من العلماء على أحاديث بالتواتر مع أنها فاقدة لبعض شروطها التي شرطها، كأحاديث الدجال ونزول عيسى، وأحاديث المسح على الخفين وغير ذلك.

الوجه الثالث: ما هي العادة التي تحيل التواطؤ بوجودها؟ فالحقول مختلفة والتقدير متضاربة، فمن هو الحكم يا ترى في هذه العادة

التي تحيل التواطؤ على الكذب؟

وقال في (ص ٤١٩): والسنة المقرونة بالكتاب، والتي التمسك بها يقي من الضلال ليست إلا الطريقة العملية التي نقلت عن الرسول ﷺ نقلًا متواترًا عمليًا معروفًا عند الكافة.

وجوابه من وجوه:

الأول: أن هذا إنكار للسنة القولية بقسميها المتواتر والآحاد، والسنة التقريرية المأخوذة من إقرار الرسول ﷺ وتضليل لمن عمل بها، وإنكار للسنة العملية غير المتواترة، فهذا لا يرى أن التمسك بها يقي من الضلال، وقد علم من القرآن أن النبي ﷺ مبلغ عن الله، ومبين لمجمل الكتاب وخاصة وعامه، ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ وأنه ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾، ﴿يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾، ﴿وَمَا أَنْتُمْ إِلَّا رُسُلُ فَحْدُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْهَوْا﴾، فأين أمر الرسول الذي أمرنا بامثاله وأين نهيه الذي أمرنا باجتنابه، وأين نطقه الذي هو وحي يوحى؟ وفي أي شيء يطاع الرسول إذا كانت السنة عند شلتوت محصورة بالطريقة العملية؟ لقد أنكر الرسول على من أنكر على شخص يكتب كلام الرسول قائلاً له: أكتب كلام الرسول ﷺ في حالة غضبه؟ فقال ﷺ: «اكتب؛ فوالذي نفسي بيده إني لا أقول إلا حقًا»^(١)، فجميع هذه الآيات وما في معناها، والأحاديث الدالة على ما دلت عليه كلها عند الشيخ شلتوت ليست من السنة التي تقي من تمسك بها من الضلال، وإذا كان كذلك فماذا يقول في هذه الآيات؟ أيحرفها تحريف القرامطة أم يقول: إنها لا معنى لها؟

الوجه الثاني: إنه لم ينكر السنة القولية والتقريرية الواردة عن طريق الأثبات فقط، بل وأنكر السنة العملية التي لم تتواتر عمليًا عند الكافة وهذا ضلال.

الوجه الثالث: من هي الكافة في نظرك؟ وكحل يدخل في الكافة فرق الخوارج والروافض والمرجئة والجهمية والقدرية وسائر الفرق؟ أم أنهم غير داخلين في الكافة؟

الوجه الرابع: أن يقال له: ما هي السنة العملية المتواترة عن الكافة؟ عَرَّفْنَا بها واذكر لنا عددًا من جزئياتها، فإن قلت: هي كالصلاة والزكاة قلنا: هما ثابتان بالكتاب، فإن قلت: أريد كيفية الصلاة وتفصيل الزكاة، قلنا: إن ذلك لم يثبت بالعمل المتواتر فقط، وإنما ثبت - أيضًا - بالقول والتقرير، والعمليات وحدها تتغير بتغيير الوقت، وتغير الرؤساء والزعماء والمحتسبين، ولو كان العمل لا يتغير لوجب على المسلمين أن يتبعوا عمل أهل المدينة، وقد رد العلماء على مالك حينما أخذ بعمل أهل المدينة، وقالوا له: إن العمل يتغير بتغير الأمير والمحتسب والمعلومات والأفكار.

والحاصل أن تعريفه للسنة الواقية من الضلال إنما هو إنكار للسنة الواقية من الضلال، بل وإنكار للكتاب والسنة وإغراق في الضلال، وقال في صحيفة (٤٢٦) أن القرآن مكتوب ومتواتر وغير مروي بالمعنى، والسنة بخلاف ذلك، وهذا هو السبب في كون العقيدة منحصرة في القرآن لا في السنة، وعدم وجود هذه الفروق سبب في كثرة الخلاف في السنة.

والجواب من وجوه:

الوجه الأول: يقال له: إما أن تقول: إن السنة من عند الله أو ليست من عند الله؟ وهل هي حق أو باطل ولا ثالث لهما؟ وهذا الذي ينبغي عليه كون السنة أصلًا في العقيدة أم لا. فإن قلت: إنها ليست من عند الله جاز لك أن تقول: إنها ليست أصلًا في العقيدة، وحينئذ يكون قولك هذا مخالفًا لكتاب الله معطلًا لآياته، وتكون عاصيًا لرسوله، وتكون قد سلكت غير سبيل المؤمنين، وتعرضت للوعيد، وإن قلت: إن السنة من عند الله وجب عليك أن تقول: إنها أساس من أسس العقيدة.

الوجه الثاني: أن الفروق التي أشار إليها الشيخ خاصة بالكتاب إنما جاءت ووجدت لبيان علو القرآن وارتفاعه على سائر الكلام، فهي تابعة لمزايا إعجازه، وليس كون القرآن أعلى من السنة بموجب أن تكون السنة ليست من عند الله.

الوجه الثالث: أن بلاغة القرآن وإعجازه جعلت الاختلافات فيه أكثر من الاختلاف في السنة، أي لفضها، وليس كما زعمت أن الخلاف في السنة أكثر من الخلاف في القرآن.

فالقرآن لا خلاف في ثبوته، ولكن في لغته ومعانيه، فالخلاف فيها كثير وما من صاحب نحلة أو رأي إلا وقد تشبث بما يزعم أنه دليل له من القرآن، أما السنة فالخلاف إنما يأتي في الغالب في ثبوت الحديث، أما في معناه فالخلاف فيه قليل، لذلك جاءت السنة حكمًا في الخلاف في القرآن، وقاضية على الخلاف فيه، والقرآن لبلاغته وإعجازه صار الخلاف فيه أكثر، لذلك قال الله لرسوله ﷺ: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ فالسنة تبين مجمل القرآن وعامه وخاصه، وما كان العمل به له وقت محدد، وغير ذلك من أسرار القرآن.

وقال في صحيفة (٤٢٧) تحت عنوان «السنة تشريع وغير تشريع» قال: منها ما سبيله سبيل الحاجة البشرية كالأكل والشرب والنوم والتزاور، وما ورد في الزراعة والطب والمصالحة، ومنها ما سبيله التجارب والعادة كالوارد في شؤون الزراعة والطب وطول اللباس وقصره، قال: وكل ما نقل من هذا ليس شرعيًا، والرسول ﷺ ليس مشرعًا فيه. وجوابه من وجوه:

الوجه الأول: إن كل من عرف أنه رسول الله وأنه رحمة للعالمين، وأنه سراج منير وهاد إلى الصراط المستقيم، وأن الله أمر الناس باتباعه في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ۖ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، وفي قوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ

يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ» وقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ وأنه ﷺ لم يترك طريق خير إلا ودل عليه، ولا طريق شر إلا وحذر منه، من عرف كل ذلك علم أن هذا الكلام من الشيخ شلتوت كلام باطل، مخالف للواقع، ومخالف للكتاب والسنة.

الوجه الثاني: أن الصحابة رضي الله عنهم - وهم أسرع الناس إلى كل خير - كانوا ينظرون إلى جميع حركاته وسكناته وأقواله وتقريراته، فيتبعون منها ما أمنكهم اتباعه منها، ويدللون على كل عمل يعملونه بعمله ﷺ، حتى إن بعض اليهود أو الفرس قال لهم كالمستهزئ: «لقد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخِراء!» فقال لهم سلمان: لقد أمرنا ألا نستجمر بأقل من ثلاثة أحجار، وأن لا نستنجي بعظم ولا روث...» إلخ^(١)، فتبين أن السنة داخلية في كل باب من أبواب الحياة، وأنه ﷺ قد ضرب بسهم في كل ما ينفع العباد في حياتهم وآخرتهم، وتوجيه أعمالهم، والتشريع لهم في كل ما ينفعهم بإذن ربه.

الوجه الثالث: أنه ﷺ حدث بأحاديث كثيرة في الزرع وأحكامه وفي الطب والدواء وزيارة القريب والمريض والإخوان والجيران، وذلك كله شرع، كما ذكر طريقة النوم وما يقال عنده من الأذكار، وكيف ينام مبتدئاً ومنتهياً وكل ذلك معروف في كتب الحديث والفقه عند جميع المذاهب، لا يجهله إلا جاهل، ولا ينكره إلا مكابر، فدعوى شلتوت أن ذلك ليس من الشرع، وأن الرسول ليس مشرعاً فيه دعوى باطلة، وتكذيب لله وللرسول ﷺ وطعن عليه، وزعم بأن كلامه في ذلك ككلام أي إنسان بلا فرق.

ومع ذلك فالمسلمون على خلاف شلتوت، فهم يرون أن فهمه هذا فهم باطل معارض لدين الله، وهم يرون أن كل ما قاله الرسول أو فعله أو أقره فهو من السنة التي أمر الله باتباعها، إلا ما ورد الدليل

عليه بأنه من الرأي لا من الوحي، كترك تأبير النخل، أما طول اللباس أسفل من الكعبين للرجال فقد حرمه الرسول ﷺ ونص على أنه في النار، وقال: «من جرَّ إزاره خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة»^(١)، ونهى عن لبس الحرير والذهب والمعصر للرجال وكله في الصحيح، فإنكار شلتوت أن ذلك من الشرع إنكار للشرع.

أما الشفاعة في إيصال الخير للناس، أو في دفع الشر عنهم فهو كذلك مأمور به في الكتاب والسنة، فقد صح عنه ﷺ أنه قال: «اشفعوا تؤجروا ويقضي الله على لسان نبيه ما شاء»^(٢)، ونهى عن الشفاعة في الحدود^(٣)، ورغب في الإصلاح بين الناس، ورهب جدًا من الإفساد بينهم، وجاءت عنه أحاديث كثيرة في البيع والشراء وما هو باطل من ذلك وأحاديث في السوم، فهي أمور شرعية بينها الرسول ﷺ لأمته ونهى عن السوم على سوم أخيه، والبيع على بيع أخيه، وبيع ما لا يملك، وبيع ما ليس عنده، وجميع ذلك مذكور في كتب الحديث والفقه، وبذلك تعرف مقدار تَقَوُّلِ شلتوت على دين الله وتكذيبه لسنة رسوله ﷺ.

وانظر إلى تناقضه في ص (٤٣٣) بقوله: الأحكام العملية التي تتصل بضبط العبادات وتنظيم المعاملات وتمييز الحقوق والحكم بين الناس، وقد رُوي في هذا القسم جزء كبير من الأحاديث اتخذها العلماء مصدرًا للتشريع وأحاديثها تعرف بأحاديث الأحكام.. إلخ. والجواب من وجوه:

الأول: أنه يتناقض ولا يدري، فالأحاديث التي هي أصل السنة كما سماها فقه القرآن إنما هي آحاد، فهل هي تؤخذ على أنها من عند

(١) رواه البخاري (٣٦٦٥)، ومسلم (٢٠٨٥).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه البخاري (٣٤٧٥)، ومسلم (١٦٨٨).

الله، ويجب اعتقادها واعتقاد أنها شرعه، أم تؤخذ من غير عقيدة، ويكون العامل بها عاملاً بالظن؟ فإن قلت بالوجه الأول فقد أقررت بأن أخبار الآحاد تُثبت العقيدة، وظهر تناقض قولك، وإن قلت بالثاني فقد خالفت الكتاب والسنة وجماعة المسلمين ونبتت الجميع وراء ظهرك.

الوجه الثاني: لماذا قبلها العلماء وعملوا بها وسموها شرع الله ودينه، فهل أصابوا في عملهم هذا وصدقوا في نسبة ذلك إلى الله، أم كذبوا عليه فصدق عليهم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا يُضِلُّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾؟ وحينئذ يقال لك: لم سرت وراءهم وأنت الذي لا تدين بخبر الواحد؟

ومن تناقضه قوله في ص (٤٣٨) فيما يصدر عن الرسول ﷺ كبيان المجمل، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، أو شأن العبادات، أو الحلال أو الحرام، أو العقائد والأخلاق، قال: وهذا النوع تشريع عام إلى يوم القيامة.. إلى أن قال: أما ما يصدر عنه ﷺ كبعث الجيوش وصرف الأموال في جهاتها أو جمعها من محالها وتولية الولاية وقسمة الغنائم وعقد المعاهدات وغير ذلك قال: وحكم هذا أنه ليس تشريعاً عاماً وليس لأحد أن يعمل شيئاً منه بحجة أن النبي ﷺ فعله أو طلبه، ثم قال: وما يصدر عنه عليه السلام بوصف القضاء وحكمه كسابقه ليس تشريعاً عاماً.

وجوابه من وجوه:

الوجه الأول: أن بيان مجمل الكتاب وعامه وخاصه ومطلقه، وبيان العبادات والأخلاق، والحلال والحرام، وكل ما ذكره في القسم الأول لم يرد إلا من طريق الآحاد، وأنت يا هذا قد قررت في كتابك مكرراً أن أخبار الآحاد ليست بحجة مطلقاً، لأنها ظنية المتن وظنية الدلالة، وقلت في ص (٤١٢): أما الوارد في ذلك ليس من الدين، وإنما هو

من الرأي، وقلت أيضًا مكرّرًا: إن أخبار الآحاد ليست بحجة في العقائد، ولا في الحدود ولا في القصاص، فقد تناقشت ونسيت كلامك الأول، وقلت ههنا: إن ما ورد عن الرسول ﷺ من بيان الكتاب - وهو من الآحاد قطعًا - قلت فيه: إنه من عند الله ويجب قبوله، ولو ذهبنا نبين لك أيها القارئ أن بيان الكتاب في العقائد والحدود والعبادات وغير ذلك كلها إنما وردت عن طريق الآحاد، ونذكر ذلك لك جزئية جزئية ومسألة مسألة لطال الكتاب؛ لذلك اكتفينا بالتنبيه والإشارة وإرشاد القارئ إلى الرجوع إلى ذلك متى شاء في كتب التفسير والحديث.

الوجه الثاني: أن ما ذكره في النوع الثاني وزعم أنه ليس من التشريع، كله تشريع بيان للكتاب الذي اعترف في النوع الأول أنه تشريع، ولكنه جهل أو تجاهل، فأما كون الرسول إمامًا ورئيسًا فإنه مقترن قبل ذلك بأنه رسول، وطاعته واجبة على المسلمين، وهو المبين لهذا القرآن، والمأمور بتعليمه الناس، بل إن رسالته سابقة لرئاسته، وطاعته واجبة بصفته رسول الله قبل أن تجب بصفته رئيسًا، وقد أمره الله أن يخبر المؤمنين بأن طاعة الإمام بالمعروف من أوامر الرسول التي تلقاها عن الله كما قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾، وقال: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِيَ الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ والآيات الدالة على وجوب طاعة الرسول ﷺ بصفته رسولاً وبصفته إمامًا كثيرة.

أما بعث الجيوش فإنه إنما كان يبعثها امتثالاً لأمر الله الذي أمره بذلك، وأمر به المؤمنين بقوله: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وقوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾، وقوله: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ فبعث الجيوش واجب ديني أمر الله به في كتابه جميع المسلمين متى قدروا على ذلك، وسار على هذا المنهج النبي ﷺ وأصحابه والتابعون لهم بإحسان، فدعواه أن بعث الجيوش ليس من التشريع دعوى باطلة، أما قسمة الأموال فإن الله هو الذي قسمها

في كتابه فهي من التشريع، وزعمه أنها ليست من التشريع خطأ فاضح، أو جهل متعمد قال الله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ وقال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾، وقال: ﴿إِنَّمَا الْأَصْدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾... إلخ.

وقال: وكذا قسمة الموارث، إذا فهمت هذا عرفت أن قسمة الأموال من التشريع المذكور في الكتاب، وليس كما زعم شلتوت أنها ليست من التشريع، أما جمع المال من محله وإنفاقه في محله فذلك كله من أوامر الله في كتابه، كأخذ الزكاة وصرفها على أهلها، وقسمة المغانم والفئ واكتساب المال من المباحات، وكذلك توليته الولاية وعقد المعاهدات، فقد أمر الله ورسوله أن يشرعها على وفق المصلحة، وأن يبعث الأكفاء ولاية على مصالح المسلمين؛ لأن ذلك من الإصلاح المأمور به في القرآن، ومن المعروف الذي أمرنا الله بالتعاون فيه، ومن النصيحة للمسلمين، وإذا كان كذلك فهو من التشريع، وكذلك عقد المعاهدات لمصلحة الإسلام والمسلمين، فهو داخل في عموم الآيات مثل: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ وغيرها من الآيات، وقد أمر النبي من جاء بعده أن يسير سيرته وأن ينهج منهاجه، وهذا معلوم لكل مسلم، ومن هنا تعلم أن زعم الشيخ شلتوت أن القسم الثاني ليس من التشريع زعم باطل وإنكار لكتاب الله وسنة رسوله.

ومن وسأوسه البشعة ما قاله في ص (٤٢٩): وكثيراً ما تخطئ الجهة فيما ينقل عنه ﷺ، ولا ينظر فيه إلا من جهة أن الرسول ﷺ فعله أو قاله أو أقره، ومن هذا نجد أن كثيراً مما نقل عنه ﷺ صور بأنه شرع أو دين أو سنة أو مندوب، وهو لم يكن صادراً على وجه التشريع أصلاً. والجواب من وجوه:

الوجه الأول: أن هذا رجل ينكر كثيراً مما نقل عن الرسول ﷺ، زاعماً أنه ليس بدين ولا سنة ولا مندوب ولا شرع، وهذا هو نص

عبارته، وهو إنكار لما علم من الدين عند جميع علماء المسلمين وعامتهم، وهو أنه كل ما قاله الرسول ﷺ أو فعله أو أقره فهو دين وشرع، إما واجب وإما مندوب مسنون وإما مباح، ولم يشذ عن هذا القول أحد ممن يدعي الإسلام سوى أفراخ الفلاسفة وتلاميذ الإلحاد - اللهم إلا ما عُلم أنه من رأيهِ الخاص كتأبير النخل - ويستدل المسلمون على قولهم هذا بالقرآن الكريم الذي أمر بطاعة الرسول في كل ما جاء به، كما هو مذكور في كثير من الآيات، فضلاً عن الأحاديث التي تأمر باتباعه وهي لا تحصى.

الوجه الثاني: أن رأي الشيخ هذا حدث في الإسلام، وكل محدث بدعة، وكل بدعة ضلالة وشر الأمور محدثاتها.

الوجه الثالث: أنه رأي يهدم الإسلام ويهاجم أحكامه، «ومن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»^(١)، وقد لعن الرسول ﷺ من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين^(٢).

ثم استشهد شلتوت على وسوسته الشنيعة بحديث: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له»^(٣)، وقال: هل قاله مفتياً مبلغاً أم قاله بصفته إماماً؟ وذكر مثل هذا القول في حديث هند وحديث: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ»^(٤).

والجواب من وجوه:

الوجه الأول: أنه ﷺ، إنما جاء رسولاً مبلغاً، أمراً ناهياً ولم يأت رئيساً ملكاً، ورئاسته جاءت لتنفيذ الرسالة والعمل بما أمر به، وهذا هو الأصل والمعروف حتى يقوم الدليل على خلافه، ولو سرننا مع

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه أبو داود (٣٠٧٣)، والترمذي (١٣٧٩).

(٤) رواه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (١٧٥١).

فروض الشيخ شلتوت وتشكيكه لما سلم من الشريعة شيء إلا ويرد عليه هذا التشكيك: هل قاله مبلغاً مفتياً أو قاله بصفته رئيساً؟ وعليه فلا يعمل به، وقد أسلفنا أن رسالته سابقة لإمامته ورئاسته ﷺ.

الوجه الثاني: أن حديث: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له» تشريع واضح، وقد قال بمعناه كثير من العلماء، واعتقدوه حكماً شرعياً، وقالوا: إنه مقتضى العدل، وهو مبدأ ينشط الأفراد على عمارة الأرض وإخصاب البلاد بالزروع وسائر الأشجار والثمار، ويكثر الثروات ويزيد في قوة الأمة، ويوجد الشغل للأيدي العاملة، ويقلل من البطالة، ومن تعطيل رءوس المال، ولو سار الناس على هذه القاعدة بدون عوائق لحصل النفع الكثير للبلاد والعباد، أما من خالفها من العلماء فقد حملهم على ذلك فهمهم في نصوص أخرى بأنها أقوى منها، أو أسباب غير ذلك مما أدى إليه اجتهادهم لقصور نظرهم عن فوائدها، أو كون أهل زمنهم في غني عنها.

والغرض هنا بيان أن زعم شلتوت أن الحديث حتى لو صح في نظره لا يؤخذ به؛ لأنه جاء بمحض الهوى وميل النفس - عياداً بالله من هذا الزعم -، أما حديث هند حينما اشتكت إلى رسول الله ﷺ بخل زوجها أبي سفيان لا يعطيها ما يكفيها وأولادها فقال ﷺ: «خذي من ماله ما يكفيك بالمعروف»^(١)، فزعم شلتوت أن هذا من قبيل الرأي مع أنها تستفتي في استخلاص حقها الواجب لها والأولادها عليه، وهذه الفتوى لا تقال من قبل الرأي؛ لأن السائلة طالبة حقها، والفتوى إجابة لها في أخذ حقها، وقد فرع عليها بعض الفقهاء جواز الحكم للحاكم بما يعلم من دون بينة؛ لأن الرسول ﷺ لم يصدقها بلا بينة إلا لعلمه بحال زوجها، وأما حديث: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ»^(٢)،

(١) رواه البخاري (٥٣٦٤)، ومسلم (١٧١٤).

(٢) تقدم تخريجه.

فقد عمل به النبي ﷺ وعمل به أصحابه، وجعلوه دينًا وشرعًا، لأنه سنة قولية وعملية، فتشكيك الشيخ شلتوت في شرعيته لا يروج على من له فهم وعقل ودين، بل يدل على أن بضاعة شلتوت في الحديث مزجاة.

ومن وساوسه الشنيعة المفضوحة ما قاله في ص (٤٣٢): وإنما لا تثبت العقيدة بالحديث؛ لأن العقيدة ما يطلب الإيمان بها، والإيمان معناه اليقين الجازم، ولا يفيد اليقين الجازم إلا ما كان قطعي الورد والدلالة وهو المتواتر، والأحاديث المروية لم تتوفر فيها أركان التواتر، فلا تفيد بطبيعتها إلا الظن، والظن لا يثبت العقيدة.

وهذا ما يدندن عليه شلتوت من عدم اعتباره حجة بينة في العقيدة، وأحيانًا في غيرها من التشريع كما سبق الرد عليه.

والجواب من وجوه:

الوجه الأول: يقال له: من قال لك: إن العقيدة لا تكون إلا بالتواتر، هل قال الله ذلك في كتابه، فأين الآية؟ أو قاله الرسول، فأين الحديث؟ هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين، أم أنه قول أفراخ الفلاسفة وأرباب السفسطة، ومن لا يدين بالإسلام، أو من انخدع بأقوال الزنادقة؟

الوجه الثاني: من قال لك: إن خبر الواحد المسلم العدل الثقة لا يفيد اليقين ولا يوجب العلم، وقد اعتمد عليه جميع الناس في معاملاتهم وشؤونهم السياسية والاجتماعية والقضائية وحفظ الحقوق وإثباتها، وقد ثبت في التنزيل وعمل الرسول ﷺ وأصحابه وجوب الأخذ بخبر الواحد العدل الثقة واعتقاده والعمل به وثبوت العقيدة به، وهل ضل الناس جميعًا في قبول خبر الواحد والعمل به، وقد أوضحنا هذا البحث فيما سبق فليرجع إليه.

الوجه الثالث: أنه يلزم على قولك هذا أن أخبار الآحاد ظنية المتن والدلالة، ولا تثبت بها العقيدة، فيلزم عليه لوازم باطلة، منها أن يكون الرسول ﷺ لم يبين القرآن كما أمره الله، أو بينه وضاع الآحاد،

فبقي القرآن بلا حكم تتحكم فيه الأهواء والآراء، كما يلزم عليه تخطئة الرسول ﷺ والصحابة والتابعين وجميع المسلمين الذين دانوا بخبر الواحد العدل الثقة وعملوا به.

الوجه الرابع: ما قولك بقطع يد السارق إذا شهد عليه شاهدان عدلان، هل تقطع يده أم لا؟ فإن قلت بالقطع فقد قطعت بخبر الآحاد، واعترفت بأنه نص الكتاب والسنة الصحيحة والإجماع، وكذلك إذا شهد عدلان على أن فلاناً قتل فلاناً، فهل تأخذ بشهادتهما وتحكم بقتل القاتل أم لا؟ فيلزمك إما أن تقول بتعطيل الحدود، أو تقول: إنه يعمل فيها بالظن كعقيدة المشركين، أو تكذب الآيات الأمره بتنفيذ الحدود؟

وما رأيك في أن المسلمين جميعاً قبلوا الشهادة في جميع الحقوق والدماء والفروج، وعملوا بها معتقدين بصحتها وأنها حكم الله، مع أنها بخبر الآحاد، فهل هم على صواب أو ضلال؟ وهل للحاكم أن يحكم في ذلك بالظن أم بالعقيدة والجزم؟ وإذا قلت: إنه يحكم بالظن، فما الفرق بينه وبين عقيدة المشركين القائلين: ﴿إِنْ نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ﴾، ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾؟

هذا وقد تكرر الرد عليه نحو السنة على حسب تكراره التشكيك بها والطعن في حجيتها بشبهة كونها آحاداً، مع أنه يحتج على ما يريده بأحاديث ضعيفة وموقوفة ومجهولة لم ينقلها أهل الحديث المعروفون، مما يدل على جهله بالحديث وإغراقه في الهوى.

ومن أفضح تلبيساته تفريقه بين العقيدة والشرعية الذي من أجله وضع كتابه المسموم ويقول فيه ص (٣٩٦) زيادة على ما في أوله من الوسائس ما نصه: وإذا كان مصدر العقيدة في الإسلام ليس إلا مصدرًا واحدًا وهو القرآن الصريح الحاسم في معناه الذي لا يحتمل سواه، فإننا نقرر هنا أن مصدر الشرعية أوسع نطاقاً من ذلك، فهي تؤخذ من القرآن نصه ومحتمله، ومن السنة، ومن الرأي عن طريق

النظر، وفي إلحاق ما لم ينص على حكمه بما نص عليه، وفي تطبيق القواعد المأخوذة من جزئيات التشريع.

*** وجوابه من وجوه:**

الوجه الأول: تفريقه بين العقيدة والشرعية، وهذا التفريق مخالف للسنة الصحيحة وما درج عليه سلف الأمة وأئمتها، ونحن نوجه إليه هذا السؤال وهو: هل العقيدة من عند الله وشيء أمر الله به، والشرعية شيء لم يأمر الله به؟ فإن قلت ذلك فهذا كفر بإجماع المسلمين، وإن قلت: إنهما جميعاً من عند الله، فما وجه التفريق بينهما؟.

وسؤال آخر: هل أدلة الشرعية ليست من عند الله، وأدلة العقيدة من عند الله، وهو كالسؤال الأول يرد عليه ما يرد عليه.

وسؤال ثالث: وهو: هل من ترك الشرعية ولم يؤمن بها لا يكفر ومن أنكر العقيدة يكفر؟ فإن قلت ذلك فهذا أيضاً كفر بإجماع المسلمين، وإن قلت بوجوب الإيمان بهما فما هو الفارق إذن؟ وإن قال: إن أدلة الجميع من عند الله، والله أمر بالجميع، قلنا: فما معنى التفريق بينهما في الدليل والكمية والحكم؟ وإن قلت: إن العقيدة شيء أمر الله به، والشرعية شيء لم يأمر الله به؛ لأنه لم يثبت إلا بطريق ظن، ومعناه أيضاً ظن، وأن من كفر بالشرعية لا يكفر، أما من كفر بالعقيدة فإنه يكفر؛ لأنها ثابتة من عند الله، وإذا كان هذا قولك فإنه كفر عند جميع المسلمين، وإن قلت: إن الجميع من عند الله، ولكن العقيدة ثابتة، والشرعية في ثبوتها شك، قلنا: هذا تناقض ودعوى، فما معنى أنهما من عند الله وإحداهما غير ثابتة؟ أليس هذا إيمان ببعض الكتاب وكفر ببعض كصنيع اليهود؟ وليس أمامك إلا أحد قولين: فإما أن تقول: إن الشرعية ثابتة من عند الله والله أمر بها، أو تقول: إنها غير ثابتة من عند الله ولا واسطة بين القولين.

الوجه الثاني: أنه فرق بين العقيدة والشرعية، فجعل للعقيدة مصدراً

واحدًا هو بعض آيات الكتاب، لا كل آيات الكتاب ولا السنة النبوية، وإنما مصدرها عنده الآيات الصريحة الواضحة التي ليس فيها احتمال وحصل عليها الإجماع، أما الشريعة فجعل لها مصادر متعددة ومحتملة، فهي الآيات غير القاطعة في معناها والتي فيها احتمال، والآيات الصريحة التي لم تتضافر ولم يحصل عليها الإجماع، والسنة النبوية التي لم تثبت قطعًا في نظره، ولم يثبت معناها قطعًا، والرأي والفهم عن من ليس بمعصوم، وإني أسأل هذا المفرق بين العقيدة والشريعة عن هذا التفريق الذي سنده الحكم الباطل في رأي أهل الحق فأقول له: هل ورد هذا في الكتاب العزيز؟ أو هل قاله ﷺ؟ أو هل صح عن أحد من أصحابه بنقل صحيح أنهم فرقوا هذا التفريق؟ فليبين لنا إن كان عنده بيان، ولو من طريق الآحاد العدول الثقات، أو من طريق دليل شرعي يثبت ذلك التفريق، آية أو حديث صحيح، وإن لم يفعل - وليس بفاعل - فإن تفريقه هذا إنما هو من التحكم الباطل، والتفريق بين آيات الله، والكفر بالكتاب والسنة.

الوجه الثالث: أن جميع آيات القرآن محتملة لمعانٍ كثيرة، هذا إن قصد الاحتمال العقلي، بل إن كل كلام محتمل احتمالًا عقليًا، وإن أراد الاحتمال اللغوي فإن اللغة أوسع مجالًا، واحتمالاتها كثيرة جدًا، والاحتمال فيه الصحيح والباطل، فأيهما يريد الشيخ؟ أم أنه يريدهما جميعًا؟ فإن قال: إنه يريد الاحتمال اللغوي الصحيح قيل له: فمن يقدر ويحكم بصحة ذلك الاحتمال؟ فتقديرك لصحة الاحتمال باطل في نظر غيرك، فما هو الحكم والمرجع؟ وإذن فقد بنيت عقيدتك وشريعتك على الوهم والخيال والتحكم! ومن هو الذي يقدر عدم الاحتمال يا ترى في الآيات التي زعمت أنها صريحة؟ ومن المعلوم أن العقول مختلفة قطعًا والأفهام متفاوتة، وأن معظم آيات الصفات في القرآن الكريم قد اختلف فيها الناس، وقامت فيها المعارك الكلامية بين أتباع السلف وأتباع الخلف من أهل الأهواء والبدع.

ولا أصرح من أن القرآن تنزيل من عند الله، وقد ذكر أنه تنزيل من حكيم حميد، وتنزيل من رب العالمين، وأنه نزله على عبده، ذكر ذلك بألفاظ متعددة متكررة لا تحتمل التأويل، وقالوا: إنه مخلوق لا منزل، بل قالوا: إنه ليس في السماء إله يعبد! وكفاك في كثرة الاحتمالات والتأويلات ما دونه الرازي في كتبه، وما قالته الرافضة والإسماعيلية والباطنية، فابحث لترى عجباً، إن أردت أن تعرف الخلافات والاحتمالات، وإن قصرت في البحث فإن في غياهب كتب الأزهر ما يكفي.

الوجه الرابع: إذا كانت الشريعة تؤخذ من القرآن نصّه ومُحْتَمِلِهِ، ومن السنة ومن الرأي ومن القواعد التي ذكرها، فهل يقال: إن ذلك من عند الله قطعاً، وأن الله أمر به قطعاً، وأنه على شريعة الله؟ أم أنه لا يقال: إن ذلك من عند الله قطعاً؟ فما وجه التفريق بين العقيدة والشريعة، وأوجه التحكم في التفريق؟ ولماذا أدخلت الرأي في حكم الشريعة؟

وإن قلت: إن الشريعة ليست من عند الله قطعاً، فهي من عند غير الله، فما الفرق بينها وبين القوانين الوضعية سوى اختلاف الأسماء؟ واختلاف الأسماء ليس اختلافاً جوهرياً، فإنه إذا كانت الشريعة ليست من عند الله فهي من عند الخلق، وحينئذ فلا فرق بينها وبين القوانين، ومن قال بها يصدق قول الله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾، وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

وبعد فهذه نبذ قلتها ونقلتها كثيراً منها عن الشيخ أبي يابس مما يتعلق بمطاعن الشيخ شلتوت على السنة والتشكيك في متنها ودلالاتها، ليتضح للقارئ صدق ما قاله الشيخ عبد الله الصديقي في رده عليه بخصوص عيسى عليه السلام، إن المقصود ليس إنكار نزوله فقط وإنما سلسلة من محاربة السنة، ولا بد أنه اتضح لك ذلك مما نقلناه، ونزيد هنا قضيتين:

الأولى: في عقيدة شلتوت المخالفة لعقيدة سلف المؤمنين وأئمتهم المشهورين فقد قال في (ص ٥) من كتابه «الإسلام عقيدة وشريعة» المردود على بعض محتوياته سابقًا: «العقيدة هي الجانب النظري الذي يطلب الإيمان به إيمانًا لا يرقى إليه شك، ولا تؤثر فيه شبهة، ومن طبيعتها تضافر النصوص الواضحة على تقريرها، وإجماع المسلمين عليها من بدء الدعوة، ويخلص القارئ من ذلك أن عقيدته ليست هي الكتاب والسنة، وإنما هي الجانب النظري الذي لا يرقى إليه شك ولا تؤثر فيه شبهة، وتتضافر النصوص الواضحة عليه ويحصل عليه الإجماع».

كذا قال - وهو من منكري الإجماع كما أسلفنا - وراح يؤكد رأيه هذا في (ص ٤٩) بقوله: «ومن الواضح أن هذا الاعتقاد لا يُحصِّلُ كل ما يسمى دليلًا، وإنما يحصله الدليل القاطع الذي لا تعتريه شبهة».

ثم راح يبين أن العقيدة عنده ليست هي القرآن فحسب، بل إنها أيضًا من الدليل العقلي فقال: «وقد اتفق العلماء على أن الدليل العقلي الذي سلمت مقدماته وانتهت إلى الحس أو الضرورة يفيد اليقين ويحقق الإيمان المطلوب».

قال الشيخ أبو يابس: ومن هنا نأخذ أنه بعد أن جعل كل ما ورد في القرآن إذا لم تتضافر به النصوص الواضحة، ولم يحصل عليها إجماع فهو لا يفيد اليقين ولا تحصل به العقيدة، ولو جاء في الكتاب والسنة، وراح يقرر أن الدليل العقلي الذي قاله الناس واخترعه البشر يثبت العقيدة ويحصل الإيمان، هذا رجل يعتقد عقيدة ليست هي عقيدة الإسلام التي أمر الله بها، ولا عقيدة السلف الأول من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإن العقيدة الإسلامية التي أمر الله بها ودان بها الصحابة والتابعون هي الإيمان بكتاب الله وسنة رسوله جملة وتفصيلاً، اعتقادًا بالقلب، ونطقًا باللسان إن كان مما ينطق به، وعملاً بالجوارح حسب أمر الله، ولا يفرقون بين آيات الكتاب، فلا يقولون

نؤمن بالصريح عقيدة، ولا نؤمن بغيره في العقيدة.

ولا يقولون أيضًا لا نؤمن بالسنة النبوية في العقيدة قولية أو فعلية، بل يؤمنون بجميعها آحادية أو غير آحادية في العقيدة وفي غيرها، وفي أخبار الغيب وأحكام الفقه وجميع ما ورد به الكتاب والسنة، فهم يؤمنون به، أما الشيخ فإنه لا يؤمن كما آمنوا، كما أنه لا يؤمن في عقيدته إلا بالصريح المجمع عليه، فخرج بهذه الأمور عن عقيدة المسلمين، ومن البلية أنه زعم أن العلماء اتفقوا على هذه الفرية الشنعاء، فالمسلمون كما ذكرنا يعرفون ويعتقدون بأن مصدر عقيدتهم كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، ولا يدينون بغيرها.

قلت: وما زعمه من اتفاق العلماء على الدليل العقلي ليس اتفاق علماء السلف من الأئمة الأربعة وغيرهم من المقتدين بالسلف الصالح، وإنما هم علماء الكلام المشغوفون بقواعد المنطق الذي هو قول على الله بغير علم، وهم الذين حكم عليهم الإمام الشافعي وغيره أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في الأسواق، ويشهر بهم.

قال أبو يابس: ثم راح يطعن على الأدلة النقلية - أي الدينية - بما كرره من قوله: إنها لا تفيد اليقين ولا الإيمان، ولا تثبت بها وحدها عقيدة؛ لأنها مجال لاحتمالات كثيرة. وهذا قول علماء الكلام الذين عزلوا رسالات الله ووحيه عن إفادة اليقين والاعتقاد بها.

ثم قال أبو يابس: ألتست تفهم معي أيها القارئ من هذا الكلام أن شيخ الأزهر الشلتوت يحاول التقليل من شأن العقيدة في الكتاب والسنة، ويشكك فيهما، ويدين بعقله، فهل هذه هي عقيدة المسلمين.

والجواب عليه من وجوه:

الوجه الأول: أن تعريفه هذا باطل؛ إذ إن العقيدة ليست هي الجانب النظري... إلى آخر كلامه، بل هي الإيمان بما ورد في كتاب الله أو صح عن رسول الله ﷺ، سواء ورد من طريق آية واحدة أو آيات أو

حديث عن طريق واحد صحيح أو من طرق متعددة، هذه هي العقيدة الإسلامية التي هي عقيدة الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

الوجه الثاني: أنه لا يصح أن نسلط عقولنا على ما ورد عن الله أو صح عن رسوله ﷺ ولو فعلنا ذلك لكننا شاكين بعد أن تبين لنا صدق النبوة وثبوت الرسالة بالمعجزات والآيات الواضحات، وقد كثر النقل عن سلفنا الصالح الأول حيث قالوا: «آمنا بما ورد عن الله على مراد الله ولا نقول: كيف، ولا: لِمَ، وورد عنهم أنهم قالوا: يجب التصديق والتسليم بما ورد عن الله أو عن رسوله ﷺ، قال ابن عباس: «يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله ﷺ وتقول: قال أبو بكر وعمر»، قاله فيمن عارض قول الرسول بنظر أبي بكر وعمر اللذين لهما سنة متبعة بنص المصطفى ﷺ، وأقوى من ذلك قول الله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا ٥١﴾، وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

أما شلتوت فإنه يرى أن ولا تثبت عقيدة بعد أن جاءت عن الله أو عن رسوله إلا بعد النظر فيها بالعقل القاصر، ويجعل عقل كل شخص أساساً لعقيدته ومما يدل على أن النظر العقلي بعد ثبوت النبوة فيما ورد عن الله أو عن رسوله لا يجوز أن الله تعالى قال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغْيَ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠] واتباع الهوى هو الجانب النظري، وقال تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالشَّوْءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ [يوسف: ٥٣]، وهو الذي آمن وسلم.

الوجه الثالث: أن الجانب النظري الذي تكلم عنه يلغي اعتقاد كل أمر ونهي وإباحة وإخبار إذا ورد من طريق واحد أو من آية واحدة، ولم تتضافر الأدلة الواضحة ولم يحصل الإجماع عليه، وهذا كفر بدين الله وسنة رسوله ﷺ، ثم هو تضليل لمن اعتقد ذلك وهم خيرة الأمة من الصحابة والتابعين.

الوجه الرابع: اشتراطه الإجماع في كل معتقد، وإلا فإنها لا تسمى عقيدة إذا لم يحصل فيها إجماع، وهذا كفر بدين الله فليس هناك مسألة من مسائل الدين إلا ووقع الخلاف من بعض من ينتسبون للإسلام، وإن كان خلافهم لا يقدح في الإجماع عند أهل الحق، فصفاة الله فيها خلافاة كثيرة لخلافاة الجهمية والمعتزلة والخوارج والمرجئة والقدرية - على قول من يرى أنهم مسلمون -، وكذلك وقع خلاف في جل الأوامر والنواهي، فعلى رأي الشيخ لا يصح أن نعتقدها؛ لأنه لم يثبت فيها إجماع ولم تتضافر فيها الأدلة الواضحة.

الوجه الخامس: أنني أتحدى هذا الشيخ أن يثبت لي تعريف العقيدة الإسلامية التي عرفها هو به عن واحد من الصحابة أو التابعين أو أحد من أئمة الدين المشهورين بالعلم والتقوى كالأئمة الأربعة ونحوهم من أئمة أهل السنة، ولن يجد إلى ذلك سبيلاً.

ولا عبرة بمن جعل عقله إمامه ولم يجعل إمامه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، بل ولا عبرة بأقوال أفراخ الفلاسفة وتلاميذهم الذين ارتكز عليهم شلتوت بقوله: ونتيجة هذا كله أن القول بأن كذا عقيدة يجب الإيمان بها؛ لأن ظاهر الآية أو المروي من الحديث يدل عليه، أو لأنه مذكور في كتب التوحيد، فكل هذا قول من لا يفهم العقيدة ولا يعرف أساسها الذي تبنى عليه.

وهذا تصريح صريح من الشيخ في أن ظاهر القرآن والمروي من الحديث عنده لا قيمة لهما، وليس من أصول العقيدة، وكفى ذلك المسلم ليفهم أن هذا الكلام محاربة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما دان به السلف، وبعد أن طعن في ظواهر الآيات والمروي من الحديث ذهب يشكك في المتواتر وأنه غير موجود، وأن لوجوده شروطاً، وعليه فهو غير موجود كما كرره دائماً.

هذا وإن ترديده إنكار السنة غير المتواترة وإنكار وجود المتواتر هو لهدم العقيدة الإسلامية، وإنكار المعجزات بسبب تسليط العقل

على النصوص ليلتقي عقل المسلم المؤمن بالغيب وبعجائب قدرة الله بالعقول الغريبة التي لا يؤمن أهلها بذلك، وقد توسعت بعض التوسع في نقل الردود على شلتوت خدمة للحق وإيضاح للقراء بمدى شروده عنه، ولو أنه تدبر معنى قوله تعالى: ﴿وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا﴾ [مريم: ٢١]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٤٥]، وقوله عن عيسى: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾ [مريم: ٣١]، لعلم أن تلك المعاني مانعة من تسليط الله اليهود عليه ومن إيصال أي أذى إليه؛ لأن الرحمة والبشري مستلزمان عدم ذلك، وأيضاً فهي مانعة من إماتة عيسى ميتة عادية؛ لأن فيها شفاء لصدور أعدائه اليهود، وإقراراً لعيونهم، فرفعه إلى السماء حياً بجسده وروحه من موجبات قوله سبحانه: ﴿وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا﴾ فرحمة الله به وبأصحابه تقتضي وتستلزم عدم إيذائه وتكدير أصحابه وإزعاجهم كما تقتضي كمال اللطف والعناية الإلهية، وكذلك قول عيسى بإذن ربه ﷺ: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ (٣٣)؛ فإن السلام يؤذن بالأمن والسلامة من كافة الشرور، فيقتضي ويستلزم أن يكون سالماً مسلماً منذ ولادته إلى رفعه إلى السماء وإلى موته بعد نزوله، ثم وقت بعثه يوم البعث والنشور، ولكن الشلتوت جهل هذه المعاني الواضحة أو تجاهلها لحاجة في نفسه، والله يوليه ما تولى ويذيقه ما يشاؤه سبحانه من الجزاء على حسب فتنته للأمة في دينها.

وأيضاً فإن تقسيمه لدين الله الإسلام إلى عقيدة وشرعية يبطله الحس الديني والوجدان الديني والعقل الفطري الصريح السليم؛ لأن جميع ما يفعله المؤمن من الأفعال يجب أن تكون منبثقة من عقيدته ونابعة منها، وأن ينوي بجميع أفعاله التقرب إلى الله حتى ينوي بأكله التقوي على طاعة الله، وبمباشرة أهله إعفاف نفسه عن الحرام لينال مثوبة الله على أكله وشربه وشهوته كما صحت الأحاديث بذلك، ويكفي شلتوت لو التفت إلى الحقيقة قول النبي ﷺ: «إنما الأعمال

بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١)؛ إذ من المعلوم أن إحداث جميع الأعمال لا يفتقر إلى نية، ولكن جدوى الأعمال وفائدتها عند الله بالنية الصادقة لوجهه الكريم، فوجه الحصر في هذا الحديث ليس لماهية الأعمال ولكن بجدواها وحسن ثوابها عند الله، ولهذا لما علم الرسول بالرجل الذي هاجر من أجل زوجته أم قيس الذي أضيفت هجرته إليها قال ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه».

وهذا الحديث ينبنى عليه أكثر أحكام الدين، وهو أساس لعقيدة المسلمين؛ لأن الباعث على الأعمال والدافع إليها هو ما استقر في القلب من ابتغاء وجه الله، أو ابتغاء منافع الدنيا وشهواتها، أو الرياء والسمعة، فتشريعات الإسلام كلها مرتبطة بالعقيدة ومؤسسة عليها، وكلما قويت عقيدة المسلم ورغب في وعد الله ووعيده ازدادت إقامته للصلاة ومواظبته عليها وخشوعه فيها، وطابت نفسه ببذل الزكاة والصدقات، وكان مسارعًا في جميع الطاعات ومتقربًا إلى الله بالنوافل زيادة على الواجب، وكان صدوقًا في المعاملة، مراعيًا لجميع الأمانات ومحسنًا معاملة المسلمين باحتساب لله وإخلاص، وكان حسن سلوكه نابعًا من تقوى الله ومراقبته.

وعلى العكس من ضعفت عقيدته فإنه يتهاون بالصلاة فيتركها في الجماعة، ويسرق من هيئاتها ويؤخرها عن أوقاتها، ويبخل بالزكاة أو يمن بها ولا يبالي بالشرعية، أما الذي تتلاشى العقيدة من قلبه وتنمحي فهذا يكون مضيعة للصلاة متبعًا للشهوات، ويكون فاجرًا بالخصومة، خائنًا للعهد، كاذبًا في الحديث، مخلفًا للوعد، لا يصدق إلا رياء أو مجاملة أو منافسة لأقرانه أو منافسيه في المعاملة أو الوظيفة.

ولو كانت العقيدة شيئاً والشرعة شيئاً آخر لما كان لإخلاص النية معنى، وما شرع اليمين في ضبط الحقوق، ولما قال الله في الآية (٧٧) من سورة آل عمران: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٧٧).

وقال الإمام أحمد: حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف على يمين هو فيها فاجر ليقطع بها مال امرئ مسلم، لقي الله ﷻ وهو عليه غضبان» (١)، قال الأشعث بن قيس: في - والله - كان ذلك، كان بيني وبين رجل أرض فجحدني أرضي فقدمته إلى رسول الله ﷺ فقال لي رسول الله ﷺ: «ألك بينة؟» قلت: لا، فقال للخصم: «احلف» فقلت: يا رسول الله إذا يحلف ويذهب مالي، فأنزل الله ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الآية (٢)، وأخرجه البخاري ومسلم من طريق الأعمش وله طرق أخرى أوضح فيها أن خصمه ابن عم له، وهذه الآية وإن نزلت على سبب خاص، فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

والظاهر أن تلاوة الرسول ﷺ لها بهذه المناسبة ليس السبب في نزولها، وأن نزولها كان متقدماً؛ لأن سياق الآيات قبلها وبعدها يدل على أن نزولها في شأن اليهود الذين لا يراعون الأمانة لغيرهم، ويلوون ألسنتهم بالكتاب ليوهموا السامعين أنه منه، وأنه تنزيل من الله ليشتروا به ثمناً قليلاً، ولكنها عامة في جميع الأمانات العلمية والمادية، والمقصود أن التشريعات مرتبطة بالعقيدة في تأسيسها وتنفيذها والشواهد من وحي الله على هذا كثيرة غير ما أسلفناه ويكفي قوله سبحانه في الآية (٦٥) من سورة النساء: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ

(١) رواه البخاري (٢٣٥٦)، ومسلم (١٣٨).

(٢) نفس التخريج السابق.

حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿١٥﴾.

فهذه الآية من أوضح الدلائل على أن التشريعات والأحكام كلها مرتبطة بالعقيدة، وأن المسلم مطالب بالإيمان بها وتحكيم الرسول وحده فيها، وعدم التحرج منها، وأن لا يختار غيرها من تشريعات البشر، بل يسلم لها تسليماً كاملاً وينفذها على نفسه وعلى غيره، وأن تنفيذها من صميم العقيدة، ومصدرها كمصدر العقيدة، لا يجوز أن تستمد من الرأي والخيال المختل، وحديث معاذ رضي الله عنه في اجتهاده رأيه غير صحيح، وليس للرأي مجال إلا بالحق النظيف بالنظر بجامع العلة وعدم الفارق، فهذا هو القياس الصحيح الذي قال عنه الشيخ ابن تيمية: إنه هو الميزان الذي أمر الله بإقامته بقوله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥] الآية.

هذا وأما تقسيم الأحاديث إلى متواتر وآحاد فهو بدعة حادثة لم يعرفها سلف الأمة، وإنما تلقاها المفتونون بالمنطق اليوناني وأصحاب الأغراض المذهبية، والمنخدعون بهم، والمقلدون لبعض هؤلاء من أهل الكلام كما أسلفنا ذلك مراراً، ويلزم من ذلك تعطيل أكثر الدين، وسوء الظن بالمسلمين مع مخالفة سبيل المؤمنين. ويلزم من ذلك أيضاً أن يكون الذكر الذي أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم من كتاب وسنة غير محفوظ، وهذا تكذيب لقوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (١) ولقد حفظ الله سبحانه جميع الذكر الذي أنزله على خاتم النبيين من كتاب وسنة، فقيض له العلماء الذين اعتنوا بتخريج الأحاديث وتصحيحها رواية ودراية، حتى أنهم ضبطوا ما فيها من الزيادات المدرجة بفهمهم الثاقب الناشئ من تنوير الله لبصائرهم بسبب حسن نيتهم، ولقد اعتنوا بالجرح والتعديل عناية لم تحظ بها الأمم قبلهم، بل ولا بعشر معشارها، وصنفوا في أسماء الرجال والنساء وطبقاتهم ودرجاتهم ومكانتهم من الحفاظ والتوثيق، وكشفوا

الكذابين الوضاعين، وجعلوا للسنة المطهرة مصطلحاً بديعاً عجيباً، يضبط درجاتها في الحجية، حتى أوضحوا لنا الضعيف سنداً والغريب سنداً ومنتأً، ولم يجعلوا الموضوعات ملتبسة علينا، بل كشفوها غاية الكشف، وهتكوا أستار أهلها وغاياتهم الدنيئة أو الرخيصة، وهذا من فضل الله علينا بحفظ مصادر ديننا، فالطاعنون بسند السنة وحجتها ليس عندهم إلا شبهات أوهى من بيت العنكبوت، وأكثرهم مقلد للمستشرقين أمثال «جولد تسهير» اليهودي المجري، فإن أغلبهم قد استقى من قيحه ودمه وصديده.

ثم اعلم أن تقسيم دين الله إلى متواتر وآحاد وعقائد وفروع ضلال وباطل؛ لأن ما جاز على الآحاد جاز على المتواتر، ونقلتها بنص القرآن، وإن كان أحد القسمين أقوى، ومع هذا فإنه لا يوجب رد الآحاد ولا الطعن فيها، كما أن أحد الشاهدين إذا كان أوثق وأعدل من الآخر لا يجوز رد شهادة الأقل منه ما دام عدلاً وثقة، ولا رد خبره باتفاق الناس.

واعلم أنه ما من أحد من الأمة إلا وقد عمل بأخبار الآحاد لحاجته إليها في فهم بعض القرآن، كما دل على ذلك كتبهم، لا نستثني أحداً من أهل القبلة، وأما المفرقون فإنهم يأخذون بالآحاد في الفروع دون العقائد والتشريع العام، ولكن التفريق تأباه الفطرة والدين والعقل، كما أسلفنا أنه يخالف الحس الديني والوجدان؛ لأنه لا يعقل أن يتقرب أحد إلى الله بعمل شيء أو تركه تدعو الطبيعة والفطرة إلى الأخذ به وفعله أو كراهته إلا وقد عقد قلبه على وجوبه أو حرمة أو كراهته أو استحسانه، وهذا عين العقيدة.

فإن قالوا نحن موافقون على وجوب طاعة الله ورسوله وقبول ما صح عنه على ما ثبت عنده، وأن الجميع دين الله إلا أن أصول العقائد والتشريع العام يتعين التحري فيها أكثر؛ لأنها للإسلام بمثابة الأسس التي يبنى عليها البيت، وأن من أخل بواحد منها يكفر

لوضوحها للمكلفين، قيل لهم: هذا استحسان منكم لا دليل عليه، بل يجب التحري في الفروع كالأصول قدر الطاعة على كل مكلف، بلا تفريق بينهما؛ لأن الفروع راجعة إلى الأصول قال الله سبحانه: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس]، وقال في مستحل أكل الميتة: ﴿وَأِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُؤْخِرَ إِلَى أُولِيَآيِهِمْ لِيُجْدِلُوَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ونجد أن الله نفى الإيمان عمن لم يحكم النبي ﷺ فيما شجر بينه وبين غيره من خصومة أو جدل علمي ولم ينشرح صدره لحكمه، وهذا زائد على الطاعة التي لله والرسول على كل مكلف، فدخل تحت هذا أخبار الآحاد وكل ما يطلب للتشريع العام، وإن قلب المؤمن ليوجل من هذه الآية خوفاً أن يرد حكم الرسول أو يخالجه كراهية له، وقد أسلفنا مصدر ذلك.

والذي ندين الله به أن تقسيم الأحاديث إلى متواتر وآحاد جريمة وضلال، وهي مكيدة للإسلام ذاعت وانتشرت على ألسنة بعض أهله عن سلامة صدر دون تمحيص وتروؤ وتعمق في سوء عواقبها من تقويض أدلة الدين، ثم قلدهم من سالت أقلامهم من العلماء الذين لم يدركوا مبلغ سوء نتائجها، وتوالى تقليد أهل الكلام عليها دون روية، وقد أدى بسوء نتائجها إلى تشكيك المسلمين فيما أمرهم الله بالرد إليه، ومما ثبت عن نبيهم في بيان معاني القرآن، حتى أخذ بعض الجهلة اليوم ومن قبل اليوم يردون عموم أحاديث الآحاد ولا يقبلون منها إلا ما وافق أهواءهم، مع العلم اليقيني عندهم أن الصحابة لم يؤثر عن أحد منهم تقسيم الأحاديث إلى متواتر وآحاد قط، فالتقسيم هذا بدعة وضلالة، صاحبه ضال مضل.

وقد نجم عن هذا فساد كثير، وبالأخص في هذه الأيام التي سادت فيها الإباحية، وقُلَّ فيها من يتعلم العلم لله، وضعفت مراقبة الله عند أكثر الناس، حتى اجتراً على الحق من يرده بجهله، واغتروا

بهذه الفتنة التي تتداولها كتب المشار إليهم عن تقليد بلا سند، مع أن قبول أحاديث الآحاد أقرب إلى الحق من قبول المتواتر لو حصل على شروط المحددين له؛ لأنهم لا يشترطون في حملته العدالة ولا الإسلام، بخلاف الذين يقبلون الآحاد فإنهم لا يقبلون إلا ما نقله العدل الثقة المؤمن عن مثله متصلاً إلى النبي ﷺ، وقد حصل الدخيل على المتواتر فيمن كان قبلنا، وحصل منهم النسيان والكذب كما سجله الله عليهما، وهم يزعمون الإيمان بما أنزل إليهم كما يزعمه من بين أظهرنا اليوم.

فإن قيل على هذه القاعدة: ما دخل على التواتر يجوز دخول الشك والريب والخطأ فيما نقل إلى المسلمين عن نبيهم ﷺ من قرآن ومن تواتر الأعمال والأخبار والآحاد قلنا: من وجهة الفطرة والطبيعة البشرية الباب واحد لا فرق بين أمة وأمة، إلا أن الله سبحانه تكفل بحفظ دينه إلى نهاية الدنيا؛ لأنه دين جميع أهل الأرض إلى أن تقوم الساعة كما قال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿١﴾﴾، وقال: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿١١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ في الحال والمستقبل، ﴿وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ في الماضي ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ صالح للبشر في كل زمان ومكان إلى نهاية الدنيا لكمال حكمة الله العليم بما يصلح البشرية، فالله سبحانه ضمن للذكر والقرآن من طغيان الفساد عليه إلى الأبد، وخص القرآن بالإعجاز للجن والإنس، وميز هذه الأمة بضبط الإسناد لحديث نبيها ﷺ وأعماله، وهذه ميزة لم يجعلها الله غيرها من الأمم الماضية.

قال بعض السلف: «لولا الإسناد لقال من شاء في الدين ما شاء»، فالحق أن جميع ما يصدق عليه اسم الذكر من الأحاديث المنقولة عن الثقات داخلة تحت ضمان الله لدينه بالحفظ إلى يوم القيامة، يعلمها من طلبها بالمؤهلات، ويجهلها المقصر في ذلك، فمن لم يحكم لجميع الأخبار المنقولة عن الثقات بالدخول في الذكر على ما سنبينه

أجاز على القرآن والإسلام ما أصاب كتب من قبلنا، وما أصاب دينهم، وبالأخص إذا جعل عصمة المتواتر استحالة الكذب والخطأ على نقلته فحسب، لا ضمان الله وتعهد بحفظ مصادر الإسلام. فإن قالوا: إن ضمان الله بالحفظ لا يتناول ما عدا القرآن من الأخبار عمومًا.

قلنا: هذه غفلة وخطأ، بل يشمل كل وحي أوحى به إلى النبي ﷺ وإخراج ما عدا القرآن من حفظ الله كفر صراح؛ لأن ما عدا القرآن يشمل أوقات الصلاة وركعاتها وبيان هيئاتها، وجميع أحكام الزكاة وأحكام الحج والصيام، وسائر العبادات وأحكام انمعاملات، وبيان أحكام النكاح والحدود والقضاء وغير ذلك مما لم يذكر بنص القرآن، ومن أجاز دخول الباطل على هذه الأمور فقد خرج من الإسلام كمن أبطلها.

وصاحب هذا القول إنما يريد التخلص من أحاديث الآحاد، وقد قدمنا أن ما يدخل على الأحادية يدخل على المتواتر بلا فرق، وقد قرن الله بنص القرآن بين الكتاب والسنة بقوله: ﴿وَيَعْلَمُهمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾، وقال لنساء النبي: ﴿وَأَذْكُرْتِ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾، ومعنى الحكمة أوسع من معنى القرآن، ولا خلاف بين اثنين من الأمة في أن قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ فَزِدْهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ يدخل تحته كل متنازعين في الدين إلى الأبد، وقد قال سبحانه: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۚ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾، وقال: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ والمراد بالذكر ما فسر به النبي ﷺ القرآن قولاً وعملاً أو إقراراً لأحد على أمر ما، وهذا يسمى في عرف المحدثين بالسنة. وكلمة الذكر أعم وأوسع من كلمة القرآن؛ لأنه يدخل فيها كل ما يذكر بالله ووعد ووعيده، ونعمه وعهوده، ومواقيت عبادته وذكر وصاياه عمومًا.

قال تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعَىٰ وَذِكْرٌ مِّنْ قَبْلِي﴾، وقال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ

وَهَرُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا لِّلْمُنْفِقِينَ ﴿٤٨﴾، وقال: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُٗٓ إِن هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ﴾ فقد غاير بين القرآن والذكر بالعطف، ولا بد لهذه المغايرة من معنى يمتاز به الذكر.

فإن قالوا: إن أخبار الآحاد لا تدخل في عموم الذكر، ولا يشملها ضمان الله للقرآن، ولا نأمن أن تكون من رأي الراوي وتصرفه؛ لأن بعضها روي بالمعنى، لذا تختلف متونها، فيروى الحديث الواحد بألفاظ عديدة عن الراوي كحديث: «زوجتُكها بما معك من القرآن»، و«ملكْتُكها»^(١)، وهذا بخلاف المتواتر، فإنه يبعد كل البعد أن يتفق ناقلوه على روايته بالمعنى.

قلنا: كَلَّا بل الخلاف يوجد في متون القسمين بلا فرق، فمن المتواتر أن النبي ﷺ حج حجة واحدة هي حجة الوداع، فروي أنه كان قارئاً، وروي أنه كان متمتعاً وروي أنه كان مفرداً، يدري الأمرين من تتبعهما، وأيضاً لو صح هذا - ولن يصح - لم تدخل أخبار التواتر كلها تحت عموم الذكر حتى تدخل الآحاد، إذ منها ما لم يكن في نص القرآن باتفاق الناس، كعدد الركعات للصلوات ومواقيتها، وقدر الزكاة الواجبة في الأموال على اختلافها، ومتى تجب في النقود والمواشي، وأحكام الحج وغيره كما مضى، فإن تفاصيل أحكام أركان الإسلام لم يبلغ حد التواتر الذي حدوده.

فإن قالوا: إن هذه جاءت بالتواتر المقطوع به عملياً.

قلنا: كَلَّا بل إن أكثرها جاء بطريق الآحاد، وقد كان في الفرائض المفروضة على من قبلنا ما نقل إليهم بالتواتر عملياً، ومع ذلك شَكُّوا فيه ونسوه، وتداولته الأدمغة بالتأويل والتحريف، حتى أصبح غير معلوم عند خلفهم، كالصلاة وغيرها، وهذا من أكبر الدلائل على أن المتواتر يلحقه النسيان والتغيير كما أسلفنا.

(١) رواه البخاري (٢٣١٠)، ومسلم (١٤٢٥).

ومعروف دور بولس اليهودي الذي لعب على النصارى وقلب عقيدتهم رأساً على عقب، وبدل دين عيسى إلى ما يناقضه بالكلية، وأسقط الصلاة عن النصارى، وكم في المسلمين من أمثال بولس الذين ينددون بالصلاة، ويطالبون بصرف الزكاة في التسليح، ويفتون بجواز التبرع منها في سبيل العهر السياسي، ويفتون بجواز الإفطار للعمال في المصانع المريحة، بل يفتون به لجميع الشعب، زعمًا أنهم في حالة حرب مع الاستعمار، وليس للمحاربين فقط، ويفتون بجواز الربا في صناديق التوفير والادخار لمصلحة الدولة نفاقًا معها تملقًا لها، دون مبالاة بالله العظيم.

فانتبهوا أيها المسلمون لدينكم وخذوه من مصدره السلفي حتى لا تنزلقوا بزلة العالم الذي يراقب وظيفته ولا يراقب الله، ولا تغتروا بتقسيم المبتدعين ومن قلدهم للأحاديث المثبوتة، فإن طريقة الصحابة وأتباعهم قبول الحديث من كل عدل ثقة عن مثله متصلًا بالنبي ﷺ فإنه يفيد الحق، ويلزم العمل به واعتقاده من دين الله متى صح بشرطه، سواء في العقائد وعموم التشريع أو الفروع، لا فرق بين ذلك أبدًا، لارتباط الفروع بالأصول كما أسلفنا، ويدخل القسمان من الأخبار في الذكر المضمون حفظه على الله، وأنه لا يأتيه الباطل، كما يحرم رده ما لم يعرف فيه ما يوجب طرحه من دخيلة كذب أو وهم أو مخالفة للقرآن.

فمن لم يقبل خبر الآحاد بعد أن انزاح ما يوجب رده، أو توقف فيه لوسواس نفسي، وتجويز الأوهام العقلية على نفسه، فهو في شك من جميع الآيات التي لتفسيرها معنيان فأكثر، فلا شك أنه ممن قال الله فيهم: ﴿وَالَّذِينَ أُورِثُوا الْكُتُبَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَنْ يَشْكُ مِنْهُ مُرِيْبٌ﴾ ولو صدقنا هؤلاء لأخبرونا بما تنطوي عليه أنفسهم، ولم يكتموا حقيقتهم عنا، ولكن الله يفضحهم لنا بأعمالهم واتباعهم الهوى، ومجاراتهم للحكام والوجهاء ونحو ذلك، فإن أحدهم يفتي بمرجوح الأقوال من التفاسير

والأحكام في سبيل الهوى والانتهازية، وليس كل ما نسب إلى الإسلام معدودًا منه حتى يدل عليه الدليل عن الله ورسوله، والذين ألزموا في الأصول بأدلة اليقين دون الفروع لم يأتوا على تبين دعواهم بدليل أكثر من الجدل، لما يحسون به في قلوبهم من الشك في دينهم والحيرة والارتياح في آيات الله وسنة رسوله، حتى ظنوا أن ما اختلف فيه ليس مما يجب اعتقاده، وغاب عنهم أن اليقين بعضه أعلى من بعض، والظن بعضه أقوى من بعض.

وخطتهم هذه تردى ببعضهم إلى الانحلال والتعطيل، أو الإلحاد والعياذ بالله، وإذا تنزلنا مع الموجبين في الأصول اليقين فيها دون الفروع وجدناهم يجيزون التسامح في حق الله، ولا يرضون ذلك في حق المخلوق، إذ يحلون بالفروع أموالاً ودماء وأعراضاً لا يرضى أهلها بالحكم فيها بالظن، وكلهم يجيز الأخذ بأخبار الآحاد في ذلك، وهي لا تفيد غير الظن عندهم، مع أنها من صميم العقيدة، فقد حكموا على أنفسهم بالتعدي على الناس في حقوقهم، وهذا عين الظن الذي لا يغني عن الحق شيئاً في نظرهم، فهم بين أمرين:

إما أن يقولوا: ما ذهبنا إليه وأخذنا به من التحليل والفتوى بالمختلف فيه علم وحق، وهو الذي كلفناه إذا حكمنا للناس أو عليهم.

وإما أن يقولوا: إنه ظن ليسر بحق، فإن قالوا بالثاني فقد أحلوا وحرّموا بالظن الكاذب، ودخلوا تحت المفتريين على الله برضاهم.

فإن قالوا: إن الأحاديث المكذوبة تحمل على التفريق بين المتواتر والآحاد، كما تدلنا على كثرة الدخيل فيها قلنا هذه شبهة باطلة؛ لأن الأحاديث المكذوبة قد كشفها الله بحفظه للذكر، وفضح أهلها على أيدي من قيصهم الله لخدمة السنة، فصنفوا المصنفات في الموضوعات وفي درجات التوثيق والطعن في الرواة، مما هو مطبوع منتشر يزيل كل الالتباس - ولله الحمد والمنة - ثم إن المتواتر الذي تتشددون به ليس له وجود كاف على تحديدكم الباطل المبتدع.

وإلى القراء الكرام آيات عديدة لولا أحاديث الأحاد لم يعلم مراد الله منها، ولا ما يخصص مدلولها بما فيه منفعة الناس، فمنها الآية المتكررة: ﴿أَلَا نُرِزُّ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَىٰ﴾ ﴿٣٨﴾ ظاهرها أنه لا يحمل أحد وزر الآخر، لا في الدنيا ولا في الآخرة، سواء الخطأ والعمد، فخصت السنة هذا بالعمد في الدنيا والآخرة، وحملت وزر خطأ القاتل عاقلته، وهم عصبته من جهة أبيه، وهم ليس لهم ذنب، فاعتبر الإسلام هذا من التضامن بين الأمة، فإن لم يوجد ذكور العصابة تحملها بيت المال، وهذا معلوم بالاتفاق، وهو عين العدل والرحمة، ليكبح بعض العائلة جماح بعض، ويردع بعضهم بعضاً عن الوقوع في الجناية.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ ﴿٣٩﴾ وقد ثبت بالسنة انتفاعه بالصدقة وإهداء الأعمال الصالحة والدعاء، فأنحصر معنى الآية في قطع طمعه بثواب الأعمال غيره من الصالحين، أو شفاعة الشفعاء بغير إذن الله.

ومنها: اعتزال النساء في المحيض، فقد فسرتة السنة الأحادية بأنه الجماع دون المباشرة الخالية منها، كما حرمت الصلاة والصوم على الحائض، وكذا الطواف بالكعبة، وأوجبت عليها قضاء الصوم دون الصلاة، ولم يرد جميع هذا في القرآن بتاتاً.

ومنها وجوب الكفارة في الوطء نهار رمضان للجناية على الصيام، فإن القرآن لم يذكره ولا أشار إليه، وكذلك زكاة الفطر عند انتهاء رمضان على المستطيع.

ومنها: استقبال الرسول ﷺ والمسلمون لبيت المقدس قبل نسخه باستقبال الكعبة لم يذكره القرآن.

ومنها: عدة النساء المتوفى عنهن أزواجهن، فإن الحامل منهن لم تذكر في القرآن سوى المطلقة، وألحقها السنة بأن عدتها تنتهي بوضع حملها.

ومنها: ما ألحقت السنة من حرمة الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها بحرمة الجمع بين الأختين.

ومنها: ما نصت السنة على منع التوارث بين المسلم والكافر فلا يرث بعضهما من بعض.

ومنها: ما بينته السنة المطهرة من فدية الأذى على من حلق رأسه في إحرام الحج، أو لبس ما يحرم لبسه، أو تطيب أو غطى رأسه عامداً، أو غشي أهله، أو فعل شيئاً من محضورات الإحرام، إذ لولا بيان النبي ﷺ لذلك لم يعلم من القرآن قط، وكذلك عدد أشواط الطواف والسعي وأقسام النسك، وتحديد المبيت بمزدلفة ومنى والوقوف بعرفة، والمفروض من الطواف والمسنون، وأحكام الهدى والإحصار وغيرها مما سبق ذكره من أحكام الطهارة والاستبراء من البول، ونواقض الوضوء والصلاة وموجبات الغسل، والمسح على الخفين حضراً وسفراً، وأركان الصلاة وواجباتها ومندوباتها وسائر هيئاتها، وما شرحته السنة مما أجمل من زكاة النقود والمواشي والزروع وسائر الخارج من الأرض والبحر، وشروط وجوب ذلك وتحديد مقداره، والقصاص وتفصيل الديات، وأحكام الجنائيات، وأحكام الذبح، وتوضيح القضاء بين الناس، وأحكام اللباس، وغير ذلك من الأحكام في سائر الشؤون، مما لو اجتمعت الأمة من أولها إلى يوم القيامة لتفهمها من القرآن لما فهمتها قطعاً، وكلها من أصول الإسلام وضروريات إقامة هذا الدين لوجه الله، وكلها لم يعرفها المسلمون إلا بالأحاديث التي أغلبها آحادية، والتي لو عطلت لكان المسلمون في جهل وحيرة من تنفيذ أمر الله فيما أنزل، ولا شك أن طاعته في تنفيذها من صميم العقيدة.

وإذا كانت الصلاة التي هي عمود الإسلام وأخواتها من باقي الأركان، والجهاد الذي هو ذروة سنام الدين لا تعرف أحكامها جميعاً إلا من أحاديث الآحاد، فكيف يجرؤ مسلم على التخفيف من شأنها،

فضلاً عن أن يزعم أنها ظنية لا توجب العمل؟ عياداً باللّٰه من الحور بعد الكور ومن تقليد الذين اتبعوا أهواءهم بغير هدي من اللّٰه، ومن القواعد التي أسستها الجاهلية اليونانية، بألفاظ ومظاهر جذابة للذين نسوا حظاً مما ذكروا به، نعوذ باللّٰه من جميع ذلك.

ولقد اضطرتت إلى التطويل في مناقشة شلتوت نصحاً للّٰه ورسوله ووحيه وعباده المؤمنين، ونقلت بعض الردود عليه باختصار وتصرف، واللّٰه من وراء القصد.

﴿وقوله سبحانه في الآيتين (١٦٠، ١٦١): ﴿فِظْلٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمَا عَلَيْهِمْ طِبَبَاتٍ أُحِلَّت لَّهُمْ وَبَصَدَّتْهُنَّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ۖ وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ هُمُ عَنْهُ وَأَكْلَهُمْ آمَوَالُ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾﴾

يخبرنا اللّٰه سبحانه في هاتين الآيتين عن مجازاته لليهود العاجلة في الدنيا على ارتكابهم المظالم بتحريمه عليهم بعض الطيبات التي أحلت لهم قبل ذلك؛ لأن اللّٰه سبحانه لا يحرم على عباده الطيبات أبداً، وإنما يحرم عليهم الخبائث المضرة لهم في أبدانهم أو قلوبهم أو عقولهم أو سيرتهم الخلقية، ولكن اليهود عليهم لعائن اللّٰه استحقوا منه تحريم بعض الطيبات النافعة عليهم، لظلمهم حق اللّٰه، وانتقاصهم لجنابه العظيم بنقضهم ميثاقه الذي واثقهم به، وكفرهم بآياته، وقتلهم لبعض أنبيائه، وتعمدهم قول البهتان على مريم، وإصرارهم على الكفر بابنها عيسى، وغير ذلك من أكلهم الربا الذي نهاهم اللّٰه عنه، وأكلهم أموال الناس بالباطل من الرشوة في الحكم، وأخذهم الأموال ثمناً لما يكتبونه بأيديهم من التوراة وينسبونه إلى اللّٰه، وغير ذلك من أنواع السحت، وكما قال سبحانه في الآية (٧٩) من سورة البقرة: ﴿قَوْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا كُتِبَتْ عَلَيْهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾، وقوله في الآية (٦٢) من سورة المائدة: ﴿وَرَأَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُفْسِدُونَ فِي الْأَثَرِ وَالْعُدُونِ

وَأَكْلِهِمُ السُّحْتُ ۚ لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢٦﴾

فإنه بأعمالهم القبيحة وما آكلهم الخبيثة الخسيسة التي هي مشاقة لله ورسله، وخيانتهم رسالته بعدم تبيينها للناس، وكتمانهم صفات خاتم النبيين ﷺ استحقوا من الله تحريم الطيبات عليهم، فقد حرمها عليهم لأفعالهم السابقة، ولأفعالهم اللاحقة التي يعلم صدورها منهم ومن أخلافهم، حتى تكون الطيبات حراماً على أخلافهم الناهجين منهاجهم، والله محيط علمه بما كان وما سيكون.

وقد أبهم الله تعالى هنا تفصيل الطيبات المحرمة عليهم، ولكنه أوضح في سورة الأنعام تحريم كل ذي ظفر وهو الإبل بلحومها وألبانها، والتعبير بالتعميم بلفظة «كل» يقتضي تحريم كل ذي ظفر من الطيور والأسماك ونحوها، وتحريمه شحوم البقر والغنم عليهم إلا ما حملته ظهورها أو الحوايا أو ما اختلط بعظم كما جاء في الآية (١٤٦) من سورة الأنعام.

وقد مضى في سورة آل عمران مطلع الجزء قوله تعالى: ﴿كُلِّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ﴾ [آل عمران: ٩٣] وأن هذا تكذيب من الله لهم، حيث زعموا قدم التحريم، فإنه لم يحرم الله عليهم الطيبات إلا لقبح ما ارتكبوه.

وتقديم الله السبب على المسبب في قوله: «فبظلم» تنبيه على فحش الظلم وسوء عاقبته وتقبيح له وتحذير منه، وقوله سبحانه: ﴿وَبَصَّيْهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ أي أناساً كثيراً ممن فتنوهم ولبسوا عليهم الأمر بكتمانهم وحي الله الذي فيه است حفظوا عليه، وكانوا مسؤولين عن بيانه للناس كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧] وموضع قوله: ﴿كَثِيرًا﴾ من الإعراب مفعول بالمصدر كما قال الطبري، وقوله سبحانه: ﴿وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ جملة

حالية تفيد تأكيد قبح فعلهم وسوء صنيعهم، إذ ما نهى الله عنه يجب أن يتعد عنه.

وقوله تعالى: ﴿وَأَكْلِهِمْ أَثْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ أي ما يأخذونه من سفلتهم ذوي الأغراض الدنيئة على تحريف كتاب الله متابعة لأهوائهم، وما يأخذونه من الرشوة في الحكم وغير ذلك من أنواع أكل الحرام والسحت، وقد أعيدت الباء في قوله تعالى: ﴿وَبَصَدَّهِمْ﴾ لبعده عن المعطوف عليه بالفصل بما ليس مشمولاً للمعطوف عليه، بل في العامل فيه، ولم تعد الباء في قوله: ﴿وَأَخَذَهُمْ﴾ و﴿وَأَكْلَهُمْ﴾؛ لأن الفصل وقع بمعمول المعطوف عليه، ونظير إعادة الحرف وترك إعادته قوله: ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ مِيثَقَهُمْ وَكَفَرَهُمْ﴾... الآية.

وقد بدأ الله في أنواع الظلم بما هو أهم، وهو أمر الدين، وهو الصد عن سبيل الله بقولهم على الله الباطل، وزعمهم أن ذلك من الله، وتبديلهم كتابه وتحريف معانيه عن حقيقتها، فإن هذا إضلال للناس يحصل به صدهم عن سبيل الله بطريقة فاتنة خطيرة أشد من صدهم بالقوة، وقد درج الآن على هذا تلاميذهم من المستشرقين وأفراخهم المقلدين لهم، ثم جاء الله بعد ذكر هذا الظلم في العقيدة بما يتعلق به الأذى في بعض المال من أخذهم الربا، ثم ارتقى إلى الأبلغ في المال الدنيوي، وهو أكله بالباطل، أي مجاناً بدون عوض.

وفي هاتين الآيتين الكريمتين امتنان من الله سبحانه على هذه الأمة، حيث أكرمهم ولطف بهم، فلم يعاملهم معاملة اليهود بتحريم الطيبات عليهم في الدنيا عقوبة على ذنوبهم التي شابهوا في بعضها اليهود، وهذا لأنه سبحانه جعل بعثة نبيه محمد ﷺ رحمة عامة.

وقوله سبحانه: ﴿وَأَعَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ أي أعدنا للكافرين بالله وبرسوله محمد ﷺ من الإسرائيليين عذاباً أليماً موجعاً مضنياً لهم، جعله الله لهم عقوبة ثانية في الدار الآخرة زيادة على عقوباته

الشرعية والقدرية في الدنيا، ولما كانت العقوبات الدنيوية الشرعية منها والقدرية ناشئة عن ظلم مَنْ ظَلَمَ منهم كانت عامة فيهم جميعاً، على كل أسلافهم وأخلافهم؛ لأن العقوبات الدنيوية تعم الجميع كما قال ﷺ: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٣]، فأما عذاب الآخرة فإنه يخص المجرمين من كل ظالم وكافر، ولا يتجاوزهم إلى غيرهم، ولهذا قال الله سبحانه: ﴿وَأَعَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ فلم يعم بذنبهم غيرهم من سلفهم أو خلفهم.

📖 **وقوله سبحانه في الآية (١٦٢): ﴿لَنَكِينِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (١٦٢)؛**

هذا استثناء من الله سبحانه للصالحين من الإسرائيليين، وهو شبيه بتصنيفهم في الآية (١١٣) من سورة آل عمران بقوله: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ وهنا قال: ﴿لَنَكِينِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ وهم الثابتون الذين لهم قدم راسخة في العلم النافع والدين، وقد ورد أثر في معنى ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ ووصفهم بأنهم من برت يمينه وصدق لسانه، واستقام قلبه، ومن عف بطنه وفرجه فذاك من الراسخين في العلم، وهو أثر معناه صحيح بغض النظر عن روايته؛ لأنه يدل على أن أهل هذه الأوصاف عاملون بعلمهم لاستقامتهم على طاعة الله، فهم الراسخون في العلم.

وقوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ عطف على الراسخين في العلم وخبره قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ قال ابن عباس: أنزلت في عبد الله بن سلام وثعلبة بن سعية وأخوه زيد وأسد بن عبيد الذين دخلوا الإسلام وصدقوا بما أرسل الله به محمداً ﷺ، وهي عامة في كل من آمن برسالات الله جميعاً من الأولين والآخرين ولم يفرقوا بين الله ورسله، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ هكذا هو في جميع مصاحف الأمة مخالفاً لإعراب ما قبله، وكذا هو في مصحف أبي بن كعب، ونقل عن عائشة أنها غلط من النساخ، وذكر ابن جرير أنها في

مصحف ابن مسعود «والمقيمون الصلاة» ولكنه قال: إن الصحيح قراءة الجميع، ورد على من زعم أن ذلك من غلط النساخ، ثم ذكر اختلاف النحويين في إعرابها، فقال: هو منصوب على المدح كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّيِّرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ﴾ [البقرة: ١٧٧] قال: وهذا سائغ في كلام العرب، كقول الشاعر:

النازلين بكلُّ مُعْتَرِكٍ والطيبون مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

وقال آخرون: هو مخفوض عطفًا على قوله: ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ يعني وبالمقيمين الصلاة وكأنه يقول: وبإقامة الصلاة: أي يعترفون بوجوبها وكتابتها عليهم، والله أعلم.

وقوله سبحانه: ﴿وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ أي الذين يؤدونها كما فرضها الله، ثم هل هي زكاة الأموال أم زكاة النفوس؟ الأولى أن تكون زكاة الجميع، وذكروا في قولهم: ﴿وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ وجوهاً من الأعراب لا حاجة للتطويل بها ما دام مرجعها في تفسير أبي حيان وغيره موجوداً ومنتشراً بفضل الله ورحمته.

ثم قال سبحانه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ وهو عطف على قوله: ﴿وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾، وفي هذا الاستثناء بهذه الأوصاف غاية الحسن وانتظام النسق الجميل الذي لا يكون في غير بلاغة القرآن؛ لأنه دخل بين نقيضين وجزأئهما وهم الكافرون والعذاب الأليم، والمؤمنون والأجر العظيم، وأما حسن النسق وجمال التعبير ففي التفصيل لصفات الذين استثناهم الله، فإنه لما ذكر أولاً ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ تضمن الإيمان بما يجب أن يؤمن به، ثم أخبر عنهم وعن الراسخين الثابتين المنتصبين المستبصرين أنهم يؤمنون بالقرآن والكتب المنزلة، ثم وصفهم بصفات المدح من امتثال أشرف أوصاف الإيمان الفعلية البدنية وهي الصلاة، والمالية وهي الزكاة، ثم ارتقى في المدح إلى أشرف الأوصاف القلبية الاعتقادية وهي الإيمان بالرب الموجد الذي أنزل الكتب

وشرع فيها الصلاة والزكاة، والإيمان باليوم الآخر وهو البعث والمعاد الذي يظهر فيه ثمار الإيمان وامتنال للتكاليف الشرعية من الصلاة والزكاة وغيرهما.

ثم إنه لما استوفى ذلك أخبر ﷺ أنه سيؤتيهم أجراً عظيماً، وهو ما رتبته على هذه الأوصاف الجليلة التي وصفهم بها وأشار إليهم بقوله: ﴿أُولَئِكَ﴾ ليدل على مجموع الأوصاف، قال أبو حيان ومَنْ أعرب قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ مبتدأ وخبره ما بعده فهو بمعزل عن إدراك الفصاحة، والأجود إعراب ﴿أُولَئِكَ﴾ مبتدأ، ومن نصبه بإضمار فعل تفسيره ما بعده أنه سيؤتى أولئك ﴿سَيُؤْتِيهِمْ﴾ فيجعله من باب الاشتغال فليس قوله براجع... إلى أن قال: فالأجود الحمل على ما لا خلاف فيه. اهـ.

تنبية إلى فائدة:

قال ابن جرير رحمه الله في ردّه ظن عائشة وأبان بن عثمان في غلط الكاتب «للمقيمين الصلاة» بالنصب: أن النصب في قراءة أبي بن كعب ومصحفه، وكذلك فيما ذكروا، فلو كان ذلك خطأ من الكتاب لكان الواجب أن يكون في كل المصاحف غير مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابته، بخلاف ما هو في مصحفنا، وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أبي في ذلك ما يدل على أن الذي في مصحفنا صواب غير خطأ، مع أن ذلك لو كان خطأ من جهة الكاتب لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله ﷺ يُعَلِّمُونَ مَنْ عَلِّمُوا ذلك من المسلمين على وجه اللحن، ولأصلحوه بالسنتهم ولقنوه الأمة على وجه الصواب، وفي نقل المسلمين ذلك جميعاً قراءة على ما هو به في الخط مرسوماً أدل الدليل على صحة ذلك وصوابه، وأن لا صنيع في ذلك للكاتب. اهـ.

و قال المعلق محمود شاكر: هذه الحجة التي ساقها إمامنا أبو

جعفر عليه السلام هي حجة الفقيه لمعاني الكلام ووجوه الرأي، وهي حجة رجل عالم محيط بأساليب العلم، عارف بما توجهه شواهد النقل وأدلة العقل، وقد تناول ذلك جمهور من أئمتنا ولكن لا تزال حجة أبي جعفر أقوم حجة في رد هذه الرواية التي نسبت إلى عائشة أم المؤمنين اهـ.

وفيما مضى تنبيه مفيد إلى إقامة بني إسرائيل للصلاة بركوعها وسجودها وأنها كانت موجودة في السابقين ومفروضة عليهم بقول الله عن موسى: ﴿وَجَعَلُوا يَوْمَكُمْ قِبْلَةً﴾ [يونس: ٨٧]، وقول الله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَآذِكُوا مَعَ الرِّكْعَيْنِ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْوَحْيَ مِنْ قَبْلِي إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧]، وأهل الكتاب اليوم بين أظهرنا لا يقيمون الصلاة المفروضة عليهم بالركوع والسجود، ولا يؤدونها في معابدهم ولا غيرها، مما يدل على تحريفهم لوحي الله، وأنهم ليسوا على شيء من دينهم الذي يزعمون صحته وتواتره إفكًا وزورًا، مما يثبت أنهم ملاحدة كذابون في انتسابهم، وأنهم لا يعاملون إلا معاملة الملاحدة، وأن كل من ترك الصلاة من المنتسبين للإسلام فهو مشابه لهم في إلحادهم وتعطيلهم لما أنزل الله.

📖 وقوله سبحانه في الآيتين (١٦٣، ١٦٤): ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآدَمَ دَاوُدَ زُورًا﴾ [١٦٣] ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [١٦٤]:

وهذا بيان من الله سبحانه في هذه الآيات عن سنته الدينية الشرعية التي تقتضيها سنته الكونية من إرسال الرسل وإنزال الوحي لإصلاح البشرية وإقامة الحجة عليهم بإيضاح المحجة لهم، وأن عدم ذلك لا يليق بحكمته ورحمته، وأن محمد عليه السلام ليس بدعًا من الرسل

كما قال في الآية (٩) من سورة الأحقاف: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرَىٰ مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا يَكْمُرُ إِنِّي أُنَبِّئُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ (١) فهو من جملة ذلك الموكب العظيم الشريف، موكب النور والهداية والبشارة والنذارة، ذلك الموكب الجليل الذي يضم أشخاصاً من كل أمة اصطفاهم الله لحمل مشعل النور ليرشدوا أمتهم إلى صراط الله، ويقودوها إلى رضوانه، فإنكار قريش ومن تابعهم من المشركين لرسالة محمد ما هو إلا عناد وتزمت لحاجات في صدور سادتهم، كما صرح أبو جهل بها للأخنس بن شريق، وإلا فهم يوقنون برسالة إبراهيم وإسماعيل، فكيف يستنكفون عن قبول رسالته ويصدون الناس عنها، ويرمونه بما يعلمون أنه بريء منه، وهم لم ينالوا المفخرة عند العرب إلا بسبب الكعبة التي بناها أجداده إبراهيم وإسماعيل، وكذلك اليهود كيف يتنكرون لرسالته وقد بشر به موسى وأتاهم مصداقاً لما جاء به موسى؟.

فتكذيب هؤلاء وهؤلاء لمحمد ﷺ لا يرتكز على دليل، وإنما هو خلاف الدليل والبرهان، واتباع للشيطان والهوى، وإلا فالمصدقون بإبراهيم وإسماعيل كيف يكذبون ابنهما محمداً ﷺ والمصدقون بموسى كيف يكفرون بما أخبرهم به من رسالة محمد؟ لهذا يذكرهم الله بموكب رسالاته المتسلسل في الأولين والآخرين، كل واحد يتلقى الوحي من مصدر واحد هو الله، وكل واحد منهم ليس عنده عرض إلا بضاعة السماء السالمة من الأغراض النفسية والمصلحة للضمائر الإنسانية، والموجبة العذاب على من رفضها، فقوله سبحانه: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَاللَّيْسَ مِنَّا بِعَدُوٍّ﴾ إيضاح لوحدة المصدر والاتجاه، وإنذار بالعقوبة التي حلت بهذه الأمم المكذبة لنوح ومن بعده، وتحذير من حلولها بمن شابههم في التكذيب، وإيقاظ لوجدان السامعين وإلهاب لمشاعرهم، حتى لا يستمروا في الجحود.

وقد ابتدأ الله بذكر الأنبياء الذين أهلك أممهم بتكذيبهم

وإصرارهم على الكفر، ثم بذكر خليله إبراهيم القائل: ﴿فَمَنْ يَبْعِي فَإِنَّهُ مِنِّيٓ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، ثم بذكر إسماعيل أبي العرب الأكثرين، ثم بإسحاق ويعقوب آباء الإسرائيليين، ثم بذكر الأسباط أبناء يعقوب، تذكيراً لليهود بأن جميع أصولهم قد أوحى الله إليهم كما أوحى إلى الذين من قبلهم ومن بعدهم، ومن جملة وحيه الإخبار بمبعث محمد ﷺ وأخذه الميثاق على الجميع بالإيمان به ونصرته، وهذا كالتبكييت لهم على موقفهم السيئ من خاتم النبيين، وكالإرغام على الإيمان به في قرارة نفوسهم وإن لم يعلنوه بغياً وحسداً أن يكون من العرب وأن يكون فيهم ختم النبوات.

فحسدهم مخالف للعقل والفطرة؛ لأنه لا يحسد أحد أحداً على شيء إلا إذا كان مفلساً منه، فأما الذي عنده أكثر منه فالحسد منه مستهجن غير لائق، فإذا كان من أجداد اليهود وعصبتهم عشرات الأنبياء والملوك، فكيف يحسدون العرب على نبي واحد قد بشرت به أنبياءهم؟ هذا دليل على خبث الطوية وقبح السلوك، ولهذا قال الله فيما فسرناه سابقاً: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ۖ﴾ [النساء: ٥٤]، وكل هذه الآيات أسلحة معنوية دامغة للباطل وقاهرة لأهله.

ثم قال سبحانه: ﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُوشَعَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَنَ وَآدَمَ وَنُوحًا﴾ ليذكر اليهود وأتباعهم بهؤلاء الأنبياء المشهورين عندهم، ويلزمهم الحجة على رسالة محمد حتى يتضح كفرهم وكفر المشركين الذين يزكونهم بقولهم: ﴿هَؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا﴾ [النساء: ٥١]، فلا يلتبس كفرهم على ذي بصيرة بعد تأكيد هذه النبوات المؤيدة لنبوة محمد ﷺ قال ابن جرير: نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ؛ لأن بعض اليهود ممن فضحهم الله بالآيات التي أنزلها على رسوله وذلك من قوله: ﴿يَسْأَلُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [النساء: ١٥٣] فتلا ذلك عليهم، قالوا: ما أنزل الله على بشر من شيء بعد موسى،

فأنزل الله هذه الآيات تكذيباً لهم، وأخبر نبيه والمؤمنين به أنه قد أنزل إليه بعد موسى، وعلى من سماهم في هذه الآية، وآخرين لم يسمهم، كما حدثنا أبو كريب قال: حدثنا يونس بن بكير، وحدثنا ابن حميد قال: حدثنا سلمة عن محمد بن إسحاق قال: حدثني محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت قال: حدثني سعيد بن جبير، أو عكرمة عن ابن عباس قال: قال سكين وعدي بن زيد: يا محمد ما نعلم الله أنزل على بشر من شيء بعد موسى فأنزل الله في ذلك من قولهما: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ إلى آخر الآيات. وأورد ابن جرير آثاراً أخرى لسنا بصدددها؛ لأن الذي لم يحفظه الصحابة ولم يرووه لنا عن النبي ﷺ لا يحق لنا الاعتماد عليه، ولكن إن صح هذا فإنه من معجزات محمد ﷺ وتعليم القرآن له حسن النزاهة في مجادلة المشاغبيين لرسالته.

ذلك أن أصول الجدل معروفة هي مقابلة المُنكِرِ لشيء بإنكار ما يعترف به ويقدسه، ومطالبته بدليل إثباته لإحراج عكس مقاصده عليه، فإن القرآن لم يوجه محمداً ﷺ لإنكار ما عند اليهود بالكلية، ومطالبتهم بالإثبات الذي قد يعجزون عنه، ولكن كونه حقاً يؤيد الحق الذي قبله أتى بتأييد رسالة محمد والنبيين من قبله، ومن جملتهم أنبياء بني إسرائيل، ليوضح أن رسالة محمد ﷺ ليست بدعاً من الرسالات، وأنه لا يصح أن يتطرق إلى الإنكار ما دام غيرها معترفاً به.

وهذا من أعلى فنون الجدل ومقارعة الباطل قوة ونزاهة، إذ فيه إخضاع الخصم بتعريفه فساد خطته دون إلزامه بإنكار ما لا يجوز، وإنما ببيان فساد تفريقه بين رسل الله، وأنه لم ينزل على كل واحد من هؤلاء النبيين كتاباً كاملاً مثل ما أنزل على موسى، وإذا لم يكن هذا من شرط النبوة وضح أن اقتراحهم على محمد ﷺ أن ينزل عليهم كتاباً من السماء تعنت محض.

وقوله سبحانه: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ أي كتابًا، وكل كتاب يسمى في اللغة زبورًا، ولكن غلب هذا الاسم على الكتاب الذي أوحاه الله إلى داود عليه السلام.

قال أبو حيان: وهو فعولٌ بمعنى مفعول كالحلوب والزكوب، ولا يطرد، وهو مئة وخمسون سورة ليس فيها حكم ولا حلال ولا حرام وإنما هي حكم ومواعظ، وقد قرأتُ جملة منها ببلاد الأندلس.

قلت: ولم يزودنا ولو بنماذج من هذه الحكم التي قرأها، ولا يصح أن يكون ما أشار إليه هو الزبور الأصلي؛ لأن من واجب النبوات تفصيل العقيدة والتشريع، إذ لا بد للمرسل إليهم منها، ولكن عبث به المحرفون كما عبثوا بالتوراة والإنجيل، وها هي الأنجيل المنتشرة الآن بين أهلها لا يوجد فيها شيء من التشريع الذي قاله الله عنه: ﴿وَلِيَحْكُمُ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

والظاهر أن تقديم سليمان على داود في هذه الآية لتوفر علمه وشهرة ملكه، بدليل قوله سبحانه: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وكون الله أعطاه مُلْكًا لا ينبغي لأحد من بعده، كما يظهر وجه الجمع بين عيسى وأيوب ويونس؛ لأنهم أصحاب امتحان وبلايا في الدنيا، ووجه الجمع بين هارون وسليمان، أن هارون كان محببًا إلى قومه، معظمًا مؤثرًا في بني إسرائيل، وأما سليمان فكان معظمًا عند الناس، قاهرًا لهم، مستحقًا ما ذكره الله تعالى في كتابه، فجمعهما التحبيب والتعظيم.

وأما تأخر ذكر داود فلتشريفه بذكر كتابه، وإبرازه في جملة مستقلة له بالذكر ولكتابه، فما فاته من التقديم اللفظي حصل به مضاعفة التشريف المعنوي كما قاله في «البحر».

وقرأ حمزة ﴿زُبُورًا﴾ بضم الزاي جمع زُبرٍ، وكذلك بعض الكوفيين كأنهم وجهوا تأويله: وآتينَا داود كِتَابًا وصحفًا مزبورة أي مكتوبة؛ لأن

الزَّبَرُ هو الكتابة، والأولى بالصواب هي القراءة بفتح الزاي؛ لأنه اسم للكتاب المنزل على داود كما رجحه ابن جرير.

وقوله سبحانه: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (١٦٤).

أي: وأرسلنا رسلاً غير هؤلاء المذكورين، وأوحينا إليهم كما أوحينا إليك إلى هؤلاء، وقد سردنا لك أسماءهم، وبيننا بعض قصصهم في السور المكية، كالصافات والشعراء والأنعام، وأجمعها لذكرهم سورة الأنعام كما سيأتي تفسيرها إن شاء الله.

وقد وردت أحاديث في عدد الأنبياء والمرسلين أشهرها حديث أبي ذر: «كان المرسلون ثلاثمائة وثلاثة عشر»^(١)، قال القرطبي: هذا أصح ما روي في ذلك خرجه الآجري وأبو حاتم البستي في مسند صحيح له، وفي حديث أبي ذر أنه سأل عن عدد الأنبياء فقال: «مائة ألف نبي وأربعة وعشرون ألف نبي»^(٢)، وقد صححه ابن حبان وخالفه ابن الجوزي، واتهم به إبراهيم بن هاشم، وقد تكلم فيه غير واحد، ولكن ابن الجوزي لا يعتمد على توضيحه في كل شيء، خصوصاً إذا خالفه غيره، وروي عن أنس وغيره أعداد غير هذه لم يصححها المحققون، فلذلك أعرضنا عنها.

وانتصاب ﴿رُسُلًا﴾ على إضمار فعل، أي قد قصصنا رسلاً عليك، فهو من باب الاشتغال، والجملة من قوله: ﴿قَدْ قَصَصْنَاهُمْ﴾ مفسرة لذلك الفعل المحذوف، وقال ابن جرير: نصب ذلك إذ لم تعد عليه «إلى» التي خفضت الأسماء قبله، وإن كانت مخفوضة فإنها في معنى النصب؛ لأن معنى الكلام: إنا أرسلناك رسولاً كما أرسلنا نوحاً والنبیین من بعده، فعطفت الرسل على معنى الأسماء قبلها في

(١) رواه ابن جَبَّان (٧٦/٢).

(٢) رواه أحمد (١٧٨/٥).

الإعراب لانقطاعها عنها دون ألفاظها، إذ لم يعد عليها ما خفضها... ثم قال: وقد يحتمل أن يكون نصب الرسل لتعلق الواو بالفعل بمعنى: وقصصنا رسلاً عليك من قبل كما قال جل ثناؤه: ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان]، ونصب ﴿الظَّالِمِينَ﴾؛ لأن الواو ظرف «أعد»، والمعنى: «وأعد للظالمين عذاباً أليماً».

وقوله سبحانه: ﴿وَرُسُلًا لَّمْ تَقْضُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ هم الرسل الذين أرسلهم الله إلى الأمم البعيدة المجهولة عند العرب وعند أهل الكتاب، كالمرسلين إلى أمم الشرق من أقاصي إيران وبلاد الأفغان والهند والصين واليابان والشعوب الإفريقية، وأمم الغرب من بلاد أوربا وأمريكا وما بينهما، كأستراليا وغيرها من الجزر العظيمة، فجميع هذه الأمم لها رسل من الله رحمة بها كما قال سبحانه: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]؛ لأن رحمة عامة لجميع بني الإنسان ليست خاصة أو محصورة في شعب احتكرها لنفسه كما يزعم أهل الكتاب، غير مبالين بكونه لا يليق بحكمة الله ورحمته أن يترك نوعاً أو جنساً من البشر بدون رسالة وهداية سماوية، وقد قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

وهذه الآية وما قبلها مما يدمغ أباطيل الإسرائيليين المحتكرين لرسالات الله والحاسدين للناس، والزاعمين إفكاً وزوراً أن القرآن مقتبس من كتبهم، وليس في كتبهم شيء من هذه الحقائق ولا غيرها، فهو مشتمل على علم كثير هم مفلسون منه غاية الإفلاس؛ لأن كتبهم خالية منه بالكلية، وليس معهم إلا المغالطة والمكابرة والعناد والتبليس الخسيس.

ومن المؤسف أن «هيكل» زعم في كتابه «حياة محمد» أن محمداً ﷺ انتفع من الرهبان ونحوهم في سفره إلى الشام، وتلقى منهم معلومات، وهذا تقليد منه لخبثاء المستشرقين المستقين معلوماتهم من اليهود، وهو خلاف الحقيقة والواقع من حالة الرسول، وهذا من

كبريائهم وخطرستهم، فهم يتعالون على بني قومهم فضلاً عن غريب بحالة بدوية شعبة، ثم إنه ﷺ أمي، والأمي يكون مبتور العلاقة بالمتعلمين، وقد قال ﷺ في شأنه: ﴿مَا كُنْتُ نَذْرِي مَا أَلَكْتُ وَلَا أَلِيمُنُ﴾ [الشورى: ٥٢]، وأيضاً فإن في القرآن من أخبار الأولين والمرسلين ما ليس عند أولئك الأخبار والرهبان ولا يعلمونه بتاتاً، بل هم أجهل الناس بدينهم وبأحوال رسلهم ومن قبلهم - وفاقد الشيء لا يعطيه - مع أنهم من المفترين على الله في دينه ورسالته، فماذا يقتبس منهم محمد ﷺ وماذا ينتفع بهم؟ أم يقتبس منهم الكذب والأباطيل التي جاءه وحى الله بكشفها وفضيحتها؟ أم يقتبس منهم ما يخالف التوحيد من التثليث والإشراك بالله الذي جعل الله من أكبر مهماته محاربته؟ حقاً إن «هيكُل» وأضرابه يهرفون بما لا يعرفون.

وقوله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ فيه إخبار صريح بأن الله شرف موسى بكلامه من دون واسطة، وجاء تأكيد ذلك بالمصدر دلالة على حصول الكلام على الحقيقة لا على المجاز، وهذا هو الغالب الصحيح؛ لأن أفعال المجاز لا تؤكد بالمصادر، ولا عبرة بشذوذ النوادر من الشعراء فلا يقال: أراد الحائط أن يسقط إرادة، وفي هذا التصريح الإلهي بالمصدر رد على من يقول: إن الله خلق كلاماً في محل كالشجرة ونحوها، فسمع موسى ذلك الكلام، قال الفراء: العرب تسمى كل ما وصل إلى الإنسان - بأي طريق وصل - كلاماً لكن لا تحققه بالمصدر، وإذا حقق بالمصدر لم يكن إلا حقيقة الكلام، فدل قوله سبحانه: ﴿تَكْلِيمًا﴾ على أن موسى قد سمع كلام الله حقيقة من غير واسطة بتاتاً، فقد ناداه الله وناجاه، ناداه جهراً بالصوت، وناجاه إخفاتاً.

والله ﷺ موصوف بأنه متكلم بإجماع كل الأنبياء والمرسلين وأتباعهم إلى يوم القيامة، وقد شهدت بذلك العقول الصحيحة والفطر السليمة والبراهين القواطع، وكلامه من جملة صفاته، قائم

بذاته، فلو لم يقم بذاته لم يكن في الحقيقة متكلمًا؛ لأن المتكلم هو من قام به الكلام، ولهذا شنع أهل الحق من أهل السنة والجماعة على الجهمية وأتباعهم ممن قال: إن الله خلق الكلام في الشجرة لموسى؛ لأن الكلام يكون قد قام به الشجرة، فتصبح هي المتكلمة القائلة: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه]، ومن اعتقد هذا فهو كافر - عياذًا بالله من ذلك - وقد وصف الله نفسه بالكلام والتكلم والتكليم، والقول والنداء والنجاء، فالنداء هو الصوت الرفيع، والنجاء الصوت الخفي، وهذه الأمور لا تعقل إلا لمن اتصف بها وقامت به وأسمعها غيره، القرآن سور وآيات وحروف، كما وردت الآثار بهذه الأوصاف له، وكما هو معروف بين الناس، وهو كله كلام الله منزل غير مخلوق.

ومن عقيدة أهل السنة والجماعة قولهم في صفة الكلام: إن الله لم يزل ولا يزال متكلمًا، فإن الكلام من صفات الكمال، ولله الكمال المطلق، فكلامه القرآن هو المقروء بالألسنة، المحفوظ في الصدور، المسموع بالأذان، وكلامه من جملة صفاته الفعلية، فهو متصف به ومتعلق بمشيئته وقدرته، وليس مخلوقًا؛ لأن الكلام صفة المتكلم: ﴿وَكَمَتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ صَدَقًا وَعَدَلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، صدقًا في أخبارها، وعدلًا في أحكامها وأوامرها ونواهيها، وكلماته لا تنفذ ولا تبيد ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ [القمان: ٢٧]، وهذا الوصف لا يكون للمخلوقين.

والنبي ﷺ قد استعاذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق وأمر أمته بذلك، وهذا يدل على أن كلماته من صفاته؛ لأن كل مخلوق ينفذ ويبيد والمخلوق لا يستعاذ به، وإنما يستعاذ بالله وأسمائه وصفاته، والقرآن كلام الله وألفاظه ومعانيه، فهو كلام رب العالمين وتنزيله ووحيه، وأما أفعال العباد كأصواتهم ومدادهم الذي يكتبون به القرآن، والرق أو القرطاس الذي يكتبون عليه، فإن ذلك من جملة المخلوق،

لذلك يقولون: الكلام كلام الباري، والصوت صوت القاري، والمداد مداد الكاتب، والكتابة فعل الكاتب.

هذا كله إذا أخبر عن كلام الله الذي يكون بهذه الوسائط، فأما إذا سمع من الله كما سمعه موسى بن عمران فإن المخلوق في هذه الحالة هو سمع العبد، وأما الكلام المسموع وصوت المتكلم به فإنه من نعوت الله وصفاته، وهذا الفرق مما ثبت عن الإمام أحمد والبخاري وغيرهما من أئمة أهل السنة، واتفق على ذلك أصحابهم وأتباعهم، وخالفهم في هذا طائفتان من الناس:

إحدهما: الجهمية القائلون: إن القرآن مخلوق ألفاظه ومعانيه.

والثانية: الكلابية ومن تبعهم من الأشعرية القائلين بأن القرآن نوعان: ألفاظ ومعان، فالألفاظ مخلوقة وهي هذه الألفاظ الموجودة، والمعاني قديمة قائمة بالنفس، وهي معنى واحد لا تبعض فيه ولا تعدد وإن عبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عبر بالسريانية كان إنجيلًا، وإن عبر بالعبرانية كان تورا، وهذا القول مجرد تصويره كاف لمعرفة بطلانه، وليس لهم دليل ولا شبهة على هذا القول الذي لم يقله أحد غيرهم، إلا استدلالهم ببيت منسوب للأختل النصراني وأكثر النحويين ينكرونه لعدم وجوده في دواوينه وهو:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

وهذا البيت معناه أن الكلام وسائر الهواجس والتصورات في القلب، ولكن اللسان يعبر عما في القلب، وأما الكلام الذي في اللسان فقط فهو كلام النائم والهاذي الذي لا يعقل ما يقول، ولكنه مع دلالته لا يجوز تسمية الكلام الذي يتلفظ به اللسان بحروف وأصوات كلامًا نفسيًا؛ لأنه تغير وجوده تغيرًا حسيًا من الوجود الذهني إلى الوجود اللفظي.

وأيضًا كيف يتركون لأجل هذا الكتاب والسنة والمعقول الذي

يدركه العقلاء بعقولهم: إن الكلام صفة للمتكلم، وإنه الكلام المسموع منه، وإن ما في النفس لا يسمى كلامًا بوجه من الوجوه.

وأيضًا فإن النصارى غلطهم في الأصول والفروع معروف، فإنهم غلطوا في معنى الإله الذي هو أظهر الأشياء وأجلها، حيث قالوا في وصف المسيح أقوالاً فظيعة وافتراءات شنيعة، فزعموا أن في عيسى وصفين متباينين كل المبينة، وصف الألوهية المعبر عنها باللاهوت عندهم، ووصف الإنسانية المعبر عنها عندهم بالناسوت، فهو عندهم قديم محدث بما فيه من هذين الوصفين، وقول الكلابية من هذا الجنس: إن القرآن شطره قديم وهو المعنى النسبي، وشطره محدث وهو هذا الموجود في المصحف، فهو عندهم عبارة أو حكاية عن كلام الله.

ثم من هو المعبر عن الله العاجز عن التعبير؟ ومن هو الحاكي عن الله العاجز عن الكلام؟ سبحانه الله وتعالى عما يصفون، هل هو جبريل أم محمد؟ على أقوال عندهم، وليت شعري إذا كان المعبر أو الحاكي أحدهما فهل يعلم ما في نفس الله من الكلام الذي جعلوه معنى نفسيًا، فإن الذي يعلم ما تخفيه الأنفس قد ارتقى إلى الألوهية، والذي يعبر عن الله أو يحكي عنه ما هو عاجز عن النطق به فهو أعلى منه والعياذ بالله.

وقد رد الشيخ ابن تيمية هذا القول للكلابية، وبين بطلانه من تسعين وجهًا في رسالته «التسعينية» بأدلة نقلية وعقلية موضحة لبطلانه، وبعض هؤلاء الكلابية والأشعرية يقولون: إنه خمسة معان، ولكنهما اتفقوا على أن الذي جاء به جبريل إلى النبي محمد ﷺ وبلغه مخلوق، كقول المعتزلة سواء، فمنهم من قال: إنه خلقه في اللوح المحفوظ، ومنهم من قال: إن جبريل ألهمه إلهامًا، ومنهم من قال: بل محمد، وهذا القول كما قال من اعترف منهم: إنه لا فرق بينه وبين قول المعتزلة إلا في اللفظ، وإلا فهو معنى قولهم.

قال عفيف الدين الأيجي تلميذ الشيخ الدواني ما حاصله: إن الذي تدعيه الأشاعرة من أن للكلام معنى آخر يسمى النفسي؛ باطل، فإننا إذا قلنا: زيد قائم فهناك أربعة أشياء:

الأول: العبارة الصادرة عنه.

الثاني: مدلول هذه العبارة وما وضع له هذه الألفاظ من المعاني المقصودة بها.

الثالث: علمه بثبوت تلك النسبة وانتفائها.

الرابع: ثبوت تلك النسبة وانتفاؤها في الواقع.

والأخير ان ليسا كلامًا اتفاقًا، فالأول لا يمكن أن يكون كلام الله حقيقة على مذهبهم، فبقي الثاني، وكذا نقول في الأمر والنهي ههنا ثلاثة أمور:

الأول: الإرادة والكراهة الحقيقية.

الثاني: اللفظ الصادر عنه.

الثالث: مفهوم لفظه ومعناه.

والأول ليس كلامًا اتفاقًا، والثاني كذلك على مذهبهم، فبقي الثالث، وبه صرح أكثر محققيهم، وكونه كلامًا نفسيًا ثابتًا لله - تعالى شأنه - محكوم عليه بأحكام مختلفة باطلة من وجوه:

الأول: أنه مخالف للعرف واللغة، فإن الكلام فيهما ليس إلا المركب من الحروف.

الثاني: أنه لا يوافق الشرع، إذ قد ورد فيما لا يحصى كتابًا وسنة أن الله تعالى ينادي عباده، ولا ريب أن النداء لا يكون إلا بصوت، بل قد صرح به في الأخبار الصحيحة، وباب المجاز وإن لم يغلق بعد إلا أنه حمل ما يزيد على مئة ألف من الصرائح على خلاف معناها مما لا يقبله العقل السليم.

الثالث: إن ما قالوه من كون هذا المعنى النفسي واحدًا يخالف العقل فإنه لا شك أن مدلول اللفظ في الأمر يخالف مدلوله في النهي، ومدلول الخبر يخالف مدلول الإنشاء، بل مدلول أمر مخصوص غير مدلول قول آخر، وكذا في الخبر، ولا يرتاب عاقل أن مدلول اللفظ لا يمكن أن يكون غير القرآن وسائر الكتب السماوية، فيلزم أن يكون كل واد مشتملًا، على ما اشتمل عليه الآخر وليس كذلك، وكيف يكون معنى واحد خبرًا وإنشاء محتملاً للتصديق والتكذيب وغير محتمل، وهو جمع بين النفي والإثبات؟ اهـ.

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية في فتوى له تسمى ب «الأزهرية»: ومن قال: إن القرآن عبارة عن كلام الله وقع في محذورات: أحدها: قولهم: إن هذا ليس هو كلام الله، فإن نفي هذا الإطلاق خلاف ما علم بالاضطرار من دين الإسلام، وخلاف ما دل عليه الشرع والعقل.

والثاني: قولهم: «عبارة» إن أرادوا أن هذا الثاني هو الذي عبر عن كلام الله تعالى القائل بنفسه لزم أن يكون كل تالٍ معبرًا عما في نفس الله، والمعبر عن غيره هو المنشئ للعبارة، فكون كل قارئ هو المنشئ لقراءة القرآن، وهذا معلوم الفساد بالضرورة، وإن أرادوا أن القرآن العربي عبارة عن معانيه فهذا حق، إذ كل كلام فلفظه عبارة عن معناه، لكن هذا لا يمنع أن يكون الكلام متناولاً للفظ والمعنى.

الثالث: أن الكلام قد قيل: إنه حقيقة في اللفظ مجاز في المعنى، وقيل: حقيقة في المعنى مجاز في اللفظ، وقيل: بل حقيقة في كل منهما، والصواب الذي عليه السلف والأئمة أنه حقيقة في مجموعهما، كما أن الإنسان قيل: هو حقيقة في البدن فقط، وقيل: بل بالروح فقط، والصواب أنه حقيقة في المجموع، فالنزاع في الناطق كالنزاع في منطقة.

وإذا كان كذلك فالمتكلم إذا تكلم بكلام له لفظ ومعنى، وبلغ عنه بلفظه ومعناه، فإذا قيل: ما بلغه المبلغ عنه، والمعنى الذي قام بالمبلغ، فمن لم يثبت إلا القرآن المسموع الذي هو عبارة عن المعنى القائم بالذات - على حد قولهم - قيل له: فهذا الكلام المنظوم الذي كان موجودًا قبل قراءة القراء هو موجود قطعًا وثابت، فهل هو داخل في العبارة والمعبر عنه غيره أو غيرهما؟ فإن جعلته غيرهما بطل اقتضارك على العبارة والمعبر عنه، وإن جعلته أحدهما لزمك إن لم تثبت إلا هذه العبارة والمعنى القائم بالذات أن تجعله نفس ما سمع من القراء، فيجعل عين ما بلغه المبلغون هو عين ما سمعوه، وهذا الذي فررت منه.

وأيضًا فيقال له: القارئ المبلغ إذا قرأ فلا بد له فيما يقوم به من لفظ ومعنى، وإلا كان اللفظ الذي قام به عبارة عن القرآن، فيجب أن يكون عبارة عن المعنى الذي قام به لا عن معنى قام بغيره. فقولهم: «هذا هو العبارة عن المعنى القائم بالذات» أخطئوا به من وجهين: أخطئوا في بيان مذهبهم، فإن حقيقة قولهم أن اللفظ المسموع من القارئ حكاية عن اللفظ الذي عبر به عن معنى القرآن مطلقًا، وذلك أن اللفظ عبارة عن المعنى القائم بالذات، ولفظه ومعناه حكاية عن ذلك اللفظ والمعنى، ثم إذا عرف مذهبهم بقي خطؤهم في أصول، منها زعمهم أن معاني القرآن معنى واحد هو الأمر والنهي والخبر، وأن معنى التوراة والإنجيل والقرآن معنى واحد، ومعنى آية الكرسي معنى آية الدين، وفساد هذا معلوم بالضرورة.

ومنها زعمهم أن القرآن العربي لم يتكلم الله به... وأطال في ذلك وبرهن عليه بما يطول ذكره هنا، وقال بعد ذلك: وأول من قال هذا في الإسلام عبد الله بن سعيد بن كلاب وجعل القرآن المنزل حكاية عن ذلك المعنى، فلما جاء الأشعري واتبع ابن كلاب في أكثر مقالاته ناقشه على قوله: «إن هذا حكاية عن ذلك» وقال الحكاية تماثل

المحكي، فهذا اللفظ يصح من المعتزلة؛ لأن ذلك المخلوق حروف وأصوات عندهم وحكاية مثله، وأما على أصل ابن كلاب فلا يصح أن يكون حكاية، بل نقول إنه عبارة عن المعنى.

فأول من قال بالعبارة الأشعري، وكان الباقلاني - فيما ذكر عنه - إذا درس مسألة القرآن يقول: هذا قول الأشعري ولم نتبين صحته، أو كلامًا هذا معناه، وكان الشيخ أبو حامد الإسفرائيني يقول: مذهب الشافعي وسائر الأئمة في القرآن خلاف قول الأشعري، وقولهم هو قول الإمام أحمد، وكذلك أبو محمد الجويني ذكر أن الأشعري خالف في مسألة الكلام قول الشافعي وغيره، وأنه أخطأ في ذلك.

وكذلك سائر أصحاب مالك والشافعي وغيرهما يذكرون في حد الكلام وأنواعه من الأمر والنهي والخبر العام والخاص وغير ذلك، ويجعلون الخلاف في ذلك مع الأشعري، كما هو مبين في أصول الفقه التي صنفها أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم.

ثم قال بعد ذلك: ومن قال من المعتزلة والكلابية في القرآن المنزل: حكاية ذلك ظنوا أن المبلِّغ حاكٍ لذلك الكلام، ولفظ الحكاية قد يراد به محاكاة الناس فيما يقولونه ويفعلونه اقتداء بهم وموافقة لهم، فمن قال: القرآن حكاية كلام الله تعالى بهذا الاعتبار فقد غلط وضل ضلالاً مبيناً، فإن القرآن لا يقدر الناس على أن يأتوا بمثله، ولا يقدر أحد أن يأتي بما يحاكيه، وقد يراد بلفظ الحكاية النقل والتبليغ، كما يقال: فلان حكى عن فلان أنه قال كذا، كما يقال عنه، فهذا بمعنى التبليغ للمعنى. وقد يقال: حكى عنه قال كذا وكذا لما قاله بلفظه ومعناه، فالحكاية هنا بمعنى التبليغ للفظ والمعنى، لكن يفرق بين أن يقول: حكيت عنه كلامه وبلغت عنه أنه قال مثل قوله من غير تبليغ عنه.

وقد يراد به المعنى الآخر وهو أنه بلغ عنه ما قاله، فإن أريد المعنى الأول جاز أن يقال: هذا حكاية كلام فلان، وهذا مثل كلام

فلان، وليس هو مبلغًا عنه كلامه، وإن أريد به المعنى الثاني وهو ما إذا حكى الإنسان عن غيره ما يقوله وبلغه عنه. فهنا يقال: هذا كلام فلان، بل قد يقال: هذا كلام فلان بعينه، بمعنى أنه لم يغيره ولم يحرفه ولم يزد ولم ينقص اهـ.

وقال الإمام أحمد: القرآن كيف تصرف فهو غير مخلوق ولا نرى القول بالحكاية ولا بالعبرة، وغلط من يقول بهذا وجهله فقال: من قال: إن القرآن عبارة عن كلام الله فقد غلط وجهل، وقال: النسخ والمنسوخ في كتاب الله دون العبرة والحكاية وقال: هذه بدعة لم يقلها السلف، وقوله تعالى: ﴿تَكْلِيمًا﴾ يبطل الحكاية، منه بدأ وإليه يعود، نقل ذلك ابن حمدان «في نهاية المبتدئين».

وقال الشيخ موفق الدين بن قدامة في مصنف له واعترض القائل بالكلام النفسي بوجوه:

أحدها: قول الأخطل: إن الكلام لفي الفؤاد....

الثاني: سلمنا أن كلام الآدمي حرف وصوت، فكلام الله يخالفه؛ لأنه صفته فلا تشبه صفات الآدميين، ولا كلامه كلامهم.

الثالث: إن مذهبكم في الصفات أن لا تفسر، فكيف فسرتم كلام الله بما ذكرتم؟!

الرابع: أن الحرف لا يخرج إلا من مخارج وأدوات، والصوت لا يكون إلا من جسم، والله يتعالى عن ذلك.

الخامس: أن الحروف يدخلها التعاقب فالباء تسبق السين والسين تسبق الميم، وكل مسبوق مخلوق.

السادس: أن هذا يدخله التجزؤ والتعدد، والقديم لا يتجزأ ولا يتعدد.

قال شيخ الإسلام الموفق: الجواب عن الأول من وجوه:

أحدها: أن هذا كلام شاعر نصراني عدو لله ورسوله ودينه، فهل يجب اطراح كلام الله ورسوله وسائر الخلق تصحيحًا لكلامه، وحمل

كلامهم على المجاز صيانة لكلمته هذه عن المجاز؟ وأيضاً فتحتاجون إلى إثبات هذا الشعر ببيان إسناده وتقبل الثقات له، ولا تقنع بدعوى شهرته فقد يشتهر الفاسد، وقد سمعت شيخنا ابن الخشاب إمام العربية في زمانه يقول: فتشّت دواوين الأخطل فلم أجد هذا البيت.

الثاني: لا نسلم أن لفظه هكذا، وإنما قال: «إن البيان لفي الفؤاد» فحرفوه وقالوا: الكلام.

الثالث: إن هذا مجاز أراد به أن الكلام من عقلاء الناس في الغالب إنما يكون بعد التروي فيه واستحضار معانيه في القلب، كما قيل: لسان الحكيم من وراء قلبه، فإن كان له قال، وإن لم يكن له سكت، وكلام الجاهل على طرف لسانه، والدليل على أن هذا مجاز من وجوه كثيرة:

أحدها: ما ذكرناه - وما تركناه أكثر مما ذكرناه - مما يدل على أن الكلام هو النطق، وحمله على حقيقته، وحمل كلمة الأخطل على مجازها أولى من العكس.

الثاني: أن الحقيقة يُستدل عليها بسبقها إلى الذهن وتبادر الأفهام إليها، وإنما يفهم من إطلاق الكلام ما ذكرناه.

الثالث: ترتيب الأحكام على ما ذكرناه دون ما ذكره.

الرابع: قول أهل العربية الذين هم أهل اللسان وهم أعرف بهذا الشأن.

الخامس: من الاشتقاق الذي ذكرناه.

السادس: لا تصح إضافة ما ذكره إلى الله تعالى، فإنه جعل الكلام في الفؤاد، وإنه سبحانه لا يوصف بذلك، وجعل اللسان دليلاً عليه، ولأن الذي عبر عنه الأخطل بالكلام هو التروي والفكر واستحضار المعاني وحديث النفس ووسوستها، ولا يجوز إضافة شيء من ذلك إلى الله بلا خلاف بين المسلمين.

قال: ومن أعجب الأمور أن خصومنا ردوا على الله وعلى رسوله،

وخالفوا جميع الخلق من المسلمين وغيرهم فرارًا من التشبيه على زعمهم، ثم صاروا إلى تشبيه أقبح وأفحش من كل تشبيه، وهذا نوع من التغفيل.

ومن أدل الأشياء على فساد قولهم تركهم قول الله وقول رسوله وقول ما لا يحصى من الأدلة، وتمسكهم بكلمة قالها هذا الشاعر النصراني، جعلوها أساس مذهبهم وقاعدة عقدهم، ولو أنها انفردت عن مبطل أو دخلت عن معارض لما جاز أن يبنى عليها هذا الأصل العظيم، فكيف وقد عارضها ما لا يمكن رده، فمثلهم كمثل من بنى قصرًا على أعواد الكبريت في مجرى السيل، وأما قولهم: إن كلام الله يجب ألا يكون حروفًا يشبه كلام الآدميين، قلنا: جوابه من وجوه:

أحدها: أن الاتفاق في أصل الحقيقة ليس بتشبيه، كما أن اتفاق البصر في أنه إدراك المبصرات، والسمع في أنه إدراك المسموعات، والعلم في أنه إدراك المعلومات ليس بتشبيه، فكذلك هذا.

الثاني: أنه لو كان تشبيهًا لكان تشبيههم أقبح وأفحش مما ذكرنا.

الثالث: أنهم إن نفوا هذه الصفة بكون هذا تشبيهًا ينبغي أن ينفوا سائر الصفات من الوجود والحياة والسمع والبصر وغيرها.

الرابع: إننا نحن لم نفسر هذا إنما فسرته الكتاب والسنة.

أما قولهم: أنتم فسرت هذه الصفة فنقول:

أولاً: إنما لا يجوز تفسير المتشابه الذي سكت السلف عن تفسيره، وليس كذلك الكلام، فإنه من المعلوم بين الخلق أن لا تشبيه فيه، وقد فسرته الكتاب والسنة.

ثانيًا: إننا نحن فسرناه بحمله على حقيقته تفسيرًا جاء به الكتاب والسنة، وهم فسروه بما لم يرد به كتاب ولا سنة، ولا يوافق الحقيقة ولا يجوز نسبته إلى الله تعالى.

وأما قولهم: إن الحروف تحتاج إلى مخارج وأدوات فنقول:

احتياجها إلى ذلك في حقنا لا يوجب ذلك في كلام الله، تعالى الله عن ذلك. فإن قالوا: بل يحتاج الله تعالى كحاجتنا قياسًا له علينا أخطئوا من وجوه:

أحدها: أنه يلزمهم في سائر الصفات التي سلموها كالسمع والبصر والعلم والحياة، فإنها لا تكون في حقنا إلا في جسم، ولا يكون البصر إلا في حدقة، ولا يكون السمع إلا من انخراق، والله تعالى بخلاف ذلك.

الثاني: أن هذا تشبيه لله تعالى بنا وقياس له علينا، وهذا كفر.

الثالث: أن بعض المخلوقات لم تحتج إلى مخارج في كلامها كالأيدي والأرجل والجلود التي تتكلم يوم القيامة، والحجر الذي سلم على النبي ﷺ، والحصى الذي سبح في كفيه، والذراع المسمومة التي كلمته، وقال ابن مسعود: كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل، ولا خلاف في أن الله تعالى قادر على إنطاق الحجر الأصم بلا أدوات.

قلت: إن الذي يُقطع به عنهم أنهم لا يقولون: إن الله يحتاج كحاجتنا قياسًا له عليها، فإنه عين التشبيه وهم لا يقولون به، بل يفرون منه، والظاهر أن الشيخ قال ذلك على تقدير قولهم له... ثم قال: وقولهم: إن التعاقب في الحروف... قلنا إنما كان ذلك في حق من ينطق بالمخارج والأدوات ولا يوصف الله تعالى بذلك.

قال الحافظ أبو نصر: إنما يتعين التعاقب فيمن يتكلم بأداة يعجز عن أداء شيء إلا بعد الفراغ من غيره، وأما المتكلم بلا جارحة فلا يتعين في كلامه التعاقب، وقد اتفق العلماء على أنه سبحانه يتولى الحساب بين خلقه يوم القيامة في حالة واحدة، وعند كل واحد منهم أن المخاطب في الحال هو وحده، وهذا خلاف التعاقب. انتهى كلام أبي نصر.

ثم قال الشيخ موفق: وقولهم: إن القديم لا يتجزأ ولا يتعدد غير صحيح، فإن أسماء الله متعددة قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال النبي ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا؛ مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(١)، وهي قديمة.

وقد نص الشافعي على أن أسماء الله غير مخلوقة.

وقال أحمد: من قال: إن أسماء الله تعالى مخلوقة فقد كفر، وكذلك كتب الله غير مخلوقة، فإن التوراة والإنجيل والزبور والفرقان متعددة، وهي كلام الله غير مخلوقة، وإنما هذا أخذه من علم الكلام، وهو مطرح عند جميع الأئمة.

قال أبو يوسف: «من طلب العلم بالكلام تزندق».

وقال الشافعي: «ما ارتدئ أحد بالكلام فأفلح».

وقال أحمد: «ما أحبَّ الكلام أحد فكان عاقبته إلى خير».

وقال ابن خويز منداد المالكي: «البدع عند مالك وسائر أصحابه هي كتب الكلام والتنجيم وشبه ذلك، لا تصح إجادتها ولا تقبل شهادة أهلها».

قال الحافظ أبو نصر: فإن قيل: الحرف والصوت إذا ثبتا في الكلام اقتضى عددًا، والله تعالى واحد من كل جهة؟ قيل لهم: قد بينا مرارًا أن اعتماد أهل الحق في هذه الأبواب على السمع، وقد ورد السمع بأن القرآن ذو عدد، وأقر المسلمون بأنه كلام الله حقيقة لا مجازًا، وهو صفة قديمة، وقد عدَّ الأشعري صفات الله سبع عشرة صفة، وبين أن منها ما لا يعلم إلا بالسمع، وإذا جاز أن يوصف بصفات محدودة لم يلزمنا بدخول العدد في الحروف شيء. انتهى كلام أبي نصر.

قال الشيخ موفق: الوجه الثاني أن الله تعالى كلم موسى ويكلم المؤمنين يوم القيامة، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ وقال: ﴿وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقال: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]، وقال: ﴿وَنَدَيْنَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [مريم: ٥٢]، وقال: ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْقُدَيْسِ طُوًى﴾ [النازعات: ١٦]، وأجمعنا على أن موسى سمع كلام الله من الله لا من شجر ولا من حجر ولا من غيره؛ لأنه لو سمع من غير الله لكان بنو إسرائيل أفضل منه في ذلك؛ لأنهم سمعوا من أفضل ممن سمع منه موسى، لكونهم سمعوا من موسى ولم يسمعوا من شجر أو حجر، فلم سمي إذن كليماً الرحمن؟

وإذا ثبت هذا لم يجز أن يكون الكلام الذي سمعه موسى إلا صوتاً وحرفاً، فإنه لو كان معنى في النفس وفكرة وروية لم يكن ذلك تكلماً لموسى، ولا هو بشيء يسمع، ولا يتعدى الفكر والمرئي، ولا يسمى مناداة.

فإن قالوا: نحن لا نسماه صوتاً مع كونه مسموعاً، قلنا: الجواب من وجوه:

أحدها: إن هذا مخالفة في اللفظ مع الموافقة في المعنى، فإننا لا نعني بالصوت إلا ما كان مسموعاً.

الثاني: إن لفظ الصوت قد جاءت به الأخبار والآثار، وسأذكرها إن شاء الله على حدة.

وقال الشيخ موفق بعد ذلك: النزاع في أن الله متكلم بحرف وصوت أم لا؟ ومذهب أهل السنة اتباع ما ورد في الكتاب والسنة اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «شرح البخاري» بعد ذكره كلام القائلين بأن المتكلم بغير مخارج لا يكون كلامه بصوت إنه يلزم منه أن الله تعالى لم يسمع أحداً من ملائكته ولا رسله كلامه، بل ألهمهم إياه، وحاصل الاحتجاج للنفي الرجوع إلى القياس على أصوات

المخلوقين؛ لأنها التي عهد أنها ذات مخارج ولا يخفى ما فيه، إذ الصوت قد يكون من غير مخرج، كما أن الرؤية قد تكون من غير اتصال الأشعة كما سبق، سَلَّمْنَا لكن نمنع القياس المذكور، وصفة الخالق لا تقاس على صفة المخلوق، وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به ثم قال: إما التفويض وإما التأويل وبالله التوفيق.

قلت: من المفهوم المقرر عند جمهور الأصوليين أن القياس مع وجود الفارق قياس فاسد، فكيف إذا كان الفارق شاسعًا، كالفرق بين الخالق والمخلوق، وأما قوله: إما التفويض وإما التأويل، فقد أجاب عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته «التسعينية» بما يكفي ويشفي، وقال ابن حجر في موضع آخر من «شرح البخاري»: قوله ﷺ: «يناديهم بصوت يسمعه من بُعد، كما يسمعه من قرب»^(١)، حمله بعض الأئمة على مجاز الحذف، أي يأمر من ينادي، فاستبعده بعض من أثبت الصوت أن في قوله: «يسمعه من بُعد» إشارة إلى أنه ليس من المخلوقات؛ لأنه لم يعهد هذا فيهم، وبأن الملائكة إذا سمعوه صعقوا، وإذا سمع بعضهم بعضًا لم يصعقوا.

قال: فعلى هذا صوته صفة من صفات ذاته لا يشبه صوت غيره، إذ ليس يوجد شيء من صفاته في صفات المخلوقين، قال: وهكذا قرره المصنف - يعني به البخاري - في كتاب «خلق أفعال العباد» اهـ.

وحد الصوت ما يتحقق سماعه فكل متحقق سماعه صوت، وكل ما لا يتأتى سماعه ألبتة ليس بصوت، وصحة الحد كونه مطردًا منعكسًا، وقول من قال: إن الصوت هو الخارج من هواء بين جرمين فغير صحيح؛ لأنه يوجد سماع الصوت من غير ذلك كتسليم الأحجار، وتسبيح الطعام والجبال، وشهادة الأيدي والأرجل، وحنين الجنع،

وقد قال تعالى: ﴿وَأَنْ مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الاسراء: ٤٤]، وقال: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٠]، وما لشيء من ذلك منخرق بين جرمين.

وقد أقر الإمام الأشعري أن السموات والأرض ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] حقيقة لا مجازاً، وقال ابن قتيبة: لسنا نشك أن القرآن في المصحف على الحقيقة لا على المجاز، لا كما يقول بعض أصحاب الكلام: إن الذي في المصحف دليل على القرآن اهـ.

وقال أبو نصر عبد الله بن سعيد السجستاني عن قول الأشعري: «لما كان سمع الله بلا انخراق وجب أن يكون كلامه بلا حرف ولا صوت» هذا غير مسلم ولا يقتضي ما قاله، وإنما يقتضي أن سمعه لما كان بلا انخراق وجب أن يكون كلامه بلا لسان وشفيتين وحنك، وأيضاً لو كان الكلام من غير حرف، وكانت الحروف عبارة عنه لم يكن بد من أن يحكم لتلك العبارة بحكم، إما أن يكون أخذتها في صدر أو لوح، أو أنطق بها بعض عبيده فتكون منسوبة إليه، لا إلى الله، فيلزم من يقول ذلك أن يفصح بما عنده في السور والآي والحروف، هل هي عبارة جبريل أو محمد عليهما الصلاة والسلام؟

وأيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل]، ﴿كُنْ﴾ حرفان ولا يخلو الأمر من أحد وجهين:

إما أن يكون المراد بقوله: ﴿كُنْ﴾: التكوين، كالمعتزلة.

أو يكون المراد به ظاهره، وأن الله تعالى إذا أراد إيجاد شيء قال له ﴿كُنْ﴾ على الحقيقة فيكون، وقد قال الأشعري: إنه على ظاهره لا بمعنى التكوين، فيكون على ظاهره وهو حرفان، وهذا مخالف لمذهبه، وإن قال: ليس بحرف صار بمعنى التكوين كمقولة المعتزلة اهـ.

وقال ابن حجر في «شرح البخاري» في باب كلام الرب مع جبريل: والمنقول عن السلف اتفاقهم على أن القرآن كلام الله غير مخلوق،

تلقاه جبريل عن الله ﷻ وبلغه إلى محمد ﷺ، وبلغه محمد إلى أمته. اهـ.

وقال الشهاب الشهرزوري: أخبر الله في كتابه وثبت عن رسوله الاستواء والنزول والنفس واليد والعين والقدم والرجل والوجه، فلا يُتصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل؛ إذ لولا إخبار الله ورسوله لما تمالك عقل أن يحوم حول ذلك الحمى، ولولا أن الصادق المعصوم ﷺ قال ذلك لما قلنا ولا حُمنّا حوله، فإن صفات الله لا تعرف إلا بالدليل المحض من الكتاب والسنة.

قال أبو البقاء محمد الفتوحى: أجمعنا على أن القرآن كلام الله كما أخبر به نحو قوله: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، و﴿يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٥]، وقال ﷺ: «فإن قريشاً منعوني أن أبلغ كلام ربي»^(١)، وقال الصديق: «ما هذا كلامي ولا كلام صاحبي، ولكنه كلام الله»، والكلام بالحروف المنظومة والكلمات المفهومة والأصوات الملهومة بدليل قول الله لزكريا: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ۝١٠﴾ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا ﴿[مريم: ١٠، ١١]، وقوله لمريم: ﴿فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، وقول قومها: ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، وقال: ﴿لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ [النبا: ٣٨]، وقال: ﴿وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيَهُمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ﴾ [يس: ٦٥]، يعني به النطق بدليل قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَجُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]، وقال: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ﴾ [آل عمران: ٤٦]، أي ينطق، وحديث: «إن صلاتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»^(٢)، وحديث: «من كثر كلامه كثر سقطه»^(٣)، وإجماع الناس في الشعر والنظم في كلامهم وعرفهم وأحكامهم أن الكلام لا يكون

(١) رواه الترمذي (٢٩٢٥)، وابن ماجه (٢٠١).

(٢) رواه مسلم (٥٣٧).

(٣) رواه الطبراني في «الأوسط» (٦٥٤١).

إلا حقيقة، وأجمعوا أنه إذا حلف الإنسان ألا يتكلم لا يحنث إلا بالنطق. وقد أوضح أهل السنة بالدلائل القاطعة أن هذا القرآن الذي عندنا هو كلام الله سبحانه، فإنه مسموع مقروء محفوظ في الصدور، وكيفما قرئ وتلي وسمع وحفظ وكتب فهو القرآن الكريم، وثبت ذكر الصوت المضاف إلى الله من الحفاظ والمحدثين المقتدي بهم، وصححوه في تسعة عشر حديثاً بل أكثر، فلا يتصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل، وقد خرج الفاضل الناقد أبو بكر المصري أربعة عشر حديثاً منها، وذكر ثبوتها عند أئمة الحديث نقله الطوفي في شرحه مختصره، وكذلك جمع الحافظ عبد الغني المقدسي وصححه ابن حجر وغيره زيادة على ما رواه البخاري في صحيحه في باب خلق أفعال العباد، وفي أحاديث آخر تبلغ نحو الثلاثين واردة في الحرف والصوت، بعضها صحاح وبعضها حسان ويحتج بها، أخرجها الضياء المقدسي وغيره، وأحاديث أخرجها الإمام أحمد، وأحاديث ذكرها الحافظ في «شرح البخاري» واحتج بها البخاري وغيره من أئمة الحديث على أن الله يتكلم بحرف وصوت.

وقد صححوا هذه الأحاديث التي يصعب علي الإطالة بذكرها، واعتقدوها بمضمونها، واعتمدوا عليها منزهيين الله عما لا يليق بجلاله من شبهات الحدوث وغيرها، كما قالوا في سائر الصفات، فإذا رأينا من لا يساوي قدره عُشْرَ معشار هؤلاء ينفي صحة حديث واحد في الحرف والصوت، ورأينا هؤلاء الأئمة أعلام الإسلام الذين اعتمد أهل الإسلام على أقوالهم ورواياتهم وعلموا بها ودونوها ودانوا الله بها صرحوا بأن الله تكلم بحرف وصوت قبلنا إثباتهم، ورفضنا قول سواهم ممن لا يقاس معهم ولا بقلمة ظفر ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].

وذكر القاضي أبو حسين أن أباه أبا يعلى ذكر في «المرتضى من الدلائل» أن القادر بالله جمع العلماء من سائر الفرق وكتب رسالة في الاعتقاد، وقرئت على العلماء كلهم فأقروا بها وكتبوا خطوطهم

عليها، وأنها ليس اعتقاد إلا هذا وقرئت مرارًا في أماكن كثيرة، وفيها أن القرآن كلام الله غير مخلوق تكلم به تكلمًا وأنزله على رسوله محمد ﷺ على لسان جبريل بعد ما سمعه جبريل من الله، فتلاه جبريل على محمد، وتلاه محمد على أصحابه وعلى الأمة، ولم يصر بتلاوة المخلوقين له مخلوقًا؛ لأن ذلك الكلام بعينه الذي تكلم الله به، وأطال في ذلك.

وحكى ابن حجر الإجماع من السلف على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، تلقاه جبريل عن الله، وبلغه إلى محمد، وبلغه محمد إلى أمته.

وقال ابن الجوزي في «صيد الخاطر»: نهى الشرع من الخوض فيما يثير غبار شبهة، ولا يقوى على قطع طريقه أقدام الفهم، وإذا كان قد نهى عن الخوض في القدر فكيف يجوز الخوض في صفات المقدّر؟ وما ذلك إلا لأجل أمرين: إما لخوف شبهة تزلزل العقائد، أو لأن قوى البشر تعجز عن إدراك الحقائق، واستدل لأحمد والبخاري وعبد الله ابن المبارك وعثمان بن سعيد الدارمي وأئمة السلف والخلف بالكتاب والسنة والآثار والفطرة والعقل الصريح.. إلى أن قال: والمناداة والمناجاة من وراء حجاب لا ترجمان بينهما، وإسماع البشر حقيقة لا يقع إلا للأصوات، ومن زعم أن غير الصوت يجوز في العقل أن يسمعه من كان على هذه البنية التي نحن عليها احتاج إلى دليل، وقد قال الله: ﴿فَلَمَّا أَنهَا تُودَى يَمُوسَى﴾ (١١) [طه].

والنداء عند العرب لا يكون إلا بصوت، ولم يرد عن الله ولا رسله ولا عن غيرهم من السلف أنه من الله غير صوت، وكلم موسى بلا واسطة إجماعًا، وحقيقة التكلم والمناداة والمناجاة شيء تواردت به الأخبار والآثار به، فما إنكاره إلا عناد واتباع للهوى وصدوف عن الحق وترك للصراط المستقيم.

وقال ابن الجوزي أيضًا بعد إخباره عن قدوم جماعة من أهل البدع

الأعاجم لبغداد، وجميع مؤسسي البدع إما من الأعاجم أو من اليهود قال: قدموا إلى بغداد وارتقوا منابرهم وكان معظم قولهم أنه ليس لله في الأرض كلام، وهل المصحف إلا ورق وعفص وزاج، وأن الله ليس في السماء، ثم يقولون: أين الحروفية الذين يزعمون أن القرآن حروف وأصوات؟ هذا عبارة جبريل! فما زالوا كذلك حتى هان تعظيم القرآن في صدور أكثر العوام، فشكا إليه جماعة من أهل السنة وقالوا: فما جوابنا عن قولهم؟.

فقلت: اعلم وفقك الله، أن الله ورسوله قنعا من الحق بالإيمان المجمل، ولم يكلفنا معرفة التفاصيل، إما لسد الباب عن تخبيط العقائد، وإما لأن قوى البشر تعجز عن مطالعة التفاصيل، فأول ما جاء به الرسول إثبات الخالق، ونزل عليه القرآن بالدليل على وجود الخالق بالنظر في صنعه، فقال في الآيات الخمس من سورة النمل (٦٠ - ٦٤): ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ۗ أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ بَلٌّ هُمْ يَوْعَدُونَ ۖ﴾ (٦٠) ﴿أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسٍ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ﴾، إلى الآية ﴿أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٦١)، وقال: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۖ﴾ (٦٢) [الذاريات].

وما زال يستدل على وجوده بمخلوقاته وعلى قدرته بمصنوعاته، ثم أثبت نبوة نبيه بمعجزاته، وكان من أعظمها القرآن الذي جاء به، فعجز الخلائق عن مثله واكتفى الصحابة والتابعون بهذه الأدلة، ومضى على ذلك القرن الأول والثاني والمشرّب صافٍ لم يتكدر، وعلم الله ﷻ ما يكون من البدع، فبالغ في إثبات الأدلة وملاؤها بالقرآن، ولما كان القرآن هو منبع العلوم وأكبر المعجزات للرسول أكد الأمر فيه فقال تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ١٥٥]، ﴿وَنُزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، فأخبر أنه كلامه بقوله: ﴿يُرِيدُونَ

أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ ﴿٦٦﴾ وأخبر أنه مسموع بقوله: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٦]، وأنه محفوظ بقوله ﷺ: ﴿فِي تَوْجِ مَحْفُوظٍ﴾ [٢٢] [البروج]، وقوله: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَنْتَنُ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، وأخبر أنه مكتوب وملتو إلى ما يطول شرحه من تعداد الآيات في هذه المعاني.

ثم نزه نبيه ﷺ أن يكون أتى به من قبل نفسه فقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وتوعده لو فعل فقال: ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ [٤٤] لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزٌ ﴿٤٧﴾ [الحاقة].

إلى أن قال ابن الجوزي: ولا يختلف أولو الألباب وأهل الفهم للخطاب أن قوله سبحانه: «وإنه» كناية عن القرآن، وقوله: «نزل به» كناية أيضًا، وقوله: «هذا كتاب» إشارة إلى حاضر، وهذا أمر مستقر لم يختلف فيه أحد من القدماء من زمن الرسول ﷺ وتابعيهم، ثم دس الشيطان دسائس البدع فقال قوم: هذا المشار إليه مخلوق، فثبت الإمام أحمد رحمه الله ثبوتًا لم يشبهه غيره على دفع هذا القول، لئلا يتطرق إلى القرآن ما يمحو بعض تعظيمه في النفوس، ويخرجه من الإضافة إلى الله ﷻ، ورأى أنه ابتدأ ما لم يُقَلْ فيه، ولا يجوز استعماله، فقال: كيف أقول ما لم يُقَلْ؟

ثم لم يختلف الناس في ذلك إلى أن نشأ علي بن إسماعيل الأشعري فقال مرة بقول المعتزلة، ثم عَنَّ له فادعى أن الكلام صفة قائمة بالنفس، فأوجبت دعواه أن ما عندنا مخلوق، وزادت فخبطت العقائد، فما زال أهل البدع يجوبون في تيارها إلى اليوم... إلى أن قال: وأما قولهم: هل في المصحف إلا ورق وعفص وزاج، هذا كقول القائل هل الآدمي إلا لحم ودم؟ هيهات إن معنى الآدمي هو الروح، فمن نظر إلى اللحم والدم وقف مع الحس، فإن قال: فكذا أقول: إن المكتوب غير الكتابة، قلنا له: وهذا مما تنكره الأمة، لا يثبت تحقيق هذا لك ولا لخصمك، فإن أردت كتابة الحبر وتخطيطه فهذا ليس هو القرآن،

وإن أردت المعنى القائم بذلك فهذا ليس هو الكتابة، وهذه الأشياء لا يصلح الخوض فيها فإن ما دونها لا يمكن تحقيقه على التفصيل كالروح مثلاً، فإننا نعلم وجودها في الجملة فأما حقيقتها فلا.

فإذا جهلنا حقائقها كنا لصفات الحق أجهل، فوجب الوقوف مع السمعيات مع نفي ما لا يليق بالحق، لأن الخوض يزيد الخائض تخبيطاً ولا يفيد تحصيلاً، بل يوجب عليه نفي ما يثبت بالسمع من غير تحقيق أمر عقلي، فلا وجه للسلامة إلا طريق السلف والسلام.

وقد علق على هذا الكلام الشيخ الطنطاوي، ولكنه اضطرب في تعليقه؛ لأنه لم يقنع بما قرره واعترف فيه من أن الخير فيما كان عليه السلف، ولم يقصر نصحه للمسلمين على اتباعهم ورفض المذاهب الكلامية، بل سلك مسلك التذبذب والتخيير، حتى إنه نصح المعرض عن اتباع السلف إن يكن أشعرياً أو ماتريدياً فليكن مع جمهور المسلمين، ونسي أو تناسى أن الحق ليس مع الأكثرية بنص الكتاب والسنة قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَطَّعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، والاعتماد على قول الأكثرية هو من سنة الجاهلية، وقد جاء في صحيح البخاري عن النبي ﷺ: «أبغض الناس إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم، ومبتدع في الإسلام سنة الجاهلية، ومطلب دم امرئ مؤمن بغير حق ليهريق دمه»^(١)، وصحت الأحاديث أن جماعة المسلمين المأمور بلزومها هم المقتدون بالنبي ﷺ وأصحابه ولو كانوا واحداً.

وقال ابن مسعود: «من كان مستنّاً فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة»، أولئك أصحاب محمد ﷺ كانوا أفضل هذه الأمة وأبرها قلوباً وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، اختارهم الله لصحبة نبيه ولإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوا آثارهم،

وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم، فإنهم كانوا على الصراط المستقيم، فهذه وصية حبر الأمة المعاكسة لوصية الطنطاوي بصره الله بالحق.

وروى الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه بسند صحيح عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ضلَّ قوم - بعد هدى كانوا عليه - إلا أوتوا الجدل»^(١)، ثم قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿مَا صَرَّوْهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ الآية (٥٨) سورة الزخرف، ولا شك أنها تنطبق على أهل المذاهب الكلامية، وروى الإمام أحمد وأبو داود بسند صحيح عن معاوية: «اثنان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي الجماعة، وإنه سيخرج في أمتي أقوام تتجاري بهم الأهواء - أي البدع - كما يتجاري الكلب بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله»^(٢). والكلب بفتح اللام داء مخوف ينشئه الله من عضه الكلب المنهوم بلحم الرجال، تسميه العوام «مَغْلُوثٌ».

وروى مسلم في صحيحه عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من نبي بعثه الله في أمة إلا كان له من أمة حواريون وأصحاب، يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدكم بیده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»^(٣).

وروى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد». أي مردود عليه^(٤).

والطنطاوي - لطف الله به وسامحه - لم يكتف بهذه الأحاديث ولا

(١) رواه الترمذي (٣٢٥٣)، وابن ماجه (٤٨).

(٢) رواه أبو داود (٤٥٩٧).

(٣) رواه مسلم (٥٠).

(٤) تقدم تخريجه.

الأحاديث الأخرى الناصة على أن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة، وأن جميع الفرق في النار إلا ما كان على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، بل يتحيز عمدًا لبعض الفرق الكلامية مع اعترافه أنهم ليسوا فوق النقد ولا أهدى الناس، وأنه يؤخذ منهم ويرد عليهم، وأن اتباع مذهبهم ليس بواجب، ومع هذا يوصي رافض مذهب السلف الصالح باختيار المذهب الأشعري الماتريدي جاعلاً له ولهم الخيرة في سلوك ما تشتهي أذواقهم وتفضله أفكارهم المؤتشفة على خلاف مذهب من أثنى الله ورسوله عليهم، بشبهة أن هؤلاء الكلاميين قد اتبعهم قوم كثيرون ممن يغترون بالأسماء والألقاب، ويحسبون الورم شحماً.

ولو أنه استعمل عقله صحيحاً وطرح التحيز تماماً لرأى عظم غلطة الأشعري - رحمه الله وأعلى منازل - فيما ذكرناه سابقاً من قياسه الخاطيء بقوله: «لما كان سمعه بغير انخراق وجب أن يكون كلامه بلا حرف ولا صوت»، فإن هذا قياس معكوس مضحك لا يجوز صدوره من أمثال هذا العالم الجليل، ولكن لا نبيح لأنفسنا إزاءه إلا أن نقول: إنها هفوة كبيرة على قدر كبره كما قيل: «هفوات الكبار على أقدارهم»، وإلا فمن واجبه سلوك القياس الصحيح بأن يقول: لما كان سمع الله بغير انخراق أذنين وصماخ وجب أن يكون كلامه بغير حنك ولسان وشفيتين؛ لأنه مقدس عن مشابهة المخلوقين، والله يغفر له.

وقال ابن الجوزي: ما نهى السلف عن الخوض في علم الكلام إلا لأمر عظيم، وهو أن الإنسان يريد أن ينظر ما لا يقوى عليه بصره، فربما تحير فخرج إلى الحجب، ومتى قام العقل فنظر في دليل وجود الخالق بمصنوعاته، وأجاز بعثة نبي، واستدل بمعجزاته، كفاه ذلك أن يتعرض لما قد أغنى عنه، وإذا قال: القرآن كلام الله تعالى بدليل قوله: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] كفاه، وأما من تحذلق فقال: التلاوة هي المتلو أو غير المتلو، والقراءة هي المقروء أو غير المقروء فإنه يضيع الزمان

في غير تحقيق، والمقصود هو العمل بما فهم أنه كلام الله دون الحذقات... إلى أن قال: أصل كل محنة في العقائد قياس الخالق على أحوال المخلوق، فإن الفلاسفة لما رأوا إيجاد شيء من لا شيء كالمستحيل عادوا فقالوا بقدم العالم، ولما عظم عندهم الإحاطة بكل شيء قالوا: إنه يعلم الجمل لا التفاصيل، ولما رأوا تلف الأبدان بالإبادة أنكروا إعادتها وقالوا: الإعادة رجوع الأرواح إلى معادنها، وتفرع من قولهم هذا قول الأفوازية: إن هذا الكون لا يفنى فيه شيء ولا يجد شيء، وهذا مخالف للمعقول مخالفة صريحة فضلاً عن المنقول.

وكل من قاس صفات الخالق على صفات المخلوقين خرج إلى الكفر.. إلى أن قال: ويح المتكلم! لو كان له عقل لعلم أن الله ﷻ نصب أعلاماً تأنس بها النفوس، وتطمئن إليها كالكعبة وسماها بيته، والعرش وذكر استواءه عليه، وذكر من صفاته اليد والسمع والبصر والعين، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا ويضحك، وكل هذا لتأنس النفوس بالعادات، وقد جل عما تضمنته هذه الصفات من الجوارح، وكذلك عظم أمر القرآن ونهى المحدث أن يمس المصحف، فالأمر بقوم من المتكلمين إلى أن أجازوا الاستنجاء به، فهؤلاء على معاندة الشريعة؛ لأنهم يهينون ما عظم الله.

إلى أن قال: اعلم أن ذاته سبحانه لا تشبه الذوات، وصفاته ليست كالصفات، وأفعاله لا تقاس بأفعال الخلق، أما ذاته سبحانه فمنزهة عن جميع ما يدور بعقول أهل الكلام، فإذا أثبتنا ذاتاً قديمة خارجة عما يعرف فليعلم أن الصفات تابعة لتلك الذات، فلا يجوز لنا أن نقيس شيئاً منها على ما نعقله ونفهمه، بل نؤمن به ونسلمه، وكذلك أفعاله فإنه أوجد الخلق لا لنفع يعود إليه، ولا لدفع ضرر عنه لغناه عن المنافع، وعدم تطرق المضار إليه، بخلاف المخلوق الذي لا يفعل إلا لجلب نفع أو دفع ضرر، والذي يوجب علينا التسليم أن حكمته فوق العقل، فهي تقضي على العقول، والعقول لا تقضي عليها، ومن

قاس فعله على أفعالنا غلط الغلط الفاحش .

وإنما هلكت المعتزلة من هذا الفن، فإنهم قالوا: كيف يأمر بشيء ويقضي بامتناعه؟ وهذا سؤال لا يرد إلا على المخلوق، فأما الخلاق العليم الذي أفعاله لا تُعَلَّل، ولا تقاس بشاهد فإننا لا نصل إلى معرفة حكمته، فإن قال قائل: فكيف يمكنني أن أقود عقلي إلى ما ينافيه؟ قلنا: لا منافاة؛ لأن العقل قد قطع بالدليل الجلي أن الله حكيم وأنه مالك، والحكيم لا يفعل شيئاً إلا لحكمة، غير أن الحكمة لا يبلغها العقل، ألا ترى أن الخضر خرق سفينة وقتل شخصاً فأنكر عليه موسى بحكم العلم، ولم يطلع على حكمة فعله، فلما أظهر له الحكمة أذعن، والله المثل الأعلى.

فإياك أن تقيس شيئاً من أفعال الله على أفعال الخلق، أو شيئاً من صفاته أو ذاته ﷻ، فإنك إذا حفظت هذا سلمت من التشبيه الذي وقع فيه رأي الاستواء اعتماداً، والنزول نُقِلَ، ونجوت من الاعتراض الذي أخرج قوماً إلى الكفر حتى طعنوا في الحكمة، وأول القوم إبليس، فإنه رأى تقديم الطين على النار ليس بحكمة، لقصور علمه وتطاوله على ما يجهل الحكمة منه.

وقال الإمام الواسطي ابن شيخ الحرمين الشافعي في عقيدته بعد ما ذكر حيرته برهة من الزمن في الصفات والفوقية ومسألة الحرف والصوت وتأويلاتهم قال: وممن ذهب إلى ذلك قوم لهم في صدري منزلة، مثل بعض فقهاء الأشعرية الشافعيين، فأخذ مثل هؤلاء الأجلة يذهبون إلى هذه الأقوال وهم شيوخي، ولي فيهم الاعتقاد التام لعلمهم وفضلهم، ثم إنني مع ذلك أجد في نفسي من هذه التأويلات حزازات لا يطمئن إليها قلبي، وأجد الكدر والظلمة منها، وأجد ضيق الصدر وعدم انشراحه مقروناً بها، فكنت كالمتحير المضطرب في تحيره، المتململ من قلبه في تغييره وتقلبه، وكنت أخاف من إطلاق القول بإثبات العلو والاستواء والنزول مخافة الحصر والتشبيه، ومع

ذلك فإذا طالعت النصوص في كتاب الله وسنة رسوله أجدها نصوصاً تشير إلى حقائق هذه المعاني، وأجد الرسول ﷺ قد صرح بها مخبراً عن ربه واصفاً له بها، ثم لا أجد شيئاً يتعقب تلك النصوص ويؤولها كما تأولها هؤلاء الفقهاء المتكلمون.

ثم قال: والذين أولوا ما أولوا إلا أنهم ما فهموا في صفات الرب إلا ما يليق بالمخلوقين، فلذلك حرفوا الكلم عن مواضعه، وعطلوا ما وصف الحق به نفسه، ولو علموا أن هذه الصفات هي كلها ثابتة له، كما يليق بجلاله وعظمته، لا على ما نعقل من صفات المخلوقين لسلموا من التشبيه والتأويل المؤدي إلى التعطيل.. ثم قال: ومسألة الحرف والصوت تساق هذا المساق، فإن الله تعالى قد تكلم بالقرآن المجيد بجميع حروفه فقال تعالى: ﴿الْمَصَّ﴾ [الأعراف]، وقال: ﴿قَ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ﴾ [ق]، وكذلك جاء في الحديث: «فينادي يوم القيامة بصوت يسمعه مَنْ بَعُدَ كما يسمعه مَنْ قُرْبَ»^(١)، وفي الحديث: «لا أقول: آلم حرف ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف»^(٢).

فهؤلاء ما فهموا من كلام الله إلا ما فهموه من كلام المخلوقين، فقالوا: إذا قلنا بالحرف فإن ذلك يؤدي إلى القول بالجوارح واللهوات، وكذلك إذا قلنا بالصوت أدى ذلك إلى الحلق والحنجرة، فعملوا بهذا من التخييط كما عملوا فيما تقدم من الصفات.

والتحقيق: هو أن الله تعالى تكلم بالحروف كما يليق بعظمته وجلاله، فإنه قادر، والقادر لا يحتاج إلى جوارح ولا إلى لهوات، وكذلك له صوت يليق به يسمع، ولا يفتقر ذلك الصوت المقدس إلى الحلق والحنجرة، فكلام الله كما يليق به، وصوته كما يليق به، ولا ننفي الحرف والصوت عن كلامه سبحانه لافتقارهما منا إلى الجوارح واللهوات، فإنهما في جناب الحق لا يفتقران إلى ذلك.

وهذا ينشرح الصدر له ويستريح الإنسان به من التعسف والتكلف بقوله: هذا عبارة عن ذلك، فإن قيل: هذا الذي يقرؤه القارئ هو عين قراءة الله وعين تكلمه هو؟ قلنا: لا، بل القارئ يؤدي كلام الله، والكلام إنما ينسب إلى من قاله مبتدأ لا إلى من قاله مؤدياً مبلغاً، ولفظ القارئ في غير القرآن مخلوق، وفي القرآن لا يتميز اللفظ المؤدي عن الكلام المؤدى عنه، ولهذا منع السلف من قول: «لفظي بالقرآن مخلوق»، لأنه لا يتميز كما منعوا من قول: «لفظي بالقرآن غير مخلوق» فإن لفظ العبد في غير التلاوة مخلوق، وفي التلاوة مسكوت عنه كيلا يؤدي في ذلك إلى القول بخلق القرآن، وما أمر السلف بالسكوت عنه، يجب السكوت عنه والله الموفق والمعين. اهـ.

وقال الشيخ: وشبهة نفاة الكلام المشهورة أنهم اعتقدوا أن الكلام صفة من الصفات، لا تكون إلا بفعل من الأفعال القائمة بالمتكلم، فلو تكلم الرب لقامت به الصفات والأفعال، وزعموا أن ذلك ممتنع، قالوا: لأننا إنما استدللنا على حدوث العالم بحدوث الأجسام، واستدللنا على حدوثها بما قام بها من الأعراض التي هي الصفات والأفعال، فلو قام بالرب الصفات والأفعال للزم أن يكون محدثاً، وبطل الدليل الذي استدللنا به على حدوث العالم وإثبات الصانع، فقال لهم أهل السنة والإثبات: دليلكم هذا دليل مبتدع في الشرع، لم يستدل به أحد من سلف الأمة وأئمتها، بل قد ذكر الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر أنه دليل مجرم في دين الرسل، وأنه لا يجوز بناء دين المسلمين عليه، وذكر غيره أنه باطل في العقل كما هو محرم في الشرع، وأن ذم السلف والأئمة لأهل الكلام والجهمية وأهل الخوض في الأعراض والأجسام أعظم ما قصدوا به ذم مثل هذا الدليل، كما قد بسط الكلام على ذلك في موضعه، فليحرص القارئ المستزيد على مراجعة المواضع المفصلة من كتب الشيخ.

قال الشيخ تقي الدين: تنازع العلماء في أن الرب تعالى هل يتكلم

بمشيئته وقدرته أم لا على قولين: فابن كُلابٍ ومن وافقه قالوا: لا يتكلم بمشيئته وقدرته، بل كلامه لازم كحياته، ثم إن من هؤلاء من عرف أن الحروف والأصوات لا تكون إلا متعاقبة، والصوت لا يبقى زمانين فضلاً عن أن يكون قديماً، فقال: القديم معنى واحد لامتناع معانٍ لا نهاية لها، وامتناع التخصيص بعدد دون عدد، فقالوا: هو معنى واحد، وقالوا: إن الله لا يتكلم بالكلام العربي والعبري، وقالوا: إن معنى التوراة والإنجيل والقرآن وسائر كلامه تعالى معنى واحد، وقالوا: معنى آية الكرسي وآية الدين معنى واحد، إلى غير ذلك من اللوازم التي يقول جمهور العقلاء: إنها معلومة الفساد بضرورة العقل.

ومن هؤلاء من عرف أن الله ﷻ تكلم بالقرآن العربي والتوراة العبرية، وأنه نادى موسى بصوت، ونادى عباده بصوت، وأن القرآن كلام الله بحروفه ومعانيه، لكن اعتقدوا مع ذلك أنه قديم العين، وأن الله سبحانه لم يتكلم بمشيئته وقدرته، فالتزموا أنه حروف وأصوات قديمة الأعيان لم تنزل ولا تزال، وقالوا: إن الباء لم تسبق السين والسين لم تسبق الميم، وأن جميع الحروف مقترنة ببعضها اقتراناً قديماً أزلياً لم يزل ولا يزال، وقالوا: هي مترتبة في حقيقتها وماهيتها، غير مترتبة في وجودها، وقال كثير منهم: إنها مع ذلك شيء واحد، إلى غير ذلك من اللوازم التي يقول جمهور العقلاء: إنها معلومة الفساد بضرورة العقل.

ومن هؤلاء من يقول: هو قديم ولا يفهم معنى القديم، والقول: الثاني إن الله سبحانه يتكلم بقدرته ومشيئته مع أنه غير مخلوق، وهذا قول جماهير أهل السنة والنظر وأئمة أهل السنة والحديث، لكن من هؤلاء من اعتقد أن الله تعالى لم يكن يمكنه أن يتكلم في الأزل بمشيئته، كما لم يمكنه عندهم أن يفعل في الأزل شيئاً، فالتزموا أنه تكلم بمشيئته بعد أن لم يكن متكلماً، كما أنه فعل بعد أن لم يكن فاعلاً، وهذا قول كثير من أهل الكلام، والحديث والسنة، وأما

السلف والأئمة فقالوا: إن الله سبحانه يتكلم بمشيئته وقدرته وإن كان مع ذلك قديم النوع، بمعنى أنه لم يزل متكلمًا إذا شاء، فإن الكلام صفة كمال، ومن يتكلم أكمل ممن لا يتكلم، ومن يتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن يكون الكلام ممكنًا له بعد ما كان ممتنعًا عليه، أو قدر أن ذلك ممكن فكيف إذا كان ممتنعًا لامتناع أن يصير الرب قادرًا بعد أن لم يكن، وأن يكون التكلم والفعل ممكنًا بعد أن كان غير ممكن. انتهى.

وقال الطوفي: بعد كلامه على الخلاف في الحقيقة والمجاز في الكلام النفسي: كل هذا تكلف وخروج عن الظاهر، بل عن القاطع من غير ضرورة إلا خيالات لاغية، وأوهام متلاشية، وما ذكره معارض بأن المعاني لا تقوم شاهدًا إلا بالأجسام، فإن أجازوا معنى قام بالذات القديمة، وليست جسمًا فليجيزوا خروج صوت من الذات القديمة وليست جسمًا، إذ كلا الأمرين خلاف الشاهد، ومن أحال كلامًا لفظيًا من غير جسم، فليحل ذاتًا مرئية من غير جسم ولا فرق.

ثم قال: والعجب من هؤلاء القوم - مع أنهم عقلاء فضلاء - يجيزون أن الله تعالى يخلق لمن يشاء من عباده علمًا ضروريًا وسميًا لكلامه النفسي من غير توسط حرف ولا صوت، وأن ذلك من خاصة موسى عليه السلام، مع أن ذلك قلب لحقيقة السمع في الشاهد، إذ حقيقة السمع في الشاهد إيصال الأصوات بحاسته، ثم ينكرون علينا القول بأن الله يتكلم بحرف وصوت قديمين من فوق السماء، لكون ذلك مخالفًا للشاهد، فإن جاز قلب حقيقة السمع شاهدًا بالنسبة إلى كلامه فلم لا يجوز مخالفة الشاهد بالنسبة إلى استوائه وكلامه على ما قلناه؟ فإن قالوا: لأنه يستحيل وجود حرف وصوت إلا من جسد ووجود في جهة ليس بجسم قلنا: إن عنيت استحالة بالإضافة إلى الشاهد فسماع كلام بدون توسط صوت وحرف كذلك أيضًا، وإن عنيت استحالة مطلقًا فلا نسلم، إذ الباري عز وجل على خلاف المشاهدة والمعقول في ذاته وصفاته،

وقد وردت النصوص بما قلنا، فوجب القول به انتهى.

وقال ابن قاضي الجبل في أصوله في الأمر: الأمر قسم من أقسام الكلام، والكلام الألفاظ المنتظمة لمعانيها، والإنسان قبل تلفظه يقوم بقلبه طلب، فيفزع إلى اللفظ كما إذا قال: اسقني ماء، كأنه يجد طلبًا قائمًا بقلبه فيقصد اللفظ، واختلف الناس في حقيقة ذلك الطلب، فقالت طائفة: هو قسم من أقسام العلم، وقالت أخرى: إرادة الفعل، وقالت الأشعرية: هو كلام النفس وهو مغاير للعلم والإرادة، وأنكر الجماهير والمعتزلة قيام معنى بالنفس غير العلم والإرادة، وقالوا: القائم بالقلب هو صورة ما نريد النطق به.

قال أبو الحسن البصري: الذي يجده الإنسان في نفسه قبل أن يتكلم هو استحضر صور الكلام والعلم بما يقوله شيئًا فشيئًا، والعزم على إيراده باللسان، كما يستحضر صورة الكتابة قبل أن يكتب، ولا مقتضى إثبات أمر غير ما ذكرناه، قال: ولو ثبت لم يكن كلامًا في اللغة، ولا يسمى الإنسان لأجله متكلمًا، ولذلك يقول أهل اللغة للساكت: إنه غير متكلم، وإن جاز أنه يقوم به ذلك المعنى، لا يقولون للساكت إنه غير مريد ولا عالم قال: وقول أهل اللغة في نفسي كلام مجاز، والمراد بذلك عزم على الكلام، كقولهم: في نفسي السفر، قال: ولو ثبت في النفس معنى هو الكلام عن الاعتقادات والعزم لكان محدثًا؛ لأن الذي يشيرون إليه مرتب، يتجدد في النفس بعضه بعد بعض، ومرتب حسب ترتب الكلام المسموع، فإن كان كلام الله تعالى معنى ما في النفس من الكلام في الشاهد استحالة قدمه، وإن لم يكن معناه بطل قولهم: إن ما أثبتناه معقول في الشاهد.

وقالت الأشاعرة: ذلك المعنى القائم بالنفس هو الكلام، والحروف والأصوات دالات عليه ومعرفات، وأنه حقيقة واحدة هي الأمر والنهي والخبر والاستخبار وأنها صفات له لا أنواع، فإن عبر عنه بالعربية

كان عربياً أو بالسريانية كان سريانياً، وكذلك في سائر اللغات، وأنه لا يتبعض ولا يتجزأ، ثم اختلفوا، فقال إمام الحرمين وغيره: الكلام المطلق حقيقة هو ما في النفس شاهداً كان أو غائباً، وإطلاق الكلام على الحروف والأصوات مجاز، وقال جمهورهم: يطلق على كل منهما بالاشتراك اللفظي، وقال بعضهم: هو حقيقة في اللسان مجاز في اللفظ، وليس الخلاف جارياً في نفس الكلام، بل ما يتعلق به من الأمر والنهي والخبر والتصديق والتكذيب ونحو ذلك من عوارض الكلام، قال الرازي في «الأربعين»: ماهية ذلك الطلب مغايرة لذلك اللفظ ويدل عليه وجوه.

أحدها: أن ماهية هذا المعنى لا تتبدل باختلاف الأزمنة والأمكنة، والألفاظ الدالة على هذا المعنى تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة.

قال ابن قاضي الجبل: قيل: عليه وجهان:

أحدهما: إن أردت اختلاف أجناسها فهذا مسلم ولا ينفعك، وإن أردت اختلاف قدرها وصفتها ممنوع؛ لأننا لا نسلم أن الطلب الحاصل باللفظ العربي الفصيح مع الصوت الجمهوري مماثل للطلب باللفظ الأعجمي مع الصوت الضعيف، وهذا لأن القائم بالنفس قد يتفاوت، فيكون طلب أقوى من غيره وأكمل.

الثاني: هب أن المدلول متحد والدال مختلف، لكن لم لا يجوز وجود المدلول مشروطاً بالدليل؟ فهو وإن غايره لكن لا يوجد إلا بوجوده، ألا ترى أن كون الإنسان مخبراً لغيره لا بد فيه من أمر ظاهر يدل على ما في باطنه من المعنى، وذلك الأمر الظاهر وإن اختلف لكن لا يكون مخبراً إلا به، وإذا لاح لك لم يكن مجرد كون المعنى مغايراً كافياً في مطلوبه، وهذا كما أن المعنى قائم بالروح واللفظ قائم بالبدن.

ثم إن وجود الروح في هذا العالم لا يمكن إلا مع البدن، وأيضاً فكون كل من المتلازمين دليلاً على الآخر لا يقتضي ذلك وجود المدلول

بدون الدليل، كالأمر المتضايفة كالأبوة والبنوة.

قال الرازي: الوجه الثاني: أن جميع العقلاء يعلمون بالضرورة أن قول القائل: افعل، دليل على ذلك الطلب بالقلب، والدليل مغاير للمدلول.

قال ابن قاضي الجبل: هب أن الأمر كذلك، لكن لم يجمعوا على أنه يوجد المدلول بدون دليله.

قال الرازي: الوجه الثالث: إن جميع العقلاء يعلمون بالضرورة أن قول القائل افعل لا يكون طلبًا وأمرًا إلا عند اصطلاح الناس على هذا الوضع، فأما كون ذلك المعنى القائم بالقلب طلبًا فإنه أمر ذاتي حقيقي لا يحتاج فيه إلى الوضع والاصطلاح.

قال ابن قاضي الجبل: قيل ما ذكرت ممنوع، فإن أكثر الناس لا يجعلون اللغات اصطلاحية، بل إنها توقيفية بإلهام أو غير إلهام، والنزاع في ذلك مشهور، ولو سلم فلم قُلْتُ بإمكان وجوده بدون اللفظ؟

قال الرازي: الوجه الرابع: هو أنهم قالوا: إن قولنا ضرب ويضرب إخبار، وقولنا: اضرب ولا تضرب أمر ونهي، ولو أن الواضعين قلبوا الأمر وقالوا بالعكس لكان جائزًا، أما لو قالوا: إن حقيقة الطلب يمكن أن تقلب خبرًا، أو حقيقة الخبر يمكن أن تقلب طلبًا لكان ذلك محالًا.

قال ابن قاضي الجبل: قيل: لو سلم لم يلزم أن يكون وجود أحدهما مشروطًا بالآخر، وأيضًا فأنتم ادعيتم أن حقيقة الطلب وحقيقة الخبر شيء واحد، بل ادعى الرازي أن حقيقة الطلب داخله في حقيقة الخبر، فقال في كون كلام الله تعالى واحدًا أمر ونهي وخبر إنه يرجع إلى حرف واحد وهو الكلام كله خبر، لأن الأمر عبارة عن تعريف فعله أنه لو فعله لكان مستحقًا للذم، وكذا القول في النهي.

وإذا كان مرجع الكل إلى شيء واحد وهو الخبر صح أن كلام الله واحد.

قال ابن قاضي الجبل: احتج الجمهور بالكتاب والسنة واللغة

والعرف، أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ۝﴾ [١٠] فخرج على قومه من المحراب فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة وعشيًا ﴿١١﴾ [مريم]، فلم يسم الإشارة كلامًا، وقال لمريم: ﴿فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، وفي الصحيح: «إن الله تعالى عفا لأمتي عن الخطأ والنسيان، وما حدثت به أنفسها، ما لم تتكلم أو تعمل به»^(١)، وقسم أهل اللسان الكلام إلى اسم وفعل وحرف، واتفق الفقهاء كافة على أنه من حلف لا يتكلم لم يحنث بدون النطق، وإن حدثته نفسه.

فإن قيل: الإيمان مبناها على العرف قيل: الأصل عدم التغيير، وأهل العرف يسمون الناطق متكلمًا ومن عداه ساكتًا أو أخرس، فإن قالوا: قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ۝﴾ [١] [المنافقون]، أكذبهم الله في شهادتهم، ومعلوم صدقهم في النطق اللساني، فلا بد من إثبات كلام في النفس ليكون الكذب عائدًا إليه، فقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨]، وقوله: ﴿أَسْتَكْبِرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [الفرقان: ٢١]، وقوله: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ﴾ [الملك: ١٣]، وقوله: ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ [ق: ١٦].

قال ابن قاضي الجبل:

أما الأول: فلأن الشهادة هي إخبار عن الشيء مع اعتقاده، فلما لم يكونوا معتقدين ذلك أكذبهم الله تعالى.

وعن الثاني وجهان:

الأول: أنه قول بحروف وأصوات خفية، ولهذا فسر به بما بعده.

الثاني: أنه قول مفيد فهو مجاز وهو الجواب عن الإسرار والجهر.

وعن الثالث: أن الاستكبار رؤية النفس هو خارج عن ذلك.

قالوا: قول عمر: زَوَّزْتُ في نفسي كلامًا، قلنا: زَوَّرَ: صَوَّرَ ما يريد النطق به، أو كقول القائل: زَوَّزْتُ في نفسي بناء أو سفرًا، وقال أبو نصر السَّجْزِي: قولهم: «لا تتبع بعض» يرد عليه أن موسى عليه السلام سمع بعض كلام الله ولا يمكن أن يقال: سمع الكل، وقال ابن درباس الشافعي: وكذلك قوله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَنَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، مع التصريح باختصاص موسى بالكلام. «انتهى كلام ابن قاضي الجبل وقد حذف منه ما يتعلق ببیت الأخطل لوروده سابقًا».

فقولهم: لا يتجزأ ولا يتبع بعض مردود بتكليمه لموسى وتكليمه لجبريل وتكليمه لعباده في الحشر، وقد وردت الأحاديث الصحيحة بتكليم الله للعباد عمومًا، وخصوصًا يوم القيامة حتى ورد في البخاري: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان»^(١)، كما سيأتي مما يدل على حصول حقيقة الكلام المعروف ولو لم يكن من الأربعين حديثًا إلا ما رواه البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة لكفى، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا قضى الله الأمر بالسماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاءً له كأنه سلسلة على صفوان، فإذا فزع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحق وهو العلي الكبير...»^(٢). إلخ.

قال الشيخ تقي الدين: ولا نزاع بين العلماء أن كلام الله لا يفارق ذاته، وأنه سبحانه لا يباينه كلامه ولا شيء من صفاته، بل ليس صفة شيء من موصوف تباين موصوفها وتنتقل عنه إلى غيره، فكيف يتوهم عاقل أن كلام الله يباينه وينتقل إلى غيره؟ ولهذا قال أحمد: كلام الله من الله ليس ببائن عنه، وقد جاء في الأحاديث والآثار أنه: «منه بدأ ومنه خرج وإليه يعود نصًا منه ومن غيره عليه»، ومعنى ذلك أنه هو المتكلم به أو الذي يخرج منه، ولا يقتضي ذلك أنه باينه وانتقل عنه.

(٢) رواه البخاري (٤٧٠١).

(١) تقدم تخريجه.

وقال: ومعلوم أن كلام المخلوق لا يباين محله، قال أحمد: «منه بدأ وإليه يعود»، وقال: منه بدأ علمه وإليه يعود حكمه، وقال تارة: منه خرج وهو المتكلم به وإليه يعود، وهو القرآن، قال ابن جلبة من أصحابنا: يعني على حد حقيقة العلوم وهي راجعة إلى الله وارتفاع القرن دفعة واحدة عن الناس، وترتفع تلاوته وأحكامه فيعود إلى الله حقيقة بهما، وقال الحافظ عبد الغني: قال علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وابن عباس: «القرآن كلام الله منه بدأ وإليه يعود».

وقال سفيان بن عيينة: سمعت عمرو بن دينار يقول: أدركت مشايخنا والناس منذ سبعين سنة يقولون: القرآن كلام الله منه بدأ وإليه يعود، وروى الترمذي عن خباب بن الارت أن النبي ﷺ قال: «إنكم لن تتقربوا إلى الله بأفضل مما خرج منه». يعني القرآن^(١).

وقال مالك الصغير - الذي هو ابن أبي زيد القيرواني -: إن الله مستو على عرشه بذاته، وأنه كلم موسى بذاته وأسمعه كلامه لا كلامًا قام بغيره. انتهى.

وقال الطحاوي: إن القرآن كلام الله منه بدأ بلا كيفية قولًا، وأنزله على رسوله وحيا، وصدقه المؤمنون على ذلك حقًا، وأيقنوا أنه كلام الله بالحقيقة وهو صريح.

وقال أبو بكر بن خزيمة: لم يزل الله متكلمًا ولا مثل لكلامه.

وقال الطوفي: فإن قيل: هو حقيقة، ولكن كما قرناه في الكلام النفسي بالاشتراك كما قلتم: إن الصفات الواردة في الشرع لله ﷻ حقيقة، لكن مخالفة للصفات المشاهدة وهي مقولة بالإشتراك.

قلنا: نحن اضطررنا إلى القول بالإشتراك في الصفات لورود نصوص الشرع الثابتة بها، فأنتم ما الذي اضطرركم إلى إثبات الكلام النفسي؟.

فإن قيل: دليل العقل الدال على أنه لا صوت ولا حرف إلا من جسم.

قلنا: فما أفادكم إثباته شيئاً؛ لأن الكلام النفسي الذي أثبتموه لا يخرج في الحقيقة عن أن يكون علماً أو تصوراً على ما سبق تقريره عن أئمتكم، فإن كان علماً فقد رجعت معتزلة ولغيت الكلام بالكلية، وموهم على الناس بتسميتكم العلم كلاماً، وإن كان تصوراً فالتصور في الشاهد حصول صورة الشيء في العقل، وإنما يعقل في الأجسام، وإن عنيت تصوراً مخالفاً للتصور في الشاهد لائقاً بجلال الله فأثبتوا كلاماً مختلفاً عن عبارة الشاهد لائقاً بجلاله تعالى، وهذا كلام متين لا محيد للمنصف عنه.

قال ابن حزم: أجمع المسلمون على أن الله كلم موسى، وعلى أن القرآن كلام الله، وكذا غيره من الكتب المنزلة والصحف، ثم اختلفوا، فقالت المعتزلة: إن كلام الله صفة فعل مخلوقة، وأنه كلم موسى بكلام أحدثه في الشجرة، وقال أحمد: كلام الله هو علمه لم يزل وليس بمخلوق، وقالت الأشاعرة: كلام الله صفة ذات لم يزل وليس بمخلوق، وهو عين علم الله، وليس له إلا كلام واحد، واحتج لأحمد بأن الدلائل القاطعة قامت على أن الله لا يشبهه شيء من خلقه بوجه من الوجوه، فلما كان كلامنا خبراً وكان مخلوقاً وجب أن يكون كلام الله ليس غيره وليس مخلوقاً... وأطال في الرد على المخالفين لذلك.

وقال أبو العباس ابن تيمية في «المنهاج»: اضطرب الناس في مسألة الكلام ولم يعرف أكثرهم قول السلف فيها، بل يذكرون قولين وثلاثة وأكثر وأقل مع أنها بلغت أقوالهم فيها إلى تسعة:

أحدها: أن كلام الله هو ما يفيض على النفوس من المعاني، إما من العقل الفعال عند بعضهم أو من غيره عند بعض آخر، وهو قول الصابئة والمتفلسفة كابن سينا وأمثاله.

الثاني: قول المعتزلة: إنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه.

الثالث: قول الكلابية والأشعرية ونحوها: إنه معنى واحد قائم بذات الله، ليس بحرف ولا صوت، والكلام الذي بين الناس عبارة عنه، وهو معنى واحد، وهو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، فإن عبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عبر عنه بالعبرية كان تورا.

الرابع: قول السالمية وطائفة من المتكلمية والمحدثين أنه حروف وأصوات مجتمعة في الأزل، وذكره الأشعري عن طائفة نحو السالمية فهو محدث مخلوق عندهم.

الخامس: قول الكرامية ونحوهم أنه حروف وأصوات، تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلمًا.

السادس: للرازي في أشكاله مثلاً وصاحب «المعتبر» أن كلامه يرجع إلى ما يحدثه من علمه وإرادته القائم بذاته.

السابع: لأبي منصور الماتريدي أن كلامه يتضمن معنى قائماً بذاته، هو ما يخلقه في غيره من الأصوات.

الثامن: لأبي المعالي ومن تبعه أنه مشترك بين المعنى القديم القائم بالذات، وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات.

التاسع: أنه لم يزل الله متكلمًا إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء بكلام يقوم به، وهو بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديمًا، وهذا القول هو المأثور عن أئمة الحديث والسنة، ومن أعظم القائلين به إمامنا أحمد والبخاري وابن المبارك وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهم.

وقال الحافظ ابن حجر: نص الإمام أحمد في الرد على الجهمية أن كلام الله غير مخلوق، وأنه لم يزل متكلمًا إذا شاء كيف شاء ومتى شاء بلا كيف وقال: لم يزل الله يأمر بما شاء ويحكم.

إلى أن قال ابن تيمية: ومن شدة اللبس في هذه المسألة كثر نهي

السلف عن الخوض فيها، واكتفوا باعتقاد أن القرآن غير مخلوق، ولم يزدوا على ذلك شيئاً، وهو أسلم الأقوال بحمد الله وهو المستعان.

وقال الحافظ زين الدين بن رجب في «المناقب»: ومن البدع التي أنكرها أحمد في القرآن قول من قال: إن الله تكلم بغير صوت، فأنكر هذا القول وبدّع قائله، وقد قيل: إن الحارث المحاسبي إنما هجره أحمد لأجل ذلك اهـ.

قال أبو العباس: وهذا تحذير أحمد من الحارث المحاسبي ونحوه من الكلابية، كما أمر بهجر القائل: إن الله لما خلق الحروف انتصبت الألف وسجدت الباء وشدد في التنفير عنه، ولما أظهروا ذلك أمر بهجرهم، كما أمر السريّ السَّقَطِيّ الجُنَيْدُ أن يتقي بعض كلام الحارث المحاسبي، فذكروا أن الحارث تاب من ذلك واشتهر علماً وفضلاً وحقائق وزهداً.

قال العلامة المرداوي: فإن قيل: أي المذاهب أقرب إلى الحق والتحقيق من هذه الأقوال التسعة؟.

قلت: إن صحت الأحاديث بذكر الصوت فلا كلام؛ لأنه أولى وأحرى وأصح من غيره، مع الاعتقاد فيه بما يليق بجلال الله تعالى وعظمته وكبريائه من غير تشبيه بوجهة ما ألبته، ثم قال: وقد صحت الأحاديث بحمد الله تعالى وصححها الأئمة الكبار المعتمد عليهم كأحمد والبخاري وابن المبارك والرازي وغيرهم، حتى الحافظ ابن حجر في زمننا قال: وقد صحت هذه الأحاديث كلها في ذلك، وكذلك صححها غيرهم من المحدثين وغيرهم، وفيه كفاية وهداية، ولولا أن الصادق المصدوق المعصوم قال ذلك لما قلناه ولا حمنا حوله كما قال الشهرزوري في عقيدته، فإن صفات الله لا تعرف إلا بالنقل المحض من الكتاب العزيز، ومن صاحب الشريعة صلوات الله وسلامه عليه، فتصحیح هؤلاء وإثباتهم للأحاديث بذكر الصوت أولى من نفي من نفى أنه لم يأت في حديث واحد ذكر الصوت من وجوه:

أحدها: أن المثبت مقدم على النافي.

ثانيها: عظم المصحح وجلالة قدره وكثرة اطلاعه لا سيما في إثبات صفة الله تعالى مع الزهد العظيم والقدم المتين.

أفيلقُ بأحمد والبخاري ونحوهما من السلف الصالح إثبات صفة الله من غير دليل، ويدينون الله بها ويعتقدونها ويهجرون من يخالفها من غير دليل صح عندهم؟ هذا شيء بعيد، إذ ما الحامل لنا أو لهم على ذلك؟ وهل يعتقد هذا مسلم في مسلم فضلاً عن أحمد والبخاري؟ ثم الأسلم بعد هذا المذهب من المذاهب التسعة ما قاله ابن حجر: الاعتقاد بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، ولم يزيدوا على ذلك شيئاً. قال: وهذا أسلم الأقوال لشدة اللبس ونهي السلف عن الخوض فيها. انتهى.

وقال السفاريني في شرح العقيدة ما نصه: وقد روي في إثبات الحرف والصوت أحاديث تزيد على أربعين حديثاً، وأخرج الإمام أحمد غالبها، واحتج به، وأخرج ابن حجر أيضاً في «شرح البخاري» واحتج بها البخاري وغيره من أئمة الحديث على أن الحق سبحانه يتكلم بحرف وصوت، وقد صححوا هذا الأصل واعتقدوه واعتمدوا على ذلك منزهيين الله تعالى عما لا يليق بجلاله من شبهات الحدوث وسمات النقص، كما قال في سائر الصفات معتمدين على ما صح عندهم من صاحب الشريعة المعصوم في أقواله وأفعاله الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ، وممن ذهب إلى مذهب السلف والحنابلة من قدم الكلام وأنه بحرف وصوت من متأخري محققي الأشاعرة صاحب المواقف اه باختصار.

وذكر الآلوسي أن ممن ذهب إليه أيضاً من المتأخرين الشيخ إبراهيم الكوراني الشافعي الأشعري في كتابه «إفاضة العلام بتحقيق مسألة الكلام» وهو كتاب قلما يوجد مثله في تحقيق هذه المسألة التي حيرت الأفهام.

وقال وكيع: القرآن كلام الله ليس بمخلوق، فمن زعم أنه مخلوق فقد كفر بالله العظيم، كذا نقل أبو يوسف عن أبي حنيفة، وقال الربيع: لما كلم الشافعي حفص الفرد فقال: القرآن مخلوق، قال له الشافعي: كفرت بالله العظيم، وقال الربيع: سمعت البويطي يقول: من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، قال الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل]، فأخبر الله أنه يخلق الخلق بكن، فمن زعم أن كن مخلوق فقد زعم أن الله ﷻ يخلق الخلق بخلق، قال البيهقي: ومما رويناه أن أبا بكر أحمد بن إسحاق الفقيه أملئ اعتقاده واعتقاد رفقائه على أبي بكر بن عثمان وعرضه على محمد ابن إسحاق بن خزيمة فاستصوبه وارترضاه، وكان فيما أملئ من اعتقادهم: من زعم أن الله جل ذكره لم يتكلم إلا مرة ولا يتكلم إلا ما تكلم به، ثم انقضئ كلامه كفر بالله، بل لم يزل الله متكلماً ولا يزال متكلماً لا مثل لكلامه؛ لأنه صفة من صفات ذاته، فنفي الله المثل عن كلامه كما نفئ المثل عن نفسه ونفي النفاذ عن كلامه كما نفئ الهلاك عن نفسه فقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَاتِ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٨].

فكلام الله تعالى غير بائن عن الله، ليس هو دونه ولا غيره ولا هو، بل هو صفة من صفات ذاته، كعلمه الذي هو صفة من صفات ذاته، لم يزل ربنا عالماً ولا يزال عالماً ولم يزل متكلماً ولا يزال متكلماً، فهو الموصوف بالصفات العلأ، لم يزل بجميع صفاته التي هي صفاته واحداً، ولا يزال وهو اللطيف الخبير. اهـ.

ونقل الكوراني في رسالته «توالي الطول في تحقيق الإيجاد بالقول» عن الشيخ ابن عربي أنه قال: لله تعالى تَجَلُّ في صورة يقبل القول والكلام بترتب الحروف، فقد ذكرنا في التجلي الإلهي الذي خرج به مسلم عن أبي سعيد الخدري وفيه: أتاها رب العالمين في أدنى صورة من التي رأوه فيها، ثم قال بعد. ثما يرفعون رؤوسهم وقد تحول في

صورته التي رأوه فيها أول مرة، وعن البخاري بلفظه: فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته التي رأوه فيها أول مرة. والأحاديث في ذلك بلغت حد التواتر ثم قال فيها: إن الكلام النفسي بمعنى المتكلم به قديم، لا تعاقب بين كلماته، وأما الكلام اللفظي المسموع من التجلي الإلهي في الصورة فبين كلماته ترتيب زمني وتعاقب.

أخرج الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً: «أن الله ناجى موسى بمئة ألف كلمة وأربعين ألف كلمة في ثلاثة أيام» الحديث^(١)، وهذا صريح في تعاقب الكلمات وترتيبها بحسب الزمان، وصريح الأحاديث أن الله تعالى هو الذي كلم موسى بلا واسطة رسول لكنه من وراء الحجاب الظاهر بصورة النار، وإذا ثبت ذكر الصوت في الأحاديث المتعددة وجب الإيمان به. انتهى ملخصاً من الناقل المذكور.

وقال الشيخ عبد القادر الجيلاني في كتابه المسمى بـ«الغنية» ما نصه فصل: ونعتقد أن القرآن كلام الله ﷻ وكتابه وخطابه ووحيه الذي نزل به جبريل على رسول الله ﷺ كما قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴿١٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٥﴾﴾ [الشعراء]، هو الذي بلغه رسول الله ﷺ أمته امتثالاً لأمر رب العالمين بقوله: ﴿يَتَأْتِيَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الأنبياء]، وروى عن جابر بن عبد الله أنه قال: كان رسول الله ﷺ يعرض نفسه على الناس بالموقف فيقول: «هل من رجل يحملني إلى قومه، فإن قريشاً قد منعوني أن أبلغ كلام ربي»^(٢)، وقال ﷺ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

وكلام الله هو القرآن الشريف، غير مخلوق كيفما قرئ وتلي وكتب، وكيفما رقت به قراءة قارئ، ولفظ لافظ، وحفظ حافظ، وهو كلام الله تعالى وصفة من صفات ذاته، غير محدث ولا مبدل ولا مغير

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٢/١٢٠).

(٢) تقدم تخريجه.

ولا مؤلف، ولا منقوص ولا مصنوع ولا مزاد فيه، منه بدأ تنزيله وإليه يعود حكمه، كما قال النبي ﷺ في حديث عثمان بن عفان: «إن فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله تعالى على سائر خلقه»^(١)، وذلك لأن القرآن الشريف منه ﷺ خرج إليه يعود حكمه، فمعناه أن تنزيله وظهوره منه ﷺ، وإليه يعود حكمه الذي هو العبادات من أداء الأوامر وانتهاء النواهي لأجله تفعل وتترك، فالأحكام عائدة إليه ﷺ، وقيل: منه بدا حكمًا، وإليه يعود علمًا.

وهو كلام الله في صدور الحافظين وألسن الناطقين، وفي أكف الكاتبين، وملاحظة الناظرين، ومصاحف أهل الإسلام وألواح الصبيان حيثما رُئي ووجد، فمن زعم أنه مخلوق، أو عبارته أو التلاوة غير المتلو، أو قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم، ولا يخالط ولا يواكل ولا يناكح ولا يجاور، بل يهجر ويهان، ولا يصلى خلفه، ولا تقبل شهادته، ولا تصح ولايته في نكاح، ولا يصلى عليه، فإن ظفر به استتيب ثلاثًا كالمرتد، فإن تاب وإلا قتل.

سئل الإمام أحمد عن قال: لفظي بالقرآن مخلوق فقال: كفر، وقال: فيمن قال: القرآن كلام الله ليس بمخلوق، والتلاوات مخلوقة: كفر، وروي عن أبي الدرداء أنه سأل النبي ﷺ عن القرآن فقال: «كلام الله غير مخلوق».

وروي عن عبد الله بن عبد الغفار - وكان مولى رسول الله ﷺ - عتاقة - أن النبي ﷺ قال: «إذا ذكر الله فقولوا: كلام الله غير مخلوق، فمن قال: مخلوق فهو كافر»^(٢)، وقال الله: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ففصل بين الخلق والأمر، فلو كان أمره الذي هو «كن» الذي به يخلق الخلق مخلوقًا له لكان ذلك تكرارًا وعبثًا لا فائدة فيه،

(١) رواه البيهقي في «الشعب» (٢٢٠٨).

(٢) الحديثان السابقان لم أقف عليهما.

كأنه قال: «ألا له الخلق والخلق»، واللّه - تعالى - منزّه عن ذلك.

وعن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما أنهما فسرا قوله: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]، أنه غير مخلوق، وقد هدّد الله الوليد المخزومي حين سمى القرآن قول البشر قال تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ (٦١)، فكان من قال: القرآن عبارة أو مخلوق أو لفظي بالقرآن مخلوق فله سقر - كما قال للوليد - إلا أن يتوب.

وقال تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ولم يقل كلامك يا محمد، وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (١) [القدر]، يعني القرآن الذي في الصدور قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (٢٠٦) [الأعراف]، وقال: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مَكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، والناس إنما سمعوا قراءة النبي ﷺ ولفظه، فلفظه بالقرآن هو القرآن ومدح الله - سبحانه - الجن الذين سمعوا قراءة النبي ﷺ فقالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ (١) يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ [الجن]، وسمى الله قراءة جبريل للقرآن قرآنًا وقال: ﴿فَأَقْرَهُوْا مَا يَنْتَزِعُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠].

وأجمع المسلمون على أن من قرأ فاتحة الكتاب في صلاته فإنه قارئ كتاب الله، وأن من حلف لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحنث، فدل على أنه ليس عبارة، وقال النبي ﷺ: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام آدميين، إنما هي القراءة والتسبيح والتهليل وقراءة القرآن»^(١)، فأخبر أن تلاوة القرآن هي القرآن، فعلم بذلك أن التلاوة هي المتلو، والله تعالى ورسوله ﷺ أمرا المؤمنين بالقراءة في الصلاة ونهيا عن الكلام، فلو كانت قراءتنا كلامنا لا كلام الله؛ لكننا مرتكبين النهي في الصلاة.

ثم قال: فصل: ونعتقد أن القرآن حروف مفهومة وأصوات مسموعة؛ لأن بها يصير الأخرس والساكت متكلّمًا ناطقًا، وكلام الله ﷻ لا ينفك

عن ذلك، فمن جحد ذلك فقد كابر حسه وعميت بصيرته، قال الله ﷻ: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة]، ﴿حَمِّ﴾ ﴿١﴾ [غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية]، ﴿طَسَمَ﴾ ﴿١﴾ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ [الشعراء]، فقد ذكر حروفاً وكنى عنها بالكتاب: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧] فأثبت لنفسه كلمات متعددة غير متناهية الأعداد وكذلك قوله: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَنفِدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقال النبي ﷺ: «اقرأوا القرآن فإنكم تؤجرون عليه بكل حرف عشر حسنات، أما إنني لا أقول: الم حرف، ولكن الألف عشر، واللام عشر، والميم عشر فذلك ثلاثون»^(١)، وقال ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف»^(٢)، وقال تعالى: في حق موسى: ﴿وَنَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَفَرَيْنَاهُ نَجَاتًا﴾ [مريم]، وقال له: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، كل هذا لا يكون إلا صوتاً، ولا يجوز أن يكون هذا النداء وهذا الاسم والصفة إلا لله ﷻ دون غيره من الملائكة وسائر المخلوقات.

وعن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «إذا كان يوم القيامة يأتي الله ﷻ في ظلل من الغمام، فيتكلم بكلام طلق ذلق، فيقول - وهو أصدق القائلين -: أنصتوا فطالما أنصت لكم منذ خلقتكم، أرى أعمالكم وأسمع أقوالكم، فإنما هي صحائفكم تقرأ عليكم، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه»^(٣).

وروى البخاري في صحيحه بسنده عن عبد الله بن أنس أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يحشر الله سبحانه العباد فيناديهم بصوت يسمعه مَنْ بَعْدَ كَمَا يسمعه مَنْ قُرْبَ: أنا الملك، أنا الديان»^(٤).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٠).

(٤) تقدم تخريجه، وليس في البخاري.

وروى عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الأعمش عن مسلم بن صَبِيح عن مسروق عن عبد الله رضي الله عنه قال: «إذا تكلم الله تعالى بالوحي سمع صوته أهل السماء فيخرون سجداً، حتى إذا فُزِعَ عن قلوبهم - قال سُكِّنَ عن قلوبهم - نادى أهل السماء: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحق» - قال كذا وكذا. يعني ذكر الوحي.

وعن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس أنه قال: «إن الله ﷻ إذا تكلم بالوحي سمع أهل السماوات صوتاً كصوت الحديد إذا وقع على الصفا، فيخرون له سجداً، فإذا فزع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحق وهو العلي الكبير».

قال محمد بن كعب: «قال بنو إسرائيل لموسى عليه السلام: بم شبهت صوت ربك حين كلمك من هذا الخلق فقال: شبهت صوت ربي بصوت الرعد حين لا يرتجع».

وهذه الآيات والأخبار تدل على أن كلام الله ﷻ صوت لا كصوت الآدميين، كما أن علمه وقدرته وبقية صفاته لا تشبه صفات الآدميين، فكذلك صوته، وقد نص الإمام أحمد على إثبات الصوت من رواية جماعة من الأصحاب رضوان الله عليهم أجمعين، خلاف ما قالت الأشعرية من أن كلام الله تعالى معنى قائم بنفسه، والله حسيب كل مبتدع ضال مضل، والله سبحانه لم يزل متكلماً وقد أحاط كلامه بجميع معاني الأمور والنهي والاستخبار.

وقال ابن خزيمة: كلام الله تعالى متواصل لا سكوت فيه ولا صمت، وقيل لأحمد بن حنبل: هل يجوز أن نقول: إن الله تعالى متكلم ويجوز عليه السكوت؟ فقال رحمته الله: نقول في الجملة: إن الله تعالى لم يزل متكلماً ولو ورد الخبر بأنه سكت لقلنا به، ولكننا نقول: إنه يتكلم كيف يشاء بلا كيف ولا تشبيه، هذا كله قول الشيخ عبد القادر.

ثم قال: فصل: وكذلك حروف المعجم غير مخلوقة، سواء كان

ذلك كلام الله تعالى، أو في كلام آدميين، وقد ادعى قوم من أهل السنة أنها قديمة في القرآن الشريف محدثة في غيره، وهذا خطأ منهم، بل القول السديد هو الأول من مذهب أهل السنة بلا فرق؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل]، وهي حرفان فلو كانت «كن» مخلوقة لاحتاجت إلى «كن» أخرى تخلق بها إلى ما لا نهاية له، وقد تقدمت أدلة كثيرة من الآيات فلا نعيدها.

وأما من السنة: فما روي عن النبي ﷺ أنه قال لعثمان بن عفان لما سأل عن: أب ت ث إلى آخر الحروف فقال: «الألف من اسم الله الذي هو الله، والباء من اسم الله الذي هو الباري، والثاء من اسم الله الذي هو الباعث والوارث»^(١). حتى أتى إلى آخرها فذكر أنها كلها من أسماء الله تعالى وصفاته، وأسماءه ﷺ غير مخلوقة.

وقال ﷺ في حديث علي - كرم الله وجهه - لما سأل عن معنى أبجد هوز حطي.. إلى آخرها: «يا علي أما تعرف تفسير أبجد؟ الألف من اسم الله الذي هو الله، والباء من اسم الله الذي هو الباري، والجيم من اسم الله الذي هو الجليل»^(٢). إلى آخرها، فذكر النبي ﷺ أنها من أسماء الله تعالى وهي في كلام آدميين، وقد نص أحمد بن حنبل على قدم حروف الهجاء، فقال في رسالته إلى أهل نيسابور وجرجان: من قال: إن حروف التهجي محدثة فهو كافر بالله ﷻ، ومتى حكم أن ذلك مخلوق فقد جعل القرآن مخلوقاً. ولما قيل له: ﷻ إن فلاناً يقول: إن الله لما خلق الحروف انضجعت اللام وانتصبت الألف، فقالت: لا أسجد حتى أوامر فقال: هذا كفر من قائله.

وقال الشافعي: لا نقول بحدوث الحروف، فإن اليهود أول ما هلكت بهذا، ومن قال بحدوث حرف من الحروف فقد قال بحدوث القرآن،

(١) لم أقف عليه، وعلامات البطلان ظاهرة عليه.

(٢) لم أقف عليه، وعلامات البطلان ظاهرة عليه.

ولأنه لا يخلو إما أن يقال: هي قديمة في القرآن فوجب أن تكون قديمة في غيره؛ لأنه لا يجوز أن يكون الشيء الواحد قديمًا وهو بعينه محدث، فإن قال: هي محدثة في القرآن فقد تقدمت الأدلة على قدمها في القرآن، فإذا ثبت ذلك في القرآن فكذلك في غيره، فإن قالوا: فهذا يفضي إلى جميع الكلام أن يكون قديمًا، قيل: يلزم القرآن لما لم يقل ذلك فيه كذلك في حرف الهجاء. انتهى كلام الشيخ عبد القادر.

وقال الشيخ محمد صفي الدين البخاري نزيل نابلس في كتابه ما نصه: ذُكِرَ ما جاء عن الإمام أحمد رحمته الله في مسألة الحرف والصوت: حدث أبو طالب قال: جاء في كتاب من طرطوس أن سَرِيًّا السَّقْطِيَّ قال: لما خلق الله الحروف سجدت إلا الألف فإنها قالت: لا أسجد حتى أؤمر فقال: هذا الكفر، قلت: هذا إسناد صحيح، وقال صالح ابن الإمام أحمد: سمعت أبي يقول: من زعم أن أسماء الله تعالى مخلوقة فقد كفر.

وقال عبد الله بن أحمد في كتاب «الرد على الجهمية» سألت أبي عن قوم يقولون: لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت فقال أبي بلى تكلم - جل ثناؤه - بصوت هذه الأحاديث نرونها كما جاءت، وقال أبي: حديث ابن مسعود: «إذا تكلم الله تعالى سُمِعَ له صوت كرّ السلسلة على الصفوان»^(١). قال: وهذه الجهمية تنكره، وهؤلاء كفار يريدون أن يموهوا على الناس، ثم قال: حدثنا المحاربي عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عبيد الله قال: «إذا تكلم الله بالوحي سمع صوته أهل السماء فيخرون سجدة»^(٢).

قلت: قوله: «هذه الأحاديث نرونها كما جاءت»، أي لا نتصرف فيها بتأويل ولا تشبيه ونؤمن بأن الصوت صفة من صفات ذاته لا تشبه

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم - أيضًا -.

صفات المخلوقين اهـ.

ومما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في جواب له من أجوبته على الكلام ما نصه: وأصل اضطراب الناس في مسألة الكلام أن الجهمية والمعتزلة لما ناظرت الفلاسفة في مسألة حدوث العالم، اعتقدوا أن ما يقوم به من الصفات والأفعال المتعاقبة لا يكون إلا حادثًا، بناء على أن ما لا يتناهى لا يمكن وجوده، والتزموا أن الرب سبحانه كان في الأزل غير قادر على الفعل والكلام، بل كان ذلك ممتنعًا عليه، وكان معطلًا عن ذلك، وقد يعبرون عن ذلك بأنه كان قادرًا في الأزل على الفعل فيما لا يزال مع امتناع الفعل عليه في الأزل، فيجمعون بين النقيضين حيث يصفونه بالقدرة على حال امتناع المقدور لذاته، إذ كان الفعل يستلزم أن يكون أولًا، والأزل لا أول له، والجمع بين إثبات الأولية ونفيها جمع بين النقيضين.

ولم يهتدوا إلى الفرق بين ما يستلزم الأولية والحدوث، وهو الفعل المعين والمفعول المعين، وبين ما لا يستلزم ذلك وهو نوع الفعل والكلام، بل هذا يكون دائمًا وإن كان كل من آحاده حادثًا كما يكون دائمًا في المستقبل وإن كل من آحاده فانيًا بخلاف خالق يلزمه مخلوقه المعين دائمًا، فإن هذا هو الباطل في صريح النقل وصحيح العقل، ولهذا اتفقت فطر العقلاء على إنكار ذلك، لم ينفعه إلا شرذمة من المتفلسفة كابن سينا وأمثاله الذين يزعمون أن الممكن المفعول قد يكون قديمًا واجب الوجود بغيره، فخالفوا بذلك جماهير العقلاء مع مخالفته لسلفهم «أرسطو» وأتباعه، فإنهم لم يكونوا يقولون بذلك وإن قالوا بقدوم الأفلاك، «وأرسطو» أول من قال بقدومها من الفلاسفة المشائين بناء على إثبات غائية لحركة الفلك، يتحرك الفلك للنسبة بها، لم يثبتوا له فاعلاً مبدعاً، ولم يثبتوا ممكنًا قديمًا واجبًا بغيره، وهم إن كانوا أجهل بالله ﷻ وأكفر من متأخريهم فهم يُسَلَّمُونَ لجمهور العقلاء أن ما كان ممكنًا بذاته فلا يكون إلا محدثًا مسبقًا بالعدم

فاحتاجوا أن يقولوا: كلامه مخلوق منفصل عنه.

وطائفة وافقتهم على امتناع وجود ما لا نهاية له، لكن قالوا: تقوم به الأمور الاختيارية فقالوا: إنه في الأزل لم يكن متكلمًا، بل ولا كان الكلام مقدورًا له، ثم صار متكلمًا بلا حدوث حادث، بكلام يقوم به، وهو قول الهشامية والكرامية وغيرهم، وطائفة قالت: إذا كان القرآن غير مخلوق فلا يكون إلا قديم العين لازمًا لذات الرب سبحانه، فلا يتكلم بمشيئته وقدرته.

ثم منهم من قال: هو معنى واحد قديم، فجعل آية الكرسي وآية الدين وسائر آيات القرآن والتوراة والإنجيل وكل كلام يتكلم الله به معنى واحد لا يتعدد ولا يتبعض، ومنهم من قال: إنه حروف وأصوات مقترنة لازمة للذات، وهؤلاء وافقوا الجهمية في أصل قولهم: إنه متكلم بكلام لا يقوم بنفسه وبمشيئته وقدرته، وأنه لا تقوم به الأمور الاختيارية، وقالوا: إنه لم يستو على عرشه بعد أن خلق السموات والأرض ولا يأتي يوم القيامة، ولم يناد موسى حين ناداه ولا تغضبه المعاصي ولا ترضيه الطاعات، ولا تفرحه توبة التائبين، وقال في قوله ﷻ: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، ونحو ذلك: إنه لا يراها إذا وجدت، بل إما أنه لم يزل رائيًا لها، وإما أنه لم يتجدد شيء موجود، بل تعلق معدوم، إلى أمثال هذه المقالات التي خالفوا فيها الكتاب والسنة مع مخالفة صريح العقل.

والذي ألجأهم إلى ذلك موافقتهم للجهمية على أصل قولهم في أنه سبحانه لا يقدر في الأزل على الفعل والكلام، وخالفوا السلف والأئمة في قولهم: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء، ثم افترقوا أحزابًا أربعة على ما تقدم: الخلقية والحدوثية والاتحادية والاقترانية، وشر من هؤلاء الصابئة والفلاسفة الذين يقولون: إن الله لم يتكلم لا بكلام قائم بذاته، ولا بكلام يتكلم به بمشيئته وقدرته، لا قديم النوع ولا قديم العين، ولا حادث ولا مخلوق، بل كلامه عندهم ما يفيض على

نفوس الأنبياء ﷺ، ويقولون: إن الله كلم موسى من سماء عقله، وقد يقولون: إنه تعالى يعلم الكليات دون الجزئيات، فإنه إنما يعلمها على وجه كلي، ويقولون مع ذلك إنه يعلم نفسه ويعلم ما يفعله وقولهم: يعلم نفسه ومفعولاته حق كما قال: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك]، لكن قولهم مع ذلك إنه لا يعلم الأعيان المعينة جهل وتناقض، فإن نفسه المقدسة معينة، والأفلاك معينة، وكل موجود معين، فإن لم يعلم المعينات لم يعلم شيئاً من الموجودات، إذ الكليات إنما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان، فمن لم يعلم إلا الكليات لم يعلم شيئاً من الموجودات، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وهم إنما ألجأهم إلى هذا الإلحاد فرارهم من تجدد الأحوال للباري تعالى، مع أن هؤلاء يقولون: إن الحوادث تقوم بالقديم وإن الحوادث لا أول لها، ولكن نفوا ذلك عن الباري ﷻ؛ لاعتقادهم أنه لا صفة له، بل هو وجود مطلق، وقالوا: إن العلم نفس عين العالم، والقدرة نفس عين القادر، والعلم والعالم شيء واحد، والمريد والإرادة شيء واحد، فجعلوا هذه الصفة هي الأخرى، وجعلوا الصفات هي الموصوف.

ومنهم من يقول: بل العلم هو المعلوم كما يقوله الطوسي صاحب «شرح الإشارات»، فإنه أنكر على ابن سينا إثباته لعلمه بنفسه وما يصدر عن نفسه، وابن سينا أقرب إلى الصواب، لكنه تناقض مع ذلك، حيث نفى قيام الصفات به، وجعل الصفة عين الموصوف، وكل صفة هي للأخرى، ولهذا كان هؤلاء هم أوغل في الاتحاد والإلحاد ممن يقول: معاني الكلام شيء واحد، لكنهم ألزموا قولهم لأولئك فقالوا: إذا جاز أن تكون المعاني المتعددة شيئاً واحداً جاز أن يكون العلم هو القدرة، والقدرة هي الإرادة، فاعترف حذاق أولئك بأن هذا الإلزام لا جواب عنه، ثم قالوا: وإذا جاز أن تكون هذه الصفة هي الأخرى جاز أن تكون الصفة هي الموصوف.

فجاء ابن عربي وابن سبعين والقنوي ونحوهم من الملاحدة فقالوا: إذا جاز أن تكون هذه الصفة هي الأخرى، والصفة هي الموصوف، جاز أن يكون الموجود القديم الخالق هو الموجود الممكن المحدث المخلوق، فقالوا: إن وجود كل مخلوق هو عين وجود الخالق، وقالوا: الوجود واحد، ولم يفرقوا بين الواحد بالنوع، والواحد بالعين، كما لم يفرق أولئك بين الكلام الواحد بالعين، والكلام الواحد بالنوع، وكان منتهى أمر أهل الإلحاد في الكلام إلى هذا التعطيل والكفر والاتحاد الذي قاله أهل الوحدة والحلول والاتحاد في الخالق والمخلوقات.

كما أن الذين لم يفرقوا بين نوع الكلام وعينه، وقالوا: هو يتكلم بحرف وصوت قديم قالوا: أولاً إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا تسبق الباء السين، بك لما نادى موسى فقال: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]، كانت الهمزة والنون وما بينهما موجوداً في الأزل، يقارن بعضه بعضاً، لم تزل ولا تزال لازمة لذات الله تعالى، ثم قال فريق منهم: إن ذلك القديم هو نفس الأصوات المسموعة من القراء، وقال بعضهم: بل المسموع صوتان: قديم وحادث، وقال بعضهم: أشكال المداد قديمة أزلية، وقال بعضهم: محل المداد قديم أزلي.

وحكي عن بعضهم أنه قال: المداد قديماً أزلي، وأكثرهم يتكلمون بلفظ القديم ولا يعرفون معناه، بل منهم من يظن أن معناه أنه قديم في علمه، ومنهم من يظن أن معناه متقدم على غيره، ومنهم من يظن أن معنى اللفظ غير مخلوق ومنهم من لا يميز ما هو له، فصار هؤلاء حلولية اتحادية في الصفات، ومنهم من يقول بالحلول والاتحاد في الذات مع الصفات، وكل منتهى أمر هؤلاء وهؤلاء إلى التعطيل.

والصواب في هذا الباب وغيره مذهب سلف الأمة وأئمتها أنه سبحانه لم يزل متكلماً إذا شاء، وأنه يتكلم بمشيئته وقدرته، وأن كلماته لا نهاية لها، وأنه نادى موسى ﷺ بصوت سمعه موسى، وإنما

ناداه حين أتى لم يناده قبل ذلك، وإن صوت الرب ﷻ لا يماثل أصوات العباد، كما أن علمه لا يماثل علمهم، وقدرته لا تماثل قدرتهم، وأنه بائن من مخلوقاته بذاته وصفاته، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته وصفاته القائمة بذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته وأن أقوال أهل التعطيل والاتحاد الذين عطلوا الذات أو الصفات أو الكلام باطلة، وأقوال أهل الحلول - الذين يقولون بالحلول في الذات أو الصفات - باطلة، وهذه الأمور مبسوبة في غير هذا الموضع، وقد بسطناه في الواجب الكبير والله أعلم بالصواب والحمد لله وحده اهـ.

وقال ابن حزم في رده على الأشعري في «الملل والنحل» ما نصه: وقالوا كلهم: إن الله ليس له إلا كلام واحد، وليست كلمات متكررة، قال أبو محمد: وهذا كفر مجرد لتكذيبهم الله ﷻ في قوله: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدًّا لَكَلَمْتُ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَفَذَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدًّا﴾ [الكهف]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَذْتُ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، ومع هذا فقولهم: «ليس لله ﷻ إلا كلام واحد» هو أسخف قول سمع؛ لأنه لا يعقل ولا يفهم، ولا جاء به نص ولا قام به دليل، ولا يتشكل في هاجس، وإنما هو هذيان محض.

ويقال لهم: لا يخلو القرآن عندكم من أنه كلام الله ﷻ، أو ليس هو كلام الله؟! فإن قالوا: ليس هو كلام الله كفروا من قرب، وكفوا الناس مؤنثهم، وإن قالوا: هو كلام الله قلنا: لهم: فالقرآن بلا شك مئة وأربع عشرة سورة، فيها ستة آلاف آية ونيف، كل سورة منها عند أهل الإسلام غير الأخرى، وكل آية غير الأخرى، فكيف يقول هؤلاء النوكى: إنه كلام واحد؟! ما هذا إلا من الكفر البارد والقحة السمجة، ونعوذ بالله من الضلال.

وقالوا كلهم: إن القرآن لم ينزل به جبريل على قلب محمد رسول الله ﷺ، وإنما نزل شيء آخر هو العبارة عن القرآن، والقرآن ليس

هو ألبتة عندنا إلا على المجاز، وإن الذي نرى في المصاحف ونسمع من القراء، ونقرأ في الصلاة ونحفظ في الصدور ليس هو القرآن ولا كلام الله ﷻ، بل شيء آخر، وإن كلام الله لم يفارق ذاته، قال أبو محمد: وهذا من أعظم الكفر؛ لأنه تكذيب لله ﷻ في قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴿١٤﴾﴾ [الشعراء]، وقوله: ﴿فَاجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقوله: ﴿بَلْ هُوَ آيَتٌ بَيِّنَةٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، وقد قال ﷺ: «اقرأوا القرآن»^(١)، وقال: «إني أحب أن أسمع من غيري»^(٢). يعني القرآن، وقال ﷺ: «الذي يقرأ القرآن مع السفارة»^(٣)، ونهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض الحرب، مع إجماع عامة المسلمين وخاصتهم وجاهلهم وعالمهم على القول: «حَفِظَ فلان القرآن، وهذا هو القرآن، وكلام الله تعالى، عما في المصحف من أم القرآن إلى آخر ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾».

وقال السَّمْنَانِيُّ - أيضًا -: إن الباقلاني وشيوخه قالوا: إن النبي ﷺ إنما أطلق القول بأن ما أنزل الله عليه هو القرآن كلام الله ﷻ، إنما هو معنى، إنه عبارة عن كلام الله، وأنه يفهم به أمر الله تعالى ونهيه فقط، قال أبو محمد: ونقول لهم: أخبرونا عن قولكم: إن الذي في المصحف والقراءة المسموعة في المحاريب كل ذلك عبارة عن القرآن ماذا تعنون بذلك؟! وهل هو منكم إلا تمويه ضعيف؟! وهل كل ما في المصحف عبارة إلا عن معانيه التي أرادها الله ﷻ في شرع دينه من الإيمان والصلاة والصيام وغير ذلك، وأخبار الأمم السالفة وصفة الجنة والنار والبعث وغيرها، مما لا يختلف فيه من أهل الإسلام واحد في أن المعبر عنه بذلك الكلام ليس كلام الله تعالى؛ لأن ذات الجنة والنار، وحركات المصلي، وأعمال الحاج والصائم، وأجساد عاد

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه مسلم (٧٩٨).

وأشخاص ثمود ليس شيئاً من ذلك كلام الله ﷻ ولا قرآنًا، فثبت - على حد قولكم - أن ليس القرآن ولا كلام إلا العبارة المسموعة والخط المكتوب في المصحف بلا شك، إذ لم يبق غير ذلك أو الكفر، أو تكذيب الله تعالى وتكذيب رسوله ﷺ في أن القرآن أنزل علينا وإلينا، وأنا نسمع كلام الله تعالى، فأوهمتم أهل الضعف أن الذي هو عند جميع أهل الإسلام كلام الله تعالى والقرآن، ليس هو القرآن ولا كلام الله.

ثم أوهمتموهم باستخفافكم أن حركات المصلي وذات النار والجنة هي كلام الله تعالى أكثر وهي القرآن، فهل في الضلال والسخرية بضعفة المسلمين، والهزء بآيات الله تعالى من هذا؟!!

ولقد أخبرني علي بن حمزة المرادي الصقلي الصوفي أنه رأى بعض الأشعرية ينطح المصحف برجله، قال: فأكبرت ذلك وقلت له: ويحك تفعل هذا الفعل بالمصحف، وفيه كلام ﷻ، فقال لي: ويلك والله ما فيه إلا السخام والسواد، وأما كلام الله فلا، أو كلامًا هذا معناه، قال أبو محمد: وكتب لي أبو الرجاء علي بن زوار المصري رحمه الله أن بعض ثقات إخوانه من أهل السنن أخبره أن رجلاً من الأشعرية قال له مشافهة: علي من يقول: إن الله تعالى قال: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) **اللَّهُ الصَّكَمُ** (٢) [الإخلاص] ألف لعنة.

قال أبو محمد: بل علي من ينكر أن الله قالها ألف ألف لعنة، وعلي من ينكر أنه يسمع كلام الله ﷻ ويقرأ كلام الله ﷻ ألف ألف لعنة تنزل عليه من الله ﷻ، ثم من ملائكته وأنبيائه وجميع الصالحين من الإنس والجن، فإن قول هذه الفرقة في هذه المسألة نهاية الكفر بالله ﷻ، ومخالفة القرآن، وتكذيب رسول الله ﷺ ومضادة جميع أهل الإسلام قبل حدوث هذه الطائفة الملعونة، قال أبو محمد: وقالت الأشعرية كلها إن الله لم يزل قائلاً لكل ما خلق أو يخلق في المستأنف: «كن، كن» إلا أن الأشياء لم تكن إلا حين كونها.

وصرح الأشعري بذلك في كتابه المبتذل عند أصحابه الموسوم بـ «الشرح والتفصيل»، فقال فيه: إنه ﷺ لم يزل قائلاً لنوح عليه السلام ولغيره كَلَّ مَا أَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ قَالَهُ أَوْ أَنَّهُ يَقُولُهُ: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا تَكْذِيبٌ مِنْهُمْ لِلَّهِ ﷺ مَكْشُوفٌ، إِذْ يَقُولُ ﷺ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يسر]، فبين ﷺ أَنَّهُ لَا يَقُولُ لَشَيْءٍ: «كُنْ» إِلَّا إِذَا أَرَادَ تَكْوِينَهُ، وَأَنَّهُ تَعَالَى إِذَا قَالَ: «كُنْ» كَانَ الشَّيْءُ فِي الْوَقْتِ بِلَا مَهْلَةٍ وَلَا زَمَانٍ بَيْنَهُمَا، يَعْنِي بَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ وَبَيْنَ كَوْنِ الْمَقُولِ لَهُ: «كُنْ»؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ مَقْتَضِي الْفَاءِ فِي اللُّغَةِ الَّتِي بَهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ، فَجَمَعُوا إِلَى تَكْذِيبِ اللَّهِ ﷺ، فِي خَبْرِهِ جَمِيعًا إِيْجَابَ أَزَلِيَّةِ الْعَالَمِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا كَانَ لَمْ يَزَلْ قَائِلًا لِكُلِّ مَا يَكُونُ: «كُنْ» فَالتَّكْوِينُ لَمْ يَزَلْ، وَهَذِهِ فَرِيَةٌ مُحْضَةٌ. أَهْ كَلَامُ ابْنِ حَزْمٍ، وَبَقِيَ مِنْهُ مَا لَمْ يَسْمَحْ ضَمِيرِي بِنَقْلِهِ؛ لِأَنِّي لَا أَحِبُّ نَقْلَ إِلَّا مَا فِيهِ الْحُجَّةُ الْعِلْمِيَّةُ، لَا مَا فِيهِ الْإِقْذَاعُ فِي السَّبَابِ.

والأشعرية طائفتان وليس كل ما قاله المتطرف منهما حجة على الأخرى، ومن المعلوم أنهم لم يسلكوا ما سلكوه إلا لمحاذير انتصبت أمام أعينهم حتى تجسمت في أذهانهم زيادة على ما تأثروا به من مناظرة الفلاسفة كما ذكره الشيخ ابن تيمية فيما أسلفنا، وأصل مقصدهم شريف، وهو تنزيه الله عما لا يليق بجلاله، فلا تجوز الغلظة عليهم عموماً، بل ينبغي النظر في أقوالهم بالإنصاف دون التحيز والتحامل، وأن يقدر ما فيهم من العلم والفضل والتقوى، فلا تهدر كرامتهم. ولا شك أن مسألة كلام الله من أعقد العقده، فكم فتنت من إمام، وسجنت من أقوام، ودخلها التهويل والتضليل، وشبهتهم أن الله ليس محلاً للحوادث، وأن القرآن محدث في ذات الله، كما طعن السبكي وتلميذه المتأخر ابن حجر المكي بشيخ الإسلام ابن تيمية.

ومن المعلوم أن الحادث هو ما كان موجوداً بعد العدم، وأما ما لا وجود له وتجدد فيقال له: متجدد، ولا يقال له: حادث، ولا يعيننا

هذا، إنما يعنيننا معرفة وتعريف السبب الذي من أجله شنع المطبوعون بأهل الكلام على ابن تيمية، وهو ما أثاره المتكلمون المبطلون من أن الفعل هو عين المفعول، أو أن الفعل غير المفعول؟ وهل هو قائم بذات الله أو منفصل عنه؟ سؤالات باطلة مخالفة للعقل والنقل، ناشئة من قوانين المنطق اليوناني الوثني الذي هو قول على الله بغير علم، والمُقَعَّدُ عقيدته عليه أضل من المشركين وأشد جريمة، كما نص القرآن على أن حرمة أكبر من حرمة الشرك.

أما أدلة الكتاب والسنة فقد دلت على أن الفعل وصف الفاعل، والمفعول مفعوله وأثره، فالفعل غير المفعول، ولا يلزم منه حلول الحوادث بالله كما زعم الجهمية والمنحرفون من المتكلمين، فإنهم قرروا أن الفعل عين المفعول فراءًا من ذلك، وهو في الحقيقة وهم باطل، لا أساس له من الصحة قطعًا، بل إذا كان الفعل عين المفعول - مع استحالة عقلًا ونقلًا - فإنه يلزم حلول الحوادث بالله، ولكن الشيطان زين لهم الباطل وصدّهم عن الحق، فعكسوا الحقيقة وقلبوها، وإلا فلا يلزم من كون الفعل غير المفعول حلول الحوادث بالله؛ لأنه لم يزل فعلاً لما يريد، ولم يزل يفعل الأشياء، ويحدث الحوادث شيئاً بعد شيء، ولا يلزم من هذا حلول الحوادث في ذاته وإنما الحوادث منفصلة عنه.

والفعل الذي هو من أوصاف الله قديم النوع، ولكن الله يفعل ما يريد، وبهذا الأصل العظيم الذي دل عليه الكتاب والسنة وتقبلته العقول الصريحة الفطرية يندفع كل إشكال يورده المبطلون على نفي ما أثبتته الله ورسوله من أوصافه المقدسة، وبذلك يمكن قمع الملاحدة الدهريين، وبطلان قولهم بقدم العالم، وبه اتضح بطلان قول الجهمية: إن الفعل هو المفعول، فعلى قولهم بأي شيء حدثت الحوادث؟ أعيانها وأفعالها وصفاتها؟ فتعطيلهم لفعل الله تعطيل في الحقيقة للمفعولات، وهو ظاهر البطلان، بل يلزم من قولهم

اعتقاد الاتحاد وتشجيع الاتحاديين إذا كان الفعل عين المفعول.
وعلى الذين يخضعون للقاعدة الفلسفية في الحذر من حلول
الحوادث بذات الله أن ينكروا أفعاله، ويجردوه من قدرته وفاعليته،
فلا يعترفون له بخلق شيء من الأكوان العلوية ولا السفلية، ما داموا
يعتقدون أن صفات الأفعال يلزم منها حلول الحوادث، أو يعتقدون أن
الفعل هو عين المفعول، فيكون كل شيء من مخلوقاته هو عين ذاته،
فيندرجون في سلك الاتحادية والحلولية حتى يجعلوا كلام جميع
المخلوقات، وأصوات جميع الحيوانات كلام الله وأصواته، كما هو
مذهب الاتحاديين المنبثق من عقيدتهم.

فالمحذور الذي انتصب أمام عيون الأشاعرة هو شناعة القول
بحلول الحوادث الذي هو إلزام ما ليس بلازم، بل هو من خزعبلات
الكلاميين، قال العلامة جلال الدواني في شرحه «العقائد العضدية»:
ولا خلاف بين أهل الملة في كونه تعالى متكلمًا أو موصوفًا بهذه
الصفة، لكن اختلفوا في تحقيق كلامه، هل هو نفسي أو لفظي،
وحدوثه وقدمه، وذلك أنهم لما رأوا قياسين متعارضين النتيجة، وهما
كلام الله تعالى صفة له، وكل ما كان صفة فهو قديم، فكلام الله
قديم، وهو مؤلف من حروف وأصوات مترتبة متعاقبة في الوجود،
وكلما هو كذلك فهو حادث، فكلام الله حادث، اضطروا إلى القدح
في إحدى القياسين ضرورة امتناع حقيقة النقيضين، فمنع كل طائفة
بعض المقدمات، فالحنبلة ذهبوا إلى أن كلام الله تعالى حروف
وأصوات وهي قديمة، ومنعوا حدوث كل ما هو مؤلف من حروف
وأصوات مترتبة، حتى غالى بعض جهالهم فقال بقدم الجلد والغلاف
وأنكر ذلك محققوهم، وقدحوا في نسبته إليهم كما هو معلوم.

ثم قال الدواني: وقيل: إنهم منعوا إطلاق لفظ الحادث على
الكلام اللفظي رعاية للأدب، واحترازًا من ذهاب الوهم إلى الكلام
النفسي، كما قال بعض الأشاعرة: إن كلامه تعالى ليس قائمًا بلسان ولا

قلب، ولا حالاً في مصحف أو لوح، ومنع إطلاق القول بحدوث كلامه وإن كان المراد هو اللفظي رعاية للأدب واحترازاً من ذهاب الوهم إلى حدوث الكلام الأزلي... إلى أن أثبت الدواني أن مفهوم الأشاعرة لكلام الأشعري مخالف لمراده، وأن ما التزموه له لوازم كثيرة فاسدة، وأنه يجب حمل كلام الشيخ على أنه أراد به المعنى الثاني، فيكون الكلام النفسي عنده أمراً شاملاً للفظ والمعنى جميعاً، قائماً بذاته تعالى، ونسب هذا للعضد في مقالة مفردة فسر فيها كلام الأشعري ثم قال: فقلوه: المعنى الثاني، أي فوجب أن يحمل قوله الكلام هو المعنى النفسي على أنه أراد بالمعنى الثاني وهو القائم بالغير لا ما فهمه الأصحاب من أن مراده مدلود اللفظ، فيكون المعنى النفسي عند الشيخ أمراً شاملاً للفظ القائم بذات الله ولمدلوله القائم به.

وقال الآلوسي في مقدمة تفسيره: إن الذي انتهى إليه كلام أئمة الدين كالماتريدي والأشعري وغيرهما من المحققين أن موسى عليه السلام سمع كلام الله بحرف وصوت، كما تدل عليه النصوص التي بلغت في الكثرة مبلغاً لا ينبغي معه تأويل، ولا يناسب في مقابلته قال وقيل اهـ.

وقد أطنب في هذه المقدمة بعض الشيء، وأوضح فيها ما توخى به الصواب، وأنصف الأشاعرة بالتفسيرات الموفقة لمذهبهم ومذهب السلف، ولكن هل يقتنع أشاعرة عصرنا الحاضر من المقلدين المغمضين أعينهم والمقفلين مسامعهم وقلوبهم عن الإمعان في الحق الذي لم يبق معه التباس.

وقد تكرر مني القول بأن السادة الأشاعرة الأوائل ذوي الفضل والاجتهاد لو أنهم شاهدوا ما نشاهده اليوم مما أظهره الله من عجائب الكهرباء وكلام الحديد وإحساساته المختلفة والاتصالات السلوكية واللاسلكية واتصالاتها بالأقمار الصناعية، وعجائب ما يسمي بالعقول الإلكترونية ونحوها، مما أقدر الله الإنسان الضعيف عليه أقول: لو شاهد السادة الأشاعرة الأفاضل ذلك لما شرقوا بإثبات

كلام الله على العموم بدون حنك ولسان وشفيتين، ولا بإثبات السمع والبصر بدون جارحتين ونحو ذلك، بل قرروا أنه متكلم بحرف وصوت كلامًا لفظيًا، وأنه ينادي ويناجي، إلى غير ذلك من الإيمان بجميع صفات الذات والأفعال بلا تشبيه ولا تعطيل، والآن نندب أتباعهم المقلدين المعطلين لقلوبهم عن النظر في هذه العجائب ليثبتوا لله ما أثبتته لنفسه وأثبتته له رسوله ﷺ بدون تشبه ولا تعطيل، وألا يجمدوا على تقليد ما زبره أسلافهم الذين لم يشاهدوا شيئًا مما يشاهد الآن، نور الله بصائر الجميع للحق وفي الحق.

وأما ابن حزم الذي تحامل على الأشعرية وعلى غيرهم من علماء مذاهب الإسلام حتى بالأشياء الفرعية التي لا توجب التنطع في الكلام، ونصب نفسه موزعًا للعنات الله، ومقحمًا بها ملائكته وصالح خلقه، ومنكرًا للقياس الشرعي في الفروع فقد غلط في الأصول والفروع، وقاس في الأصول قياسًا رفض به النصوص الصحيحة، ولسنا بصدد تفصيل غلطاته وسقطاته فالله يوليه ما تولى، ولكن نذكر هنا غلطته الفظيعة في القرآن، فقد زعم أن مسمى القرآن يطلق على أربعة أشياء: يطلق على المصحف الذي جمعه عثمان رضي الله عنه، ويطلق على هذا الذي نتلوه، ويطلق على ما هو محفوظ في الصدور، فهذه الثلاثة عنده مخلوقة، ويطلق على المعنى القديم القائم بذاته تعالى، كقيام علمه بحيث لا يتعلق بمشيئته، فهذا غير مخلوق.

قال العلامة الشيخ عبد الرحمن السعدي في توضيحه لـ «النونية» بعد نقله مذهب ابن حزم: وهذا القول هو قول الكلابية السابق إلا أن التعبير اختلف، فابن حزم قال: إنه مخلوق، كما صرح بذلك المعتزلة والكلابية، والأشعرية قالوا: عبارة وحكاية عن كلام الله، وتقدم قولهم، والذي أوجب لابن حزم أن يقول بهذا التفصيل الذي هو من الأضاليل أنه لما رأى مراتب الموجودات أربعة: للمعينات

وجود في الخارج، ووجود في اللفظ، ووجود في الرسم، ووجود في الذهن، فوجود الشيء يطلق على كل من هذه الأمور الأربعة، وأن أولاهها بالقرآن عنده الوجود الخارجي وهو المعنى النفسي القديم وإلا فالشيء واحد في نفسه حيثما تصرف، فالقرآن كلام الله بوجوداته الأربعة إذا تلاه التالون أو حفظه الحافظون أو كتبه الكاتبون أو تكلم به رب العالمين.

فهو في كل هذه المراتب كلام الله منزل غير مخلوق، وهو حقيقة في جميع هذه المراتب، ولهذا أخبر الله عن القرآن خبراً واحداً في أحواله كلها، فأخبر أنه تكلم به، وأنه كلامه وتنزيله، وأنه نزل منه، وأنه في صدور أهل العلم محفوظ، وأنه في صحف مطهرة، وأنه متلو مقروء، وكل ذلك على وجه الحقيقة، وهذا بخلاف القول في تلاوة العبد، فإن التلاوة غير المتلو، والقراءة غير المقروء، فالتلاوة فعل العبد وهي مخلوقة، والمتلو هو كلام الله غير مخلوق، ولهذا كان الأئمة يقولون: إن كتابة العباد وأصواتهم، والرق الذي كتب عليه القرآن، والمداد الذي كتب به هذه كلها مخلوقة، فإن جميع ما يرجع إلى ذوات العباد وأوصافهم مخلوق، وأما الذي يرجع إلى الله ويضاف إليه فإنه كلامه غير مخلوق، وهذا الفرق واضح شرعاً وعقلاً.

والتلاوة قد يراد بها المتلو، فهو كلام الله غير مخلوق، وقد يعنى بها تلاوة العباد وأصواتهم وأفعالهم فهي مخلوقة، وهذا الفرق هو الذي قرره البخاري وغيره، وأنكر عليه بعض أهل العلم حيث لم يفهموا مراده، وجرى بينه وبين الإمام محمد بن يحيى الذهلي محنة مشهورة، وكل منهما إمام من أهل السنة والجماعة، فمحمد الذهلي قصد سد الباب عن تطرق الجهمية والمعتزلة - كما قصده الإمام أحمد بإنكاره على من قال: لفظي بالقرآن مخلوق - والبخاري فصل الحق الذي به يزول الإشكال، وتستقيم به الأحوال، وكل منهما يحمد على سعيه المشكور، ولكن الحق أحق أن يتبع، فالواجب على من

عرف الحقائق أن يفصلها، ويميز بين الحقائق المتباينة، وعلى من عنده توقف وإشكال أن يقف حتى يتضح له الصواب.

وكل من البخاري والذهلي نسب القول الذي نصره إلى الإمام أحمد، ولكن بهذا الحمل الذي ذكرناه يتضح أن كلاً منهما، وممن قال بقولهما من أئمة السلف محمود مشكور، فجزاهم عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء ورضي عنهم وأرضاهم. اهـ.

وقال قبل ذلك: ومذهب أهل السنة والجماعة إثبات ما دل عليه الكتاب والسنة من الأصلين:

أحدهما: أن الله موصوف بالكلام وكلامه نعتة ووصفه.

والثاني: أنه متعلق بمشيئته وقدرته، فيتكلم إذا شاء كيف شاء وبما شاء، ولم يزل متكلمًا ولا يزال متكلمًا.

فالكلام من صفات الذات لقيامه بها واتصافه به، فإنه كلامه، ومن صفات الأفعال الواقعة بمشيئته وقدرته، والله لم يزل كاملاً، والكلام بلا ريب من صفات الكمال، فكيف يتصور أن يخلو الرب في وقت من الأوقات من هذا الكمال، ويعود ممكناً بعد أن كان ممتنعاً، ويقولون: إن تعاقب الكلمات ثابت لها لذواتها مثل ثبوت تعاقب الأزمنة، فكما أن كل زمان قبله زمان، وقبل هذا الزمان زمان إلى غير غاية ونهاية، والتسلسل فيها ثابت، وهي من جملة الواقع بإرادة الله وقدرته، فكذلك الكلام والأحرف مترتبة كل كلام قبله كلام، وقبل ذلك كلام إلى غير نهاية وغاية، فترتبها في ذاتها كترتبها في سماعها، فإن هذا الوصف من لوازم الكلمات، لا تكون إلا كذلك خلاف ما يقوله الاقترانية، فإن الاقتران غير معقول، فقولهم باقترانها وتصاحبها ضرب من التخبط والهذيان، بعيد كل البعد عن كل علم وبرهان.

كما أن قول القائلين بأن القرآن مخلوق، خلقه الله في بعض الأعيان، يقتضي عقلاً ولغة وعرفاً أن صفة الكلام قائمة بذلك المحل،

وأن ذلك المحل هو الذي يتكلم، فهذا أيضًا محال في العقل، كما أنه باطل في النقل، فلا يعقل الكلام إلا لمن قام به وتكلم به حقيقة، كما أنه لا يكون حيًا عالمًا سامعًا مبصرًا إلا لمن قامت به هذه الصفات، فلو وصف المحل بحياة أو علم أو سمع أو بصر قائم بغيره لعلم الناس أن هذا المحل ممتنع، وهكذا جميع الصفات.

وحيث إن الرسالة والنبوة من أكبر الأدلة على أن الله متكلم فإن نفي الكلام يقتضي نفي الرسالة، وبها يحصل بإلزام أهل الكلام الباطل الذين نفوا كلام الله وزعموا أنه مخلوق، أو أنه لا يتعلق بمشيئته وقدرته بأنه يلزمهم من ذلك نفي الرسالة، ومن المعلوم أن فساد اللازم دليل على فساد الملزوم، وفساد القول بنفي الرسالة أمر معلوم، وأنه جحد للرسول والكتب والشرائع، كما يلزمهم أيضًا تشبيه الرب بالجماد الناقص - تعالى الله - فالكلام صفة مدح، وإذا لم يكن الله متكلمًا لزم أن يكون الحيوان الذي يتكلم أكمل منه وأرقى - تعالى عن ذلك سبحانه.

فانظر كيف فروا من تشبيهه بالإنسان، فوقعوا في تشبيهه بالجمادات التي لا تتكلم، ولما عرفوا خطأ هذا الإلزام قالوا: إن نفي الكلام يكون نقصًا إذا نفي عمل هو قابل له ولضده كالإنسان فإنه إذا كان أخرس نقص بكثير عن المتكلمين، وأما الذي لا يقبل الكلام ولا يصح منه، فليس في إثبات الكلام ونفيه عنه نقص، فيقال لهم: كلامكم هذا مما زاد الأمر شرًا وبطلانًا، فإن نفي الكلام عنه نقص، ونفي القبول للكلام نقص آخر، فإن الحيوان المتكلم معلوم أنه أكمل من الجماد الذي لا يتكلم، فنزلوا عن تشبيه الله بالإنسان إلى تشبيهه بالجماد - تعالى سبحانه عن ذلك - فصاروا مشبهين بفهمهم، معطلين باعتقادهم، أما أهل السنة والجماعة فيقولون بثبوت ما دل عليه الوحي من جميع الصفات، لا يقتضي تشبيهًا ولا تمثيلًا، فإن الله ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير.

هذا ولا يصح قول الجهمية ونحوهم: إن نسبة الكلام إلى الله كنسبة بيت الله وناقة الله وغيرها من الأعيان التي يعلم كل ذي عقل صحيح أن نسبتها إلى الله نسبة تشريف وتكريم، ولا تخرج بذلك عن كونها مخلوقة؛ فإن الذي يضيفه الله إلى نفسه إما أعيان يخصها بهذه الإضافة المقتضية للاختصاص والتشريف كعبد الله وناقة الله وبيت الله، ومثله ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾ [الفرقان: ٦٣]، فهذه أعيان قائمة بأنفسها، وهي من جملة المخلوقات، لكنه أضافها لنفسه تفضيلاً لها على غيرها وتعظيماً، وأما إضافة أوصاف كعلم الله وقدرته وإرادته وحياته وكلامه فهذه الإضافة تقتضي قيامها بالله، وأنه موصوف بها، وكذلك ما أخبر أنه منه فإن كان أعياناً ﴿كروح منه﴾، وكقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، فهذه منه خلقاً وتقديرًا، وإن كان ذلك أوصافاً كقوله: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ﴾ [الزمر: ١] دل على أن ذلك من صفاته لامتناع قيام الصفة بنفسها، ولهذا لما اهتدى السلف لهذا الفرق الذي يحصل به الفرقان بين الحق والباطل هُتدوا إلى الصراط المستقيم، ولما ضل عنه الجهمية ونحوهم وقعوا في الأقوال الباطلة المتناقضة.

وتدبر في هذه الآية الكونية: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، تر سرًا عجيبًا، فإنه ذكر في أولها خلقه للسموات والأرض خصوصًا، وتسخير الشمس والقمر والنجوم بأمره خصوصًا، وصرح فيهما بالفعل، وذكر في آخرها الوصف والتعميم بقوله: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] فجمع بين فعله ووصفه على وجه الخصوص، وعلى وجه العموم فبتدبر هذه الآية تجدها مصرحة بأن الخلق غير الأمر، كما هو الأصل أن المعطوف غير المعطوف عليه، ويمتنع أنهما شيء واحد، وهذا هو المفعول عند أولي الأبواب، سواء كان لفظ الأمر مصدرًا أو اسم مفعول في الإعراب، فالغرض حاصل؛ لأنه إن كان مصدرًا - وهو الأظهر - فهو وصف ظاهر، وإن

كان اسم مفعول بمعنى المأمور فإن المأمور ناشئ عن الأمر، كما أن المخلوق ناشئ عن الخلق، ولكن الجهمية وفروعها لما كان أصل مذهبهم الباطل أن الفعل عين المفعول سووا بين الخلق والأمر، وهذا قول متناقض باطل مخالف للنقل والعقل الفطري الصريح، فكيف يثبتون فرعاً بلا أصل؟! وهذا مبطل للأصل والفرع.

ومن كلام ابن تيمية الذي اختصرته سابقاً: وإن كان الله سبحانه لم يزل قادراً على الكلام والفعل، بل لم يزل متكلماً إذا شاء وفاعلاً لما يشاء، ولم يزل موصوفاً بصفات الكمال، منعوتاً بنعوت الجلال والإكرام، والعالم فيه من الأحكام والإتقان ما دل على علم الرب سبحانه، وفيه من الاختصاص ما دل على مشيئته، وفيه من الإحسان ما دل على رحمته، وفيه من العواقب الحميدة ما دل على حكمته، وفيه من الحوادث ما دل على قدرته تعالى، ومع أن الرب ﷻ مستحق لصفات الكمال لذاته فإنه مستحق لكل كمال ممكن للوجود لا نقص فيه، منزّه عن كل نقص، وهو سبحانه ليس له كفاء في شيء من أموره، فهو موصوف بصفات الكمال على وجه التفصيل، منزّه فيها عن التشبيه والتمثيل، ومنزّه عن النقائص مطلقاً، فإن وصفه بها من أعظم الأباطيل، وكماله من لوازم ذاته المقدسة، لا يستفيدة من غيره، بل هو المنعم على خلقه بالخلق والإنشاء وما جعله فيهم من صفات الأحياء، وخالق صفات الكمال أحق بها ممن لا كفاء له فيها.

وقال ابن تيمية أيضاً: أول من أظهر إنكار التكليم والخلة جعد بن درهم، وأمر علماء الإسلام كالحسن البصري، وغيره بقتله، فضحى به خالد بن عبد الله القسري أمير العراق بواسط يوم عيد الأضحى، وأخذ ذلك عنه الجهم بن صفوان فأنكر كلام الله، ثم نافق المسلمين فأقر بالكلام وقال: وكلامه يخلق في محل كالهواء وورق الشجر، ودخل بعض أهل الكلام أو الجدل من المنتسبين إلى الإسلام من المعتزلة ونحوهم في بعض مقالة الصابئة والمشرّكين متابعة للجعد والجهم.

وكان مبدأ ذلك أن الصابئة في الخلق على قولين: منهم من يقول: إن السموات مخلوقة بعد أن لم تكن كما أخبرت بذلك الرسل وكتب الله تعالى، ومنهم من ابتدع فقال: هي قديمة أزلية لم تنزل موجودة بوجود الأول واجب الوجود بنفسه، ومنهم من قد ينكر الصانع بالكلية، ولهم مقالات كثيرة الاضطراب في الخلق والبعث والمبدأ والمعاد؛ لأنهم لم يكونوا معتمدين بحبل من الله تعالى يجمعهم، والظنون لا تجمع الناس في مثل هذه الأمور التي تعجز الآراء عن إدراك حقائقها إلا بوحي من الله تعالى.

وهم إنما يناظر بعضهم بعضًا بالقياس المأخوذ مقدماته من الأمور الطبيعية السفلية، وقوى الطبائع الموجودة في التراب والماء والهواء، والحيوان والمعدن والنبات، ويريدون بهذه المقدمات السفلية أن ينالوا معرفة الله وعلم ما فوق السموات وأول الأمر وآخره، وهذا غلط بين.

اعترف أساطينهم بأن هذا غير ممكن، وأنهم لا سبيل لهم إلى إدراك اليقين، وأنهم إن يتبعون إلا الظن، فلما كان حال هذه الصابئة المبتدعة الضالة ومن أضلوه من اليهود والنصارى، وكان قد اتصل كلامهم ببعض من لم يهتد بهدي الله الذي بعث به رسله من أهل الكلام والجدل، صاروا يريدون أن يأخذوا مأخذهم، كما أخبر النبي ﷺ فيما رواه البخاري: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبرًا بشبر وذراعًا بذراع، فقليل: يا رسول الله، كفارس والروم، فقال: ومن الناس إلا أولئك»^(١).

فاحتجوا على حدوث العالم بنحو من مسالك هذه الصابئة، وهو الكلام في الأجسام والأعراض بأن تثبت الأعراض، ثم تثبت لزومها للأجسام، ثم حدوثها، ثم يقال: ما لا يسبق الحوادث فهو حادث، واعتمد كثير من أهل الجدل على هذا في إثبات حدوث العالم، فلما

رأوا أن الأعراض التي هي الصفات تدل عندهم على حدوث الموصوف الحامل للأعراض التزموا نفيها عن الله؛ لأن ثبوتها مستلزم حدوثه، وبطلان دليل حدوث العالم الذي اعتقدوا أن لا دليل سواه، بل ربما اعتقدوا أنه لا يصح إيمان أحد إلا به معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، وهؤلاء يخالفون الصابئة الفلاسفة الذين يقولون بقدم العالم، وبأن النبوة كمال يفيض على نفس النبي؛ لأن هؤلاء المتكلمين أكثر حقاً وأتبع للأدلة العقلية والسمعية لما تنورت به قلوبهم من نور الإسلام والقرآن، وإن كانوا قد ضلوا في كثير مما جاءت به الرسل، لكن هم خير من أولئك من وجوه أخرى وافقوا فيها.

فوافقوا أولئك على أن الله لا يتكلم، كما وافقوهم على أنه لا علم له ولا قدرة ولا صفة من الصفات، ورأوا أن إثباته متكلاً يقتضي أن يكون جسمًا، والجسم حادث؛ لأنه من الصفات الدالة على حدوث الموصوف، بل هو عندهم أدل على حدوث المتكلم من غيره؛ لأنه يفتقر من المخرج إلى ما لا يفتقر إليه غيره؛ ولأن فيه من الترتيب والتقديم والتأخير ما ليس في غيره، ولما رأوا أن الرسل اتفقت على أنه متكلم، والقرآن مملوء من إثبات ذلك صاروا تارة يقولون: متكلم مجازًا لا حقيقة، وهذا هو قولهم الأول، لما كانوا في بدعتهم على الفطرة قبل أن يدخلوا في المعاندة والجحود، ثم إنهم رأوا هذا شنيعًا، فقالوا: بل هو متكلم حقيقة، وربما حكى بعض متكلميهم الإجماع وليس عندهم كذلك، بل حقيقة قولهم وأصله عند من عرفه وابتدعه أن الله ليس بمتكلم، وقالوا: المتكلم من فعل الكلام ولو في محل منفصل عنه، ففسروا المتكلم في اللغة بما لا يعرف في لغة العرب ولا غيرهم، لا حقيقة ولا مجازًا، وهذا قول من يقول: القرآن مخلوق، وهو أحد قولي الصابئة الذين يوافقون الرسل في حدوث العالم، وهو وإن كفر بما جاءت به الرسل، فليس هو في الكفر مثل القول الأول؛ لأن هؤلاء لا يقولون: إن الله أراد أن يبعث رسولاً معينًا،

وأن ينزل عليه هذا الكلام الذي خلقه، وأنكروا أن يكون متكلمًا على الوجه الذي دلت عليه الكتب الإلهية، واتفقت عليه أهل الفطرة السليمة.

ونشأ بين هؤلاء الذين هم فروع الصابئة وبين المؤمنين أتباع الرسل الخلاف، فكفر هؤلاء ببعض ما جاءت به الرسل من الكلام والتكليم، واختلفوا في كتاب الله، فأمنوا ببعض وكفروا ببعض، واتبع المؤمنون ما أنزل إليهم من ربهم من أن الله تكلم بالقرآن، وأنه كلم موسى تكليمًا، وأنه يتكلم، ولم يحرفوا الكلم عن مواضعه كما فعل الأولون، بل ردوا تحريف أولئك ببصائر الإيمان الذي علموا به مراد الرسل من إخبارهم برسالة الله وكلامه، وتبعوا هذا القرآن والحديث، وإجماع الصحابة من السلف والتابعين، وسائر أتباع الأنبياء، وعلموا أن قول هؤلاء أخبث من قول اليهود والنصارى، حتى كان ابن المبارك إمام المسلمين يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية.

وكان قد كثر ظهور هؤلاء الذين هم فروع المشركين ومن تبعهم من مبدلة الصابئين، ثم مبدلة اليهود والنصارى في أوائل المئة الثانية وأوائل الثالثة في إمارة المأمون، بسبب تعريب كتب الروم المشركين الصابئين الذين كانوا قبل النصارى، ومن أشبههم من فارس والهند، وظهرت علوم الصابئين المنجمين وغيرهم.

وقد تقدم أن أهل الكلام المبتدع في الإسلام هم من فروع الصابئين، كما يقال: المعتزلة مخانيث الفلاسفة، فظهرت هذه المقالة في أهل العلم والكلام، وفي أهل السيف والإمارة، وصار في أهلها من الخلفاء والأمراء والوزراء والقضاة والفقهاء ما امتحنوا به المؤمنين والمؤمنات الذين اتبعوا ما أنزل إليهم من ربهم، ولم يبدلوا ولم يبتدعوا، وذلك لقصور وتفريط في أكثرهم في معرفة حقيقة ما جاء به الرسول وأتباعه.

فصل

فجاء قوم من متكلمي الصفاتية الذين نصرّوا أن الله له علم وقدرة وبصر وحياة بالمقاييس العقلية المطابقة للنصوص النبوية، وفرقوا بين الصفات القائمة بالجواهر فسموها أعراضاً، وبين الصفات القائمة بالرب فلم يسموها أعراضاً، لأن العرض ما لا يدوم وما لا يبقى، أو ما يقوم بمتحيز أو جسم، وصفات الرب لازمة دائمة، ليست من جنس الأعراض القائمة بالأجسام وهؤلاء أهل الكلام القياسي من الصفاتية فارقوا أولئك المعطلة المبتدعة الصابئة في كثير من أمورهم، وأثبتوا الصفات التي قد يستدل بالقياس العقلي عليها، كالصفات السبع: وهي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، ولهم نزاع في السمع والبصر والكلام، هل هو من الصفات العقلية أو الصفات النبوية الخبرية السمعية؟ ولهم اختلاف في البقاء والقدم، وفي الإدراك الذي هو إدراك المشمومات والمذوقات والملموسات، ولهم أيضاً اختلاف في الصفات السمعية القرآنية الخبرية كالوجه واليد، فأكثر متقدميهم أو كلهم يثبتها، وكثير من متأخريهم لا يثبتها، وأما ما لا يرد إلا في الحديث فأكثرهم لا يثبتها.

ومنهم من يصرف النصوص عن دلالتها لأجل ما عارضها من القياس العقلي عنده، ومنهم من يفوض معناها، وليس الغرض هنا تفصيل مقالات الناس فيما يتعلق بسائر الصفات، وإنما المقصود القول في رسالة الله وكلامه الذي بلغته رسله، فكان هؤلاء بينهم وبين أهل الوراثة النبوية قدر مشترك بما ملكوه من طرق الصابئة في أمر الخالق وأسمائه وصفاته، فصار في مذهبهم في الرسالة تركيب من الوراثةين، لبسوا حق ورثة الأنبياء بباطل ورثة أتباع الصابئة، كما كان في مذهب أهل الكلام المحض المبتدع كالمعتزلة تركيب، وليس بين الأثارة النبوية وبين الأثارة الصابئة، لكن أولئك أشد اتباعاً للأثارة النبوية،

وأقرب إلى مذاهب أهل السنة من المعتزلة ونحوهم من وجوه كثيرة، ولهذا وافقهم في بعض ما ابتدعوه كثير من أهل الفقه والحديث والتصوف لوجوه:

أحدها: كثرة الحق الذي يقولونه وظهور الأثارة النبوية عندهم.

الثاني: لبسهم ذلك بمقاييس عقلية بعضها موروث عن الصابئة، وبعضها مما ابتدع في الإسلام، واستيلاء ما في ذلك من الشبهات عليهم، وظنهم أنه لم يكن التمسك بالأثارة النبوية من أهل العقل والعلم إلا على هذا الوجه.

الثالث: ضعف الأثارة النبوية الدافعة لهذه الشبهات والموضحة لسبيل الهدى عندهم.

الرابع: العجز والتفريط الواقع في المنتسبين إلى السنة والحديث، تارة يرون ما يعلمون صحته، وتارة يكونون كالأميين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى، ويعرضون عن بيان دلالة الكتاب والسنة على حقائق الأمور، فلما كان هذا منهاجهم وقالوا: إن القرآن غير مخلوق لما دل على ذلك من النصوص وإجماع السلف، ولما رأوا أنه مستقيم على الأصل الذي قرروه في الصفات، ورأوا أن التوفيق بين النصوص النبوية السمعية وبين القياس العقلي لا يستقيم إلا أن يجعلوا القرآن معنى قائماً بنفس الله كسائر الصفات، كما جعله الأولون من باب المصنوعات المخلوقات، لا قديماً كسائر الصفات، ورأوا أنه ليس إلا مخلوقاً أو قديماً، فإن إثبات قسم ثالث قائم بالله يقتضي حلول الحوادث بذاته، وهو دليل على حدوث الموصوف ومبطل لدلالة حدوث العالم.

ثم رأوا أنه لا يجوز أن يكون معاني كثيرة، بل إما معنى واحد عند طائفة أو معان أربعة عند طائفة، والتزموا على هذا أن حقيقة الكلام هي المعنى القائم بالنفس، وأن الحروف والأصوات ليست من حقيقة الكلام بل دالة عليه، فتسمى باسمه إما مجازاً عند طائفة، أو حقيقة

بطريق الإشتراك عند طائفة، وإما مجازًا في كلام الله حقيقة في كلام غيره عند طائفة، وخالفهم الأولون وبعض من يستنن أيضًا، وقالوا: لا حقيقة للكلام إلا الحروف والأصوات، وليس وراء ذلك معنى إلا العلم ونوعه، أو الإرادة ونوعها، فصار النزاع بين الطائفتين.

وادعى هؤلاء أن الأمر والنهي والخبر صفات للكلام إضافية ليست أنواعًا له وأقسامًا، فإن كلام الله معنى أحد إن عبر عنه بالعربية فهو قرآن، وبالعبرية فهو تورا، وبالسريانية فهو إنجيل، وقال لهما أكثر الناس: هذا معلوم الفساد بالضرورة، كما قال الأولون: إنه خلق الكلام في الهواء، فصار متكلمًا به وإن المتكلم من أحدث الكلام ولو في ذات غير ذاته، وقال لهم أكثر الناس: إن هذا معلوم الفساد بالضرورة، وقال الجمهور من جميع الطوائف: إن الكلام اسم للفظ والمعنى جميعًا، كما أن الإنسان المتكلم اسم للروح والجسم جميعًا، وأنه إذا أطلق على أحدهما بقريئة، وأن معاني الكلام متنوعة ليست منحصرة في العلم والإرادة كتشعب ألفاظه، وإن كانت المعاني أقرب إلى الاتحاد والاجتماع، والألفاظ أقرب إلى التعدد والافتراق.

والتزم هؤلاء أن حروف القرآن مخلوقة، وإن لم يكن عندهم المعنى الذي هو كلام الله مخلوقًا، وفرقوا بين كتاب الله وكلامه، فقالوا: كتاب الله هو الحروف وهو مخلوق، وكلام الله هو معناها غير مخلوق، وهؤلاء والأولون متفقون على خلق القرآن الذي قال الأولون: إنه مخلوق، واختلف هؤلاء أين خلقت الحروف؟ هل خلقت في الهواء أو في نفس جبريل، أو أن جبريل هو الذي أحدثها أو محمد؟

وأما جمهور الأمة وأهل الفقه والحديث والتصوف فعلى ما جاءت به الرسل وما جاء عنهم من الكتب والأثر من العلم، وهم المتبعون للرسالة اتباعًا محضًا لم يشوبه بما يخالفه من مقالة الصابئين، وهو أن القرآن كله كلام الله، لا يجعلون بعضه ليس كلام الله وبعضه ليس كلامه، والقرآن هو القرآن الذي يعلم المسلمون أنه القرآن حروفه

ومعانيه، والأمر والنهي هو اللفظ والمعنى جميعاً، ولهذا كان الفقهاء المصنفون في أصول الفقه من جميع الطوائف الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية إذا لم يخرجوا عن مذهب الأئمة والفقهاء إذا تكلموا في الأمر والنهي ذكروا ذلك، وخالفوا من قال: إن الأمر هو المعنى المجرد.

ويعلم أهل الأثر النبوية أهل الفقه والحديث وعامة المسلمين الذين هم جماهير أهل القبلة أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة]، ونحو ذلك هو كلام الله لا كلام غيره، وكلام الله هو ما تكلم به لا ما خلقه في غيره ولم يتكلم هو به اهـ.

وسئل الشيخ - أيضاً - عن قال: الكلام غير المتكلم، والقول غير القائل، القرآن والمقروء والقارئ كل واحد منها له معنى، بيئوا لنا بياناً شافياً يعرفه الحاذق والبلید أثابكم الله؟

فأجاب: الحمد لله، من قال: إن الكلام غير المتكلم، والقول غير القائل، وأراد أنه مبائن له ومنفصل عنه فهذا خطأ وضلال، وهو قول من يقول: إن القرآن مخلوق، فإنهم يزعمون أن الله لا تقوم به صفة من الصفات، لا القرآن ولا غيره، ويوهمون الناس بقولهم: العلم غير العالم، والقدرة غير القادر، والكلام غير المتكلم، ثم يقولون: وما كان غير الله فهو مخلوق، وهذا تلبيس منهم، فإن لفظ «الغير» يراد به ما يجوز مباينته للآخر ومفارقته له، وعلى هذا فلا يجوز أن يقال: علم الله غيره ولا كلامه غيره، ولا يقال: إن الواحد من العشرة غيرها، وأمثال ذلك.

وقد يراد بلفظ «الغير» ما ليس هو الآخر، وعلى هذا فتكون الصفة غير الموصوف، ولكن على هذا المعنى لا يكون ما هو غير ذات الله الموصوفة بصفاته مخلوقاً؛ لأن صفاته ليست هي الذات، لكن قائمة بالذات، والله ﷻ هو الذات المقدسة الموصوفة بصفات كماله، وليس

الاسم اسمًا لذات لا صفات لها، بل يمتنع وجود ذات لا صفات لها، والصواب في مثل هذا أن يقال: الكلام صفة للمتكلم، والقول صفة القائل، وكلام الله ليس بائنًا عنه، بل أسمع له لجبريل ونزل به على محمد ﷺ كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَكْتَبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]، ولا يجوز أن يقال: إن كلام الله فارق ذاته وانتقل إلى غيره، بل يقال بقول السلف: إن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، فقولهم: «منه بدأ» رد على من قال: إنه مخلوق في بعض الأجسام، ومن ذلك المخلوق ابتداءً، فيبينوا أن الله هو المتكلم به، ومنه بدأ، لا من بعض المخلوقات، «وإليه يعود» أي فلا يبقى في الصدور منه آية ولا في المصاحف منه حرف.

وأما القرآن فهو كلام الله، فمن قال: - إن القرآن الذي هو كلام الله - غير الله فخطؤه وتبليسه كخطأ من قال: إن الكلام غير المتكلم، وكذلك من قال: إن الله له مقروء غير القرآن الذي تكلم به فخطؤه ظاهر، وكذلك من قال: إن القرآن الذي يقرؤه المسلمون غير المقروء الذي يقرؤه المسلمون فقد أخطأ.

ومن أراد بالقرآن مصدر «قرأ يقرأ قراءة وقرآنًا» وقال: أردت القراءة غير المقروء، فلفظ القراءة مجمل، قد يراد بالقراءة القرآن وقد يراد بالقراءة المصدر، فمن جعل القراءة التي هي المصدر، قال: القارئ غير المقروء، كما يجعل المتكلم الذي فعله غير الكلام الذي هو يقول، وأراد «بالغير» أنه ليس هو إياه فقد صدق، فإن الكلام الذي يتكلم به الإنسان يتضمن فعلًا كالحركة، ويتضمن ما يقترن بالفعل من الحروف والمعاني، ولهذا يجعل القول قسيمًا للفعل تارة، وقسيمًا منه أخرى، فالأول كما يقال: الإيمان قول وعمل، ومنه قوله ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي عما وسوست أو حدثت به أنفسها، ما لم تعمل به أو تتكلم»^(١)،

ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ﴾ [يونس: ٦١] إلى غير ذلك مما يفرق فيه بين القول والعمل، وأما دخول القول في العمل ففي مثل قوله: ﴿قَوْلَيْكَ لَسْتَ لَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ﴿١٢﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ [الحجر]، وقد فسروه بقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

ولما سئل: أي الأعمال أفضل؟ قال: «الإيمان بالله»، مع قوله: «الإيمان بضع وسبعون شعبة أفضلها وأعلاها: لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»^(١)، ونظائر ذلك متعددة. وقد تتوزع فيمن حلف لا يعمل عملاً إذا قال قولاً كالقراءة هل يحث؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره بناء على هذا. فهذه الألفاظ التي فيها إجمال واشتباه إذا فصلت معانيها؛ وإلا وقع فيها نزاع واضطراب والله أعلم اهـ.

ومما جاء في نسخة الخط الذي كتبه أبو بكر أحمد بن إسحاق ويحيى بن منصور: كلام الله صفة من صفات ذاته، ليس شيء من كلام الله خلقاً ولا مخلوقاً، ولا فعلاً ولا مفعولاً، ولا محدثاً ولا حدثاً، ولا أحداثاً، فمن زعم أن شيئاً منه مخلوق أو محدث، أو زعم أن الكلام من صفة الفعل فهو جهمي ضال مبتدع.

وأقول: لم يزل الله متكلماً ولا يزال متكلماً، والكلام له صفة ذات، لا مثل لكلامه من كلام خلقه، ولا نفاذ لكلامه، لم يزل ربنا بكلامه وعلمه وقدرته وصفات ذاته واحداً لم يزل ولا يزال، كلم ربنا أنبياءه وكلم موسى، والله الذي قال له: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، ويكلم أوليائه يوم القيامة ويحييهم بالسلام قولاً في دار عدن، وينادي عباده فيقول: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، ويقول: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]، ويكلم أهل النار بالتوبيخ

والعقاب ويقول لهم: ﴿أَخْشَوْا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُوا﴾ [المؤمنون: ١٠٨].

ويخلو الجبار بكل أحد من خلقه، فيكلمه ليس بينه وبينه ترجمان كما قال ﷺ، ويكلم جهنم فيقول لها: ﴿هَلْ أَمْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]، فمن زعم أن الله لم يتكلم إلا مرة، ولم يتكلم إلا ما تكلم به، ثم انقضى كلامه كفر بالله، بل لم يزل الله متكلمًا ولا يزال متكلمًا لا مثل لكلامه؛ لأنه صفة من صفات ذاته، نفى الله المثل عن كلامه كما نفى المثل عن نفسه، ونفى النفاذ عن كلامه كما نفى الهلاك عن نفسه، كلام الله غير بائن عن الله، ليس هو دونه ولا غيره، ولا هو، بل هو صفة من صفات ذاته كعلمه الذي هو صفة من صفات ذاته، لم يزل ربنا - ولا يزال - عالمًا فهو الموصوف بالصفات العلى، لم يزل بجميع صفاته التي هي صفات ذاته واحدًا ولا يزال، ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

والله يخاطب عباده عودًا وبدءًا، ويعيد عليهم قصصه وأمره ونهيهم قرنًا فقرنًا، من زعم أن الله لا يخاطب عباده ولا يعيد عليهم قصصه وأمره ونهيهم عودًا وبدءًا فهو ضال مبتدع، بل الله بجميع صفاته واحد، لم يزل ولا يزال، وما أضيف إلى الله من صفات فعله مما هو غير بائن عن الله فغير مخلوق، وكل شيء أضيف إلى الله بائن عند دونه مخلوق كعبد الله وبيت الله وناقة الله وغير ذلك.

وقال سليمان بن داود الهاشمي - الإمام نظير أحمد بن حنبل الذي قال فيه الشافعي: ما خلفت ببغداد أعقل ولا أعلم من رجلين: أحمد ابن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي - قال: من قال: إن القرآن مخلوق لزمه أن يكون قول فرعون كلام الله، فإن الله خلق في فرعون قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]، وعندهم أن الله خلق في الشجرة ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، فإذا كان كلامه لكونه خلقه فالآخر أيضًا كلامه اهـ.

والأشعرية وغيرهم من أهل السنة أبطلوا قول المعتزلة والجهمية بأن خلقه في غيره بأن قالوا: ما خلقه الله في غيره من الأعراض كان صفة لذلك، وعاد حكمه على ذلك المحل لم يكن صفة الله كما تقدم، وهذه حجة جيدة مستقيمة، لكن الأشعرية لم يردوها فتسلط عليهم المعتزلة بأنهم يصفونه بأنه خالق ورازق ومحیی وممیت عادل محسن من غير أن يقوم به شيء من هذه المعاني بل يقوم به، فإن الخلق عندهم هو المخلوق، والإحياء هو وجود الحياة في الحي من غير فعل يقوم بالرب، فقد جعلوه محيياً بوجود الحياة في غيره، وكذلك جعلوه مميتاً، وهذه مما عارضهم بها المعتزلة ولم يجيبوا بجواب صحيح، ولكن السلف والجمهور يقولون بأن الفعل يقوم به أيضاً كالكلام وهذه القاعدة حجة لهم على الفريقين.

والفريقان يقسمون الصفات إلى ذاتية وفعلية، أو ذاتية وفعلية ومعنوية، وهو مغالطة، فإنه لا يقوم به عندهم فعل، ولا يكون له عندهم صفة فعلية، وإذا قالوا بموجب ما خلقه في غيره لزمهم أن يقولوا: هو متحرك وأسود وأبيض وطويل وقصير، وحُلُوٌ وحامض وغير ذلك من الصفات التي يخلقها في غيره ثم هم متناقضون، فهؤلاء يصفونه بالكلام الذي يخلق في غيره، وأولئك يصفونه بكل مخلوق في غيره، فعلم أنه لا يتصف إلا بما قام به، لا بما يخلق في غيره، وهذا حقيقة الصفة فإن كل موصوف لا يوصف إلا بما قام به، لا بما هو مباين له، صفة لغيره، وإن نفوا مع ذلك قيام الصفات به لزمهم أن لا يكون له صفة لا ذاتية ولا فعلية.

إلى أن قال: وحقيقة قولهم أنه موجود ليس بموجود، عالم ليس بعالم، حي ليس بحي، ولهذا كان غلاتهم يمتنعون عن الإثبات والنفي معاً، فلا يصفونه لا بإثبات ولا بنفي، كما قد بُسُط في غير هذا الموضع، ومعلوم أن خلوه من النفي والإثبات باطل أيضاً، فإن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، والمقصود هنا أن هذه المقدمة الصحيحة - أنه

لو خلق الكلام في محل لكان صفة لذلك المحل - هي مقدمة صحيحة، والسلف وأتباعهم أهل السنة والجمهور يقولون بها، وأما المعتزلة والأشعرية فيتناقضون فيها كما تقدم... إلى أن قال: وعلى هذا فهذه الحجة يكفي فيها أن يقال: لو خلقه لكان إما يخلقه في محل فيكون صفة له، أو يخلقه قائماً بنفسه وكلاهما ممتنع، ولا يذكر فيها أنه يخلقه في نفسه؛ لأن كونه مخلوقاً، والخلق القائم بالله ولو كان مخلوقاً لكان له خلق. فيلزم أن يكون لكل خلق مخلوق، فيكون الخلق بلا خلقٍ وهذا ممتنع.

ومما قاله عبد العزيز بن يحيى الكناني صاحب «الحيدة» والرد على الجهمية والقدرية في مناظرته الشهيرة لبشر المريسي التي مضمونها إبطال احتجاج بشر بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ حيث احتج على بشر المريسي بثلاث حجج:

الأولى: إنه إذا كان مخلوقاً فإما أن تقول: خلقه في نفسه، أو خلقه في غيره، أو خلقه قائماً بنفسه وذاته، قال: فإن قلت: خلق كلامه في نفسه فهذا محال، ولا تجد السبيل إلى القول به من قياس ولا نظر ولا معقول؛ لأن الله لا يكون محلاً للحوادث، ولا يكون فيه شيء مخلوق، ولا يكون ناقصاً فيزيد فيه شيء إذا خلقه - تعالى الله وجلّ وتَعَظَّمَ عن ذلك - وإن قلت: خلقه في غيره فيلزمه في النظر والقياس أن كل كلام خلقه الله في غيره فهو كلامه، لا يقدر أن يفرق بينهما، أفيجعل الشعر كلاماً لله؟! ويجعل قول القدر كلاماً لله، ويجعل كلام الفحش والكفر كلاماً لله، وكل قول ذمه الله وذم قائله كلاماً لله؟ وهذا محال، لا يجد السبيل إليه ولا إلى القول به لظهور الشناعة والفضيحة والكفر على قائله، وإن قال: خلقه قائماً بذاته ونفسه، فهذا هو المحال الباطل الذي لا يجد إلى القول به سبيلاً في قياس ولا نظر ولا معقول؛ لأنه لا يكون الكلام إلا من متكلم، كما لا تكون الإرادة إلا من مريد، ولا العلم

إلا من عالم ولا القدرة إلا من قادر، ولا رُئى ولا يُرى قط كلام قط قائماً بنفسه يتكلم بذاته، فلما استحال من هذه الجهات الثلاث أن يكون مخلوقاً فثبت أنه صفة لله، وصفاتُ الله كلها غير مخلوقة.

والحجة الثانية: اتفق هو وبشر على أنه كان الله ولا شيء، وكان ولما يفعل ولا يخلق شيئاً قال له: فبأي شيء أحدث الأشياء؟ قال: أحدثها بقدرته التي لم تزل.

قال عبد العزيز: فقلت: صدقت، أحدثها بقدرته التي لم تزل، أفليس تقول: إنه لم يزل قادراً؟ قال: بلى، فقلت له: أفقول: إنه لم يزل يفعل؟ قال: لا أقول هذا، قلت له: فلا بد أن يلزمك أن تقول: إنه خلق بالفعل الذي كان عن القدرة، وليس الفعل هو القدرة؛ لأن القدرة صفة لله، ولا يقال: صفة الله هي الله، ولا هي غير الله.

قال بشر: ويلزمك أنت أيضاً أن تقول: إن الله لم يزل يفعل ويخلق، فإذا قلت ذلك ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله، فقلت له: ليس لك أن تحكم علي وتلزمني ما لا يلزمني، وتحكي عني ما لم أقل: إنه لم يزل الخالق يخلق، ولم يزل الفاعل يفعل فتلزمني ما قلت، وإنما قلت: إنه لم يزل الفاعل سيفعل، ولم يزل الخالق سيخلق؛ لأن الفعل صفة لله، يقدر عليه ولا يمنعه منه مانع.

قال بشر: وأنا أقول: إنه أحدث الأشياء بقدرته، فقل أنت ما شئت، قال عبد العزيز: فقلت للأمير: قد أقر بشر أن الله كان ولا شيء، وأنه أحدث الأشياء بعد أن لم تكن شيئاً بقدرته، وقلت: إما إنه أحدثها بأمره وقوله عن قدرته، فلا يخلو - يا أمير المؤمنين - أن يكون أول خلق خلقه الله بقول قاله، أو إرادة أَرادها أو بقدرة قدرها، وأي ذلك كان فقد ثبت أن هناك إرادة ومريداً ومراداً، وأن هناك قولاً وقائلاً ومقولاً له، وقدرة وقادراً ومقدوراً عليه، وذلك كله متقدم قبل الخلق، وما كان قبل الخلق متقدماً فليس هو من الخلق.

قلت: قوله: قبل الخلق هو المرید القائل القادر، وإرادته وقوله وقدرته، وأما المراد المقدر عليه المقول له، فإما أن يريد ثبوته في العلم بقوله له: «كن» أو لم يدخل في اللفظ، وهذا الكلام يقتضي أن يكون الخلق به. وقد قال: لم يزل سيفعل، وقد فسرهُ أيضًا بفعله، كما تقدم أنه إذا أراد شيئًا قال له: كن فيكون.

وذكر عن ابن خزيمة أنه قال: زعم بعض الجهلة أن الله لا يكرر الكلام، وقد كرر قصة خلق آدم وأمره ملائكته بالسجود له، وكرر قصة موسى وعيسى في مواضع وكرر ﴿فَبَآئٍ ۚءِ ٱلْآءِ رَبِّكُمَا تَكْذِبَانِ﴾ ﴿١٣﴾ ثلاثين مرة فأكثر.

ومما قاله الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على ابن الثلجي: فلينظر هذا الشاك في القرآن، فإن كان الله المتكلم بالقرآن عنده فلا يشكن أن الله لم يتكلم بمخلوق من الكلام، ولم يضطر إلى شيء مخلوق قط من الكلام وغيره، ولم يكن له حاجة، وإن كان ابتدعه مخلوق أضافه إلى الله فلا يشكن هذا الشاك في صفات المخلوقين وكلامهم أنها مخلوقة كلها، وأن مبتدعها والمتكلم بها من المخلوقين كافر إذ يقول: ﴿إِنِّي أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ﴾ و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾، و﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [طه: ١٣]، قائل هذا القول غير الله كافر، مثل فرعون الذي قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ و﴿مَا عَلَّمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨].

إلى أن قال: وأعجب من ذلك قولك: سألت بشر المريسي عن قول الله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ﴿٤٠﴾ [النحل]، فقال بشر: كونه كما شاء بغير «كن» أو ما وجدت أيها المعارض فيمن رأيت من المشايخ شيخًا أرشد من بشر وأعلم بتأويل هذه الآية من بشر الذي كفر بزب قال قولًا لشيء: «كن» فكان؟ وهذا المشهور من مذهبه المعروف في كل مصر أن الله لم يتكلم بكلمة قط، ولا يتكلم بها قط، فسؤالك بشرًا عن هذه الآية من بين المشايخ دليل على الظنّة والريبة القديمة، أفلا سألت عنها من أدركت من المشايخ مثل أبي

عبيد وأبي نعيم ونظرائهم من أهل الدين والفضل والعلم بالسنة؟
ثم ادعيت أن بشرًا قال: معناه أن يكونه حتى يكون أي من غير
قول يقول له: «كن»، ولكن يكونه على ما أراد، فيقال: قد افتريتما
على الله جميعًا فيما تأولتما من ذلك وجحدتما قول الله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا
لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل]، إذا ادعيتما أن الأشياء
لا تكون بقوله: «كن» ولكن يكونها بإرادته من غير قول منه: «كن»
وهذا هو الجحود لما أنزل الله؛ لأن الله جمع فيه القول والإرادة
فقال: ﴿إِذَا أَرَدْنَاهُ﴾ فسبقت الإرادة قول: «كن» ثم قال: «كن» فكان
بإرادته وقوله.

فكيفية هذا هي كما قال أصدق القائلين إذا قال شيء: «كن» كان،
ليس كما تأوله أكذب الكاذبين، وليست هذه المسألة مما يحتاج
الناس فيها إلى تأويل، ولا مما يشكل على رجل رزق شيئًا من العقل
حتى يسأل عنه مثل المريسي الذي لا يعرف ربه، فكيف يعرف قوله،
وإنما امتنع المريسي وأصحابه من أن يقرؤا بهذا أنهم قالوا: متى
أقررنا أن الله قال شيء كلامًا منه: «كن» لزمنا أن نقر بالقرآن
والتوراة والإنجيل أنه كلامه، فامتنعوا من أجل ذلك؛ لأن الله عندهم
لم يتكلم بشيء ولا يتكلم، وادعى المعارض أيضًا مثله في قول الله
على عيسى: ﴿رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾ [النساء: ١٧١]، فقال: يقول أهل
الجرأة في معنى «كلمته»: أي بكلمته، وإن سئلوا عن المخرج منه لم
يقدرؤا، فهل يحتاج هذا إلى تفسير ومخرج؟ قد عقل تفسيره عامة
من آمن بالله أنه إذا أراد شيئًا أن يقول له: «كن» فيكون، وشيء لا
يقول له: «كن» لا يكون، فإذا قال: «كن»: كان، فهذا المخرج من أنه
كان بإرادته وبكلمته، لا أنه نفس الكلمة التي خرجت منه، لكن
بالكلمة كان، فالكلمة من الله غير مخلوقة، والكائن بها مخلوق،
فبين الكلمة والروح فرق في المعنى؛ لأن الروح الذي نفخ فيه روح
مخلوق امتزج بخلقه، والكلمة من الله غير مخلوقة، لم تمتزج

بعيسى، ولكن كان بها وإن كرهت أمه؛ لأنها من الله أمر، فعلى هذا التأويل قلنا هذا، وأنه قد مر يهودي على بشر والناس مجتمعون حوله وقال: ليفسدن عليكم كتابكم كما أفسد أبوه علينا التوراة يعني أن أباه كان يهوديًا، وهكذا فزعماء المبتدعة أو أساتذة زعمائهم يهود.

قال الألوسي رحمته الله: الذي انتهى إليه كلام أئمة الدين الموافقين للسلف في ذلك كالماتريدي والأشعري وغيرهما من المحققين أن موسى عليه السلام سمع كلام الله تعالى بحرف وصوت كما تدل عليه النصوص التي بلغت في الكثرة مبلغًا لا يبقى معه تأويل، ولا يتناسب في مقابلته قال وقيل، بل قد ورد إثبات الصوت لله تعالى شأنه في أحاديث لا تحصى وأخبار لا تستقصى، وروى البخاري منها في الصحيح: «يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك أنا الديان»^(١).

ومن علم أن لله الحكيم أن يتجلى بما شاء وكيف شاء، وأنه منزه في تجليه قريب في تعالىه، لا تقيده المظاهر عند أرباب الأذواق، إذ له الإطلاق الحقيقي حتى عن قيد الإطلاق زالت عنه إشكالات، واتضحت لديه متشابهات، ومما يدل على ثبوت التجلي في المظهر لله تعالى قول ابن عباس ترجمان القرآن في قوله تعالى: ﴿أَنْ بُرِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٨]، كما في «الدر المنثور»: يعني عليه السلام نفسه كان نور رب العالمين في الشجرة، وفي رواية عنه: كان الله في النور ونودي من النور، وفي صحيح مسلم: «حجابه النور»، وفي رواية: «حجابه النار»^(٢)، ودفع الله تعالى توهم التقييد بما ينافي التنزيه بقوله: ﴿وَسُبْحَنَ اللَّهُ﴾ أي عن التقييد بالصورة والمكان والجهة، وإن نادى؛ لأنه لكونه موصوفًا بصفة رب العالمين، فلا يكون ظهوره مقيدًا له،

(١) تقدم تخريجه، وليس في البخاري.

(٢) تقدم تخريجه.

بل هو المنزه عن التقييد حين الظهور ﴿يُمَوِّجُ إِنَّهُ﴾ أي المنادي المتجلي ﴿أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ﴾ فلا أتقيد لعزتي ولكني ﴿الْحَكِيمُ﴾ فاقتضت حكمتي الظهور والتجلي في صورة مطلوبك، فالمسموع على هذا حرف وصوت سمعها موسى من الله تعالى المتجلي بنوره في مظهر النار لما اقتضاه الحكمة، فهو ﷺ كليم الله بلا واسطة، لكن من وراء حجاب، مظهر النار وهو عين تجلي الحق تعالى له.

وأما ما شاع عن الأشعري من القول بسماع الكلام النفسي القائم بذاته تعالى فهو من باب التجويز والإمكان، لا أن موسى ﷺ سمع ذلك بالفعل، إذا هو خلاف البرهان... إلى أن قال: وأنت إذا أمنت النظر في قول أهل السنة: القرآن كلام الله ﷻ غير مخلوق، وهو مقروء بالسنتنا، مسموع بأذاننا، محفوظ في صدورنا، مكتوب في مصاحفنا، غير حال في شيء منها رأيته قولاً بالمظاهر، ودالاً على أن تنزل القرآن القديم القائم بذاته تعالى فيها غير قاذح في قدمه لكونه غير حال في شيء منها، مع كون كل منها قرآناً حقيقة شرعية بلا شبهة، وهذا عين الدليل على أن تجلي القديم في مظهر حادث لا ينافي قدمه وتنزيهه، وليس من باب الحلول والتجسيم، ولا قيام الحوادث بالقديم، ولا ما يشاكل ذلك من شبهات تعرض لمن لا رسوخ له في هاتيك المسالك. ومنه يظهر معنى ظهور القرآن في صورة الرجل الشاحب يلقي صاحبه حين ينشق عنه القبر، وظهوره خصماً لمن حمله فخالف أمره، وخصماً دون من حمله فحفظ الأمر، بل من أحاط خيراً بأطراف ما ذكرناه، وطاف فكره المتجرد عن الهوى في حرم كعبة ما حققناه اندفع عنه كل إشكال في هذا الباب. اهـ.

قلت: ويرد على المنكرين سماع موسى لكلام الله منه رأساً والزاعمين أن الله خلق الكلام في الشجرة أو نحوها إبطالهم لخصوصية موسى في تكليم الله له تكليماً، فلا يبقى لموسى ميزة التكليم الحقيقي الذي اختصه الله به وأكرمه كما قال سبحانه: ﴿يُمَوِّجُ إِيَّيْ

أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَيَكْفِي ﴿[الأعراف: ١٤٤]؛ لأن زعمهم سماع موسى الكلام من بعض الأجرام هو مشترك بين موسى وغيره من الناس، بل ويكون اليهودي أفضل منه لسماعهم من النبي، لا من الشجرة ونحوها، بل يكون المشرك الذي قال الله عنه: ﴿فَاجِرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ خيراً من موسى؛ لأنه يسمع كلام الله من نبيه محمد ﷺ، أو من بعض أصحابه الذين هم صفوة الخلق وأفضلهم بعده، أو من التابعين أو الحاملين رسالة الله إلى آخر الدهر، فالاعتقاد الفاسد يلزم منه لوازم فاسدة بخلاف القول الحق والمعتقد الحق، فإنه لا يلزم منه إلا كل حق وحقيقة.

وكل من ازدري معاني النصوص الشرعية، أو شرق بها وعدل عنها إلى ضروب من التأويل فراراً مما أوحشه من المتكلمين عاقبه الله بشر مما فر منه، كالذين شرقوا بكلام الله فراراً من إثبات الحنك واللسان ابتلاهم الله بإثبات القلب لله واعتقاد الكلام النفسي فقط، وأن اللفظ عبارة عنه أو حكاية عبر بها عن الله أو حكاها عنه من هو أقدر منه على الكلام، ومن هو عالم بما في نفس الله خلافاً لما نص الله على لسان عيسى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، مع أنهم أولوا النفس في هذه الآية بالذات استدراكاً منهم على الله، كما تعتبر جميع تأويلاتهم في غيرها من صفات الذات أو الأفعال استدراكاً على الله ورسوله، أو افتراء على الله بأنه أمر أحدًا، أو ينزل أمره لا تنزل ذاته، أو أنه يخلق كلامه في بعض الأجرام، أو يشير إلى جبريل أو يلهمه أو غيره ليعبر عنه من الكلام ما يريده، كأنه عاجز أو أحرص عن النطق، إلى غير ذلك مما ينشأ عنه لوازم فاسدة - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً -.

ولا نجاة إلا لأهل الاتباع الذين تقيدوا بنصوص الوحي من كتاب وسنة، فآمنوا بها إجمالاً، ولم يجنوا عليها بالتأويلات التي هي عين التقدم بين يدي الله ورسوله، وسوء الظنون بما أنزله، وقول عليه بلا

علم، بشبهة التنزيه والفرار من التشبيه أو التجسيم الذي لا يقتضيه وحي الله، ولا الإيمان بظواهر وحي الله، مع اعتقاد التنزيه كأنهم أشد تنزيهاً لله من نفسه، أو أشد من تنزيه رسوله له.

ومن المعلوم الواضح للعارف بوحي الله أن الله نزه نفسه عن جميع النقائص والعيوب، وعن التمثيل والتشبيه والشريك والظهير، والولد والولي من الذل، وأن يشفع أحد عنه بغير إذنه ورضاه عن المشفوع، بل نزه نفسه عن أشياء لم يقل بها الكفار والمشركون أبداً، كالصاحبة والطعم والموت والنوم والسنة والنسيان والعبث والباطل، ونحو ذلك مما لا يخطر على بال أحد من أعدائه الكفرة الفجرة، ولم ينزه نفسه حين إثباته عن الكلام عن أي جارحة مستلزمة له لتركيزه في عقيدة عباده المؤمنين أنه ليس كمثله شيء في صفات ذاته وأفعاله.

وقد فهم ذلك المؤمنون وقت التنزيل وجميع السلف الصالح في العصور المفضلة، ولم يتساءلوا عن كيفية الكلام والاستواء والنزول وغيرها، فلو كان شيء من قواعد المتكلمين التي من أجلها حصل التأويل والتعطيل حقاً لذكرها الله منزهاً نفسه عنها، ومبيناً منافاته لكماله، ولكن الأمر بالعكس، وأيضاً فإن الرسول ﷺ يعرف ربه تمام المعرفة، وهو الناصح الأمين للأمة أعظم نصح لا يوازيه أي نصح، ولم يؤثر عنه إلقاء شيء من المحاذير على صفة كلام الله بالنداء الذي هو الصوت الرفيع، ولا بالنجاء الخافت، ولم يرشد أمته إلى تأويل هذه الصفة لأي محذور، فهل علماء الكلام أعلم بالله من رسوله ﷺ أو أنصح للأمة منه؟.

كلا ولكنهم انخدعوا بالمؤامرات اليهودية الفكرية التي تولاهما أفرأخهم من كل شيء وفي كل ناحية، فلا يُهدر مذهب السلف الصالح ويسلك مذاهب المتكلمين وأفرأخهم من أهل التأويل إلا مَنْ لم يقدر الله ورسوله حق قدرهما، فوحي الله الذي لا يضل ولا ينسى لم يفرط في شيء مما يحتاجه المسلمون في أمور دينهم، ورسوله ﷺ أعرف

الخلق بربه وأنصحهم لخلقهم، وأقدرهم على التبليغ الفصيح السامي لمعاني القرآن، فسلوك أي شيء لم يرشد إليه من الأقوال والأفعال بدعة شنيعة وانتقاص لجنان الرسول وافتراء على الله، خصوصاً إذا أيدها صاحبها المفتون بالكلمة الخبيثة المدسوسة: «مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم»، فإنه يلزم منها أشنع الأقوال وأبشع اللوازم، وقد انغش بها فضلاء نجباء سليمو الصدور لعدم فطنتهم لما تنطوي عليه من الشر، وإلا فمذهب السلف هو الأعلم والأحكم لإجماعهم عليه، وعدم تفرقهم فيه، وتحقيق متابعتهم لرسوله ووقوفهم على حدود الله في تنزيله، وأما مذاهب الخلف ففيها الشغب والجدال والشقاق والفرقة، فكل فريق يكفر بالآخر ويلعنه، فلم ينجوا من مرهوب، ولم يحصلوا على مطلوب سوى ذلك، فما أبعدهم عن علم الوحي والحكمة!..

ومن نظر في مقالاتهم عرف السر في توجيه الله لعباده أن يسألوه الهداية إلى الصراط المستقيم في كل ركعة من ركعات صلاتهم، والمغضوب عليهم هم أهل الشقاء الذين عرفوا الحق فاجتنبوه، والضالون هم أهل الحيرة والضلال، والمتقون هم الذي اتبعوا هدى الله في تحكيم وحيه علماً وعملاً ورفض ما سواه من أي شخص صدر، فلا يقلدون علماءهم المعظمين ولا رهبانهم العابدين في أي قول أو عمل حتى يعرضوه على وحي الله ويطبقوه على عمل رسوله ﷺ وعمل خلفائه الراشدين، فأولئك الذين لم يضلوا عن الهدى ولم يصدوا عن الفلاح، بل هم على هدى من ربهم يعصمهم من الضلال في جميع أحوالهم، وهم المفلحون الذين أدركوا ما طلبوا من الهداية وحسن جزائها عند الله في الدنيا والآخرة، ونجوا مما منه هربوا من الضلال وسوء عاقبته من الشقاء في الدنيا والآخرة، قال ﷺ: ﴿إِنَّ الْمَجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر]، والسعر من أعظم الشقاء وقال: ﴿فَمَنْ أَتَبَعَ هَذَا فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣].

فالذين فضلوا تأويلات الرجال لوحي الله ولم يقتنعوا بظواهر الوحي التي أراد الله الوقوف عليها، ولم يسعهم ما وسع رسول الله وخلفاؤه وسائر صحابته، بل زعموا أن طريقة شيوخهم أعلم وأحكم من طريقة الذين زكاهم الله في وحيه فإنه لن يحصل لهم مطلوبهم، ولم ينجوا من مرهوبهم، بل يلحقهم من المرهوب أفظع مما فروا منه، ويفوتهم من مطلوبهم كل مرغوب أرادوه.

والفلاسفة إنما تسلطوا على المتكلمين والمنخدع بهمزاتهم من أهل السنة بسبب خضوعهم لقواعدهم واعترافهم بها، حتى ألزمهم الإلزامات الفاسدة التي لا مفر لهم منها ماداموا يناظرونهم على وفق قواعدهم حتى ينبذوها، ويجادلوهم بوحي الله وأصول التوحيد المرغمة لكل مبطل، فإن الفلاسفة طبعت في طوائف من أهل القبلة بما ابتدعه كل فريق منهم فأخذوا بدعة أصحابها واحتجوا بها عليهم.

قال الشيخ ابن تيمية: والفلاسفة الدهرية يطالبون هؤلاء كلهم بسبب حدوث الحوادث بعد أن لم تكن، وأن ذلك يستلزم الترجيح بلا مرجح، والحوادث بلا سبب حادث، قالوا: وهو ممتنع في صريح العقل، وهذا أعظم شبههم في قدم العالم وهي «المعضلة الزبائية» والداهية الدهياء»، وقد ضاق هؤلاء عن جوابهم حتى خرجوا إلى الالتزام، وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع، وبيننا الأجوبة القاطعة عن كلام الفلاسفة على طريقة السلف والأئمة، وأنه من قال بموجب نصوص القرآن والسنة أمكنه أن يناظر الفلاسفة مناظرة عقلية يقطعهم بها ويتبين له أن العقل الصريح مطابق للسمع الصحيح.

وبينا أيضًا كيف تجيبهم كل طائفة من طوائف أهل القبلة؛ لأنهم أقرب إلى الحق من الفلاسفة، فيمكنهم أن يجيبوهم بالإلزام جوابا لا محيص للفلاسفة عنه، ويمكنهم أن يقولوا للفلاسفة: قولكم أظهر فسادًا في الشرع والعقل من قول كل طائفة من طوائف المسلمين، فتقول لهم كل طائفة من طوائف المسلمين: إذا لم يمكننا أن نجيبكم

بجواب قاطع يحل شبهتكم غير الجواب الإلزامي إلا بموافقتكم فيما يخالف الشرع والعقل، أو موافقة إخواننا المسلمين فيما لا يخالف الشرع، ويمكن أيضًا ألا يخالف العقل كان هذا أولى، فأمكن صاحب ذلك القول المبتدع أن يقول: رجوعي عن هذا القول المبتدع مع موافقتي لما دل عليه الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة أحب إليّ من أن أوافق الفلاسفة على قول أعلم أنه كفر في الشرع، مع أن العقل أيضًا يبين فساده.

ومن المعلوم أن معرفة الله وصفاته عند السلف ليست بالحوادث والجوهر والجسم ونحوه، وإنما هي بالآيات الكونية الآفاقية والنفسية، وما نصبه الله من الدلائل على توحيده في ربوبيته وألوهيته، وما دل عليه من البراهين العقلية والحسية على انفراده بالخلق والملك والتدبير، ولقد كان الصحابة والسلف الصالح لا يعرفون الحق بالرجال كما هي طريقة الخلف، وإنما يعرفون الرجال بالحق النبوي.

﴿وقوله سبحانه في الآية (١٦٥): ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾﴾

أي رسلاً مبشرين على العموم، فهم مبشرون بدين الله المخلص للبشرية من الضلال، والمحرر لها من رق العبودية لغير الله ومن عبادة بعض البشر لبعض، والمسلم لنفوسهم من الخوف من بعضهم بعضاً، أو من الجن والغول وغير ذلك، والذي يشمخ برءوسهم نحو العزة والكرامة، ويجمعهم على الإخاء والوحدة، ويظهر أخلاقهم من الغش والفساد، ويحفظ عليهم طاقاتهم المعنوية والمادية، ويعصمهم من الانحلال وسائر الشرور، ويبشرهم بالفوز بالحياة الطيبة والنصر والسؤدد والتمكين من الله في الدنيا، ونيل رضوانه والخلود بجناته في الدار الآخرة، فجميع رسل الله مبشرون بذلك ومنذرون لقومهم من ضده الموجب لسخط الله في الدنيا والآخرة، من أولهم نوح عليه السلام إلى آخرهم محمد ﷺ.

فَنوح قَالَ لِقَوْمِهِ: ﴿قَالَ يَفْقَهُمْ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ ٢﴾ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَأَتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا ٣﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخَوِّضَكُمْ فِي الْآبِلِ مُسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ٤﴾ [نوح]، وقال: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ١٠﴾ يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ١١﴾ وَيَمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَنْبَغِ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا ١٢﴾ [نوح]، ثم النبي هود من بعده هو القائل لقومه: ﴿أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ١٣﴾ إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا مُقْتَرُونَ ١٤﴾ يَفْقَهُمْ لَا اسْتَلْكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ ١٥﴾ وَيَقُولُوا اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ ١٦﴾ [هود]، وهكذا إلى دور خاتمهم محمد ﷺ القائل: ﴿أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ١٧﴾ إِنِّي لَكُمْ مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ١٨﴾ وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُغْفِرْ لَكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ١٩﴾ [هود].

وقد بشر ﷺ أصحابه بفتح بلاد كسرى وقيصر وغنيمتهما وإنفاق كنوزهما في سبيل الله كما وقع تحقيقاً لمعجزاته ﷺ، وأنذرهم بسوء العاقبة في الدنيا إن تركوا أمر الله أو نكلوا عن الجهاد، وأخبرهم بما لأهل الجنة في الجنة من أصناف النعيم المقيم واللذة والحبرة والحدود، وما لأهل النار في النار من الجحيم والعذاب الأليم ومقاطع الحديد، وطعام الزقوم، وشراب الحميم الذي يشوي الوجوه ويقطع الأمعاء، وغير ذلك من أهوال القيامة وانتهاء كل من الناس إلى حسن المصير أو سوء المصير.

هذا هو مجمل البشارة والنذارة، وقد صح عنه ﷺ أنه قال: «نحن معاصر الأنبياء إخوة لَعَلَّاتٍ، وديننا واحد»^(١)، والله سبحانه بعد أن أوضح لنا في الآيتين السابقتين سنته الشرعية ورحمته العامة في إرسال الرسل إلى كل أمة من أمم البشر، وأنهم موكب واحد متتالٍ على طريق التاريخ

البشري الموصول ممن اختارهم ﷺ بين الحين والحين لهداية البشرية - والله أعلم حيث يجعل رسالته - أوضح الحكمة الشرعية من ذلك، وهي قوله: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ أي ليقطع احتجاج أصحاب الأعدار المعطلين لعقولهم من الغافلين عن خالقهم ورازقهم ومحبيهم ومميتهم، والغافلين عما خلقوا له، والسادرين في سكر الشهوات والهوى ممن إذا أصابتهم مصيبة بسبب مساوئهم أو قامت قيامتهم قالوا: ربنا هلا بعثت إلينا رسولاً ينبهنا ويرشدنا إلى ما ترتضيه، كما قال سبحانه في أواخر سورة طه: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذَلَ وَفُزَّيْ﴾ ﴿١٧٤﴾ [طه]، وقال في الآية (٤٧) من سورة القصص: ﴿وَلَوْلَا أَن تُصِيبَهُمْ مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿١٧٤﴾ وغير ذلك من الآيات.

وقد صح عنه ﷺ أنه قال: «لا أحد أحب إليه العذر من الله، فمن أجل ذلك أنزل الكتاب وأرسل الرسل»^(١). أخرجه البخاري في كتاب التفسير من صحيحه في سورة الأنعام والأعراف، وفي كتاب النكاح - باب الغيرة، وفي كتاب التوحيد باب قول الله: ﴿وَيَحَذِّرْكُمْ اللَّهُ نَفْسَكُمْ﴾، وأخرجه مسلم في كتاب التوبة ونصه عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس أحد أحب إليه المدح من الله ﷻ، ومن أجل ذلك مدح نفسه، وليس أحد أغير من الله، من أجل ذلك حرم الفواحش، وليس أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أنزل الكتاب وأرسل الرسل»^(٢)؛ فإرسال الرسل هو لقطع أعدار الناس المحاولين دفع الجريمة عن أنفسهم وتأخير العذاب عنهم، وهو عليهم بأحوالهم أن الرسالة لا تجدي مع بعضهم لخبث نفوسهم، كما أنه عليهم بحال الذين يقولون إذا وقفوا على النار: ﴿وَيَحَذِّرْكُمْ اللَّهُ نَفْسَكُمْ﴾ أنهم لا يصدقون بمقالتهم

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

لو ردهم الله إلى الدنيا كما قال: ﴿وَلَوْ رُدُّوْا لَعَادُوْا لِمَا نُهُوْا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُوْنَ﴾ [الأنعام: ٢٨]. وإنما سميت حجة مع استحالة أن يكون لأحد على الله سبحانه حجة؛ لأنه لا يُسأل عما يفعل، فللتنبيه على أن المعذرة مقبولة عنده سبحانه بمقتضى كرمه ورحمته لعباده كما يؤيد ذلك الحديث السابق.

وهاهنا مسائل وفوائد:

أحدها: قال الزمخشري: فإن قلت: كيف يكون للناس على الله حجة قبل الرسل، وهم محجوجون بما نصبه الله تعالى من الأدلة التي النظر فيها موصل إلى المعرفة، والرسل أنفسهم لم يتوصلوا إلى المعرفة إلا بالنظر في تلك الأدلة، ولا عرفوا أنهم رسل الله إلا بالنظر فيها؟ وقد أجاب نفسه عن تساؤله على قاعدة المعتزلة في التحسين والتقيح العقليين، فإنها جرتهم وجرأتهم على إثبات أحكام الله بمجرد العقل وإن لم يبعث رسولاً، فيوجبون ويحرمون بمجرد عقولهم، ويبيحون على وفق زعمهم، ومما يوجبونه قبل إرسال الرسل وورود الشرع النظر في أدلة المعرفة، ويعتبرون التارك لها قبل إرسال الرسل مستحقاً للعذاب.

قال أحمد سلامة في تعقيبه عليه: وإذا تليت عليهم هذه الآية: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ وقيل لهم: ما هذه الآية؟ تناديكم يا معشر القدرية أن الحجة إنما قامت على الخلق بالأحكام الشرعية المؤدية إلى الجزاء بإرسال الرسل لا بمجرد العقل فما يقولون بها؟ صمّت حينئذ آذانهم، وُغَبّروا في وجه هذا النص وغيره عما هو موضوع له فقالوا: الرسل تُتم حجة الله وتنبيه على ما وجب قبل بعثها بالنقل كما زعمه الزمخشري.

وقال أبو حيان: وليس الثواب والعقاب حاكماً بوجوبهما العقل، وإنما هو مُجَوِّزُ لهما، وجاء السمع فصار واجباً وقوعهما ولم يستفد

وجوبها إلا من البشارة والندارة، فلو لم يبشر الرسل بالجنة لمن امتثل التكاليف الشرعية، ولم يندروا بالنار من لم يمتثل، وكانت تقع المخالفة المترتب عليها العقاب بما لا شعور للمكلف بها من حيث إن الله لا يبعث إليه من يعلمه أن تلك معصية لكانت له الحجة إذا عوقب على شيء لم يتقدم إليه في التحذير من فعله، وأنه يترتب عليه العقاب، وأما ما نصبه الله تعالى من الأدلة العقلية فهي موصلة إلى المعرفة والإيمان بالله على ما يجب، والعلل في الآية هو غير المعرفة والإيمان بالله، فلا يرد سؤال الزمخشري، وللمعتزلة أيضًا شبهات أخرى حول هذه الآية أعرضنا عنها اكتفاء بالرازي وأمثاله ممن يناقشونهم.

ثانيها: في هذه الآية وما قبلها رد على اليهود المقترحين على محمد ﷺ أن ينزل عليهم كتابًا من السماء زيادة على الردود السابقة؛ لأنهم يقصدون العناد، ويفخرون بإنزال التوراة دفعة واحدة، ونحو ذلك في تهريجاتهم الكثيرة التي يقصدون بها بلبلة الأذهان، فهذه الآيات أخبرت عن سنة الله الكونية في موالة موكب الرسل من أقدم العصور، وقبل خلق بني إسرائيل بالآلاف القرون، وأن المقصود من إرسالهم بشارة بني آدم وإنذارهم لقطع معاذيرهم، وأن ذلك حاصل بإنزال الوحي على أي صفة كانت، سواء كان مكتوبًا في الألواح دفعة واحدة، أو نزل منجمًا حسب مناسبات الأحوال ومصلحة الجماعة المسلمة، بل لو قيل: إن إنزال الكتاب منجمًا مفرقًا أقرب إلى المصلحة لكان أولى؛ لأنه إذا نزل دفعة واحدة كثرت التكاليف وصعبت على المكلفين، فيثقل عليهم قبولها، كما حصل التمرد من قوم موسى، أما إذا نزل منجمًا لم يحصل ذلك في الغالب، لنزول التكاليف شيئًا فشيئًا، فهو أقرب لحصول الانقياد والطاعة بسبب تركيز الإيمان وقوة نمائه في القلوب، فكان اقتراح اليهود بإنزال الكتاب دفعة واحدة اقتراحًا فاسدًا، فضلًا عن عدم توقف المقصود

عليه من البشارة والندارة وقطع المعذرة.

ثالثها: في هذه الآية والآيتين قبلها أكبر دليل على أن العقل لا يمكنه أن يستقل بهداية البشر أبدًا؛ لأن العقل الذي وهبه الله للبشر قاصر على العمل، وعاجز عن كبح جماحهم بدون البشارة والندارة الإلهية، والله الذي وهبه إياهم يعلم أنه ليس قادرًا على دفعهم إلى كل خير، ومنعهم وردعهم عن الشرور وعبادة الأطماع والأغراض والهوى، ولذلك أكرمهم الله بإرسال الرسل وإنزال الوحي، ولو علم الله أن عقولهم كافية للبحث عن دلائل الهداية وموجبات الخير والشر لو كلهم إليها، ولم يرسل إليهم رسلاً ولا أنزل عليهم كتباً، فالعقول مهما بلغت لا يمكنها أن تقدم للبشرية منهجاً تقوم عليه حياتهم بكل مقوماتها الضامنة للحياة الطيبة، لا في الأصول ولا في الفروع، ولا يمكن لأي عقل بشري أن ينظم السلوك الصحيح النافع في أي ناحية من نواحي الحياة السياسية أو الثقافية أو الاقتصادية والاجتماعية، بل نجد العقول أفلست في معرفة الله وحقيقة صفاته وأسمائه وأفعاله، فضلاً عن إقامة تشريعات صالحة مصلحة في نواحي الحياة، وما تخبطت الأذهان وتفرقت المذاهب الإسلامية إلا بعد تحكيم العقول وجعلها حاکمة على وحي الله، عكس ما أوجبه الله على عباده من جعل وحيه هو الحاكم المهيمن على كل عقل وتفكير.

إن العقل وحده مهما بلغ من العمق والنضوج لا يقدر على قمع أهواء النفوس ونزعاتها، ولا على تهذيب شهواتها، ولهذا نرى فريقاً من الناس يستمتع بالبهائم لإشباع شهوته الجنسية، ولا تردعهم عقولهم عن قبح هذا العمل، ونجد العدد الضخم في كثير من الأمم يفضلون الشذوذ الجنسي على الاستمتاع الفطري المباح الصحيح، فكيف لم ترشدهم عقولهم، ولم تردعهم أحلامهم عن تنجيس آلاتهم الغالية بأدبار الذكران وتعريضها للأمراض الخطيرة؟

ونجد عددًا ضخماً آخر يتعشق البغايا عازفاً عن الحلال الطيبات

الطاهرات، ولم تردعهم عقولهم عن التعرض للأمراض بذلك، ولم ترشدهم إلى الغيرة على أخواتهم، ونجد المجوس ومن شابههم من الملاحدة يتزوجون أمهاتهم وأخواتهم وبناتهم، ونجد الشيوعيين لا يتورعون عن الزنا بأخواتهم وبناتهم إلى غير ذلك مما تردعهم عقولهم عن ذلك، ولم ترشدهم وتهذب شهوتهم وميولهم إلى الاستعمال الصحيح، ونجد أيضًا من زينت لهم عقولهم التعري والتخفيس والمجاهرة بشتى الفواحش، وكل من هؤلاء وكثير من أولئك يرون هذه الأفعال القبيحة مدنية وتطورًا وترقيًا للنفس، ونحو ذلك مما هو مخالفة للعقل والذوق، بل فشا فيمن يزعم التقدمية والمدنية تبادل الزوجات وإفساد عفتهم جهرًا على عمد، فأين هم من العقل والتفكير؟

وهانحن نرى المرأة في العصر المسمى بعصر النور والحضارة التقدمية قد أصبحت ذميمة رخيصة يتلذذ بها كل رجل، ويُتاجر بها ويعطيها فتات مواعده، ويعاملها معاملة سلعة رخيصة لا كرامة لها، حيث وضعت في أوضاع أخرى مزرية، وقامت شركات جنسية تتخذ بضاعتها من المرأة بصور مختلفة في «أمريكا» رأس الحضارة التقدمية بحيث أعلن رئيسها عام ١٩٧٧ ميلادية أن أرباح التجارة بالمرأة قد زادت على بليون دولار أي ألفي ألف دولار، وحتى أصبحت النساء تستخدم في أخطر الأجهزة العالمية بعرضهن أجسادهن بطريقة دبلوماسية تتخذ أشكالا مختلفة من العهر الجنسي للمصالح السياسية، فأين العقول من كبج هذه النزوات الخسيسة والأغراض الدنيئة اللثيمة؟ هذا في النواحي الاجتماعية.

وفي النواحي الاقتصادية نجد أبشع أنواع الاستغلال واللعب بمقدرات الناس في جميع المذاهب المادية من شيوعية ورأسمالية على المستويات الدولية والرسمية والتصرفات الثورية الغاشمة، فأين العقول من كبج ذلك الجماح؟ بل نجد الأفراد في معاملاتهم لا يرحم

بعضهم بعضًا، حتى الإخوان الأشقاء يتقاتلون على شيء بسيط من المادة، فيزهق الشقيق روح شقيقه، فأين العقل؟ بل نجد الاستغلال البشع قد بلغ أشده على المستوى الدولي في الاحتكار وزيادة الأسعار وإتلاف كثير من المواد الغذائية حرقًا أو دفنًا في الأرض أو إلقاء في البحر، ليتم لهم مرادهم من الغلاء والاستغلال، مع أن بعض الشعوب في أمس الحاجة إلى ما يتلف من الأغذية، فيا للعقول وزیغة الأذهان!

أما في النواحي السياسية فحدث عنها ولا حرج، فكل قوي يعمل على استعباد الضعيف وإهدار كرامته، وكم عملت الأيدي القذرة السياسية من مجازر بشرية لرفعة عروشها، وكثرة ابتزارها للغنائم وغزوها الأسواق العالمية، وتسلطها على رقاب الناس، دون مبالاة بعشرات الملايين الذين يقتلون ويشوهون في الحروب الطاحنة الضارية، ودون مبالاة بتدمير المدن والقرى التي لم يبق منها إلا الإطلال في سبيل الاستعلاء والاستغلال والإرهاب اللعين، زد على هذا قصفهم المدن الوداعة، وترويع أهلها وإرهاقهم، وإنزال الخسائر الفادحة بأرواحهم وأملاكهم، وعدم الاقتصار على المواقع العسكرية، مما يدل على ضراوتهم بالفتك بالإنسانية، فأين عقولهم التي يتبجحون بها ويزعمون أنها كافية في الهداية، وراقية في الوعي المدني؟

ثم إن الدول التي تزعم التعقل والسير الحضاري التقدمي والحرية الإنسانية نرى عندهم التمييز العنصري والطبقي كما فعله البيض في بعض نواحي أفريقيا، وما عملته «أمريكا» في إبادة الهنود الحمر، وما تفعله الآن بالزنج مما يخالف العقل، ويخالف أبسط النظم الإنسانية، وما تفعله دولة الهند ببعض الهنود الذين حكمت عليهم بأنهم منبوذون، وعددهم عظيم يبلغ نصف السكان أو أكثر، كأنهم جنس غريب عن جنس البشر، فهل هذا من حكم العقل أو الوجدان؟ وإن العقل لم يهد أهله في تأليه البشر والخضوع لأكاذيب الدجاجة

ومكرهم وافتراءات الانتهازيين، ومن ينظر إلى أصحاب الهياكل المقدسة وسدنتها الفجرة اللاعبين على عقول الناس والمبتزين لأموالهم عرف ضحالة العقول وعجزها عن إدراك أبسط الحقائق، ومن نظر إلى ما يؤلهه اليابانيون والصينيون على اختلاف أنواعهم مما يسمى بابن السماء أو ابن الله المتكون المتخلق من ضوء الشمس وغير ذلك من الأضاليل بكى على العقول.

وكذلك من نظر في مزاعم البوذيين في «بوذا ابن الله» على حد زعمهم، أو مزاعم البابليين وغيرهم من قدماء الرومان واليونان في عقائدهم التي لا تهضمها عقول الأطفال، أو نظر إلى أصالة عبادة العجل عند قدماء المصريين وتأليه بعض البشر كالإله «بتاح» ومن قبله ممن يزعمون ألوهيته، أو أنه ابن الله وغير ذلك أمثال خرافة الإله وغيره عرف ضحالة العقول ونقصها وانحطاطها عند كل خرافة، حتى إن بعض كبار رجالات الغرب في هذا العصر يقدم في عام (١٩٦١ ميلادية) لهيئة الأمم تمثال الإله «بتاح» زاعماً أنه أنصف العمال، وكذا وكذا من الخلط السامج المزري بعقل صاحبه على الرغم من زعمه التقدمية والتنور.

ومن نظر إلى سخافة عقول النصارى باعتقاد الأقانيم الثلاثة ومزاعمهم في صلب المسيح وتقديس الصليب الذي يجب رجمه ولعنه، وعقيدتهم في «الإفخاريسا» التي شغلت مجلس العموم واللوردات البريطاني في أوج عزها واستعمارها لأكثر بقاع الأرض وسيطرتها على الأمم وزعمها تمدينهم، وهي تتمتع بهذه العقلية التي لا تهضمها عقول المجانين، ونظّر إلى اعتقادهم بصكوك الغفران، وغير ذلك من مهازل النصارى... عرف أن العقل وحده بعيد عن الهداية إذا لم يستتر بوحى الله المبارك.

وكذلك من نظر إلى عباد الأصنام وما يتمتعون به من عقول لم تردعهم عن عبادة حجارة ينحتونها كما قال الله تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا

نَجْحُونَ ﴿١٥﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ [الصفات]، وقال على لسان خليله إبراهيم: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، وقال: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنْفَعُونَكَ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾﴾ [الشعراء]، وكان العرب قبل الإسلام على هذه الحال، حتى أن بعضهم يضع الطعام عند الصنم ويذهب عنه معتقداً أنه يأكله في الخلوة، كما جرى من بني سليم الذين لما تنور قلب سادن صنمهم بعد بعثة المصطفى ﷺ فراقبه مختفياً ليتحقق من كونه يأكل الطعام فشهد إتيان التعالب لما رآه وحيداً، وأكلهن للطعام ثم صعدوهن على رأسه وبولهن عليه فارتجز أبياته المشهورة وكسره، وقد كان منهم من يصنع تمثال الصنم من التمر، فإذا جاع أكله.

فأين تبلغ العقول البشرية من التفكير النافع وتأسيس المناهج الصالحة؟! ولا عبرة بالقلة القليلة المفكرة مع أن لها أضداداً أو مناورين، ويا كثرة من برئ في عصرنا من يتقبل همزات الهدامين للعقيدة والأخلاق باسم المبادئ والمذاهب العصرية، وباسم التطور والمدنية، وباسم حقوق المرأة التي جنوا على شخصيتها الأصلية من أهل الثقافة والقيادات الفكرية التي فقدت العقل الفطري، وحملت الخواء الروحي وأصبحت بَبْغَاوَاتٍ يرددون أقاويل أفراخ الماسونية اليهودية وتلاميذ الاستعمار الأوفياء لأصحاب التخريب الروحي والفكري، ممن قبلوا مصادرة عقولهم، وأصبحوا يحملون عقولاً أجنبية غريبة عن واقعهم، وعدوة لضمايرهم وأمتهم ومصدر عزهم.

وأيضاً ما يفعله الشيوعيون في روسيا وتوابعها من الإبادة الهائلة للمسلمين الوادعين الذين لا ذنب لهم سوى الإسلام الذي لا يؤمن أهله بمذهبهم الماركسي الذي يسوي بين الطبقات في الفقر والبؤس ما عدا الطبقة الحاكمة من رؤساء الحزب الذين أغلبهم يهود، والذين يقضي مذهبهم بإبادة ثلاثة أرباع العالم في سبيل الربع الباقي الذي يقبل مذهبهم أي: يؤمن بمذهبهم، فهل هؤلاء مِنْ حُكْمِ العقل

والوجدان في شيء؟ فأين العقل الذي يردعهم؟ وقد تكلمت على تفنيد الاكتفاء بحكم العقل والضمير في صحيفة في النصف الأول من تفسير هذه السورة فليرجع إليه.

رابعها: أن النبي الذي ينبئه الله، وهو ينبئ بما أنبأ الله به، فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله إليه فهو رسول، وأما إذا كان إنما يعمل بالشرعية قبله ولم يرسل هو إلى أحد يبلغه عن الله رسالة فهو نبي وليس برسول، فالأنبياء ينبئهم الله فيخبرهم بأمره ونهيه وخبره، وهم ينبئون المؤمنين بما أنبأهم الله من الخير والأمر والنهي، فإن أرسلوا إلى كفار يدعونهم إلى توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له فهم رسل من الله، فالنبي وإن سمي مرسلًا فإنه لا يسمى رسولًا عند الإطلاق؛ لأنه لم يرسل إلى قوم بما لا يعرفونه، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفونه كالعالم، ولهذا قال النبي ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء»^(١)، وقد كان قبل نوح أنبياء يرشدون الناس إلى دين آدم وشريعته.

خامسها: ليس من شرط الرسول أن يأتي بشرعية جديدة، فإن يوسف كان رسولاً، وكان على ملة إبراهيم وشريعته كبعض آبائه، وكذلك داود وسليمان كانا رسولين، وكانا على شريعة التوراة.

قال الشيخ ابن تيمية في كتابه «النبوات»: فهؤلاء المتفلسفة ما قدروا النبوة حق قدرها، وقد ضل بهم طوائف من المتصوفة المدعية للتحقيق وغيرهم، وابن عربي وابن سبعين ضلوا بهم، فإنهم اعتقدوا مذهبهم وتصوفوا عليه، ولهذا يقول ابن عربي: إن الأولياء أفضل من الأنبياء، وإن الأنبياء وسائر الأولياء يأخذون عن خاتم الأولياء علم التوحيد، وإنه هو يأخذه من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحي به إلى الرسول، فإن الملك عندهم هو الخيال الذي في النفس

(١) رواه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣).

وهو جبريل عندهم، وذلك الخيال تابع للعقل، فالنبي عندهم يأخذ من ذلك الخيال ما يسمعه من الصوت في نفسه، ولهذا يقولون: إن موسى كُلم من سماء عقله، والصوت الذي سمعه كان في نفسه لا في الخارج، ويدعي أحدهم أنه أفضل من موسى كما ادعى ابن عربي أنه أفضل من محمد، فإنه يأخذ عن العقل الذي يأخذ منه الخيال، والخيال عنده هو الملك الذي يأخذ منه النبي، فلهذا قال: فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى النبي ﷺ.

قال ابن تيمية: وبسط الكلام على هؤلاء له مواضع.

وقلت: وقد نشر بعضها في المجلد الأول من فتاويه وفي متفرقات أخرى وقد أسلفت نقل الألويسي عن ابن عربي سماع موسى من الله بلا واسطة، وخضوعه للأحاديث الواردة بذكر الصوت، فلا ندري أهذا مذهب له قديم أو جديد أو متناقض؛ ومعلوم أمانة الشيخ ابن تيمية في نقله، كما أن تزيين الشيطان في إغوائه لبني آدم لا يقف عند حد، والفلاسفة من جنود الشيطان، فمن عول عليهم وترك مذهب الصحابة استزله الشيطان وعسى الله أن يكون به رحيماً.

سادسها: أن الله سبحانه أيد رسله بالمعجزات الباهرة، وأقوى تعريف للمعجزة أنها الفعل الخارق للعادة على وجه التحدي الذي لا تتسلط عليه المعارضة، بل تتلاشى المعارضات دونها، ولا يشترط اختصاص كل رسول بمعجزة لا يشاركه بها غيره من المرسلين، بل قد يشترك عدد من الأنبياء فيها، ولكنها مخالفة لما يأتي به السحرة والكهنة من العجائب المذهلة، وقاضية عليها، فخرق العادة من لوازم النبوة غالباً، وهي آيات تكون علامة للتصديق، فالآيات التي تكون من الله آيات للأنبياء هي دليل وبرهان كما سماها الله لموسى بقوله: ﴿فَلَنُكَفِّرَنَّ بَعْضَهُنَّ مِنْ زَلَّتْ﴾ [القصر: ٣٢]، وهي العصا واليد.

والناس الذين لا غرض لهم يصدقون بهذه الآيات المعجزات؛

لأنها علامات من المرسل للرسول كي يصدق المرسل إليه، ولا زالت مستعملة بين البشر، فإنهم يزودون من يرسلونه بشيء بعلامة مصدقة له عند من يرسل إليه، وبعضها يكون بالمواطأة كما يتفق الرجل مع وكيله على علامة لمن يرسله إليه، وكما يجعل الملوك علامات عند بعض عمالهم، يعرفون بها صدق من أرسله الملك إليهم كهمز الخنصر بالخنصر، أو لمس أو وضع الأصابع على الترقوة ونحو ذلك.

وقد أعطى النبي ﷺ عمامته لرسوله إلى سعد بن عباد لما أراد تحويل القيادة منه إلى ابنه قيس يوم فتح مكة، خشية من بطشه بقريش، لتكون العمامة علامة على صدق المخبر، كما أعطى أبو هريرة نعليه لبشر الموحدين بالجنة.

فالمعجزة من الله تعالى هي لتعريف الناس بصدق رسوله المرسل إليهم كما تقدم، فكما أنه سبحانه قادر على هداية الإنسان الذي كان علقه ومضغة إلى أنواع العلوم بأنواع من الطرق إنعاماً عليه، وفي ذلك من بيان قدرته وحكمته ما فيه، فكيف لا يقدر أن يعرفه بصدق من أرسله إليه؟! وهذا أعظم النعم عليه والإحسان إليه، ولا غرابة في المعجزات إلا عند أهل العناد ممن لا ينكرون معجزات عيسى وينكرون معجزات محمد - عليهما الصلاة والسلام -، وإلا فالذي هدى عباده أن يرسلوا رسولاً بعلامة كيف لا يجعل لرسوله علامة تصدق رسالته؟! فالمعجزات شهادة من الله لنبيه بصدقته وتزكية له فيما يقول.

سابعها: حكمة الله في إرسال بشر إلى البشر حكماً عديدة منها:

الأولى: أن رسول البشر من جنسهم يخاطبهم بلغتهم كما قال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِتُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، فهي أتم في الحكمة والرحمة، ومنها أنه لا يمكنهم الأخذ عن الملك الذين يقترحون إرساله، وأنه لو نزل ملكاً لجعله في صورة بشر ليأخذوا عنه، ولهذا لم يكن البشر يرون الملائكة إلا في صورة البشر،

كما كان جبريل يأتي في صورة دحية الكلبي، وكما أتى مرة في صورة رجل غريب شديد بياض الوجه والشباب، وكما جاءوا إلى خليل الله إبراهيم وامرأته حاضرة في صور بشر، وبشروها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب.

ومنها: أن الملك لا يأتي في صورته إلا للعذاب، وأيضاً فإن البشر لا يطيقون رؤيته، وقد قال الله سبحانه في أوائل سورة الأنعام: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكَ لَفُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ ﴿٨﴾ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكَ لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ ﴿٩﴾﴾ [الآية]، وقال في سورة الإسراء: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمْ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ﴿١٤﴾ قُلْ لَوْ كُنْتُ فِي الْأَرْضِ مَلَكًا لَّيَسِّرَنَّ لَكُمْ مَطْمَئِنِينَ لَنَزَلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًَا رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾.

ثامنها: قال الشيخ ابن تيمية: والآيات الخارقة جنسان: جنس في نوع العلم، وجنس في نوع القدرة، فما اختص به النبي من العلم فهو خارج عن قدرة الإنس والجن، وما اختص به من المقدورات خارج عن قدرتهما، وقدرة الجن في هذا الباب كقدرة الإنس؛ لأن الجن هم من جملة من دعاهم الأنبياء إلى الإيمان، وأرسلت الرسل إليهم كما قال تعالى: ﴿يَمْعَشِرَ الْإِنْسَ وَالْإِنْسَ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ مَا يَنبَغِي وَيُذَرِّونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الأنعام: ١٣٠]، ومعلوم أن النبي إذا دعا الجن إلى الإيمان به فلا بد أن يأتي بأية خارقة عن مقدور الجن، فلا بد أن تكون آيات الأنبياء خارقة عن مقدور الجن والإنس.

وما يأتي به الكاهن من خبر الجن غايته أنه سمعه الجن حين استرق السمع مثل الذي يستمع إلى حديث قوم وهم له كارهون، وما أعطاه الله سليمان مجموعه يخرج عن قدرة الإنس والجن كتسخير الرياح والطير، وأما الملائكة فالأنبياء لا يدعونها إلى الإيمان بهم، بل الملائكة تنزل بالوحي على الأنبياء وتعينهم وتؤيدهم، فالخوارق التي تكون بأفعال الملائكة تختص الأنبياء وأتباعهم ولا تكون

للكفار والسحرة والكهان، ولهذا أخبر الله أن الذي جاء بالقرآن ملك لا شيطان كما قال: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٣٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٣٤﴾﴾ [الشعراء]، ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقال: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧].

ثم قال: والخوارق ثلاثة أنواع:

إما أن تعين صاحبها على البر والتقوى فهذه أحوال نبينا ومن اتبعه، خوارقهم لحجة في الدين أو حاجة للمسلمين.

والثاني: أن تعينهم على مباحات كمن تعينه الجن على قضاء حوائجه المباحة فهذا متوسط، وخوارقه لا ترفعه ولا تخفضه، وهذا يشبه تسخير الجن لسليمان.

والأول مثل إرسال نبينا إلى الجن يدعوهم إلى الإيمان، فهذا أكبر من استخدام الجن في بعض الأمور المباحة كاستخدام سليمان لهم، فنبينا محمد ﷺ وإبراهيم وموسى وعيسى أفضل من النبي الملك كيوسف وداود وسليمان.

والنوع الثالث من الخوارق: ما يعين صاحبه على محرمات كالفواحش والظلم والشرك والقول الباطل، فهذا من جنس خوارق السحرة والكهان والكفار والفجار مثل أهل البدع من الرفاعية وغيرهم، فإنهم يستعينون بها على الشرك، وقتل النفوس بغير حق، والفواحش، وهذه الثلاثة رؤوس المحرمات وهي التي حرمها الله بقوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾﴾ [الفرقان]، ولهذا كانت طريقتهم من جنس طريقة الكهان والسحرة والمجانين، وقد نزه الله نبيه عن ذلك، فإن إخبارهم بالمغيبات عن شياطين تنزل عليهم كالكهان، وأقوى أحوالهم لمؤلهيهم، فأقوى خوارق هؤلاء تظهر فيمن يؤلهون الجن والشياطين، وهم من جنس المجانين؛ لأن لهم أخذات ونوبات وتشنجات ورطانات وهذيانا، فهذه

الأعراض نوع من الجنون الذي هو فنون، وقد قال شيخهم: إن أصحاب الأحوال منهم يموتون على غير الإسلام، وأما سماعهم ووجدهم فهو يشبه الشعراء، وقد شبههم من رآهم بعباد المشركين من الهنود.

وحقيقة الأمر أن ما يدل على النبوة هو آية عليها برهان يجب أن يكون مختصاً بها، بمعنى ألا تكون معتادة للآدميين حتى لا تكون مشتركة، وبهذا احتجوا على أنه لا بد أن تكون خارقة للعادة بنوع يختص بالنبى، لا يشركه فيه غيره، كخوارق الكهان والسحرة الذين يأتون بشيء خارق بالنسبة إلى غيرهم، فالكهان والسحرة يكثرون في أرض عباد الأصنام وبين النصارى، وبين المسلمين إذا نقص فيهم العلم والإيمان؛ لأن أولئك أعداء الأنبياء، وقد ذكر الله الفرق بينهم وبين الأنبياء بقوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَا نَزَّلُ الشَّيْطَانُ ۖ ﴿٣١﴾ نَزَّلَ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۖ ﴿٣٢﴾ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُهُمْ كَذِبٌ ۖ ﴿٣٣﴾﴾ [الشعراء]، فهؤلاء لا بد أن يكون في أحدهم كذب وفجور يناقض النبوة، ولا ينطلي إفكهم إلا على الجهال بجنسهم، كالذين أطاعوا مسيلمة والأسود العنسي وبابا الرومي وغيرهم من المتنبيين الكاذبين الذين يستعينون بالشياطين، كما يستعين السحرة والكهان.

وأما رتهم الفارقة بين خوارقهم وخوارق الأنبياء أنهم يدعون لغير الله، ويخالفون التوحيد، ويبيحون ما حرم الله، ويبشون الافتراء عليه كما هو من تعاليم الشياطين الذين حصر الله مهمة أبيهم بقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَىٰ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۖ ﴿٣٤﴾﴾ [البقرة]، ﴿وَمَن يَبْتَغِ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ۖ﴾ [النور: ٢١]، ومن ذلك الظلم والشرك واللعب على عقول الناس.

أما الأنبياء فإنهم يأمرون الناس بالتوحيد، وبكل ما فيه صلاح لا فساد، والأنبياء تعينهم الملائكة بأنواع المعونة بإذن الله وأمره، عكس هؤلاء الذين تعينهم الشياطين، فإنهم إن أمروا بمعزوف خلطوه بأضعافه من المنكر.

ومن عظيم قدرة الله وحكمته أن آيات الأنبياء ومعجزاتهم من خوارق العادات لا يعارضها خوارق غيرهم من السحرة ونحوهم، فإن الناس لما عرفوا خوارق السحرة وأخبار الكهان صار الجهلاء منهم والمعاندون للرسول يرمونهم بالسحر ونحوه، ولكن الله يظهر آياتهم عليهم كما حصل لموسى من فرعون الذي قال: ﴿إِنَّكَ هَذَا سَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٠٩]، وأغرى السحرة على مقابله، فلما أتوا بغايه مجهودهم وابتلعت العصا التي صارت حية تلقف ما يأفكون علم السحرة أن هذا ليس من جنس مقدورهم، فآمنوا إيمانًا جازمًا صبروا معه على فظاعة التعذيب المهلك وشدته استيقانًا منهم بصدق موسى في دعوى النبوة.

فإن ما يحصل للنبي من خوارق العادات المنقطعة النظير لا تحصل إلا لتابعي الأنبياء عن صدق وإخلاص، كما حصل لأبي مسلم الخولاني الذي جعل الله النار عليه بردًا وسلامًا كما صارت على إبراهيم، وكما يكثر الله الطعام والشراب لكثير من الصالحين كما جرى في بعض المواطن للنبي ﷺ، وكما حصل للعلاء الحضرمي من نبع الماء في الدهناء التي هي موقع مهلك، ومن عبوره بخيله البحر بدون قنطرة ولا غيرها، وكما حصل لجيش سعد في عبورهم نهر دجلة يمشون على أقدامهم فلم تبتل، وكما كشف الله لعمر بن الخطاب جيش «سارية» وأوصل إلى سارية صوت عمر بالجوء للجبل، ونحو ذلك من كرامات أتباع الرسل السائرين على طريقتهم في الدعوة إلى الله والجهاد في سبيله دون أغراض نفسية، فإنهم يعرفون أنه إنما حصل لهم ذلك باتباع الأنبياء ويصرحون بذلك دون أي دعوى أخرى، لعلمهم الكامل أن ما حصل لهم هو دليل على متابعتهم النبي وصحة دينه، وأنها امتداد لمعجزات الأنبياء يكرم الله بها أتباعهم الصالحين.

ولم تزل تحصل في كل وقت لمن حقق النصح لله ولكتابه ورسوله، ولا يلزم من حصولها عصمة من حصلت على يديه، فلا يلزم أن يكون التابع للنبي بنصحه لله ولكتابه ورسوله معصومًا من كل خلل، ولا

يجوز للمسلم اعتقاد ذلك، ولكن ينبغي التفريق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، وعدم الاغترار بحصول الخوارق، وذلك بأن ينظر في سيرة الرجل الذي ظهر على يده الخارق وسلوكه ومجلسه ومأواه، فإن كان من المؤمنين الأتقياء السالكين منهج النبوة بالاقتداء بمحمد ﷺ وعدم الإخلال بسنته، وكان عامراً للمساجد مطمئناً إليها لا يرغب سواها، ومجالسه مع الذين يخشون ربهم ويدعونه بالغداة والعشي، وكانت مهمته دراسة وحي الله والاعتماد عليه، فهذا من أولياء الله، ومعجزته صحيحة حصلت ببركة متابعة النبي ﷺ.

وإن كان من أهل البدع والخرافات، وعمدته غير وحي الله، أو كان ممن يهيم في الفلوات ويألف المزابل والمغارات، أو يبتعد عن جماعة المساجد، أو يعذب نفسه بالجوع ويخالف سنة المصطفى ﷺ فالخارق الذي حصل له هو من وحي الشياطين وفعلهم؛ لأن سيرته مرضية لهم، فهو من جند الشيطان وأوليائه، فيجب الحذر منه ومن مخارقه والعياذ بالله، فإن خوارق الأولياء الصالحين لا تحصل إلا بمتابعة النبوة، ولا تحصل مع ما يناقضها، وما حصل مع مناقضتها فهو من دجل الشياطين وغشهم لبني آدم.

قاسعها: أن الله سبحانه يؤيد رسله على مكذبيهم تأييداً عظيماً هو من معجزاتهم، وهذا التأييد إما أن يكون بإهلاك المكذبين لهم، أو قمعهم والحيولة بينهم وبين ما يريدون بالرسول، وإما بإفساد مكرهم ونصر الرسل عليهم نصراً عجيباً مذهلاً منقطع النظر، كنصره لإبراهيم لما ألقوه في النار، ونصر موسى ضد السحرة، وفي بقية الآيات من إرسال الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم وقلق البحر له ليسلك بقومه طريقاً ييساً وسط أمواجه، وكنصره محمداً ﷺ بالملائكة والريح وغير ذلك، فقد قال ﷺ: «نصرت بالصبا وأهلك عاد بالذبور»^(١)، وكنصر الله له على قومه المحاصرين له ليقتلوه،

(١) رواه البخاري (١٠٣٥)، ومسلم (٩٠٠).

فأغشى الله أبصارهم وإحساسهم، وجعله يخرج من بينهم ويجعل التراب على رؤوسهم، وكنصر الله له حين لحقه سراقه بن مالك فأغاص الله قوائم فرسه بالأرض، وكنصره على الأعرابي الذي أخذ سيفه فاستله ليقنتله فمنعه الله منه، إلى غير ذلك من أنواع نصر الله.

عاشرها: في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ أي عزيزاً لا يغلبه شيء لعظم قوته وغلبته، ولا يرام جنبه ﷺ، فلا حجة لأحد عليه، وأفعاله صادرة عن حكمة في فعله وتشريع، فكلها في غاية الإحكام والإتقان، فلذلك قطع الحجة بإرسال الرسل لقطعه الأعذار بتقدم الإنذار، فهو سبحانه مع عزته في عقوبته الكفار الذين لم ينتفعوا بالإنذار فإنه حكيم في مقابلة عنادهم.

قال الرازي في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ يعني هذا الذي يطلبونه من الرسول أمر هين في القدرة، ولكنكم طلبتموه على سبيل اللجاج، وهو تعالى عزيز، وعزته تقتضي ألا يجاب المتعنت إلى مطلوبه، فكذاك حكمته تقتضي هذا الامتناع لعلمه تعالى أنه لو فعل ذلك أي لو أجابهم إلى إنزال كتاب من السماء دفعة واحدة لبقوا مصرين على لجاجهم، وذلك لأنه أعطى موسى ﷺ هذا التشريف، ومع ذلك فقومه بقوا على المكابرة والإصرار واللجاج والله أعلم اهـ.

حادي عشرها: انتصاب «رسلاً» على البديل من قوله: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ﴾، والجملة من قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾ جملة اعتراضية بين البديل والمبديل منه، أفادت تشريف موسى بتكليم الله، ورجح الزمخشري أن ينتصب «رسلاً» على المدح، وجوز غيره أن يكون مفعولاً بـ «أرسلنا» مقدرة، وأن يكون حالاً موطئة و«لثلاً» متعلقة بـ «منذرين» على طريق الإعمال.

ثاني عشرها: قال صاحب «المنازل» في تفسير هذه الآية: اختلف العلماء الذين اتبع الناس مذاهبهم في التكليف، هل يتوقف كله على إرسال الرسل أم يمكن أن يعرف كله أو بعضه بالعقل؟ فقالت طائفة:

لا يجب على أحد إيمان ولا عمل صالح، ولا يحرم على أحد جرم ولا كفر ولا يستحق أحد ثوابًا ولا عقابًا على شيء إلا من بلغته دعوة رسول قامت بها عليه الحجة، فإنه يكلف العمل بما جاء به فحسب، ولا يجازى إلا على ذلك.

وذهبت طائفة إلى أن التكليف بعد بعثة الرسل لا يتعدى ما جاءوا به لمن بلغته، وأما من لم تبلغه دعوة فإنه يمكن أن يدرك بعقله حسن الأشياء والأعمال وقبحها، ويجب عليه أن يعمل الحسن ويترك القبيح واللّه تعالى يؤاخذ به بحسب ما يدركه من ذلك بالعقل، كما يؤاخذ به بحسب ما يدركه من ذلك بالشرع، والمتبادر من الآية التي نحن بصدد تفسيرها أن عدم إرسال الرسل يمكن أن يكون حجة للناس يوم القيامة إذا أراد الله أن يؤاخذهم ويعاقبهم على ترك الهدى الذي جاءهم به الرسل.

والمتبادر من آية سورة الإسراء أنه ليس من شأن الله وسنته أن يعذب الأمم التعذيب السماوي العام الذي عبر عنه بقوله في الآية (٤٠) من سورة العنكبوت: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِمْ فَمِنْهُمْ مَن أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَن أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَن خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَن أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (٤١) إلا إذا أرسل إليهم رسولاً فكذبوه، وسنته في هذا النوع من التعذيب مبينة في مواضع من الكتاب العزيز، فهو لا يأخذ به كل قوم كذبوا رسولهم، بل من أنذرهم بالعذاب فتماروا بالنذر، وتمادوا في عداوة الرسل، ومن أخذ القرآن بجملته وفقه أحكامه وحكمه يعلم أن الدين وضع إلهي لا يستقل العقل البشري بالوصول إليه بنفسه، بل يعرف بالوحي، وأنه مع هذا موافق لسنن الفطرة في تزكية النفس وإعدادها للحياة الأبدية في عالم القدس، فهو من حيث هو وضع إلهي يترتب على العمل به، والترك جزاء شرعي وقدري يحدده الله في الدنيا والآخرة، وهذا الجزاء خاص بمن بلغته دعوته على وجهها، ومن حيث إنه موافق لسنن الفطرة،

يترتب على الإهتمام به تزكية النفس، وعلى الإعراض عنه تدهيئتها. وتأثير العقائد الصحيحة والأعمال الصالحة والآداب العالية التي يهدي إليها تأثير فطري ذاتي، فكل من اهتدى بها زكت نفسه بقدر اهتدائه بها، وإن لم يعلم أن رسولاً جاء بها، وكذلك تأثير العقائد الباطلة والأعمال القبيحة والأخلاق الفاسدة التي ينهي عنها، فكل من تلوث بها نفسه فسدت وسفلت، والأصل في ذا وذاك الإخلاص في إثارة ما يعتقد الإنسان أنه الحق والخير على ضده.

فكما دلت الآيات على أن الله لا يؤاخذ الناس بمخالفة ما جاءت به الرسل إلا إذا بلغتهم دعوتهم، وقامت عليهم حجتهم؛ لأن هذا النوع من المؤاخذه وضعي لا يتحقق إلا بتحقيق الوضع الذي يترتب هو عليه، كذلك تدل آيات أخرى على الحساب والجزاء العام بالقسط على حسب تأثير الأعمال في النفوس، فمن دسّى نفسه وأبسلها لا يمكن أن يكون عند الله كمن زكى نفسه وأسلمها، ولا يمكن أن يقول عاقل إن نفوس من لم تبلغهم الدعوة الصحيحة تكون سواء مهما اختلفت عقائدهم وأخلاقهم وأعمالهم، فإن هذا مخالف لحكم العقل وإدراك الحس، إذ لم توجد ولا توجد أمة إلا وفيها الصالحون والطالحون، والأبرار والفجار، والذين يؤثرون ما يرونه من الهدى على داعية الشهوة والهوى وبالعكس، فهل يكون الفريقان عند الحكم العدل سواء؟ ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ﴾ [المائدة: ١٠٠]، ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْبَرِ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [هود: ٢٤].

قلت: وردت نصوص وحي الله في كتاب وسنة على عدم جدوى الأعمال بدون الإخلاص لله كقوله: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَىٰ شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الصَّلَافُ الْبَعِيدُ﴾ [إبراهيم: ١٨]، ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً حَاقًّا إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ

﴿٣١﴾ [النور]، وفي الحديث الصحيح عنه ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١)، والنصوص كثيرة في ذلك.

والله يثيب الكافر على عمله الطيب مع النية الحسنة لله في الدنيا بالصحة والرزق ونحوه، فأما في الآخرة فليس لهم إلا النار، ﴿وَحِطُّ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطْلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿١٦﴾ [هود]، حتى يحققوا التوحيد، ويكفروا بالطواغيت، ويتبرءوا من الشرك وأهله، ثم إنه من أسلم منهم فإنه يسلم على ما أسلف من الخير فيكتب له، والكفار لو سلموا من عذاب الدنيا لِعَدَمِ إرسال الرسل فلا يسلمون من عذاب الآخرة لنقضهم عهد الله الفطري بما ركب فيهم من العقل والسمع والأبصار والأفئدة، وما أخذه الله على بني آدم من العهد كما جاء في الآية (١٧٢، ١٧٣) من سورة الأعراف، وقد اعترف صاحب «المنار» بذلك وقرره في تفسيره.

وقد بين الله السبب في أخذه الميثاق على بني آدم وهم في صلب آبائهم، وهو ألا يدعوا الجهل بإشراكهم، ولا يدعوا التقليد لآبائهم في ذلك حيث قال سبحانه: ﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ ﴿١٧٢﴾ أَوْ نَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ ﴿١٧٣﴾ [الأعراف]، وعلى هذا فأهل الفترة يعذبهم الله على أصل التوحيد، لتعطيل عقولهم عن التفكير فيمن خلقهم، وأنهم لم يُخلقوا عبثًا، ولا يعاقبون على شرائع الإسلام وفروعه التي لا تعلم إلا بالوحي، ولا تنفعهم أعمالهم الصالحة في الآخرة لإخلالهم بأصل التوحيد، فهذا ما دلت عليه النصوص.

وقال قبل ذلك: المتبادر من الشواهد الأولى أنها في عذاب الدنيا، سواء كان بالاستئصال أو فقد الاستقلال وهو المشار إليه بالهلاك، أو بما دون ذلك وهو المشار إليه بالمصيبة، وأما الشاهد الأخير فيظهر أنه أعم، وقد جاء بعده الوعيد بسوء العذاب والتهديد بقوله في الآية

(١٥٧) من سورة الأنعام: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ وفيه تهديد بعذاب الدنيا، أو بالموت وقيام الساعة العامة أو الخاصة، ويعقب ذلك عذاب الآخرة.

وأما الآية التي نحن بصدد تفسيرها فهي مطلقة، والمتبادر منها أن في حكمة إرسال الرسل قطع حجة الناس واعتذارهم بالجهل عندما يحاسبهم الله في الآخرة ويقضي بعذابهم، ومفهومه ومفهوم سائر الآيات أنه لولا إرسال الرسل لكان للناس أن يحتجوا في الآخرة على عذابها، وعلى عذاب الدنيا الذي كان أصابهم بظلمهم، واستدل بها كثير من العلماء على امتناع مؤاخذه الله للناس وتعذيبهم على ترك الهداية، التي لا تعرف إلا من الرسل ﷺ.

ويستدلون بآية سورة الإسراء على نجاة أهل الفترة وكل من لم تبلغه الدعوة، ولمَّا كانوا شيعاً - تتعصب كل شيعة منهم لمذهب ينسب إلى عميد منهم قدسوه بإشهادهم والانتساب إليه - صارت كل شيعة تلتمس من الآيات ما يؤيد مذهبها وتتأول ما ينقضه، وعلى هذا الأساس أول بعضهم آية الإسراء بأن المراد بالرسول فيها العقل، ويردُّ هذا التأويل سائر الآيات التي بمعناها كآية التي تفسرها، فلا يجد أبرع المؤولين والمحرفين منفذا لمثل هذا القول في الرسل المبشرين المنذرين الذين ذكروا في سياق إثبات الوحي، وقص الله على نبيه بعضهم، وذكرهم بأسمائهم وبين أحوالهم، وكذلك آية القصص: ﴿حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمَمَةٍ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ [القصص: ٥٩]، لا يقول عاقل: إن الرسول هنا العقل، ولكن قد يقوله الذي جُنَّ في مذهبه جنوناً مطبقاً، وما المجانين في ذلك بقليل.

وكيف والتقليد مبني على عدم استعمال العقل في فهم الدين، والاكتفاء فيه بما يعزى إلى المذاهب بحجة أن المقلدين تعجز عقولهم عن إدراك الأدلة العقلية والنقلية، وإنما يفهمون كلام علمائهم دون كلام الله وكلام رسوله اهـ.

قلت: قد وردت أحاديث عن بعض رجال من أهل الفترة إنهم في النار، بعضهم ذو سجايا حميدة وأعمال فاضلة، وهذا مما يدل على أن الشرك لا ينفع معه عمل ولا يعذر أحد في ارتكابه، خصوصاً والعرب الإسماعيليون بمكة أم القرى كانوا قريبي العهد بملة إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام بسبب جوارهم لبیت الله الحرام، وسدانتهم له، فالتوحيد ليس غريباً عن أذهانهم، بل هو متأصل فيهم لما ورثوه من آبائهم الحنفاء، وأما الوثنية فهي دخيلة عليهم في عصور متأخرة في عهد خزاعة وكل من انصبغ بوثنية عمرو بن لُحَيٍّ الخزاعي أول مبدل لملة إبراهيم فهو رافض لملة إبراهيم التي كان عليها آبؤه، ومتنكر للفقرة الإلهية المفطور عليها، فهو ناقض للميثاق الفطري، ومعطّل لعقله وأحاسيسه عن التفكير الفطري فيمن خلقه، فلا يتوقف عذابه على إرسال نبي جديد والله أعلم.

قال الشيخ محمد عبده في «رسالة التوحيد» في هذا البحث: أفليس من حكمة الصانع الحكيم الذي أقام أمر الإنسان على قاعدة الإرشاد والتعليم الذي خلق الإنسان وعلمه البيان علمه الكلام للتفاهم، والكتاب للتراسل، أن يجعل من مراتب الأنفس البشرية مرتبة يعد لها - بمحض فضله - بعض من يصطفيه من خلقه، وهو أعلم حيث يجعل رسالته، يميزهم بالفطر السليمة، ويبلغ بأرواحهم من الكمال ما يليقون معه للاستشراق بأنوار علمه والأمانة على مكنون سره مما لو انكشف لغيرهم انكشافه لهم لفاضت له نفسه، أو ذهبت بعقله جلالته وعظمته، فيشرفون على الغيب بإذنه، ويعلمون ما سيكون من شأن الناس فيه، ويكونون في مراتبهم العلوية على نسبة من العاملين نهاية الشاهد وبداية الغائب، فهم في الدنيا كأنهم ليسوا من أهلها، وهم من وفد الآخرة في لباس من ليس من سكانها.

ثم يتلقون من أمره أن يُحدِّثُوا عن جلاله وما خفي على العقول من شؤون حضرته الرفيعة بما يشاء أن يعتقده العباد فيه، وما قدر أن

يكون له مدخل في سعادتهم الأخروية، وأن يبينوا للناس من أحوال الآخرة ما لا بد لهم من علمه، معبرين عنه بما تحتمله طاقة عقولهم، ولا يبعد عن متناول أفهامهم، وأن يبلغوا عنه شرائع عامة تحدد لهم سيرهم في تقويم نفوسهم وكبح شهواتهم، وتعلمهم من الأعمال ما هو مناط سعادتهم وشقائهم في ذلك الكون المغيب عن مشاعرهم بتفصيله اللاصق علمه في أعماق ضمائرهم في إجماله، ويدخل في ذلك جميع الأحكام المتعلقة بكليات الأعمال ظاهرة وباطنة، ثم يؤيدهم بما لا تبلغه قوى البشر من الآيات، حتى تقوم بهم الحجة ويتم الإقناع بصدق الرسالة، فيكونون بذلك رسلاً من لدنه مبشرين ومنذرين، ولا ريب أن الذي أحسن كل شيء خلقه، وأبدع في كل كائن صنعه، وجاد على كل حي بما إليه حاجته، ولم يحرم من رحمته حقيراً ولا جليلاً يكون من رحمته بالنوع الذي أجاد صنعه أن ينقذه من حيرته، ويخلصه من التخطي في أهم حياته، والضلال في أفضل حاله.

يقول قائل: لِمَ لَمْ يُودَعْ في الغرائز ما يحتاج إليه من العلم، ولم يصنع فيها الانقياد إلى العمل وسلوك المنجي في الدار الآخرة؟ وهو قول يصدر عن شطط العقل، والغفلة عن الحقيقة الفطرية للنوع الإنساني، ذلك الإنسان العجيب في شأنه يصعد بقوة همته إلى أعلى المراتب المادية، ويطاول بفكره أرفع معالم الجبروت ثم يصغر ويتضاءل وينحط إلى أسفل درك من الجهل والاستكانة والخضوع متى عرض له أمر ما لم يعرف سببه، ولم يدرك منشأه، فينحط عقله إلى عبادة صنم قد يصوره هو بيده، ولو من ثمرة يأكلها إذا جاع، وتستذله شهوته ومطامعه التي تسترقه لمن لا يرضاه رقيقاً له لو تمتع بالحاسة الدينية الممدة لعقله والمغذية لروحه، فلو ألهم حاجاته كما تلهم الحيوانات لم يكن هذا النوع، بل كان إما حيواناً آخر كالنحل والنمل، أو ملكاً من الملائكة ليس من سكان هذه الأرض.

ولكن الله كما جاد على كل شخص بالعقل المصرف للحواس،

لينظر في طلب اللقمة وستر العورة والتوقي من الحر والبرد جاد على الجملة بما هو أمس بالحاجة للبقاء، وأفضل في الوقاية من عوامل الشقاء، وأحفظ لنظام الاجتماع، فمنَّ على بني الإنسان بالرسالة التي هي من بناء سننه فيهم على قاعدة الإرشاد والتعليم، وأتاهم من أضعف الجهات فيهم، وهي جهة الخضوع والاستكانة، فأقام لهم من بين أفرادهم هداة مرسلين، وميزهم من بينهم بخصائص لا يشركهم فيها سواهم، وأيدهم زيادة في الإقناع بمعجزات باهرات تملك النفوس، ويصطدم بها عقل العاقل فيرجع إلى رشده وينبهر لها بصر الجاهل فيرتد عن غيه، يطرقون القلوب بقوارع من أمر الله، ويدهشون المدارك ببواهر من آياته، فيحيطون العقول بما لا مندوحة من الإذعان له.

ويستوي في الركون لما يجيئون به المالك والمملوك، والسلطان والصعلوك، والعاقل والجاهل، والمفضل والفاضل، فيكون الإذعان لهم اضطرارياً روحياً، فحاجة البشر إلى الرسل حاجة روحية كحاجتهم إلى العقول الفطرية، وكل ما لامس الحس منها فالقصد فيها إلى الروح وتطهيرها من دنس الأهواء الضالة، وتقويم ملكاتها، فالرسل يرشدون العقل إلى معرفة الله وما يجب أن يعرف من صفاته، ويثبتون الحد الذي يجب أن يقف عنده في طلب ذلك العرفان على وجه لا يشق عليه الاطمئنان إليه، ويجمعون كلمة الناس كلهم على إله واحد لا فرقة معه. ويخلون السبيل بينهم وبينه كي يتصلوا به ضراعة ورجاء وجهه الكريم، ويبينون للناس ما اختلفت عليه عقولهم وشهواتهم، وتنازعت مصالحتهم ولذاتهم، فيفصلون في تلك المخاصمات بأمر الله الصادع، ويؤيدون بما يبلغون عنه ما تقوم به المصالح العامة، ولا تفوت به المنافع الخاصة، ويعودون بالناس إلى الألفة، ويكشفون لهم سر المحبة، ويعرضون عليهم مجاهدة أنفسهم ليستوطنوها بقلوبهم ومشاعرهم، ويعلمونهم أن يرعى كل منهم حق الآخر، وأن يعين قويمهم

ضعيفهم، ويرفد غنيهم فقيرهم، ويتعاونون غاية التعاون على البر والتقوى.

ويضعون لهم حدودًا عامة يسيرون عليها كاحترام الدماء البشرية إلا بحق، مع بيان الحق الذي تهدر له، وحظر تناول شيء مما كسبه الغير إلا بحق، مع بيان الحق الذي يبيح تناوله، وحرمة الأعراض إلا بنكاح صحيح أو سبي مباح، ويعملون على تقويم أنفسهم بالملكات الفاضلة كالصدق والأمانة والعفة والوفاء بالعقود والعهود، ورحمة الضعفاء وإسعاف المحتاجين، ويسلكون بهم طريق الترغيب والترهيب في ذلك كله، وبهداية الرسل تطمئن النفوس وتثلج الصدور، ويعتصم المرزوء بالصبر انتظارًا لجزيل الأجر، وإرضاءً لمن بيده الأمر، وبهذا ينحل أعظم مشكل في الاجتماع الإنساني لا يزال العقلاء يجهدون أنفسهم في حله وهو لا ينحل إلا باتباع شرع الله.

وليس من وظائف الرسل تعليم الصناعات والتاريخ ونحوه، ولا تفصيل ما يحويه عالم الكواكب ولا علم طبقات الأرض، وما بث الله فيها، ولا ما تحتاج إليه النباتات، أو تفتقر إليه الحيوانات، فإن هذا من وسائل الكسب وازدهار الحضارة التي أصلها الإباحة في الشرع إلا ما ورد تحريمه لأضرار صحية أو مادية، وقد هدى الله إليه البشر بما أودع فيهم من الإدراك، وأما الذي ورد عن الأنبياء من الإشارة إلى بعض الأفلاك أو هيئة الأرض فإنما يقصد منه الاستدلال على حكمة الله الذي أبدعه، ووجوب توحيده لا شريك له، وتوجيه الفكر إلى الغوص لإدراك أسرارهِ وبدائعهِ.

وجاء في القرآن امتنان الله على عباده بأن سخر لهم ما في السموات وما في الأرض جميعًا منه، وهذا يقتضي تكريس المواهب لاستثمار ما سخره الله، والانتفاع به في جميع المقومات المادية التي ينتفع بها عباد الله في حمل رسالتهم وتقوية كيانهم ضد

أعدائهم، وأن ينافسوهم عليها حتى يكونوا هم الغالبين، فدين الله الإسلامي الصحيح ليس حاجباً عن العلم ولا محرماً ولا معادياً للاختراعات الصناعية والإبداع فيها كما هو دين الكهنوت المفتري على الله، وإنما دين الله أكبر باعث على العلوم والمخترعات النافعة وأكبر موجب للتسلح والاستعداد بكل المجهود من أنواع القوة واستثمار الأرض، وكل مادة فيها مع سلامة القصد وإخلاص النية لله في ذلك لتكون الغاية هي الخير بجميع مقتضياته، وأصحاب ذلك مأجورون عند الله، خلافاً لغايات الكفرة الفجرة فيما يتسابقون على ذلك لأجل الشر والاستعلاء. انتهى باختصار وتصرف كثير تقتضيه الحال والله الموفق.

﴿وقوله سبحانه في الآية (١٦٦): ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾

أَنْزَلَهُ، يَعْلَمُهُ وَالْمَلَكُ يُشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (٣١)﴾:

فيه من الله تعظيم لشأن القرآن وشأن نبيه المنزل عليه ﷺ وجبر لقلبه، وتأنيس لروحه من تكذيب أعدائه المخالفين المعاندين الذين يعرف بعضهم أحييته وصدقه كما يعرفون أبناءهم، وفيه تشجيع له ورفع كبير لمعنويته، وتقريع لمخالفيه، وتحثيم لايجاب متابعتة ﷺ، والتزام هذا الوحي المنزل عليه وأخذه بقوة، فمعناها كما يدل حرف الاستدراك المبتدأة به أنه إن يكفر بك يا محمد من يكفر من اليهود المتعنتين القائلين ﴿مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]، والمقترحين عليك إنزال كتاب من السماء كما اقترح عليك كفار قريش هذا وأضعافه بمكر يهودي، فليس لمكذبيهم قيمة أبداً؛ لأن الله سبحانه يشهد بتنزيله إليه ما أنزله من الكتاب والوحي الثاني الذي هو السنة، وأنه أنزل إليك بعلم منه أنك خيرته من خلقه، وصفيه من عباده، وأنت أهل لإنزاله عليك لقيامك بحقه، وعلمك بحقائقه وحسن دعوتك إليه وحثك عليه، وأنت أولى من يخص بإنزاله والتكليف

ببيانه وتبليغه، فشهادة الله فيها أعظم تزكية له وتأيد، وهي أكبر شهادة يعتز بها المشهود له، يحصل بها تأييده بالمعجزات والتحتم على جميع الناس باتباعه دون التفات إلى سواه، أو اختيار لمتبوع غيره، أو تفضيل رأي من الآراء على أي شيء مما جاء به ﷺ.

ومع شهادة الله، فالملائكة يشهدون، ومن شهدت الملائكة بصدق ما أنزل إليه وأحقية ما أنزل إليه فإنه لا يبالي بمن كذبه من البشر، بل يجزم أن تكذيبهم سيتضاءل، وأنهم سيدخلون في دين الله أفواجًا، وأن الله سيفتح على أيدي أتباعه البلاد وقلوب العباد كما كان ﷺ يبشر أصحابه ويعدهم بذلك لما يعلم بعلم الله من تمكينهم في الأرض.

وفي هذه الآية الكريمة تسرية للرسول ﷺ مما كان يعانيه من كيد اليهود وعناد المشركين، وفيها أيضًا تثبيت وتطمين لقلوب المسلمين في أول عهدهم بالإسلام، وما يسمعون من أغاليط اليهود ومكابرتهم، وأراجيف أذيالهم المنافقين، وما يرون من تكالب الأعداء ضد الدعوة إلى الإسلام والتنديد بالمسلمين، فهذه الآية تعطيهم أضخم رصيد للاطمئنان والثبات والصمود أمام جميع التحديات، وتبشرهم بمعونة الله ونصره، وبمعية الملائكة المقربين بالتصديق والتوثيق ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ أي وحسبك بالله شاهدًا على صدقك يا محمد، وصحة ما أنزل إليك دون ما سواه من خلقه، فإن شهادته كافية من دون شهادة الملائكة وغيرهم.

وهذا التصديق العظيم من رب العرش الكريم يتسلح به كل فرد من أتباع محمد ﷺ فيطمئن قلبه، ويقوى يقينه، وتعلو حجته، فيتسامى بمعنويته، ويستعلى على جميع الماديات وجميع أصحاب الاتجاهات الأخرى التي لا سند لها سوى ظنون المتخرصين، ودجل الدجالين، وأغراض الانتهازيين، وتقليد الجاهلين المغفلين وأتباع المغررين، أما هو فإنه على بينة من الله وبرهان، ووحى الله معه سلطان، فلا يضره تسمية عدوه له «رجعي» أو «متخلف»، بل يجزم أن

أعداءه هم الرجعيون الراجعون إلى كل جاهلية قديمة قد أكل عليها الدهر وشرب، وهم المتخلفون عن ركب الهداية وسلوك صراط الله الضامن للوحدة والسعادة والحياة الطيبة في الدنيا، والفوز بالنعيم الخالد في الدار الآخرة.

وهم المتخلفون المتذبذبون في التبعية لكل طاغوت ودجال تضيع حياتهم معه في حلقات مفرغة من التجارب الفاشلة التي تجعلهم يقدسون هذا زمنًا، ثم يلعنونه، إلى غيره مما يكون أسوأ منه، بخلاف المسلم الذي لم يركن إلى أي مبدأ أو نظرية لم يشهد بصحتها الله، فإنه التقدمي الصحيح في جميع حالاته، قد رفض كل رجعية قديمة من أوضاع الماديين الوثنيين، وتمسك بالجديد الذي أتاه به وحي الله، فتجددت أحواله وتقدمت حياته بالدين الذي يحضه على العلم والعمل والقوة والنصح في الصنعة، والاحتفاظ بعقله عن شرب المسكرات والمفترات، وبصحة جسمه عن أكل الميتة وشرب الدم وأكل الخنزير، وتناول شيء من الخبائث، والاحتفاظ بحريته عن الخضوع لغير الله والخشية مما سواه، وألا يتخذ إنسانًا مثله نذًا من دون الله، ولا يعمل لغير الله، ولا يكون تابعًا لأي جهة في مبدأ أو خلق أو نظرية، ولا مستهديًا بأحد من البشر أو تابعًا له في أي مسلك ومذهب، ولا مسايرًا لأي فرد أو أمة، بل يكون هاديًا لغيره وقائدًا ومسيرًا، لا مقلدًا ولا مسايرًا كما هي طريقة العصريين الذين رفضوا هداية السماء، وزهدوا في بضاعته الروحية الرحمانية، ولم يصدقوا الله فيما شهد به من الحق المنزل على رسوله، والذي كان به صدر هذه الأمة أعجوبة الدهر ومفخرة التاريخ.

إن وظيفة العقل هي أن يتدبر دلائل الهدى وموجبات الإيمان بالنظر في آيات الله النفسية والآفاقية، وأن يعتبر بالعوالم العلوية وكائنات الجو، وبالعوالم السفلية وما بُثَّ فيهما من دابة ومادة، ويستيقن أن لها خالقًا مُبدعًا أحسن كل شيء خلقه، وهو الله وحده الذي لا شريك

له أبدًا في كل شيء، وأنه المتفرد بالخلق والتدبير، وأنه الذي يمسك السموات والأرض بقدرته وأمره النافذ على كل شيء، والذي لا يردّه شيء، وأنه الذي سخر لنا ما في السموات وما في الأرض، وأسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، وأنه الذي سخر الفلك تجري في البحر بأمره ورحمته، ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه، وأن البواخر في البحار لا يسيرها البخار مستقلة بمفرده، ولا المحركات منفردة مهما تضخمت، وإنما المسير الحقيقي لها، والمنقذ لها من الغرق والتلف هو الله، إذا أراد إغراقها أو توقيفها وإفساد مفعول محركاتها سلط عليها من الأمواج والهواء ما لا تطيقه، وأن جميع المحركات البحرية والبرية والجوية كلها رحمة من الله، علّم الإنسان صنعتها، وهداه إلى استثمار المواد التي سخرها له، وأن المسير الحقيقي هو الذي جعل لكل شيء سببًا، ورزق الإنسان من المواهب الحسية والمادية والمعنوية ما يجعله صانعًا ومخترعًا لكل ذلك.

وبهذا يوجب العقل على صاحبه الإيمان الكامل بالله، وأن يتلقى وحيه الذي ورثه من نبيه محمد ﷺ بالانقياد والتسليم، فإن مهمة الرسل بوحى الله تنبيه العقول إلى جميع ما ذكرنا، لتنتفع العقول الفطرية بالتدبر والتفكير، وصقلها مما ران عليها من ركام الضلال وظلمة الجاهلية المتنوعة، لتستنير بصحة النظر والتفكير، فيكون فيها قابلية الإيمان والإذعان، فهذا هو دور العقل ووظيفته الأصيلة، أن يحدو بصاحبه إلى الإيمان بالله، وتصديق رسوله المؤيد بالمعجزات المخضعة للعقول الصريحة السليمة من الأغراض والعناد، وأن يصدق شهادة الله لرسله فيما أوحى إليهم، وأن يتفهم المقصود من معاني الوحي ليرشد صاحبه إلى العمل والانقياد التام.

وليست وظيفته المناقشة والتمرد على الله، فإن الله لم يخلقه للشغب وكفران النعمة، ولم يخلقه حاكمًا على دينه يصحح منه ما يشاء ويرفض ما يشاء، فإن العقول غير متساوية في عمق التفكير

وسطحيته، بل طبيعتها مختلفة ومداركها مختلفة، لا تصلح حاكمة على شيء أبدًا. لا اضطرابها الذي جعلها الله عليه لصالح الحياة الدنيا، فإنه لو تساوت العقول في المعرفة والإدراك لبطلت المصالح، ولم يحصل تبادل المنافع، ولذا جعل الله وظيفتها في الشؤون الدنيوية غير محدودة ولا مضبوطة، وقصر وظيفتها في الدين على ما ذكرناه من تدبر وحي الله المبارك ليحدو بصاحبه إلى الإذعان والتنفيذ، وليست وظيفته التطاول على وحي الله، ولا العبث به فيما يراه من التأويل، كشأن أهل الكلام الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا.

وليس معنى كون الدين الإسلامي دين العقل أن الله سلط العقل على دينه يتحكم بنصوصه فيتأولها كما يريد أو يقبل منها ما يتضح له فهمه أو حكمته، ويرفض منها ما أشكل عليه، فإن العقل قاصر عن إدراك كل شيء، وتتجاذبه إشكالات يصورها الشيطان الذي يلعب عليه، وإنما مخاطبة الدين للعقل بمعنى إيقاظه وصقله وتفهمه وموافقته للعقل الفطري الذي لم يتلوث ويختلط بشبهات الشياطين، وشهوات المغرضين وكبرياء الأنانيين.

ودين الله الإسلام لا يأتي بما تحيله العقول الفطرية، وإنما قواعده وأحكامه مما تشهد العقول المستقيمة بصحتها وصلاحيتها وضرورة تشريعاتها، وفي وحي الله من أمور الغيب وبعض صفات الله ما يحير العقول، وليس مما تحيله العقول، ولكنه يُجْمَلُ بعضها كي تكشفه الأحداث كما قال تعالى: ﴿سَرَّيْهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، ويجعل قواعد ترفع الإشكال كالتنزيه ونفي الكيفية، ويصرف الوحي بشتى الأساليب ليفسر بعضه بعضًا.

وبالجملة فالعقل ليس إلها يُشَرَّعُ ولا حاكمًا على النصوص، وإنما هو محكوم بوحي الله، والنصوص هي الحاكمة عليه، والعقل وإن كانت وظيفته في الماديات بعيدة المدى، وانطلاقاته في الإبداع والاختراع لا تقف عند حد، مع ما يحصل منه من أغلاط فظيعة

تقييمها التجارب، وقد يدفع لها أهلها أغلى ثمن؛ لأنه عرضة للخطأ مع سعة آفاقه، وكم ظهر فساد عقليات وتكهنات، ولكن مجاله في الروحانيات ضيق ومحدود جدًّا، وتجده ينهار ويتلاشى أمام الشهوة والخرافات، وتعميه الأطماع وتغلق عليه باب التفكير مثل ما تعميه الشهوة الجامحة، وقد أوضحنا نماذج كثيرة من سيرة البشرية العمومية مخالفة للعقل، والعقل خاضع لها لم يُبَدِّ حراكًا، بل هي نابعة من تصوراته الفاسدة وقصوره المجبول، ومن كان هذا شأنه لا يجوز أن يكون حاكمًا على نصوص وحي الله المضمون لها العصمة، ولا يجوز جعله ميزانًا، بل ولا يجوز أن يكون مرجعًا للبشر في شؤون حياتهم على اختلاف أنواعها، ولا مُحَكِّمًا فيها دون الرجوع إلى وحي الله.

والذين ركبوا عقولهم وساروا على أهوائهم من أهل المبادئ القومية والمذاهب المادية هم أضل من المشركين على اختلاف أنواعهم في كل عصر من العصور، وأشد جريمة وأكبر إثماً، وهم مع تطاولهم على الله ورسوله، ورفضهم للوحي، ومعاداتهم للمتبعين له، فهم ليسوا بأحرار العقول، وإنما هم مقلدون لأفراخ الاستعمار وطواغيت الماسونية وأرجاس الملاحدة، فهم لا يحملون عقولهم التي يتبجحون بها، وإنما يحملون عقولاً غريبة عن أدمغتهم الفكرية، فعقولهم الاستقلالية قد أهدروها وحملوا صورًا لأفكار غيرهم، ولا يجوز لأهل «لا إله إلا الله محمد رسول الله» أن يخرجوا عن دائرة وحي الله، إلى أي مذهب من المذاهب أو مبدأ من المبادئ، بحجة مناسبتة لواقعهم، أو مسايرتهم للمجموعة الدولية، أو أي نوع من أنواع الاستحسان؛ لأنه لا يجوز للمسلم أن يجعل لنفسه الخيرة في أي شأن من شؤون حياته، كما كررنا ذلك فيما سبق؛ ولأن أي أمة إسلامية لم تطبق دينها في الأصول والفروع فهي عولٌ على غيرها، ولا تعتبر دولة عقائدية مستقلة بعقيدتها بين الأمم، وإنما هي مسائرة لغيرها من الدول العلمانية ومرتبطة بها.

فطريقة القوميين ومن على شاكلتهم من كافة العلمانيين طريقة المكذب لله في رسالته ووحيه، الرافض لشهادته بصدق ما عند رسوله ﷺ، وما اعترفهم بالله والقرآن والرسول إلا اعتراف لفظي لا يجاوز حناجرهم، كاعتراف المنافق والمخادع للمسلمين، فانتسابه للإسلام غير مقبول.

﴿وقوله سبحانه في الآيات (١٦٧ - ١٦٩): ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ (١٦٧) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾ (١٦٨) إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ (١٦٩):

هذه الآيات الثلاث لها أكبر المناسبة والارتباط بالآية السابقة التي فيها شهادة الله بما أنزله على نبيه محمد ﷺ، وذلك أن فيها حكم الله على الكافرين بما أنزله عليه وشهد بصحته مع ملائكته الكرام، فالمكذبون بهذا الوحي المنزل جحودًا لرسالة محمد ﷺ هم مشاقون لله ورسوله عن بغي وعناد، وقد ارتكبوا مع كفرهم جريمة الصد عن دين الله التي تزيد في كفرهم وعقوبتهم؛ لجرأتهم الشنيعة على الله، ولذا حكم الله عليهم بالضلال البعيد عن الهدى والمحنة، والبعد عن رضوان الله ونيل وعده الحسن.

والضلال هو سلوك المتاهة المبعدة عن المقصود، الجالبة لكل مكروه في الدنيا والآخرة، فكيف إذا كان بعيدًا؟! فإنه يزداد شقاء بأصحابه ويتفاقم خطرهم جدًّا، فلا يقرب رجوعهم عنه ولا تخلصهم منه، لا سيما إذا كانوا يعتقدون الهداية، فإنهم يسترسلون في الضلال، ثم يرون مصلحتهم في إضلال غيرهم لتكثير سوادهم وتركيز طريقتهم الباطلة، وتنبري لهم المطامع السياسية أو المادية، فيزدادون انهماكًا في الضلال والإضلال، فتتضخم جريمتهم بالصد عن سبيل الله، ويشدد كفرهم، ولهذا قال سبحانه: ﴿وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

فإن الصد عن سبيل الله من أفضع أنواع الظلم وأشنع الجرائم، بحيث وصفه الله أنه أشد من القتل وأكبر؛ إذ به تحصل الفتنة عن الدين التي وصفها الله بأنها أشد من جريمة القتل؛ لأن الفتنة عن الدين تحول عن مرضاة الله، بخلاف القتل فإنه وإن كان إحداها فظيعاً لكن عاقبته خير للمقتول الثابت على دينه.

هذا وإن الصد عن سبيل الله أنواع كثيرة منها تلقيب الدعاة إلى الله بالألقاب شنيعة منفرة، كما كان كفار قريش يسمون النبي ﷺ ساحراً وكذاباً ونحو ذلك، وورثتهم الآن من أهل الباطل يسمون الداعية إلى الله عميلاً وذنبياً للاستعمار، وجاسوساً خائناً للوطن ومتزماً وحشياً وغير ذلك من الألقاب التي تجعل بعض أولاده وأقاربه يتبرءون منه، كما فعل طواغيت الثورات الانقلابية التي أحدثتها المخابرات الأمريكية وغيرها من دول الكفر والإلحاد، ومثلهم الأشرار الذين تبرزهم مكائد الماسونية والتعاليم الاستعمارية إلى محل الصدارة، وكذا الشيوعيون الذين يسمون الدعاة رجعيين عملاء للإقطاع والاستغلال ودسائس استعمارية، ونحو ذلك مما هو من أنواع الصد عن سبيل الله.

وكذلك القوميون المجمعدون الدعوة الإسلامية، والذين يسمون الدعوة إلى الإسلام طائفية ويحاربونها حرباً مُقَنَّعة تارة وأحياناً حرباً سافرة، في الوقت الذي يسمحون فيه ببناء الكنائس النصرانية والتبشير بالنصرانية في بلاد الإسلام التي سكانها مسلمون.

ومن أنواع حرب القوميّين المقنعة ضد الإسلام والمسلمين سيطرتهم على وسائل النشر والبرق، وفرضهم الرقابة على خطباء المنابر، وعلى استيراد الكتب في الثغور، فيمنعون أكثر ما فيه مقاومة للغزو الفكري والحرب الباردة ضد الإسلام، ويسمحون لكل ما فيه الهدم للإسلام دون الذي ينقضه، فهذا «طائفي ممنوع»، ويمنعون الخطباء من التوعية الحقيقية لملة إبراهيم من الولاء والبراء وعداوة

أعداء الإسلام، والبراءة من الشرك، ومن مقاومة الهدم المستمر في الصحف والأشرطة السينمائية ونحوها، بينما يشجعون الهدامين بالأموال وفسح المجال بكل حرية لهم.

فمثل هذا إذا أضيف إليه التربية القومية للناشئة، بل التربية التي فيها الخواء الروحي حصل به من الصد عن سبيل الله أضعاف الشرور التي تزيد عن الصد الحاصل من مشركي قريش ومن قبلهم من أعداء الرسل والإسلام الذي جاءوا به، فإن المعاداة المقنعة قد تكون أخطر من المعاداة السافرة وأنكى ضرراً، فالتعاليم الماسونية التي يسير عليها الاستعمار، وخلفاؤه من أبناء المسلمين تحمل أخطر الأضرار لمستقبل الناشئة وصددهم عن الإسلام؛ لأنهم يمنعونهم حرية الصلاة في المساجد، ولكن يربون أولادهم في جميع وسائل التربية تربية مادية حتى لا تجد المصلين إلا قليلاً، فلا يعمر المساجد سوى الشيوخ وبعض الكهول ونزر من الشباب، مع ضحالة العقيدة والجهل بحقيقة الدين، حتى لا يعرفوا من الإسلام إلا اسمه، ولا من القرآن إلا رسمه، فهذا من أنواع الصد عن سبيل الله.

ومنه أيضاً فصل الدين عن الدولة وجعله تحت أقدام السياسة، وإفساد التصور نحوه، وجعله كالدين الكهنوتي المفترى على الله، والتركيز في أذهان الناس أنه لا يصلح للسياسة ولا للحياة قياساً على الدين الكهنوتي، وأن الدين في الضمير أو في القلب، ونحو ذلك مما ينفي وجوده في الأعمال وسائر شؤون الحياة، فهذا من أخطر الصد عن سبيل الله.

وعلى هذا فنواحي الصد عن سبيل الله كثيرة، والضلال الذي يحمله أهله ضلال بعيد المدى، واسع الشر والانتشار، فيجب على المسلمين اليقظة التامة التي يعرفون بها العناصر القائمة بالصد عن سبيل الله ممن يقفزون إلى الصحافة، ويتمركزون فيها لإضلال الناس، ومن يؤسسون النوادي التي لا يعرف فيها ذكر الله والصلاة، ولا تتزكى

فيها الأدمغة والنفوس، بل على خلاف ذلك، يزدري أهلها الدين والمسلمين، ويزعمون أنهم أهل التقدمية والمدنية، وأن المسلمين متخلفون متحجرون.

وكذلك أهل الملاعب والمسارح ونحوها، ممن اتخذوا الصلاة هزواً ولعباً، وجعلوا مواقيت المباراة أو التفرج على حساب صلاة العصر والمغرب، حيث يتركها المتفرجون والمشجعون اغتناماً للمقاعد، حتى كثر الذين اتخذوا دين الله لهواً ولعباً، وكذلك المستهجنون للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمزددون لأهل الحسبة والمؤذون لهم، والمتهكمون بحدود الله الزاعمون، قسوتها وعدم صلاحيتها للعصر، فكل من هؤلاء وهؤلاء من أصناف الصادين عن سبيل الله المتكرين لشعائر دينه.

وأعظمهم جريمة هم المتنفذون الحماة لأولئك، ممن احتلوا الصدارة بمكر العناصر الماسونية، وممن يفسدون قلوب الحكام السليمة، فكل هؤلاء متعاونون على الصد عن سبيل الله عن شعور وعن غير شعور، فيجب على المسلمين عدم الاغترار بهم، وأن يعاملوهم معاملة إبراهيمية ومحمدية، ويعرفوا حكم الله فيهم، ولا يداهنوا في دينهم ولا يجاملوا على حسابه، وقد أسلفنا الحديث الذي أخرجه البخاري عن النبي ﷺ: «أبغض الخلق إلى الله ثلاثة» فذكرهم، ومنهم: «مبتغ في الإسلام سنة الجاهلية»^(١)، وما أكثر سنن الجاهلية العربية الأولى، واليهودية والرومانية والفارسية واليونانية وغيرها من الجاهليات المصرية والهندية!

فكيف يحب المسلم أبغض الناس إليه، فضلاً عن التعاون معه أو تحبذ سلوكه؟!

ولما ذكر الله حال الكفار الجاحدين رسالته، الصادين عن سبيله

ذكر مستقبلهم السيئ الفظيع فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ۖ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾ أي إن الذين كفروا بالله بكفرهم برسالته واجتناب سبيله وصراطه المستقيم، وظلموا بجميع أنواع الظلم، ظلمهم حق الله بانتقاص جنباه الكريم بالإعراض عن عبادته ورفض وحيه ورسالته، وظلمهم عباد الله بصددهم عن دينه وحرمانهم من الرشد وفتنتهم لهم ولأولادهم بما يبعدهم عن دينه ورضوانه، فإن الله لا يغفر لهم ما ارتكبوه من هذا الكفر والظلم؛ لأن الله لا يغفر أن يشرك به، فكيف إذا اجتمع مع الشرك صدهم عن سبيل الله وافتراؤهم عليه بفتنتهم للمسلمين؟

فهؤلاء محرومون من عفو الله وغفرانه، وحظهم في حياتهم عقوبات الله الشرعية والقدرية، أما عقوباته الشرعية فوجوب قتالهم وجهادهم على المسلمين، وإباحة دمائهم وأموالهم ونسائهم، حيث كفروا بنعمة الله وأصبحوا لا يستحقون الحياة ولا شيئاً من نعم الله فيها، لا من الأموال ولا من الأزواج، بل هم كالمغتصبين لها بإساءتهم ضيافة الله في ملك الله، فمثلهم كمثل ضيف استضاف قوماً ونزل بملكهم ورتع في فضلهم ونعمتهم، ثم أساء إليهم وتمادى في إساءته عليهم بدون اعتذار وتوبة، فإنه لا يستحق المسكن ولا الإكرام بالإنعام، بل يستحق جميع أنواع الإهانة والعذاب، جزاء على كفرانه النعمة بمساوئه، فهؤلاء الكفار لهم مثل السوء وعاقبة السوء، وسيحاسب الله المسلمين على تفريطهم برسالة الله وعدم تكوين القيادة والجهاد في سبيل الله، وتركهم الكفار يعيشون في أرض الله فساداً ويكفرون بنعمة الله حتى تسلطوا على عبادته، بفتنتهم وصددهم عن دينه القويم.

وأما عقوبات الله القدرية فهي ما يجريه عليهم من أنواع المصائب والخزي والإرهاصات، وإغراء العداوة بينهم، وإضرار نيران الحروب المدمرة والفتاكة، إلى غير ذلك من العقوبات الجليلة والدقيقة التي لا تحيط بها العقول، والتي ذكرنا طرقاً منها في تفسير قوله تعالى:

﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا يَهْدِيهِمْ طَرِيقًا﴾ (١٦٨) إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ ﴿أَي لَا يوفقهم للهداية إلى طريق يهتدون به وينجون من عقوبات الله وينالون مثوبته التي آخرها الجنة؛ لأنهم في علم الله الأزلي لا يستحقون ذلك، ولا يرغبون إلا في الإصرار على موجبات الشقاء والسخط، فهم كما قال الله سبحانه: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢]، ولكنهم كما وصفهم الله: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضُّمُّ الَّذِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال: ٥٥]، وبقوله: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال: ٥٥].

ولهذا خذلهم الله فلم يهدهم، ولن يهديهم إلا إلى ﴿طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾ وهو الكفر، يعني أن يمدهم الله في الضلالة الموصلة لهم إلى جهنم، حيث أصروا على الإعراض والشرود عن صراط الله الموصل إلى الجنة، فإن الله أجرى سنته أنه يهدي المنيب إليه، الذي أجاب دعوته إلى دار السلام، وأما الشارد العاتي في غوايته فإنه يزيده غواية، ويسلط عليه شياطين الجن والإنس حتى يركسوه في الشقاء الذي يهوي به في جهنم ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ لا يفتر عنهم عذابها ﴿وَهُمْ فِيهِ مُنْسَوْنَ﴾ [الزخرف: ٧٥]، يائسون من التفريج والإخراج كما قال سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلِمَ دُعِيَ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَهُمُ أَرْأَا فَلَا نَعْبَلُ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَذَابًا﴾ [مريم: ٨٤].

فخلود العذاب يؤكد لهم بسبب استمرارهم على الكفر واستحسانهم له مدى الحياة، فمهما طال أعمارهم أو تواترت عليهم المواعظ والآيات، حتى نص الله أنهم لو أعيدوا إلى الدنيا بعد شقائهم في النار لعادوا إلى الكفر والظلم.

وقوله سبحانه: ﴿وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ أي: وكان تخليد هؤلاء المذكورين في عذاب جهنم يسيرًا على الله؛ لعدم قدرة من يصلها على الامتناع من دخولها، أو دفعه لعذابها الأليم المقيم، ولأنه ليس

له من دافع على كما قال سبحانه عن حال الشقي القائل: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي﴾ (٢٨) هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ (٢٩) خُدُّهُ فَعُلُوهُ (٣٠) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلْوُهُ (٣١) ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ (٣٢) [الحاقة].

ولا شك أن ما يحل الله بالكافرين من فظيع العذاب يسير عليه جداً؛ لأنه سبحانه لا يستصعب عليه كل ما أراد فعله من خير عظيم أو عذاب مهين أليم ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤]، فالقوة له جميعاً والملك لله، والحكم لله في الدنيا والآخرة، وهو ملك يوم الدين.

هذا، ومما يجب معرفته أن تخليد الكفار في العذاب ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧] ليس فيه بطش زائد على ما يستحقونه من الوبال والنكال، فليس الله بظلام للعبيد كما قال سبحانه: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (٧٦) [الزخرف]، إلى قوله: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ (٨٠) [الزخرف]، فخلودهم في العذاب هو لاستمرارهم في الكفر وزيادة عتوهم على الله كما قال: ﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ (٩٦) [مريم]، فهم لو أحياهم الله طول عمر الدنيا، بل ما دامت السموات والأرض لاستمروا على الكفر ولم تغن فيهم النذر، ولهذا استحقوا الخلود الدائم في العذاب.

وفي الحكم بتأبيد عذابهم تحقيق لهم وبيان من الله سبحانه أنه لا يعبأ بهم ولا يبالي.

وهنا فوائد:

إحداها: قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ لا يدل على خلود أهل الكبائر في النار بشبهة قوله: ﴿ظَلَمُوا﴾؛ لأن المقصود بالظلم ظلم حق الله بالتوحيد، وانتقاص جنابه العظيم بالافتراء عليه من أنواع الشرك والدعاية وصد الناس عن دين الله، والصد يقتضي ويستلزم جحود

الرسالة والطعن بالرسول، وإنكار دلائله والبشارة به، وتفضيل كل باطل على ما جاء به من الحق والهدى، ففيه أيضًا افتراءات على الله يزيد كفرها على كفر الشرك، وليس المقصود بالظلم كبائر الذنوب فيكون دليلًا للمعتزلة، وإنما المقصود بالظلم الشرك فما فوقه، كما قال سبحانه عن لقمان: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وقد فسرہ النبي ﷺ فيما رواه البخاري وغيره أن الصحابة لما نزلت هذه الآية ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، قالوا للنبي ﷺ: وأينا لم يظلم نفسه؟ فأخبرهم بأن المقصود بها الشرك، وتلا عليهم آية لقمان، وقد أسلفنا الحديث بنصه.

وعلى ما قلناه وأوضحناه فشبهة المعتزلة واهية، وزعمهم باطل في أن معنى الآية أن بعضهم كانوا كافرين، وأن بعضهم ظالمون أصحاب كبائر، فإن سياق الآية يأبى ذلك المعنى، لكن الأهواء تلجئ أهلها إلى التأويلات الباطلة المخالفة لمدلول النص، فإن الله سبحانه نص على الكفر والظلم، فجعل الفعلين كليهما صلة للموصول، فيلزم وقوع الفعلين جميعًا من كل واحد من آحاده، ألا ترى أنك إذا قلت: الزيدون قاموا، فقد أسندت القيام إلى كل واحد من آحاد الجمع، فكذلك لو عطفت عليه فعلًا آخر لزم ذلك فيه ضرورة، والقرآن يفسر بعضه بعضًا، وتفسره السنة أحيانًا، واللغة العربية الصحيحة، وليست المذاهب والمصطلحات حاكمة عليه، بل هو الحاكم على كل شيء.

ثانيها: تأكيد الخلود بالتأبيد بقوله سبحانه: ﴿أَبَدًا﴾ ينفي احتمال أن يراد بالخلود المكث الطويل؛ لأن النص على التأبيد يرفع ذلك الاحتمال ولا يبقى معه إشكال في المعنى بتاتًا، خصوصًا وقد نصب على الظرفية، وقد كرر الله الحكم بالتأبيد بعد الخلود لأهل الجنة والنار إحدى عشرة مرة في مواضعهما من القرآن.

ثالثها: الإتيان بلام الجحود أبلغ من الإتيان بالفعل المجرد عنها،

فقوله سبحانه: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ﴾ أبلغ في النفي من قوله: «لم يكن الله يغفر لهم» فالنفي المؤكد باللام فيه دلالة على أنه محتوم عليهم بانتفاء الغفران وهداية السبيل، وأنه تقرر ذلك عليهم في الدنيا وهم أحياء، وهذه فائدة المجيء بلام الجحود، فإنها عند الكوفيين تزداد لتأكيد النفي، وتعمل بنفسها النصب في المضارع، وخبر «كان» هو الفعل بعدها، ومثلوا له بقولهم: «لم يكن زيد يقوم، ولم يكن زيد ليقوم» بتأكيد النفي باللام، والفرق بينهما واضح، وهو أن قولك: «لم يكن زيد يقوم» ليس فيه إلا انتفاء القيام، بخلاف قولك: «لم يكن زيد ليقوم» فإن فيه انتفاء الإرادة للقيام، وانتفاء الإتيان بالقيام، ويلزم من انتفاء إرادة القيام نفي القيام، فهذا قوله سبحانه: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾ تكون دلالته أن الله لم يرد المغفرة لهم ولا الهداية، وما لم يرده الله لا يمكن حصوله أبدًا، فانتفاؤها محتوم عليهم، ولهذا فالبصريون يرون محذوفًا مضمرة تقديره: ما كان الله مريدًا ليغفر لهم، وما كان الله مريدًا ليهديهم سبيلًا، وهكذا يقولون في قوله سبحانه: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، والكوفيون يرونها كما يرونها في هذه الآية ونحوها.

وقوله سبحانه في الآية (١٧٠): ﴿يَتَأْتِيَهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمَنُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (٧٠)

هذا فيه نداء عمومي لجميع الناس على اختلاف أجناسهم وألوانهم وأوطانهم بعد سياق الخطاب لأهل الكتاب، وإقامة الحجة عليهم بما يعرفونه من مساوئهم وجراءتهم على الله ورسالاته، وما قاموا به من أنواع الإفك والشرور؛ لأن الحجة إذا قامت عليهم بشهادة الله بنبوة محمد ﷺ قامت على غيرهم ممن ليس له كتاب بطريق الأولى، وهذه الآية هي من بعض الآيات الدالة على عموم رسالة محمد ﷺ إلى

جميع البشرية في مشارق الأرض ومغاربها عمومًا، خلاف ما يزعمه أفراخ الماسونية وتلاميذ الاستعمار من أنه رسول العرب فقط.

يريدون بقصر الرسالة عليهم تجميد الدعوة إلى الإسلام وحصرها في دنيا العرب، ليخدموا الكفر والإلحاد بذلك، ويفسحوا المجال لترويجه كما فسح المجال للتبشير بالنصرانية وبناء الكنائس الكثيرة، فكان رسالة عيسى خالدة وعمومية لجميع البشر على خلاف رسالة محمد ﷺ التي يقصرنها على العرب، ويجمدوننها ويشلون حركتها حتى في المحيط العربي، فأصبح وجود الحكم القومي العلماني لصالح الدعوة النصرانية والدين الكنسي والأفاعي الكهنوتية وهذا مصادم للرسالة المحمدية من جميع الوجوه وفي كافة شؤون الحياة.

وهذه الخطة كفر بوحى الله، لا يبقى معها دين ولا توحيد، وأهلها لا يرجئ منهم سوى تحطيم الدين والمسلمين كما شاهدناه، ولا يرجئ منهم استرجاع بلد بالإسلام ولا للإسلام كما فعلوا في فلسطين التي ينادون بعروبتها لا بإسلاميتها، وبعروبة القدس لا بإسلاميتها، حتى صارت يهودية، واعترفوا بتهويدها، وسيكون بعضها علمانيًا مخالفًا للإسلام إن تحررت من اليهودية، مع أن الله سبحانه جعلها إسلامية، وأوجب على بني إسرائيل أن يدخلوا عاصمتها سجدًا، والمسجد الأقصى بناه نبي ملك من أنبياء الإسرائيليين المسلمين للإسلام، وبالاسلام، ولصلاة الإسرائيليين كما كانوا مسلمين، ألا وهو سليمان بن داود بعد ما حرر فلسطين داود من جالوت طاغية المغتصبين.

فالمطالبة بعروبتها دون إسلاميتها إضاعة صريحة لها كما حصل فعلاً؛ لأن المطالبة بغير إسلاميتها سلاح يعطونه لليهود وقد حصلوا عليه ببركة القومية العلمانية، ولو طالبوا بها باسم الإسلام وجعلوا حربها دينية يشترك فيها جميع المسلمين لأُسْقِطَ في أيدي اليهود وأعوانهم، ولانقلبت الأوضاع رأساً على عقب؛ لأن الدول لا تقدر على إغضاب أكثر من أربعمئة مليون مسلم، بل تهدد الدول المتناحرة

بعضها بعضًا بما عندها من الملايين الهائلة من المسلمين، فتنتهي القضية لصالح المسلمين.

ولكن القوميين أبوا تكوين قيادة إسلامية عالمية يكونون بها آباء لهذا العدد الهائل من المسلمين خضوعًا للمكر الماسوني اليهودي الذي تجرعنا مرارته في الثورات التي أكل بعضها بعضًا، وفي فلسطين التي ربحتها أمة القردة والخنازير كما قال الله، وكما خاطبهم مندوب رسول الله في خيبر وألا يرتجى من الحنظل غير العلقم، فالواجب على ورثة الرسالة المحمدية العمل بكل مجهود للزحف بالرسالة، وإعادة المد المحمدي من جديد في مشارق الأرض ومغاربها لاسترجاع البلاد التي اغتصبها الكفار، مراغمة للحق الذي أهدره أهله ولم يحملوه، فإن الكافر لا يستحق موضع أصبع في الأرض ما دام متنكرًا لنعمة الله ومسيئًا لضيافته، ومن أخبث الكفار بنو إسرائيل الذين بدلوا نعمة الله كفرًا، فحقهم القتل والتنكيل.

وقد أتى الله سبحانه بهذا النداء الإعلامي لعموم الناس بعد إثبات النبوات، وبيان موكب الرسالة، ليقيم الحجة على جميع البشر، ويقطع شبكات الصادين عن سبيله كاليهود وأفراخهم، والنصارى الدعاة إلى الضلال المفسد للإنسانية، والمحطم لأرواحها، فإن عقائد النصارى وساوس مفسدة للعقول، وضلالات مسممة للأرواح، ليس فيها خير لأهلها لا في دينهم ولا في دنياهم؛ لأنها باطلة، والباطل لا يكون صحيحًا بأي وجه من الوجوه ولا ينشأ منه إلا الباطل، حيث إنها خرافات يهودية، ومهازل وثنية تقليدية كما أسلفنا، وكما سنزيد ذلك أيضًا إن شاء الله، فليس عندهم ولا عند غيرهم من كافة الوثنيين إلا افتراءات على الله من سخافات الذين خذلهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم كما قال: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُوَ أَتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣]، وكما وصفهم بالصم البكم الذين لا يعقلون.

فأما الذي جاء به رسول البشرية كافة محمد ﷺ فهو الحق بجميع

معانيه، كما وصفه الله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرُّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ أي من عند ربكم، فقد جاءكم بالذي ارتضاه ربكم لكم، وشهد بأنه الحق بهذا الوصف العام مدلول الحق بجميع معانيه، وسلوك الحق لا ينشأ منه إلا كل حق جالب للخير والسعادة والعز والسؤدد في جميع شؤون الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، فسلوك الحق كفيل لأهله بالهداية والسعادة والغر والتمكين، ولهذا قال سبحانه: ﴿فَتَأْمُرُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ فحكم الله أصدق القائلين وأحكم الحاكمين بالخير على عمومهم للمؤمنين، بهذا الحق الذي جاء به محمد ﷺ، وقد أوضح عموم الخير في الآيات (١٥-١٦) من سورة المائدة: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾﴾.

فنص الله سبحانه على بركة دينه ووحيه بحصول كل خير وكل هداية على العموم في جميع شؤون الحياة، وعلى إخراج المتبعين له بصدق وإخلاص من الظلمات إلى النور، ينجون باتباعهم رضوان الله من ظلمات الجهل والخرافات والبدع، وظلمات الشبهات والشهوات وظلمات الطبع والأنانيات والهوى بجميع أنواعه، ويعيشون في نور العلم الصحيح، والحرية الحقيقية الصحيحة، لا الحرية البهيمية المعمية للبصائر، والمفسدة للقلوب، ويستنبرون بنور الهداية النافعة لهم في الدين والدنيا بجميع الأحوال.

فهذه شهادة الله لما جاء به نبيه ﷺ، لا يخالفها ولا يرغب سواها إلا الملحد الأثيم المكذب برب العالمين، والمصدق بهمزات الشياطين، شياطين الإنس من طواغيت الماسونية اليهودية وتلاميذهم القائلين: إن الدين لا يصلح للحياة، أو لا يصلح لهذا العصر، ولا يساير التطور، ولا يصلح للسياسة، ولا يجوز أن يتدخل في السياسة، وأن

أحكامه قاسية، لا تناسب البشرية في هذا الزمان، وأنه مدعاة للتخلف والطائفية، وما أشبه ذلك من الكلام الذي كله مكر وخداع وسم زعاف، وكل جملة منه تقتضي تكذيب رب العالمين الذي هو أصدق القائلين، كما تقتضي وتستلزم إنكار علمه وحكمته، والتنديد برحمته لا إله إلا هو.

فهذه الكلمات التي يرددونها، ويفتنون بها القلوب لا يقبلها مَنْ في قلبه مثقال ذرة من إيمان، ولا يلتفت لها من يقدر الله حق قدره أو بعض قدره - والعياذ بالله - إنها وثنية جديدة وجاهلية جديدة، ورده جديدة، لم يعهد مثلها في عداد المرتدين؛ لأن الذي يزعم هذه المزاعم طاعن في دين الله، طاعن في ذاته وصفاته وأسمائه الحسنی، وقالب لها إلى صفات ذم ونقص، فإن كان أهل هذه المزاعم ينكرون الرسالة والدين بتاتاً، ولكن لا يصرحون بذلك نفاقاً للمسلمين؛ لأنهم لا يملكون شجاعة الشيوعيين ووقاحتهم، فهما أكفر من اليهود؛ لأن اليهود يعترفون بالرسالة وبكلام الله، ولكنهم يحتكرون النبوة والوحي في بني إسرائيل، فهم خير ممن ينكرها ويتهم بها.

وعلى ما لاحظناه فطواغيته العقائديون لا يعترفون بالله فضلاً عن الدين والرسالة، ولكنهم ينافقون المسلمين خوفاً وطمعاً، وأما الساسة فبعضهم يؤمن بالله ورسالته إيماناً سطحياً لا يجاوز حناجرهم، ولكن هذا الإيمان لا ينفعهم، ولا يعتد به ما داموا يفصلون الإسلام عن الحكم والسياسة، ويعزلونه عن التشريع باعتقادهم السابق، وقد تقرر في العقيدة الإسلامية المرتكزة على وحي الله والمنبثقة منه أنه لم يقدر الله حق قدره من زعم أن الله لم يرسل رسالة لتكليف الناس بأوامره، وربطهم بتشريعاته التي لا يجوز لهم أن يحدوا عنها؛ لأن الله يقول: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَن أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاء بِهِ مُوسَى نُوراً وَهُدًى لِّلنَّاسِ لِيَجْعَلُوهُ قَرَأْطِسَ بُدُونَهَا وَخُفُونْ كَثِيراً﴾ وقد كان الذين أنكروا الرسالة هم اليهود حسداً للعرب، فلهذا خاطبهم الله متسائلاً معهم عن التوراة التي يعبثون بها.

فلا عتراف بالرسالة من ضروريات الإيمان بالله وتعظيمه وتقديسه، فتعالى سبحانه عن أن يترك الناس هملاً أو يخلقهم عبثاً، فقد نزه نفسه عن ذلك بقوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ ﴿١١٥﴾ فَتَعَلَّى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ﴿١١٦﴾ [المؤمنون]

وإذا كان الإيمان بالرسالة والوحي من ضروريات الإيمان بالله ومن مستلزمات الإسلام التي لا يصح بدونها قطعاً أصبح زعماء القوميين الفكريين والسياسيين إما أن يكونوا مؤمنين حقاً فيؤمنوا برسالته ووحيه إيماناً عملياً صحيحاً بالانقياد والتسليم وقوة التنفيذ لما أنزل الله، وإما أن يكونوا غير مؤمنين في قرارة نفوسهم، وتكون دعاويهم عن الإسلام أنه لا يصلح للعصر، وأن تشريعاته لا تناسب الإنسانية وأنه لا يجوز أن يسود ولا أن يتدخل في السياسة، إلى غير ذلك.

فهذه الأقوال صادرة عن كف مُقَنَّع وجحود مصمم عليه، فلا يبقى بينهم وبين أعداء الإسلام فرق في العقيدة كما شابهم في العمل، فإن الأقوال والأعمال مترجمة لما في القلوب من المعتقدات والتصورات إثباتاً أو نفياً لما جاء به الرسول من الحق، وعلى هذا فإما الإيمان الحقيقي الصحيح، أو الكفر البواح الصريح، وليس بينهما سبيل ثالث أبداً ولا يجوز لأحد أن يسلك في أي شأن من شؤون حياته ما يريده ويناسب ذوقه أو مصلحته أبداً دون الرجوع إلى حكم الله فيه والتقيد به، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

فمن جعل لنفسه الخيرة في سلوك ما يريده ويهواه دون التقيد بحكم الله فيه فليس من الإسلام في شيء، ولو كرر النطق بالشهادتين؛ لأنه قد اتخذ إلهه هواه، ولو علم الله أن للبشرية صلاحاً فيما تهواه نفوسهم، أو تدلهم عليه عقولهم لما أرسل رسولاً ولا أنزل كتاباً، ولا شرع جهاداً، ولا أنذر بعقوبات، ولكنه سبحانه يعلم أنه لا يصلح البشرية إلا اتباع دينه، والوقوف عند حدوده في كل شأن من شؤون

الحياة، ولهذا أرسل الرسل وأنزل الوحي بتشريعاته في جميع شؤون الحياة حتى لا يبقى للهوى مجال فيها، ولا يتحكم بعض البشر ببعض، ولا يستعلي بعضهم على بعض، ولا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، يطيعونهم فيما يشرعون أو يتبنونه أبداً.

وقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ بعد ما حكم الله سبحانه بحصول الخير العميم للمؤمنين بهذا النبي المبعوث إلى جميع الناس كافة، والمجمعول خاتماً للمرسلين، أوضح أنه غني عمن يكفر به، لأنه سبحانه له ما في السموات وما في الأرض، فهو الملك والمالك لجميع الأكوان العلوية والسفلية، كلهم خضع لمشيئته وقدرته، والجميع واقعون تحت سلطانه وقهره، وكل منهم يسبح بحمده، ولكن لا تفقهون تسبيحهم، وفيهم الملائكة الذين لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون، يسبحون الليل والنهار لا يفترون، وله مقاليد السموات والأرض، لا تنفعه طاعة الطائعين، ولا تضره معصية العاصين مهما كثروا، والكافرون لا يضرهم إلا أنفسهم ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤].

وهذا كما قال سبحانه في سورة فاطر: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكَ خَلِيفَ فِي الْأَرْضِ فَمن كفر فعليه كفره، ولا يزيد الكافرين كفرهم عند ربهم إلا مقبلاً ولا يزيد الكافرين كفرهم إلا خساراً﴾ [فاطر: ٣١]، ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الأحقاف: ٤]، وكقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، وقوله في الحديث القدسي الذي يرويه النبي ﷺ عن ربه: «يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً، ولو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً»^(١)، وأيضاً ففيها التهديد المخيف؛ لأن الذي له ما في السموات

والأرض، يشدد العقوبة على من هو في ملكه وراتع في فضله، وهو كافر به جاحد لرسالته، متنكر لنعمته، ساخر بدينه وشريعته، وهو تحت سلطانه وقهره، فإن الله ينتقم منه ولن يجد من دونه ملجأ ولا نصيراً.

وقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ أي: ذو علم شامل لجميع الأحوال الماضية والحاضرة والمستقبلية، فعلمه ﷻ محيط بما كان وما يكون، وما سيكون، فهو العليم بأحوال جميع خلقه، وهو العليم بمصالحهم الحاضرة والمستقبلية، لا يخفى عليه شيء منها أبداً، وهو أعلم حيث يجعل رسالته، وحيث يكون ختمها، والمصلحة في ختمها، وبقاء حكمها وخلودها في جميع الدهر على مدى الأجيال، وهو العليم بصلاحية أحكامه وتشريعاته التي ختم بها النبوات، وأنه لا يمكن أن يعرض لصلاحياتها عوارض، ولا يرد عليها قادح صحيح، فلا يمكن لأحد مقابلتها إلا بشبهات باطلة وآراء مختلقة معتلة ناشئة من الهوس والغواية، إذا سلط عليها النقد الصحيح زالت واتضح زيفها، ونَصَحَ الحق في شريعة الله ودينه الحنيف القويم.

وهو سبحانه حكيم بجميع معاني الحُكْم والإحكام، فهو حكيم في خلقه وإبداعه وتكوينه، وهو حكيم في إراداته ومراداته وتخصيصاته، وهو سبحانه حكيم في أحكامه وتشريعاته، وحكيم في قضائه وقدره المشتمل على البطش والعزة واللطف والرحمة، فالاستدراك عليه في علمه وحكمته شرك وكفر؛ لأنه يفضي إلى تعطيل صفات الذات والأفعال، وإلى تعطيل دينه وحدوده، ولهذا كان فصل الدين عن الدولة يؤدي إلى الاستدراك العملي والاعتقادي على الله، ولو لم يتلفظ به صاحبه تصريحاً ففعله شاهد عليه بذلك ومرتجماً عما في قلبه، فالقاضون بفصل الدين عن الدولة، والسائرون عليه، والمحبذون له كلهم إن كانوا يعترفون بالله فهم منتقصون لجنايه الكريم، ومنذدون بعلمه وحكمته ورحمته، باعتقادهم عدم صلاحيته للحكم أو للعصر أو عدم صلاحية شريعته أو قسوتها وعدم مناسبتها للإنسانية.

فكل هذا يقتضي ويستلزم اعتقاد نقص علمه وحكمته ورحمته؛ فكيف بمن يصرح بأن حكم الدين لا يصلح لعصر الطيارة والصاروخ وإنما يصلح لعصر البادية والحمير والجمال وأنه يصلح لعصر الجاهليين الذين تخوفهم أهازيج الرياح وأصوات الرعد ونحوه، أما عصر العلم واكتشاف الحقائق فلا، مع أنهم لم يكتشفوا إلا النزر القليل، ولم يعرفوا كنه أشياء كثيرة كما قال تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، وهم لا شك في كفرهم بما جاء به الرسول، وعدم إيمانهم بالحق والخير الذي نص الله فيه، ولا شك في كفر العقائديين من زعماء القوميات والعلمانية، فإنهم لا يعترفون برب ولا رسول ولا وحي وإن خادعوا المسلمين بالاعتراف اللفظي، فاعترفهم لم يمنعهم من تسمية الكتاب والسنة أوراقًا صفراء؛ لأن اعترافهم ليس صادرًا عن عقيدة، بل عن نفاق.

هذا وإن إقصاء دين الله عن الحكم، وعزل وحيه عن التشريع أعظم حرب وإماتة له، فإذا أضيف إلى ذلك توقيف مده التبشيري إرضاء للنصارى وتعطيل الجهاد باسمه ولأجله، والتخلي عن قضايا المسلمين، وإسلامهم لأعدائهم وتركهم عرضه للنوائب، فهذا أعظم حرب عرفه التاريخ على دين الله وأهله، وهو قرة عيون اليهود وتلاميذهم من كل نصراني وملحد، وقد أضاعوا جهاد المسلمين ومجهوداتهم تحت الحكم العلماني والقيادات اللادينية.

وكثيرًا ما يتساءل معهم بعض المؤمنين الغيورين على الإسلام: هل الدين استنفد أغراضه وانتهت مهمته وانقضى دوره، فلم يبق للناس به حاجة؟ ولكن ليس من ملتفت إليهم، ولا من مجيب، وهذا من إصرارهم على التمادي في محادة الله ورسوله، وموافقة أعدائهما الكفرة الفجرة كل الموافقة في كل الميادين، والعجب من قوم يعتذرون عنهم، ويزعمون عدم قدرتهم في الوقت القريب على إصلاح ما أفسده المستعمر، وأن الأمر يحتاج إلى تعاون قوي طويل، وهذا

إما سذاجة أو خيانة؛ لأنهم أقوياء الإرادة على ما يريدونه من ترحيل القواعد العسكرية والتأميم وقطع العلاقات ونحو ذلك.

وكذلك لما آمنوا بالعقيدة الماركسية ونفذوها بكل قوة على الممتلكات والشركات التي أغلبها نصرانية، ولم يبالوا بالأقليات في سبيلها، على العكس من جعلها حجة في تحكيم الدين، مما انفضح به كذبهم وتزييفهم على المسلمين، وأنهم لا يبالون بأحد ما إذا أرادوا أمراً من الأمور، فلا يعجزهم إصلاح الأوضاع الأخلاقية والاجتماعية، ولا إقامة حكم الله وتنفيذ شريعته وحدوده لو أنهم آمنوا بذلك وأحبوه، كما آمنوا بالعلمانية وأحبوها، ولكنهم على الضد من ذلك تماماً، فمن الواجب كشف الحقائق لا تعميتها بالاعتذار.

والمقصود أنه من أوجب الواجب على من يدعي الإسلام أن يصدق الله في رسالته ووحيه الذي وصفهما بالحق، وجعل الإيمان بهما خيراً، فمن لم يقم بتحكيم دين الله والدفع به إلى الأمام، والانتصار لأهله ورؤسائهم، فهو مكذب بالله، لم يعتبر رسالته حقاً، ولا ما جاء به خاتم المرسلين حقاً، ولا أن الخير في الإيمان به، كما نص الله، ومعلوم أن حقيقة الإيمان هو العمل بما جاء به ﷺ من عند الله، وتدل الآية على أن من لم يؤمن به يحرم الخير، وحظه الشر ولو في النهاية.

وقوله سبحانه في الآية (١٧١): ﴿يَتَأَهَّلَ الْكِتَابُ لَا تَعْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ أَنْتَهُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ سُبْحَنَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾

الغلو هو الإفراط ومجاوزة الحد، وهذه الآية والآيتان بعدها نزلت في محاجة النصارى بعد محاجة اليهود الذين أفرطوا في تحقير عيسى وعداوته والكفر بما جاء به، وهو مصدق لما معهم من التوراة، وكما

أن اليهود غلت في حط عيسى عن منزلته، وقالوا فيه وفي أمه بهتاناً عظيماً، فقد غلت النصارى في تعظيم عيسى وأفرطوا غاية الإفراط حتى رفعوه عن منزلته التي لا يتخطاها ولا يريد سواها، فزعموا فيه وفي أمه الألوهية، وجأهروا بأسخف قول ترفضه العقول.

وجريمة الزيادة في الدين كجريمة النقص منه، فإن الدين لا يزداد فيه ولا ينقص منه، إذ كلُّ من الزيادة فيه والنقص مخرج له عن وصفه، ولذا نهى النبي ﷺ عن محدثات الأمور وقال: «كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»^(١).

وقوله سبحانه: ﴿يَتَاهَلُ الْكُتُبِ لَا تَعْلَمُوا فِي دِينِكُمْ﴾ ليست الإشارة فيه إلى دينهم الحاضر وقت نزول القرآن، فإنه دين ضلال، ولم يؤمروا ولن يؤمروا بالثبات عليه دون غلو فيه، وإنما أمروا بترك الغلو في دين الله الصحيح الذي جاء به عيسى ومن قبله من الأنبياء، فهذا هو المقصود بالتزامه وعدم الغلو فيه، فإن المسيح عليه السلام أمرهم بعبادة الله وحده ونهاهم عن الشرك، وشدد في أمره كما سيأتي في سورة المائدة: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنَى إِسْرَؤِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ٧٢]، وقال: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧].

وقد نهاهم عن اتباع الهوى وعبادة المال وإيثار شهوات الأرض على ملكوت السماء، وحثهم على التقوى، وبشّرهم بالنبي الخاتم أحمد ﷺ الذي يبين لهم كل شيء ويقيمهم على طريق الاعتدال ويهديهم إلى الجمع بين حقوق الأرواح وحقوق الأجساد، بحيث لا يطغى منها شيء على الآخر، ولكن النصارى ابتدعوا في دينهم حتى توغلوا في الوثنية بمكر من اليهود الذين دخلوا فيهم وأغروهم على تقليد أصناف من الوثنيين الذين مر ذكرهم فيما مضى من عقيدة الصلب، وسنذكر لها مزيداً في تفسير هذه الآية.

وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ أي الذي هو تنزيهه عن الشريك والولد والحلول والاتحاد، فإن عقيدتهم الباطلة دائرة على هذا وبعيدة عن الحق المرضي لله، فالمعنى أن قولكم في عيسى إنه ابن الله قول منكم على الله غير الحق، فهو افتراء على الله، والله يوجب عليكم ألا تقولوا إلا الحق. قال ابن جرير: وأصل الغلو في كل شيء مجاوزة حده الذي هو حده، يقال منه في الدين: قد غلا فهو يغلو غلوًا: وغلا بالجارية عظمها ولحمها إذا أسرع الشباب فجاوزت لداتها يغلو بها غلوًا وغلاءً، ومن ذلك قول الحارث بن خالد المخزومي:

خُمْصَانَةٌ قَلِقَتْ مُوشَحُّهَا رُؤْدُ الشَّبَابِ غَلَا بِهَا عَظْمُ

والنصارى من أشنع الناس في الغلو وأجهلهم طريقة، وأظلمهم لحق الله بمزاعمهم الباطلة من جعل عيسى وأمه، في مقام الربوبية والألوهية، بل جعلوا أتباعهما وأشياعهما من علماء اللاهوت البطارقة والقسيسين أربابًا من دون الله باتباعهم في كل لما قالوه، واستحسانهم لكل ما فعلوه من حق وباطل، وأكثره باطل مغضب لله كما قال سبحانه: ﴿أَتَخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَتَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [التوبة: ٣١]، وقد أسلفنا حديث عدي بن حاتم مرارًا وتكرارًا واعتمادهم على رجال الكهنوت في إصدار صكوك الغفران، وسماحهم لهم بالخلوة بنسائهم دون غيره في هذا السبيل.

وأخرج الإمام أحمد عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس بن مالك أن رجلاً قال: يا محمد يا سيدنا وابن سيدنا وخيرنا وابن خيرنا، فقال رسول الله ﷺ: «يا أيها الناس، عليكم بقولكم ولا يستهوينكم الشيطان، أنا محمد بن عبد الله، عبد الله ورسوله، والله ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله ﷻ»^(١)، وروى بسنده عن

(١) رواه أبو داود (٤٨٠٦)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٠٠٤).

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم، وإنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله»^(١)، ثم رواه هو وعلي بن المدني عن سفيان بن عيينة عن الزهري كذلك ولفظه: «إنما أنا عبد فقولوا: عبد الله ورسوله»، قال علي بن المدني: هذا حديث صحيح مسند وهكذا رواه البخاري عن الحميدي عن سفيان بن عيينة عن الزهري به ولفظه: «إنما أنا عبد فقولوا: عبد الله ورسوله».

فقد قطع ﷺ وسائل الإطراء والغلو من جذورها بهذه الأحاديث وأمثالها، ولكن أبى الغلاة المتطرفون إلا أن يُفَرِّطُوا في الإطراء، حتى زعموا له ما هو من خصائص الألوهية، كعلمه بالغيب على الإطلاق وهو لا يعلم منه إلا ما علمه الله مما هو من فوائد الدعوة ومنفعة الإسلام، وما يزيد من معجزاته ﷺ في بعض الأمور، فأما أن يكون علم الألواح والقلم من بعض علومه، وجميع الدنيا والآخرة من بعض جوده كما قاله صاحب «البردة» مما هو افتراء على الله، ومما لم يبق لله شيء من العلم والجود، أو زعمهم تنازل الله له عن العرش، أو أن الله خلقه من نوره، فكان جزءًا متجزئًا ونحو ذلك، فكله من الافتراء على الله والغلو في الدين المنهي عنه، وكذلك زعم بعضهم أنه يراه ويحضر دروسه ويستفتيه فيفتيه.

وفي قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ بيان أنهم بعيدون عن الحق، وليس في معتقداتهم شيء من الحق، وإنما هي مهازل تضحك الثكالى والمجانين، ومن أسخف نوادرهم ما يقرءونه في الصلاة «تعالوا نسجد ونتضرع للمسيح إلهنا، أيها الرب خروف الله أنت وحدك المقدس المتعالي» فانظر كيف جمعوا هذه المهازل في سطر واحد سموه إلها أولاً، ثم رباً ثانياً، ثم خروفاً ثالثاً، ثم جعلوا الخروف متقدماً متعالياً، ومنها أنهم يزعمون أن المسيح أعطاهم

الخبز، وقال لهم: هذا لحمي فكلوه، وأعطاهم الخمر فقال لهم: هذا دمي فاشربوه، وهم في احتفالهم بالعشاء الرباني يأكلون الخبز ويشربون الخمر زاعمين أنهم أكلوا لحم ربهم وشربوا دمه، ومع هذا يسخرون من الإسلام ويزعمون أن أهله رجعيون ووحشيون ومتخلفون، فهل هذا عماية أم وقاحة؟

ولو أن أحدًا سمى بعض البابوات خروفاً لضيقوا عليه الأرض حتى ينتقموا منه، أما تسميتهم عيسى خروف الله فليس عليهم بها بأس، وبينما المسلمون يتوسلون إلى الله بأسمائه الحسنی عند الدعاء نجد النصاري يتوسلون إلى ربهم المسيح بالمسامير التي يزعمون أنها قد سمرت بها يداه ورجلاه، فهل لا يوجد عند المسيح شيء أعزَّ عليه من تلك المسامير التي نال بها سوء العذاب على زعمهم؟ وكذلك يزينون صدورهم وكنائسهم وقبورهم وجدران بيوتهم بصور الصليب، مع أن الصليب يجب أن يعتبروه سُبَّةً ولعنة وعاراً عليهم، لا منقبة وفخراً يعتزون به، ولكن لا ندري، فلعل اليهود المندسين فيهم أمثال «بولس» وجَّهوهم إلى ذلك للشماتة بهم وإظهار دينهم مظهر السخرية، وذلك الآن التوسل إلى أي مخلوق بما يكرهه يعتبر سخرية به وتهكماً عليه، فكيف بالتوسل إلى معظم الأشياء التي نال بها أليم العذاب؟

هذا وإنهم جمعوا في دينهم المتناقضات الفظيعة، فمنهم من أفرط في العبادة والرهينة وتعذيب النفس، ومنهم من أفرط في الفسق والفجور عن استباحة له أو في استباحة، وقد ذكر القاضي عبد الجبار الهمداني في كتابه «تثبيت دلائل النبوة» ما يمارسه النساء مع الرهبان في الأديرة من الفواحش التي يعتبرون النساء محمودة مشكورة عليها، وأن المسيح لا ينسى لهن هذه الرحمة والرفقة، وقد ذكر صاحب كتاب «الفارق بين المخلوف والخالق» نماذج من القبائح لا أستطيع ذكرها في هذا التفسير المبارك. وأحيل القارئ إلى (ص ١٤٩/١٧١) من ذلك الكتاب، وكتاب «الطلاق» لمؤلفه «كنيش»، وقد نشرت الصحف

الفرنسية والإيطالية المعاصرة أخبارًا شنيعة عما يمارسه البابوات من الأعمال الجنسية الشاذة، وأنها هي السبب في تحريف تعاليم الكنيسة لصالح اليهود خوفًا من التشهير والفضائح.

ومما قاله جروم الراهب في كشفه عن منابع الفساد في مراكز الديانة المسيحية أن عيش القسوس ونعيمهم كان يزري بترف الأغنياء والأمراء، ولقد انحطت أخلاق البابوات واستولت عليهم الجشع، حتى كانوا يبيعون الوظائف بالمزاد العلني، ويؤجرون الجنة بالصفكوك ويأذنون بنقض القوانين وإجازة حل المحرمات: إلى أن قال: وكانوا يفرضون الأتاوات على الناس، ويستخدمون أبشع الوسائل في استيفائها من الأغنياء والفقراء على السواء، ولا يأنفون من استيفائها حتى من البغايا اللاتي ليس لهن عيش إلا من أعراضهن، بل يشجعون على البغاء العلني بإعطاء التراخيص للعاهرات حتى أحصى عدد المرخص لهن بمئة وستين ألف امرأة في مدينة روما وحدها في عهد أحد البابوات، وقد نص على ذلك أيضًا صاحب كتاب «أضواء على المسيحية» ص (١٢٩) وقد أورد مؤلف الكتاب «الفاريق» حقائق مذهلة عن شيوع الفساد بين البابوات نترك ذكرها احترامًا للتفسير، ونكتفي بذكر المرجع ليرجع إليه المستزيد، وقال: وبعض القبائح الشنيعة وَقَفَّ على من ارتقى الدرجات العلى في سلم الكهانة.

ومع هذا يرمون الإسلام وبيوتهم أوهى من زجاج، لأن الذين نسوا الله ينسيهم الله أنفسهم، ولولا ما يقومون به ضدنا لضربنا الذكر صفحًا عنهم، ولكن مع هذا فإننا لا نذكر سوى النزر من قبائحهم وفضائحهم، وننزه أعلامنا عن ذكر تفاصيلها، ولا عجب فإن الذي تقبح تصوراته في الأصول تكون في الفروع أقبح، فالحمد لله الذي عافانا من كفرهم وضلالهم، ونسأله الاستقامة على الحق والإخلاص في سبيله.

وقول سبحانه: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ الإلقاء يستعمل في المعاني والكلام، كما يستعمل

في المتاع، قال الله سبحانه: ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا شُرَكَاءَهُمْ قَالُوا رَبَّنَا هَؤُلَاءِ شُرَكَائُنَا الَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوا مِنْ دُونِكَ فَأَلْقَوْا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ (٨٦) ﴿وَأَلْقَوْا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامَ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ (٨٧) [النحل] فقوله: ﴿وَكَالِمَتُهُ﴾ أَلْقَاهَا ﴿﴾ أي أوصلها إلى مريم - ولما عبر الله عن البشارة بعيسى أو تكوينه حُسْنِ التعبير بقوله: ﴿وَكَالِمَتُهُ﴾ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ ﴿﴾ فهي كلمة التكوين التي حصل بها البشارة من الله لمريم، فإنه لما أرسل إليها الروح الأمين جبريل عليه السلام بشرها بأنه رسول ربها ليهب لها غلامًا زكيًا، فاستنكرت أن يكون لها ولد وهي عذراء لم تتزوج، فقال لها: ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٧] فهي التي بشرتها بها الملائكة أو أختص جبريل بإيضاحها، فإن في سورة آل عمران لفظ الجمع والإفراد، وفي سورة مريم تخصيص الروح الأمين الذي أرسله الله إليها بصورة بشر، فكلّمها بالبشارة، وأخبرها بالولد.

وأما قوله سبحانه: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ ففيها أقوال متقاربة المعنى والحجة، وأقربها أنها نفخة جبريل في درعها، وتكوين الله منها اللقاح، ويؤيده قوله في سورة الأنبياء: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، وقوله في سورة التحريم: ﴿أَخَصَّنَا فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [التحريم: ١٢]، وإنما سمي النفخ روحًا، لأنه ريح تخرج من الروح، وقال آخرون: هي روح من الله خلقها فصورها، ثم أرسلها إلى مريم فدخلت بها فصورها الله روح عيسى، واستشهدوا بحديث المثنى عن يحيى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد قال أخبرني أبو جعفر عن الربيع عن أبي العالية عن أبي بن كعب في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، قال: أخذهم فجعلهم أرواحًا، ثم صورهم، ثم استنطقهم، فكان روح عيسى من تلك الأرواح التي أخذ عليها العهد والميثاق، فأرسل ذلك الروح إلى مريم فدخل فيها، فحملت الذي خاطبها وهو روح عيسى عليه السلام. أورده ابن جرير في تفسيره

برقم (١٠٨٥٥).

وأصل المسيح الممسوح حُرِّفَ من مَفْعُولٍ إلى فَعِيلٍ، وسماه الله بذلك لتطهيره إياه من الذنوب، وقد زعم بعض الناس أن أصل هذه الكلمة سريانية أو عبرانية فعربت من مَشِيح بالشين المثلثة إلى المسيح بالسين المهملة كما عُرِبَ أسماء الأنبياء التي في القرآن، ولكن ابن جرير أنكر هذا قائلاً: إن أسماء الأنبياء إسماعيل وإسحاق وموسى وعيسى ونحوها أسماء لا صفات، والمسيح صفة، وغير جائز أن تُخاطَبَ العرب وغيرها من أجناس الخلق في صفة شيء إلا بمثل ما تفهم عمن خاطبها، والمعنى ما المسيح أيها الغالون في دينهم بآبَنَ الله قطعاً كما تزعمون، ولكنه عيسى ابن مريم دون غيرها من الخلق، لا نسب له غير ذلك، بل هو رسول الله أرسله بالحق إليكم.

وهنا تنبيهات:

أحدها: ورد في رواية المثنى والمستدلين بها أن دخول الروح إلى مريم من جهة فَمَها، ونص القرآن صريح في أن النفخ في فرجها كما في آخر سورة التحريم التي هي كالمفسرة لآية الأنبياء: ﴿فَنفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، وتفسير القرآن بعضه ببعض أولى من تفسيره بأثر عن صحابي لم يسنده إلى المعصوم ﷺ سنداً صحيحاً، زد على هذا أن الفم ليس وسيلة للرحم الذي هو موضع تخليق الولد، وإنما وسيلته الفرج حسب سنة الله في الإخصاب التناسلي، فأصبح التعويل على النص الذي في آخر سورة التحريم: ﴿وَمِنْهُمْ ابْنَتْ عِمْرَنَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [التحريم: ١٢] لوضوحه صراحة، فلا يبعد أن ذكر الفم في الأثر تصحيف، والله أعلم بالصواب.

ثانيها: الدَّرْعُ الذي حصلت فيه النفخة من جبريل على القول الأول فأوصله الله العليم القدير إلى محل التناسل.

أقول: الدرع هو قميص تلبسه النساء في العصور الأولى، فيه وقاية

لها من عبث الرجال الخارجي ببدنها، وفيه وقاية للرجال من الافتتان بحجم بدنها، فهو يحميها من أعين الفساق كما يحمي الدرعُ لابسهُ في الحرب، بخلاف ملابس المرأة اليوم، فإنه ليس فيها ما يجوز تسميته درعًا؛ لأنه لا يدرعها من فتنة الرجال بجسمها، ولا من العبث به، وإنما هو لباس بعيد عن حشمة المرأة، وغريب على أخلاقها الأصيلة وهو من تقليد يهود ودسائسهم، لأن فيه الإغراء الكامل على الفتنة بين الجنسين، فيا لضياح الرجولة وخطر الميوعة! واللّه المستعان.

هذا وإن في هذه الآيات الكريمات إنقاذًا للبشرية عمومًا من الخرافات والأوهام الباطلة، وتصحيحًا لعقائدها، وتحريرًا لعقولها من مهازل الوثنية المختلفة المخبطة للعقول والمفسدة للعقائد، وتصحيحًا لعقائد أهل الكتاب وتنويرًا لعقولهم، وتخليصًا لها من ركام الوثنية المختلفة التي غشت عليها بالتقليد في ظلمات الجهل والشهوة والأهواء المتفاقمة شرورها والعياذ باللّه.

إن فيها تصحيحًا لجميع التصورات التي عبثت بها الدجاجة، وأفسدتها الخرافات والأباطيل في كل عصر وإقليم وأمة، لم ينج منها «أرسطو» في اليونان ولا أضرابه في الرومان وجنوبيها وشرقيها، ولا أفلاطون ومن قبله ومن بعده في مصر، ولا أهل الهند والصين وغيرهم، ممن لم تنفعهم عقولهم المحرومة من نور وحي اللّه، بل أصبحوا صرعى العقول أمام هذه المهازل والشعوذات، ولا تجد عاقلًا يهديه عقله إلا إلى الشرود عن كل حق وباطل، فلا يشرّد عن الباطل ملتمسًا للحق، وإنما يحارب الجميع؛ لأنه لم يتخلص من الصرع العقلي المعنوي الذي لا يقل عن الصرع الحسي خطرًا وضرارًا، ولذا تجد أدعياء النصرانية في هذا العصر الذي يزعم أهله العلم والتنور يخضعون لدجاجة من الانتهازيين الأنانيين والفساق، ممن يوجب عليهم العقل إعدامهم.

وإلى جانب هذا الصرع صرغ القبوريين وأشكالهم من صوفية الحلول والاتحاد، وأهل تناسخ الأرواح ومقدسو المجذوبين القذرين حملة الأنجاس، ممن يوجب العقل إقصاءهم في ملاجئ المجانين، وتأديب الكذابين المنكرين عقولهم في سبيل الطمع.

وليس على وجه الأرض قضية تطور تعقيدها مع بساطتها كقضية عيسى عليه السلام فإن الله سبحانه خلقه من غير أب، وأجرى فيه سنته الكونية بالتلقيح التناسلي في بطن أمه، فحملت به مثل ما تحمل النساء بالأولاد حتى وضعت عند حلول الأجل المعتاد، وإذا كان منشأ عيسى عجيباً عند البشر، لكونه خلق من غير أب وهو خارق للعادة المألوفة، فإن قدرة الله لا تتوقف على المألوف، فقد خلق قبله حواء من غير أم، وخلق آدم أبا البشر من دون أم وأب، فلقد خلقه وصوره من طين، ثم نفخ فيه من روحه، فالنفخة التي حصلت لآدم حصل مثلها لعيسى، فالأمر له سابقة، والروح هنا هو الروح هناك، وكلمة الله التي تخلق كل شيء من العدم هي التي خلقت عيسى كما خلقت آدم قبله، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران]، وقال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل].

ولم يقل أحد من البشر أن آدم ابن الله لإنشاء الله له من غير أم ولا أب، فكيف يقال في عيسى هذه الأقاويل التي لا يهضمها عقل ولا وجدان؟ وكيف يعتقدون فيه وفي أمه اعتقادات واهية متناقضة، يضيقون بها ذرعاً أمام أدنى تفكير، ثم لا يجدون سبيلاً للتخلص منها إلا بإحالتها إلى معميات غيبية لا تنكشف إلا بكشاف الحجاب عن كل ما في السموات والأرض؟

والمخلص من هذا التعقيد بسيط، وهو طرح هذا الافتراء على الله، ونبذ الهذيان الجنوني، والرجوع إلى التوحيد الأصيل، خصوصاً وقد أوضح الله في قضية عيسى ما يزيل كل إشكال، ويحل كل تعقيد، فما

أجمل بيان وحي الله المبارك وأنصع وأشفأها للصدور! ﴿مَا الْمَسِيحُ
أَبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَاكُلَانِ
الطَّعَامَ أَنْظَرُ كَيْفَ بُنِيَ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ أَنْظَرُ أَنَّ يُؤْفَكُونَ﴾ (٧٥)
[المائدة]، والذي يأكل الطعام يحتاج أشد الحاجة إلى إخراجِه بالتبرز،
ككيف يدعي فيه الألوهية؟ فما بعد هذه الحلول القرآنية إلا مقاصد
الطواغيت الذين لا يملكون أرواح الناس إلا بالدجل والتعقيد الذي
ينالون به الرئاسات وابتزاز الأموال واللعب بالأعراض والعقول.

فهذه المقاصد الدنيئة الطاغوتية هي التي عملت على إقفال
القلوب عن نور الحق المريح لها، واستغلت حادث مولد المسيح
لتلعب على العقول، وتجعل البشرية مأكلاً لها، وإلا فسنن الله في
خلقه ليست معروفة كلها للناس، والله يجري سنته على وفق حكمته،
لا على وفق ما يألّفه البشر، ويصرفها على وفق مشيئته غير المحدودة،
والتي بعضها مألوف، وبعضها غير مألوف ولا معروف، وإنما يجب
الإيمان بما أخبر، والوقوف عند ما وصف، دون مجاوزة لحدّ وصفه،
فإن الذي أبرز آدم إلى الوجود في أحسن تقويم من غير أبوين هو
الذي أبرز عيسى إلى الوجود من غير أب، ووجوده غني عن هذه
السخافات المزرية بالعقول، وقد اختاره الله رسولاً بهذه المعجزة،
فآية الله في خلق عيسى بكلمته وبما نفخ في أمه من روحه كآيته في
خلق آدم بكلمته، وبما نفخ فيه من روحه، إذ كان خلق كل منهما
بغير السنة العامة في خلق الناس من ذكر وأنثى كما أسلفنا.

هذا وقد ذكر المفسرون للروح معاني كثيرة، كلها لها وجه من
الصواب كما قاله ابن جرير، واعلم أن قوله تعالى: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾
لا ابتداء الغاية لا للتبعيض كما زعمه النصارى - عليهم لعائن الله -
ونصوص الوحية ترد قولهم وتوضح بطلانه وتدحض شبهاتهم
المرذولة، فقوله سبحانه: ﴿مِنْهُ﴾ متعلق بمحذوف صفة لروح: أي
روح كائنة منه، وقال أبو حيان: ونكر ﴿وَرُوحٌ﴾، لأن المعنى على

تقدير صفة لا على إطلاق روح أي وروح شريفة نفيسة من قبله تعالى، و«من» هنا لا ابتداء الغاية لا للتبعيض كما فهمه بعض النصارى فادعى أن عيسى جزء من الله تعالى، فرد عليه علي بن حسين بن واقد المروزي حين استدل النصراني بأن في القرآن ما يشهد لمذهبه وهو قوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ فأجابه ابن واقد بقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣] وقال: إن كان يجب بهذا أن يكون عيسى جزءاً منه، وجب أن يكون ما في السموات وما في الأرض جزءاً منه، فانقطع النصراني وأسلم، وصنف ابن واقد حينئذ كتاب «النظائر» اهـ. ويروى أن الرشيد فرح بإسلامه ووصل الواقدي بصلة فاخرة.

والشائع في الأناجيل أن روح القدس عندهم وعندنا واحد، وهو ملك من ملائكة الله كما جاء في إنجيل متى عن ولادة يسوع (١: ١٨) وفي سؤال مريم عن كيفية الحمل (٣٥) وفي إنجيل لوقا أن أم يحيى (اليصابات) قد امتلأت من الروح القدس (٤١ إلي ٦٧) وفي الفصل الثاني منه ما نصه (٢٥) إلى ما بعد رقم (٢٦) مما لا نطيل بذكره بل نشير إلى أن هذه الأناجيل تدل على ما ذكرناه من كون عيسى خلق بواسطة روح القدس، وأن يحيى خلق كذلك، فكان آية من وجه آخر لشيخوخة أبيه وعقم أمه، وجاء في إنجيل «يوحنا» ما يدل على أن روح القدس ملك من خلق الله وهو حكاية عن المسيح (٢٦: ١٥) فليرجع إليه.

فمن الحماقة أن يقول قائل مع هذا: إن قوله تعالى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ يفيد أنه جزء من الله، تعالى الله عن التركيب والتجزؤ والحلول والاتحاد الذي يقول به النصارى الآن وأشكالهم ممن دخل الإسلام وفيه رواسب من الوثنية، فإن النصارى الأوائل يعتقدون تأييد عيسى بروح القدس، بل ويعتقدون أن تلاميذه يؤيدون بروح القدس، ومن كان دونهم أيضاً، ولكن استنبطوا من كلمة «ينبثق» التي في إنجيل «يوحنا» عقيدة وثنية تنقضها نصوص كثيرة في الأناجيل الأخرى

وأعرضوا عن كلمة «المعزى» التي هي ترجمة «البارقليط» وهي كلمة يونانية معناها محمد أو أحمد، وقد ترجمت في إنجيل «برنابا» بمحمد، فكانت موضع الاستغراب عند الطائنين أن «برنابا» نقل هذا الاسم بالعربية عن المسيح، والظاهر أنه نطق ترجمتها.

وروى البخاري ومسلم عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله وابن أمته وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، والجنة والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من العمل»^(١). قال الآلوسي: لا حجة للنصارى على شيء مما زعموا في تشريف عيسى ﷺ بنسبة الروح إليه، إذ لغيره مشاركة في ذلك، وساق نصوصًا عن إنجيل «لوقا» و«متى» في إعطاء الله روح القدس الأشخاص غير عيسى، وساق أيضًا عن التوراة في ذلك، ثم قال: ولعل الروح في جميع ذلك أمر قدسي وسر إلهي يفيضه الله سبحانه على من يشاء من عباده حسبما يشاء، وإطلاق ذلك على عيسى من باب المبالغة على حد ما قيل في: زيد عدل، وليس المراد به الروح الذي به الحياة أصلًا، وقد يظهر ذلك بصورة كما يظهر القرآن بصورة الرجل الشاحب والموت بصورة الكبش، ويؤيد ذلك في الجملة ما في إنجيل «متى» في تمام الكلام على تعميد عيسى أن يسوع لما تعمد وخرج من الماء انفتحت له أبواب السماء ونظر روح الله جاءت له في صورة حمامة، وإذا بصوت من السماء: هذا ابني الحبيب الذي سرت به نفسي، فإنه على تقدير صحته يهدم ما يزعمه النصارى من أنه ﷺ تجسد بروح القدس في بطن أمه، وما في وصفه بالنبوة سيأتي إن شاء الله الجواب عنه اهـ.

وقوله سبحانه: ﴿فَأَمُّؤُا بِاللّٰهِ وَرُسُلِهِ﴾ أي آمنوا بالله إيمانًا صحيحًا

يليق بوحدايته، وأنه واحد أحد، فرد صمد، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، ونزهوه عن صفات المخلوقين، وعن حلول الحوادث المخلوقة به، أو حلوله بها، وما شابه ذلك من المعتقدات الوثنية، وآمنوا بجميع المرسلين أنهم رسل من خلق الله إلى خلقه، وأنهم عبيد له من جملة عبيده، ومنهم عيسى عليه السلام فإنه رسول من جملتهم، فأمنوا به كإيمانكم بسائرهم، ولا تجعلوه إلهاً ولا ابناً للإله، فكيف بأمة التي جعلتموها في مصاف الألوهية؟

وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ جملة مستأنفة مسوقة لتعليل النهي عن القول الباطل المستلزم للأمر بضده، أي إنه عليه السلام مقصور على رتبة الرسالة لا يتخطاها إلى ما تقولون، ولهذا قال عليه السلام: ﴿فَأَمُّوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ أي خصوا الله بالألوهية، واعرفوا الفارق العظيم بين الله ورسله، فلا تخرجوا أحداً منهم إلى ما يستحيل وصفه به من الألوهية، فترفعونه إلى ما لا يستحقه ولا يرضى به، فتكونون خارجين بذلك عن الإيمان بالله، فإن قوله سبحانه: ﴿فَأَمُّوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ يقتضي أن من رفع أحداً من رسله إلى منزلة الألوهية لم يكن مؤمناً بالله ولا برسله؛ لأنهم لم يدعوا لأنفسهم غير الرسالة، فالرافعون لهم عن منزلتها مكذبون بالله ورسله كحال النصارى، ومن ادعى حلول الله في شيء من الأشياء أو شخص من الأشخاص، أو اعتقد اتحاد الخالق والمخلوق فقد قال بقول النصارى.

وأما المغالون بمحمد عليه السلام بدعوى أن من علومه علم اللوح والقلم، وأن من جوده الدنيا والآخرة، أو أن الله تخلق له عن عرشه أو أن أوصافه لم تناسب قدره، ولو ناسبت أوصافه قدره لأحيا ذكر اسمه الموتى ونحو ذلك من غلو صاحب «البردة» وغيره، الذين طغى مدحهم على العقيدة فجعلوا للرسول حقوق الألوهية، وتجاوزوا الحدود المحدودة في وحي الله، فإنهم على خطر من دينهم، ولا يجوز تقليدهم فيما قالوه، ولا التعويل عليهم فيما انتحلوه، بل ينبغي تجريد

التوحيد لله سبحانه قولاً وعملاً واعتقاداً، فإنه إذا كانت العوالم السفلية والعلوية العظيمة أقل من حبة أو ذرة في ملكه الواسع العظيم فمن الجهل الفاضح أن يجعل له ند أو كفاء فيها، أو يقال: إنه حل أو اتحد بشيء منها، أو يفترى عليه بمدح رسول من رسله زيادة على ما وصفه به؛ فإن هذه الأقوال تزيد جريمتها على الشرك لما فيها من الافتراء على الله.

وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ ۚ انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ أي لا تقولوا: الآلهة ثلاثة: الله والمسيح ومريم كما ينبئ عنه قوله سبحانه للمسيح: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخَذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أي إلهين مع الله، أو إلهين غير الله، فيكونون معه ثلاثة، فإنهم يقولون: إن الآلهة ثلاثة: الأب والابن وروح القدس، أو: الله ثلاثة أقانيم، كل منها عين الآخر، فكل منها إله كامل ومجموعها إله واحد، وهذا القول سفاهة مخالفة لملة إبراهيم التي هي التوحيد الخالص، وموافقة لقول الوثنيين، و«الأقانيم» باللغة الرومانية جمع أَقْنُوم بضم الهمزة ومعناه الأصل، ودعواهم الجمع بين التثليث الحقيقي والتوحيد تناقض مكشوف مردول، يجردهم من العقل والدين، ويقضي بإبعادهم من حظيرتهما، ويجعل عيسى عدواً لهم، ولهذا قال سبحانه: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ أي انتهوا عن هذا القول الذي ابتدعتموه، وعودوا إلى التوحيد فهو خير لكم في الدنيا والآخرة: خيراً لكم في الدنيا بارتفاع وجوب قتال المسلمين لكم ورفع الجزية عنكم، ولتكونوا المسلمين عند نزول عيسى الذي يكسر صليبيكم، ويقا تلکم على هذا الافتراء الشنيع على الله، ولا يقبل منكم جزية تقيكم من السيف، «خيراً لكم» في الآخرة بأن تكونوا مع المؤمنين الذين تبيض وجوههم، وينالون رحمة الله ورضوانه في جنات الخلد، ولا تكونوا مع الذين كذبوا على الله فيلقونه ووجوههم مسودة، فلا تحرموا أنفسكم من الخير. بإصراركم على هذا الافتراء الوقح على الله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ

كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴿٦٨﴾ [العنكبوت].

ونحن نذكر أصول عقائد النصارى باختصار: فقد اتفقوا على أن الله جوهر قائم بنفسه غير متحيز ولا مقدر بقدر، وأنه واحد بالجوهرية ثلاثة بالأقنومية، والأقانيم صفات: هي الوجود والعلم والحياة، وعبروا عن الوجود بالأب، والحياة بروح القدس، والعلم بالكلمة، ثم اختلفوا فذهب الملكانية أصحاب «ملكنا» الذي استولى على الروم إلى أن الأقانيم غير الجوهر القديم، وأن كل واحد منها إله، وصرحوا بأن الله ثالث ثلاثة - تعالى عن قولهم - وأن الكلمة اتحدت بجسد المسيح وتدرعت بناسوته وامتزجت به، وأن المسيح ناسوت كلي لا جزئي، وهو قديم أزلي، وأن مريم ولدت إلهًا أزليًا.

واتفقوا على أن اتحاد اللاهوت بالمسيح دون مريم، وأن القتل والصلب وقع على اللاهوت والناسوت معًا، وأطلقوا لفظ الأب على الله والابن على عيسى، وذهب نسطور الحكيم في زمان المأمون إلى أن الله واحد، والأقانيم الثلاثة ليست غير ذاته ولا نفسها، وأن الكلمة اتحدت بجسد المسيح لا امتزاجًا، بل بمعنى الإشراق، كإشراق الشمس من كوة إلى بلور، ومن النسطورية من صرح بالتثليث كالملكانية، ومنهم من منع ذلك، ومنهم من أثبت صفات أخرى ولم يجعلها أقانيم، لكن زعموا أن الابن لم يزل متولدًا من الأب متجسدًا بالمسيح حين ولد، والحدوث راجع إلى الناسوت، فالمسيح إله تام وإنسان تام، وهما قديم وحادث بدون إبطال هذا لهذا، والصلب وقع على الناسوت فقط.

وذهب بعض اليعقوبية إلى أن الكلمة انقلبت لحمًا ودمًا، فصار الله هو المسيح ورووا معنى هذا عن «يوحنا» الإنجيلي في صدر إنجيله، ومنهم من قال: ظهر اللاهوت بالناسوت بحيث صار هو هو، ومنهم من قال: جوهر الإله القديم وجوهر الإنسان المحدث تركبًا

تركب النفس مع البدن، فصارا جوهرًا واحدًا هو المسيح وهو الله، ويقولون: صار الإله إنسانًا وإن لم يصير الإنسان إلهًا، كالفحمة الملقاة في النار، يقال: صارت نارًا ولا يقال: صارت النار فحمة، ويقولون: إن اتحاد اللاهوت بالإنسان الجزئي دون الكلي، وأن القتل والصلب وقعا على اللاهوت والناسوت جميعًا، إذ لو كان على أحدهما بطل الاتحاد.

ومنهم من زعم أن الكلمة كانت داخل جسد المسيح، فتصدر عنه الآيات، وتفارقه تارة فتحل فيه الآفات والآلام.

ومن النصارى من زعم أن اتحاد اللاهوت بالناسوت مجرد ظهور بلا انتقال، ومنهم من زعم أن المسيح كلمة الله وابنه على وجه الاصطفاء، وهو مخلوق قبل العالم وخالق للأشياء كلها، فما أمهر إبليس في غش بني آدم، ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨].

وحكى المؤرخون أن «أريوس» أحد كبار النصارى يعتقد التوحيد الصحيح، ويرفض ما عليه النصارى، فناظره البطارقة مرارًا حتى اتفقوا معه على عقيدة سموها «الأمانة» هي إيمانهم بالله الأب صانع كل شيء وبالرب الواحد، المسيح ابن الله الواحد بكر الخلائق كلها، وأنه من أجل خلاصنا نزل من السماء وتجسد بمريم، فحملت به وولدت، وانتجع حتى قتل وصلب ودفن، فخرج من قبره ثالث الأيام وصعد إلى يمين الله، وهو مستعد للنزول للقضاء بين الأحياء والأموات وأنهم يؤمنون بروح القدس الواحد روح الحق الذي يخرج من أبيه، وبعمودية واحدة لغفران الخطايا، والجماعة واحدة قدسية كالمولكيه هذه نهايتهم.

قال الألوسي: وهذه جملة الأقاويل، وما لهؤلاء الكفرة من الأباطيل، مع مخالفتها للعقول، ومزاحمتها للأصول، بها لا مستند لها ولا معول لهم فيها غير التقليد لأسلافهم، والأخذ بظواهر ألفاظ

لا يحيطون بها علمًا، على أن ما سموه أمانة لا أصل له في شرع الإنجيل ولا مأخوذ من قول المسيح ولا أقوال تلاميذه، وهو مع ذلك مضطرب متناقض، يكذب بعضه بعضًا ويعارضه، وإذ قد علمت ذلك فاسمع لما يتلى عليك من الرد لإبطال تلك العقائد الفاسدة.

أما زعمهم أن الله جوهر فالنزاع معهم من جهة الإطلاق اللفظي سمعًا والأمر فيه هين، وأما حصرهم الأقانيم في ثلاثة: صفة الوجود والحياة والعلم فباطل؛ لأنه بعد تسليم أن صفة الوجود زائدة، ولو طولبوا بدليل الحصر لم يجدوا إلى ذلك سبيلًا سوى قولهم: بحثنا فلم نجد غير ذلك، وهو غير يقيني كما لا يخفى، ثم هو باطل بما تحقق في موضعه من وجوب صفة القدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام وسائر الصفات فإن قالوا: الأقانيم هي خواص الجوهر وصفات نفسه، ومن حكمها أن تلزم الجوهر ولا تتعداه إلى غيره، وذلك متحقق في الوجود والحياة، إذ لا تعلق لوجود الذات القديمة وحياتها إلا بها، وكذلك العلم مختص بالجوهر من حيث هو معلوم بخلاف القدرة والإرادة، فإنهما يتعلقان بالغير مما هو مقدور ومراد: إلى آخر هذيانهما.

قلنا: أما قولهم: إن الوجود والحياة مختصة بذات القديم ولا تعلق لهما بغيره فيسلم، ولكن يلزم عليه أن لا يكون العلم أقنومًا لتعلقه بغير ذات القديم، إذ هو معلوم به، فلئن قالوا: العلم إنما كان أقنومًا لتعلقه بذات القديم من حيث إنه يرى نفسه ويرى غيره، ولم يقولوا به، ويلزمهم من ذلك أن يكون بقاء ذات الله أقنومًا لاختصاص البقاء بنفسه وعدم تعلقه بغيره كما في الوجود والحياة، فإن قالوا: البقاء هو نفس الوجود فيلزم أن يكون الموجود في زمان حدوثه باقياً وهو محال، وقولهم: إن الإرادة تجزئ عن القدرة والإرادة، إما أن يريدوا به أن القدرة والإرادة نفس الحياة، أو أنهما خارجتان عنها لازمتان لها لا تفارقانها، فإن كان الأول فقد نقضوا مذهبهم حيث

قالوا: إن الحياة أقنوم لاختصاصها بجوهر الكريم القديم، والقدرة والإرادة غير مختصتين بذات القديم تعالى، وذلك مشعر بالمغايرة ولا اتحاد معها، وإن قالوا: إنها لازمة لها مع المغايرة فهو ممنوع، فإنه كما يجوز خلو الحي عن العلم فكذلك قد يجوز خلوه عن القدرة والإرادة كما في حالة النوم والإغماء مثلاً، وقولهم: إنه يمتنع إجزاء الحياة عن العلم لاختصاص العلم بالمبالغة والتفضيل فيلزم منه ألا تكون الحياة مجزئة عن القدرة أيضاً لاختصاصها بهذا النوع من المبالغة والتفضيل، وأما قولهم بأن الكلمة حلت في المسيح وتدرعت به فهو باطل من وجهين:

الأول: أنه قد تحقق امتناع حلول صفة القديم في غيره.

الثاني: أنه ليس القول بحلول الكلمة أولى من القول بحلول الروح وهي الحياة، ولئن قالوا: إنما استدللنا على حلول العلم به لاختصاصه بعلم لا يشاركها فيه غيره قلنا:

أولاً: لا نسلم ذلك، فقد رويتم أن عيسى سئل عن القيامة فلم يجب، وقال: لا يعرفها إلا الله وحده.

ثانياً: سلمنا، لكنه قد اختص عندكم بإحياء الموتى وإبراء الأكمّة والأبرص، وأمور لا يقدر عليها غيره من المخلوقين بزعمكم، والقدرة عندكم في حكم الحياة، إما بمعنى أنها عينها أو ملازمة لها، فوجب أن يقال بحلول الحياة فيه ولم تقولوا به.

وأما قول الملكانية بالتثليث في الآلهة وأن كل أقنوم إله، فلا يخلو إما أن يقولوا: إن كل واحد متصف بصفات الإله من الوجود والحياة والعلم والقدرة وغير ذلك من الصفات أو لا يقولوا به، فإن قالوا به فهو خلاف أصلهم، وهو مع ذلك ممتنع لقيام الأدلة على امتناع إلهين، وأيضاً فإنهم إما أن يقولوا بأن جوهر القديم أيضاً إله أو لا يقولوا، فإن قالوا به فقد أبطلوا مذهبهم، فإنهم مجمعون على

الثالث، وبقولهم هذا يلزم التربيع، وإن لم يقولوا به لم يجدوا إلى الفرق سبيلاً، مع أن جوهر القديم أصل، والأقانيم صفات تابعة فكان أولى أن يكون إليها، وإن قالوا بالثاني فحاصله يرجع إلى منازعة لفظية والمرجع فيها إلى ورود الشرع بجواز إطلاق ذلك.

وأما قولهم: إن الكلمة امتزجت بجسد المسيح فيبطله امتناع حلول صفات القديم بغير ذات الله تعالى، ودعواهم الاتحاد ممتنعة من جهة الدلالة والإلزام، أما الأول فإنهما عند الاتحاد إما أن يقال ببقائهما أو بعدمهما، أو ببقاء أحدهما وعدم الآخر، فأما على التقدير الأول فهما اثنان كما كانا، وإن كان الثاني فالواحد الموجود غيرهما، وإن كان الثالث فلا اتحاد للأثلية وعدم أحدهما.

وأما على التقدير الثاني فمن أربعة أوجه:

الأول: أنه إذا جاز اتحاد أقنوم الجوهر القديم بالحادث، فما المانع من اتحاد صفة الحادث بالجوهر القديم؟ فإن قالوا: المانع أن اتحاده يوجب نقصه وهو ممتنع، واتحاد صفة القديم بالحادث، يوجب شرفه وشرف الحادث بالقديم غير ممتنع، قلنا: فكما أن ذات القديم تنقص باتحاد صفة الحادث بها، فالأقنوم القديم ينقص باتحاده بالناسوت فليكن ذلك ممتنعاً.

الثاني: أنه قد وقع الاتفاق على امتناع اتحاد أقنوم الجوهر القديم بغير ناسوت المسيح، فما الفرق بين ناسوت وناسوت؟ فلئن قالوا: إنما اتحد بالناسوت الكلي دون الجزئي رددناه بما ستعلمه قريباً إن شاء الله.

الثالث: أن مذهبهم أن الأقانيم زائدة على ذات الجوهر القديم مع اختصاصها به ولم يوجب قيامها به الاتحاد، فأن لا يوجب اتحاد الأقنوم بالناسوت أولى.

الرابع: أن الإجماع منعقد على أن أقنوم الجوهر القديم مخالف

للناسوت، كما أن صفة نفس الجوهر تخالف نفس العَرَض، وصفة نفس العرض تخالف الجوهر، فإن قالوا بجواز اتحاد صفة الجوهر بالعرض في حكم الجوهر، فقد التزموا محالاً مخالفاً لأصولهم، وإن قالوا بامتناع اتحاد صفة نفس الجوهر بالعرض، ونفس العرض بالجوهر، مع أن العرض والجوهر أقبل للتبدل والتغير، فلأن يمتنع في القديم والحادث أولى.

وقولهم: إن المسيح إنسان كلي باطل من أربعة أوجه:

الأول: أن الإنسان الكلي لا اختصاص له بجزئي دون جزئي من الناس، وقد اتفقت النصارى أن المسيح مولود من مريم، وعند ذلك فإما أن يقال: إن إنسان مريم أيضًا كلي كما حكي عن بعضهم أو جزئي، فإن كان كليًا فإما أن يكون هو عين إنسان المسيح أو غيره، فإن كان عينه لزم أن يولد الشيء من نفسه وهو محال، ثم يلزم أن يكون المسيح مريم، ومريم المسيح، ولم يقل به أحد، وإن كان غيره فالإنسان الكلي لا يكون عامًّا مشتركًا بين جميع، وطبيعته جزء من معنى كل إنسان، ويلزم من ذلك أن يكون إنسان المسيح بطبيعته جزءًا من مفهوم إنسان مريم وبالعكس وذلك محال، وإن كان إنسان مريم جزئيًا فمن ضرورة كون المسيح مولودًا عنها أن يكون الكلي الصالح لاشتراك الكثرة منحصراً في الجزئي الذي لا يصلح لذاته وهو ممتنع.

الثاني: أن النصارى مجمعون على أن المسيح كان مرئيًا ومشارًا إليه والكلي ليس كذلك.

الثالث: أنهم قائلون: إن الكلمة حلت في المسيح إما بجهة الاتحاد أو غير جهة الاتحاد فلو كان المسيح إنسانًا كليًا لما اختص به بعض أشخاص الناس دون البعض، ولما كان المولود من مريم مختصًا بحلول الكلمة دون غيره ولم يقولوا به.

الرابع: أن الملكانية متفوقون على أن القتل وقع على اللاهوت

والناسوت، ولو كان ناسوت المسيح كلياً لما تصور وقوع الجزئي عليه. وأما ما ذهب إليه «نسطور» من أن الأقانيم ثلاثة فالكلام معه في الحصر على طراز ما تقدم، وقوله: ليست عين ذاته ولا غيرها، فإن أراد بذلك ما أراد به الأشعري في قوله: إن الصفات لا عين ولا غير فهو حق، وإن أراد غيره فغير مفهوم، وأما تفسيره العلم بالكلمة فالنزاع معه في هذا الإطلاق لفظي، ثم لا يخلو إما أن يريد بالكلمة الكلام النفساني أو الكلام اللساني، والكلام في ذلك معروف.

وقوله: إن الكلمة اتحدت بالمسيح بمعنى أنها أشرقت عليه لا حاصل له؛ لأنه إما أن يريد بإشراق الكلمة عليه ما هو مفهوم من مثاله، وهو أن يكون مطروحاً لشعاعها عليه، أو يريد أنها متعلقة به كتعلق العلم القديم بالمعلومات، أو يريد غير ذلك، فإن كان الأول يلزم أن تكون الكلمة ذات شعاع وفي جهة من مطرح شعاعها، ويلزم من ذلك أن تكون جسمًا ألا تكون صفة للجوهر القديم وهو محال، وإن كان الثاني فهو حق، غير أن تعلق الأقنوم بالمسيح بهذا التفسير لا يكون خاصة، وإن كان الثالث فلا بد من تصويره ليُتكلم عليه.

وأما قول بعض النسطورية: إن كل واحد من الأقانيم الثلاثة إله فهو باطل بأدلة إبطال التثليث.

وأما قولهم: إن المسيح إنسان تام وإله تام وهما جوهران قديم وحادث، فطريق رده من وجهين:

الأول: التعرض لإبطال كون الأقنوم المتحد بجسد المسيح إلهًا وذلك بأن يقال: إما أن يقولوا بأن ما اتحد بجسد المسيح هو إله فقط، أو أن كل أقنوم إله كما ذهب إليه الملكانية، فإن كان الأول فهو ممتنع لعدم الأولوية، وإن كان الثاني فهو ممتنع أيضًا لما تقدم.

الثاني: أنه إذا كان المسيح مشتملاً على الأقنوم والناسوت الحادث فإما أن يقولوا بالاتحاد أو بحلول الأقنوم في الناسوت أو حلول الناسوت

في الأcnوم، أو أنه لا حلول لأحدهما في الآخر، فإن كان الأول فهو باطل بما سبق في إبطال الاتحاد، وإن كان الثاني فهو باطل بما يبطل حلول الصفة القديمة في غير ذات الله وحلول الحادث في القديم، وإن كان الثالث فإما أن يقال بتجاورهما واتصالهما أو لا فإن قيل بتجاورهما فإما أن يقال بانفصال الأcnوم القديم عن الجوهر الحادث أو لا يقال به، فإن قيل بالانفصال فهو ممتنع لوجهين:

الأول: ما يدل على إبطال انتفاء الصفة عن الموصوف.

الثاني: أنه يلزم منه قيام صفة حال مجاورتها للناسوت بنفسها وهو محال.

وإن لم يقل بانفصال الأcnوم عن الجوهر القديم يلزم منه أن يكون ذات الجوهر القديم متصلة بجسد المسيح ضرورة اتصال أcnومها به، وعند ذلك فليس اتحاد الأcnوم بالناسوت أولى من اتحاد الجوهر القديم به ولم يقولوا بذلك، وإن لم يقل بتجاورهما واتصالهما فلا معنى للاتحاد بجسد المسيح، وليس القول بالاتحاد مع عدم الاتصال بجسد المسيح أولى من العكس.

وأما القائلون بأن الله واحد، وأن المسيح عبد صالح مخلوق إلا أن الله شرفه بتسميته ابنًا فلا خلاف معهم في غير إطلاق اسم الابن، ولن يجدوا على قولهم دليلًا.

وأما قول بعض اليعقوبية: إن الكلمة انقلبت لحمًا ودمًا فصار الإله هو المسيح، فهو أظهر بطلانًا مما تقدم، وبيانه من وجهين:

الأول: أنه لو جاز انقلاب الأcnوم لحمًا ودمًا مع اختلاف حقيقتهما لجاز انقلاب المستحيل ممكنًا والممكن مستحيلًا، والواجب ممكنًا أو ممتنعًا، والممكن أو الممتنع واجبًا ولم يبق لأحد وثوق بشيء من القضايا البديهية، ولجاز انقلاب الجوهر عرضًا والعرض جوهرًا والقديم حادثًا والحادث قديمًا، ولم يقل بذلك أحد من العقلاء.

الثاني: أنه لو انقلب الأقنوم لحمًا ودمًا؛ فإما أن يكون هو عين اللحم والدم اللذين كانا للمسيح أو زائدًا عليه منضمًا إليه، والأول ظاهر الفساد والثاني لم يقولوا به.

وأما ما نقل عن «يوحنا» من قوله في البدء: كان الكلمة والكلمة عند الله والله هو الكلمة، فهو مما انفرد به ولم يوجد في شيء من الأناجيل، والظاهر أنه كذب فإنه بمنزلة قول القائل: الدينار عند الصيرفي والصيرفي هو الدينار، ولا يكاد يتفوه به عاقل، وكذا قوله: إن الكلمة كانت جسدًا وحلت فينا غير مسلم الثبوت، وعلى تقدير تسليمه يحتمل التقديم والتأخير، أي أن الجسد الذي كان بالتسمية كلمة حل فينا، وعنى بذلك الجسد عيسى، ويحتمل أنه أشار بذلك إلى «بطرس» كبير التلاميذ ووصي المسيح، فإنه أقام بعده ﷺ بتدبير دينه، وكانت النصراني تفرع إليه على ما تشهد به كتبهم، فكأنه يقول: إن ذهب الكلمة أي عيسى التي سماها الله بذلك من بيننا فإنها لم تذهب حتى صارت جسدًا وحل فينا، يريد أن تدبيرها حاضر في جسد بيننا وهو بطرس.

ومن العجب العجائب أن «يوحنا» قال لتلاميذه: إن لم تأكلوا جسدي وتشربوا دمي فلا حياة لكم بعدي؛ لأن جسدي مأكّل حق ودمي مشرب حق، ومن يأكل جسدي ويشرب دمي يثبت فيّ وأثبت فيه، فلما سمع تلاميذه هذه الكلمة قالوا: ما أصعبها، من يطيق سماعها؟ فرجع كثير منهم عن صحبتته، فإن هذا مع قوله: إن الله سبحانه هو الكلمة، والكلمة صارت جسدًا في غاية الإشكال، إذ فيه أمر الحادث بأكل الله تعالى القديم الأزلي وشربه، والحق أن شيئًا من الكلامين لم يثبت فلا نتحمل مؤنة التأويل.

وأما قولهم: إن اللاهوت ظهر بالناسوت فصار هو هو، فإما أن يريدوا به أن اللاهوت صار عين الناسوت كما يُصرح به قولهم: صار هو هو، فيرجع إلى تحرير انقلاب الحقائق وهو محال كما علمت،

وإما أن يريدوا به أن اللاهوت اتصف بالناسوت، فهو أيضًا محال لما ثبت من امتناع حلول الحادث بالقديم، وأن الناسوت اتصف باللاهوت وهو أيضًا محال لامتناع حلول القديم بالحادث.

وأما من قال منهم بأن جوهر الإله القديم وجوهر الإنسان المحدث تركبا وصارا جوهرًا واحدًا هو المسيح فباطل من وجهين:
الأول: ما ذكر من إبطال الاتحاد.

الثاني: ليس جعل الناسوت لاهوتًا بتركيبه مع اللاهوت أولى من جعل اللاهوت ناسوتًا من جهة تركبه مع الناسوت ولم يقولوا به، وأما جوهر الفحمة إذا أُلقيت في النار فلا نسلم أنه صار بعينه جوهر النار بل صار مجاورًا لجوهر النار، وغايته أن بعض صفات جوهر الفحمة وأعراضها بطلت بمجاورة جوهر النار، أما أن أحدهما صار جوهر الآخر فلا.

وأما قولهم: إن الاتحاد بالناسوت الجزئي دون الكلي فمحال لأدلة إبطال الاتحاد وحلول القديم بالحادث، وبذلك يبطل قولهم: إن مريم ولدت إلهًا، وقولهم: القتل وقع على اللاهوت والناسوت معًا، على أن يوجب موت الإله وهو بديهي البطلان.

وأما قول من قال: إن المسيح مع اتحاد جوهره قديم من وجه، محدث من وجه فباطل؛ لأنه إذا كان جوهر المسيح متحدًا لا كثرة فيه، فالحدث إما أن يكون لعين ما قيل بقدمه أو لغيره، فإن كان الأول فهو محال، وإلا لكان الشيء الواحد قديمًا لا أول له، حادثًا له أول وهو متناقض، وإن كان الثاني فهو خلاف المفروض.

وأما قول من قال: إن الكلمة مرت بمريم كمرور الماء في الميزاب؛ فيلزم منه انتقال الكلمة وهو ممتنع كما لا يخفى، وبه يبطل قول من قال: إن الكلمة كانت تدخل جسد المسيح تارة وتفارقه أخرى. وقولهم: إن ما ظهر من صورة المسيح في الناسوت لم يكن جسمًا بل

خيالاً كالصورة المرئية في المرأة باطل؛ لأن من أصلهم أن المسيح إنما أحيا الميت، وأبرأ الأكمه والأبرص بما فيه من اللاهوت، فإذا كان ما ظهر فيه من اللاهوت لا حقيقة له، بل هو خيال محض لا يصلح لحدوث ما حدث عن الإله عنه، والقول بأن أقنوم الحياة مخلوق حادث ليس كذلك لقيام الأدلة على قدم الصفات، فهو قديم أزلي، كيف وأنه لو كان حادثاً لكان الإله قبله غير حي، ومن كان غير حي لا يكون عالمًا ولا ناطقًا.

وقول من قال: إن المسيح مخلوق قبل العالم، وهو خالق لكل شيء باطل؛ لقيام الأدلة على أنه كان الله ولا شيء غيره. وأما الأمانة التي هم بها متقربون، وبما حوته متعبدون، فبيان اضطرابها وتناقضها وتهافتها من وجوه:

الأول: أن قولهم: نؤمن بالأب الواحد صانع كل شيء يناقض قولهم: وبالرب الواحد المسيح... إلخ مناقضة لا تكاد تخفى.

الثاني: أن قولهم: إن يسوع المسيح ابن الله تعالى بكر الخلائق مشعر بحدوث المسيح، إذ لا معنى لكونه ابنه إلا تأخره عنه، إذاً الوالد والولد لا يكونان معاً في الوجود، وكونهما معاً مستحيل ببداهة العقول، لأنه إن قالوا: ولد والدًا لم يزل، قلنا: فما ولد شيئاً إذ الابن لم يزل، وإن ولد شيئاً لم يكن فالولد حادث مخلوق، وذلك مكذب لقولهم: إله حق من إله حق من جوهر أبيه، وأنه أتقن العوالم بيده، وخلق كل شيء.

الثالث: أن قولهم: إله حق من إله حق من جوهر أبيه يناقضه قول المسيح في الإنجيل، وقد سئل عن يوم القيامة فقال: لا أعرفه ولا يعرفه إلا الأب وحده، فلو كان من جوهر الأب لعلم ما يعلمه الأب، على أنه لو جاز أن يكون إلهًا ثانيًا من إله أول لجاز أن يكون إله ثالث من إله ثان، ولما وقف الأمر على غاية وهو محال.

الرابع: أن قولهم: إن يسوع أتقن العوالم بيده، وخلق كل شيء، باطل مكذب لما في الإنجيل، إذ يقول «متى»: هذا مولد يسوع المسيح من داود، وأيضًا فإن خالق العالم لا بد أن يكون سابقًا عليه وأنى يسبق المسيح وقد ولدته مريم؟ وأيضًا في الإنجيل أن إبليس قال: اسجد لي وأعطيك جميع العالم وأملكك كل شيء، ولا يزال يسحبه من مكان إلى مكان، ويحول بينه وبين مراده، ويطمع في تعبد له، فكيف يكون خالق العالم محصورًا في يد بعض العالم؟ نعوذ بالله من الضلالة.

أقول: هذه من المهازل المضحكة حتى المجانين، وهي خزي عليهم لو عقلوا، فكيف يؤلهون المسيح ثم يؤمنون بإنجيل يسجل عليه هذه القصة المضحكة التي تكفي وحدها لهدم كل دعاويهم بالمسيح، وتهدم كل ما يرتكزون عليه؟ كيف يسحب إبليس من يعتقدون ألوهيته من مكان إلى مكان دون أن يبدي حراكًا أو أي اعتراض على الذهاب معه مع علمه أنه شيطان؟ وكيف تبلغ حماقة إبليس أن يطلب من إلههم السجود له مقابل رشوة؟ وهل يستطيعون إرشادنا إلى الممالك التي يدعي إبليس ملكيتها؟ أين هي وما حدودها ومساحتها؟ وهل هي من خلقه أو خلق عيسى؟ ومن الذي رأى إبليس ذاهبًا بعيسى؟ وهل يؤكدون لنا صحة عقل راوي القصة التي هضمتها عقولهم الفاسدة؟ أسئلة كثيرة يوردها كل عاقل على هذه القصة المضحكة المخزية المشهورة في إنجيل «متى» فمن يعفي واضع هذا الإنجيل ونحوه من الغش للنصارى وإظهار معتقداتهم أمام الناس مظهر عورة؟

ثم قال الألوسي في مواصلته نقض ما يسمونه أمانة:

الخامس: أن قولهم: المسيح الإله الحق الذي نزل من السماء لخلاص الناس، وتجسد في روح القدس، وصار إنسانًا وحبل به وولد... فيه عدة مفاسد:

منها: أن المسيح لا يخص مجرد الكلمة ولا مجرد الجسد، بل هو اسم يخص هذا الجسد الذي ولدته مريم ولم تكن الكلمة في الأزل مسيحاً فبطل أن يكون هو الذي نزل من السماء.

ومنها: أن الذي نزل من السماء لا يخلو إما أن يكون الكلمة أو الناسوت، فإن زعموا أن الذي نزل هو الناسوت فكذب صراح؛ لأن ناسوته من مريم، وإن زعموا أنه اللاهوت فيقال: لا يخلو إما أن يكون الذات أو العلم المعبر عنه بالكلمة، فإن كان الأول لزم لحق النقائص للباري عز اسمه، وإن كان الثاني لزم انتقال الصفة وبقاء الله بلا علم، وذلك باطل، وهذا على سبيل التنزل وإلا فما عندهم دليل على ما يزعمون نزوله من السماء.

ومنها: أن قولهم: إنما نزل لخلاص معشر الناس يريدون أن آدم عليه السلام لما عصى أوثق سائر ذريته في حباله الشيطان، وأوجب عليهم الخلود في النار، فكان خلاصهم بقتل المسيح وصلبه والتنكيل به، وذلك دعوى لا دلالة عليها، هب أننا سلمنا بها لهم لكن يقال: أخبرونا مِمَّ هذا الخلاص الذي تَعَتَّى الإله الأزلي له، وفعل ما فَعَلَ بنفسه لأجله؟ ولم خلصكم؟ وممن خلصكم؟ وكيف استقل بخلاصكم دون الأب والروح والربوبية بينهم؟ وكيف ابتُذِلَ وامْتُهِنَ في خلاصكم دون الأب والروح؟ فإن زعموا أن الخلاص من تكاليف الدنيا وهمومها أكذبهم الحس، وإن كان من تكاليف الشرع بحط الصلاة والصوم عنهم مثلاً أكذبهم المسيح والحواريون بما وضعوه عليهم من التكاليف.

وإن زعموا أنهم خلصوا من أحكام الآخرة فلا يؤاخذون بارتكاب المحرم أكذبهم الإنجيل والنبوات، إذ يقول المسيح في الإنجيل: إني أقيم الناس عن يميني وشمالي يوم القيامة، فأقول لأهل اليمين: فعلتم كذا وكذا فاذهبوا إلى النعيم المعد لكم قبل تأسيس الدنيا، وأقول لأهل الشمال: فعلتم كذا وكذا فاذهبوا إلى العذاب المعد لكم قبل تأسيس العالم.

قلت: إن قولهم هذا مخالف للمعقول والمنصوص من رحمة الله وعدالته، وأنه سبحانه قائم بالقسط، ولا يظلم أحداً وأنه ﴿وَلَا نُزِرُ وَأَرْزُ﴾ [الأنبياء: ١٥]، وأن خطيئة آدم لا يمكن أن يتحملها غيره، خصوصاً وأنه قد تاب منها: ﴿ثُمَّ أَجْبَنَهُ رَبُّهُ فَقَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: ١٢٣]، وأن الشيطان ليس له سلطان على عباد الله المؤمنين، وأنه اعترف بذلك بقوله: ﴿وَلَا غَوِيَّتَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [٣٩] إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾ [الحجر: ٤٠]، كما هو ثابت في وحي الله الذي لم يخل منه المسيح.

ثم قال الألوسي رحمه الله في نقضه:

السادس: أن قوله: وتجسد من روح القدس باطل بنص الإنجيل إذ يقول «متى» في الفصل الثاني منه: إن «يوحنا المعمدان» حين عمد المسيح، جاءت روح القدس إليه من السماء في صفة حمامة، وذلك بعد ثلاثين من عمره.

السابع: أن قولهم: إن المسيح نزل من السماء وحملت به مريم وسكن في رحمها، مكذب بقول «لوقا الإنجيلي» إذ يقول في قصص الحواريين في الفصل الرابع عشر منه: إن الله تعالى هو خالق العالم بما فيه، وهو رب السماء والأرض، لا يسكن الهيكل ولا تناله أيدي الرجال، ولا يحتاج إلى شيء من الأشياء؛ لأنه الذي أعطى الناس الحياة فوجدنا به، وحياتنا وحركاتنا منه. فقد شهد «لوقا» بأن الباري وصفاته لا تسكن الهياكل، ولا تناله الرجال بأيديها، وهذا ينافي كون الكلمة سكنت في هيكل مريم، وتحولت إلى هيكل المسيح.

الثامن: أن قولهم: إنه بعد قتله وصلبه قام من بين الأموات وصعد إلى السماء، وجلس عن يمين أبيه من الكذب الفاحش المستلزم للحدوث.

التاسع: أن قولهم: إن يسوع مستعد للمجيء تارة أخرى لفصل القضاء بين الأموات والأحياء بمنزلة قول القائل:

لَا أَلْفَيْنَكَ بَعْدَ الْمَوْتِ تَنْدُبُنِي وَفِي حَيَاتِي مَا زَوَّدْتَنِي زَادًا
 إِذْ زَعَمُوا أَنَّهُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى عَجَزَ عَنْ خِلَاصِ نَفْسِهِ، حَتَّى تَمَّ عَلَيْهِ
 مِنْ أَعْدَائِهِ مَا تَمَّ، فَكَيْفَ يَقْدِرُ عَلَى خِلَاصِهِمْ بِجَمَلَتِهِمْ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ؟
 العاشر: أَنْ قَوْلِهِمْ: وَنُؤْمِنُ بِمَعْمُودِيَّةِ وَاحِدَةٍ لَغْفَرَانِ الذُّنُوبِ فِيهِ
 مُنَاقِضَةٌ لِأَصُولِهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّ اعْتِقَادَ النَّصَارَى أَنَّهُ لَمْ تَغْفِرْ خَطَايَاهُمْ بِدُونِ
 قَتْلِ الْمَسِيحِ، وَلِذَلِكَ سَمَوْهُ جَمَلَ اللَّهِ الَّذِي يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْخَطَايَا،
 وَدَعَاؤُهُ مُخْلِصَ الْعَالَمِ مِنَ الْخَطِيئَةِ، فَإِذَا آمَنُوا بِأَنَّ الْمَعْمُودِيَّةَ الْوَاحِدَةَ
 هِيَ الَّتِي تَغْفِرُ خَطَايَاهُمْ وَتَخْلُصُهُمْ مِنْ ذُنُوبِهِمْ، فَقَدْ صَرَحُوا بِأَنَّهُ لَا
 حَاجَةَ إِلَى قَتْلِ الْمَسِيحِ لِاسْتِقْلَالِ الْمَعْمُودِيَّةِ بِالْخِلَاصِ وَالْمَغْفِرَةِ، فَإِنْ
 كَانَ التَّعْمِيدُ كَافِيًا لِلْمَغْفِرَةِ فَقَدْ اعْتَرَفُوا أَنَّ وَقُوعَ الْقَتْلِ عِبَثٌ، وَإِنْ
 كَانَتْ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِقَتْلِهِ فَمَا فَائِدَةُ التَّعْمِيدِ وَمَا هَذَا الْإِيمَانُ؟
 فَهَذِهِ عَشْرَةٌ وَجُوهٌ فِي رَدِّ تِلْكَ الْأَمَانَةِ وَإِظْهَارِ مَا لَهُمْ فِيهَا مِنَ الْخِيَانَةِ،
 وَمِنْ أَمْعَنَ نَظَرَهُ رَدَّهَا بِأَضْعَافِ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ الْمَالِكِيُّ:

بَطَلْتُ أَمَانَتَهُمْ فَمِنْ مَضْمُونِهَا	ظَهَرَتْ خِيَانَتُهَا خِلَالَ سَطُورِهَا
بَدَأُوا بِتَوْحِيدِ الْإِلَهِ وَأَشْرَكُوا	عَيْسَى بِهِ فَالْخُلْفُ فِي تَعْبِيرِهَا
قَالُوا بِأَنَّ إِلَهُهُمْ عَيْسَى الَّذِي	ذَرَّ الْوُجُودَ عَلَى الْخَلِيقَةِ كُلِّهَا
خَلَقَ أُمَّهُ قَبْلَ الْحُلُولِ بِبَطْنِهَا	مَا كَانَ أَغْنَى ذَاتَهُ عَنْ مِثْلِهَا
فَكَانَ مُحْتَاجًا لِشُرْبِ لِبَانِهَا؟	أَوْ أَنْ يُرَبَّى فِي مَوَاطِنِ حَجَرِهَا
جَعَلُوهُ رَبًّا جَوْهَرًا مِنْ جَوْهَرٍ	ذَهَبُوا لِمَا لَا يَرْضِيهِ أُولُو النَّهْيِ
قَالُوا وَجَاءَ مِنَ السَّمَاءِ عَنَاءٌ	لِخِلَاصِ آدَمَ مِنْ لَظْأِهِ وَحَرِّهَا
قَدْ تَابَ آدَمُ تَوْبَةً مَقْبُولَةً	فَضْلًا لَهُمْ جَعَلَ الْفِدَاءَ بَغِيرِهَا

لو جاء في ظُللِ الغمامِ وحولهُ
وَقَدَى الذي بيديه أَحْكَمَ طِينُهُ
ثم اجتنابه محببًا ومفضلاً
كنتم تُجِلُّونَ الإلهَ مَقَامَهُ
من غير أن يَحْتَاجَ في تَخْلِيصِهِ
وَيَشِينَهُ الأعداءُ بما لا يرتضي
هذي أمانتهم وهذا شرحها
شَرَفًا ملائكةُ السماءِ بأَسْرِهَا
بالعفوِ عن كُلِّ الأُمُورِ وَسَتْرِهَا
ووقاه من غِيِّ النفوسِ وشَرِهَا
فيما تراه نفوسُكم مِنْ شِرْكِهَا
كُلُّ الخلائق أن تَبُوءَ بِضَرْهَا
من كيدها وبما دهى من مكرها
اللَّهُ أَكْبَرُ من معاني كفرها

ثم اعلم أنه لا حجة للنصارى القائلين بالتثليث بما روي عن «متى التلميذ» أنه قال: إن المسيح عندما ودعهم قال: اذهبوا وعمدوا الأمم باسم الأب والابن والروح القدس، ومن هنا جعلوا مفتتح الإنجيل ذلك، كما أن مفتتح القرآن بسم الله الرحمن الرحيم، ويوهم كلامهم بعضاً منا أن هذه التسمية نزلت من السماء كالبسملة عندنا؛ لأننا نقول على تقدير صحة الرواية ودونها خراط القتاد: يحتمل أن يراد بالأب المبدأ، فإن القدماء كانوا يسمون المبادئ بالآباء، والابن بالرسول وسمي بذلك تشريفاً وإكراماً كما سمي إبراهيم خليلاً، أو باعتبار أنهم يسمون الآثار أبناء، وقد رووا عن المسيح أنه قال: إني ذاهب إلى أبي وأبيكم، وقال: لا تعطوا صدقاتكم قدام الناس لتراءوهم، فإنه لا يكون لكم أجر عند أبيكم الذي في السماء.

إلى أن قال: إذا علمت ذلك فاعلم أن الله سبحانه إنما حكى في بعض الآيات قول بعض منهم، وفي بعض آخر قول آخرين، وحكاية دعواهم ألوهية مريم كدعواهم ألوهية عيسى مما نطق به القرآن، والنصارى اليوم ينكرونه، والله تعالى أصدق القائلين، ويمكن أن يقال: إن مدعي ألوهية مريم طائفة منهم هلكت قديماً كالطائفة اليهودية القائلين عزيز ابن الله على ما قيل. انتهى رده بتصرف قليل.

وأقول أنا: لا عبرة بإنكار بعضهم لذلك مع إثبات الله له، وهم ينكرون ذلك لقوة دولة الإسلام في عهد آلوسي ونكايتها لهم في «أوروبا» وإلا فهم لا زالوا يعتقدون ذلك.

وقد حذفت من قوله ما يبرئ الصوفية على العموم من عقيدة الاتحاد والحلول بمزاعم ينقضها أربابها، ولا شك أن الجميع منهم لا يعتقد ذلك، وإنما يعتقد طوائف دون طوائف، ومن الصوفية من فيه خير ونفع كبير ولم يتفوه بذلك، فلا يجوز الحكم على الجميع ولا تبرئة الجميع، وقد ضبط المحققون ما عند بعضهم من الإلحاد واعتقاد الحلول والاتحاد، وأن تجلي الله ظاهر، وخصوصًا في صورة شاب جميل يرقصون عنده ويستبشرون منه كل محذور والعياذ بالله.

وفي كتاب «مصرع التصوف» أو «تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي» لبرهان الدين البقاعي إثبات نقول كثيرة عن هؤلاء قد كفرهم العلماء بها، وقال: إننا لسنا مطالبين بتأويلها؛ لأنها ليست صادرة من معصوم.

وهو إذا فرّق بين الحلول والتجلي الذي هو الظهور لزمه التسامح مع بعض النصارى القائلين بأن اتحاد اللاهوت بالإناسوت هو ظهوره فيه وإن لم ينتقل إليه ولا حل فيه، وذلك كظهور نقش الطابع على الشمع والصورة المرئية في المرأة، والقائلين بأن الكلمة أتحدث بالمسيح بمعنى أنها أشرقت عليه، وآلوسي نفسه رد عليهم بأن عيسى إما أن يكون بإشراق الكلمة عليه مطرحًا لشعاعها أو أنها متعلقة به، فإن كان مطرحًا لشعاعها لزم أن تكون الكلمة ذات شعاع وفي جهة من مطرح شعاعها، ويلزم من ذلك أن تكون جسمًا وألا تكون صفة للجوهر القديم وهو محال... إلخ.

فيلزمه أن يرد على الصوفية القائلين بالتجلي بما فسرهم من جنس الحلول أو خلافه، كما يلزمه عدم إهدار مقالات ابن عربي وإشكاله في الإلحاد الصريح والتصريح بالحلول والاتحاد في مواضع كثيرة

جداً من فتوحاته وتفسيره الخاطيء للقرآن، وفصوصه التي يسخر منها المطالعون، حتى الرافضة يعيبونها بها، وماذا يقول الآلوسي في حكمه بإيمان فرعون وصواب عبّاد العجل، وعذوبة عذاب أهل النار وعقوبات الأمم الهالكة وغير ذلك مما هو مبني على اتحاد الخالق بالمخلوق وحلوله في كل شيء؟

فكيف يتعلق بأربعة سطور من الفتوحات، ويهمل آلاف السطور فيها وفي غيرها، وإذا ساغ اعتذاره عنهم بأن لهم مقامات دون سواهم، وأنه ينبغي تأويل قولهم فهل يتسامح هو ومن على شاكلته عن صوفي يكرر شتمه وانتقاصه وإهدار كرامته والتشهير به بين الناس؟ أو لا يرضى لنفسه بذلك ويتساهل معهم في انتقاص جناب الرب العظيم؟ ثم إنه لم يجر مثل هذا للصحابة والتابعين الذين هم أشد حُباً وتعظيماً لله، وفناءً في مراده، وقوة في عبادته، والتضحية في سبيله بكل شيء، مما هو دليل على أن الشيطان ليس له عليهم سلطان؛ لأنهم قدروا الله حق قدره، وقاموا بحقوقه على الوجه المحمدي، متبعين لا مبتدعين؛ بخلاف الذين شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله، وتجاوزوا سنة رسوله ﷺ في العبادة، ورغبوا عنها وكلفوا أنفسهم ما يشبه الرهينة، وافتروا على الله في تفسير وحيه حتى جعلوا للشياطين عليهم سلطاناً مبيناً والعياذ بالله، وما تجرأ الباطنية والقرامطة وسائر طواغيت المبتدعة أفراخ اليهود أو تلاميذهم إلا بالتأويل ودعوى التجلي والحلول فيما هو من مذاهب النصاري والوثنيين وكل هدام في الإسلام أيضاً.

وقد شخّص برهان الدين البقاعي كثيراً من شنائع ابن عربي الإلحادية في كتبه وتفسيره وخصوصاً «الفصوص» التي افترى فيها على رسول الله ﷺ زاعماً أنه رآه في المنام وبيده كتاب، وقال له: هذا فصوص الحكم فخذها واخرج به إلى الناس ينتفعون به، وأنه أجابه بالسمع

والطاعة، فحقق الأمانة وأخلص النية وجرد القصد والهمة لإبراز هذا الكتاب الذي حدّده له الرسول بلا زيادة ولا نقصان كما ذكره في خطبة كتابه «الفصوص»، ويقول: «فمن الله فاسمعوا وإليه فارجعوا» فهل يوجد كذب أوقع من هذا وأشنع؟ وماذا أبقى في كتابه «الفصوص» من الحجية للنصوص ومن حقائق معانيها؟ وإذا كان قوله بوحدة الأديان وقبولها عند الله فأبي معنى لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران]، وأي معنى لوجوب الجهاد وإباحة الدماء والأموال والأعراض وأخذ الجزية؟

إن القضية ليست محصورة في حلول يحاول الآلوسي نفيه، ولكنه اغتر كغيره بما عندهم من التصوف والعبادة، ونسي الحديث الصحيح عنه عليه السلام: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»^(١)، وحديث: «... فمن رغب عن سنتي فليس مني»^(٢)، وحديث العرباض بن سارية وغيره^(٣)، وليست القضية محصورة في تقليد النصارى، بل في تقليد الأمم الوثنية الأخرى التي أخذ النصارى عنها ما أخذوه بمكر من اليهود، ثم ماذا يفعل الآلوسي بتسمية ابن عربي لله إنساناً كاملاً في ص (٤٨) من «الفصوص» مما لا تسمح يدي بنقله والعياذ بالله؟.

هذا وقد دفع العلامة البقاعي كذب ابن عربي على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبان استحالة على مذهبه وعدم تحاشيه من التناقض لهدم الدين، كما نبّه على ذلك الإمام علاء الدين البخاري في كتابه «فاضحة الملحدين وناصحة الموحدين» وقد فضح البقاعي البخاري شنائع ابن عربي وذكر من كفره من العلماء هو وابن الفارض وأشكالهم كشمس الدين محمد بن الجزري، وزين الدين عمر الكتّاني الشافعي، وأبو حيان في تفسيره أول سورة المائدة عند تكفير الله للنصارى،

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

وكذا التقي السبكي، والفاسي، والزواوي، والشيخ علي بن يعقوب البكري، ونجم الدين البالسي وابن النقاش الشافعي في تفسيره: «السابق واللاحق» الذي التزم فيه ألا ينقل حرفاً من تفسير غيره، وكذا ابن هشام وابن خلدون، وشمس الدين العيزري، ولسان الدين بن الخطيب، والموصلي، والبساطي، وابن حجر، والبلقيني، والذهبي، ورضي الدين أبو بكر الجبلي المعروف بابن الخياط، والشهاب أحمد الناشري، وشرف الدين إسماعيل المقري والقاضي العضد صاحب «المواقف» ومحمد ابن عرفة اليرغمي التونسي، وبدر الدين حسين الأهدل اليمني، وجمال الدين الشيخ علي بن أيوب المشار إليه بالصلاح المعارف والورع فقد قال: إنه كفر كفرًا ما وافق فيه كفر ملة من الملل، وممن كَفَّرَ ابن عربي: الشيخ إبراهيم بن داود الآمدي، وأبو بكر بن قاسم بن قاسم الكناني، والشيخ الفاضل سليمان الياسوفي، والإمام الجليل علي الأردبيلي، والعلامة محمد بن خليل عز الدين الحاضري الحلبي، ومحمد بن علي الدكالي، والشيخ الصالح موسى الأنصاري قاضي حلب، وخلق كثير يصعب ذكرهم.

وأما الشيخ ابن تيمية فقد أتى بأقوال ابن عربي في «الفصوص» وغيرها وبأقوال أشكاله كالقونوي والتلمساني وابن سبعين وقرر أنها كفر، وأن من قال بها كافر فليُنظر إليه في الأجزاء الأولى من مجموعة الرسائل والمسائل، وعلى الأخص المجلد الرابع ص (٧٦) ومواضع أخرى كثيرة لا أحب الإطالة بنقل شيء منها وهي منتشرة.

ولقد أنصف الصوفية في جواب له على سؤال عنهم في الجزء الثاني من الفتاوى القديمة، «طبعة فرح الله الكردي» صنفهم هناك إلى طرائق فليرجع إليه المستفيد، وله كلام عنهم في عدة مواضع من كتبه ورسائله وفتاويه فصل فيها الحسن من السيئ.

ولقد ازداد غلو البعض منهم بحيث اعتقد أن زيارة قبره أو قبر والده أو شيخه الفلاني أفضل من الحج والعمرة، وبالعكس بعضهم في

رفع الشيخ عبدالقادر إلى ما هو أعلى من مراتب النبوة، كما أن بعضهم بالغ في رفعة غيره، ولهم اعتقاد في أن خاتم الأولياء أعظم من خاتم الأنبياء، وأن بعض الأولياء يفضل على الأنبياء كما أوضحه الشيخ وغيره في الرد عليهم، ولسنا بصدد ذلك لولا أن الآلوسي رحمه الله اضطرنا إليه استطرادًا، فلنعد إلى تفنيد مزاعم النصارى فنقول:

إن من أقوى شبهات النصارى في تأليه عيسى وأمه غرورهم بكونه خلق من غير أب، وبكونه يحيي الموتى ويبرئ الأكمه والأبرص، فأما كونه خلق من غير أب فقد شبهه الله بآدم الذي خلق من غير أم وأب، خلقه الله من تراب ثم قال له: كن فكان، وله شبهه أيضًا وهي الأم حواء التي خلقت بدون أم ولا مكث في رحم وتخليق، وكل من آدم وحواء لم يُذكر أن أحدا ادعى فيهما ما ادعته النصارى في عيسى.

وأما معجزته بإحياء الموتى فهي:

أولاً: ليست مقصورة عليه.

وثانياً: هي بإذن الله كما نص هو على ذلك.

وثالثاً: أنها ليست أكبر من معجزة موسى في قلب العصا ثعباناً مبيئاً، فإن انقلاب الخشبة إلى لحم ودم وهي خشبة خالية منها أعظم وأكبر من إعادة الميت حيّاً بلحمه ودمه؛ لأن المشاكلة بين بدن الحي وبدن الميت أكثر من المشاكلة بين الخشب وبدن الثعبان، فإذا لم يوجب قلب العصا حية ألوهية موسى كان عيسى أولى بعدم الألوهية لإحيائه الموتى، وكذلك معجزة موسى في ضرب الحجر بعصاه حيث انفلق منها اثنتا عشرة عيناً بعدد أسباط بني إسرائيل ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠] كما أسلفنا ذلك في سورة البقرة، فإن الحجر الذي حمله موسى بيده لا يتصور في العادة والمعقول أن يتفجر منه تلك العيون العظيمة الكافية لشرب هذه الأمة وحاجتها من الماء، ولم تزعم اليهود ولا غيرهم في موسى الألوهية ولا أنه ابن الله، وهذا يدل

على سخافة عقول النصارى جدًّا وانحطاطها عن عقول اليهود.

ثانيًا: والإحياء والإماتة بيد الله وحده، ولا يكون مخلوقًا إلا بتكوينه مهما كان في الكبر والصغر، ولا يموت أحد أو يحيا إلا بإذنه وتقديره، ولذا قال عيسى عليه السلام: ﴿وَأُزَيِّتُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، وما بيدهم من الأنجيل تنص على أن من استقام على شريعة عيسى فإن الله يحيي الموتى على يديه، وقد ظهرت هذه المعجزة على يد اليسع وحزقيال وإلياس فإذا كانت هذه المعجزة تدل على الألوهية فلماذا يخصون بها عيسى وحده، وقد جاء موسى بأعظم منها؟.

ثالثًا: أنه لو كانت الولادة من غير أب ترشح أحدًا لمقام الألوهية لكان آدم أبو البشر أولى بها؛ لأنه خلق من غير أب ولا أم، وقد أمر الله الملائكة بالسجود لآدم ولم يأمرهم بالسجود لعيسى.

رابعًا: أن النصارى إذا اعتقدوا أن المسيح هو الله لم يبق أي معنى لقولهم: إنه ابن الله، وإذا اقتصروا على وصفهم له بأنه ابن الله لم يبق معنى لقولهم: إنه الله؛ لأنه لا يعقل أن يكون أبًا لنفسه وابنًا لها، وإذا جمعوا بين الصفتين احتاجوا إلى البحث عن ثالث تكتمل به عقيدة التثليث، فإذا قالوا بأنه ثالث ثلاثة وجب عليهم تعيين صلاحيات كل واحد وحدود اختصاصه، ثم ماذا تكون النتيجة لو أراد أحدهم شيئًا وأراد الآخر نقيضه؟ ولذا قال ﷺ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقال: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ١١].

والعجب أنهم يزعمون أن المسيح هو الله وأنه ابن الله وأنه ثالث ثلاثة، وأنه واحد في ثلاثة، وأنه ثلاثة في واحد، فكيف يهضمون هذه المعتقدات المتناقضة التي مجرد تصورها كاف لإفسادها؟ ولهذا عمدوا إلى وضع أكذوبة مقبوحة مفضوحة وهي قولهم: «إن الدين

فوق العقل»، ولو ساغت هذه الكذبة لما جاز لهم ولا لنا الاعتراض على أي دين باطل ونحلة سخيصة أبدًا، ولكن هذا من غشهم لأنفسهم وللناس، حتى إنهم جعلوا في تعاليمهم المدرسية للطلاب ما نصه: «أخص أسرار المسيحية سر الثالوث وهو إله واحد في ثلاثة أقانيم: الأب والابن وروح القدس، والأب هو الله، والابن هو الله، وروح القدس هو الله، وليسوا ثلاثة آلهة بل إله واحد في ثلاثة أقانيم متساوين في الجوهر ومتميزين فيما بينهم بالأقنومية؛ وذلك لأن لهم جوهرًا واحدًا ولاهوتًا واحدًا وذاتًا واحدة، وليس أحدهم أعظم أو أقدم أو أقدر من الآخرين؛ لكون الثلاثة متساوين في العظمة والأزلية والقدرة وفي كل شيء ما عدا الأقنومية، ولا نقدر أن نفهم جيدًا هذه الحقائق لأنها أسرار تفوق العقل والإدراك البشري». انتهى كلامهم في تعليمهم المطبوع في بيروت عام ١٨٧٦م حسبما نقله لنا الشيخ القاسمي في تفسيره قائلاً: «فانظر إلى هذا التناقض والتمويه يعترفون بأن الآلهة ثلاثة ثم يناقضون قولهم وينكرون ذلك».

ونقل العلامة رحمة الله الهندي في كتابه «إظهار الحق» عن صاحب «ميزان الحق» النصراني أنه قال: نحن لا نقول: إن الله ثلاثة أشخاص أو شخص واحد، بل نقول بثلاثة أقانيم في الوحدة، وبين الأقانيم الثلاثة وثلاثة الأشخاص بعد السماء والأرض اه. قال رحمه الله: وهذه مغالطة صرفة، لأن الوجود لا يمكن أن يوجد بغير الشخص، فإذا فرض أن الأقانيم موجودون وممتازون بالامتياز الحقيقي كما صرح هو بنفسه في كتبه، فالقول بوجود الأقانيم الثلاثة هو بعينه القول بوجود الأشخاص الثلاثة، على أنه وقع في الصحيفة التاسعة والعشرين من كتاب الصلاة الرائج في كنيسة إنكلترا المطبوع سنة ١٨١٨م ما ترجمته: أيها الثلاثة المقدسون والمباركون والعالون منزلة الذين هم واحد بمعنى ثلاثة أشخاص وإله واحد. فوقع فيه ثلاثة أشخاص صريحًا، وكذلك مملوءة بعبارة مصرحة بأن عيسى ابن الله، وأنه

اللَّهِ، وأن مريم أم الله وزوجة الله ويسجدون لها ولصورتها السجود المحرم في كتبهم لغير الله، كما يسجدون لله، نعوذ بالله من الخذلان وتسويلات الشيطان.

خامساً: أن الأصل في عيسى عليه السلام أنه من البشر، أكرمه الله بالرسالة، وكان يدعو إلى عبادة الله وحده، ولم يدعُ أحدًا إلى عبادة نفسه بتاتاً، وكان يصلي ويتضرع إلى الله، ولا يعقل أنه كان يصلي لنفسه أو يدعوها أو يتضرع إليها، وكان يسمي نفسه نبياً ورسولاً، وهو أجل وأكرم من أن يكذب على قومه، فضلاً من الكذب على الله، وقد كان يرفض أن يسمي صالحاً تواضعاً لله، ولا يمكن ولا يعقل أن يكون إلهاً ويتواضع لغيره.

سادساً: أن الحواريين الذين عاصروا عيسى وناصروه لم يثبت أن أحدًا منهم عبده، أو اعتقد فيه الألوهية، فهل كانوا يجهلون ألوهيته أو يعلمونها؟ والقائل بأنهم يعلمونها مطالبٌ بالإثبات، وهو من أمحل المحال، والقائل: إنهم يجهلون بها يقال له: كيف علمها المتأخرون، هل أوحى إليهم ذلك؟ وهل يعقل أن يعلم المتأخرون ما لم يعلمه الحواريون؟

سابعها: أنه لم يرد في جميع الأناجيل ما يشعر بألوهية المسيح، أو بنوته لله تعالى، فضلاً عن دلالة على ذلك، بل يدل على عدم صحة ما زعموه، ويدفع مفترياتهم على الله في ذلك، على أن الأصل في جميع الأناجيل أنها من وضع من نسبت إليهم، وأنه لم يوجد ولن يوجد من يستطيع إثبات تنزيلها من الله، أو أن المسيح نطق بها كوحي من الله ولو بإلهام، بل جميعها مكتوب بعد المسيح بمدة طويلة، وتناقضها يدل على تحريف بعضها، واقتراء البعض الآخر.

ومن أعجب العجب أنه لا يستحي هؤلاء الذين يحملون هذه السخافات المضحكة من محاربة الإسلام الذي جاء لتحرير أدمغتهم من هذا الدجل

والمهازل، وإنقاذهم من هذا الانتحار الفكري والارتكاس في مهاوي الطواغيت والدجاجلة.

ثامنها: أن المسيح كان بشرًا يأكل ويشرب ويستفرغ ما يأكله كسائر المخلوقات، وينام ويصحو ويمشي ويتعب، ويحزن ويتألم ويضجر، ويخضع لجميع السنن الكونية كسائر المخلوقات، مما لا يمكن استحقاقه للتأليه، بل توجد الأدلة الكثيرة التي لا يمكن حصرها على إبطال دعوى تأليهه والسخرية بها.

تاسعاً: أن النصارى يعتقدون معتقدات لا وجود لها في كتبهم المعتمدة عندهم، ويتعبدون بشعائر وأفاعيل ليس لها أي أثر في تلك الكتب، ولا يستسيغها العقل، بالإضافة إلى عدم النقل كالمشح الذي هو خنق القسيس للمريض الميئوس من شفائه في نظرهم، كأن عنده علم بانتهاء أجله المقدر عند الله، وكالقربان الذي يسمونه «الأفخاريسا» وهو استحالة الخبز والخمر الذي يأكلونه إلى دم المسيح ولحمه، وقد تكلمت عليه في عدة مناسبات، وأشارت إلى الأزمات التي كانت في مجلس العموم ومجلس اللوردات البريطاني بشأن اعتقاده حقيقة أو مجازاً، واهتمام تلك الدولة في أوج سلطانها وعظمتها بهذه الخرافة المضحكة التي لو كانت عند المسلمين لما بقي متكلم منهم لم يسخر بنا، وهم لا يقدرّون على إثبات صحتها عن المسيح كما يزعمون.

ولهم مهازل كثيرة وطقوس نتحداهم غاية التحدي على إثبات شيء منها، غير ما أسلفناه، فنتحداهم أن يبينوا لنا الكتب التي فيها الأمر بالسجود للصليب والصور والتماثيل، وفي أي كتاب جاءهم الأمر بتحويل القبلة من بيت المقدس إلى مشرق الشمس، وإبطال الختان وتحريم تعدد الزوجات، وبدعة التعطيل يوم الأحد، وإباحة الخمر ولحم الخنزير، وأي كتاب فيه ذكر الأفانيم الثلاثة، أو أن المسيح

ثالث ثلاثة، أو أنه واحد في ثلاثة، أو ثلاثة في واحد، أو أنه خلق نفسه أو خالق أمه؟ أو أنه منقسم إلى طبيعتين لاهوتية وناسوتية؟ أو أن له مشيئتين!

ونتحداهم أيضًا أن يثبتوا لنا أي مصدر من الكتب المقدسة جعل أوامر «البابا» كأوامر الله، وأعطى رجال الكهنوت حق مغفرة الذنوب، وإصدار صكوك الغفران والحرمان؟ ولأي سبب يمنعون العامة من تفسير كتبهم التي يزعمون أنها مقدسة، ويجعلون فهمها وقفًا على رجال الكنيسة؟ ليس عندهم دليل بتاتًا على احتكار تفسيرها لأنفسهم إلا خشيتهم أن يكشف الناس ما فيها من الأباطيل والمتناقضات والسخافات والترهات والظلمات المتركمة.

ومن أعجب العجب أن معتقدات النصارى الأصلية مما تحديناهم بإثباتها ليس لها أي ذكر في أناجيلهم المعتبرة عندهم بتاتًا، ولا يقدرّون على إثبات نص واحد في أي شيء منها، فكيف يعتنق هذا الدين عدد كثير من الناس، وليس في مصادره نص على أصول معتقداته ولا أكثر الفروع؟ حقًا إن أحابيل الشيطان شائكة خطيرة، وللانتهازية أثر كبير في كسب العقول وسلب حريتها.

عاشرها: قاعدتهم السخيفة المضحكة التي يلعبون بها على الطغام، وهي زعمهم أن الدين فوق العقل ولو كان المراد بهذه القاعدة ما فهموه منها وما يريدون تكليف الناس به لما جاز لنا ولا لهم الاعتراض على دين من الأديان الباطلة؛ لأنهم لا يعتقدون بهذه القاعدة عدم إدراك العقل لحقيقة ذات الله وما استأثر به من علم الغيب، وإنما يريدون بهذه القاعدة الفاسدة صحة اعتقادهم الباطل في الله بما هو ضد العقل تمامًا من امتزاج الله بالإنسان المخلوق وكونه ثالث ثلاثة، وكون الثلاثة واحدًا، وكون كل واحد منها إلهًا مستقلًا، مع ما وقع عليه من الإهانة والتعذيب والصلب على يد أراذل الخليقة، بزعمهم الذي يقتضي جميع أوصاف العجز والنقص والاحتياج الذي

يستحيل في العقل أن تكون أوصافاً لله ﷻ.

فهذا الاعتقاد هو ضد العقل ومحارب لكل معقول، وليس هو فوق العقل كما زعمه هؤلاء المبطلون، لأن الذي فوق العقل هو الذي لا يمكن للعقل إدراكه كحقيقة الذات الإلهية، وما أخفاه الله عنا من المغيبات لصالح الإيمان وجدوى منفعته، وأما هذه الأمور التي يعتقدونها فقد أدرك العقل فسادها بالبدهة، وأدرك أنها لا تليق بالله، وأنه يستحيل اتصافه بها، ولا يقبل الاتصاف بها الشجاع من المخلوقين، فمن اتصف بها فليس بإله قطعاً، بل وليس رجلاً شجاعاً يذود عن نفسه ويدفع الناس عن حماه، بل أمثال «عنتر» خير من الإله الذي يزعمونه بمعتقدهم الباطل الفاسد، فجميع مزاعمهم يرفضها العقل الفطري السليم رفضاً باتاً، خصوصاً زعمهم أن الله تجسد في عيسى وألقى نفسه باختياره في العذاب الأليم والإهانة، راضياً بالقتل والصلب، ليخلص الناس من عقوبتهم بذنب أبيهم آدم ﷺ فإن الذي يعمل هذا بنفسه لهذه الغاية ليس بإله قادر على العفو عن جميع المجرمين وتخليصهم من العذاب بدون إيصال العذاب والقتل والصلب والخزي إلى نفسه.

فالإله الحق يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء وهو القوي العزيز، دون أن يناله شيء من أذى خلقه، ولا يقدر أحد أن يعارضه في إرادته وحكمه بتاتاً، فإذا أمكنت المعارضة زالت الألوهية بالكلية، هذا في معاملته للناس بما كسبوه مما عملته أيديهم مباشرة، أما زعم النصارى بتحميل الله للناس خطيئة أبيهم آدم فهذا مخالف رحمته ولطفه وبره وحنانه وإحسانه جَلَّ وَعَلَا، ومخالف أيضاً لقيامه بالقسط، وكونه لا يظلم الناس شيئاً.

فمعتقدات النصارى من أسفه العقائد وأحطها وأخسها ببدهة العقول، ولولا أنها حاصلة وواقعة يعتزون بإظهارها والدعوة إليها لما صدق العقل أن في البشر من ينتحلها وهو يتمتع بعقله الفطري،

ولهذا تزندق الكثير من عقلائهم، وصاروا ملاحدة ضد جميع الأديان، وأكثر هؤلاء الملاحدة أقاموا حكمًا علمانيًا من كل الوجوه، لا يحرم حرماً ولا يقبل تشريعاً سماوياً كرد فعل لحكم الكنيسة الاضطهادي الانتهازي المحارب للعلم والعقل والاختراع، فما أعظم جناية رجال الكهنوت على دين الله وعلى جميع خلقه؛ لأنهم يثبتون ما يخالف العقول ويسترق النفوس، ولم يخضع لهم إلا من رسخ التقليد الأعمى في نفسه، ورضي بمصادرة عقله، خضوعاً لقاعدتهم الفاسدة التي يفضي أطرادها إلى قبول جميع الوثنيات الجاهلية في الأرض قديمها وحديثها.

حادي عشر: يزعم النصارى أن نسخ الشريعة الإسلامية لما قبلها من الشرائع نوع من «البداء» الذي هو العلم بعد الجهل، وكأنهم ينزهون الله بهذه الحيلة الكاذبة، وهم من أقبح الناس انتقاصاً لله وافتراءً عليه بما لا يرضاه أكابرهم لنفسه، وزعمهم «البداء» باطل من وجوه:

أحدها: أن هذا من مكر اليهود؛ ليتخذوا من قاعدة البداء ذريعة إلى إبطال النسخ، ليبطلوا صحة نبوة عيسى ومحمد - عليهما الصلاة والسلام - وشبهتهم هذه باطلة مدحوضة؛ لأن النسخ إنما يكون في المعلوم دون العلم، وتغيير المعلوم بالمحو والإثبات قد سبق به العلم الأزلي، كالإحياء والإماتة والإشقاء والإسعاد والرفع والخفض، والقبض والبسط ﴿يَمَحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد]، فنسخ شريعة بأخرى هو نسخ للمعلوم، وهو جائز عقلاً ونقلاً، بخلاف «البداء» الذي حاول اليهود تغيير معناه، فإنه غير جائز على الله.

ثانيها: اتفاق اليهود والنصارى والمسلمين أن الله افتدى ولد إبراهيم بكبش وهذا نسخ.

ثالثها: تحريم السبت في شريعة موسى بعد أن كان العمل مباحاً فيه قبل موسى، وهذا أيضاً نسخ.

رابعها: تحريم الأرض المقدسة عليهم بعد عصيانهم أمر الله بالجهاد

لدخولها وهذا نسخ أيضًا.

خامسها: تحريم الطلاق في شريعة عيسى على ما يزعمون، بعد أن كان مباحًا في شريعة موسى، وهذا أيضًا نسخ.

سادسها: ما أحله عيسى لهم مما حرم على اليهود، كما قال الله سبحانه في شأنه: ﴿وَلَا جُنْدَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠] وهذا نسخ.

ثم إن الذين يقولون على الله ما لا يجوز قوله إلا في أعجز العجزة، وينتقصونه انتقاصًا لا يصدر إلا من مجنون، كيف يتعللون بالبذاء لمعارضة نسخ الشريعة الإسلامية لما قبلها؟ كيف ينصون بها وهم يرتكبون كل كبيرة في حق الله؟

ومن أحسن المنظوم في كشف مكرهم بقولهم: إن الدين فوق العقل قول الشاعر النبھاني:

تقولون فوق العقل أُسِّس دينُكم	صدقتُم فمات العقل من تحتِهِ حصراً
فعشتُم بلا عقلٍ تدينون ربكم	به وعليه دينُكم قد غدا قبراً
وهذا كلام زوروه لدينهم	يقِيهِ لأنَّ العقلَ يرمي به دُبراً
ولو كان فوقَ العقل لم يكُ مدرِّكاً	وقد أدركت منه النهي كل ما أزرئ
نعم هو ضد العقل ما هو فوقه	وأحكامه في الله أعظمُها نكراً
وما خَيْرُ دينٍ ليس تُدرِكُهُ النهي	تغورُ على أغوارِ أسرارهِ غوراً
ولكنَّ فضل الدين يبدو إذا أتت	عليه عقولُ الناس تسبُّرُهُ سَبْرًا
كما أن دين الله دينُ محمد	له يسَّر المولى أئمتَه الغُرَّاء
فقد ضبطوا بالنقل والعقل شرعَه	فدام على أوصافه ذهباً نضراً
وكيف بلا عقل يكون تدوينٌ؟	إذن كلفوا المجنون والطفل والعيرا

أليس مدارُ الدين عقلًا مكملًا ليدركَ حُكَمَ الله والنهي والأمر؟
 عبارة «فوق العقل» سجن مضيق لقد حصروهم في مضائقه حصرا
 فأنتم وصفتم ربكم بمائبٍ تُلامون لو أنتم وصفتم بها هراً
 وهل جائز أن يجعل الله دينه يعود عليه بالحقارة والإزرا؟
 فستان دينُ الله دينُ محمد وما شارك القسيس في وضعه الحبرا
 أيا عقلاء الناس هل ثمَّ عاقلٌ على أنفس الياقوت قد فضل الصخرأ؟

ومما قاله الرازي: في مناظرته للنصراني بإبطال ألوهية عيسى: إن عيسى عبارة عن هذا الشخص البشري الجسماني الذي وجد بعد أن كان معدوماً، وقتل بعد أن كان حيًّا على قولكم، وكان طفلاً ثم صار مترعرعاً ثم صار شاباً، وكان يأكل ويشرب ويحدث وينام ويستيقظ، وقد تقرر في بداهة العقول أن المحدث لا يكون قديماً، والمحتاج لا يكون غنيًّا، والممكن لا يكون واجباً، والمتغير لا يكون دائماً... إلى أن قال له: هل تسلم أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول أم لا؟ فإن لم تسلم لزمك من نفي العالم في الأزل نفي الصانع، وإن سلمت أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول فأقول: لما جوزت حلول الإله في بدن عيسى فكيف عرفت أن الإله ما حل في بدني وبدنك، وفي بدن كل حيوان وجماد ونبات.

فقال: الفرق ظاهر وذلك لأنني إنما حكمت بذلك الحلول؛ لأنه ظهرت تلك الأفعال العجيبة عليه، والأفعال العجيبة ما ظهرت على يدي ولا على يدك، فعلمنا أن ذلك الحلول مفقود ههنا، فقلت له: تبين الآن أنك ما عرفت معنى قولي إنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول؛ وذلك لأن ظهور تلك الخوارق دالة على حلول الإله في بدن عيسى، فعدم ظهور تلك الخوارق مني ومنك ليس فيه دلالة أنه لم يوجد ذلك الدليل، فإذا ثبت أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول،

لا يلزم من عدم ظهور تلك الخوارق مني ومنك عدم الحلول في حقي وحقك، بل وفي حق الكلب والسنور والفأر، ثم قلت: إن مذهباً يؤدي القول به إلى تجويز حلول ذات الله في بدن الكلب والذباب لفي غاية الخسة والركاكة «إلى آخر مما نقلنا مثله سابقاً».

وقد ذكر التاريخ أن المنذر الثالث أحد ملوك الحيرة دخل عليه جماعة من الأساقفة لمحاولة تنصيره في عام ٥١٣ م، وفي أثناء مناقشته لهم حول صلب المسيح ودعوى ألوهيته دخل عليه قائد شرطته وأسر إليه بشيء، فتظاهر الملك بالتأثر وأخذ يضرب كفاً بكف ويقول: يا له من خبر سيئ، ثم التفت إلى رئيس الأساقفة وقال له: قد أخبرني قائد شرطتي أن رئيس الملائكة قد مات، فانتفض الأسقف مذعوراً وقال له: هذا محال يا مولاي، لقد غشك من أخبرك بهذا الخبر، فإن الملائكة مخلدون، يستحيل عليهم الفناء، فضحك الملك وقال له: إذا كانت الملائكة لا تموت، فكيف تريد مني أن أصدق بموت من تزعمون أنه خلقهم؟ ثم أمر بطردهم من البلاد؛ لأنه عرف أنهم محتالون نصابون باسم الدين، ولعلمهم لم يجعلوا قاعدتهم المكذوبة «الدين فوق العقل» إلا لإخراس الناس عن مقابلتهم بما يدحضهم ويخزيهم.

ونعود إلى فضيحة أكاذيبهم فنقول: إن المجتمعين في المجمع الأول في بلد «نيقية» بلغ عددهم (٢٠٤٨) أسقفاً، ولكن «١٣٨» منهم غلبوا الباقيين على أمرهم، واستطاعوا بمساندة الملك قسطنطين الوثني إعلان صيغة الأمانة المتضمنة تأليه المسيح، وفرضوها على الناس بالبطش والإرهاب، وقد قال أبو زهرة في محاضراته «النصرانية»: من هذا يتبين أن المسيحية كانت قائمة قبل هذا المجمع على التوحيد، أو الأغلبية منها عليه، كما يتبين أن المجمع قد فرض نفسه، منذ ذلك التاريخ سلطة حكومية وكهنوتية، لها أن تقرر ما تشاء، وعلى الناس أن يطيعوا، ولها أن تحلل وتحرم ما تشاء، وعلى

الناس أن يمثّلوا بدون مناقشة ولا مطالبة بالدليل.

وفي هذا المجمع أكمل المتآمرون على الروح البشرية ما بدأه «بولص» اليهودي، حققوا مراده في تحويل المسيحية إلى خليط من الوثنيات والخرافات والمهازل، كما هو مشاهد الآن، وكما تنص عليه ما سموها بـ«الأمانة» التي ذكرتها سابقاً، ونقلت رد الألوسي عليها ويجب أن تسمى خيانة لما فيها من الافتراء على الله وعلى رسوله المسيح، ومسخ دينه إلى وثنية مقبوحة.

وأما عقيدة التثليث فإنها لم تتقرر إلا في المجمع القسطنطيني المنعقد في عام ٣٨١م، حيث أضيف إلى صيغة الأمانة قول الطواغيت: «ونؤمن بروح القدس المحيي المنبثق من الأب الذي هو مع الأب والابن مسجود له وممجد، والأب والابن وروح القدس هي ثلاثة أقانيم، وثلاثة وجوه، وثلاث خواص، توحيد في تثليث، وتثليث في توحيد، كيان واحد بثلاثة أقانيم، إله واحد، جوهر واحد طبيعة واحدة» اهـ.

وهذه مضاهاة لوثنية الهنود القدماء فإن فيما ترجم منها إلى الانجليزية ثم العربية قولهم: نؤمن: بـ«سافستري» - أي الشمس - إله ضابط الكل خالق السموات والأرض وبابنه الوحيد «آني» أي النار نور من نور مولود غير مخلوق مساو للأب في الجوهر، تجسد من «فايو» - أي الروح في بطن «مايا» العذراء، ونؤمن «بفايو» الروح المنبثق من الأب والابن الذي هو مع الأب والابن يسجد له ويمجد» اهـ. من ترجمة «نخلة شفوات» لكتاب «مالغير» المطبوع في باريس عام ١٨٩٥ م، كما استشهد به الدكتور أحمد شلبي في كتابه «المسيحية» فانظر أيها القارئ إلى التثليث عند النصاري، كيف هو نابع من أساس المذاهب الأريانية، قدماء الهنود بثالوثهم القديم الذي هو «سافستري» أي الأب السماوي الذي هو الشمس، و«آني» الابن الذي

هو النار المنبثقة من الشمس، و«فايو» وهو نفخة الهواء أو الروح، وهذا كما قال الله عنهم: ﴿يُضْهِثُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [التوبة: ٣٠] وهو إخبار منه سبحانه عن تقليدهم لمجموعة من نحل الكفار أشرنا إلى بعضها في تفسير الآية (١٥٧) وسنذكر باقيها قريباً إن شاء الله.

وقال المؤرخ الكبير «ديورانت» في (الجزء ١١) من كتابه «قصة الحضارة»: نشأت المسيحية من الإيحاء الغامض العجيب بحلول الملكوت، واتخذت صورة العقائد في لاهوت بولس، ثم تمت باستيعابها العقائد والطقوس الوثنية.

وعلى هذا فيحق لكل مسلم وباحث أن يتساءل مع النصارى أربعين سؤالاً على الأقل وهي:

١ - إذا كان الأب صانعاً لما يرى وما لا يرى، فماذا بقي للابن من عمل؟

٢ - إذا كان الابن قد خلق كل شيء فما الذي خلقه الأب؟

٣ - من الذي خلق أمه؟

٤ - كيف جعلوا المسيح وحده ابناً لله، مع أنهم يدعون في صلاتهم «يا أبانا الذي في السماء، قدوس اسمك، ليأتي ملكوتك» وينسبون إلى المسيح أنه قال: «إني ذاهب إلى أبي وأبيكم وإلهي وإلهكم» كما في إنجيل يوحنا (٢٠: ١٧)؟

٥ - كيف يزعمون أن المسيح إله قديم والابن لابد أن يكون مسبقاً بالأب؟

٦ - كيف يستطيعون التوفيق بين التثليث وبين ما جاء في التوراة والإنجيل من نصوص تؤكد التوحيد، وتنفي مشابهة الله لشيء من مخلوقاته؟ كما سنذكره.

٧، ٨ - إذا كان واحد من الأقانيم ينفرد بالفعل دون الجوهر، فأى

مزية للجوهر عليه؟ وما المانع من كونه هو الأصل والجوهر أقنوم له؟

٩ - هل وقع الصلب على أقنوم واحد دون بقية الأقانيم؟

١٠ - وإذا كان كذلك أفلا يجوز أن يحدث لبقية الأقانيم ما حدث

على أحدها؟

١١ - في إنجيلكم أن المسيح كان يفر من اليهود من موضع إلى

موضع، وأين هذا من وصف الرب القادر؟

١٢ - وإن كان اللاهوت قد صلب فقد قهر محله ومصاحبه وهو

الناسوت، فكيف ترك اللاهوت ناسوته يهان ويصلب؟ فإن قالوا أراد

بذلك تعليمهم، قلنا: قد حصل مقصوده، فإنهم قد وقعوا بذلك في

الضلال والاختلاف.

١٣ - قولهم المتناقض في أن الابن اتحد بناسوت عيسى وكان به

متحدًا وحده دون الأب وروح القدس، مع كون الأب غير مباين للجوهر

ولا منفصل عنه، فكيف يكون منفردًا بالاتحاد مع كونه غير مباين

للجوهر؟ وهذا تناقض شنيع لا يخفى على ذوي العقول.

١٤ - قد زعمتم أن الابن اتحد بجسد عيسى، ثم زعمتم أنه صلب

وقتل، فهل كان الاتحاد باقياً في حال الصلب والقتل أم لا؟ فإن قلتم

إن الاتحاد كان باقياً، قلنا: فالذي مات مسيح مركب من صفتين

لاهوت هو إله، وناسوت هو إنسان، وهما صاراً شيئاً واحداً عندكم،

فيجب أن يكون ابن الإله قد مات لما قتل المسيح وصلب، فإذا صار

ميثاً لم يكن في تلك الحال إلهاً؛ لأن الإله لا يكون ميثاً ولا ناقصاً،

ولو جاز ذلك لجاز موت الأب وروح القدس، وإن قالوا إن الاتحاد

بطل عند القتل والصلب لزم أن يكون المقتول والمصلوب هو الإنسان

الذي كان الابن متحدًا به، وقد زال الاتحاد فبطلت ألوهية هذا

المصلوب، وهذه متناقضات لا يخفى بطلانها على عاقل.

١٥ - لماذا كانت الأقانيم ثلاثة، ولم تكن أربعة أو خمسة فأكثر؟

أليست الكثرة خيرًا من القلة؟

١٦ - لم حصرتم الأقانيم في بداية الوجود والعلم والحياة، فهلّا عددتم القدرة والإرادة وسائر صفات الأقانيم.

١٧ - لم قلتم: الجوهر جامع لثلاثة، فهلّا قلتم أربعة؟ فإن الجوهر إن كان هو الأقانيم أو هي صفات له فهو إله واحد، فإن كانت الأقانيم غير الجوهر لزم القول بأربعة.

١٨ - لم خصصتم الكلمة بالاتحاد بجسد عيسى دون الحياة والوجود؟ وبم تنكرون قول من يقول: إن الوجود والحياة اتحدا بجسد عيسى؟ وهذا تحكم في التخصيص من غير دليل.

١٩ - ونسأل النصارى لم قلتم: إن كلمة الله اتحدت بجسد عيسى دون غيره من الأنبياء؟ فإن قالوا: لأجل ما ظهر على يد عيسى من المعجزات، قلنا: قد ظهرت على يد غيره أعظم من معجزاته، كموسى ومحمد - عليهما الصلاة والسلام -، فيلزمكم القول بالوهيتهما لتزدادوا كفرًا على كفر.

٢٠ - لم قلتم: إن عيسى خالق لما ظهر على يديه من المعجزات، ولم تقولوا إن الله فاعل ذلك تصديقًا له، وإثباتًا لنبوته كسائر المعجزات للرسل؟ ولا ينفعهم إن زعموا أن موسى كان يسأل الله ذلك ويتضرع إليه؛ لأنه لم يثبت منه هذا ظاهرًا، وإذا كان محتملًا سؤاله بقلبه فيقال عن عيسى كذلك، إذ لا يجوز التفريق بينهما في شأن المعجزات بتاتًا عفوًا أو طلبًا، فإن قالوا: إن عيسى كان يدعو ليعلم الناس، قيل لهم: فلم تنكرون على من زعم ألوهية موسى مثلاً، وهو يدعو ويتضرع تعليمًا للناس؟ فإن قالوا: للمسيح لاهوت وناسوت، قيل لهم: وما المانع أن يكون لغيرهم أن يدعيه في غيره من الرسل بحجة المعجزات التي بعضها يزيد على معجزات عيسى.

٢١ - بما أن النصارى أجمعوا على أن الاتحاد فعل من الأفعال صار

به المتحد متحدًا والمسيح مسيحًا، فيقال لهم: هذا الفعل هل له فاعل أم لا؟ فإن قالوا: لا فاعل له كان محالًا، إذاً لو جاز وقوع فعل من غير فاعل لجاز ذلك في جميع الأفعال، وذلك يؤدي إلى نفي الخالق العظيم، وهو محال، وإن قالوا: هو فعل فاعل فعله وكان به متحدًا، قلنا: هل الفاعل الجوهر أو الأقانيم؟ أو واحد منها؟ فإن كان الفاعل هو الجوهر الجامع للأقانيم لزم أن يكون المتحد بالناسوت هو الجوهر، لأن أصلهم أن المتحد هو الذي فعل الاتحاد فصار به متحدًا، ويجب أن يكون هو الإله دون غيره، وإن كان من فعل الجوهر والأقانيم فالاتحاد لا يختص بأقنوم دون أقنوم، فإن قالوا: إن الابن لا يختص بهذا الفعل الذي هو الاتحاد، يقال لهم: فما المانع من أن يكون كل أقنوم مختصًا بأفعال ينفرد بها؟ وأي دليل يدل على اختصاص هذا الأقنوم وحده بهذا الفعل؟ لا ريب أن ذلك تحكم من غير دليل، وكل دعوى بغير برهان باطلة.

٢٢ - ونسائلهم: لم يحتجون بما نسبوه في كتبهم «العدراء تحمل ابنًا يدعى إلهًا» وفسروه على خلاف ما قيل لموسى: «إني جعلتك إله هارون» من أمره وتعليمه؟ ثم نسألهم بأي شيء تنكرون تفسير من فسر هذه الجملة بأن العدراء تحمل ابنًا يفتتن به قوم فيدعونه إلهًا مع الله، وتكون الجملة إخبارًا عن شركهم وافتراءهم على الله، فإنه من الصعب رفضكم لهذا التفسير.

٢٣ - نسائلهم: لماذا قدم المسيح نفسه قريبًا لمغفرة خطيئة آدم، ولم يقدم عنها صك غفران؟

٢٤ - لماذا كان عيسى هو المسئول عن تلك الخطيئة دون غيره ومطالبًا بالتكفير عنها؟ فأين المسئولية الفردية؟ إن ضياعها في مجتمع يدل على أن ذلك المجتمع يحكم بشريعة الغاب.

٢٥ - أليس الأولى بحكمة الله وعدله على هذه الحال أن يحيي آدم

ويأمره بتقديم نفسه قربانًا ليصلب تكفيرًا عن خطيئته، بدلًا من تقديم عيسى لذلك - حسب زعمهم - بلا سبب؟.

٢٦ - من الذي أحيا المسيح بعد موته؟ هل أحيا نفسه بنفسه أم أحياء غيره؟

٢٧ - وما داموا يزعمون أنه قدم نفسه فداءً وعن طيب خاطر، فماذا يعتقدون في أناجيلهم التي نصت على أنه كان يصيح ويستغيث بربه، وأن عرقه يتصبب كأنه دم عبيط، فزعًا وجزعًا عند الصلب؟

٢٨ - هل كانوا يعتقدون قدرة الله على خلاص بني آدم من خطيئة أبيهم بغير صلب المسيح وإيذائه؟

٢٩ - هل يليق بحكمة الله وعدله مؤاخذه البريء بجريرة المذنب إذا لم يصدقوا بتوبة الله على آدم كما في القرآن؟

٣٠ - لماذا يؤجل الله الفداء من زمن آدم إلى زمن المسيح؟

٣١ - وما هي الحكمة في هذا التأجيل؟

٣٢ - وما حكم الأمم التي هلكت قبل الفداء؟ هل يحكمون للفداء بحكم رجعي؟

٣٣ - ومن الذي تولى شؤون العالم وتصريف الكائنات بعد صلب المسيح؟

٣٤ - وإذا كان غفران خطيئة آدم الوحيدة يحتاج إلى هذه المسرحية المضحكة المبكية، فما الذي يحتاج إليه غفران خطايا الناس وآثامهم وكفرهم من زمن آدم إلى قيام الساعة؟

٣٥ - هل كان الأنبياء السابقون لعيسى يؤمنون بألوهيته؟ فإن قالوا بالإيجاب؛ طالبناهم بالدليل الصحيح، وإن نفوا سألناهم عمن أوحى بذلك إلى مجمع «نيقيه»؟ وسألناهم أيضًا من أين علمها «بولس» ورفاقه؟

٣٦ - كيف يزعمون أن بيد المسيح أرزاق العباد وآجالهم، ثم لا يستطيع بهذه اليد القدرة أن يدفع الأذى عن نفسه والعطب؟

٣٧ - كيف يؤمن النصارى بالتوراة كلها إيمانًا تامًا، ويكفرون بما نصت عليه من رسالة عيسى فقط دون ألوهيته، لأنها تبشر بمسيح رسول يخلص اليهود مما يعانونه من الذل والاضطهاد، والنصارى يؤمنون بجميع ما في التوراة من خبط وطعن بالأنبياء وانتقاص لله، ويسمونها العهد القديم، ويضيفونها إلى إنجيلهم ويسمونه «العهد الجديد» ويعتبرونهما جميعًا كتابًا مقدسة على ما بينها من التعارض والتناقض، وإيمانهم بالتوراة يستلزم الإيمان برسالة موسى حتمًا، والإيمان بمحمد ﷺ لما احتوته من ذكر أوصافه مع عدم ذكر ألوهية عيسى، فكيف تصح عقيدتهم بألوهية عيسى أو اعتقاد التثليث مع إيمانهم بالتوراة؟ هذا يقتضي الكفر بها وبجميع وحي الله.

٣٨ - هل كانوا يرون موسى عالمًا بألوهية عيسى وأخفاها عن قومه، أم كان جاهلًا بها؟

٣٩ - كيف يؤمنون بالتوراة المتناقضة والمعارضة لأناجيلهم، والتي فيها الطعن على الله، ولا يؤمنون بالقرآن الذي يتلوه شاهد منه على صحته وخلود معجزاته، والذي احتوى على إبراز كرامة عيسى، وإظهار براءة أمه مما قاله اليهود فيها؟ فإيمانهم بالسخافات الدخيلة على التوراة مع نقمة اليهود على عيسى وعزمهم على قتله وصلبه بكل إصرار وتصميم هو من قبح سيرتهم، وخسة نفوسهم ونقص عقولهم، وما عليهم إذا أصروا على إيمانهم بموسى وبالتوراة إلا أن يكفروا بما يسمى: «الأمانة» التي اخترعوا افتراءها في مجمع «نيقية» وبالأناجيل المحدثه التي لم تنجهم من الضلال، إن إيمانهم الكامل بجميع ما في التوراة من طيب وخبيث، وإيمانهم بموسى مع كفرهم الشديد بمحمد ﷺ مما يثبت أن عندهم في «الكهنوت» ركائز يهودية قد أفسدت عليهم عقائدهم، ووجههم على ما يريده اليهود منهم، وإن كان الله سبحانه قد أغرى العداوة بينهم ليزيق الجميع بعض الذي عملوه، وإلا فكيف يؤمنون بما لا يتفق مع معتقداتهم؟ وكيف يؤمنون

بموسى على ما ذكرناه من الملاحظات، ولا يؤمنون بمحمد ﷺ الذي جاء بما يشرف مريم ويطهرها من قذف اليهود؟

٤٠ - هل رضي المسيح بهذه النهاية البشعة التي لا تليق بالمكرمين عند الله وإنما تليق بأعداء الله - حسب زعمهم - ليكونوا فداء لكل مذنب.

٤١ - هل دخل المسيح جهنم كالأنبياء قبله حسب زعمهم، ليكون فداء عن الكفرة الفجرة، حتى فرعون وهامان وخبثاء اليهود الذين سغوا له في كل شر؟ فإن هذا معتقدهم الباطل، قال الإمام ابن القيم في الجزء الثاني من «إغاثة اللهفان»: إن أصل معتقدات النصارى هو أن أرواح الأنبياء كانت في الجحيم في سجن إبليس من عهد آدم إلى عهد المسيح، وكان سجنهم بسبب خطيئة آدم ﷺ، وكان كلما مات أحد من بني آدم أخذه إبليس وسجنه في النار، فلما أراد الله خلاصهم من العذاب تحيل على إبليس فنزل من السماء والتحم ببطن مريم حتى ولد وكبر، فمكّن أعداءه اليهود من نفسه حتى صلبوه، فنسبوا إلى الله ما يأنف أسقط الناس أن يفعله بمملوكه، ونسبوا إلى الله الظلم حينما زعموا أنه سجن أنبياءه في النار بخطيئة آدم، ونسبوه إلى غاية السفه والعجز، حينما زعموا أنه لم يستطع تخلص أنبيائه بغير هذه الوسيلة المضحكة.

قلت: وكيف سوغت لهم عقولهم أن يجعلوا أنبياء الله في النار مع فرعون ونحوه من أعدائهم؟

ونكتفي بهذه الأسئلة معهم تاركين غيرها؛ لأنهم لا يستطيعون مواجهتها بغير الهروب منها ولا الإجابة عليها إلا بما يزيدا غموضاً وشناعة وظلمة، فهم كمن في الظلمات ليس بخارج منها، وهم مجمعون على الشرك بالله وعبادة رجال الكهنوت، خصوصاً «البابوات»، وجميع تصوراتهم العقائدية، لا يهضمها العقل الفطري

أبدًا، كقولهم: كيان واحد بثلاثة أقانيم، والواحد ثلاثة والثلاثة واحد، ونحو هذا من التناقض الذي لا يخفى على عاقل.

وقد قال الشاعر:

قل للذي يحسب من جهله أن النصارى يعرفون الحساب
لو صح ذا ما جعلوا واحدًا ثلاثة وهو خلاف الصواب

وقد اختلفوا في معنى اتحاد اللاهوت بالناسوت:

فمنهم من قال: إن الكلمة دخلت جسد المسيح فصار محلاً لها، وهذا محال؛ لأن الصفات لا تنتقل من جوهر إلى جوهر، إذ يلزم من ذلك قيامها بنفسها في حالة من الحالات، ويلزم من دخولها في المسيح خلو الجوهر منها.

ومنهم من قال: إن الاتحاد امتزاج واختلاط، كامتزاج اللبن بالماء، وذهب بعضهم إلى أن الكلمة استحالت لحمًا ودمًا، وهذا كله مستحيل عند كل عاقل.

وذهب بعضهم إلى أن معنى الاتحاد ظهور الكلمة على الجسد كالصورة في المرآة. وهذا أيضًا باطل، فإن الصورة المرئية المؤثرة في المرآة لم تنتقل ذاتها اختلاطًا ولا مجاورة، وإنما ينظر الإنسان صورته في المرآة، فإن النور ينعكس عليه، ويرى صورته في المرآة لصقالتها، وليس ذلك بحلول ولا مجاورة ولا اختلاط، ويقال لمن قال: إن الكلمة انقلبت لحمًا ودمًا، لا يجوز أن تنقلب هكذا؛ لأن انقلاب الكلمة التي هي صفة الجوهر لحمًا ودمًا محال، كما أن انقلاب القديم حادثًا محال، وثبت أن كلمة الله صفة من صفاته، لا تحل في جسم من الأجسام بمعنى الحلول ولا المجاورة ولا الاختلاط، فلا معنى لألوهية عيسى بوجه من الوجوه.

ويقال للنصارى: إذا قلتم: إن الناسوت حادث واللاهوت قديم،

وإن اللاهوت اتحد بالناسوت فلا يخلو إما أن ينقلب القديم حادثاً أو الحادث قديماً، أو يبقى كل واحد على حاله، ومحال أن ينقلب القديم حادثاً أو الحادث قديماً، فإن الحقائق لا تنقلب، وحقيقة القديم ما ليس لوجوده بداية، وحقيقة الحادث ما وجد بعد عدم، فلا يبقى إلا أن يكون كل واحد على حقيقته، وحينئذ فلا معنى للاتحاد، ولا يكون المسيح إلهاً، ويقال لهم: لو سلمنا بقولكم إن الكلمة حلت في جسد المسيح أو خالطته، أو صارت صفة له، فهل فارقت الأب أم لا؟ فإن قلتم: فارقت فقد جوزتم عليه النقص، وإن قلتم لم تفارقه لزم قيام صفة بموصوفين أو موجودين في محلين، وهذا لا يجوزه عاقل.

ويقال لهم: هل اتحاد اللاهوت بالناسوت واجب أم جائز؟ فإن قالوا: واجب لزم قدم الناسوت ولا قائل به، وإن قالوا: جائز لزم عليه الحدوث كسائر الحوادث، وجائز انتفاء الاتحاد بعد وجوده كما يجوز عدم سائر الحوادث، ويقال لهم: هل هذا الاتحاد كمال أو نقص؟ فإن قالوا: إنه نقص، فقد وصفوا الإله بالنقص، وإن قالوا: إنه كمال، لزم وجود الاتحاد في الأزل، وأن اللاهوت لم يزل بالناسوت، وذلك قبل وجود الناسوت محال.

ومن تناقضاتهم المقبوحة المكشوفة تسميتهم الله جوهراً، وقولهم: إنه يجمع الأقانيم الثلاثة، وقولهم: إنها آلهة ثلاثة، وقولهم: إن الثلاثة إله واحد، وقولهم: إن المسيح إله، وقولهم: هو لاهوت قديم وجسد حادث اتحداً فصاروا واحداً، وقولهم: إن المسيح إله مع علمهم أنه يأكل ويشرب، وتطراً عليه العوارض البشرية من الصحة والمرض واللذة والألم والموت والحياة، وقولهم: إنه يتعبد ويجتهد في العبادة، وقولهم: إنه قتل وصلب، وكل ذلك مستحيل في العقل.

وما الفرق بين من يعبد المسيح وبين من يعبد غيره من الناس أو من الملائكة أو يعبد جسمًا من الأجسام مطلقاً؟ فإن الأدلة العقلية قد شهدت بحدوث الأجسام ودالاتها على خالق أوجدها، ومدبر يدبرها،

فمن اعتقد قدم جسم واتخذة إلهاً فقد نقض الأصول وخالف المعقول.
وقولهم: إن اللاهوت اتحد بالناسوت لا يخلو من أربعة أوجه كلها باطلة:

أحدها: أنه امتزاج واختلاط كامتزاج اللبن بالماء، وهو مذهب الروم الذين يسمون الملائكة بنات الله، وهذا ظاهر البطلان، فإن الامتزاج إنما يكون من جسمين حادثين، فأما القديم فلا يجوز امتزاجه، وعلى هذا فيكون اتحاد اللاهوت بالناسوت محالاً وباطلاً.

ثانيها: أن يكون معنى اتحاد اللاهوت بالناسوت أنهما صارا شيئاً واحداً كالجريدة أو الحديدية إذا حميت بالنار، وهذا محال، لأن الحرارة الداخلة على الحديدية عرض زائد، دخل عليها بواسطة مجاورتها النار، والنار جسم، فالقول بمثل ذلك بين قديم وحادث محال.

ثالثها: أن معناه المجاورة كالثوب على اللابس والظل والشمس على الجدار، وهذا محال أيضاً، فإن ضوء الشمس أجزاء منتشرة منبسطة على ما وقعت عليه، والثوب والجسم يتجاوران، وأما القديم والحادث فلا يتجاوران ولا يمتزجان.

رابعها: أن يكون الاتحاد بمعنى الاتصاف فيكون اللاهوت وصفاً للناسوت كالقدرة والإرادة، وهذا محال من وجهين:

أحدهما: أن الصفات لا تنتقل من موصوف إلى موصوف آخر.

ثانيها: أن الكلمة إن كانت قد انتقلت إلى الناسوت وخلا الجوهر منها جاز خلوه من العلم أيضاً، بل ومن باقي الصفات، ولزم اتصافه بنقيضها، واتصافه بنقيضها محال لما فيه من عدم استحالة اتصافه بالنقائص ﷻ.

ومن متناقضاتهم الكثيرة قولهم: إن الابن بناسوت عيسى وكان به متحدًا وحده دون الأب وروح القدس، مع كون الأب غير مباين للجوهر ولا منفصل عنه، فكيف يكون منفردًا بالاتحاد مع كونه غير

مباين للجوهر؟ وهذا تناقض مفضوح، فعليك أيها القارئ أن تجمع هذه المتناقضات وردودها مع ما مضى من ردود المرحوم الألوسي السابقة.

وقد أسلفنا فيما مضى من تفسير الآية (١٤٧) امتزاج عقيدة النصارى بأنواع من الوثنية المختلفة في الشرق والغرب، نقلها الوثنيون المتنصرون إليهم كما قاله صاحب «المنار» إما عفواً وإما بتخطيط من الماسونية اليهودية التي ابتدأت بتخطيط عقول النصارى وإفساد عقائدهم، مبتدئة ببولس صاحب الذكاء الوقاد، إلى آخر المطاف، وليس آخره، وإني أنقل تلك العقائد باختصار، ليعرف القارئ المقارنة بينها وبين ما يعتقده النصارى الآن ويدعون إليه مبتدئاً بالتثليث عند البراهمة فأقول:

نقل صاحب «المنار» عن «موريس» في ص (٣٥٠) من المجلد السادس في كتابه «الآثار الهندية القديمة» ما ترجمته كان عند الأمم الوثنية البائدة تعاليم دينية، جاء فيها القول باللاهوت الثلاثي أو الثنائي: وقال دوان في ص (٣٦٦) من كتابه «خرافات التوراة وما يماثلها في الأديان الأخرى»: إذا أرجعنا البصر إلى الهند وجدنا أن أعظم وأشهر عبادتهم اللاهوتية هو التثليث، ويسمون هذا التعليم بلغتهم «تري مورنى» وهي كلمة مركبة من كلمتين بلغتهم السنسكريتية «تري» ومعناها ثلاثة و«مورنى» ومعناها هيئات أو أقانيم، وهي «برهما» و«فشنو» و«سيفا» ثلاثة أقانيم متحدة لا تنفك عن الوحدة، فهي إله واحد بزعمهم.

وقد شرح المؤلف هذه الأصول أو الأقانيم عندهم، وذكر أنهم يرمزون إليها بثلاثة أحرف «أ، و، م» وأنهم يصنعون هذا الثالوث المقدس الذي لا ينقسم في الجوهر ولا في الفعل ولا في الاتحاد بقولهم: «برهما» الممثل لمبادئ التكوين والخلق، ولا يزال خلافاً إلهياً، وهو الأب، وفشنو: يمثل حفظ الأشياء المكونة أي: من الزوال

والفساد، وهو الابن المنبثق والمتحول عن اللاهوتية - و«سيفا»: هو المهلك والمبيد والمبدئ والمعيد أي: الذي له التصرف والتحويل في الكون، وهو روح القدس ويدعونه «كرشا» الرب المخلص والروح العظيم الذي ولد منه «فشنو» الإله الذي ظهر بالناسوت على الأرض ليخلص الناس، فهو أحد الأقانيم الثلاثة التي هي الإله الواحد... إلخ ما قال.

ومنه أنهم يرمزون للأقنوم الثالث بصورة حمامة، وهذه عين عقيدة النصارى في التثليث من كل وجه، فهي عقيدة برهمية وثنية أخذها النصارى عن البراهمة، وصاروا يدعونهم أخيراً إليهم، وكان منتهى شوط أحد اليسوعيين أن ثالث البراهمة وأمثالهم نجس، وثالث النصارى مقدس، فإذا قال لهم الوثنيون: إن الأمر بالعكس، فارجعوا إلى الأصل واتركوا المبتدع فيماذا يجيبونهم؟

قال: والذي يظهر لي أن التوحيد هو أصل عقيدة البراهمة، وأن أول رسول أرسل إليهم وصف لهم الإله بثلاث صفات، هي التي تظهر بها حقيقة الألوهية وهي:

أولاً: ما به الخلق والإيجاد.

ثانياً: والحفظ والإمداد.

وثالثاً: التصرف والتغيير في عالم الكون والفساد، فلما طال عليهم الأمد ودبت إليهم الوثنية، جعلوا لكل فعل من هذه الأفعال إلهًا، وجعلوا أسماء الصفات أسماء أقانيم وذوات، غرورًا من الشيطان وتلبيسًا، ولما كان التوحيد متأصلًا في قلوبهم قالوا: إن الثلاثة واحد وكل واحد منها عين الثلاثة، وسرت هذه العقيدة المتناقضة إلى غيرهم من الوثنيين في الشرق والغرب، وللهنود تماثيل للوحدة والتثليث، رأيت منها واحدًا في دار العاديات التي بنتها الحكومة الهندية الإنجليزية في ضواحي مدينة «بنارس»، أو «منارس» المقدسة

عند البراهمة، وهو تمثال واحد له ثلاثة وجوه، ولعله هو الذي قال عنه موريس في ص (٣٧٢) من المجلد الرابع: من آثار الهند القديمة الذي وجده في أنقاض الهيكل القديم.

ثم قال: «التثليث عند البوذيين»، قال «فاين» في كتابه «أصل الوثنية»: كما تجد عند الهنود ثالوثًا مؤلفًا من «برهما» و«فشنو» و«سيفا» تجد عند البوذيين ثالوثًا. يقولون: إن «بوذه» إله له ثلاثة أقانيم، وكذلك «بوذيو جينست» يقولون: إن «جيفا» مثلث الأقانيم، قال: والصينيون يعبدون «بوذه» ويسمونه «فو»، ويقولون إنه ثلاثة أقانيم كما تقول الهنود وذكر رمزهم «أ، و، م»، وقال (دوان) في (١٥٢) من كتابه «خرافات التوراة»: وأنصار «لأوكومندا» الفيلسوف الصيني المشهور - وكان قبل المسيح بستمئة وأربعين سنة - يدعون شيعة «تاوو»، ويعبدون إلهًا مثلث الأقانيم وأساس فلسفته اللاهوتية أن «تاوو» وهو العقل الأول الأزلي انبثق منه واحد، ومن الثاني انبثق ثالث، وعن هذا الثالث انبثق كل شيء، وهذا القول بالتولد والانبثاق أدهش العلامة «موريس»؛ لأن قائله وثني.

و«التثليث عند قدماء المصريين» وقال (دوان) في ص (٤٧٣): وكان قسيسو هيكل «منفيس» في مصر يعبرون عن الثالوث المقدس للمبتدئين بتعلم الدين بقولهم: إن الأول خلق الثاني، وهما خلقا الثالث، وبذلك تم الثالوث المقدس، وسأل «توليسو» ملك مصر الكاهن «تيشوكي» أن يخبره هل كان قبله أحد أعظم منه، وهل يكون بعده ذلك، فقال: نعم يوجد من هو أعظم وهو الله قبل كل شيء، ثم الكلمة ومنها روح القدس.

ولهؤلاء الثلاثة طبيعة واحدة وهم واحد بالذات، وعنهم صدرت القوة الأبدية، فاذهب يا فاني، يا صاحب الحياة القصيرة.

قال المؤلف: لا ريب أن تسمية الأقنوم الثاني من الثالث المقدس «كلمة» هو من أصل وثني مصري دخل في غيره من الديانات

كالمسيحية، و«أيولو» المدفون في «دهلي» يدعي الكلمة، وفي علم اللاهوت الإسكندري الذي كان يعلمه «بلاتو» قبل المسيح بسنين عديدة «الكلمة هي الإله الباني» ويدعى أيضًا: ابن الله البكر.

وقال «بونويك» في ص (٤٥٢) من كتابه «عقائد قدماء المصريين»: أغرب عقيدة عم انتشارها في ديانة المصريين هي قولهم بلاهوت الكلمة، وأن كل شيء صار بواسطتها، وأنها منبثقة من الله وأنها هي الله، وكان «بلاتو المعلم» عارفًا بهذه العقيدة الوثنية، وكذلك «أرسطو» وغيرهما وكان ذلك قبل التاريخ المسيحي بسنين طويلة، بل بقرون كثيرة قلت: وهذه العبارة كالجملية الأولى التي افتتح بها «يوحنا» إنجيله بلا فرق، قال صاحب «المنار»: الذي يظهر لي أن الرسل الذين أرسلهم الله إلى المصريين وأمثالهم من القائلين بمثل قولهم هذا كانوا يقولون لهم: إن كل شيء خلق بكلمة الله: فلما طال عليهم الأمد، وسرت إليهم الوثنية من الشياطين ظنوا أن الكلمة، ذات تفعل بالإرادة والقدرة، فقالوا ما قالوا، والحق أنه عبارة عن تعلق إرادة الله الواحد الأحد بالشيء الذي يريد تكوينه، ومتى تعلقت إرادته بخلق شيء كان كما أراد، قال سبحانه: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل].

فلو لم يكن عندنا من إعجاز القرآن إلا بيان هذه الحقيقة التي ضلت بها الأمم من أقدمها كالهنود والمصريين إلى أحدثها قبل الإسلام كالنصارى لكفى في الاستدلال على أنه من عند الله، فإنه يبين لنا ضلال تلك الأمم، والأصل المعقول المقبول الذي يتفق التوحيد المنقول عن الرسل أجمعين، فتجلى بذلك دين الله إلى جميع الرسل نقيًا من أدران الشرك ونزغات الشياطين.

﴿التثليث عند الفرس وغيرهم من أهل آسيا:

قال «هيجين» في ص (١٦٢) من كتابه «الأفكار الأنكلو سكسون»:

كان الفرس يدعون «متروسا» الكلمة والوسيط ومخلص الفرس اه. وقال مثل هذا «دونلاب» و«بنصون»، وقال (دوان) في كتابه المذكور غير مرة: كان الفرس يعبدون إلهاً مثلث الأقانيم مثل الهنود، ويسمونها: «أوزمرد» و«ستراث» و«أهرمن»، فأوزمرد الخلاق، و«مترات» ابن الله المخلص والوسيط، و«أهرمن» الملك أقول: وقد بينت آنفاً أصل هذه الاعتقادات، وكيف سرى إليها الفساد، والمشهور عن مجوس الفرس التثنية دون التثليث، فكانوا يقولون بإله مصدر النور والخير، وإله مصدر الظلمة والشر.

ونقل عن الكلدانيين والآشوريين والفينيقيين الإيمان بالكلمة على أنها ذات تعبد، ويسمونها الكلدانيون «ممرار» والآشوريون «مردوخ» ويدعونه ابن الله البكر، وهكذا الأمم يأخذ بعضها عن بعض، وقد قال «برتشردا» في ص (٨٥) من كتابه «خرافات المصريين الوثنيين»: لا يخلو شيء من الأبحاث الدينية المأخوذة عن مصادر شرقية من ذكر أحد أنواع التثليث أو التولد الثلاثي، ونقول: إن أديان أسلافه الغربيين كذلك، فإن لم تكن أعرق في الوثنية فهم تلاميذ الشرقيين فيها ولا سيما المصريين منهم، ولكنهم هم الذين شوهوا الديانة المسيحية في الشرق الأوسط، فقلبوها من التوحيد إلى التثليث الوثني.

التثليث عند أهل أوربا: اليونان والرومان وغيرهم:

جاء في كتاب «سكان أوروبا الأولون» ما نصه: كان الوثنيون القدماء يعتقدون أن الإله واحد، ولكنه ذو ثلاثة أقانيم: وجاء في كتاب «ترقي الأفكار الدينية» ص (٣٠١، ١): إن اليابانيين كانوا يقولون: إن الإله مثلث الأقانيم، وإذا شرع قسيسهم بتقديم الذبائح يرشون المذبح بالماء المقدس ثلاث مرات إشارة إلى الثالث، ويرشون المجتمعين حول المذبح ثلاث مرات، ويأخذون البخور من

المبخرة بثلاثة أصابع، ويعتقدون أن الحكماء قالوا: إنه يجب أن تكون جميع الأشياء المقدسة مثلثة، ولهم اعتناء بهذا العدد في جميع شعائرهم الدينية اهـ.

أقول: وقد اقتبست الكنيسة بعد دخول نصرانية «قسطنطين» فيهم هذه الشعائر وكلها، ونسخت بها شريعة المسيح التي هي التوراة، ويسمون أنفسهم مع ذلك مسيحيين، ويعملون كل شيء باسم المسيح، فهل ظلم أحد من البشر بالافتيات عليه كما ظلم المسيح ﷺ؟ لا لا.

ونقل «دوان» عن «أورفيوس» أحد كتاب اليونان وشعرائهم قبل المسيح بعدة قرون أنه قال: كل الأشياء صنعها الإله الواحد مثلث الأسماء والأقانيم، وقال «فنك» في ص (٢٠٥) من كتاب «الخرافات ومخترعوها»: كان الرومانيون الوثنيون القدماء يؤمنون بالتثليث، يؤمنون بالأب أولاً، ثم بالكلمة ثم بالروح.

وقال «بارخورست» في «القاموس العبراني» كان للفلنديين - البرابرة الذين كانوا في شمال بروسية - إله اسمه «تريكلاف» وقد وجد له تمثال في «هرتونجربرج» له ثلاثة رؤوس على جسد واحد.

أقول: تريكلاف: مركب من كلمة «تري» ومعناها ثلاثة، وكلمة «كلاف» ولعل معناها إله، وقال «دوان» في ص (٣٧٧) من كتابه: كان الأسكندناويون يعبدون إلهاً مثلث الأقانيم يدعونها «أودين»، و«تورا»، و«فري» ويقولون: هذه الثلاثة الأقانيم إله واحد، وقد وجد صنم يمثل هذا الثالث المقدس بمدينة «أوبسال» من «أسوج» وكان أهل أسوج ونروج والدانمارك يفاخر بعضهم بعضاً في بناء الهياكل لهذا الثالث، وكانت جدران هذه الهياكل مصفحة بالذهب ومزينة بتماثيل هذا الثالث، ويصورون «أودين» بيده حسام، و«تورا» واقفاً عن شماله وعليه تاج وبيده صولجان، و«فري» واقفاً عن شمال «تورا» وفيه علامة الذكر والأنثى، ويدعون «أودين» الأب و«تورا» الابن البكر، و«فري» فاتح البركة والنسل والسلام والغنى اهـ.

أقول: فهل ترك الأوروبيون أديانهم الوثنية إلى دين المسيح الذي هو التوراة المبنية على التوحيد الخالص؟ أم ظلوا على وثنياتهم وأدخلوا فيها شخص المسيح وجعلوه أحد آلهتهم التي كانوا يعبدون من قبل؟ إنهم نقلوا عنه أنه ما جاء لينقض الناموس - شريعة موسى - وإنما جاء لتمامها، ولكن مقدسهم «بولس» نقضها حجرًا حجرًا ولبنة لبنة إلا ذبيحة الأصنام والدم المسفوح والزنى الذي لا عقاب عليه عندهم، فأراحهم ومهد لهم السبيل لتأسيس دين جديد لا يتفق مع دين المسيح في عقائده ولا أحكامه ولا آدابه، وأبعد الناس عنه هم الإفرنج الذين بذلوا الملايين من الدنانير لتنصير البشر باسم المسيح، وغرضهم من ذلك استعباد جميع البشر بإزالة ملكهم وسلب أموالهم، لتكون جميع لذات الدنيا وزينتها خالصة لهم، فهل جاء المسيح لهذا وبهذا أمر؟ أم بضده؟.

والله إنني لا أرى من عجائب أطوار البشر وقلوبهم للحقائق، ولبسهم الحق بالباطل أعجب وأغرب من وجود الديانة النصرانية في الأرض، ديانة بنيت على أساس التوحيد الخالص المعقول، فجعلوها ديانة وثنية بتثليث غير معقول، أخذوه من تثليث اليونان والرومان المقتبس من تثليث المصريين والبراهمة اقتباسًا مشوهًا، ولم يرد كلمة تدل على ما يزعمونه من ذلك عن أنبياء بني إسرائيل سوى مزاعمهم الكاذبة، وليس عندهم نص من كلام المسيح في عقيدة التثليث أبدًا، وإنما بقي عندهم نصوص قاطعة من كلامه في التوحيد والتنزيه، وإبطال التثليث وعدم المساواة بين الأب والابن الذي أطلق لفظه مجازًا عليه وعلى غيره من الأبرار، على أنه كان يعبر عن نفسه في الأكثر بابن الإنسان، ولو لم يكن عندهم من النصوص في العقيدة إلا ما رواه يوحنا في الفصل السابع عشر من إنجيله لكفى، وهو قوله ﷺ: وهذه هي الحياة الأبدية، أن يعرفوك أنت الإله الحقيقي وحدك، ويسوع المسيح الذي أرسلته.

فبين أن الله تعالى هو الإله وحده، وأنه هو رسوله وهذا هو الذي دعا إليه القرآن وكان يجب أن يكون أساس عقيدتهم يرد إليه كل ما يوهم خلافه ولو بالتأويل لأجل المطابقة بين المنقول والمعقول. انتهى ما أردت نقله عن صاحب «المنار» بتصرف قليل.

وبالإجمال نحيطك علمًا بأن الدكتور أحمد شلبي ذكر في كتابه «مقارنة الأديان» (ص ١٤٩ ج ١١) أنه قبل ظهور المسيح كانت هناك معابد كثيرة يقدس فيها عدد من الآلهة، فمنها «أبللو» عند الإغريق، و«هبركوليس» عند الرومان، و«منرا» عند الفرس، و«أدونيس» عند السوريين.

و«أوزيريس» و«حوريس» و«إيزيس» عند المصريين، و«بعل» عند البابليين وكلها تشتمل وتشترك في العقائد التالية: كلهم ولدوا في كهف أو جحر تحت الأرض، أقول: فما أسخف من يعتقد تأليه مولود؟ كلهم عاشوا حياة فيها عناء من أجل البشر، أقول: والذي يتأذى لا يكون إلهًا؟

كلهم ينعتون بالمخلص أو المنقذ أو الوسيط، ومن لا يُخلص نفسه لا يرجى منه الخلاص.

كلهم قهروا بقوى الشر والظلام، وكيف يكون المقهور إلهًا أو منقذًا لغيره؟ كلهم ألقى بهم في المدافن والنيران، أقول: من كانت حالته هكذا فبئس من إله.

كلهم هبوا من مدافنهم بعد الموت وصعدوا إلى السماء، أقول: وما البرهان على ذلك؟

كلهم أسسوا خلفاء ورسلاً ومعابد، أقول: وما البرهان على ذلك؟ ويقول الدكتور أحمد شلبي: ويمكن أن نعطي تفاصيل أوسع عن إحدى هذه المعتقدات السابقة لنرى مدى صلة النصرانية بها، وهي ديانة «ميتراس» الفارسية الأصل، وقد ازدهرت في بلاد فارس قبل

الميلاد بنحو ستة قرون، ثم نزحت إلى «روما» وما حولها سنة ٧٠ قبل الميلاد، وانتشرت في بلاد الروم، ثم صعدت إلى الشمال حتى وصلت بريطانيا، وقد اكتشفت بعض آثارها في مدينة «بورك» و«دشتر» وتذكر هذه الديانة ما يلي:

* إن «مترا» كان وسيطاً بين الله والبشر.

* وإن مولده في كهف.

* وإنه مات ليخلص الناس من خطاياهم.

* وإن مولده كان في ١٢/٢٥.

* وإنه دفن وعاد إلى الحياة وقام من قبره.

* وإنه كان له اثنا عشر حوارياً.

* وإنه صعد إلى السماء.

* وإنه كان يدعى مخلصاً.

* وإنه كان وديعاً كالحمل.

* وإنه أتباعه يعمدون باسمه.

* وفي كل عام يقام في ذكراه عشاء مقدس.

العشاء المقدس:

ووقائع العشاء المقدس متطابقة بتفاصيلها في الديانتين الفارسية المنتشرة والنصرانية ويقول «روبرتسون»: إن ديانة «متراس» لم تنته في «روما» إلا بعد أن انتقلت عناصره الأساسية إلى النصرانية، ويقول: وقد عرف التثليث أيضاً في عبادات الفرس واليونان والرومان، وأسكندنافيا والمكسيك، وعند هنود كندا.

وهناك مقارنات أخرى بين البوذية والنصرانية وقد أوردها عدة علماء منهم «في دبليو دون» و«أدوارد توماس» و«خواجه كمال الدين» ونقلها الدكتور أحمد شلبي في الجزء الثاني من «مقارنة الأديان»

ونحن ننقل خلاصة المقارنة من كتابه المذكور وهي هذه:

- ظهر نجم يبشر بولادة «بوذا»، وكذلك قال النصارى في عيسى: - ولد «بوذا» بتاريخ ١٢/٢٥ كما ولد «متراس»، وكذلك قال النصارى في ولادة عيسى.

- احتفت الملائكة بولادة «بوذا» كما زعموا، كذلك قال النصارى في ولادة عيسى.

- كان «بوذا» خطرًا على الملوك، وكذلك قال النصارى عن عيسى.

- جرب الشيطان «بوذا» في البرية، وكذلك قال النصارى عن عيسى.

- صام «بوذا» أربعين يومًا، وكذلك قال النصارى عن عيسى.

- تعمّد «بوذا» بروح القدس، وكذلك قال النصارى عن عيسى.

- صعد إلى السماء وسيعود إلى الأرض آخر الزمان، وكذلك قال

النصارى عن عيسى.

- وذلك بعد قتله وصلبه من أعدائه، وكذلك قال النصارى عن

عيسى.

- «بوذا» حمل خطايا البشر لتخليصهم، وكذلك قال النصارى عن

عيسى.

- سيوكل إلى «بوذا» محاسبة الناس بزعمهم، وكذلك قال النصارى

عن عيسى.

- و«بوذا» أزلي أبدي، وكذلك قال النصارى عن عيسى.

- «بوذا» يوصي بالحب والشفقة على الأعداء، وكذلك قال النصارى

عن عيسى، فهل اقتدوا به؟

- «بوذا» يدعو للدخول في ملكوت السماء، وكذلك قال النصارى

عن عيسى.

- «بوذا» يدعو للتبتل وعدم الزواج، وكذلك قال النصارى عن

عيسى.

فهل أطاعوه؟

- يا ليت هؤلاء وهؤلاء أطاعوا معبودهم فلم يتناكحوا حتى لا ينسلوا فينقرضوا، ولكن كلهم كذابون، وقد ضاع من يدي كتاب صغير فيه مقارنة كثيرة جدًا بين أقوال البوذيين في «بوذا» والنصارى في عيسى تبلغ أضعاف ما ذكرته الآن، ولكن هل يستطيع عبادة الصليب أن يقدموا لنا تفسيرًا مقنعًا لهذا التوافق والتطابق بين أقوالهم في عيسى وأقوال البوذيين في بوذا؟ وكذلك الموافقة والمطابقة بين أقوالهم في عيسى وأقوال الفرس في «مترا» أو «متراس»؟ وكذلك في أقول البابليين والسوريين والمصريين القدماء الوثنيين؟ لأن النصارى كأنهم تلقوا أقاويلهم المضحكة من هؤلاء من مشكاة واحدة.

ومن أراد مزيد الإيضاح، فليراجع كتاب «العقائد الوثنية في الديانة النصرانية» لمؤلفه السيد محمد طاهر، فهو كتاب جدير بالمطالعة والاقتناء، لأنه إن لم يغن القارئ بنصوصه أفاده لما يرشده من الكتب الإنجليزية.



فصل

في الدلائل على عبودية المسيح وعدم ألوهيته من أناجيلهم

لدينا من نصوص أناجيلهم ما يدحض مفترياتهم ويفضح تقليدهم لكل وثني أثيم، ويثبت أن عيسى المسيح عبد الله كسائر عبيده، لا يفضل عليهم إلا بالرسالة فقط ففي الفصل الرابع إلى الفصل السادس والسابع من إنجيل «متى» التصريح بأن عيسى عبد، والله رب وسيد، لقوله في الآية السابعة: قد كتب أيضًا «لا تمتحن الرب إلهك» وفي هذا الفصل نفسه أن الشيطان حمل المسيح وأخذ يطوف به من مكان إلى مكان، فكيف يستطيع الشيطان أن يحمل الله رب العزة والجلال؟ تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا، وقد ذكرت هذه القصة فيما مضى بطولها والرد عليها، وفي آخرها أن الشيطان أطمعه بمال الدنيا وملكها شريطة أن يسجد له، فكيف يتجرأ الشيطان على الله بمثل هذه الجراءة؟ وجاء في هذه القصة أن المسيح أجابه بقوله قد جاء في الكتب السابقة «لا تسجد إلا للرب إلهك وهو وحده تعبد» انظر الآية العاشرة، إلا أنه لم يسم المسيح نفسه فيها ابن الله وإنما كان يسميها ابن الإنسان، إلا أنه سمع تسميته بذلك فلم ينكرها - بزعم الأناجيل - ولا خصوصية له في ذلك؛ لأن في لغة التوراة والإنجيل كل تقى بر يسمى ابن الله.

وفي الآية التاسعة من الفصل الخامس من إنجيل «متى»: طوبى لصانعي السلام؛ لأنهم أبناء الله يدعون، فكان هذا التعبير يقرب من قول المسلمين: «أولئك أهل الله» وفي رقم (٤٨) فكونوا أنتم كاملين كما أن أباكم الذي في السماء كامل، وفي الفصل السادس رقم (١) وإلا فليس لكم أجر عند أبيكم الذي في السماء، وفي الفصل السابع رقم (٢١) كلمة «لورد» هنا بلفظه «رب» إيهامًا للناس أن المسيح هو

اللَّهِ، ولكن من تأمل بقية الآية يجدها تشهد على المسيح بالعبودية.
فالترجمة الصحيحة هكذا: «ليس كل أحد يقول لي: يا سيدي
يدخل ملكوت السماء، ولكن الذي يفعل إرادة أبي الذي في السماء»
انتهت ترجمة الآية، وقد تقدم أن إطلاق الأب على الله جاء في
مواضع لا تحصى في الإنجيل وليس خاصًا بالمسيح، وجاء في الفصل
(١١) رقم (٢٥) أحمذك أيها الرب رب السماء والأرض؛ لأنك أخفيت
هذه الأشياء عن الحكماء والفهماء وألهمتها الأطفال وفي الفصل
الرابع عشر رقم (٢٣): وبعدها صرف الجموع وصعد إلى الجبل
منفردًا ليصلي.

أقول: إذا كان هو الله أو جزءًا من الله فكيف يصلي، فالصلاة لا
تكون إلا من العبد الفقير المحتاج إلى الله.

وفي الفصل الخامس عشر من رقم (٢١، ٢٨) نفي الرحمة والمحبة
عن عيسى لو صحت الحكاية.

الثاني: التعصب الممقوت بحيث يعالج أبناء قومه فقط، ولا يعالج
غيرهم مع أنه لا يخسر شيئًا إلا أن يكون هذا من أجل أنه مبعوث
لقومه خاصة دون سائر الناس.

الثالث: التفكير القومي والافتخار بالنسب واحتقار الآخرين
وجعلهم كلابًا.

الرابع: أن امرأة مشركة جاهلة ناظرته فغلبته، وهذا مما يدل على
تحريفهم للإنجيل تحريفًا واضحًا لا يليق بمنطق نبي، وفي الفصل
التاسع عشر رقم (١٧، ١٦) أن شابًا جاء للمسيح فقال له: أيها الرجل
الصالح فقال له: لم تسميني صالحًا؟ لا صالح إلا الله وفي هذا
اعتراف بالعبودية أيضًا، وفي الفصل (٢١) رقم (٥٤، ٤٦): لما أرادوا
أن يقبضوا عليه خافوا من الجموع؛ لأنه كان عندهم نبيًا، ففيه دليل
على أن جموع المؤمنين بعيسى في زمانه لم يكونوا يعتقدون أنه إله

أو ابن الله أو أحد الأقانيم الثلاثة، بل كانوا يعتقدون أنه نبي فقط، وهذا من أقوى الحجج على القائلين بألوهيته لو كانوا يعلمون.

وفي الفصل (٢٣) رقم (٨) أما أنتم فلا تدعوا أحدًا سيدكم، إن سيدكم واحد حتى المسيح.

ففيه دليل على أن المسيح عبد، وأن السيد واحد وهو الله، وقد ترجموا هذه الآية بالعربية وحرفوها على عمد، فأوهموا أن المسيح هو السيد، أما الترجمة الإنجليزية فهي سالمة من هذا الفساد، وفيه أيضًا رقم (٩): ولا تدعوا لكم أبًا على الأرض، لأن إلهكم واحد وهو الذي في السماء، ومن ذلك تعرف أن الأبوة والبنوة بمعنى العلاقة بين الرب والعبد ثابتة في الإنجيل في جميع الناس، لا خصوصية للمسيح في ذلك، وفي الفصل (٢٤) رقم (٣٦): أما ذلك اليوم وتلك الساعة فلا يعلمها أحد من الناس ولا ملائكة السماء، ولكن أبي وحده هو يعلمها، فهذا دليل قاطع على أن تلك الساعة لا يعلمها أحد إلا الله، ففيه دليل على أن علم المسيح قاصر كسائر البشر، والله وحده هو الذي أحاط بكل شيء علمًا.

وفي الفصل (٢٦) رقم (٣٩) فيه أن المسيح خر ساجدًا لله، وقال: يا أبت إن أمكن أن تصرف عني هذا الكأس، ولكن ليس كما أريده أنا بل كما تريده أنت، إن ثبت هذا فإن الشخص الذي قاله كان جاهلاً بقدرة الله ومعتزلاً بأنه عبد الله، وهو الذي يتصرف فيه، وفي الفصل (٢٧) رقم (٧، ٨) فتشاوروا واشتروا بها أرض الخازف لإحراق جثث الغرباء فيها، ولذلك سميت تلك الأرض أرض الدم إلى هذا اليوم.

ومن هذا نفهم أن الإنجيل لم يكتب في زمان المسيح، وإنما كتب بعده بزمان طويل من الحكايات التي كانت عالقة بأذهان الناس، وفي رقم (٤٦): إن المسيح بزعمهم صاح بأعلى صوته وهو على الصليب: «يا إلهي يا إلهي لما أسلمتني» وهذا من أعظم الأدلة على أن الذي

قال هذا الكلام ليس من المؤمنين بالله، فضلاً عن أن يكون من أنبياء الله، لأن الله لا يخلف وعده، وأنبياءه لا يشكون في وعده، ولا يعتب أحد منهم عليه، وفي إنجيل يوحنا الفصل (٦٤) رقم (١٥، ١٦): إن كنتم تحبونني فاحفظوا وصاياي وأنا أطلب من الأب فيعطيكُم معزياً آخر ليمكث معكم إلى الأبد. قال علماء الإسلام: وهذا المعزي الآخر هو محمد ﷺ وبقاؤه إلى الأبد معناه بقاء شريعته والكتاب الذي أنزل عليه.

وفي الفصل (٩٥) رقم (٢٧، ٢٨) ما نصه: ومتى جاءكم المعزي الذي سأرسله أنا إليكم من الأب روح الحق الذي من عند الأب ينبثق، فهو يشهد لي وتشهدون أنتم أيضاً لأنكم معي من الابتداء.

في الفصل (١٦) (رقم ٥، ٨) أما الآن فأنا ماض إلى الذي أرسلني، وليس أحد منكم يسألني أين تمضي؛ لأنني قلت لكم: هذا قد ملأ الحزن قلوبكم لكوني أقول لكم الحق إنه خير لكم أن أنطلق، لأنه إن لم أنطلق لا يأتيكم المعزي، ولكن إن ذهبت أرسله إليكم متى جاء ذلك يبكت العالم على خطاياهم على بر دينونه وفي (١٢ - إلى ١٤): إن لي أموراً كثيرة أيضاً لأقول لكم، ولكن لا تستطيعون تحملوها الآن.

وأما متى جاء ذاك روح الحق فهو يرشدكم إلى جميع الحق؛ لأنه لا يتكلم من نفسه، بل كل ما يسمع يتكلم به ويخبركم بأمر آتية، ذاك يمجديني، لأنه يأخذ مما لي ويخبركم وبعد قليل: لا تبصروني، ثم بعد قليل أيضاً: ترونني لأنني ذاهب إلى الرب.

قال علماء الإسلام: وهذه الصفات التي ذكرها المسيح في الذي يأتي بعده لم تجتمع في شخص إلا في محمد رسول الله، وقد سمي هذا الشخص الذي بشر به المسيح في الإنجيل «بارقليطا» وحذفها المترجمون المتأخرون وأبدلوها تارة بروح الحق وتارة بالمعزي، وتارة بروح القدس، وهي كلمة يونانية ومعناه الذي يحمد كثيراً وذلك

ينطبق على لفظ محمد.

في الفصل (١٧) رقم (٣) وهذه في الحياة الأبدية أن يعرفوك أنت الإله الحقيقي وحدك، ويسوع المسيح الذي أرسلته وفي إنجيل مرقس فصل (١٢) رقم (٣٠/٢٨) وما بعده ما نصه: فجاء واحد من الكتبة وسمعهم يتحاورون، فلما رأى أن إجاباتهم حسنًا سأله أية وصية هي أول الكل؟ فأجابه يسوع: إن أول كل الوصايا هي أسمع يا إسرائيل: الرب إلهنا واحد، وتحب الرب إلهك من كل قلبك، ومن كل نفسك، ومن كل فكرك، ومن كل قدرتك، هذه هي الوصية الأولى وفي رقم (٣٢) ما نصه فقال له الكاتب: جيد يا معلم، قلت وقد نطق بالحق لأن الله واحد ولا إله غيره، وفي رقم (٣٤) قال يسوع: لست بعيدًا عن ملكوت الله أقول فقد شهد المسيح ﷺ بأن الله إله واحد لا إله غيره، وأن من وحده فهو قريب من ملكوت الله، إذن فيكون من أشرك به أو جعله ثالث ثلاثة بعيدًا عن ملكوت الله، ومن كان بعيدًا عن ملكوت الله فهو عدو لله.

وفي الفصل (١٦) رقم (١٢): وأما ذلك اليوم وتلك الساعة فلا يعلم بها أحد ولا الملائكة الذين في السماء ولا الابن إلا الرب أقول: وقد تقدم مثل هذا من إنجيل متى، وهو عين ما نطق به القرآن في أن الساعة لا يعلمها إلا الله، وبذلك تثبت عبودية عيسى، وتستحيل ألوهيته، وتضمحل عبادة الأقانيم.

وفي الفصل (٢٠) رقم (١٦) من إنجيل يوحنا: قال لها يسوع: يا مريم، فالتفتت تلك وقالت له: ربوني - ومعناه يا معلم - قال يسوع: لا تلمسيني لأنني لم أصعد بعد إلى أبي، ولكن اذهبي إلى إخوتي، وقولي لهم: إني أصعد إلى أبي وأبيكم وإلهي وإلهكم، فجاءت مريم المجدلية وأخبرت التلاميذ أنها رأت السيد وأنه قال لها ذلك. أقول: فقد شهد المسيح أن الله إلهه وإلههم، ولا فرق بينه وبينهم في العبودية، فمن زعم أن المسيح إلهه فقد كذب المسيح، وكذب جميع

الأنبياء والمرسلين.

فعلم من هذا أن التوحيد الخالص هو العقيدة المقبولة التي تؤخذ على ظاهرها بلا تأويل، فإن فرضنا أنه ورد ما ينافيها وجب رده أو إرجاءه إليها.

وروى «يوحنا» عنه في الفصل الأول من إنجيله أنه قال: إن الله لم يره أحد قط، ومثله في الفصل الرابع من رسالة يوحنا الأولى (١٢): إن الله لم ينظره أحد قط، ومثله في الفصل السادس من رسالة «بولس» الأولى إلى أهل تيموثاس (١٩): لم يره أحد من الناس ولا يقدر أن يراه. وقد رأى الناس المسيح وروح القدس، وهذا مما يدل على تصريحه بالعبودية ونفيه الألوهية عن نفسه، ولو كان هؤلاء النصراني يقبلون نصوص «برنابا» لأتيناهم منه بشواهد على التوحيد مؤيدة بالبراهين العقلية والنقلية على أن المسيح بشر رسول قد خلت من قبله الرسل وليس بدعًا فيهم، وناهيك بالفصل الرابع والستين منه الذي يحتج به المسيح بما أتى الله الأنبياء من الآيات على أن الآيات لا تنافي البشرية والعبودية لله تعالى، وبالفصل الخامس والتسعين الذي يحتج فيه بأقوال الأنبياء في التوحيد، وأنه تعالى خلق كل شيء بكلمته، وأنه يرى ولا يُرى، وأنه غير متجسد وغير مركب وغير متغير، وأنه لا يأكل ولا يشرب ولا ينام، ثم قال (١٩): فإنني بشر منظور، وكتلة من طين تمشي على الأرض، وفانٍ كسائر البشر (٢٥) وإنه كان لي بداية وسيكون لي نهاية، وإنني لا أقدر أن أبتدع خلق ذبابة.

والعجب أنهم كيف يرفضون إنجيل «برنابا» ولا يعترفون به مع أن الأنجيل الأربعة المشهورة عندهم ليس لها ما يؤيدها ويجعل لها قيمة أعلى من هذا الإنجيل؟ بل إن في إنجيل «برنابا» ما يؤيده العقل، بخلاف أولئك، ولكنه التعصب والعناد والعجب أنهم يحتجون علينا بما كتبه غرباء عن عيسى، وحياتهم بعيدة عن حياته، ويسموننا

مقدسة، ويطالبون الناس بالإيمان بها، ونحن لنا معهم فيها طريقان:
أحدها: أن الله أخبرنا عن تحريفهم للكتب وهو أصدق القائلين.
ثانيها: أنها لم تتواتر نقلاً، ولم تصح عقلاً، بل لا تهضمها العقول،
وما لم يصح دليله وتعليله فليس بمقبول قطعياً.
ثالثها: أن هذه الكتب لم تكن في الأصل عربية وإنما فسرتموها
بالعربية حسب أفهامكم أو تصوراتكم الفاسدة، ونحن لا نقبلها لسببين:
أحدهما: أنكم عندنا غير عدول بسبب اختياركم لهذه العقيدة المفتراة
على الله وتحيزكم لها.
ثانيهما: أنكم لستم من أهل العربية فلا نقبل منكم ما فسرتموه
بالعربية.

وأما تشبثهم بالفاظ وردت في القرآن كقوله في عيسى: ﴿وَكَلَّمَتْهُ
أَلْقَنَهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ فقد أوضحناها فيما مضى، والقرآن عربي
لا يعرف معناه غير فصحاء العرب، والرسول عند العرب يسمى كلمة
ولساناً، يقال: هذا لسان فلان وكلمته، أي المبلغ عنه فسمى عيسى
كلمة؛ لأنه رسول مبلغ عنه، وسماه روحاً؛ لأنه أحيأ به قلوب
المؤمنين، كما سمي الوحي روحاً لحياة القلوب به كقوله: ﴿وَكَذَلِكَ
أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] وسمى جبريل الروح لنزوله بحياة
القلوب، كقوله في مريم: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا﴾ [مريم: ١٧]، أي جبريل
﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١] أي من جبريل وقيل نفخنا فيها
روحاً من الأرواح وهي الروح التي أعدت لجسد عيسى. والقرآن يفسر
بعضه بعضاً ولا يجري فيه تناقض لصحة وروده من الله، وقد أسلفنا
أن من معاني «الكلمة»: كلمة التكوين التي هي قوله للشيء: «كن»
فيكون.

وقد ظهر لجماعة من النصارى فساد القول بالتثليث والصلب
وعبادة المسيح وتقديس الصليب الذي يجب بغضه وإهانته، وعلموا

أن المسيح عبد لله ورسول منه، ولكنهم بقوا حائرين بلا دين لقوة الدعاية من اليهود وأعوانهم المستشرقين ضد الإسلام، وحيلولتهم دون فهمه الحقيقي، ورؤيتهم حالة المسلمين المضطربة من جميع النواحي لعدم تمثيلهم للإسلام روحياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وكونها صورة مشوهة للإسلام، والإسلام بريء منها، فهؤلاء لا يخرجهم من الإلحاد وشرك التعطيل إلا استيقانهم بصحة النبوات التي يوحىها العقل الفطري الصريح، وتأييدها المعجزات المخضعة للعقول والأرواح، وقد أسلفنا ذكر حكمة المعجزات والمعنى المقصود بها في تفسير قوله سبحانه: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ وقد ظهرت المعجزات الباهرة على أيدي جميع المرسلين، فمن لم يؤمن بالمعجزات فهو مطبوع على قلبه، ولا يصح إيمانه بالله مهما ادعاه، ومن آمن بمعجزات إبراهيم وموسى ولم يؤمن بمعجزات عيسى ومحمد - عليهم الصلاة والسلام - طالبناه بالإيمان بمعجزاتهما بضرورة إيمانه بمعجزات غيرهما، إذ لا يجوز الإيمان بمعجزة دون معجزة تحيزاً وتعصباً لنبي دون نبي، لأن إيمانه بمعجزات نبي من الأنبياء يقتضي ويستلزم إيمانه بالباقيين بسبب معجزاتهم، فاليهودي من واجبه المحتم الإيمان برسالة عيسى لمعجزاته كما آمن برسالة موسى لمعجزاته، وكذلك يلزمه الإيمان بمحمد خاتم المرسلين ﷺ لمعجزاته ومثله النصراني نطالبه بالإيمان بموسى لمعجزاته التي هي أكبر من معجزات عيسى، وأن يكون مؤمناً برسالة موسى وعيسى على السواء، دون الغلو في عيسى برفعه عن مقام العبودية والرسالة، كما نطالبه بكل تحميم بالإيمان برسالة محمد ﷺ، ومن لم يؤمن منهم بالجميع حكمنا عليه بالكفر بالجميع، ولم نقبل منه الإيمان ببعض والكفر ببعض؛ لأن الله سبحانه حكم على من هذه طريقته بالكفر الحقيقي كما نصت عليه الآيات (١٥٠، ١٥١) من هذه السورة وأوضحنا تفصيلهما.

فقاتل الله اليهود والنصارى الزاعمين أن رسالة محمد للعرب خاصة، فقد ثبتت دعوته لسائر الأمم إلى الإيمان به واتباعه، وكتب ملوك العجم والروم على ذلك، فدعواهم باطلة وإن تعلقوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ فإن هذه الآية يفسر إجمالها قوله سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٢٨) وقوله: ﴿لَا نَذِرُكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ كل من بلغ القرآن من جميع الطوائف، وقوله سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا...﴾، إلى قوله: ﴿وَأَخْرَجَ مِنْهُمْ لِمَا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (٢٩) وقد يسر الله فهم القرآن على سائر الطوائف، فإنهم وإن قصرُوا عن فهم جميعه فهم مشتركون في فهم المقصود الأعظم منه، وهو توحيد الله وتعظيم رسوله، والقيام بالطاعة، هذا وإن اليهود تزيد جريمتهم عن غيرهم لوضوح أوصاف نبينا عندهم، ولزعمهم عدم نسخ شريعة موسى مع أنها ناسخة لما قبلها من الشرائع، فنسخها لما قبلها يوجب أن تكون منسوخة بما بعدها شرعاً وعقلاً.



إبطال عقيدة «الصلب» عقلاً ونقلاً

تكلمت فيما مضى على إتبّات عبودية عيسى عليه السلام ونفي مزاعم النصارى في ألوهيته مستنداً في ذلك على نصوص من الأناجيل، والآن نتكلم على عقيدة الصلب التي هي مخالفة للعقل والنقل، بل هي أشبه شيء بالمهازل والمضحكات التي يخترعها الحدّاثون لعمارة المجالس بالفكاهة والضحك إلا أنها في غاية السخافة والسماجة، بحيث لا يرتاح إليها السامع.

والعجب من تقبل الجماهير الكثيرة لها في شتى بقاع الأرض، وهي لا تهضمها عقول المؤمنين بالله وبقدرته وحكمته، ولعل هذا من الشواهد على قول علماء النفس: «إن الجماهير لا عقل لها» فقد أيد القرآن هذه النظرية بقول الله سبحانه: ﴿وإن تُطع أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وقوله لرسوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْطُكُمْ بِوَحْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلَ خِيَلٍ مُنْقَرَعَةٍ﴾، فلم يطلب منهم تفكيراً جماعياً، لأن الجماهير لا تستخلص التفكير، وإنما هي غوغاء تتبع كل ناعق، والجماهير كما وصفهم الإمام علي عليه السلام بقوله عنهم: «إنهم همج رعا» لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجئوا إلى ركن وثيق، ولا يأتي النور إلا من العلم النبوي الذي هو بضاعة السماء الصحيحة، فأما العلوم المادية فأكثرها يزيد القلب ظلمة والعياذ بالله، وقد توخيت نقل الأدلة والاستفهامات العقلية حول عقيدة الصلب وما ينشأ منها، إضافة إلى النصوص النقلية من الأناجيل وأقوال الفلاسفة، لأنه إذا بطلت قصة الصلب والفداء انهدم جميع ما يبني عليه النصارى عقيدتهم من الأساس.

فحادثة الصلب لهذا النبي الكريم الذي يزعم أكثر أتباعه أنه إله معبود لا يصدقها ذو عقل سليم؛ لأن الله جعل خلقه آية للناس ورحمة كما قال: ﴿وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا﴾ والآية لا تكون ولا تصح إلا

بإنجاء الله له ورفعته إليه من بين أعدائه ومكره بهم، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا قُلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شَيْءٌ لَّهُمْ﴾، قوله: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾، وقوله: ﴿وَمَكْرُوهٌ وَمَكْرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ وحجتهم في دعوى التواتر على الصلب حجة داحضة مردودة، فلم يتواتر خبر الصلب إلا عند أعدائه اليهود ومن ترويجاتهم وتزويراتهم التي راجت على النصارى بأسباب المغرضين، وهي منقوضة لعدة أسباب:

أحدها: تناقض الأناجيل وتعارضها في دعوى صلب المسيح، وما تعارض من الأقوال أسقط بعضه بعضاً حتى يؤيد العقل الصريح أحدها، وإلا تسقط حجتها جميعاً.

ثانيها: أن الأناجيل تشهد بأن عيسى كان معروفاً عندهم، وكان يخطب في المسجد الأقصى الذي كانوا يسمونه «هيكل سليمان» فلا حاجة أن يستأجر اليهود من يدلهم عليه بأجرة غالية في ذلك الزمن، مع شهرته وشهرة أصحابه الحواريين وشهرة منازلهم، لأن القائم بهذا الأمر لا يخفى هو ولا رفاقه.

ثالثها: أنهم حكوا أن التلميذ الثاني عشر «يهوذا الإسخريوطي» أخذ من اليهود ثلاثين درهماً فضة على أن يدلهم عليه، فلما دلهم عليه وقضوا عليه، رد لهم الدراهم وندم وتبرم من عملهم وخنق نفسه، كل هذا وقع في أقل من يوم وليلة وفيه متناقضات لا تخفى.

رابعاً: التمسك بالأصل، والأصل هو حياة عيسى عقلياً، فضلاً عن قوله تعالى: ﴿وَمَا قُلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شَيْءٌ لَّهُمْ﴾ فيجب التمسك باعتقاد وجود الحياة حقيقة حتى تتضافر الدلائل بدون تناقض ولا شبهة ولا إشكال ولا تعارض على قتله، وهذا على تقدير عدم النص بسلامته من الله ورفعته إليه، وعلى تقدير عدم الاشتباه فيه، فكيف والاشتباه موجود؟ والنص القرآني ناف لقتله وصلبه، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾.

خامسها: تناقض الأناجيل بتأكيد أنها «يهوذا» هو الذي دل الجنود

على عيسى، في الوقت الذي تتضمن فيه نصًّا بأن المسيح قال لليهودا: «يا صديقي»، فكيف يكون الواشي صديقًا لمن يزعمون أنه إله ويعلم الغيب؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أحد الأناجيل قد شهد للتلاميذ الاثني عشر بأنهم سيجلسون على اثني عشر كرسيًا مع عيسى في السماء، وكان يهوذا واحدًا منهم، فلا بد أن يكون المصلوب غير عيسى، لأن أناجيلهم متناقضة.

سادسها: من المحتمل أن يكون المصلوب شبحًا أو شيطانًا مثله الله على صورة عيسى ليكون فداءً له.

سابعًا: من المحتمل أن يكون «يهوذا» قد دلهم على غير عيسى اغترارًا منه بالشبه، أو كان قاصدًا الانتقام من كافر يجعله بدلًا عنه، فاشتبه الأمر عليهم فصلبوه، وقاعدتنا المعتبرة في الإسلام أن الله شبه لهم، فألقى شبه عيسى على غيره فقتلوه، لتزداد حسرتهم، وهذا من مكر الله الذي أجراه عليهم.

ثامنًا: من المحتمل أن يكون المصلوب «يهوذا» عقوبة من الله على دلالته لهم على عيسى، وقصاصًا على وشايته، ولا غرابة إذا سقط الشرير في الحفرة التي صنعتها يده كما في «مزامير داود» وأن يقتل الشرير بعمل يديه، وهذا إذا سلمنا لرواية أن الواشي هو، مع صعوبة هضمها؛ لأن شخصية عيسى غير خفية كما تقدم، وهم يزعمون اختفاء «يهوذا» حالة الصلب وبعدها، مع التناقض الذي ذكرنا في خبر الكراسي المتقدم، وجاء في «أعمال الرسل» أنه سقط على الأرض وانشق بطنه، ولكن هذا التعارض يسقط الحجة فيما روه من المعارضات.

تاسعًا: وهو من القوة بمكان، بل هو وحده كاف في إبطال دعوى الصلب، وذلك أنه عندما حكم عليه اليهود بالقتل وأرادوا موافقة الحاكم الروماني «بيلاطس» وبعثوه إليه، ففي الفصل (٢٧) من إنجيل «متى» رقم (١١) أن الحاكم سأله: هل أنت ملك اليهود؟ فقال له أنت

تقول، ولما اشتكاه رؤساء اليهود ورجال الدين عندهم بأنه كفر، وقال في الدين ما استوجب له القتل، سأله «بيلاطس»: ألا تسمع إلى ما يقولون وما يشهدون به عليك؟ فأبى أن يتكلم أو ينطق ولو بكلمة واحدة، فتأول ذلك النصارى على أنه كان يريد الصلب لأجل فداء الناس ومغفرة ذنوبهم، فنقول: إذن فلماذا سأل ربه أن يصرف عنه تلك الكأس يعني القتل؟ ولماذا صاح وهو على الصليب: يا إلهي لماذا غدرتني، فكيف يسكت عن بيان الحق، ولو لم تكن فيه تبرئة نفسه وأتباعه، وتبرئة مما ألصق به؟ كيف يسكت وهو الفصيح اللسان الذي كان يخطب الخطب الطويلة، ويملؤها تقريراً وتوبيخاً لعلماء اليهود؟ لا يستطيع عاقل أن يصدق ذلك.

عاشرها: اتفاق النصارى على القول بأن «يهوذا الإسخريوطي» هو الذي دل الجنود على المسيح، وأنه من خواص أتباعه الذين يلقبونهم بالتلاميذ الاثني عشر الذين بشرهم بأنهم يكونون معه في الملكوت على اثني عشر كرسيًا، ويدينون بني إسرائيل في محاسبتهم إياهم يوم القيامة، ومن الغريب أن «يهوذا» كان يشبه المسيح في خلقه كما نقل «جورج لسايل» في ترجمته للقرآن فيما علقه على سورة آل عمران، وعزا هذا القول إلى «السيريتين» وإلى «الكربوكراتيين» من أقدم فرق النصارى الذين ينكرون الصلب ويصرحون بأن الذي صلب هو «يهوذا» الذي كان يشبهه شبهًا تامًا.

وهذا يبطل شبهة المتأخرين في دعوى انتحاره، كما يكذب هذه الدعوى اتفاقهم أنه فقد بعد الصلب؛ لأنه هو المصلوب، ولا يبعد أن سلم نفسه لليهود لما رأى عناية الله بالمسيح ندماً على وشايته وتوبة منها إلى الله، وما أشنع تناقضهم إذ يزعمون عدم قبول توبته، وعدم الانتفاع بإيمانه، ويحكمون بموته كافرًا، وأن كرسيه سيبقى خاليًا، وبشارة المسيح له لا تكون صادقة، مع زعمهم قبول توبة «بطرس» الذي أنكر المسيح وتركه حتى لعنه المسيح حالة وجوده عندهم،

وسماه شيطانًا، فكيف يقبلون توبته بعد هذا، ويرفضون توبة «يهوذا» التي هي أقوى منه بكثير؟ فهل الله سبحانه وصاهم بهذا أم يحكمون بشهوتهم؟

حادي عشرها: التعارض والتناقض في قصة الصلب منها أن أصل هذه العقيدة أن المسيح بذل نفسه باختياره فداء وكفارة عن البشر، مع أن الأناجيل التي ذكرت ذلك تصرح أنه حزن واكتأب عندما شعر بقرب أجله، وطلب من الله أن يصرف عنه هذه الكأس، ففي إنجيل متى (٣٦، ٣٧) ثم أخذ معه «بطرس» وابني زبدى وابتدأ يحزن ويكتئب، فقال لهم: نفسي حزينة حتى الموت، امكثوا هنا واصبروا معي (٣٩) ثم تقدم قليلاً وخر على وجهه، وكان يصلي قائلاً: يا أبتاه إن أمكن فلتعبر عني هذه الكأس، ولكن ليس كما أريد أنا، بل كما تريد أنت، (٤٢) فمضى أيضاً ثانية وصلى قائلاً: يا أبتاه إن لم يمكن أن تعبر عني هذه الكأس إلا أن أشربها فلتكن مشيئتك.

ومثل هذا في إنجيل لوقا (٢٢، ٤٣، ٤٥) فكيف يقول المسيح هذا وهو إله عندهم؟ فهل يمكن أن يجهل ما يمكن وما لا يمكن؟ وأن يطلب إبطال المشيئة التي أرادها الرب، وهو عندهم أن يجمع بها بين عدله ورحمته؟ وقد ذكرت بعض هذا في الشواهد على عبودية عيسى وعدم ألوهيته، فليس ذكرى له الآن تكررًا وإنما هو من تنويع الاستدلال.

ومن الشواهد على تناقض أناجيلهم مسألة اللصين اللذين قالوا: إنهما صلبا مع المسيح كما في إنجيل «مرقص»، وأنهما كانا يعيرانه، وكذلك إنجيل «متى» وأما «لوقا» فيذكر معيرة أحدهما مع اختلاف صفة الذنب، ومع زيادة في الكلام واختلاف متعارض.

أسئلة موجهة للنصارى حول ألوهية المسيح

أولاً: يجب عليكم أن تخبرونا: من كان الممسك للسموات والأرض حين كان ربها وخالقها وممسكها مربوطاً على خشبة الصليب، مشدودة

يداه ورجلاه ومسمرة يده التي أتقنت العالم؟ فهل خلت السموات والأرض من إلهها وفاطرها وممسكها لما جرى عليه هذا الأمر العظيم؟ فهذا السؤال الثاني، والثالث والرابع: هل تقولون: إنه استخلف على تدبيرها غيره، وهبط من عرشه ليصلب ويذوق حر المسامير، ويوجب اللعنة على نفسه، حيث قال في التوراة: ملعون من تعلق بالصليب؟ أم تقولون: إنه المدبر لها والممسك في تلك الحال، فكيف وقد مات ودفن؟ فما هو جوابكم الإيجابي المقنع؟ أم تقولون: لا ندري! ولكن أخذنا هذا في الكتب ومن أقوال «البابوات» وهم قدوتنا؟ وهذه حقيقة جوابكم، وتحيلوننا على جوابهم الذي هو السكوت والانقطاع.

والسؤال الخامس لكم وللبابوات يا عباد الصليب: ما الذي دلکم على إلهية المسيح؟ فإن كان دليلكم أن أعداءه ساقوه إلى الصلب متوجًا بالشوك، ومكرّمًا بالصفع والبصاق حتى أهلكوه، ولم تنفعه الاستغاثة إلى القبر، فبئس الاستدلال من أمة الضلال، وإن استدللتم على ألوهيته بكونه لم يولد من البشر قلنا: إن كان ذلك الاستدلال صحيحًا يدل على التثليث فآدم قبله لم يولد من البشر، فاجعلوه إلهًا للمسيح لتكون الآلهة أربعة، ثم اجعلوا حواء إلهًا خامسًا، ثم اجعلوا الملائكة آلهة لا حصر لها؛ لأنهم لم يولدوا من البشر، وإن استدللتم على ألوهيته بمعجزاته فمعجزات صالح وإبراهيم وموسى أعظم من معجزاته، فاجعلوهم آلهة؛ لأن معجزاتهم أبلغ وأعجب وأغرب، وقد أحيا موسى السبعين رجلًا الذين ماتوا من قومه بإذن الله كعيسى و«إيليا» أحيا صبيًا.

وإن كان عيسى صاح بالبحر فسكنت أمواجه، فموسى ضرب البحر بعصاه فانفلق وشق لقومه طريقًا فيه قويمًا يابسًا.

وإن قلت: إنه أطعم من الأرغفة اليسيرة آلفًا من الناس، فهذا موسى أطعمهم المن والسلوى أربعين سنة، وفجر من الحجر الصلد

اثنتي عشرة عينًا جارية، وهذا محمد ﷺ قد أطعم العسكر كله من زاد يسير جدًا حتى شبعوا وملأوا أوعيتهم، ونبع الماء من بين يديه، وسقاهم كلهم وهذا منقول بالتواتر. وإن جعلتموه إلهًا لإبرائه الأكمه والأبرص فأحياء موسى للموتى أكبر من ذلك، فهذه خمسة أسئلة منبثقة من السؤال الخامس فتكون عشرة.

والسؤال الحادي عشر: هل عيسى ادعى الألوهية أم صرح بالعبودية لله، وأنه رسول من عنده، وأنه مخلوق مربوب لله؟ فإن كان كما زعمتم أنه ادعى الألوهية فهو أخو المسيح الدجال، وليس بمؤمن ولا صادق، فضلًا عن أن يكون نبيًا كريمًا، وقد قال الله في شأن الملائكة: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَلَنُكْرِهَنَّهُ فَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ فكل من ادعى الألوهية فهو ظالم عدو لله وجزاؤه جهنم، فأنتم أخرجتم المسيح عن كرامة الله ونبوته ورسالته وجعلتموه كأعداء الله، فأنتم بهذه الحالة أشد عداوة للمسيح من اليهود ومن كل كافر به، ولكن - والحمد لله - أن الأنجيل مصرحة بعبوديته لله ورسالته، فكنتم مكذابين له وللإنجيل الذي جاء به.

ثاني عشرها: تناقض الأنجيل تناقضًا واضحًا، وتعارضها تعارضًا صريحًا في دعوى قيام المسيح من قبره، والقاعدة الأصولية تساقط المتعارضين إذا لم يمكن الجمع بينهما أو الترجيح، وعبارات الأنجيل في هذا لا يمكن التوفيق بينها بأي طريق من طرق الجمع والترجيح، فلا بد من الحكم بطلانها جميعًا لهذا التناقض، خصوصًا والمسألة في أصل الأصول عندهم، فليست فرعية يتساهل فيها.

ثالث عشرها: إن القول بالصلب والفداء قول وثني قديم، تشابهت فيه الأمم الوثنية في الاعتقاد كما أسلفنا عقيدة الفرس في «مترا، أو متراس» وعقيدة الهنود في «كرشا» وعقيدة أهل «النيبال، والتبت» في «أندرا» وعقيدة الصينيين في مثلث الأقانيم «فو»، وعقيدة الإغريق في إلههم «أبلو» المسمى كوليس، وعقيدة السوريين في «أدونيس»،

وعقيدة البابليين في «بعل»، وعقيدة المصريين القدماء في آلهتهم «أوزيريس» و«حوريس» و«إيزيس»، وعقيدة البوذيين في «بوذا» التي هي أكثر انطباقاً والتصاقاً بعقيدة النصارى، فكيف يجمع النصارى بين عقيدة الصلب للفداء لعيسى وبين عقيدة الصلب والفداء «لبوذا» أو «متراس» فيما أن يعلنوا القول بعقيدة التناسخ ويصرحوا بحلول «بوذا» في المسيح لاهوتاً وناسوتاً، بل بحلول «متراس» أيضاً في المسيح لاهوتاً وناسوتاً، بل بحلول جميع الآلهة لكافة الوثنيين في المسيح، وانتقالها إليه حتى لا تنازعهم أمة من أمم الشرك في إلهها الذي تزعم أنه المخلص، وأنه الفادي نفسه من أجل الخطايا، وإلا فليسوا أحق من غيرهم بهذه الدعوى في المسيح، حتى يدحضوا غيرهم ببرهان قاطع متفق عليه، لا شبهة فيه أبداً.

أما أقوالهم المتهاففة في تعارضها وتناقضها فلا يجوز لهم تفضيلها أو تقديمها على قول غيرهما الذي قد لا يكون فيها من التعارض ما هو موجود عندهم، فشواهد الأحوال التي هي كصحيح الأقوال في القوة تشهد على النصارى أنهم مقلدون لجميع ما ذكرناه من الوثنيين عامة، أو على الأقل مقلدين للفرس والبوذيين خاصة، كما هو الواقع من مطابقة عقيدتهم لعقائد أولئك تماماً كما ذكرناه، وقد أخبر الله أصدق القائلين أنهم ﴿يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَنِلَهُمُ اللَّهُ أَتَى يَوْمَهُمُ الْغَوَابُ﴾ ولا شك أن السابق أستاذ لللاحق لا العكس قطعاً، بل اللاحق هو الذي يحتذي حذوه ويقلده في كل شيء مع الاتفاق أو التقارب في العقيدة، ولما كانوا هم السابقين إلى عقيدة التثليث والصلب والفداء، فلا جرم إن كانوا هم الأساتذة للنصارى، حتى ولو قال النصارى بالتناسخ فقولهم مقبوح مفضوح، والحق الذي يصدقه الواقع أن «بولس» اليهودي الماسوني العدو للدود الأول للمسيح وأتباعه هو الواضع الأصل لكل ما حدث في النصرانية من أباطيل، وهو الذي اخترع قصة الصلب للفداء، ودعوى

ألوهية المسيح.

الرابع عشر: كيف تجعلونه إلهاً بشبهة أنه أخبركم ببعض المغيبات؟ وهذا شيء لم يختص به عيسى، بل إن جميع الأنبياء والمرسلين أخبروا بالمغيبات، وأكثرهم إخباراً هو نبينا محمد ﷺ وبعض الناس يخبر بأمور وحوادث جزئية قبل وقوعها، فتكون كما أخبر، ولم يدع أحد قبلكم في رسوله الألوهية ولا في العباقرة المخبرين، ويوجد أيضاً من الكهان والمنجمين من يخبر عن المستقبل بأخبار، فتحصل مطابقة لخبره، ولم يذكر أن أحداً من قومهم اعتبرهم آلهة، فعقيدتكم في غاية السخافة.

الخامس عشر: كيف تجعلون المسيح إلهاً بمجرد تعبيره في الإنجيل عن الله بلفظ الأب، وهي مستعملة في سائر الناس، فتفترون عليه الكذب، زاعمين أنه سمى نفسه بالإله؟ والحقيقة بخلاف ما قلتم، فإن كتب العهد القديم يستعمل فيها الأب بمعنى الأب والإله، لا بمعنى أبوة النسب، فقد قال عيسى في موضع من الإنجيل: «إني ذاهب إلى أبي» كما أسلفنا مصدره، وفي موضع آخر قال: «أذهب إلى أبي وأبيكم» فسماه أباه وأباكم، وعلى هذا فاجعلوا أنفسكم كلكم آلهة، وقال: «لا تسبوا أباكم على الأرض، فإن أباكم الذي في السماء وحده»، ومثل هذا كثير في الإنجيل، وهو يدل على أن الأب عندهم هو الرب، وإن زعمتم أنكم جعلتموه إلهاً، لأن تلاميذه سموه بذلك وهم أعلم الناس به. قلنا لكم: إنكم كذبتُم أناجيلكم التي بأيديكم، فكلها تصرح بأنهم ما ادعوا له إلا ما ادعاه لنفسه من أنه عبد كما أسلفنا نصوص الأناجيل في ذلك.

السادس عشر: كيف جعلتموه إلهاً بمجرد صعوده إلى السماء وقد صعد قبله «أخنوخ» و«إلياس» السماء وهما أحياء بدون أن يمسهما أذى أو يطمع بهما طامع؟ والمسلمون مجمعون على معراج النبي ﷺ إلى السماء حسب النصوص الثابتة، لم يقل أحد بألوهيته، وكذلك

الملائكة تصعد إلى السموات ولا تخرج بذلك عن العبودية على أنكم تزعمون قتله وصلبه ودفنه قبل صعوده إلى السماء، وأكثركم لا يعتقد الصعود.

السابع عشر: كيف جعلتموه إلهًا بمجرد خلقه وتسمية الأنبياء له إلهًا وربًا وسيّدًا، فهذا من أغاليطكم وحقاقتكم، وإلا فكثير من أسماء الله تقع على غيره لم يدع إلهًا، ما زالت الفرس والروم والهنود يسمون ملوكهما بأسماء الآلهة، وكذلك القبط والسريانيون فلم يكونوا آلهة بهذه التسمية، وفي السفر الثاني من التوراة في قصة المخرج من مصر: «إني جعلتك إلهًا لفرعون»، وفي المزمور الثاني والثمانين لداود: «قام الله لجميع الآلهة» كما في العبرانية، ولا يدل على حقيقة التأليه.

الثامن عشر: كيف تسمونه إلهًا بمجرد خلقه من الطين صورة طائر، ثم نفخ فيها فصارت لحمًا يطير، زاعمين أنه لا يفعل هذا إلا الله، متناسين أن فعله بإذن الله كما صرح به ﷺ فعلى هذه الحال اجعلوا موسى إلهًا حيث ألقى العصا فصارت ثعبانًا مبيّنًا ثم أمسكها بيده فصارت عصا كما كانت، واجعلوا إبراهيم إلهًا حيث صارت النار العظيمة عليه بردًا وسلامًا، واجعلوا صالحًا نبي ثمود إلهًا؛ لأنه أخرج من الصخرة ناقة. وهكذا اجعلوا إلهًا كل من صدرت على يديه معجزات وأكثرهم نبينا محمد ﷺ، فدعواكم باطلة كل البطلان، ولا يهضمها إلا العقول الوثنية التي أفسدها الشرك.

التاسع عشر: كيف تزعمون أن المسيح إله بمجرد تسمية بعض الأنبياء له «مخلص الشعوب» زاعمين أنه لا يخلصها إلا الله؟ فيقال لكم: اجعلوا جميع الرسل آلهة؛ لأنهم خلصوا الأمم من الشرك الذي فيه عبودية البشر للبشر، وخلصوهم بذلك من النار بهدايتهم إلى التوحيد، وإذا كان المسيح قد خلص من آمن به واتبعه من ذل الدنيا وعذاب الآخرة، فتخليص موسى لبني إسرائيل أكبر منه، فقد خلصهم من طاغوتية فرعون الذي كان يسومهم سوء العذاب، وخلصهم

بالتوحيد من عذاب الآخرة فلم يسمه أحد إلهًا، ونبينا محمد ﷺ أعظم المخلصين للبشرية من رق الطواغيت وعذابهم في الدنيا والآخرة.

العشرون: كيف تستدلون على ألوهية عيسى بقول «أرمياء» في التبشير به وبأعماله إنه يسمي الإله؟ وقد تقدم أن اسم الإله في الكتب المتقدمة قد أطلق على غيره، وهو بمنزلة الرب المالك والسيد المطاع والأب، ولو كان عيسى هو الله لكان أجل من أن يقال: ويسمى الإله، فإن الله لا يعرف بمثل هذا، بل في هذا الدليل الذي جعلتموه به إلهًا أعظم دليل على أنه عبد، وأنه ابن البشر، فإنه يقول في عبارته: «يقوم لداود ابن» فهذا الابن الذي قام لداود هو الذي يسمي بالإله، فعلم أن هذا الاسم لمخلوق مولود من عباد الله.

الحادي والعشرون: كيف جعلتموه إلهًا من جهة قول النبي شعيا: قل لصهيون: يفرح ويتهلل، فإن الله يأتي ويخلص الشعوب، ويخلص من آمن به، ويخلص مدينة بيت المقدس، ويظهر الله ذراعه الظاهر فيها لجميع المبددين، ويجعلهم أمة واحدة.. إلى قوله: ويجمعهم إله إسرائيل؟ وهذا الخبر يحتاج أولاً إلى التثبت من صحة نسبة هذا اللفظ بعينه من غير تحريف ولا غلط في الترجمة، وهذا غير معلوم، بل كل المنسوب لشعيا وغيره يتوقف الاحتجاج به على تحقق نسبته إليه بالتواتر، وإن ثبت ذلك فليس فيه دليل على أنه إله تام غير مصنوع ولا مخلوق، فإنه نظير ما في التوراة: «جاء الله من طور سيناء وأشرق من ساعير واستعلن من جبال فاران» وليس في هذا ما يدل على أن موسى ومحمدًا إلهان، بل المراد بهذا مجيء دينه وكتابه وهداه، وأما قوله: «ويظهر ذراعه الظاهر لجميع الأمم المبددين»، ففي التوراة مثل هذا وأبلغ منه في غير موضع، وكذا قوله: ويبصر جميع أهل الأرض خلاص الله، لأنه يمشي معهم.. إلخ، فقد قال في التوراة في السفر الخامس لبني إسرائيل: «لا تهابوهم ولا تخافوهم، لأن الله ربكم السائر بين أيديكم وهو محارب عنكم» وكلام متنوع غير هذا.

الثاني والعشرون: كيف جعلتموه إلهًا لقول زكريا في نبوته: «يا بنت صهيون، لأنني آتيك وأحل فيك وأترأى وتؤمن بالله في ذلك اليوم الأمم الكثيرة ويكونون له شعبًا واحدًا، ويحل هو فيهم، ويعرفون أنني أنا الله القوي الساكن فيك، ويأخذ الله في ذلك اليوم الملك من يهوذا ويملك عليهم إلى الأبد» فهذا الكلام على فرض صحته - وما أصعبها - لا يدل على تأليه عيسى أبدًا، وعند اليهود وعندكم أن الله تجلى لإبراهيم واستعلن له وتراءى له، فلم يجعل أحد إبراهيم إلهًا، وأما قوله: «وأحل فيك» لم يرد سبحانه بهذا حلول ذاته - التي لا تسعها السموات والأرض - في بيت المقدس، وكيف تحل ذاته في مكان يكون فيه مقهورًا مصلوبًا مع شرار الخلق؟ كيف يكون وقد قال: «يعرفون أنني أنا الله القوي الساكن فيك»؟ فهل عرفوا قوته بالقبض عليه وشد يديه، وربطه على الصليب، ودق المسامير في يديه ورجليه، ووضع تاج الشوك على رأسه وهو يستغيث ولا يغاث، وما كان المسيح يدخل بيت المقدس إلا وهو مغلوب مقهور مستخف في غالب أحواله، ولو صح مجيء هذه الألفاظ صحة لا تدفع، وصحت ترجمتها كما ذكرتم لوجب تأويلها بما يليق بجلال الله وعظمته حتى يكون معناها أن معرفة الله والإيمان به وذكره ودينه وشرعه حل في بيت المقدس لما ظهر فيه الدين على يد المسيح بعد رفعه، حصل فيه من آثار الإيمان بالله ما لم يحصل قبل ذلك.

قال ابن القيم رحمته الله: وجماع الأمر أن النبوات المتقدمة والكتب الإلهية الصحيحة لم تنطق بحرف واحد يقتضي أن يكون ابن البشر إلهًا إله حق من إله حق، وأنه غير مخلوق ولا مربوب، بل لم يخصه الله إلا بما خص أخوه وأولى الناس به محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم في قوله: «إنه عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه»^(١)،

فكتب الأنبياء المتقدمة وسائر النبوات موافقة لما أخبر به محمد ﷺ، وذلك كله يصدق بعضه بعضًا، وجميع ما تستدل به المثلثة عباد الصليب على إلهية المسيح من ألفاظ وكلمات مجملة في الكتب فإنها مشتركة بين المسيح وغيره، كتسميته: أبًا وكلمة وروح، حق وإلهًا وكذلك ما أطلق من حلول روح القدس فيه وظهور الرب فيه أو في مكانه اهـ. بتصرف قليل.

الثالث والعشرون: كيف أوجبتم لعيسى الألوهية من قول شعيا الذي تزعمونه «من أعجب الأعاجيب أن رب الملائكة سيولد من البشر»، فيقال لكم هذا: مع أنه يحتاج إلى صحة هذا الكلام عن شعيا وعدم تحريفه إلى خُطَرِ القتاد، ومع أنه كلام منقطع عما قبله وما بعده، فهو دليل على أنه مخلوق مصنوع، وأنه ابن البشر مخلوق منه لا من الأحد الصمد الذي لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد مع أنه لا سبيل لكم إلى تصحيح نسبة هذا الكلام لشعيا، ولا تحقيق عدم التحريف في التراجم المتعددة.

الرابع والعشرون: كيف تجعلون المسيح إلهًا من قول متى في إنجيله: إن ابن الإنسان يرسل ملائكته وتجعلون كل الملوك فيلقونهم في أتون النار وهذا على تقدير صحته وسلامته من التحريف عند الترجمة، فهو كالذي قبله سواء، فإن متى لم يرد أن المسيح هو رب الأرباب، ولا أنه خالق الملائكة وحاشا لله أن يطلق عليه أنه رب الملائكة، بل هذا من أقبح الكذب والافتراء، وإنما أوصى رب الملائكة للملائكة بحفظ المسيح وتأييده ونصره بشهادة «لوقا» النبي القائل عندهم: إن الله يوصي ملائكته بالمسيح ليحفظوه، فعلم أن الملائكة والمسيح عبيد لله، منفذون لأمره، ليسوا أربابًا ولا آلهة، وقال المسيح لتلاميذه: «من قبلكم فقد قبلني ومن قبلني فقد قبل من أرسلني» وقال المسيح لتلاميذه - أيضًا -: «من أنكرني قدام الناس أنكرته قدام ملائكة الله»، وقال للذي ضرب عبد رئيس الكهنة: «اغمد سيفك ولا تظن أنني لا

أستطيع أن أدعو الله الأب فيقيم لي أكثر من اثني عشر من الملائكة»، فهل يقول هذا من هو رب الملائكة وإلههم وخالقهم؟ وإلى متى التشبث بالوساوس؟

الخامس والعشرون: كيف توجبون لعيسى الألوهية بما نقلتموه عن شعيا «تخرج عصا من بيت نبي، وينبت فيها نور ويحل فيه روح القدس وروح الله، وروح الكلمة والفهم، وروح الحول والقوة وروح العلم، وخوف الله وبه يؤمنون وعليه يتوكلون، ويكون لهم التاج والكرامة إلى دهر الدهرين» فنقول لكم بعد المطالبة بصحة نقله عن «شعيا» وصحة ترجمته المختلفة إلى العربية عن التحريف والتصحيف: إن هذا الكلام حجة عليكم لا حجة لكم به أبداً، وذلك أنه لا يدل على أن المسيح خالق السموات والأرض، بل يدل على مثل ما دل عليه القرآن بأن المسيح أيد بروح القدس، فإنه قال: «ويحل فيه روح القدس روح الله وروح الكلمة والفهم، روح الحول والقوة، روح العلم وخوف الله» ولم يقل: «تحل فيه حياة الله»، فضلاً عن أن يقول: «يحل الله فيه ويتحد به، ويتخذ حجاباً من ناسوته»، وهذه روح تكون مع الأنبياء والصديقين، وليس مع عيسى فقط، وعندكم في التوراة: «إن الذين كانوا يعملون في قبة الزمان حلت فيهم روح الحكمة».

وروح الفهم والعلم هو ما يحصل به الهدف والنصر والتأييد وقوله: «هي روح الله» لا تدل على أنها صفة، فضلاً عن أن يكون هو الله، وجبريل يسمى روح الله، والمسيح اسمه روح الله، ومن المعلوم الذي لا مرأى فيه أن المضاف إذا كان ذاتاً قائمة بنفسها فهو إضافة مملوك إلى مالكه إضافة تشريف أو إخبار، كبيت الله وناقة الله وروح الله، فليس المراد به بيت يسكنه، ولا ناقة يركبها، ولا روح قائمة به، وقد قال ﷺ: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ﴾ وقال: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ فهذه الروح يؤيد بها عباده المؤمنين، وأما قوله: «وبه يؤمنون وعليه يتوكلون» فهو عائد إلى الله لا إلى العصا التي

نبتت من بيت النبوة، وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين بقوله: ﴿قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾، وقال موسى لقومه: ﴿يَقَوْمُ إِن كُنتُمْ ءَامَنُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ ومثل هذا كثير في القرآن، وقد أخبر أنه أيدته بالعلم وخوف الله، فجمع بين العلم والخشية في قوله: ﴿كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾، وفي قوله ﷺ: «أنا أعلمكم بالله، وأشدكم له خشية»^(١)، وهذا شأن العبد المحض، وأما الإله الحق رب العالمين، فلا يلحقه خوف ولا خشية، ولا يعبد غيره، والمسيح كان قائماً بجميع أنواع العبادات أتم قيام.

السادس والعشرون: لماذا أوجبتم الألوهية للمسيح بقول «شعيا»: «إن غلاماً ولد لنا وإنا أعطيناه كذا وكذا، ورئاسته على عاتقيه وبين منكبيه، ويدعى اسمه ملكاً عظيماً عجيباً إلهاً قوياً مسلطاً رئيساً، قوي السلامة في كل الدهور، وسلطانه كامل ليس له فناء»، وهذه البشارة ليس فيها ما يدل على أن المراد بها المسيح بوجه من الوجوه قطعاً، ولو كان المراد بها المسيح لم يدل على ما فهمتموه من الألوهية، بل هذه البشارة دلالتها على نبينا محمد ﷺ أظهر من دلالتها على المسيح، فإنه هو الذي رئاسته على عاتقيه وبين منكبيه من جهتين:

أحدهما: أن خاتم النبوة على نغض كتفيه، وهو من أعلام النبوة التي أخبرت بها الأنبياء وعلامة ختم ديوانهم، ولذلك كان في ظهره.

وثانيهما: أنه يبعث بالسيف الذي يتقلده على عاتقه ويدل عليه قوله: «رئيس مسلط قوي السلامة» وهذه صفة نبينا محمد ﷺ المؤيد المنصور ورئيس السلامة، فإن دينه الإسلام ومن اتبعه سلم من خزي الدنيا وعذاب الآخرة، ومن استيلاء عدوه عليه، والمسيح لم يسلط على أعدائه كما سلط محمد ﷺ، بل كان أعداء المسيح مسيطرين عليه

قاهرين له، حتى عملوا به ما عملوا حسب اعتقاد النصراني المقلدين للوثنيين، فأين مطابقة هذه الصفات بوجه من الوجوه على عيسى المسيح؟ بل هي مطابقة ﷺ من كل وجه.

فإن قال النصراني لنا: إنكم لا تدعون محمدًا إلهًا، بل هو عندكم عبد محض؟ قلنا: نعم والله إنه كذلك عبد محض لله، والعبودية أجل مراتبه، واسم الإله من جهة التراجم جاء، والمراد به السيد المطاع، وليس الإله المعبود الخالق الرازق.

السابع والعشرون: كيف أوجبتم للمسيح الألوهية من قول «شعيا» فيما زعمتم «هذه هي العذراء تحبل وتلد ولدًا اسمه عمانوئيل»، وكلمة عمانوئيل عبرانية تفسيرها بالعربية «إلهنا معنا» وتزعمون أن النبي شعيا قد شهد له بأنه إله؟ فنقول لكم: إنه بعد ثبوت هذا الكلام وتفسيره، لا يدل على أن العذراء ولدت رب العالمين وخالق السموات والأرض، فإن التي «تلد ابناً» وهذا دليل على أنه ابن من البنين، ليس هو رب العالمين، وقوله: ويدعى اسمه «عمانوئيل» يدل على أنه يسمى بهذا الاسم كما يسمى الناس أبناء بأنواع من الصفات والأسماء والأفعال والجمال المركبة من اسمين أو اسم وفعل، وكثير من أهل الكتاب يسمون أولادهم عمانوئيل، من علمائكم من يقول: إن المراد بالعذراء ههنا غير مريم، ويذكر في ذلك قصة.

ويدل على بطلان مفهومكم أن المسيح لا يعرف اسمه «عمانوئيل» ولو قدر أن ذلك كان اسمه فكونه يسمى «إلهنا معنا» لا يدل على تأليهه بأي وجه، بل هو كقول القائل: إلهنا معنا أو الله حسبي ونحو ذلك، وقد حرف بعض النصراني معناها بما يناسب عقيدته الوثنية، ورد عليهم بعض المنصفين من علمائهم الذي حكموا رشدهم على هواهم فبصرهم الله من العمى فقالوا: أهذا هو القائل: أنا الرب، ولا إله غيري، وأنا أحيي وأميت وأخلق وأرزق؟ أم هو القائل لله: إنك أنت الإله الحق وحدك الذي أرسلت يسوع المسيح؟ قال: والأول باطل

قطْعًا، والثاني هو الذي شهد به الإنجيل ويجب تصديق الإنجيل وتكذيب من زعم أن المسيح إله معبود، قال: وليس المسيح مخصوصًا بهذا الاسم، فإن «عمانويل» اسم تسمي به اليهود والنصارى أولادهما، قال: وهذا موجود في عصرنا هذا، ومعنى هذه التسمية بينهم: شريف القدر: قال وكذلك السريان يسمون أولادهم «عمانويل»، والمسلمون وغيرهم يقولون للرجل: «اللَّه معك» فإذا سمي الرجل بقوله: «اللَّه معك» كان هذا تبرُّكًا بهذا الاسم.

الثامن والعشرون: كيف أوجبتم لعيسى الألوهية بقول: «حقوق» فيما حكيمته عنه «إن الله في الأرض يتراءى ويختلط مع الناس ويمشي معهم»؟ ويقول: «أرميا» أيضًا بعد هذا: «اللَّه يظهر في الأرض ويتقلب مع البشر»، قلنا لكم:

أولاً: نطالبكم بثبوت نبوة هذين الشخصين.

ثانيًا: نطالبكم بثبوت هذا النقل عنهما، فإنكم غالبًا تتمسكون بأعجاز ليس لها صدور.

ثالثًا: نطالبكم بمطابقة الترجمة لمعنى ما في الأصل.

وهذه ثلاثة مطالب يصعب عليكم إثباتها كما يصعب عليكم إثبات كثير مما عزوتموه إلى الأنبياء والتلاميذ، ثم نقول لكم:

رابعًا: إن هذا الكلام المنسوب إليهما لا يدل بتاتًا على أن المسيح هو خالق السموات والأرض، وأنه إله حق غير مخلوق ولا مصنوع، فإن في التوراة ما هو من هذا الجنس وأبلغ، ولا يدل على أن موسى إله، ولا أنه خارج عن جملة العبيد، ولم تدع اليهود لموسى الألوهية ولا الخروج عن العبودية بما ينقلونه من أمثال هذا الكلام وأبلغ، فهل تريدون أن تكونوا أشد كفرًا وافتراء على الله من اليهود؟

ثم إن قوله: «يتراءى» مثل قوله: «تجلى وظهر واستعلن» ونحو ذلك من ألفاظ التوراة وغيرها من الكتب المقدسة، وقد ذكر في

التوراة أن الله تجلى وتراءى لإبراهيم وغيره من الأنبياء، ولم يدل ذلك على الألوهية لأحد منهم، ولم يزل في عرف الناس ومخاطباتهم أن يقولوا: فلان معنا وهو بين أظهرنا ولم يمت، إذا كان عمله وسنته وسيرته ووصاياه يعمل بها بينهم، وكذلك يقول القائل لمن مات والده: ما مات من خلف مثلك، ويقول: وأنا والدك، وإذا رأوا تلميذاً لعالم قد حصل على يديه قالوا: هذا فلان باسم أستاذه كما يقال عن عكرمة: هذا ابن عباس، وعن أبي حامد: هذا الشافعي، وإذا بعث الملك نائباً عنه في بلد يقول الناس: جاء الملك وحكم الملك ورسم الملك.

وفي الحديث القدسي الصحيح: «يقول الله ﷻ يوم القيامة: عبدي مرضت فلم تعدني، فيقول: يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما إن عبدي فلاناً قد مرض فلم تعده، أما لو عدته لوجدتني عنده؟»^(١) إلى آخر الحديث. وأبلغ من هذا قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ فلو استحل المسلمون ما استحللتم من التأويلات لكان استدلالهم بذلك على ألوهية محمد من جنس استدلالكم على ألوهية عيسى، ولا فرق بينهما.

التاسع والعشرون: كيف توجبون للمسيح الألوهية بما زعمتم من قوله في السفر الثالث من أسفار الملوك: «والآن يا رب إله إسرائيل يتحقق كلامك لداود؛ لأنه حق أن يكون أنه سيسكن الله مع الناس في الأرض، اسمعوا أيتها الشعوب كلكم، ولتنصت الأرض وكل من فيها، فيكون الرب عليها شاهداً، ويخرج من موضعه وينزل ويوطأ على مشارق الأرض في شأن خطيئة بني يعقوب» وهذا الكلام في هذا السفر يحتاج أولاً إلى إثبات صحته، وثانياً: يحتاج إلى إثبات أن الذي تكلم به نبي، وأن هذا لفظه، وثالثاً: يحتاج إلى إثبات صحة الترجمة وسلامتها من التصحيف أو التحريف، وأن تكون مطابقة للمعنى بكل سلامة من

ذلك، ولكن تحقيق ذلك عليكم من المستحيلات، ثم على تقدير إثباتكم لذلك فالقول فيه كالقول في نظائره مما ذكر نحوه وما لم تذكره من الألفاظ المجملة التي لا يدل شيء منها على مطلوبكم بتاتاً.

مع أنه ليس فيه ما يدل على أن المسيح خالق السموات والأرض، وأنه إله حق غير مصنوع ولا مخلوق، فإن قوله: «إن الله سيسكن مع الناس في الأرض» هو قول: كونه معهم، وإذا صار في الأرض نوره وهدهاد ودينه ونبيه كانت هذه سكناه، لا أنه بذاته المقدسة نزل عن عرشه وسكن مع أهل الأرض، ولو قدر حصول المحالات أن ذلك واقع لم يلزم أن يكون هو المسيح، فقد سكن الأنبياء والرسل قبله وبعده في بقاع الأرض، فما الموجب لأن يكون المسيح هو الإله دون إخوانه من المرسلين؟ أترون ذلك للقوة والسلطان الذي كان له أمام اليهود؟ وقد قلت: إنهم قبضوا عليه وعذبوه وأهانوه وصلبوه، فهل هذه ثمرة سكنى الله في الأرض مع شرار خلقه؟

فإن قلت: سكناه في الأرض هو ظهوره في ناسوت المسيح، قلنا لكم: أما الظهور الممكن المعقول، وهو ظهور محبته ودينه ومعرفته وكلامه فهذا لا فرق فيه بين ناسوت المسيح وناسوت سائر الأنبياء والمرسلين، وليس في اللفظ على هذا التقدير ما يدل على اختصاصه بناسوت المسيح، وأما الظهور المستحيل الذي تأباه العقول والفطر والشرائع وجميع النبوات، وهو ظهور ذات الرب في ناسوت إنسان أو مخلوق من مخلوقاته، واتحاده به وامتزاجه؛ فهذا محال عقلاً وشرعاً فلا يمكن أن تنطق به نبوة أصلاً، بل جميع النبوات من أولها لآخرها متفقة على خلافه ومعارضته بالكلية.

فالنصارى خالفوا أصول دين الله الذي جاءت به جميع الأنبياء والمرسلين التي:

١ - أن الله واحد أحد لا شريك له في ملكه، ولا ضد ولا ند، ولا

وزير ولا ظهير، ولا شافع إلا من بعد إذنه.

٢ - أنه لا والد له ولا ولد ولا صاحبة، ولا كفء ولا نسيب بأي وجه من الوجوه.

٣ - أنه غني بذاته لا يحتاج إلى أحد من خلقه، ولا إلى ما يحتاجه سواه من مخلوقاته، وأن جميع الأكوان محتاجة إلى حفظه ورزقه.

٤ - أنه لا يتغير ولا تعرض له الآفات أو شيء من عوارض المخلوقات.

٥ - أنه لا يماثله شيء من مخلوقاته لا في ذاته ولا صفاته ولا أفعاله.

٦ - أنه لا يحل في شيء من مخلوقات ولا يحل في ذاته شيء منها، بل هو بائن عن خلقه وهم بائون عنه.

٧ - أنه أعظم من كل شيء وأكبر، وأنه فوق كل شيء وعال عن كل شيء.

٨ - أنه قادر على كل شيء، ﴿وَمَا كَانُ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾.

٩ - أنه عليم بكل شيء ولا يخفى عليه خافية يعلم السر وأخفى، عليم بما كان وما سيكون وكيف يكون، ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلْمَتٍ الْأَرْضِ﴾.

١٠ - أنه سميع بصير، يسمع جميع الأصوات على اختلاف اللغات، ويرى ويسمع دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء في الظلمات.

١١ - أنه الشاهد الرقيب المحيط بكل شيء وهو فوق سماواته على عرشه بدون جهة تحويه، وأنه لا يغيب عن علمه شيء ولا يحتاج إلى استخلاف أحد.

١٢ - أنه الأبدي الباقي الذي لا يتلاشى ولا يموت.

١٣ - أنه الملك الكامل المتكلم الأمر الناهي المشرع مرسل الرسل ومنزل الكتب لهداية الناس وقطع معاذيرهم.

١٤ - أنه العدل القائم بالقسط، لا يظلم مثقال ذرة ولا يهضم أحدًا قدر خردلة، فهو القائم على كل نفس بما كسبت، يجزي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته، ويقبل التوبة ويعفو عن السيئات بلا واسطة، ولا صُلِبَ أحد من خلقه لفداء خلقه بأحدهم كما يزعمه المفترون عليه، فهذا ما اتفقت عليه الرسل وكتبهم المقدسة الصحيحة المحكمة التي تدل مخالفتها على كذب راويها ومنتحلها، فالنصارى خالفوا هذه الأصول المحكمة، وتشبثوا بالأكاذيب والمتشابهات، فهم أضل الخلق، وتلاميذ لكل وثني أثيم، وهم أعداء المسيح وربّ المسيح والعياذ بالله.

والاتحاد الذي لا يهضمه إلا عقول الوثنيين المارجة، وقد كان يوحنا من أخلص تلاميذه فهو أول من ابتدع في شأن المسيح اللاهوت والناسوت اقتباسًا من الوثنية، وبمكر دقيق من اليهود الذين دخلوا معه في النصرانية لإفساد عقيدة التوحيد، واللعب بعقولهم ومقدراتهم، ثم حصل العبث من الحكام والمغرضين الموسعين لشقة الخلاف حتى انعقدت مجامع كثيرة صيغ في أوائلها صيغة «الأمانة» التي يزعمونها، وهي في الحقيقة خيانة، وكانوا يتلاعنون في تلك المجامع كلها، مع أنهم في أوائلها أتموا ما بدأه «بولس» ورفاقه، وحققوا ما أراده من حشد الأساطير الوثنية المبعدة لهم عن التوحيد المقبول والتفكير المعقول.

والسبب في تكوين المجمع الأول هو مقاومة عقيدة «أريوس» التوحيدية المنافية للتثليث، وذلك بأمر وتأثير «قسطنطين» الذي دخل في النصرانية بعد الصابئية، وأدخل قومه الرومان فيها بعد أن كانوا صابئين، ولا يبعد أن يكون للماسونية اليهودية ضلع في هذا الانقلاب الديني، لتكميل خطتهم في إزاحة النصارى عن التوحيد، وإضلالهم وتضييع فكرة «أريوس» التي أحدثت انشقاقا كبيرا على تعاليم «بولس اليهودي» ومجهود اليهود في تنصير «قسطنطين» وقومه

بإغرائه على زيادة الملك وقوته لفرض تقريب النصارى من الوثنية وزجهم فيها، ومقاومة ما يخالف تعاليم «بولس» من توحيد «أريوس» الذي كاد أن ينتشر فيتجدد التوحيد بسببه، فلأجل ذلك تدخل قسطنطين الأمبراطور في القضية، وتحمس لها، ولهذا انخفض عدد الأساقفة المجتمعين من ألفين وثمانية وأربعين إلى ثلاثمائة وثمانية عشر أسقفًا، مهملاً آراء الباقين، ومهدراً لها، ليأخذ بالكثرة النسبية بدلاً من الكثرة المطلقة التي يصعب سيطرته عليها.

وقد كان لعصا السلطان ورهبة الملك تأثير كبير في تكوين رأي الذين قرروا ألوهية المسيح بالأكثرية من هذا العدد الذي اختاره الملك «قسطنطين» تحت إغرائهم على ذلك بإعطائهم شارة الملك والتحكم بالناس، مما دفعهم إلى التصويت بهذا القرار بكثرة يفلحون بها، فحصل بذلك مأرب قسطنطين الخاص في تركيز وثنيته بدين النصارى، حتى يتعمقوا في التثليث السائد بين الوثنيين، ويتركز عندهم معها عقيدة الصلب والفداء، وتتلاشى فكرة «أريوس» التوحيدية التي يؤيدها بما عندهم من أناجيل يصعب عليهم القول بتحريفها لولا عصا الحاكم القسطنطيني ورهبته، فهذا هو السبب والأساس، وقد تلا هذا المَجْمَعُ مجامعُ ازداد فيها ضلالهم كما سنذكره باختصار إن شاء الله.

الثلاثون: مع تناقض الأناجيل في قصة الصلب تناقضًا يجعلها متعارضة مرفوضة، فإن في بعضها إنكار الصلب وتخطئة القائلين به، ولتجنب الإطالة نقتصر على ما قاله «بولس» الذي عزا إليه كل محققي التاريخ من الإفرنج وغيرهم أنه وحده المُدْخِلُ للوثنية في دين النصارى، والمخترع لمسائل الصلب والفداء وألوهية عيسى والتثليث، وغيره قد أبان أن القتل والصلب ليسا حقيقيين كما جاء في رسالته لأهل «غلاطية» بقوله: أنتم الذين رسم بينكم يسوع المسيح مصلوبًا، وقال في رسالته لأهل «رومية»: نحن نقوم بشبه موته.. إلى أن قال:

فدفنا معه بالمعمودية؛ لأنه إن كنا متحدين معه بشبه موته نصير أيضًا بارتفاعه، عالمين أن إنساننا العتيق قد صلب معه. إلخ فيستفاد من مجموع أقوال «بولس» هذه أن المسيح لم يصلب ولم يقتل حقيقة، وإنما ذلك مجازًا عن الشبه المقتول المصلوب، فإن مؤسس النصرانية يشهد لنفي القتل والصلب.

والشواهد كثيرة على أن الصلب الذي هو عند النصارى قلب عقيدتهم لم يثبت إلا في مخيلات بعض المقلدين من غير استناد على دليل نقلي صحيح، زد على هذا أن المعقول يخالفه بالطريقة والأسباب التي يرونها.

الحادي والثلاثون: عدم تواتر قصة الصلب بتاتًا، والذي يدعي ذلك منهم فدعواه عارية عن الدليل، ويكذبها واقعهم، فإن جميع الأنجيل المعتمدة عندهم غير متواترة، ولا يصح الاعتماد عليها في بناء عقيدة لصعوبة تصحيح نقلها، زد على ذلك ما فيها من المتناقضات التي تُسقط حجيتها.

الثاني والثلاثون: أن دعوى الإجماع عليها غير صحيح، بل هو باطل، فإن مسألة الصلب فيها خلاف وشقاق لا إجماع ووافق، ولا تنطلي دعواهم الإجماع إلا على الجاهل بتأريخهم ومعرفة فرقهم، فإن مسألة الصلب من أهم المسائل التي ولدت الشقاق والفرقة بين النصارى عمومًا، ونصارى مصر والشام والأجيال الأولى خصوصًا، فإنهم في الغالب يرفضون دعوى الصلب رفضًا باتًا، ويعتبرها بعضهم إهانة لشرف المسيح ونقصًا فاضحًا، والجاحدون للصلب طوائف كثيرة منها:

١ - الساطرنيونسيون.

٢ - المркиونيون.

٣ - البارديسيانيون.

٤ - الثاتيانيطون.

٥ - الكاربمكراتيون.

٦ - الماتيسيون.

٧ - البارسكاليونون.

٨ - البوليسيون.

٩ - الدوسيتيه.

١٠ - المرسيونية.

١١ - القلطانيائية.

١٢ - السيرنيون.

١٣ - الباسيليدون.

فكل هذه الفرق بنت على ألوهية عيسى أنه لا يجوز أن يمتهن، واستنتجت من هذه أنه لم يصلب قطعاً، وأن ألفاظ التوجع والتضجر المنسوبة إليه في كتب النصارى المتأخرين يستحيل عليه التفوه بها، ولا تصح نسبتها إليه، وأنه لم تسلط عليه أيدي مضطهديه، وأنه أُلقي شبهه تغريراً بأعدائه، ورفع إلى السماء، وبعضه ينص على أن المشبه به بعض الحواريين، وبعضهم يقول: إنه بعض جنود أعدائه، وقد عثر على فصل من كتب الحواريين ينص على أنه منهم، وصرح إنجيل القديس «برنابا» بذلك أيضاً، فيستفاد مما ذكر أن جمًّا غفيراً من طوائف النصارى لهم أهميتهم كانوا ينبذون عقيدة الصلب ويفندونها تفنيدياً، وهم الذين دخل أكثرهم الإسلام لما رأوا كتابه أبرز كرامة عيسى وأظهر براءة أمه، وأنه لا إجماع بين النصارى على عقيدة الصلب أبداً، فلم يتفقوا عليه ولا على معناه، ولا على المراد منه، ولم يجتمع فيه رأيان قديماً، مما أبعدته عن الإجماع والحمد لله رب العالمين.

الثالث والثلاثون: ذكر صاحب كتاب «الفاصل بين الحق والباطل» مخاطباً النصارى بما نصه: إن الذي اتخذتموه شهيداً على صلبه كلام «عاموص النبي» أن الله تعالى قال على لسانه: ثلاثة ذنوب أقيـل لبني

إسرائيل، والرابعة لا أقيلهما «بيعهم الرجل الصالح» هي حجة عليكم لا لكم؛ لأنه لم يقل: أبيعهم إياي، ولا قال: أبيعهم إلهًا متساويًا معي، ويجري تأويل ذلك من وجهين، إما أن يكون عن المسيح كما تزعمون، فقولوا حينئذ: إنه «الرجل الصالح» كما قال «عاموص»: وليس بالإله المعبود، وإما أن يريد بالمسيح غيره وهو الذي شبه لليهود فابتاعوه وصلبوه، ويلزمكم وقتئذ إنكار صلب عيسى، كيف لا ونصوص الإنجيل والكتب النصرانية متضادة دالة على عدم الصلب لعيسى ووقوع الشبه على غيره، وذلك من وجوه:

أحدها: يوجد في الإنجيل أن عيسى صعد إلى جبل الجليل ومعه بطرس ويعقوب ويوحنا، فبينما هو يصلي إذ تغير منظر وجهه عما كان عليه، وابيضت ثيابه فكانت تلمع كالبرق، وإذا بموسى بن عمران وإيليا قد ظهرا له، وجاءت سحابة فأظلمتهم، فوقع النوم على الذين معه، فأى مانع يمنع من أن يكون ذلك قد وقع في اليوم الذي طلبته فيه اليهود؟ وإنما قد اختلفتم في نقلها كما اختلفتم وتناقضتم في غير ذلك، وحرقتم الكلم عن مواضعه، وظهور الأنبياء ﷺ وتظليل السحابة ووقوع النوم على التلاميذ يكون حينئذ دليلًا ظاهرًا على الرفع إلى السماء وعدم الصلب، وإلا فلا معنى لظهور هذه الآيات.

ثانيها: ما في الإنجيل أيضًا أن المصلوب قد استسقى اليهود فأعطوه خلًا ممزوجًا بمرٍّ، فذاقه فلم يشربه، فنادى: إلهي إلهي لم خذلتني؟ والأنجيل كلها مصرحة بأن عيسى كان يطوي أربعين يومًا وليلة، ويقول للتلاميذ: إن لي طعامًا لستم تعرفونه، والذي يصبر على الجوع والعطش أربعين يومًا وليلة كيف يظهر الحاجة والمذلة لأعدائه بسبب عطش يوم واحد أو بعض يوم؟ هذا لا يعقله أدنى الناس، فكيف بخواص الأنبياء، أو كيف بالرب على ما تدعونه؟ فيكون حينئذ العطشان غيره، وهو الذي شبه لليهود.

ثالثها: قوله: إلهي إلهي لم خذلتني وتركتني؟ وهو كلام يقتضي

عدم الرضا بالقضاء، وعدم التسليم لله تعالى، وعيسى منزّه عن ذلك، فيكون المصلوب غيره، لا سيما وأنتم تقولون: إن المسيح إنما نزل ليؤثر العالم على نفسه ويخلصه من الشيطان ورجسه، فكيف تروون عنه ما يؤدي إلى خلاف ذلك، مع درايتكم في توراتكم أن إبراهيم وإسحاق ويعقوب وموسى وهارون لما حضرهم الموت كانوا مستبشرين بلقاء ربهم، فرحين بانقلابهم إلى سعيهم، لم يحزنوا من الموت ولم يستقيلوا منه، ولم يهابوا مذاقه، مع أنهم عبيده، والمسيح بزعمكم ولد ورب، فكان ينبغي أن يكون أثبت منهم؟ ولما لم يكن كذلك دل على أن المصلوب غيره، وهو الذي شبه لأعدائه. انتهى بتصرف قليل للتوضيح، فهذه عدة دلائل تبطل دعوى الصلب وتسقطها من الأساس، وهي منصوص عليها في أنجيلهم.

الرابع والثلاثون: ما أثبتته التاريخ من شدة عداوة الرومان الوثنيين لليهود، وشدة اضطهادهم وإرغامهم على ترك دينهم، وقوة سعيهم في محوه حتى اضطروا كثيرًا منهم إلى ترك دينه ليعمل ويستخدم، واضطر بعض الأحرار أو كلهم إلى مغادرة الهيكل والمجامع، والاشتغال بملاعب الرومان الرياضية، حتى كادت معالم اليهودية أن تنمحي من الوجود، وصار لفضاعة الاضطهاد تأثير سيئ على من تبقى على دينه منهم، وعلى هذه الحال فليس من المعقول أن دولة الرومان صاحبة الأفعال باليهود تجيبهم إلى ما طلبوه من إيذاء المسيح وصلبه.

بل على ما كتبه محققو التاريخ أن حاكم فلسطين الروماني الملقب «ببلاطس» أظهر عدم عنايته بمنازعات اليهود الداخلية، واعتبرها صادرة عن عقول مختلة وأفكار معتلة؛ لأنه شديد الكراهية لليهود، وهم أشد كراهة له بسبب قسوته عليهم، ولقد شنعوا عليه ورموه بجنايات لا يسعها عقل عاقل، وقد كانت تضيق نفس الحاكم «ببلاطس» ويتحرج من أدنى شكاية على عيسى من اليهود، فكيف يعقل أن يسعى بتنفيذ مطالب اليهود ضده والحكم عليه بالقتل؟ بل

هو ميال إلى خلاص عيسى من ظلمهم، لما يرى من محاسن أخلاقه، فعمل على خلاصه من الصلب كما يتضح من إنجيل «متى» ٢٧، ٢٤، «لوقا» ٢٣، ١٢ و«يوحنا» ١٣، ٢٣ وفي بعض آيات الإنجيلين أن زوجة «بيلاطس» كانت محبًا له، ولذلك فسح له المجال، وكان مضادًا لصلبه، مما جزم المؤرخون باستبداله عيسى بغيره من المجرمين في السجون، وصار التنفيذ المجبور عليه آخر الليل، فاشتبه على اليهود حقيقة الصلب.

الخامس والثلاثون: إن التناقض موجود في قصة الصلب، حتى في تفصيل القيام من القبر الذي يزعمونه، فإن منهم من زعم ظهوره في «الجليل» كما قاله «متى»، وأما «لوقا» فذكر ظهوره في «أورشليم»، و«يوحنا» ذكر ظهوره في «اليهودية والجليل» معًا، و«مرقس» زعم ظهوره بين تلاميذه، ومهما حاول المبشرون التوفيق بين هذه المتناقضات، فلا بد أن يعتوره القدح في مقدمته ونتائجه كما هو معلوم. فحالة هذه الأناجيل كحالة الشهود الذين اختلفوا في مكان حادثة معينة، فإن اختلافهم يكون سببًا للقدح في شهادتهم واتهامهم، وبهذا يكون الناقلون لهذه الأناجيل قد نسوا حظًا مما ذكروا به.

السادس والثلاثون: يتضح مما تقدم أن قصة الصلب التي هي عماد العقيدة النصرانية ليس لها ثبوت ولا سند متصل إلى الأفراد الذين رويت عنهم، بل إن الأفراد الذين رووها غير معروفين معرفة يقينية، كما هو منصوص عليه في دائرة المعارف الفرنسية وغيرها مما ألفه علماء «أوربا» الأحرار، وزيادة على ما فيها من التناقض المسقط لقيمتها؛ فإن الذي يؤخذ من مجموع تلك الروايات المنقطعة الإسناد أن أول من وضع هذه العقيدة النصرانية المعروفة هو «بولس اليهودي» الذي كان أشد أعداء المسيح وألد خصوم أتباعه خصامًا، وأن كثيرًا من علماء النصارى الأحرار ومحققهم يرفضون عقيدة الصلب، وينفون وقوعه نفيًا قاطعًا فهذا «المسيو أونست دي يونس»

يقول في كتابه المسمى «النصرانية الحقة» ص (١٤٢) ما معناه: إن جميع ما يختص بمسائل الصلب والفداء هي من مبتكرات ومخترعات «بولس» ومن شابهه من الذين لم يروا المسيح ﷺ، وليس من أصول النصرانية الأصلية، وممن ينفي الصلب «إدوارد سبوس» في كتابه «عقيدة المسلمين»، و«ملمن» في كتابه «تاريخ الديانة النصرانية» فكلهم فندوا الروايات الواردة في ذلك وهلهلها. أما دائرة المعارف الكبرى التي اشترك في تأليفها حوالي خمسمئة من كبار العلماء الباحثين والمحققين فقد أكدت وقوع التحريف والتزوير في الأناجيل، واعتبر مؤلفوها قصة الصلب وما فيها من التناقض والتعارض أكبر الأدلة على التحريف والتزوير، كما أكدوا أن أصول تعاليم النصرانية مأخوذة من الوثنية والبوذية.

قلت: وهذا واضح من المقارنات السابقة وغيرها، وقد نص الله على ذلك بقوله: ﴿يُضْهِتُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ فقد وضح وضوح الشمس في الظهيرة أن التاريخ ينفي عقيدة الصلب فضلاً عن عدم إثباتها، وأكثر نفاتها أهل مصر والشام الذين هم أدري بالقضية وأحق بالكلام عليها من غيرهم، وقد أطال «المسيو بيكار» في شرح ارتباط دعوى الصلب مع العقائد الوثنية القديمة حتى قال: إن نفس الصليب كان مستعملاً رمزاً عن شيء عندهم اسمه «النجام» ثم وصف أخشابه، ومن رام المزيد فعليه بمراجعة كتاب «السيوف البتارة».

السابع والثلاثون: ما جاء في إنجيل «برنابا» من نفي عقيدة الصلب والفداء وإثبات التوحيد ونفي التثليث، فإن هذا الإنجيل أعظم وأخطر وثيقة روحية فضحت التزييفات والتبليسات النصرانية، وأثبتت باطلهم وسيرهم على الضلال، وقد أثبت علماءهم الأقدمون هذا الإنجيل قبل الإسلام بنحو من ثلاثمئة سنة، حتى إن العالم الإنكليزي المشهور «تولاند» لما رآه قال: «وعلى النصرانية السلام» بمجرد قراءته له، وقد كتب عنها في كتابه المسمى «الناصري» واختتم تعليقه

عليها بقوله: «إن مد النصرانية وقف منذ ذلك الحين»، أي منذ ظهور النسخة الأولى من هذا الإنجيل «برنابا» كما قال: «إن المسيحية ستتلاشى تدريجيًا حتى تنمحي من الوجود».

وفي عهد البابا «سكتس الخامس» عثر الراهب «فرامرينوا» بطريق الصدفة على نسخة من هذا الإنجيل «برنابا» في مكتبة «الفاتيكان» فسرقتها وطالعتها بشوق عظيم فكانت سببًا في إسلامه.

أما عن كلام «قولاند»: إن المسيحية ستتلاشى تدريجيًا حتى تنمحي من الوجود، فأقول: إن كلامه صحيح لو كان نشاط المسلمين في نشر دينهم والدعوة إليه والبذل القومي العمومي في سبيله، وتأليف الناس عليه بشتى الخدمات العامة الطبية والاجتماعية كما يفعل النصارى بنشاط وسخاء، وأعادوا فتح باب التأليف للقلوب بالمال الوافر لتلاشت النصرانية وذيلوها من أنواع البدع والإلحاد، فإن الإسلام في هذا العصر المضطرب الحالك بأنواع الظلمات المعنوية والمظالم الحسية لو حظي برجال عاملين صادقين مع الله في البيعة على النفس والمال، متجردين عن الأنانية والانتهازية لارتفع رصيد الإسلام والمسلمين في المشارق والمغارب، ولأحسنوا إلى جميع العالم وانتشلوهم من الهوة اليهودية والسعير والدمار الذي ينتظرهم، فأما بقاؤهم على هذه الحالة الانعزالية والانتهازية والاتكالية على العلماء الكبار في قُطرٍ، وعلى بعض الحكام في قُطرٍ، فإن النصرانية ستبقى بخمولها وخبثها وخدمتها لليهود، وستزداد الملاحدة كثرة وشرًا، فيتسع المجال للمكر اليهودي الذي يسميه المضللون «صهيونيًا» وسيستمر العالم الإسلامي في حالة انتحار معنوي.

هذا وقد زعم بعض النصارى أن إنجيل «برنابا» من وضع بعض المسلمين ولكن زعمهم باطل يكذبه المنشور الذي أصدره «البابا جلاسيوس الأول» حيث تضمن بيان الكتب المحرمة قراءتها، ومنها إنجيل «برنابا»، وكان صدور منشوره في أواخر القرن الخامس

الميلادي قبل بعثة محمد ﷺ بأكثر من مئة عام، بل قبل مولده، وهذا الدليل الثاني على كذبهم، وأما الدليل الأول فهو أن العثور عليه قبل الإسلام بثلاثمئة سنة تقريبًا.

والدليل الثالث: أنه يحمل من الأمارات ما يدل على أنه في نشأته يستند إلى أبعد أعماق التاريخ النصراني وأبعد أغواره، وهو متداول بين علماء الأمم الأوربية، وقد اتجهوا إليه بالبحث والعناية والاهتمام، ولم يمنعهم من ذلك، إنكار الكنيسة له.

الرابع: إن «برنابا» معروف مشهور في كتاب «أعمال الرسل» المنسوب تدوينه إلى «لوقا» وأنه كان موقوفًا موثقًا في الوعظ والإرسال، واعتمد عليه في الإرسال إلى «إنطاكية» و«طرطوس»، ففي الإصحاح الحادي عشر من «أعمال الرسل» كلام في مدحه ونشاطه الديني، ويزعمون أن الروح القدس خاطبه واختصه بالخطاب، وفي الإصحاح الثالث عشر: «وكان في إنطاكية في الكنيسة أنبياء ومعلمون «برنابا»، و«سمعان» إلى أن قال: قال روح القدس: افرزوا إليّ «برنابا» و«شاؤل» للعمل الذي دعوتهما إليه»، إلى غير ذلك مما يوضح أن «رسالة الأعمال» تشهد أن «برنابا» كان من الرسل الذين أخلصوا الدعوة إلى المسيحية، وأن روح القدس خصته بعناية من بين الرسل والمعلمين، فكيف يرفضون إنجيله لولا تركهم للتوحيد إلى الوثنية والتثليث؟

ولدينا من الشواهد ما يطول ذكره على أن «برنابا» قديس من قديسي المسيحيين، ورسول من رسلهم، وركن من الأركان التي قامت عليها الدعاية النصرانية الأولى باتفاقهم، وإنجيله يدل على أنه كان من الحواريين الذين اختصهم عيسى بالزلفى، وهو حجة عند النصارى، وهو من الملهمين في اعتقادهم، ولا يضر إنجيله ترجيح المتأخرين غيره من الأناجيل عليه، فترجيحهم لا يصلح مرجحًا عندنا؛ لأنهم اتبعوا في اعتمادها تلك المجامع التي لا ثقة لنا بأهلها، وليسوا

محل ثقة لعدم عصمتهم عند النصارى وعندنا.

ويقول في «سفر الأعمال»: إن الرسل بعد صعود السيد المسيح كانوا يجتمعون في بيته، ولقد لازم «مرقس» خاله «برنابا» - وهو من الرسل - ولا غرابة في ذلك، فقد جمعتهم عقيدة التوحيد الأولى، فقد جاء في كتاب «مروج الأخبار في تراجم السادة الأبرار» أن «مرقس» كان ينكر ألوهية المسيح هو وأستاذه «بطرس الحواري»، فلا عجب في الصلة بين «برنابا» و«مرقس» على هذه الحال. ولا تطيل أيضًا بذكر الشواهد الدالة على أن إنجيل «برنابا» كان معروفًا متداولًا قبل بعثة النبي ﷺ بأكثر من قرنين، وهو دليل رابع على أنه ليس من وضع بعض المسلمين كما يزعمه المبطلون، وما أسخف قول الدكتور سعادة بأنه لو كان معروفًا في ذلك الزمان لعرفه النبي ﷺ واحتج به أو أخذ منه، فإن زعمه من أسخف الباطل؛ لأن محمدًا ﷺ كان أميًا لا يقرأ ولا يكتب، ولم يقم في البلاد التي سادتها النصرانية وراجت فيها إقامة تمكنه من المعرفة والاطلاع على شيء مما هم فيه، ولأن مرور قرنين من الزمان على تحريم قراءة هذا الإنجيل يجعل التحريم ينتج أثره في اختفائه من الوجود، ودفن شهرته؛ لأن هذه المدة الطويلة كفيلة بذلك.

الدليل الخامس: أن هذا الإنجيل كان مطمورًا في مكاتب النصارى، وكان بلغتهم لا باللغة العربية.

والسادس: هو أنه لم يكن معروفًا عند المسلمين قبل القرن الثامن عشر بتاتًا، ولهذا لم نجد أحدًا من المسلمين قد احتج به في مناظرته لنصراني أبدًا، مع كثرة مناظرات المسلمين للمجادلين من النصارى، مع قوة انتفاعهم به لو عرفوه وانتفعوا بمضمونه.

ويكفي ما قلناه في تصحيح هذا الإنجيل وتفنيد نسبته إلى المسلمين كما يزعمه المبطلون.

وميزة هذا الإنجيل مخالفته لما عليه النصارى من تأليه المسيح،

وزعمهم أنه ابن الله أو أحد الأقانيم اللاهوتية، ومخالفته لهم بالصلب والفداء، فإنه ينكر ذلك، ومخالفته لهم في زعمهم أن الذبيح من ولد إبراهيم عليه السلام إسحاق، فهو ينص على أنه إسماعيل، والعجب أنهم ينحازون لما تريده اليهود من مخالفتهم لهم في القبلة والختان والسبت وتحريم أكل الخنزير، وفي تعدد الزوجات والطلاق، ثم الشيء الرابع وهو التنصيب على أن المبشر به من موسى وعيسى هو محمد ﷺ فبمخالفته لهم بهذه العقائد الأربعة منعه جحدًا للحق وتمسكًا بالباطل.

الثامن والثلاثون: من نواقض عقيدة الصلب أنه لا يقبلها من يؤمن بالدليل العقلي فضلًا عن النقل: أن الله خالق الأكوان لا بد أن يكون عليماً بكل شيء وحكيماً في كل شيء، فعقيدة الصلب والفداء تستلزم الجهل والبداء على الله سبحانه، فكأنه خلق آدم؛ ما كان يعلم بما يجري من أمره، وحين عصى؛ ما كان يعلم ما يقتضيه العدل والرحمة في شأنه، حتى اهتدى إلى ذلك بعد ألوف من السنين، كان فيها جاهلاً، كيف يجمع بين تلك الصفتين من صفاته، وواقعاً في حيرة التناقض بينهما - تعالى الله عن ذلك - فهذا شيء لا يقبله سوى النصارى الذين يشترطون في دينهم مخالفة العقل، فيقبلون انتقاص الله في أول كتاب من كتبهم وهو سفر التكوين الذي فيه هذه الجملة (٦٠٦): فندم الرب أنه عمل الإنسان في الأرض وتأسف في قلبه - تعالى الله وتقدس عما يقولون علواً كبيراً -.

التاسع والثلاثون: أنه يلزم من يقبل هذه القصة أن يسلم جميع ما يحيله كل عقل فطري مستقل من أن خالق الكون سبحانه، يمكن أن يحل في رحم امرأة في هذه الأرض التي نسبتها إلى سائر ملكه أقل من نسبة الذرة، ثم يخرج من فرجها مع الدم وكل مستقذر، فينشأ بشراً يعتريه ما يعتري البشر من الحاجات والنقائص، ثم يأخذه أعداؤه بالقهر والإهانة فيصلبونه مع اللصوص، ويجعلونه ملعوناً بمقتضى

حكم كتابه - تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا - .

الأربعون: إن عقيدة الصلب تقتضي أن يكون الله العليم الحكيم قد أراد شيئًا بعد التفكير فيه ألوفاً من السنين، فلم يتم له ذلك الشيء، وهو أن البشر لم يخلصوا وينجوا من العذاب بوقوع الصلب حتى يؤمنوا بهذه القصة المضحكة، وهم لم يؤمنوا بها؛ لأننا نجزم أنه لا يؤمن بها من يحترم عقله، فالإيمان الصحيح هو تصديق العقل وجزمه بالشيء، والعقل لا يستطيع ذلك الزعم وحتى الذين يزعمون الإيمان بها يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم تقليدًا لمن لقنهم ذلك، فإن سمينا هذا إيمانًا فأكثر البشر لا تهضمه عقولهم، بل يردونه إما بالدلائل العقلية أو النقلية من دينهم، وبعضهم لم يعلم بذلك، وبعضهم يقول بمثل هذا في «بوذا» والآلهة الآخرين، فإذا عذبهم الله في الآخرة كما تزعم النصرى لا يكون رحيماً على قاعدة الصلب والصليب، فكيف جمع بذلك بين العدل والرحمة كما يزعمون؟ إنهم يكلفون الناس الإيمان بما تحيله عقولهم.

الحادي والأربعون: أنه إذا كان كل من يدين بهذه العقيدة ينجو من عذاب الله مهما كانت سيرته وأخلاقه كما يزعمون، لزم أن يكون أهلها إباحيين يسلكون كل مسلك من مسالك الظلم والشرور؛ لأن الذي يعتقد أن الفوز مضمون له في الدار الآخرة لا يرتدع عن ظلم ولا فعل قبيح، فهذه العقيدة من أخطر العقائد على المجتمعات البشرية على حد زعمهم، ويلزم من هذا أيضًا تخلي الله عن العدالة في فصل الجزاء، فأين ما تزعمون تأسيسه على العدل والرحمة؟ سبحانه الله عما يصفون.

الثاني والأربعون: أنه لا يوجد أحد من العقلاء ولا من أهل التشريع الصحيح يعتبر عفو الشخص عن المسيء إليه، أو عفو السيد عن عبده العاصي منقصة ينافي العدل والكمال، بل يعتبرون العفو من أجمل الخصال وأشرفها، ونرى المؤمنين بالله إيمانًا صحيحًا من كل أمة

يصفون الله بالمغفرة والعفو إلا هؤلاء الصليبيين الذين يرون العفو مخالفاً للعدل، وأن رحمة الله لا تحل ولن تحل قبل صلب المسيح الذي حل الله فيه واتحد - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً - وقد أسلفنا حقيقة الخلاص في دين الله الذي جاء به المرسلون في تفسير قوله: ﴿وَمَا صَلَّوْهُ﴾.

الثالث والأربعون: يزعم الصليبيون تواتر عقيدة الصلب، وعدم وجود المنكرين لها من النصارى، وقد حققنا فيما مضى عدم التواتر واستحالته على أناجيلهم المتناقضة تناقضاً مسقطاً لها، وذكرنا بضع عشرة فرقة من النصارى ينكرونها بتاتاً، وذكرنا بعض الأناجيل والحواريين المنكرين لها، ولا شك أنهم لم يحرقوا ما أحرقوه من الأناجيل إلا بسبب ما فيه من إنكار الصلب، وأنه لا تجوز الثقة بما اختارته المجامع المرتبطة بالسياسة والأغراض النفسية.

هذا وإن القاعدة العلمية هي أن عدم العلم ليس علماً بالعدم، وإن عدم العلم بالمنكرين لا يقتضي عدم وجودهم، وعدم وجودهم لا يقتضي أن ما اتفقوا عليه بتقليد بعضهم لبعض ثابت في نفسه، فلا يجوز لأي مسلم تصديق دعاة النصرانية في زعمهم حفظ الأناجيل فضلاً عن تواترها؛ لأن مضامينها تكذب دعواهم، ولأن الله حكم عليهم بالكذب والتحريف.

الرابع والأربعون: كذبهم علينا بقولهم: إن كتب العهد العتيق - أي التوراة ونحوها - قد بشرت بقضية الصلب ونوهت بها تنويهاً، فنقول: شأن هذا غير صحيح وغير مسلم به، بل أنتم الذين تأولتم عبارات من تلك الكتب حسب أذواقكم، وجعلتموها مشيرة إلى ما تريدون، وقد قال جمال الدين: إنكم فصلتم قميصاً من تلك الكتب وألبستموها المسيح، فكأن خرافات البشر وعباداتهم حجج لكم على عقيدتكم هذه، وإن كانوا قد سبقوكم بمئات السنين فأكثر، كما أنكم تزعمون أن الذبائح الوثنية كانوا يشيرون بها إلى صلب المسيح على أن كثيراً

من أعمالهم وأقوالهم حجة عليكم وليست حجة لكم كما قرره النظار، هذا وإن لهم شبهة في نفي إلقاء الشبه تكلمت عليها عند قوله: ﴿وَلَكِنْ شِبْهَ لَهُمْ﴾.

الخامس والأربعون: إيرادهم سؤالاً ساقطاً على الاحتجاج بصلبه وهو قولهم: إذا كان المسيح قد نجا من أعدائه بعناية إلهية خاصة فأين ذهب؟ ولماذا لم يقف أحد على عين له أو أثر؟ وهذا السؤال ناشئ عن الجهل بالله واحتقار قدرته وعزته والكفر بوحيه - عياداً بالله من ذلك - وإلا فلا يتعذر على قدرة الله أن يرفع رسوله المسيح بجسده وروحه إلى السماء؟ هذا على اعتقاد رسالته كما هي عقيدة المسلمين، فأما على اعتقاد ألوهيته كما يزعمون أنه ابن الله فإن إذلال أعدائه ورفعهم إلى السماء من باب أولى، وقد وقع الرفع للنبي إدريس، فعيسى أولى، وأيضاً فلا غرابة في خفاء أمره عنهم، فقد خفي موت موسى على قومه ولم يعرفوا مكانه، فلا يستغرب خفاء عيسى الذي انفض أصفياءه من حوله، وأنكره أقربهم إليه بطرس، وقد ذكرنا في الوجه السابع عشر عن صعوده جبل الجليل مع بطرس ويعقوب وظهور موسى بن عمران له، وإطلال السحابة ووقوع النوم على رفاقه مما يدل على رفعه إلى السماء وعدم اطلاعهم عليه فضلاً عن العثور عليه.

السادس والأربعون: شبهتهم على حصول الصلب أنه قام من قبره بعد موته، وظهر للنساء ولبعض رفاقه، وقد تكلمنا على تفنيد هذا الخبر المتناقض المتضارب في الوجه التاسع عشر بما لا حاجة إلى إعادته فليرجع إليه، وليس عندهم سوى المتناقضات الساقطة.

قال صاحب «المنار»: وأمثال هؤلاء العامة لا يميزون بين الحقيقة والخيال، ألم تر أنهم يرون أن المسيح وبخهم على غباوتهم وضعف إيمانهم بعد أن كانوا عاشروه زمناً، ورأوا ما أيده الله به من الآيات؟ أو لم تر أنهم ما كان بعضهم يصدق بعضاً، بل يتهم بعضهم بعضاً بالكذب والهذيان، وأنهم لضعفهم تركوا نبيهم وقت الشدة وأنكره

أمثلهم، وأرثى عليه بعضهم؟ ... إلى أن قال: ولا يروغن القارئ المستقل الفكر هذه الشهرة المنتشرة بانتشار النصارى في أقطار الأرض، وإنما العبرة في إثبات الحوادث كونها في زمن وقوعها كما ثبت القرآن المجيد في زمن نزوله حفظًا وكتابة، ألم تر أن هذه الشهرة المنتشرة لأقوال النصارى في المسيح لم تمنع بعض علماء «أوروبا» الأحرار من الشك في وجوده، ولا من ترجيح كون قصته خيالية من الصلب وغيره؟

ونحن المسلمين نؤمن بالمسيح لا لذكره في أنجيلهم وكتبهم، ولكن لأن القرآن أثبت وجوده ونبوته، والقرآن ثابت عندنا قطعًا، فنؤمن بكل ما أثبتته، وأن إثبات القرآن للمسيح هو أقوى حجة على منكري آيات المسيح، وأقوى شبهة على القرآن، فإن الشبهات التي يوردها الملاحدة والعقليون من النصارى وأمثالهم على إثبات كون المسيح وأمه آية، وأن الله آتاه آيات أخرى هي أقوى الشبهات الواردة على القرآن، ولكن ردها سهل على قاعدة الإيمان بقدرة الله وتصرفه في خلقه كما يشاء، ومن آيات القرآن من عند الله تعالى عدم موافقته للنصارى في روايتهم للصلب والتثليث، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم اهـ. باختصار قليل.

ولا ريب أن اليهود أساتذة وأنبياء للنصارى في أكذوبة الصلب، وأكثر أخبار المسيح، وأنهم جعلوا قدوتهم بالوثنيين من جميع الأصناف بقضية التثليث والصلب والفداء، خصوصًا وثنية فارس، باعتقادهم في «مترا» أو «متراس»، ووثنية البوذيين في «بوذا» كما هو متضح من المقارنات التي ذكرناها سابقًا، وهذه مقتطفات من خطاب مفتوح كتبه يهودي إلى نصارى العالم نشرته مجلة «القرن» الأمريكية في عدد شهر فبراير عام ١٩٢٨م بقلم الكاتب اليهودي «ماركس إلي رافاج» وهي هذه:

«إنكم أيها المسيحيون لا تنقمون على اليهود؛ لأنهم صلبوا

المسيح، بل لأنهم أنجوه، إن نزاعكم الحقيقي مع اليهود ليس لأنهم لم يتقبلوا المسيحية، بل لأنهم فرضوها عليكم، فهل من عجب أن تستاءوا منا؟ لم لا تستاءون منا وقد وضعنا العراقيل في طريق تقدمكم، وفرضنا عليكم دينًا وكتابًا غريبين عنكم لا تستطيعون هضمهما، وبذلك شتتنا أرواحكم، وشللنا تطلعاتكم، وجعلنا سبل حياتكم مرتبكة؟ إنكم أيها المسيحيون تتهموننا بإشعال نار الثورة البلشفية التي لا تعدو أن تكون نقطة في بحر الثورة التي أشعلها «بولس اليهودي» في «روما».

إنكم أيها المسيحيون تثيرون ضجة حول النفوذ اليهودي الذي هو أساس كنائسكم ومدارسكم وقوانينكم وحكوماتكم، وحتى الأفكار التي تدور في أخلادكم كل يوم، إن هذا النفوذ اليهودي الذي تتدمرون منه موجود، وهو أكثر ضخامة وهولًا، وأشد مكرًا مما تتصورون، فلقد سربنا عناصر التنافر والارتباك وخيبة الأمل إلى حياتكم العامة والخاصة، وليس هناك من يعرف إلى متى سنظل نفعل ذلك، إنكم تلقبوننا بالمخربين وتجار الحروب والثورات، إنها الحقيقة، ولكن لا تنسوا أن هذه الحروب والثورات قد ساعدتنا على اكتشاف طريقنا إلى احتوائكم وتسخيركم والسيطرة عليكم، إنكم أيها المسيحيون تحقدون على اليهود؛ لأنهم انتزعوكم من عالمكم الوثني الجميل القديم، وغزوا بلادكم ونفوسكم بلا جيوش ولا أسلحة ولا حرب ولا دماء، بل كان غزوًا وفتحًا بالروح، بالمبادئ، بالدعاية، بلا شعور منكم أيها المسيحيون جعلناكم تحملون رسالتنا إلى العالم أجمع، إلى برابرة الأرض كلها. انتهى، ولم يشر إلى تخطيطهم الاقتصادي والاجتماعي الأخلاقي الذي يمتصون به ثروات جميع الأمم وخيراتها ويفسدون أخلاقها حتى تتحطم.

وهناك اعترافات يهودية وتحذيرات من رجال «الأكليوروس» ذكرها الأستاذ «هدى الفاتح» في كتابه المسمى «اليهود» المحتوي على

مئات التصريحات والاعترافات التي تدين اليهود وتدمغهم، وتفضح أساليبهم في محاربة الأديان والعبث بها، وبجميع مقدرات الشعوب، وهاكم بعضها يقول: لقد نشرنا روح الثورة والتحررية الكاذبة بين شعوب الأغيار - أي غير اليهود - لإقناعهم بالتخلي عن أديانهم، بل والشعور بالخجل من الإعلان عن تعاليم هذه الأديان ومزاياها وأوامرها ونواهيها، كما نجحنا في إقناع كثيرين بالإعلان عن إلحادهم الكلي وعدم الإيمان بوجود خالق بتاتاً، وأغريناهم بالتفاخر بكونهم من أحفاد القروء، ثم قدمنا لهم عقائد ومبادئ جديدة يستحيل عليهم سبر أغوار حقيقتها وأهدافها ومبادئها وخباياها كالشيوعية والفوضوية والإشتراكية التي تخدم مجتمعة ومنفردة مصاحنا وأهدافنا، وتلقى الأغيار والمعتوهون هذه العقائد والمبادئ بقبول حسن واستحسان شديد، دون أن يراود عقولهم أي شك بأنها إنما وجدت لخدمة مصالحنا، وأنها بحد ذاتها تشكل أمضى الأسلحة التي نستخدمها في القضاء على وجودهم.

ولقد برهنوا عن سذاجة ما كنا نتوقعها فيهم، فقد كنا ننتظر من البعض ذكاء ووعياً أعمق لحقيقة الأمور، لكنهم جميعاً لم يكونوا أفضل من قطيع غنم... إلى أن قال: من بين أهم انتصارات الماسونية أن هؤلاء الأغيار من أعضاء محافلنا لن يرتابوا في الأمر، ولن يعرفوا أننا نستعملهم لبناء سجونهم التي على شرفاتها سنقيم مملكة إسرائيل العالمية، كما لن يفكروا بأننا نأمرهم وهم في محافلنا بصنع سلاسل عبوديتهم لملكنا المنتظر على العالم.

والآن دعونا نوضح لكم كيف مضينا في سبيل الإسراع بقصم ظهر الكنيسة الكاثوليكية، وكيف استطعنا التسرب إلى دخائلها، وأغويناهم البعض من كهنتها ليكونوا رواداً في حركتنا، ويعملوا من أجلنا، أمرنا عددًا كبيراً من أبنائنا بالدخول في جسم الكاثوليكية مع تعليمات صريحة بوجوب العمل الدقيق والنشاط الكفيل بتخريب الكنيسة من

قلبها عن طريق اختلاق فضائح داخلية عملاً بنصيحة أمير اليهود الذي أوصانا بقوله: «دعوا بعض أبنائكم يكونوا كهنة ورعاة أبرشيات فيهدمون كنائسهم»، نحن آباء جميع الثورات التي قامت في العالم، حتى تلك التي انقلبت علينا، ونحن سادة الحرب والسلام بلا منازع.

ونستطجع التصريح بأننا نحن الذين خلقنا حركة الإصلاح الديني فـ«كالفن» كان أحد أولادنا، و«مارتن لوتر» أذعن لإيحاءات أصدقائه اليهود، وقد نجحنا بإرادة اليهود وتمويلهم، ونحن نشكر «البروتستانت» على إخلاصهم لرغباتنا، ونحن جدًّا ممتنون للعون الذي قدموه لنا في حربنا ضد معاقل المسيحية استعدادًا لبلوغ مواقع السيطرة الكاملة على العالم، حتى اليوم تمكنا من قلب الأنظمة في معظم ممالك العالم، والبقية آتية لا ريب فيها، فروسيا تمهد الطريق لمسيرتنا، وفرنسا بحكومتها الماسونية تحت إصبعنا، وإنجلترا باعتمادها على تمويلنا تحت أقدامنا ولكونها «بروتستانتية» فهي معولنا في القضاء على الكنيسة الكاثوليكية، أما بقية دول أوروبا فإنها دُمِّي في أيدينا، أما الولايات الأمريكية فإنها واقعة في شركنا وحبالنا، بل تحت سيطرتنا.

فلنمض في مخططاتنا بتغذية الحقد العالمي على الكنيسة الكاثوليكية، وتسميم أخلاق الأغيار وتشجيعهم على احتقار الوطنية، وازدراء وحدة العائلة، وتفكيك أواصر القربى، واعتبار الدين - أي دين - هراء ومضيعة للوقت، وقضية سبقها العصر، ولم تعد تتماشى مع متطلباته، ثم أخيرًا لتذكروا أن ملك اليهود المنتظر لن يرضى بحكم العالم قبل خلع «البابا» عن كرسيه في «روما» والإطاحة بجميع ملوك العالم اه. من خطاب رئيس مؤتمر «البنائي بريث» المنعقد في «باريس» ونشرته مجلة «كاثوليك غازيت» عدد شباط ١٩٣٦م وجاء في كتاب «القوى التي تتحكم» لمؤلفه «لويس ليفي» وكتاب «الأهمية العالمية» للدكتور أوسكار وغيرها من الكتب اعترافات يهودية خطيرة

سنرجئها لسورة المائدة عند قوله سبحانه: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾. هذا وإن النصارى قد قلدوا اليهود في العمل على الإفساد في البلاد الإسلامية، فهم سبب كل فتنة عمياء أثاروها من النعرات الطائفية والنزعات الإقليمية، وتجديد المذاهب المزعزعة للعقيدة والمفسدة للأخلاق، وتجديد البدع من قاديانية وتيجانية وبهائية وغير ذلك من التنكر للمذاهب الإسلامية، وشم فقهاء الإسلام بشعار هو أساس مذاهبهم، ولكن بقلب الحقيقة والتنطع والتحامل الممقوت، فالنصارى هم السبب الأكبر في بث الشقاق والتخلف والإفقار وتشجيع حرب الإبادة ضد المسلمين بعد تكوينها مع مختلف الأعمال الإرهابية من إحراقهم ودفنهم أحياء، وتسميم مياه شربهم، إلى غير ذلك مما جرى في الحبشة حتى الآن وقبرص والفلبين والهند ولبنان وغيرها، في الوقت الذي تُعلن فيه حقوق الحيوان، وتهدر فيه حقوق المسلمين في كل ميدان.

هذا وإن أركان النصرانية تتحصل في خمسة هي: التعميد والتثليث وأن ابن الله أقنوم التحم بمريم، والقربان المقدس، والاعتراف للقس بالذنوب ليغفرها مع الخضوع له في كل ما يفعل، وهذا من أغرب طقوس هذه الديانة، فالنصراني يكفيه الإيمان بهذه الأركان الخمسة، ثم ليفعل ما يشاء؛ لأن اعترافه للقس وخضوعه لما يفعله فيه قد تكفل له بالمغفرة ودخول الملكوت الأعلى، ولعل تولع جماهيرهم بهذا الدين لأجل ما يمارسونه من أعمال الإباحية التي يغفرها لهم القس.

ومهزلة الغفران والحرمان تقرر في المجمع الثاني عشر من مجامعهم المنعقدة في «روما عام ١٢١٥ ميلادية» وقد ترتب عليها التسابق بين «البابوات» وأذياهم من القسس على بيع الغفران والجنة بالصكوك، حتى أصبحت هذه المهازل سوقاً رائجة للنصب والاحتيال واستغلال السذج والبسطاء لابتزاز أموالهم، واللعب على عقولهم.

والعجب أن المجمع النصراني وهو المجمع العشرون قد قرروا

فيه عصمة «البابا» بإقرار يعطيه حق النسخ والتشريع وإبطال ما يشاء من نصوص أناجيلهم وإثبات ما تهواه نفسه، بل ويعطيه حق عزل من لا يرضى عليه وما يخالف ذوقه من رجال الكهنوت أو من الآلهة، وقد أسلفنا طرفاً من مخازي هؤلاء «البابوات» وسرقاتهم وفجورهم، ولا غرو في ذلك، وإنما العجب ممن قضى بعصمتهم وهو يؤمن بما في كتبهم المقدسة من شتم الأنبياء ورميهم بالزنى واللواط والنجاسة والسكر، وكل عهارة والعياذ بالله.

هذا وقد أثبتنا فيما مضى بطلان عقيدة الصلب من نصوص أناجيلهم، كما أبطلنا ألوهية المسيح من نفس تلك الأناجيل، ونقضنا كل ما يتعلق به في أكثر من أربعين وجهاً عدا الوجوه التي قبله، وأوضحنا أصول التناقض في الأناجيل، وأنها لم تكتب إلا بعد المسيح بمدة طويلة بعد دخول الدساسين عليهم من اليهود كما اعترفت وثائقهم بذلك، وخصوصاً ما ذكرناه قريباً، ويدندن حول الصلب إلا إنجيل «يوحنا» الذي شخصيته مجهولة ومشتبهة بعدة أشخاص سواه، وذلك يوجب عليهم اطراحه بالكلية، خصوصاً وأن الأناجيل الثلاثة لا تثبت ما يثبت من ألوهية المسيح، وأيضاً ففيها إشارة إلى إنجيل غيره لم يظهر، فأين هذا الإنجيل؟ هل كان مطموراً أو أتلفته اليهود أو احترق مع الأناجيل الأخرى التي قررت بعض المجامع الكنسية إحراقها؟

ومع هذا فجميع ما اتضح من النصوص والبراهين على عدم الصلب، وعدم ألوهية المسيح وعدم ثبوت الأناجيل مع اتضاح تناقضها لم تقنع النصارى ولم تملأ أعينهم، بل هم في عماية عما هو ظاهر من زيفها، وما ذلك إلا للتقليد والتعصب الأعمى واتخاذ «البابوات» ورجال الكنيسة أرباباً من دون الله، لا يجوز مناقشتهم ولا استعمال العقول فيما يقولونه ويدعون به، بحيث جعلوا النصراني لا يكون نصرانياً بالمعنى الصحيح إلا إذا ألغى عقله، وتنازل عنه

ليصادروه حتى يتلقى منهم التعاليم بفكر مغلق، وقلب أصم، وعين لا ترى إلا بالمنظار الذي تصنعه الكنيسة؛ لأنها جعلت مجرد التفكير في المناقشة كفرًا وتجديفًا.

وقد علق على هذه الخطة «المسيو آثيين دينيه»، بعد ما أسلم وسمى نفسه «ناصر الدين» بقوله: ما أصدق «ساف أوغسطين» وهو أخبث رجال الكنيسة عندما يريد أن يقطع أي مناقشة في عقيدته يصرخ قائلاً: «أنا مؤمن بذلك لأنه لا يتفق والعقل»، فباللّه أي فارق بين المجانين وبين الذين يضربون بعقولهم عرض الحائط مهديرين لها؟ ولأي شيء يكرم الله بني الإنسان بالعقل إذا كان يرضى منهم أن يعتقدوا ما يخالفه؟ إن دين الله الصحيح هو دين العقل، ولهذا أيد رسله بالمعجزات لإخضاع عقول أقوامهم بها حتى يؤمنوا؛ لأن الإيمان لا بد أن يكون منبثقًا من التفكير، وتصور الشيء على حقيقته بالموافقة للعقل، ولعل مناقضة عقيدتهم للعقل ومحاربتهم للتفكير هو السبب في انتشار الإلحاد وتفاقم شره بين المثقفين من رجال «أوروبا» وغيرها ممن حكموا عقولهم، فوجدوا معتقدات النصارى لا تنسجم مع أي عقل وتفكير؛ لأنها مركبة من عديد من أساطير الوثنية.

ويقول اللورد «هيللي» بعدما أسلم: «إن المسيحي مطالب بأن لا يفكر في عقيدة التثليث إن أراد الخلاص، فإن ناقش في ذلك فهو مُهَدَّدٌ باللعة الأبدية».

هذا وإن كل المجتمعين في مجامع النصارى الكثيرة والبضعة عشر التي يجتمع فيها الألوف العظيمة، كلهم يكفر بعضهم بعضًا ويلعن بعضهم بعضًا.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «فدينهم إنما قام على اللعة بشهادة بعضهم على بعض، وكل منهم لاعن ملعون، ولو عرض دين النصرانية على قوم لم يعرفوا لهم إلهاً لتوقفوا عنه وامتنعوا من قبوله.

قال أبو زهرة بعد تفنيده لعقيدة التثليث وإثبات التناقض في كتبهم، وعدم الجزم بصحتها، وأنهم يحسون بمناقضة عقيدتهم للعقل وعدم استساغة العقل لها قال: وإذا كانت محاولاتهم تصوير القضية قد أجهدهم وكلفهم ما لا يطيقون، فكيف يستطيعون أن يجعلوا من بداهة العقل ما يحمله على تصديق ما يدعون والاعتناع بما يقولون؟ لذلك لم يحاولوا أن يتجهوا إلى العقل لإثبات قضيتهم من بديهياته، فإن ذلك ليس في قدرة أحد، إذ ليس في قدرة أحد من البشر جمع النقيضين في قرن، والتوفيق بين الأضداد، وقضيتهم والبديهيات العقلية نقيضان لا يجتمعان، وترى أن اعتمادهم على النقل لا يغني من الحق شيئاً؛ لأن شروط الإنتاج في استدلالهم غير مستوفاة، إذ ترى أن العبارات التي عثروا عليها في كتبهم لا تفيد على وجه القطع ما يريدون، بل قد تفيده بأبعد أنواع الاحتمالات أو باحتمال قريب، ومن المعلوم في قواعد الاستدلال أن الاحتمال إذا دخل الاستدلال أبطله، وكل أدلتهم ينفذ الاحتمال إليها كل جانب.

هذا وإن الاستدلال بكتبهم يفيد من يصدقها، وهي ذاتها يعرفونها النقد العلمي في سندها وفي متنها من كل ناحية، فهي في ذاتها محتاجة إلى الإثبات اهـ.

قلت: وقد أثبت الشيخ رحمة الله الهندي مئة اختلاف بين الأنجيل، وجابه مناظريه فلم يجدوا جواباً، منها خمسة وأربعون شاهداً أثبت فيها الزيادة، وخمسة وثلاثون شاهداً أثبت فيها النقص، وعشرون شاهداً أثبت فيها التبديل اللفظي، وهذه كلها مبسوبة في كتابه المشهور «إظهار الحق» وهو كتاب نفيس ينبغي لكل مسلم أن يطلع عليه، ليعرف كيف يدحض مزاعم النصارى ويبين لهم فساد تصوراتهم، وأنهم ليسوا مرتكزين على حق ولا مستندين على دليل. وقد غرهم في دينهم ما كانوا يفترون، فخلعوا جلباب الحياء

لمجادلة المسلمين والتلبيس عليهم، فهذا بابا الأقباط في مصر يحاول التلبيس والخداع، فيصدر مجلة مدرسية يزعم فيها أن الأقانيم الثلاثة هي واحد، ليخدع التلاميذ بالتقاء عقيدة التثليث مع التوحيد بأمثال مضحكة، منها أن الشمس تسمونها واحدة، وهي القرص وحرارة وأشعة فهي كالأقانيم الثلاثة، وأي شيء منها هو الشمس هل القرص؟ أم الحرارة؟ أم الأشعة؟ ثلاثتهم يكونون الشمس وهذا من أسخف الأغاليط، فالكائن الواحد قد تكون له عدة صفات، والصفات مهما كثرت لا تعني تعددًا في الذات، فالشمس واحدة، ولكن استدارتها وحرارتها وأشعتها المضيئة وكثافتها أعراض لذاتها ليست منفصلة عنها، والصفات لا يسمى شيء منها ابنًا أو أقنومًا أو روح قدس كما هي سخافات النصرانية النابعة من خرافات الوثنيين.

ونحن نعدد لله كثيرًا وكثيرًا من الأسماء والصفات، ولكن إثباتها بعيد كل البعد عن القول بأن الأب هو الابن، وروح القدس هو الأب، وأن خالق الكون هو الذي صلب على خشبة في أرضه، فالتمثيل بالشمس وأوصافها لا يخدم قضية التثليث الوثنية، ولا يعدو أن يكون من اللعب بالألفاظ، خداعًا لمن لا يعقلون من الصبيان وأمثالهم، إن الله سبحانه خالق هذه الأكوان، وما سواه مخلوق له أوجده من العدم، ولن تنفك عنه صفة العبودية مهما كان سواء كان موسى أو عيسى أو محمدًا أو الملائكة.

وأما الشمس فإن قرصها لا يجوز أن يسمى ثلثها، وكذلك أشعتها أو حرارتها فإن الصفة لا تكون قسيمة للذات بتاتًا، ولكن المفتون لم يكتف بهذه المهزلة، بل أتى بالعدد الآخر من مجلته المدرسية بأهزل منها واصفًا رجلًا اسمه إبراهيم ذو عائلة، فيسمى رب أسرة، لكنه لما خرج من بيته أنقذ إنسانًا من مهلكة فسموه منقذًا، ثم صار أستاذًا في مدرسة فسموه معلمًا، وصاروا ينادونه إبراهيم، فأيهم إبراهيم، هل هو الأب رب الأسرة؟ أم هو المنقذ؟ أو المعلم؟ كلهم إبراهيم وإن

اختلفت الألقاب مع الوظائف، وهكذا الله أيضًا هو الخالق فهو الله الآب، وهو الله الذي أنقذ فهو الابن، وهو المعلم للرشاد فهو الله الروح.

وهذه خزعة سخيصة فإن إبراهيم الأب أو المنقذ أو المعلم يستحيل أن يكونوا ثلاثة أقانيم على النحو المألوف في النصرانية، وإنما المعقول أن يقال: الله الواحد يوصف بالقدرة والعلم والرحمة والحكمة مثلاً، وهذا ما يذكره الإسلام ويعتقده المسلمون، فالله ذات واحدة، لا يقبل التعدد ألبة، وأما صفاته فهي قائمة بذاته وليست قسيمة لها، وروح القدس هو جبريل عبد الله مخلوق له، والمعلم المرشد الصالح عيسى عبد مخلوق له، وما دام المسلمون يتمتعون بعقولهم ويستعملونها فلا يقبلون إلا هذا، وأما الذي يهدر عقله فيفر من التناقض إلى التلاعب بالألفاظ فهذا لا فائدة في البحث معه.

وإذا كانت جميع العوالم العلوية والسفلية تستمد وجودها لحظة بعد لحظة من الله الحي القيوم حافظها وممسكها، فكيف بقيت بعد قتله وصلبه ﴿سُبْحَنَ اللَّهُ عَمَّا يُصِفُونَ﴾؟ وإذا كان عبث اليهود في عقول النصارى قد بلغ تأثيره ما بلغ في العصور التي يسمونها مظلمة، فكيف يستمر هذا العبث أو يكون مقبولا عندهم في العصر الذي يسمى عصر النور؟ يا للعقول وزيغة الأذهان.

فالبابا للأقباط يصدر لتضليل الناشئة منشورات من هذا القبيل، ولم يكتف بذلك، بل كتب أسطورة مقبوحة يصور فيها صيحات بعض البائسين في عدد من الأقطار وثورتهم على الله ومحاكمته ليزوق ما ذاقوا وليعذب حتى يموت، وأنه نفذ فيه الحكم بعد أن أضرار نفسه إلى عبد في شبه الناس، وأطاعهم حتى الموت والصلب، في حكاية بشعة لا يستطيع بناني كتابتها، ولكن أحيل القارئ على الشيخ محمد الغزالي المعاصر في كتابه «قذائف الحق» فإنه ذكر في أوائله أنواعا من ذلك الإسفاف السمج الذي لا يتصور أن ينطق به عاقل يحترم نفسه

أمام الناس، ولكن بابا الأقباط صاحب الفم الذهبي المتعفن - فض
الله فاه - يسترسل في سخافته لمعرفته بأتباعه الذين سمحوا له
بمصادرة عقولهم.

وقد ذكر الغزالي عدة منشورات له من هذا القبيل، وعلق عليها
باقتضاب كاف، وقال - بارك الله فيه -: لا أعرف قضية طال فيها
الللجاج دون سبب يعقل مثل قضية الصلب والفداء، ولعلها أصدق
شاهد يساق لقوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ ولا أزال أذكر
حكاية القس الألماني الذي زارني، وشاء له سوء حظه أن يحدثني
فيها، فقلت له ضاحكًا: أترى هذا الثوب الأبيض الذي ألبسه؟ أرايت
إذا وقعت عليه نقطة حبر أتزول إذا غسلت أنت ثوبك؟ قال: لا،
قلت: فلم خطئي - إذا - اعتذر عنه آخر؟ عندما ألوث نفسي بخطأ فأنا
المسؤول عنه، أغسل أنا نفسي منه، أشعر أنا بالندم عليه، أقوم أنا
من عثرتي إذا وقعت، ثم أعود إلى الله تائبًا أطلب منه الصفح، أما
أن العالم يخطئ فيقتل الله ابنه كفارة للخطأ الواقع فهذا ما يضرب
الإنسان كفًا بكف لتصوره، إن المسيحيين يقولون: إن الله الابن
صلب، لكنهم يقولون كذلك: إن الأب هو الابن هما والروح القدس
جميعًا شيء واحد، إن كان كذلك فالقاتل هو القاتل، وذلك سر ما
قاله أحد الفرنجة المفكرين: خلاصة المسيحية أن الله قتل الله لإرضاء
الله اه. ما أردت نقله باختصار بسيط، وقد ذكر قبلها وبعدها شيئًا
من أقاويلهم البشعة التي يحاربها الدين الصحيح والعقل، وتساءل
معه هذه التساؤلات:

١ - هل كان العبيد الثائرون على الله يعرفون أنه عديم الإحساس
بآلامهم، فأحبوا إشعاره حتى يحكموا بقتله؟

٢ - وهل انقطعت هذه الآلام بعد الصلب أم بقيت تتجدد على اختلاف
الزمان والمكان، وبذلك لم يحصل بالصلب منفعة؟

٣ - ما هي درجة السلطة التي يملكها هذا الإله في العالم؟ وهل هي من الهوان بحيث تسمح للثورة عليه.. إلخ، وإلى أن تساءل: لماذا يقتل الله ابنه الوحيد من أجل ذنوب الآخرين؟ أليس الأعقل والأعدل أن يقول للمذنبين: تطهروا من أخطائكم وتوبوا إليّ أقبلكم؟ ولا قتل هناك ولا لف ولا دوران، هكذا فعل الإسلام وأرسى قواعد العلاقة الصحيحة بين الله وعباده ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ١١٠﴾، ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ لا يتحمل غيره من إثمه شيئًا أبدًا.

أما قصة أن لله ولدًا وحيدًا أو غير وحيد فكذب صارخ، إن الولادة شيء يتوقع بين بعض الأحياء، ولا مكان لهذه المفاهيم عند تصور الألوهية ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِّ وَكِبَرُهُ تَكْبِيرًا ١١١﴾، ونحن المسلمين مكلفون - كسائر البشر - بتزكية نفوسنا وصقلها ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ١١٢﴾ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ١١٣﴾، فإذا أخطأ أحدنا ذهب إلى ربه يستغفره ويتوب إليه: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ١١٤﴾ وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ١١٥﴾ وَالْكَافِرُونَ هُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ١١٦﴾ [الشورى] وما دخل آدم أو عيسى أو محمد في ذلك، إنهم كلهم بشر يحتاجون إلى المغفرة ويطلبون من ربهم النجاة.

أما الهراء الذي هو أسخف من هذيان المجانين، والذي ينشره القبطي زاعمًا أنه حقائق مخفية، حقائق أنت أحوج إلى إدراكها من الهواء الذي تتنفسه، ثم يقول: تعالى إلى الرب يسوع كما أنت، لا تسع في إصلاح نفسك؛ لأنه يستطيع أن يخلق منك شخصًا جديدًا طاهرًا، يسوع يطلبك في حالتك السيئة، وما عليك إلا أن تعترف بكل الشرور التي أنت مستعبد لها، وتقبله مخالطًا شخصيًا لك، إذا فعلت ذلك فإن حمل خطاياك ينطرح من ظهرك.

ويقول في نشرته المرذولة: هب أنه طلب منك أن تشترك في جريمة صلب ربك والهزء به، أكنت ترضى؟ يقيئًا لا، ولكنك ما دمت لم تختبر قوة صلب المسيح في خلاصك من الخطيئة، فإنك بخطاياك تشترك في جريمة قوة صلب ربك.

فانظر أيها القارئ والسامع إلى هذه المهازل التي سماها «حقائق أنت أحوج إلى إدراكها من الهواء الذي تتنفسه»، يا له من هراء لا يستحق الالتفات إليه والإصغاء، يطلب من المجرم أن لا يستعذب من جريمته ولا يتخلى عن مظلّمته، ولا يخرج من طغيانه، ولا يتسامح ممن أساء إليه أو ظلمه، ولا يعمل حسنات ماحيات لذنوبه، بل يوجب عليه الذهاب إلى المسيح دون أي سعي في الإصلاح، ليعترف هذا بشروره ويقبله مخلصًا له، وحينئذ تنحط عنه خطاياها، ومن الذي يتمثل فيه شخص يسوع المسيح؟ إنه القس وما شاكله من البابوات ورجال الكهنوت، فعلى هذه الحال ينطبع النصراني بأنواع الشرور دون وخز ضمير أو خوف من العواقب، ما دام هذا الكاتب يحذره من إصلاح نفسه، ويوجب عليه أن يأتي إلى الكاهن النائب عن المسيح بكل شروره، إذن فلا حرج على عصابات النصراني ودولها في كل مكان إذا عملوا المجازر الوحشية بالمسلمين، ونهبوا خيرات الشعوب، وعملوا كل فاحشة وكل جريمة، دون أن يرجعوا إلى شيء من الرشد، بل يذهبون إلى الكاهن ليحط عنهم خطاياهم.

ما أخطره من تعليم فيه غايات الوبال والشرور على الإنسانية، ثم يزعم أن من لم يعتقد في المسيح قوة التخليص من خطاياها بالصلب فإنه شريك في جريمة صلبه، هذا منطق لا يتفوه به إلا المتخلى عن كل عقل وضمير ودين، نعوذ بالله من همزات الشياطين، ما أشقى الإنسانية إذا المجرمون لم تؤنبهم ضمائرهم، ويرجعوا إلى رشدهم فيتوبوا إلى الله من ذنوبهم وجرائمهم، ويبدلوها بأعمال صالحة حسنة ماحية لها، كما أرشد إليه الإسلام، بل تابّر المجرم على

الإصرار معتمدًا على المسيح، إن الدين الذي يأمر علماءه المجرمين بهذا لأسخف من كل خرافة، وصدق الله العظيم: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾.

ثم العجب من تحميل الكاتب خطيئة صلب المسيح - على فرض وجودها - كل من لم يقبل تعليماته بالاعتماد على تطهير المسيح للمجرم بدون الرجوع عن المظالم، فتعسا لعقول تقبل هذا الهراء المرذول، والحقيقة أنهم لم يؤمنوا بالمسيح الحق، مسيح الهدى الذي هو عبد الله ورسوله، بل آمنوا بمسيح زعموا أنه ابن الله، ثالث ثلاثة، وأنه الله وابن الله، وأنه دعاهم إلى عبادة نفسه وأمه، وهذا كالمسيح الدجال، وأما مسيح الهدى عيسى فنحن المؤمنون به دونهم، وهم المكذبون به والمفترون عليه والمنتقصون لمن أرسله غاية الانتقاص كأنهم اتفقوا على أن رب العالمين نزل عن عرشه ومقام عظمته، ودخل في بطن امرأة من محل الحيض والطمث بضعة شهور، ثم خرج من فرجها وهو طفل يمص الثدي، ويكي ويكبر شيئًا فشيئًا، ويأكل ويشرب ويبول ويتغوط، ويصيح ويمرض ويفرح ويحزن، ثم دبر حيلة على عدوه إبليس بأن مكن أعداء اليهود من نفسه فأمسكوه وصلبوه على مشهد من الأراذل والأوباش، وتوجوه بالشوك، وأوجعوه بالضرب والصفع وهو يستغيث ويكي بدون جدوى، وهو الذي اختار هذا كله لتتم له الحيلة على إبليس ليخلص آدم وسائر الأنبياء من سجنه، ففداهم بنفسه حتى خلصهم من سجن إبليس.

فالأمة التي هذا اعتقادها بربها وتصويرها إياه بصورة العاجز المحتال الذي يتحول عن عرشه لتجري عليه هذه الأمور البشعة، وإلا فلا يقدر على تخليصهم من إبليس اللعين المطرود من السموات، إن اعتقادها من أفسد الاعتقادات التي لا تتمشى على الحيوان، ولا يهضم العاقل تصديقها لولا اعتراف كبارهم من الرهبان والقسيسين والزهاد وعلماء الكهنوت، فهذه الأمة كيف يحصل معها التفاهم وجماهيرها

غارقة في التقليد، ورجال كهنوتها تسيل عليهم المادة من الجهال الذين تنطلي عليهم تلك المهازل التي لا يقبلها إلا البليد من الحيوان، حتى إن بعض أكابرهم يقول: إن اليد التي خلقت آدم هي التي باشرت المسامير ونالت الصلب.

فلم يفكر بقدرته على طرد إبليس ولا بما عنده من الملائكة شديدي البأس والقوى الذين لا يعصونه وهم بأمره يعملون، هذا الإله العظيم الذي أمر واحدًا من الملائكة باقتلاع مدن قوم لوط ورفعها على جناحه إلى قرب السماء ثم قلبها عليهم، حتى كانت لجة من بحر مهلك، كيف لم يسلط على اليهود؟ هذا الإله الذي طرد إبليس من السماء بقوته، وكتب عليه اللعنة الأبدية والشقاء سرمدي، ثم تاب على آدم واصطفاه للخلافة والنبوة يضطر إلى الرضى بكل خسة ومذلة ليحتال على إبليس في غفران الخطايا؟ لقد جعلوه في غاية الهوان أمام ضعيف الكيد الوسواس الخناس، إن هذه العقيدة لا تتمشى ولا في حكايات الحداثيين والحداءات فتعالى الله وتقّس عما يقولون علوًّا كبيرًا ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (١٨٠).

ولما كان دينهم على هذه المثابة من مخالفة المعقول ومحاربة العلم والعقل الذي يكشف باطلهم كثر فيهم الإلحاد وازدراء الدين والمروق منه، خصوصًا مع نشاط الدعاية الماسونية اليهودية ضده، حتى ثاروا على الكنيسة التي كانت سبب تخلفهم في ميادين الحياة، وأقاموا حكمًا علمانيًا ليس للدين عنده مكان في جميع شؤون الحياة، حتى إنهم جردوا التعليم والتربية من الدين، وبنوهما على القوميات والوطنيات المتمثلة في أشخاص دجاجلة ماهرين في العهر السياسي والتخريب الفكري، ولكنهم انطلقوا في ميدان القوة والتصنيع والاختراعات البارعة التي حرمتهم منها الكنيسة ذات الدين الفاسد الذي لا يصلح للحياة، فكان عملهم منطلقًا للماسونية اليهودية في الدعاية ضد الإسلام والمناداة بعدم صلاحه وعدم بناء الحكم عليه؛

لأنه لا يساير التقدم ولا يناسب أحكامه للبشرية.

فقاسوه على الدين الكنسي النصراني، واستشهدوا بأوضاع الأوربيين الذين اطرحوا الدين الكنسي وثاروا عليه، وقياسهم فاسد، واليهود يعلمون فساده، فإن الدين الإسلامي دين الله الصحيح، هو دين العقل والعلم والصناعة والقوة والإبداع في مخترعات القوة الحربية التي أوجبها على أهله، بخلاف الدين الكنسي الكهنوتي المخالف للعقل، والمحارب للعلم والاختراع، فهو الذي يجب طرحه ومنابدته والكفر به؛ لأنه افتراء على الله، ومضرة لعباده، حيث يجعل بعضهما أرباباً لبعض والعياذ بالله، ولكن الماسونية اليهودية لبست على أفرانها والمنخدعين بهمزاتها، فقلدوا الغرب الكافر في منابذة الدين وإقامة حكم علماني على أساس الكفر بالله، بموالات أعدائه والاستهانة بحرماته وإباحة الفواحش وكل محرم، ومحاربة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فالتقى أدعياء الإسلام بالنصارى الذين ابتعد عنهم أبناؤهم في الغرب لقوة الخداع الماسوني بالقوميات كما أسلفنا تفصيله، والذي يرقب سير الأحداث يعرف أن مكر اليهود بالنصارى من عهد «بولس» حتى الآن إنما هو من أجل تجنيدهم في مصالحهم، كما أفصحت عنه الوثيقة اليهودية السابقة وغيرها، وقد عبثوا بالمسلمين في إلهاب حماس شبابهم وجهالهم ومفتونيهم بالقوميات والوطنيات، مبتدئين بخداع الأتراك بالقومية الطورانية والإطاحة بالحكم الإسلامي، وتمزيق بلاده إلى دول وإمارات بينها حدود اصطناعية ونعرات إقليمية، وكل هذا خدمة لليهود، وتمكين لهم من إقامة دولتهم الزنيمة، ولهذا تجد كتاب النصارى وأدبائهم تعاونوا مع اليهود في تكوين القوميات والتحمس لها، خدمة لليهود.

والمخدوعون من المسلمين لم يشعروا ومتى يشعرون؟! بل قسم منهم لن يشعروا أبداً؟ لأن قلوبهم صارت غلفاً كقلوب أساتذتهم

اليهود، فلم توقظهم النكبات ولا استعلاء شأن اليهود في مناطقهم، ولا تعاون الدول النصرانية معهم، والعجب أن جميع الدول القومية التي أقامتھا السياسة الاستعمارية والحركات الثورية النابعة من المخابرات الأمريكية والإسناد الأمريكي والشيوعي لم تُقم للمسلمين وزنًا في أي مكان قريب أو بعيد، ولم تبال بما يصيبهم من نكبات النصرائى في كل مكان، وحتى المتنفذون في البلاد الإسلامية على هذه الشاكلة، وذلك لما يحملونه من الخواء الروحي والمفاهيم القومية اليهودية والمذاهب الشيوعية اليهودية، فكل فريق منهم راكس في رجس من أرجاس اليهود ومتوحد في مستنقعاتها القذرة مهما ادعى من الدعاوى، أو زعمت له وسائل الدعاية من أنواع الدجل والتضليل، وإضفاء ثوب القداسة عليه.

ومن هنا يتضح مقاصد اليهود من مكرمهم بالنصارى منذ العصور الوسطى، للتعاون معهم ضد المسلمين الذين ناموا بين جهلهم بالحقائق وجبن علمائهم عن مقاومة التيارات اليهودية بمختلف الشعارات، وتساهل معظمهم بادی الأمر، وخدمة بعضهم لتلك الزعامات خوفا وطمعا وعبادتهم للمادة والشهوات حتى استفحل شر المبطلين، وتفاقت شروهم بنجاح مخططاتهم ضد المسلمين السادرين، ولم يكتف النصارى بتنفيذ المخططات اليهودية التي كسبوا بها أولاد المسلمين، وأقاموا حكومات قومية علمانية، أبعدوا بها الإسلام عن القيادة العسكرية والسياسية والفكرية الثقافية، بل نشطوا في التبشير والإكثار من الكنائس، والعمل على تقسيم القطر الواحد من بلاد المسلمين إلى دولتين باسم النصرانية، مع أنهم لم يتفقوا في تحديد لاهوتية المسيح من ناسوتيته تحديداً منضبطاً، فمنهم من يقول: إن له أقنوماً استمدّه من أبيه الله، وطبيعة إنسانية استمدّها من مريم، ومنهم من يقول: إن له طبيعتين في طبيعة واحدة باللاهوت والناسوت، وإنه أقنوم واحد ووجه واحد، ومنهم من يقول بذلك

ويزيد بأن مريم هي أم الله، ومنهم من يقول بأن الله ذات منفصلة الأقانيم، ومنهم من يقول: بأن للمسيح طبيعتين ومشيتين وليست واحدة، ومنهم من يقول: إن الأب وحده هو الله، والابن مخلوق، إلى غير ذلك مما نقلنا ردود العلماء عليه.

وكل هذا الخبط الذي يقرر بعضه مجامعهم السياسية ونحوها لم يستندوا فيه على أساس علمي أو برهان عقلي أو نص من أناجيلهم، إذ كل إصاحاح من أناجيلهم ينقض ما قبله، وكل فقرة تهدم ما قبلها وما بعدها، فلا هي كتب علم ولا كتب دين، وإنما هي مجموعة روايات وأساطير متضاربة متناقضة كما أسلفنا، ومع هذا فقد أخذوا على عاتقهم مكافحة الإسلام ومحاربته وأهله في كل مجال ومكان، والسبب في ذلك أن الإسلام يأمر أهله بالوفاء والأمانة، وينهاهم عن الغدر والخيانة، ويأمرهم بالاستقامة والحلم والرحمة، وينهاهم عن الانحراف والغضب والقسوة، ويأمرهم بالفضائل والعدل والإحسان، وينهاهم عن الفجور والفحشاء والمنكر والبغي، ويربط المسلم بخالقه ربطاً مباشراً لا يحتاج إلى وسائط ولا دجاجة يصدرون صكوك الغفران ويتحكمون في مصائر العباد.

هذا الإسلام الذي يحرر النفوس من أولئك ويربطها بالله سبحانه مباشرة، هو الذي يحاربونه لأجل ذلك، واعلم أن التخريب الكنسي في البلاد الإسلامية التي يوجد فيها أقليات نصرانية لم يقتصر على تخريب الضمائر، بل تعداه إلى عمالة الأعداء وبث المنازعات الطائفية لزعزعة الأمن والاستقرار، ولتقسيم البلاد إلى حكم نصراني خاص، فلم يكتفوا بالحكم العلماني الذي رفع رءوسهم على المسلمين وبوأهم القيادات المختلفة، بل يريدون ملك كل وحدة وطنية أسسوا القوميات من أجلها، وخدعوا المسلمين في سلوكها، ويريدون أن يحلوا بالمسلمين كل مصيبة، ولهذا أصدر البابا بولس السادس أمره لأتباعه من الكرادلة والأساقفة والبطارقة أن ينتسبوا للمحافل الماسونية ليحتسوا من قبحها

ودمها وصديدها، ولكي يتزودوا من تعاليمها الخبيثة الشريرة ما يؤهلهم لزيادة التخريب، وللتعاون مع اليهود ضد المسلمين.

هذا وإن للنصارى أحابيل كثيرة في خداع العوام والبسطاء من المسلمين، منها قولهم: إنكم أيها المسلمون تنخذلون أمام النصارى دائماً والنصارى منتصرون، وهذا خلاف الحقيقة والتاريخ، فالعزة لله ولرسوله وللمؤمنين الصادقين في متابعة الرسول، فإن النصارى خابوا في وقعة مؤتة مع كثرتهم الهائلة أمام سرية قليلة، ثم نكصوا عن مواجهة الرسول ﷺ في تبوك حتى رجع دون أن يحاربوه، ثم استسلم نصارى نجران ودفعوا الجزية، حتى إنهم رهبوا من مباهلتهم ﷺ، ثم انهزموا بعد وفاته أمام جيوش أصحابه على قتلها لضعف عدتها أمام كثرتهم وقوتهم في اليرموك وفي تخوم الشام، ثم انهزمت جيوشهم في الشام جميعه، ثم في مصر وأفريقيا وغيرها.

ولم يكتب لهم نصر أبداً أمام المؤمنين الصادقين المخلصين في قرون كثيرة، حتى في حروبهم الصليبية المشهورة خيب الله آمالهم، ولم يقم لهم دولة في بلاد الإسلام إلا بعد انحراف المسلمين عن الإيمان واتباعهم الشهوات، وتهاونهم في المعاصي، وتركهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتقاعسهم عن حمل رسالة الله والقيام بواجبه، ومع هذا فأكثر احتلالهم مبني على الخداع والخيانة واستضعاف النفوس واستغلال عديمي الإيمان للتجسس وأشكاله، حتى إنهم استعانوا على المسلمين ببعضهم من ذوي الأغراض أو النفاق، وهم يعلمون تمام العلم أنه لا طاقة لهم بمحاربة المسلمين الصادقين والمخلصين.

ولذلك خططوا الخطوط العريضة لإزاحة المسلمين عن روح الدين وحقيقته، وجعلهم مسلمين بمجرد الانتساب فقط، وعملوا على إغرائهم بالمسكرات ودور اللهو المتنوعة والمراقص والفواحش وجميع دواعي الفساد والإفساد، ليحرموهم من نصر الله ومدده، ويمسخوهم إلى قطعان لا تصلح للكفاح ولا للجهاد، حتى إنهم أخذوا يعيرون

المسلمين بأن دينهم قام على القوة وإسالة الدماء متعامين عن خططهم النصرانية المقبوحة في الغزو المرتكز على الطمع والجشع والتخريب والإبادة، وجميع الأعمال الوحشية التي ليس لها هدف سوى الاستعمار والاستغلال، وفرض نفوذهم الكافر الظالم، واستذلال عباد الله، واللعب بمقدارهم.

ومن شبهاتهم أن جهاد المسلمين كان بسبب الجوع والطمع، وهذا كذب مخالف لواقع المسلمين الاعتقادي والاجتماعي، فإنهم في آخر حياة الرسول ﷺ زال عنهم الجوع والبؤس بما أفاء الله عليهم من خيبر والبحرين واليامة المسلمة وخراج نجران وغيره، وأما واقعهم الاعتقادي فإنهم يتنافسون في الجهاد والإنفاق في سبيل الله لإعلاء كلمته وقمع المفتري عليه، وإقامة حكمه وحدوده سبحانه في الأرض، ولم تكن غايتهم الطمع ولا الاستعلاء في الأرض، وقد رباهم الله في وقعة أحد على الإخلاص ورفض الطمع، وتاريخهم يشهد لهم بالنزاهة والعدالة، بحيث لم يعرف الغلول في جيوشهم، وقصة بساط كسرى مشهورة، وما أخذهم الجزية إلا في مقابلة الحماية ورفع سيف الله الذي رفعه بها، ولذا تسقط عن أسلم ويحل محلها الزكاة.

وقد اعترف أعداء المسلمين أنه لما يوجد فاتح أرحم ولا أعدل من المسلمين، ولذا فإنهم لم يحاولوا الثورة عليهم في وقت انشغالهم بالفتن الداخلية بعد مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهذه شهادة رئيس الأقباط للتحرير الإسلامي بعد أن رجع إلى الإسكندرية من غيبة طويلة قضائها مستخفياً في الصحاري، هارباً من طغيان الرومان الذين حكموا بلاده وهم على دينه، إلى أن حرر المسلمون بلاده منهم، فجاءه ورأى الأوضاع على أحسن ما يرام فقال: كنت في بلدي الإسكندرية فوجدت فيها أمناً بعد خوف، واطمئناً بعد البلاء، وقد صرف الله عنا اضطهاد الكفرة - يعني الرومان - وفرح القبط كما تفرح الأسخال إذا حلت من عقالها لترتشف من ألبان أمهاتها.

فهذه شهادة لها قيمتها من رئيس كبير له قيمته الدينية عندهم، ويشهد رئيس الكنيسة في «إنكلترا» للمسلمين بقوله في مؤتمر الكنيسة: إن الإسلام ينشر لواء المدنية التي تعلم الإنسان ما لم يعلم، فمنافع الدين الإسلامي لا ريب فيها، وفوائده من أعظم أركان المدنية ومبانيها.

ويقول الفيلسوف «برنارد شو» وقد كشفت الحرب العالمية الثانية عن ساقها، واستمر أوارها فأكلت الأخضر واليابس وتطلع رجال الفكر إلى بريق النجاة: ما أحوج العالم اليوم إلى رجل كمحمد يحل مشاكله وهو يحتسي فنجاناً من القهوة.

ويقول الفيلسوف «توماس كارليل» في كتابه «الأبطال»: لقد أصبح من أكبر العار على أي فرد متمدن من أبناء هذا العصر أن يصغي إلى ما يظن من أن دين الإسلام كذب، وأن محمدًا خداع مزور، وأن لنا أن نحارب ما يشاع من مثل هذه الأقوال السخيفة المخجلة، فإن الرسالة التي أداها هذا الرسول ما زالت السراج المنير منذ اثني عشر قرناً، ثم قال: فمن فضائل الإسلام تضحية النفس في سبيل الله، وهذا أشرف ما نزل من السماء على بني الأرض.

وهذه شهادة نظمي لوقا النصراني عن شريعة الإسلام: تلك هي شريعة الإخاء وهي شريعة الحرية التي لا تعرف قيصر ولا تعرف عقدة إثم، ولا تعنو حياة الخلق فيها لغير الله، أفهي شريعة مساواة؟ إنها لشريعة مساواة، وما هي شريعة تسوية، هي شريعة عدل، والعدل أن يؤتى كل ذي حق حقه، أن يكون التقدير فرعاً على التقدير، كذلك تتفاضل الأقمار والأشجار، أفلا تتفاوت بين الناس الأقدار؟ ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّاسِ عَلَى بَعْضٍ﴾، ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ حاشا وكلا، لا يستوون وإن كابر الجاهلون أو ظلم الظالمون، وإنما كانوا أنفسهم يظلمون، بل ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾، ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِمَّا عَمِلُوا﴾، كل إذن ينال على

قدر عمله ولكن بغيربغي، ذلك أنه يريد ﴿لِيَبْلُوكُمْ فِي مَا ءَاتَاكُمْ﴾، [الأنعام: ١٦٥] وبغير حبس الأرزاق أو استغلال للثراء، أو إثارة للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة، ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤]، وسبيل الله منه ما هو حرب بالسلاح، وما هو دفع لبلاء داخلي، أو إصلاح أو منفعة عامة للجماعة كافة، فذلك هو سبيل الله حقاً؛ لأن الله غني عن العباد، وإنما يريد وجه الله من نفع الناس وخفف عنهم، ويسر لهم أمور معاشهم فذاك الإحسان وابتغاء سبيل الله ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧] يتداوله فيما بينهم استئثاراً واحتكاراً، وتلك حكمة العسف بالناس وإذلالهم وإعناتهم في أزراقهم.

وقال «نهرو» في وصيته لبنته: وإنك إذ تقارنين بين رسالة الأخوة الإسلامية هذه بحالة النصرانية المنحلة تعرفين مقدار شرف هذه الرسالة وتأثيرها لا على العرب وحدهم، ولكن على جميع شعوب البلدان التي وصل إليها العرب.

وتقول عالمة الإيطالية الدكتور «فاليري»: في بلد قفر وواد غير ذي زرع منعزل عن الإنسانية المتمدنة تفجر ينبوع ماء سلسل عذب منعش، بين قوم من الهمج جبابة غلاظ القلوب، لا يخضعون لسلطان ولا يتقيدون بقيد، ذلك ينبوع هو دين الإسلام الذي تدفق بغزارة، واتخذ سبيله في الأرض سرباً، فكان نُهيئاً استحالة بعده إلى نهر عظيم، سرعان ما تفرعت منه آلاف الجداول والأنهار التي تغلغت في البلاد طويلاً وعرضاً، ولم يلبث أناس أن تذوقوا هذا الشراب العجيب، وشُفوا من أمراضهم الاجتماعية، واتحد المختلفون منهم والمتخاصمون، وانطفأت نيران الحقد والكراهية المشبوبة في صدورهم، وزالت من بينهم أسباب النفور والخلاف.

وكتب الفيلسوف الكبير «توماس كارليل» عن القتال في سبيل الله فقال: كانت نية محمد أن ينشر دينه بالحكمة والموعظة الحسنة فقط،

فلما وجد أن القوم الظالمين لم يكتفوا برفض رسالته السماوية حتى أرادوا أن يسكتوه، فلا يطيق عزم ابن الصحراء على أن يدفع عن نفسه دفاع رجل عربي، ولسان حاله يقول: وأما وقد أبت قريش إلا الحرب فلينظروا أي فتیان هيجاء نحن، ثم قال كارليل: ولقد قيل كثير في شأن نشر محمد دينه بالسيف، فإذا جعل الناس ذلك دليلاً على كذبه فقد أخطأوا وحادوا، فهم يقولون: ما كان الدين لينتشر لولا السيف ولكن ما هو الذي أوجد السيف؟ هو بدون شك قوة ذلك الدين وأنه حق، والرأي الجديد أول ما ينشأ يكون في رأس رجل واحد، فالذي يعتقده هو فرد... فرد ضد العالم أجمع، فإذا تناول هذا الفرد السيف وقام في وجه الدنيا فقلما والله يضيع.

ثم قال: وأرى أن الحق ينشر نفسه بأي طريقة حسبما يقتضيه الحال، لا أحفل أكان انتشار الحق بالسيف أم باللسان، أم بأية آلة أخرى، فلندع الحقائق تنشر سلطانها وتجاهد بأيديها وأرجلها وأظفارها، فإنها لن تهزم إلا ما كان يستحق أن يهزم، ويقول «الكونت هنري دي كاستري»: إن مبالغة المسلمين في الإحسان إلى خصومهم هي التي مهدت الثورة عليهم - يعني في إسبانيا، وأتاحت للمتعصبين المسيحيين أن يجمعوا أمرهم على العصيان، وأن يستغلوا الفرص في القضاء على الدولة التي منحتهم حق الحياة وحرية الدين، ولو أن المسلمين عاملوا الأسبان مثل ما عامل المسيحيون الأمم السكسونية لأخلدوا للإسلام واستقروا عليه.

وأقوال المنصفين للإسلام كثيرة نكتفي منها بهذا.

ومن شبهات النصارى الهزيلة انتقادهم على المسلمين لقرن اسم النبي محمد بشهادة التوحيد، فقد نشرت مجلة «بشائر السلام الإنجيلية» في جزئها التاسع نبذة عن الحياة في الجاهلية والإسلام، زعمت بها أن الإسلام في عقائده دون الجاهلية، وذلك يجعل الإيمان بمحمد ﷺ محتملاً بعد الإيمان بالله فجعلت هذا شرگًا، وما هذا إلا

محض الإيمان بالوحي والرسول، فإن من ينكر النبوة كافر عند المسلمين، حتى ولو نبوة موسى أو عيسى أو غيرهم من الرسل، فيظهر من كلام المجلة أن الإيمان بالوحي شرك ووثنية، وتعبيره بمقارنة الاسمين في الشهادتين لا يزيد شبهته قوة، فإن صيغة الشهادة المروية في الشهادتين فيها أعظم ترديد لتأكيد التوحيد وهي «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله». ففيها الشهادة لله بالتوحيد ونفي ألوهية ما سواه، ثم فيها التأكيد بقوله: «وحده» تأكيدًا لانفراده بالألوهية، ثم فيها تأكيد التأكيد بقوله: «لا شريك له» ففيها التأكيد لتأكيد وحدانيته ﷺ.

وأما قرن شهادة الرسالة لمحمد بشهادة الألوهية فهي لمجرد التشريف وليس فيها ما يخل بالتوحيد ويوهم الشرك كما زعم هذا الكاتب الذي هو غارق في أتون الشرك بل فيها تأكيد التوحيد بإثبات الرسالة لمحمد والعبودية لمحمد ﷺ والشهادة له بالعبودية لا تجعله ربًّا وإلهًا بأي حال من الأحوال، حتى يعتبرها الكاتب شركًا، والمسلمون لم يستنكفوا عن إعلان عبودية رسولهم لله، وأنه عبد مثلهم لا يملك لنفسه شيئًا، فضلًا عن غيره، فالشهادة له بالعبودية فيها تركيز للتوحيد وبراءة من الشرك، على عكس ما يزعمه النصارى في المسيح من مخالفة التوحيد والتزام أفضع أنواع الشرك والافتراء على الله، فالإله إله، والعبد عبد، أفلا يخجل النصارى من رمي المسلمين الموحدين بالشرك وهم يعتقدون تصريحًا أن الله ثالث ثلاثة، وأن خلاص الإنسان في أن يؤمن بأن الإله مركب من ثلاثة أقانيم، كل واحد منها عين الآخرين، وأن أحد الثلاثة وهو الابن حل في جسم إنسان بواسطة الآخر وهو روح القدس، فصار هذا الإنسان الإله وابن الإله، وإنسانًا وابن الإنسان، وصار هو الله، ثم سلط أعداءه على نفسه فصلبوه، إلى آخر خرافاتهم التي هي أشنع أنواع الشرك وأقبحه. فهم يكلفون الإنسان ما لا يحتمله عقله من الإيمان بكون الثلاثة

واحدًا والواحد ثلاثة، ويجعلونه مقيّدًا بسلطة الرؤساء بمقتضى قاعدة: أن ما يحلونه في الأرض يكون محلّولاً في السماء، وما يعقدونه في الأرض يكون معقوداً في السماء، عجيب من يرمي الناس بالحجارة وبيته أوهى من بيت العنكبوت، وأما انتقادهم السخيف إيانا بحديث أن كلمتي الشهادة مكتوبة على العرش قبل خلق السموات والأرض، فهذا ليس من موجبات عقيدة المسلمين، بحيث إن من عاش ومات ولم يسمع به، أو سمع به ولم يعتقده من الدين لا يعتبر ذلك نقصاً في إيمانه والحمد لله.

ومن شبهاتهم السخيفة انتقادهم ذكر اسم محمد مع اسم الله في مواضع كثيرة من القرآن، وزعمهم أن هذا نظير شرك مع الله في الأمر والنهي والحل والحرية ووجوب الطاعة له والمحبة... إلخ، وهذا ليس فيه أي شيء من الشرك بتاتاً؛ لأن المسلمين يعتقدون أن أحكام الله إنما تؤخذ من نبيه محمد خاتم النبيين، فكل ما يقضي به النبي من أمر الدين فهو مبلغ عن الله، أمره به ويصح إسناده إليه؛ لأنه ﷺ لا ينطق عن الهوى، فكل ما أخبر به من أمر الدين فهو عن الله لا من تلقاء نفسه، وقد قال الله سبحانه: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ فحذوه وما نهكم عنه فأنهوا، فطاعته طاعة لله، والاستسلام لحكمه استسلام لحكم الله، وتشريعاته صادرة من وحي الله، ومحبة المسلمين له نابعة من محبة الله، وتعظيمهم له ناشئ من تعظيم الله، فلو لم يوجب الله عليهم ذلك لما انقادوا إليه وفعلوه، فيكون هذا من محض التوحيد ولبابه، وليس فيه شيء من الشرك، بل إن النصارى من أبشع الأقوام المتمسكين بالشرك والرافضين للتوحيد، ولو لم يكن عندهم من الشرك إلا تقييدهم الفكر والإرادة بسلطة رؤساء الكهنوت، واعتقادهم أن ما يعقدونه في الأرض معقود في السماء، لو لم يكن عندهم من الشرك إلا هذا لكفى باطلاً وكفرًا، إذ أي أنداد جعلها المشركون لله أفظع من هذا؟

ومن شبهاتهم المكشوف كذبها زعمهم أن المسلمين أنزلوا الأحاديث منزلة القرآن، مع اعتقادهم أن القرآن كلام الله والحديث كلام محمد، وزعمهم باطل، يتضح بطلانه مما تقدم، وهو أن الرسول ﷺ مبلغ عن الله لا ينطق عن الهوى، ومع ذلك فالقرآن أعلى من الحديث لثبوت تواتره، بل له خصائص ومزايا ليست للسنّة، كوجوب الإيمان بجميع ما فيه، والتعبد بقراءته، وتكفير من أنكر أقل قليل منه بخلاف السنّة، فإن من أنكر بعضها لا يكفر، ومن ترك العمل ببعضها لعدم ثبوته عنده لا يكفر بمجرد ذلك، والمسلمون بحمد الله ليسوا كالنصارى، يبنون أصولهم على ما يراه رجال الكنيسة، ثم يكفرون من يخالفه، ولا يستحون من انتقاد المسلمين باتباع سنّة نبيهم الصحيحة، وهم يقدسون أقوال الكهنة، زاعمين أن ما عقدوه في الأرض معقود في السماء، فما أشنعه من افتراء على الله أعظم من كل شرك!

ومن شبهاتهم الخبيثة رميهم المسلمين بالشرك، زاعمين أنهم ينفون العبودية لمحمد ﷺ بتسميتهم له «سيدنا» وهذا من أكاذيبهم المقبوحة، وإلا فلم يرد الأمر في دين الله الإسلام بتسمية الرسول سيدًا لا في الكتاب ولا في السنّة، بل ذهب بعض العلماء إلى كراهة إضافة السيادة في صيغة الصلاة والسلام على النبي في تشهد الصلاة الواجب والمفروض، وبعضهم استحبه؛ لأنه من ألقاب التكریم التي اعتادها الناس مع الكبراء والمحترمين، والصحيح كراهتها لعدم ورود النص فيها، وجميع الذين يصفون محمدًا بالسيادة فإنما يصفونه بها لكونه أفضل بني آدم وسيدهم، وقد ورد تبجيله في التوراة والإنجيل، ومع هذا فلا يعتقد أحد من المسلمين العبودية له أبدًا.

وما أكذب النصارى في هذا الزعم، خصوصًا استدلالهم المعكوس بآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ فهو غريب؛ لأن الصلاة من الله الرحمة والثناء عليه في الملاء الأعلى، ولو كان كل من تطلب له الرحمة والثناء من الله في الملاء الأعلى إلهًا، وكل من نخاطبه بصفة

السيادة إلهاً، لكان لنا وللنصارى آلهة كثيرة لا تحصى، والذين يضيفون لقب السيادة لمحمد ﷺ لا يقصدون سوى أفضليته على البشر عموماً؛ لأن الله قرن اسمه باسمه في القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وتفضيله على الأنبياء وجميع البشر، قد ظهرت آثاره المباركة بدعوته التي انتفع بها كثير من خلق الله، فشبهات النصارى المكذوبة ضد المسلمين مما يضحك الثكالي والمحزونين.

ومن شبهاتهم زعمهم مغالاة المسلمين في قدسية محمد ﷺ، بزعمهم أنه نور كائن قبل البشر، فنقول: إن هذه المغالاة ليست من الدين في شيء، ولم ترد في الكتاب ولا في حديث صحيح ولا ضعيف، ولم ينطق بها سلف الأمة وأئمتها المعترفون، ولم تعرف إلا عند القصاص وأصحاب الموالد المبتدعة التي لا اعتبار لها في وزن التابعين لسنة محمد ﷺ وما كان عليه أصحابه، والتابعين لهم بإحسان، وليس ما يفعله الجهالة المبتدعة حجة على المسلمين المتمسكين بالنصوص، ولكن دعاة النصارى لا يتورعون عن الكذب علينا على الرغم من أنهم لا يجدون من المسلمين من يفتري على النصارى شيئاً ليس منصوفاً في أناجيلهم، فليهنك أيها المسلم صدقك مع خصمك وإنصافك له، ولا يضرك ما يُفتري عليك.

ومن شبهاتهم المرذولة جعلهم المسلمين مشركين بدعوى اتخاذهم محمداً شفيعاً، زاعمين أن اتخاذ المخلوق شفيعاً عند الله هو عين الشرك الذي عليه عرب الجاهلية، بل زعموا أن اتخاذ الجاهلية شفعاء كثيرين أخف شرّاً من حصر المسلمين الشفاعة في شفيع واحد، والجواب أن الشفاعة عند المسلمين هي الدعاء، ولذلك يقولون في الصلاة على الميت: اللهم إنا أتيناك راغبين إليك شفعاء، اللهم اجزه بالحسنات إحساناً، وبالسيئات عفوًا وغفراناً، وكانوا يستشفعون بدعاء النبي في حياته، وأما بعد وفاته فقد استسقى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب بالعباس عم الرسول، ولم يذهب إلى

قبره مستشفعاً كما يفعل المبتدعة الذين ليسوا حجة على الإسلام، ولا يجوز جعلهم حجة عليه، والمسلمون السلفيون يستشفعون بكل مؤمن صالح، ويقصدون بذلك الدعاء لهم، كما طلب نبيهم ﷺ من بعض أصحابه أن يدعو له وهو أفضل منه ومن جميع الأنبياء والمرسلين.

ثم إن اعتقاد المسلمين بالشفاعة أنها لا تكون إلا بإذن الله، ولا يطلب قبولها إلا من الله لقوله سبحانه: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾، ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾، ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ (١٠٩) وقال في حق الملائكة: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى﴾ فالمسلم يطمع بشفاعة نبينا ثم يقول: «اللهم شفعه في»، فيطلب من الله قبول شفاعته ولا يسألها النبي استقلالاً.

وإن تعجب فاعجب من قول هؤلاء الذين اتخذوا نبيهم وأمه إلهين من دون الله: إن الذين يقولون إن نبيهم عبد الله، ولكنه أفضل عباده كافة لقوة نفعه لهم، وكمال هدايته هم مشركون بالله بهذا التفضيل! وما ذنبهم إلا أنهم يعرفون فضل نبيهم، ويسألون له رحمة الله، ويطيعون أوامره ويقتدون بهديه، فإن كان هذا شرًا فلا يوجد في الدنيا دين.

ثم لا يستحي صاحب المجلة من قوله: «ويرد على ذلك اتخاذنا - نحن النصارى - السيد المسيح شفيعاً وحيداً بين الناس والناس على ما جاء في الإنجيل، فأجيب: إذا كنا معتقدين أن المسيح مخلوق واتخذناه شفيعاً وحيداً أو معه غيره نكون بلا شك مشركين، ولكن إذا كان المسيح بالحقيقة كلمة الله الأزلي هو الخالق وغير المخلوق الذي كان به كل شيء وبغيره لم يكن شيء مما كان، فلسنا مشركين، بل نعبد إلهًا واحدًا تبارك اسمه.

فما هذه المغالطة والهذيان؟ يجعلون المشرك من اعتقد عبودية رسولٍ لله، وأن شفاعته دعاء الله، وأن التوحيد الخالص عندهم؛

لأنهم اعتقدوا لنبيهم الألوهية، هو الله القديم الأزلي الخالق لكل شيء مما كان قبله وما يكون بعده، وأنه شفيع، أي واسطة بين الناس وبين نفسه بصلبها وبلعنها لإنجائهم، بَخَّ بَخَّ عَلَى هذا التوحيد الذي جرَّهم عَلَى القدح بالمسلمين، سبحان الله عما يصفون، وسلام عَلَى المرسلين، والحمد لله رب العالمين عَلَى دينه الإسلام دين الصدق والإخلاص.

وأما زعمهم بألوهية المسيح، وأنه الشافع لهم كما في الإنجيل فإن في أناجيلهم نصوصًا كثيرة تبلغ بضعة عشر أو تزيد، وكلها تنص عَلَى عبودية المسيح، وأنه رسول ليس بإله، بل هو رسوله إِلَى خراف بني إسرائيل، فتبشيرهم لجميع البشرية بما يعتقدونه كذب وعبث، ما دام المسيح مبعوثًا إِلَى خراف بني إسرائيل، خصوصًا مع طعنهم للإسلام، فإن طعنهم به لؤم وشؤم وافتراء صارخ؛ لأنهم يعلمون في قرارة نفوسهم وما يصرح به المنصفون منهم أن الإسلام قد خدم الإنسانية جميعًا بكل أنواع الإصلاح، وأنه دين الأنبياء كافة، وهو الذي نور قلوب أكثر الناس، ولكن الأنانيات والأهواء تصدهم عنه.

ومن شبهاتهم المقبوحة المفضوحة زعمهم أنه يجوز في مذهب المسلمين أهل السنة أن يؤمن المسلم إيمانًا حقيقيًا وتبقى أعماله شريرة، واعترض كاتب المجلة عَلَى هذا باعتراضين:

أحدهما: أن الإيمان الذي لا ينشئ في صاحبه توبة وعملاً صالحًا بل يتركه وسيئاته تفوق حسناته، ومضاره تزيد عَلَى منفعه فهو إيمان باطل عديم النفع، يحط من كرامة الخالق، ويزيد في شقاوة المخلوق.

ثانيهما: عجز الإيمان المحمدي عن الخلاص التام.

وقد أورد الكاتب بعد الاعتراض الأول كلمات من كتب العهدين، تدل عَلَى أنه يطلب من الإنسان أن يكون كاملاً، ولكنها لا تدل عَلَى أن يكون المؤمن معصومًا من الذنوب، وأورد بعد الاعتراض الثاني

كلمات تدل على أن الإيمان بالمسيح كافٍ للخلاص بدون أن يشترط مع الإيمان عملاً صالحاً، وقد أسلفنا حقيقة مذهبهم أنه لا يقيم للأعمال وزناً، والمصيبة أنهم لا يتورعون عن الغش والكذب، بل يلوون ألسنتهم بالكتاب ليفتنوا عوام المسلمين الجهلاء، ولا يبالون بكون قولهم حجة عليهم، فإن عهدهم الجديد ناطق بأن البر والعمل بالناموس الإلهي لا يغنيان عن الإنسان شيئاً، وإنما يغنيه الإيمان بالمسيح فقط، وبذلك ينجو ويرث الملكوت وإن كان من أشر الأشرار وأفجر الفجار كما أسلفنا معتقدهم، وما يقررون عليه من عدم سعي النصراني لإصلاح حاله، والاكتفاء بالتقدم بالتوبة إلى القسيس الذي يعمل كنائب عن عيسى، فهم الذين يشجع مذهبهم على كل خبث وشر وإباحية، ولهذا لا يتورع أحدهم أن يكون مفسداً في الأرض وسفاحاً، يحدث المجازر البشرية في المسلمين وغيرهم، ما دام يحصل على صك غفران، بدون محو آثار ذنوبه.

أما المسلمون فإن وحي الله عندهم لا يكاد يذكر الإيمان إلا مقروناً بالعمل الصالح، ومذهب أهل السنة أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، ويستشهدون على هذا ببضع وسبعين آية من القرآن، وأحاديث كثيرة عن النبي ﷺ، وهذا سوى الآيات التي ذكر فيها العمل الصالح دون الإيمان، ويصعب علينا الإطالة بذكر الآيات والأحاديث الدالة على ذلك، وهي نصوص واضحة مشهورة معروفة في أغلب سور القرآن وأبواب الحديث، ولو لم يكن منها إلا سورة العصر لكفى، فقد قال فيها الإمام الشافعي رحمه الله: «لو لم ينزل الله على خلقه حجة إلا هذه السورة لكفتهم».

قال صاحب «المنار»: «هذه السورة أجمع للفضائل وأبلغ في الهداية من جميع الكتب التي في العالم سماوية كانت أم غير سماوية ما عدا القرآن، التي هي من مهماته، وهي كافية لأن تكون ديناً مستقلاً لقوم يتدبرون» اهـ.

وإن الشبكة التي يصطاد بها الجاهلين هذا الكاتب وأمثاله إلى المسيحية هي أن خلاص الإنسان محصور في أن يؤمن بدون عقل ولا تعقل بأن الإله مركب من ثلاثة أقانيم، كل واحد منها عين الآخر، وأن أحد الثلاثة وهو الابن حل في جسم إنسان بواسطة آخر وهو روح القدس، فصار هذا الإنسان الإله وابن الإله وإنسانًا وابن الإنسان، وصار هو الله، ثم سلط أعداءه على نفسه فصلبوه، واحتمل الألم واللعنة الإلهية لأجل خلاص الناس من ذنب أبيهم آدم وذنوبهم؛ لأنه لم يجد غير هذه الطريقة لخلاص عباده، تلك العقيدة الجنونية المقتبسة من الوثنيات القديمة - كما أسلفنا - هي التي يطلب الكاتب وأمثاله ممن يدعونهم إلى دينهم أن يعتقدوها بدون أي عمل صالح، بل يجرئهم على جميع المعاصي والشرور، والجاهل يحب أن تباح له المعاصي، ويكون ناجيًا بكلمة يقولها.

ودعاة النصرانية يستيقنون بأنهم إذا دعوا مسلمًا وطالبوه بأداء الواجبات وترك المعاصي لم يقبل تبديل عقيدته مهما كان جاهلاً؛ لأنه يرى أن داعية النصراني يكلفه بمثل تكاليف دينه، ويزيد عليه الاعتقاد اللاهوتي الناسوتي الذي لا يهضمه عقله ولا عقل الحيوان، فلهذا لجئوا إلى الترخيص للداخلين في دينهم بترك التكاليف الإسلامية وفعل ما تهواه أنفسهم من الشهوات والفواحش وجميع الشرور، ليكونوا فيهم قابلية للدخول في العقيدة الجنونية التي حاصلها التثليث، وأن الله عجز عن إنجاء الناس وتخليصهم من ذنوبهم إلا بإهانة ذاته العلية بالحلول في أحدهم ليصلب ويكون ملعونًا حسب شريعتهم، هذا مرادهم، قاتلهم الله أنى يؤفكون!

ومن شبهاتهم إرجافهم بعوام المسلمين الجهلة، حيث زعم كاتب المجلة المفترى أن المسلمين بالإجماع محبوسون في جهنم مئات طويلة من السنين حسب تحديده الكاذب الذي لم يستند على نص في كتبنا أو كتبهم، وإنما سلك مسلك التلبيس في تفسير قول الله سبحانه:

﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ والورود أولاً ليس بمعنى الدخول والاستقرار، وثانياً: أن هذا التحريم بالورود ليس خاصاً بالمسلمين بل سياق الآية في الكفار، وبعدها ذكر نجاة المتقين وسقوط الظالمين فيها، ولكن النصارى يحذفون بدايتها ونهايتها للتلبيس والتضليل، كي يصطادوا الجاهل وسيخيب الله آمالهم، وإلا فالآيات في هذا المعنى هكذا في سورة مريم من (٦٨ - ٧٢) أنه: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًا﴾ (١٨) ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَنتَهِمُ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًا (١٩) ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًا (٢٠) وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا (٢١) ثُمَّ نُنْجِي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا (٢٢).

هذه الآيات الأربعة ينص أولها على إحضار الكافرين والشیاطين حول جهنم، وينص أوسطها على العموم أن جميع الناس واردوها، وقد فسرت الأحاديث الصحيحة هذا الورد المحتم مع عمومته أن ورود المؤمنين هو مرورهم على الصراط المنصوب على متنها، وهو جسر خطير حافته أدق من الشعر وأحد من السيف، وأنهم يعبرون عليه، وبعضهم يكون عبوره كالبرق الخاطف، وبعضهم كأسرع جواد الخيل، وبعضهم يمشون، وبعضهم يحبون، وبعضهم تختطفه كلاليب جهنم التي على حافته، وبعضهم ينخدش، وبعضهم يهوي، فالؤمنون الصادقون هم الذين يعبرونه بأنواع السرعة والمشي والزحف، كلهم ينجيه الله سبحانه كما قال: ﴿ثُمَّ نُنْجِي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾ (٢٢).

فهذا النصراني قد خان الأمانة العلمية بحذفه نصوص وحي الله التي تدينه، ليخبط عقول المسلمين، كما خان الله في توحيده، واستمر بالافتراء عليه، وقد ذكر المفسرون أن في مرور المؤمنين على الصراط ونجاتهم من جهنم في طريقهم إلى الجنان تعريفاً من الله لهم بمقدار نعمته عليهم لدخول الجنة من طريق هذا الجسر الذي جعل لهم على متنه النجاة مما يكرهون والفوز بجميع ما يحبون.

ومن شبهاتهم الخسيصة طعنهم على خيار المسلمين وأفاضلهم، وعيبهم لهم بالخوف من وعيد الله ورجاء وعده، وقد أساء كاتب المجلة الأدب حتى مع الخلفاء الراشدين، عاتبًا عليهم نسكهم وعبادتهم وخوفهم من مكر الله، زاعمًا أن سبب ذلك هو عدم رصيدهم في عقيدتهم من الخلاص والفداء من الذنوب كما هي عقيدة النصارى، حيث إن النصارى يتوفر لهم الأمن في الحياة باعتقادهم صلب الله نفسه لفدائهم وخلاصهم، وأن المسلمين لو صدقوا بعقيدة النصارى واعتنقوها لعاشوا آمنين كالنصارى الذين يفعلون ما يريدون من المعاصي والشرور، مطمئنين إلى تخليص الله لهم منها بعقيدة الصلب والفداء، فهم يعيبون على المسلمين أعمالهم الصالحة الناشئة من خوف الله ورجاء ما عنده.

ولا يسلم المسلمون من طعن النصارى وعيبهم حتى يكونوا مثلهم في سوء العقيدة وفساد التصور وخبث الأخلاق والسلوك، اعتمادًا على إبليس وأعدائه من اليهود الذين لبسوا عليهم دينهم، وأخرجوهم من ملة عيسى الصحيحة إلى ملل الوثنيين من الفرس والبوذيين وغيرهم، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنَّ آتِبَعَتِ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة] هذا خطاب الله لرسوله ﷺ، ولكل مؤمن به إلى يوم القيامة.

هذه عقائدهم الباطلة وتصوراتهم القبيحة التي يبذلون غاية جهدهم لصرف المسلمين إليها عن دينهم، ويعيبون المسلمين بأشرف السجايا والخصال المرتكزة على عقيدة الإسلام، لا عن دين الرسل أجمعين، يعيبون على المسلمين بالخوف من الله الذي يردعهم عن فعل الإثم والفاحشة، وعن ظلم الناس وإهلاك الحرث والنسل، ويعيبونهم برجاء فضل الله الذي وعدهم به على البر والإحسان، والتزام التقوى في جميع أمورهم واجتناب المعاصي، ليكونوا سابقين في الخيرات وهم

لربهم خاشعون، يعيبونهم على ما فيه تحصيل الفضيلة والتنافس فيها، والابتعاد عن الرذيلة وأهلها، فالحمد لله الذي نجانا من القوم الظالمين، ونسأله أن يبعدنا عن طريق المغضوب عليهم والضالين، الذين غرهم في دينهم ما كانوا يفترون.

ومن شبهاتهم المرذولة ووقاحتهم البغيضة طعنهم علينا بالقول بعصمة الأنبياء زاعمين أن أكابر الأنبياء وأولي العزم قد أذنبوا وسألوا من الله المغفرة، إلا عيسى فهو القادر على تخليص الناس من الخطيئة، وأما غيره فهم خطاة، ولا يستطيع الخطاة تخليص الآخرين من الخطيئة، والعجب أنهم استدلووا على انتقاص الأنبياء بما جاء في التوراة من كذب اليهود، ولم يكتفوا حتى استدلووا من القرآن بما ورد فيه من طلب المغفرة، وعلى هذا الأساس يطلبون من المسلمين ويدعونهم إلى الإيمان بعيسى والاتكال عليه في خلاصهم، والمسلمون هم المؤمنون بعيسى حقاً ولكنهم لا يتكلون إلا على الله؛ لأنهم يعرفون حقيقته ومرتبته الصحيحتين بخلاف النصارى الذين غلوا فيه وادعوا ألوهيته، وانتقصوا رب العالمين، وافتروا عليه، وقالوا فيه ما يضحك الثكالى والمحزونين، وفي الرد عليهم نقول:

أولاً: إن المسلمين لا يعتقدون أن الأنبياء يخلصون الناس من عذاب الله، ويدخلونهم بجاههم في رحمته بسبب عصمتهم، وإنما يعتمدون على الله وحده، ويعتقدون أن سبب النجاة هو الإيمان الصحيح بالله ورسله وكتبه على العموم، إيماناً صحيحاً تصدقه الأعمال الصالحة والمقاصد الحسنة الخالصة لله على الشرع الذي جاء به خاتم المرسلين المصدق لهم جميعاً، وأن الرسل جميعاً مهمتهم تبليغ الرسالة للهداية إلى صراط الله المستقيم.

وثانياً: إن عصمتهم عن المعاصي المخالفة للشرعية هي من موجبات الإيمان والتأسي بهم، إذ لو ارتكبوا المعاصي لكان الأمر بالاقتداء

بهم مخالفاً لحقيقة الرسالة ومناقضاً لها؛ لأن من فطرة البشر الاقتداء بالأفعال أكثر من الأقوال، ويعتبرون من خالفت أفعاله أقواله متلاعباً متناقضاً، وليس معنى عصمتهم أنهم مخالفون للبشر في جميع أطوارهم، أو أنهم لا يغلطون فيما يجتهدون به قبل نزول الوحي، بل قد يغلطون فيما ليس فيه وحي غلطاً لا يخل بمدلول الرسالة، ولهذا يأتيهم اللوم من الله حتى يقرهم على الصواب كقوله سبحانه: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يَتُخِذَ فِي الْأَرْضِ﴾ وقوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ وكذلك ليس معنى العصمة تخليص الناس كما يزعمه النصارى المشركون في عيسى.

ونقول ثالثاً في جوابهم: إن عدم نقل المعصية عن المسيح لا ينافي وقوعها منه؛ لأنه لا يلزم من عدم العلم بالشيء عدم وجوده في نفسه، بل يحتمل أنه قد خالف الصواب فأرجعه الله بالوحي إلى الصواب، ومهما كان معصوماً فلا يصح اعتقادهم فيه مخلصاً لهم أبداً.

ونقول رابعاً: فإنه على حسب اعتقادهم برضاه بالصلب والانتحار يعتبر عاصياً مُصِراً على العصيان متعرضاً للعنة الله، وهذا مناقض للعصمة ومُعلن عن سوء المصير على زعمهم الذي نبرأ إلى الله من تصديقه، ونحمد الله أن أظهر في أناجيلهم ما يكذب مزاعمهم، ولا يفلح الظالمون أبداً.

ونقول لهم خامساً: إن سؤال الأنبياء المغفرة من الله لا يدل على أنهم كانوا بعد النبوة عصاة مخالفين لدين الله، ولكنهم لقوة معرفتهم بالله، وشدة حبهم له، وخوفهم من سخطه، وشعورهم بعظم حق الله عليهم، يعتبرون ترك الأفضل إذا وقع منهم في بعض الأحيان تقصيراً، فيستغفرون منه، وكل من كان بالله أعرف كان منه أخوف، فهذه خمس جوابات ناقضة لشبهاتهم، والحمد لله.

ومن شبهاتهم المقبوحة وجرأتهم على الله تفضيل اليهود وموسى

على محمد وأمه بمزاعم ينفر منها العقل، ويصعب تحريك البنان بكتابتها، ولكن مع الضرورة ناقل الكفر ليس بكافر، وذلك أن حقد النصاري على المسلمين ورسول الإسلام قد جرهم إلى تفضيل اليهود علينا، ولو مع القدح في مقام الألوهية، فقد استشهدوا بتفضيل اليهود على المسلمين بأكذوبة محتوية على القدح بالله سبحانه، وهي «أن الله - تقدس عن قولهم - يختلي مع بني إسرائيل في البرية يخاطبهم ويخاطبونه، ويраهم ويرون مجده، ونبههم موسى الكليم يتجاذب معه أطراف الحديث ويتبادل فصول الخطاب، كالإلفين المتآلفين، والخليلين المتصافيين».

نعوذ بالله من هذا الافتراء، ثم استرسل بانتقاص نبينا وجميع العالمين فقال: «فاسمع أيها القارئ وابته وادهش: أليس محمد عندك أعظم الخلق، فلم يكن أهلاً لأن يخاطب الله رأساً، أو يسمع صوته أو يرى مجده، مثل عامة إسرائيل، فضلاً عن خاصتهم، بل لم يكن خليقاً أن يخاطب جبرائيل - كما قلتم - إلا وتغشاها غيبة وغطيط يبلغان منه الجهد، ويتفصد لذلك جبينه عرقاً في اليوم الشديد البرد» انتهى خلطه وخبطه.

ولكن هذا الفاجر تفضح كذبه التوراة في الباب (١٩، ٢٠) من سفر الخروج تقول: إن موسى ومن كان معه إنما رأوا برقاً وسمعوا رعداً وبوقاً، وغشيتهم دخان كدخان الأتون، وارتجف بهم الجبل فارتعدوا ووقفوا من بعيد، وقالوا لموسى: تكلم أنت معنا فنسمع ولا يتكلم معنا الله لئلا نموت، بل قال الرب: اذهب انحدر ثم اصعد أنت وهارون معك، وأما الكهنة والشعب فلا يقتحموا ليصعدوا إلى الرب لئلا يبطلش بهم.

كل هذا مصرح به في التوراة رغماً على أنف كاتب المجلة صاحب التمويه والخيانة للقراء، ويزعم أن عامة بني إسرائيل كانوا يخاطبون الله رأساً ويسمعون صوته، فنحن لا نستطيع دحضه إلا من التوراة

المقدسة عنده، لا من القرآن الذي هو كافر به، وإلا فالقرآن ورد فيه ﴿وَحَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقال في محمد ﷺ: ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ (٧) ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَانِدِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾ [النجم: ٨]، وقال: ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾ (٧) ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ (٩) فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴿[النجم: ١٠]﴾.

وقد كان لمعراج محمد ﷺ أثر عظيم في أداء صلاتهم التي فرضت فيه، وقوة انقيادهم لله والإخلاص له، والتضحية في سبيله، على خلاف معاملة بني إسرائيل لله من الشرك به والتمرد على أنبيائه، والكذب عليهم، فهذه توراتهم المزعومة تنص على أن هارون هو الذي اتخذ لهم العجل فعبدوه من دون الله، مع أن أعظم الوصايا التي أوصاهم بها الرب هي كما في التوراة «لا يكن لك آلهة أخرى أمامي، لا تصنع لك تمثالاً منحوتاً ولا صورة ما»، أفلا يكون هذا الشعب الذي أكرمه الله بنعم لم تتوفر لغيره ثم كفر هذا الكفر الجسيم جديراً بالغضب والمقت من الله وسلب نعمته عنهم؟ لهذا مزق الله ملكهم وشتتهم، وجعل نصيبهم الغضب واللعنة، كما قال: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبِ رَبِّهِمْ﴾، وقال: ﴿وَإِذْ تَأَذَّتْ رُحَّتُكَ لِبَعْنِ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْبَيْعَةِ مَنْ يَسُوءُ سَوَاءَ الْعَذَابِ﴾، وقال: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرْدَوْسَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ (٦٠).

وبما أن الكاتب النصراني الكذوب المجادل بالباطل لا يؤمن بالقرآن، بل يؤمن بالتوراة فنحن ننقل له نصوصاً منها تثبت غضب الله على بني إسرائيل الذين يفضلهم علينا وعلى نبينا لسوء عقيدته ولؤم طبعه، فقد قال «حزقيال» في الباب العشرين عن الرب: «إنه لما غضب على بني إسرائيل قال: (٢٣) ورفعتُ أيضًا يدي في البرية لأفرقهم في الأمم وأذريهم في الأراضى (٢٤)؛ لأنهم لم يصنعوا أحكامي، بل رفضوا فرائضي، ونجسوا سبوتي، وكانت عيونهم وراء أصنام آبائهم (٢٥) وأعطيتهم أيضًا فرائض غير صالحة وأحكامًا لا يحيون بها».

وصرح «حزقيال» بما هو أفظع من هذا من عبادتهم الأصنام بعد خروجهم من مصر، واشتداد غضب الله عليهم، مما يكذب ذلك النصراني المفترى الذي لا يستحي من تفضيل أعداء المسيح على أحبائه الذي برأه كتابهم القرآن من وصمات أعدائه.

فلو كان في ضميره ذرة من وجدان لما استساغ هذا الهذيان، ولكن لا عجب ممن قال: إن المسيح إله أن يقول: إن الإله يخلو بموسى ويتبادل معه الخطاب كالخيلين المتصافيين، بل يختلي مع قومه في البرية - تعالى الله عن هذا علوًّا كبيرًا -.

ومن خبط هذا الكاتب وتلبيسه على القراء وعدم احترامهم تفسيره لكلمة «غطني»^(١) في حديث بدء الوحي بالغطيظ الذي هو صوت النائم الغائب عن عقله، وهذا من تحريفه وقلبه للحقيقة خدمة لبني صهيون ضدنا، وإلا فقلوه ﷺ: «غطني» أي ضمنى بشدة وضغط، ثم خلطها بكلمات أخرى من أحاديث وصف الوحي والتأثر به، زاعمًا أن عدم التأثر بالوحي أفضل وأكمل، وهذه دعوى افتجرها لا يقوم عليها دليل؛ لأن التأثر حالة من حالات الوحي الضرورية، وهي أهون من خورور موسى صعبًا، على أنه يوجد في المفضل ما لا يوجد في الفاضل، فلو فرضنا أن موسى امتاز بهذه الفضيلة - إن عدت فضيلة - فلمحمد ﷺ مزايا كثيرة يفضل به، ولكن هذا الكاتب تجاوز الحدود في التفضيل بين أنبياء الله بلا برهان، بل بمجرد الهوى الذي انتقص فيه جناب الله انتقاصًا عظيمًا، خدمة لأساتذته اليهود.

وقد أوضحنا ما يكذبه من كتب اليهود ويبطل استدلاله الواهي على أن الله عاشق لشعب إسرائيل وغاضب على سائر خلقه، وأن عامتهم أفضل من أشرف المرسلين - تعالى الله وتقدس عن قول هذا وأمثاله -.

(١) رواه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠).

ومن العجيب الغريب أنه يستدل بآيات القرآن على إنعام الله لبني إسرائيل، ولا يستدل بها على كفرهم النعم، وكفرهم بآيات الله، ولعن الله وغضبه عليهم، وشدة وعيده لهم، وكشف مساوئهم ودفائن نفوسهم الخبيثة، وتكذيبهم في مزاعمهم الباطلة، وما تحداهم به على بطلانها، وما أذاقهم من إنزال الصاعقة لجميعهم، وتعذيب البعض بالمسخ، وما فضحهم به من تحريف التوراة، وطعنهم بأم عيسى الطاهرة والقديسة، ومكره بهم في أمر عيسى، ورفعهم إلى السماء تحسيرًا لهم وخذلانًا، كل هذه الأشياء التي هي ضد شعب إسرائيل ينكرونها ولا يقيمون لها وزنًا، بل ينحازون إلى أعدائهم اليهود الذين فعلوا بهم الأفاعيل، ضد المسلمين الذين عاملوهم في الفتوح أحسن معاملة سجلها التاريخ الغالب مع المغلوب، وهذا يدل دلالة واضحة على أن اليهود هم المسيرون لهم ضدنا، وهم المخطبون لعقيدتهم ضد ما جاء به المسيح، وجاء به خاتم رسله ﷺ، ولو لم يكن إلا طعنهم على نبينا بزواجه التسع دون أنبياء اليهود الذين تزوجوا المئات لكفى، فكيف بما يكتبونه من تفضيلهم على جميع الناس، وتصديقهم لما حرفوه من التوراة، وشتموا فيه الله وأنبياءه؟ إنهم يدينون أنفسهم بالتبعية لليهود وخدمتهم فيما كتبوه، والحمد لله رب العالمين الذي فضحهم بما كتبته أيديهم.

ومن أباطيلهم وسماجتهم وتحاملهم الوقح على القرآن قولهم: إن محمدًا لم يكن يعرف التاريخ، إنه قال في القرآن في الآية (٢٨) من سورة مريم: ﴿يَتَّخِذَ هَؤُلَاءِ مَا كَانِ آبَاؤُهُمْ أَمْراً سَوِئاً وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا﴾ وبين هارون وعيسى مئات القرون، وهذه شبهة باطلة؛ لأنه لا يقصد به هارون أخو موسى، وليس هذا الاسم وقفًا عليه دون غيره، فما أكثر ما سماه الإسرائيليون من أبنائهم طيلة السنين هارون، بل إنهم يحبون تسمية أبنائهم هارون أكثر من تسميتهم موسى، هذا وإنه لم يقل أحد من مفسري القرآن: إنه هارون أخو موسى أبدًا، وقد تناقش بعض القسوس

مع الشيخ الدكتور «تقي الدين الهلالي» في ذلك فقال له: «إنك لا تبلغ في العالم بمكائد النصارى، ولا في عداوة الإسلام مثل ما بلغ «جورج سيل» أول من ترجم القرآن الكريم للإنكليزية» وقد قال في حاشية ترجمته لهذه الآية: إن ما يعترض به أصحابنا النصارى في هذه الآية ساقط؛ لأنه لم يفسر أحد من المسلمين هارون المذكور هنا بأنه أخو موسى... إلخ، وهذه شهادة منهم، ولنتساءل مع النصارى المنحازين مع اليهود ضدنا، وينتقصون الله من أجل اليهود، ويفضلون عامتهم على نبينا وعلى جميع الناس بعد ما تقبلوا مصادرة «بولس اليهودي» لعقولهم ودينهم، والعبث في أناجيلهم، نتساءل معهم:

أولاً: كيف له يطلعوا على ما اعترف به اليهود في كتابهم «سدر حادورت» الذي يتباهون فيها بإبادتهم للنصارى على مر العصور، ويوضحونه للخاصة والعامة؟.

وثانياً: وكيف لا يبصر بعضهم بعضاً بما تصدره دور النشر اليهودية من الكتب والنشرات التي تطعن النصرانية في صميمها مثل كتاب «التجربة الأخيرة للمسيح»؟.

وثالثاً: والتلمود الذي فيه الدواهي ضدهم؟ حتى إنه يكرر في ثناياه بأن الكنائس النصرانية مجمع القاذورات، وأن الواعظين فيها كلاب نابحة، وأن قتل النصراني من القربات إلى الله؟.

ورابعاً: وكيف لم ينشروا فيما بينهم القرارات الخطيرة فيما يسمى «بروتوكولات حكماء صهيون»؟.

وخامساً: ومتى تستفيقون لمعرفة عدوكم الصحيح الماكر المخطط لهدمكم بكل وسيلة، وتتركون المسلمين الغافلين عنكم والفاشحين لكم المجال؟.

وسادساً: إلى متى عمايتكم عن معرفة عدوكم الصحيح، وتصوركم غير العدو عدواً؟ ألا يكفيكم الكتاب المفتوح الذي أسلفنا نشره هنا

والكتب التي أشرنا إليها؟.

وسابعاً: ولم يزعجكم إسلام النصراني الواحد، وترتعد فرائصكم إذا أسلم كاهن، ولا تبالون بإقامة دولة لليهود، بل تعملون على إسنادها بكل شيء؟.

وثامناً: هل عملكم هذا لإرضاء المسيح ورب المسيح أم لإغضابهما بدون مبالاة؟.

وتاسعاً: وهل ترون موالاتكم لليهود وتعاميكم عن مساوئهم ضدكم فيه صالح لدينكم الذي تبشرون به، أم فيه القضاء عليه؟ حقاً إن العماية عماية القلوب.

وعاشراً: ما دمتم مؤمنين بما في إنجيل «متى» ففي الإصحاح الخامس فيه يقول المسيح: «لم أرسل إلا إلى خراف إسرائيل الضالة» وهذا تصريح منه بحصر رسالته على بني إسرائيل، فلا يجوز نشر المسيحية في غيرهم؛ لأنهم ليسوا مكلفين بها، ولن يقبل من اعتناق دين خاص بالإسرائيليين، فيصبح تبشيركم بالنصرانية إما محرماً بالكلية، أو هو لغايات أخرى تضللون بها الناس، هذا إذا كان هذا الإنجيل صحيحاً صادراً عن عيسى، أما إذا كان بالعكس فابكوا على أعماركم الضائعة في دياجير الظلمات، عندما آمنت بكتب مزورة ملفقة، وليس بين ذلك سبيل.

وحادي عشر: تصريح عيسى هذا دليل على أنه عبد الله ورسوله من عنده لبني إسرائيل، وإلا فمن الذي أصدر مرسومًا بترقيته إلى رتبة الألوهية، واعتقاد صلبه للفداء غير «بولس اليهودي» الذي صادر عقولكم وأفسد دينكم؟

حقاً إن التبشير بالنصرانية لعنة على البلاد المبشر بها، وقد صرح السفير الأمريكي في الهند في كتاب له عن الاستعمار بأن أهالي «روديسيا» يقولون: لم يكن عند الرجل الأبيض لما جاء لبلادنا غير

الكتاب المقدس، وكانت معنا الأرض، فانعكس الأمر، وصارت الأرض عند الرجل الأبيض وليس عندنا إلا كتابهم المقدس.

قال صاحب «المنار»: هؤلاء المبشرون يدعوننا إلى البحث في الدين، أو يدعوننا أن نؤمن بأن بعض الأنبياء إله كامل وإنسان كامل، وأن الثلاثة واحد والواحد ثلاثة حقيقة، وإن كان العقل ينكر ذلك ويحيله، وهو محل الإيمان، وأن ينكر بعض الأنبياء ونجحد نبوته بالمرة وإن قام عليها أقوى البراهين، فإن كانوا يبحثون لإظهار الحق لأجل اتباعه فليجعلوا العقل أصلاً ويحكموه في الدلائل ما داموا لا يؤمنون بالقرآن، وإلا فماذا يميز الحق من الباطل، إن قالوا: كتب الدين، نقول:

أولاً: بماذا ثبتت هذه الكتب؟ فإن قالوا: بالعقل نقول: لزمكم أن العقل هو الأصل، ولا يتأتى أن يحكم بصحة كتاب يشتمل على ما هو مستحيل عنده.

وثانياً: إذا كانت كتب الأديان التي تناظرون فيها شبهة فالدين واحد، وإلا فبماذا يرجح بعضها على بعض؟ أليس بالعقل الذي يبين أنها أهدى وأنهض بما يحتاج إليه البشر من الدين، وللدين ثلاثة مقاصد:

الأول: تصحيح العقائد التي بها كمال العقل وصحة التصورات وتحرير الروح.

والثاني: تهذيب الأخلاق التي بها كمال النفس.

والثالث: حسن الأعمال التي تناط بها المصالح والمنافع، وبها كمال الجسد وفلاح الأمة.

فإذا حكمنا عاقلاً لم يسبق له تقليد المسلمين ولا النصراني في الدين، وكلفناه أن ينظر أي الدينين أعطى هذه المقاصد حقها وافياً بحسب العقل السليم فبماذا يحكم؟ يرى المسلمين مجمعين على أن العقائد لا بد أن تكون أدلتها حقيقية مبنية على أصل ثابت من النقل

الصحيح والعقل الصريح؛ لأن كتابهم يقول: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨]، ويقول في الذين احتجوا على شركهم بمشيئة الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا خَفْرُصُونَ﴾، ويقول: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، ويقول عند ذكر الآيات العقائدية: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، ﴿لَذِكْرِي لَآوِلِي الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٢١]، ويرى النصارى مجمعين على أن أصل اعتقادهم فوق العقل، وأنه يحكم باستحالته وعدم إمكان ثبوته، ولا شك أن هذا العاقل يحكم بأن عقائد المسلمين هي الحقبة الصحيحة، ولا يلتفت إلى أقاويل النصارى وجدالهم الذي لا يسيغه العقل: إن ذلك بحث في كنه ذات الله تعالى، ولا يعرف كنه الله إلا الله باتفاق المسلمين وغيرهم؛ لأن هناك فرقاً عظيماً بين ما يثبته العقل بالدليل ولكنه لا يعرف كنهه، وبين ما ينفيه ويجزم بعدم إمكان تحقيقه.

وقال: كذلك المادة فإننا نشبتها بصفاتها وخواصها وآثارها، ولكننا لا نعرف كنه حقيقتها، فكيف نعرف كنه الله ونحن لا نحيط بحقيقة مخلوقاته؟ لهذا فأقوال اليهود والنصارى لا يهضمها العقل.

ثم ينظر هذا العاقل في المقصد الثاني وهو الأخلاق، فيرى التعاليم الإسلامية فيها قائمة على أساس العدل والاعتدال، من غير تفريط ولا إفراط مع استحباب العفو والصفح والإحسان، لقول كتابهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٠]، وقوله: ﴿أَعِدُّوا لَهُ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، ﴿وَلَا تَسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ١٧]، الفرقان [إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة عامة وخاصة، ويرى العاقل التعاليم النصرانية مبنية على التفريط والإفراط، بل والمتناقضات فإنجيل «متى» يقول: «أحبوا أعداكم باركوا لاعنيكم»، وهذا إفراط في الحب لا يقدر عليه البشر، ويقول إنجيل «لوقا»: «أما أعدائي أولئك الذين لم يريدوا أن أحكم

عليهم فأتوا بهم إلى هنا واذبحوهم تحت أقدامي» (١٩ - ٢٧)، وفي (٢٥) وقال لهم: «إن كان أحد يأتي إلي ولا يبغض أباه وأمه وامرأته وأولاده وإخوته حتى نفسه أيضًا فلا يصلح أن يكون لي تلميذًا»، وهذه النصوص فيها تفريط في الحب وإفراط وغلو في البغض، ومثلها كثير عندهم، ولا شك أن العاقل يحكم لدين الاعتدال على دين التفريط والإفراط؛ لأن الأول يرقّي النفوس ويُعزّزها، والثاني يدينها ويذلها كنحو قوله: «من ضربك على خدك الأيمن...».

وأما المقصد الثالث وهو الأعمال الحسنة التي ترقّي النوع الإنساني في روحه وجسده، فإن العاقل يرى في الإسلام كل عبادة منها مقرونة بفوائدها، ككون الصلاة تنهي عن الفحشاء والمنكر، وكون الصيام يفيد التقوى بجميع ضروبها في كل الحالات السياسية والاجتماعية، وكون العبادة فيها رضاء الله في الجملة، وتزكية النفس والضمير، ولا يرى مثل هذا في كتب اليهود والنصارى، ويرى أحكام المعاملات مبنية على أساس قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد، وأن كليات هذه الأحكام خمسة: حفظ الدين والنفس والعرض والعقل والمال، ويرى الشريعة الإسلامية ساوت في الحقوق بين جميع طبقات الناس، حتى من لا يدين بها، وأعطت المرأة حقها، ورفعت عنها كابوس الظلم في كل جاهلية، ويرى أوامر القرآن فيما يختص بالضعف والقوة تكشف أسرار الكون، وتحث على استخراج منفعه، كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [البقرة: ١٣].

ويرى التوراة والإنجيل لم يجمعوا هذه المنافع في أحكامهما، بل يخالفانها كثيرًا، كالوصية التاسعة في الإنجيل: «لا تشهد على قريبك بالزور»، وهذا التقيد بالقرب من أمر القرآن: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللّٰهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلَوُّا أَوْ نَعِزُّوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]، ويرى العاقل في سفر الاشتراع باب (١٤)

بإباحة المسكر وسائر الشهوات، وفعل كل ما تطلبه النفس، وفي إنجيل «متى» ما يعاكسه أحياناً، ثم يرى هذه الكتب لا تأمر بترك الأعمال للدنيا فقط، بل ليس للأعمال الصالحة فيها قيمة ولا منفعة مطلقاً كما قال «بولس» في رسالة أهل (رومية ١٤ - ٤): «أما الذي يعمل فلا تحسب له الأجرة على سبيل نعمه، بل على سبيل دينه (٥) وأما الذي لا يعمل ويؤمن بالذي يبزر والفاجر فيأمنه يحسب له برّاً».

هذا والله يقول في القرآن: ﴿وَلَكِنَّ الْآلِرَ مَنَ ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّبْرِينَ فِي الْمُنَاسِبِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْمُنَاسِبِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧] فالإيمان عند المسلمين يثمر الأعمال الصالحة، وهو يهذب الأخلاق ويصلح الأعمال، بخلاف النصارى، فإن العمل لا قيمة له في إيمانهم أبداً كما كررنا ذكره عن دعائهم الذين يصطادون الجهال بمجرد الإيمان بعقيدة الصلب والفداء بدون أعمال، وقد أجرى الله قلم صاحب مجلة «بشائر السلام» - في طعنه على المسلمين بشر أعمالهم واعتمادهم على الإيمان المجرد من الأعمال الصالحة - كلاماً قد خذله الله به، فاعترف بما يدمغه ويدفع قوله حيث قال: «كل إيمان لا يكون الكمال غايته، والتقوى ثمرته، فهو إما إيمان كاذب بالإله الحق، كإيمان النصارى بالاسم واليهود بالاسم، أو إيمان صادق لكنه بإله باطل خيالي قائم على الأوهام» اهـ.

فقد طعن بدين النصارى واليهود في الوقت الذي يريد فيه طعن المسلمين، ولذا قال صاحب «المنار» في الرد على مجلته: «ولقد أنصفت فيما كتبت عن إيمان النصارى، ولم يكن من شأنها ذلك، فإن إيمانهم ليس إلا أسماء سموها، وأقوالاً لا تعدو الفم؛ لأن العقل ينكرها ولا يستطيع أن يتصورها» اهـ، ثم قال بعد ذكره لعقائدهم المخالفة للعقل والمحاربة للعلم: «لهذه الشبهات بل الحجج على

عقائد النصارى واليهود ترك علماء أوروبا الدين النصراني، فبعضهم صرح بتركه، بل وبعض حكوماتهم، فإن «فرنسا» أعلنت رسميًا بأنه لا دين لها وطاردت رجال الدين واضطهدتهم، ومن بقي يتظاهر بالدين من كبارهم فإنما هو السياسة، ولذلك نرى الفلاسفة والعلماء الذين يعبأون بالسياسة ينكرون الوحي، مع اعتقادهم بأن الدين ضروري للبشر، ولكنهم لم يجدوا في الدين عندهم غناء، ودين الفطرة محجوب عنهم، فإنهم ترجموا القرآن ترجمة فاسدة لم يعرفوا منها حقيقة الإسلام.

أذكر من ترجمة إنكليزية قول المترجم لسورة العصر: «إن الإنسان يكون بعد الظهر بثلاث ساعات رديئًا أو قبيحًا» ولو فهم فلاسفة «أوروبا» هذه السورة لجزموا بأنها على اختصارها تغني عن جميع ما يعرفون من كتب الأديان، وهي مفهومة في الجملة لمن له أدنى إلمام باللغة العربية، ثم قال بعد ذكر نصها وتفسيرها: إنه لما قام الفيلسوف «تولستوي الروسي» يفند تعاليم الكنيسة الأرثوذكسية ويبين بطلان الديانة المسيحية انتصر له المعلمون للفنون حتى تلاميذ المدارس، فهذا هو شأن النصرانية، كلما ازداد المرء علمًا ازداد عنها بعدًا.

وإنما كانت أوروبا مسيحية أيام ظلمات الجهل والغباوة، وبعكسها الديانة الإسلامية هي حليفة العلوم، وقد كانت أمّتنا في عصور المدنية والعلم أشد تمسكًا بالدين، وصارت تبعد عن الدين كلما بعدت عن العلم الصحيح المرتبط بالتفكير.

﴿وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فِي الْآيَةِ (١٧٢):﴾ ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ (١٧٢) ﴿﴾

الاستنكاف هو الأنفة والترفع والتعظيم في النفس، مأخوذ من نكفت الدمع عن خدك بأصبعك ومنعته من الجري، وقيل: الاستنكاف

من النكف الجالب لقول السوء، يقال: ما عليه في هذا الأمر نكف ولا وكف، والاستنكاف هو استفعال من التَّكْف، واستفعال فيه للسلب قاله المبرد، وفي «الأساس» استنكف ونكف امتنع وانقبض، والمعنى: لن يأنف ويرتفع ويتعاضم، وروي في سبب نزول هذه الآية أن وفد نجران قالوا لرسول الله ﷺ: إنك تعيب صاحبنا قال: «ومن صاحبكم؟» قالوا: عيسى، قال: «وأي شيء أقول؟» قالوا: تقول: إنه عبد الله ورسوله، قال: «إنه ليس بعارٍ أن يكون عبداً»، قالوا: بلى، فنزلت هذه الآية، أي لا يستنكف عيسى من ذلك فلا تستنكفوا له منه، فلو كانت عبادة الله موضع استنكاف لكان هو أولى بأن يستنكف؛ لأن العار ألصق به وقوله سبحانه: ﴿عَبْدًا لِلَّهِ﴾ أي عن أن يكون، أو من أن يكون عبداً لله مستمراً على عبادته وطاعته حسبما هو وظيفة العبودية، كيف وأن ذلك أقصى مراتب الشرف، كما أشار القاضي عياض إلى شرف العبودية بقوله:

ومما زادني عجباً وتيهًا وكدت بأخمصي أطأ الثرى

دخولي تحت قولك: يا عبادي وجعلك خيرَ خلقك لي نبياً

والاقتصار على ذكر عدم استنكافه عن ذلك مع أنه شأنه ﷺ المباهاة به كما تدل عليه أحواله وتفصح عنه أقواله؛ لوقوعه في موضع الجواب عما قاله الكفرة، وهو السر في جعل المستنكف منه كونه عبداً لله تعالى: دون أن يقال: «عن عبادة الله» ونحو ذلك مع إفادته، كما قيل: إن في ذلك فائدة جليلة: وهي كمال نزاهته ﷺ عن الاستنكاف بالكلية، لاستمرار هذا الوصف واستتباعه وصف العبادة، فعدم الاستنكاف عنه مستلزم لعدم استنكاف ذلك دواماً، بخلاف وصف العبادة، فإنها حالة متجددة غير مستلزمة للدوام، يكفي في اتصاف موصوفها بها تحقيقها مرة، فعدم الاستنكاف عنها لا يستلزم عدم الاستنكاف عن دوامها، فهذا هو الفرق بين التعبير بقوله: لن

يستنكف عن عبادة الله، وبين قوله: أن يكون عبدًا لله، فهو أبلغ في الرد على النصارى.

وقوله سبحانه: ﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ في معنى ذلك فوائد جليلة: أحدها: كشف الله لشبهات النصارى في تأليههم عيسى واستنكافهم عن اعتقاد عبوديته لله كسائر المخلوقات، وذلك أن شبهاتهم التي عليها يعملون في إثبات بنوته لله هي أنه كان يخبر عن المغيبات، ويأتي بخوارق العادات، فكأنه قال: ﴿لَنْ يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ﴾ بسبب هذا القدر من العلم والقدرة عن عبادة الله تعالى، فإن الملائكة المقربين أعلى حالاً منه في العلم بالمغيبات؛ لأنهم مطلعون على اللوح المحفوظ، وما ينزلون به من أوامر الله ويعرجون، وهم أعلى حالاً منه في القدرة؛ لأن القليل منهم حملوا العرش على عظمتهم، ومنهم جبريل ذو القوة الذي رفع مدن قوم لوط بجناحه أو بريشة من جناحه إلى عنان السماء ثم قلبها عليهم، ثم إن الملائكة مع كمال حالهم في العلوم والقدرة لن يستنكفوا عن عبوديتهم لله، فكيف يستنكف المسيح عن عبوديته بسبب هذا القدر القليل الذي كان معه من العلم والقدرة؟ وهذا يوضح أن نزول الآية ليس بسبب محاجة أهل نجران.

ثانيها: أنه لما تعلق النصارى بالوهية المسيح بكونه موجوداً من غير أب، أخبرهم الله أن هذا الموجود من غير أب لا يستنكف من عبوديته لله، ولا الملائكة الموجودون من غير أب ولا أم، فيكون تأخير ذكرهم؛ لأن خلقهم أغرب من خلق عيسى، ويشهد لذلك أن الله تعالى قاس لهم عيسى بآدم ﷺ، فنظر الغريب بالأغرب، وشبه العجيب من آثار قدرته بالأعجب، إذ عيسى مخلوق من آدم، وآدم ﷺ مخلوق من غير أب ولا أم كما قال سبحانه: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾.

ثالثها: إدماج الرد على عبدة الملائكة الوثنيين المشاركين للنصارى

في رفع بعض المخلوقين عن مرتبة العبودية إلى درجة العبودية، وادعاء انتسابهم إلى الله بما هو من شوائب الألوهية، وخص «المقربون»؛ لأنهم كانوا يعبدونهم دون غيرهم.

ثالثها: وقد أشكل على بعض العلماء تفضيل الملائكة المقربين على خواص البشر كما هو ظاهر الآية، وهو مصادم لمذهبهم من تفضيل خواص البشر على الملائكة، خلافاً للمعتزلة ومن قال بقولهم، فادعى بعضهم أن غاية ما تدل عليه الآية هو تفضيل الملائكة المقربين كحملة العرش، أو من هم أعلى رتبة منهم على المسيح، وهذا لا يستلزم التفضيل على الإطلاق، فلا يلزم أن يكون كل واحد من الملائكة أفضل من عيسى.

واعترض على هذا القائلون بظاھرھا من تفضيل خواص الملائكة على خواص البشر، أو تفضيل جميع الملائكة؛ لأن مقتضى قواعد المعاني الترقى من الأدنى إلى الأعلى، دون العكس أو التسوية، وزعم بعضهم بأن عطف الملائكة على المسيح بالواو لا يقتضي ترتيباً، وأن ما يورد من الأمثلة لكون الثاني أعلى مرتبة من الأول معارض بأمثلة لا تقتضي ذلك، كقول القائل: «ما أعانني على هذا الأمر زيد ولا عمرو»، وقوله: «لا تؤذ مسلماً ولا ذمياً»، بل لو عكسته في هذا المثال وجعلت الأعلى ثانياً لخرجت عن حد الكلام وقانون البلاغة، كما قال في كتاب «الانتصاف»، ثم قال فيه: «ونحن نمهد تمهيداً برفع اللبس فنقول: النكتة في الترتيب في المثاليين الموهوم تعارضهما واحدة، وهي توجب في مواضع تقديم الأعلى، وفي مواضع تأخره، وتلك النكتة أن مقتضى البلاغة التناهي عن التكرار، والسلامة عن النزول، فإذا اعتمدت ذلك فهماً أدى أن يكون آخر كلامك نزولاً بالنسبة إلى أوله، أو يكون الآخر مندرجاً فيما الأول قد أفاده وأنت مستغن عن الآخر، فاعدل عن ذلك إلى ما يكون ترقياً من الأدنى إلى الأعلى، واستثناءً لفائدة لم يشتمل عليها الأول، مثاله الآية المذكورة، فإنك

لو ذهبت فيها إلى أن يكون المسيح فيها أفضل من الملائكة وأعلى رتبة لكان ذكر الملائكة كالمستغنى عنه؛ لأنه إذا كان الأفضل وهو المسيح على هذا التقدير عبدًا غير مستنكف عن العبودية لزم من ذلك أن ما دونه في الفضيلة أولى أن لا يستنكف، وهم الملائكة على هذا التقدير، فلم يتجدد إذن بقوله تعالى: ﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ إلا ما سلف في أول الكلام.

وإذا قدرت المسيح مفضولاً بالنسبة إلى الملائكة فكأنك ترقيت من تعظيم الله تعالى بأن المفضول لا يستنكف في كونه عبدًا لله إلى أن الأفضل لا يستنكف عن ذلك، وليس يلزم من عدم استنكاف المفضول عدم استنكاف الأفضل، فالحاجة داعية إلى ذكر الملائكة، إذ لم يستلزم الأول الآخر، فصار الكلام على هذا التقدير متجدد الفائدة متزايدها، ومتى كان كذلك تعين أن يحمل عليه الكتاب العزيز؛ لأنه الغاية في البلاغة.

وبهذه النكتة يجب أن تقول: «لا تؤذ مسلمًا ولا ذميًا» فتؤخر الأدنى على عكس الترتيب في الآية؛ لأنك إذا نهيته عن أذى المسلم تصور ذلك من خواصه احترامًا للإسلام، فلا يلزم هذا النهي من أذى الكافر المسلوب عنه هذه الخصوصية، فإذا قلت: «ولا ذميًا» فقد جددت فائدة لم تكن في النهي الأول، ولو رتبت هذا المثال كترتيب الآية فقلت: «لا تؤذ ذميًا» فهم المنهي أن أذى المسلم أدخل في النهي، فيقنعه هذا النهي عن تجديد نهى آخر، فإن قلت: «ولا مسلمًا» لم تجدد له فائدة. فقد علمت أنه نكتة واحدة توجب أحيانًا تقديم الأعلى وأحيانًا تأخيرها، ولا يميز ذلك إلا السياق.

وما أشك أن سياق الآية يقتضي تقديم الأدنى، ولما اقتضى الإنصاف تسليم اقتضاء الآية لتفضيل الملائكة، وكان القول بتفضيل الأنبياء اعتقادًا لأكثر أهل السنة والشيعة التزم حمل التفضيل في الآية على غير محل الخلاف، وذلك تفضيل الملائكة في القوة والبطش

وسعة التمكين والاعتقاد والعلم، وهذا التفضيل هو المناسب لسياق الآية؛ لأن المقصود هو الرد على النصارى في اعتقاد ألوهية عيسى، لما له من المعجزات والآثار العظيمة، فناسب أن يقرنه الله بالملائكة الذين هم أكثر خوارق وأعظم آثارًا، وأن الملائكة المقربين الذين من جملتهم جبريل لن يستنكفوا عن عبودية الله، مع قوة علمهم وشدة بطشهم وعظيم خوارقهم، وفي ذكرهم أيضًا مناسبة أخرى، وهو أنهم خلقوا من غير أم ولا أب، ولم يستنكفوا عن عبودية الله فعيسى أولى الحال، قال: فمتى استقام اشتمال المذكور ثانيًا على فائدة لم يشتمل عليها الأول - بأي طريق كان من تفضيل أو غيره من الفوائد - فقد طابق صنعة الآية. انتهى باختصار وتصرف للتوضيح.

وقد جزم الشيخ محمد السفاريني في عقيدته «الدرة المضيئة» وشرحها بتفضيل خواص البشر على الملائكة، وشنع جدًا على المخالفين، وأتى بدلائل غير مقنعة للآخرين، وقد جزم بعضهم بالتوقف في غير تفضيل نبينا محمد ﷺ لعدم القطع على الحكم فيها، والله أعلم.

وبالجملة فعبادة الله لا يستنكف عنها من يقدره حق قدره، وقد أخبر الله سبحانه عن جميع الملائكة أنهم: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْترُونَ﴾ (٢٠) وأنهم: ﴿لَا يَسْقُوتُ لَهُمْ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِ رَبِّهِمْ يَعْمَلُونَ﴾ (٢٧)، وهذا وإن كل من استنكف عن عبادة الله لا بد أن يكون عابدًا لغيره ولو من أعجز مخلوقاته، بل يكون عابدًا للشيطان الرجيم وذريته وأعدائه من شياطين الإنس، سواء الطواغيت أو الدجاجلة أو لصوص القلوب من رؤساء اللهو والمجون، كما هي حالة أكثر المفرطين في واجب الله، والمتعلقين بشهوات أنفسهم ومطالبهم الأنانية، ورأس المستنكفين عن طاعة الله وعبادته إبليس الذي جعل نفسه وذريته قوادين لسفلة ذرية آدم بعد ما استكبر عن السجود لآدم ففسق عن أمر ربه، فنخوته انقلبت إلى أخس أنواع السفالة.

وكذلك النصارى لما استنكفوا أن يكون المسيح عبداً لله تعوضوا من هذه الأنفة بأن رضوا بجعله مصفعة لليهود ومصلوبهم الذي يسخرون به، ثم عقدوا له تاجاً من الشوك بدل تاج الملك، وساقوه إلى الصليب بكل هوان ومذلة، فإن استنكفهم جرهم إلى أبطل عقيدة وأفسد تفكير، وأحط عبادة حيث عبدوا الصليب الذي يجب عليهم لعنه وإحراقه، وكذلك أنفوا أن يكون للبطريك والراهب زوجة أو ولد، وجعلوا لله رب العالمين الولد، وسمحوا للراهب والبطريك والقسيس بمزاولة الفواحش، وكذلك أنفوا أن يعبدوا الله وحده لا شريك له ويطيعوا عبده ورسوله، ثم رضوا بعبادة الصليب والصور، والبطارقة والرهبان يحرمون عليهم ما شاءوا، ويبيحون لهم ما شاءوا، ويشرعون لهم ما شاءوا، وهكذا كل من لم يرض بالله رباً، فلا بد أن يتأله شيئاً مما لا ينفعه أو يضره، أو يكون ضرره أقرب من نفعه كعباد الشمس والنار والبقر والفرج والأصنام الصامته أو الناطقة من الطواغيت، وكل من لم يرض بشريعة الله يبتليه الله بتشريعات بشرية دنيوية فاسدة، لا تحفظ له مالاً ولا عقلاً ولا عرضاً ولا شرفاً وكرامة ﴿وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾.

رابعها: قوله سبحانه: ﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ في الكلام حذف على حسب القواعد النحوية تقديره: ولا الملائكة المقربون أن يكونوا عبيداً لله، وللنحويين على حسب التضمنين معانٍ لا فائدة في الإطالة بذكرها.

وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرْهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ فيه تعبير بلفظ العموم، أي كل من يستنكف عن عبادة الله التي هي طاعته، والانقياد لأوامره، والخضوع لحكمه وقبول ما جاء عنه على لسان رسله؛ من جميع الكافرين والمعاندين، وفيها عدة لفتات:

أحدها: التعبير بقوله: ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ دون قوله: يستنكف أن يكون عبداً كما سبق هو لتعلق الوعيد بالوصف الظاهر

الثبوت للكفرة، فإن عدم طاعتهم لله تعالى مما لا سبيل لهم إلى إنكار اتصافهم به.

ثانيها: تعبيره - سبحانه - عن عدم طاعتهم له بالاستنكاف، مع أن ذلك كان منهم بطريق الإنكار، أي إنكار كون الأمر من جهته تعالى، لا بطريق الاستنكاف؛ لأنهم كانوا يستنكفون عن طاعة رسول الله ﷺ، وهذا هو الاستنكاف عن طاعة الله سبحانه إذا لا أمر للرسول ﷺ سوى أمر الله ﷻ ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، ومن استنكف عن قبول أمره وما جاء به فقد استنكف عن طاعة الله في أوامره وتشريعاته.

ثالثها: قوله: ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكَفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ﴾ حمل أولاً على لفظ «من» فأفرد الضمير في يستنكف ويستكبر، ثم حمل على المعنى في قوله: ﴿فَسَيَحْشُرُهُمْ﴾ فالضمير عائد على معنى «من» هذا هو الظاهر، ويحتمل أن يكون الضمير عامًّا عائداً على الخلق لدلالة المعنى عليه؛ لأن الحشر ليس مختصاً بالمستنكف، ولأن التفصيل بعده يدل عليه، ويكون ربط الجملة الواقعة جواباً لاسم الشرط بالعموم الذي فيها، ويحتمل أن يعود الضمير على معنى «من» ويكون قد حذف معطوف عليه لمقابلته إياه، والتقدير: فسيحشرهم ومن لم يستنكف إليه جميعاً، كقوله تعالى: ﴿سَرِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ أي والبرد، وعلى هذين الاحتمالين يكون ما فصل به «أما» مطابقاً لما قبله، وعلى الوجه الأول لا يطابق.

رابعها: إخبار الله عن عاقبة المستنكفين والمستكبرين بالحشر فيه الوعيد المخيف، إذ المقصود بحشر جميعهم يوم القيامة إذلال المستنكف المستكبر ليلقى جزاءه، ويرى سوء نتيجة استنكافه واستكباره، وقد ورد عنه ﷺ: «يُحْشَرُ الْجَبَّارُونَ وَالْمُتَكَبِّرُونَ أَمْثَالَ الذَّرِّ، يَطْوَهُمُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١)، وقوله سبحانه: ﴿وَأَسْتَكَبرُوا﴾ أي

عن عبادة الله وامثال أوامره، وقد يكون منشأ الكبر من الحسد، أو من التعالي والغرور، أو من الجميع كما حصل من إبليس اللعين، قالوا: وأصل الاستكبار طلب الكبر من غير استحقاق، لا بمعنى طلب تحصيله مع اعتقاد عدم حصوله، بل بمعنى أن يعد نفسه كبيراً ويعتقد ذلك، وإنما عبر الله عن الكبر بما يدل على الطلب للإيذان بأن ماله محض الطلب بدون حصول المطلوب، وقد صح الحديث عنه ﷺ أنه قال: «لا يدخل الجنة من فيه مثقال ذرة من كبر»، فقال رجل: يا رسول الله: يحب أحدنا أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسنة، فقال: «إن الله جميل يحب الجمال، الكبر: بَطْرُ الحق، وِعْمُطُ الناس»^(١).

وللناس في تأويل الحديث أقوال ذكرها الإمام النووي في «شرح مسلم»، منها أن المراد بالكبر المانع من الجنة الكبر عن الإيمان، واختاره أفضل العلماء في عصره الشيخ صالح أفندي الموصلي ثم قال: وعليه فالمنفي أصل الدخول كما هو الظاهر المتبادر، وتنكير الكبر للنوعية، والمُعَرَّف في آخر الحديث هو جنس الكبر لا هذا النوع بخصوصه، وإنما خص ﷺ حكم ذلك النوع بالبيان ليكون أبلغ في الزجر عن الكبر، فإن جنساً يبلغ بعض أنواعه بصاحبه من وخامة العاقبة وسوء المغبة هذا المبلغ - أعني الشقاء المؤبد - جدير بأن يُحترز منه غاية الاحتراز، ثم عرف ﷺ الكبر بما عرّفه لئلا يُتوهم انحصار الكبر المذموم في النوع المذكور.

وبهذا التقرير اندفع استبعاد النووي ﷺ لهذا التأويل بأن الحديث ورد في سياق الزجر عن الكبر المعروف، وهو إنكار الحق واحتقار الناس، فحمل الكبر على ذلك خاصةً خروجاً عن مذاق الكلام، ووجه اندفاعه غير خفي على ذوي الأفهام. اهـ.

قلت: الكبر أنواع كثيرة، وأشدّها جرماً هو الاستكبار عن عبادة الله، قال تعالى: ﴿فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ أي صاغرين حقيرين ذليلين،

كما كانوا ممتنعين عنها ومنقبضين، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي ءَايَاتِ اللَّهِ يَخْتَرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ بِبَلِغِيهِ فَاَسْتَعِذَّ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿٥٦﴾ فالله سبحانه يخبر عن الأمر المحتوم الذي لا مندوحة لهم عنه ولا محيد، وهو أنه سيحشرهم إليه ليجزيهم بما عملوا حسب حكمه العادل، كما ستفصله الآية القادمة، وقد جرى في الآية هنا تقرير الحقيقة الاعتقادية المصلحة لتصورات الناس وأعمالهم، وهي حقيقة الوحدانية، وأن ألوهيته سبحانه تتبعها عبودية جميع الناس له، وأنه لا شيء غير ألوهية واحدة، وعبودية تشمل كل شيء وكل أحد لهذه الألوهية، لرب السماء والأرض، رب العالمين، المتعالي عن الشركة والمشابهة والظهير والولد.

وقد ضرب الله الأمثال للناس في نفي الشريك الذي لا يرضونه لأنفسهم فكيف يجعلونه لله ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ فإذا كنتم لا تقبلون مشاركة ممالئكم فيما رزقكم الله من فضله الذي مصدره ليس منكم، فكيف تجعلون لله شريكًا مما هو خلق له وملك له؟ هذا عين الافتراء والتناول على الله.

وقال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وقد شدد في نفي الولد؛ لأن الولادة امتداد للفاني ومحاولة للبقاء في صورة النسل، والله ﷻ هو الباقي الغني عن الامتداد في صورة الفانين، فليس في حاجة إلى ولد ينتفع به في الحال ويخلفه في المال ﴿سُبْحَنَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ هو الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم ﴿الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] وهو الذي يجزي كل نفس بما كسبت، وهو غافر الذنب وقابل التوب، يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات بدون واسطة، ويعلم ما يفعلون بدون مبلغ، ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ التواب الرحيم بدون شفيع يستمطر لطفه ورحمته، ولا ولد يقضي بتعذيبه وإهلاكه وصلبه لمحو الخطيئة وفداء الذنوب، كما يزعمه النصارى

أسوة بالوثنيين القدماء في الهند والصين وفارس وبابل ومصر كما أسلفنا تفصيله.

بل هو سبحانه شديد الفرح بتوبة التائبين، وواسع المغفرة عن المذنبين الذين لم يشركوا به شيئاً، وهو سبحانه شديد الغضب والانتقام من المشركين المفترين عليه بدعوى الوساطة والولد، لا يغفر لهم شركهم، ولا يقبل منهم عملاً ما داموا عليه، وعلى هذا فلا يستقيم العدل في العقل الفطري الصحيح إلا باعتقاد الوجدانية لله من جميع الوجوه، وحصر العبودية له سبحانه والضراعة إليه فقط، وإن موقف العباد كلهم تجاه سلطانه موقف واحد تتحقق فيه المساواة بينهم، فلا يزكو أحد عنده إلا بزيادة عمله وإخلاصه وصدق جهاده، وحينئذ تسقط جميع دعاوى الوثنيين الزائفة في الوساطة بين الله والناس، وتسقط معها جميع دعاوى اليهود والنصارى وسائر المبتدعة في دين الله، ممن يرجون النجاة والخلاص من ولي أو نبي أو غيره، ونحو ذلك من الأحياء أو المقبورين، أو الملائكة أو أي دعوى شيطانية.

ولا تستقيم تصورات الناس ولا تستقر مشاعرهم ولا تستقيم حياتهم ويتم صلاح سلوكهم إلا بتمحيص هذه الحقيقة من كل غش، واستيقانهم بحقيقة الصلة بينهم وبين ربهم، إنها صلة قلبية روحية مستقلة عن كل واسطة سوى التقرب إليه بما يرضيه من صالح الأعمال وحسن المقاصد والبراءة من الشرك وأهله، وتحقيق النصح لله ولكتابه ولرسوله وأئمة المسلمين وعامتهم، فأهل التوحيد الخالص مرتاحون ومطمئنون على مستقبلهم بإذن الله؛ لأنهم يتاجرون مع الله فيما يرضيه، ويخافون عذابه، فيجتنبون الإثم والفواحش والظلم والبغي، ويرجون رحمته، فيتنافسون في سبل الخير والإصلاح، ويتحلون بمحاسن الأخلاق، ويعيشون مع الله بين الخوف والرجاء، لا يرجون سواه، ولا يطمعون في النجاة والخلاص من غيره، ﴿وَسَتَجِبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِ﴾ بخلاف النصارى الذين مستقبلهم على

كف عفريت، تلعب عليهم القسس والباباوات بحيث يكون مصير كل نصراني يتأرجح بين شفتي قس، إن شاء كتب له صك غفران، فيخيل إليه أن خازن الجنة سيستعمله لدخولها، أما إذا لم يرضه بالمال أو بالعرض فليس له عنده إلا صك حرمان يدخل به النار، دون أن يكون له مغيث.

فالنصراني خاضع لهذه المهزلة التي لو كانت عند خصمه لملاً عليه الدنيا صياحاً واستهزاء، أما المسلمون فإنهم لا يجدون ولا يعرفون في دينهم الخضوع لكنيسة تستذل رقاب الناس، زاعمة أنها الممثلة لابن الله، أو للأقنوم المتمم للأقانيم الإلهية المستمدة سلطانها من سلطان الابن أو سلطان الأقنوم، كما أنهم لا يجدون ولا يعترفون بسلطة مقدسة تحكم باسم الحق الإلهي، زاعمة أن لها الحق في الحكم والتشريع لاستنادها على قرابتها أو تفويضها من الله كما يعتقد النصارى الذين لبس عليهم رجال الكهنوت دينهم، بل المسلمون مرتاحون من جميع ذلك، ومُطَهَّرَة أدمغتهم من تلك الأوهام المضحكة المحزنة، لكمال إيمانهم بالتوحيد الخالص الذي يوحد بين جميع الناس في عبودية الله بدون أي امتياز، ويجعل التشريع كله لله وحده، ويساوي بين الناس كلهم في الصلة بالله التي ينالها أي شخص بالإخلاص لله والصدق معه في الأعمال والمقاصد ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْقَرَكُمْ﴾ لا أجملكم ولا أقواكم ولا أغناكم، ويجعل التوبة والزلفى إلى الله بدون واسطة ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾.

فالمسلمون بعقيدة التوحيد الخالصة يرفعون جباههم أمام كل من سوى الله مهما ادعى القداسة؛ لأنهم يستيقنون أن جميع بني آدم كلهم عبيد، ليس لأحدهم ميزة على أحد مهما كان، فلا تعنو وجوههم، ولا تطأ رأوسهم أبداً إلا لله وحده، ولا يخضعون لغير حكمه وسلطانته، ويستيقنون أنه لا يُمُتُّ أحد إلى الله بينوة ولا قرابة، ولا اتحاد أو

حلول - كما يزعمه النصارى المشابهون للوثنيين - ولا يتقرب إليه بتعويدة ولا شفاعة ولا ولاية ولا أية محسوبية، بل الجميع يتقربون إليه بامثال أمره وحصر الاحتكام لشريعته في كل دقيق وجليل، وعقيدتهم هذه المتمثلة في تحقيق الألوهية والقيام بكامل العبودية تكسبهم الاستقامة في قلوبهم وعقولهم، وتنشئ فيهم استقامة التصور واستقامة السلوك، بل تنشئ فيهم الغيرة والحمية على سلطان الله في الأرض، حتى يقوموا بقمع الإشراك، وردع من اتخذوا لهم قداسة أو جعلوا لهم حقاً في التشريع والخضوع وإصدار صكوك الغفران، أو دعوى تطهير الناس من الذنوب ونحو ذلك من أنواع الدجل والتطاول على مقام الألوهية، وإغراء الناس باتباع الهوى، فإن كل هذا من موجبات الجهاد لقمع المفترى على الله.

📖 **ولذا قال سبحانه في الآية (١٧٣): ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ (١٧٣):**

والتعبير بتوفيتهم أجورهم يعني إيتاءهم إياها كاملة من غير أن ينقص منها شيء أبداً، ولو أقل القليل، وهذا كقوله: ﴿فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾، فالذين حققوا الإيمان بالله بإخلاص التوحيد والاستدامة على الأعمال الصالحة سيجدون التوفية الكاملة من الله، بدون نقصان ذرة أو مثقال خردلة، بل يزيدهم على التوفية من فضله مضاعفة حسناتهم، كل حسنة بعشر أمثالها إلى سبعمئة ضعف إلى أضعاف كثيرة لا تخطر على قلب بشر ولا يعلمها إلا الله، وذلك على حسب قوة الإخلاص والصبر والاحتساب في الاستقامة، وما للأعمال الصالحة من حسن النتائج وقوة المنفعة، فإن اطراد المضاعفة يكون بحسب ذلك، ولهذا قال سبحانه: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (١٧).

وقوله سبحانه: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ هذا فيه وعيد شديد للذين يتركون عبادة الله أنفة واستكبارًا، ومن صميم عبادة الله تحكيم شريعته وإقامة حدوده وتعظيم حرماته، والتزام حكمه في الحلال والحرام، وعدم التقدم بين يديه ورسوله بأي تشريع مما تهواه الأنفس، ويمليه التقليد للمخلوقين، أو الانضباع بالأقوياء الغالبين، فمن لم يلتزم حكم الله ويعظم حرماته ويقف عند تشريعه، وينفذ حدوده، فهو من الكفار والمتطاولين على سلطانه في الأرض غرورًا بمبادئهم ومراكزهم، وما اتخذوه بطانة من دون الله، ومن هذا شأنه فقليلاً ما يؤمن بالله، ولكن لا يجرؤ على الإنكار مخادعة للمسلمين الذين يسيرهم في أغراضه وخدمة مبدئه وهم لا يشعرون بحقيقة الأمر، كما تفعله الزعامات القومية والمادية العلمانية الرافضة لحكم الله، فكلهم مستنكفون عن عبادة الله استهانة بجنابه الكريم، وكلهم داخلون في هذا الوعيد الشديد بعد الحشر، متعرضون لما يستحقونه من العقوبات الإلهية المتنوعة في حياتهم والعياذ بالله.

وأما الذي عرف الله بأفعاله وآمن به إيمانًا حقيقيًا، وعامله بمقتضى أسمائه الحسنی وصفاته العلی حبًا له وتعظيمًا، فهذا لا يستنكف عن عبادته بأي نوع من أنواع الشرك الاعتقادي أو العملي، لا شرك الوسائط والأنداد، ولا شرك التعطيل والإعراض، وكل من المستنكفين سيعذبهم الله عذابًا مؤلم الوجد، ولا يجدون لهم من دون الله وليًا يشفع لهم أو يفتديهم، ولا نصيرًا يمنعهم أو يقيهم من ذلك العذاب الأليم.

فإن الهدف المقدس لمشروعية الجهاد والقيام به هو لكي يقف بنو الإنسانية في حدودهم، فيعاملون الله معاملة العبد لربه وسيده، معتقدين تنزيهه عن جميع النقائص من ولد أو شريك، أو ظهير أو ولاية أو أي وساطة، وأن يعرفوا حقيقة مقام الألوهية وخضوع

العبودية بالمعنى الصحيح الكامل، فلا يعتقدون ما يخالفها، ولا يعملون ما يناقضها أو ينقص من مقامها، فلا يجوز في حكم الله إقرار الناس على الافتراء على الله وانتقاص جنابه الكريم، وتركهم يسرون على أهوائهم وأنانياتهم بدون مبالاة ولا مسؤولية بشبهة حرية الأديان التي هي من مكر الماسونية اليهودية وغشها، والتي لم تطبق في أكثر بلاد النصارى على المسلمين، بل يريدون من المسلمين تطبيقها فقط، وهم يحاربوا المسلمين حرباً عسكرية - حرب إبادة - بدعوى باطلة يفترونها عليهم، وحرباً فكرية يبثون فيها أنواع الفتنة للحط من دين الإسلام وتشويه أحكام الإسلام، والطعن بوحى الله وأمانة رسوله ﷺ، وهذا أعظم جناية على حرمة الإسلام، وأكثر مخالفة لحرية الأديان التي يزعمونها، فحرية دينهم المزعوم لا تجوز إقامتها على الطعن بدين الآخرين، وخصوصاً دين الله الإسلام، فلهذا أوجب الله على المسلمين مواصلة الجهاد حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، إذ لا يجوز إقرارهم على فتنة المسلمين عن دينهم بشتى الشبهات، والجهر بالافتراء على الله وانتقاص جنابه العظيم.

وحيث إن مدلول توحيد الله يقتضي معاملة الله على حسب ما أوضحناه، فإن عيسى عليه السلام لا يمكن أن يستنكف عن عبودية الله، ولا الملائكة المقربون، فضلاً عن سائرهم، فإن عيسى الذي هو من جملة الرسل، هو والملائكة المقربون خير من يعرف حقيقة الألوهية وحقيقة العبودية، وإنهما ماهيتان مختلفتان لا تمتزجان، وعيسى خير من يعرف أنه من خلق الله، فلا يكون خلق الله كالله أو بعض من الله، وهو خير من يعرف أن العبودية لله لا تنقصه بل تزيده فخراً وشرفاً، كما قدمنا أنها أشرف المراتب فضلاً على أنها الحقيقة المؤكدة، وكذلك الملائكة المقربون وغيرهم، هم خير من يعرف شرف عبودية الله وعلو مقامها، وأنه لا يأبأها ويستكبر عنها إلا الكافرون بنعمة الخلق والإنشاء وباقي النعم والمواهب الأخرى،

فعبادة الله هي المرتبة العظيمة التي يصف الله بها رسله وملائكته، وهم في أرقى حالاتهم وأكرمهما عنده.

فما بال المنتسبين للمسيح لا يرضون ما يرضاه المسيح لنفسه ويعرفه حق المعرفة، من عبودية الله التي لا يخرج منها إلا كافر بالله تمام الكفر؟ وما بالهم يعتقدون فيه الطاغوتية والدجل وهو بريء منهما؟ لأنه لا يترفع أحد عن عبودية الله ويدعي لنفسه الحق في سلوك ما يهواه، أو الحق في التشريع، أو يزعم النبوة أو الحلول أو الاتحاد إلا كافر أو طاغوت أو دجال، ولهذا نزه الله نبيه عيسى من ذلك، وأخبرنا أنه لن يستنكف عن عبودية الله لا هو ولا المقربون من الملائكة، فضلاً عن سائرهم، ليصحح عقيدة النصارى وعقيدة من يتخذ لله من الملائكة إناثاً، وأخبر الله أن جميع خلائقه ستحشر إليه وهي راغمة، فيجازيهم على حسب معاملتهم له في الدنيا.

وقد تكلموا على أن التفصيل غير مطابق للمفصل بوجوه، والمراد بالمفصل هو من لم يستنكف، ومن استنكف لسبق ذكرها، ألا ترى أن المسيح والملائكة المقربين ومن دونهم من عباده أنهم لم يستنكفوا عن عبادة الله وقد جرى ذكرهم، ويرشد إليه تأكيد الضمير بقوله: «جميعاً» فكأنه قال: فسيحشرهم إليه المقربين وغيرهم جميعاً، ووقوع الفعل المتصل به الضمير جزاء لقوله: ﴿وَمَنْ يَسْتَنكِفْ﴾ لا يتبين اختصاص الذكر بالمستنكفين؛ لأن المصحح لارتباط الكلام قد وجد مندرجاً في طي هذا الضمير الشامل لهم، فلا يقال: إن التفصيل غير مطابق للمفصل، وقال العلامة التفتازاني: إن دخول «أما» على الفريقين لا على قسمي الجزاء، وأورد هذا الفريق بعنوان الإيمان والعمل الصالح لا بوصف عدم الاستنكاف لما قبله وما بعده؛ للتنبيه على أنه المستتبع لما يعقبه من الثمرات اهـ.

وقد قدم الله ذكر ثواب المؤمنين؛ لأن الإحسان إليهم مما يغم المستنكف ويزيد في حسرته إذا رأى أجور العاملين المطيعين لله في

الحشر زيادة على ما يجدد من أليم العذاب والتنكيل، ويقول سيد قطب رحمته الله في «ظلال القرآن» عقب كلام طويل على هذه الآيات: وفي هذا الضوء يجب أن ننظر إلى قضية الإيمان بالله في الصورة الناصعة التي جاء بها الإسلام، وقرر أنها قاعدة الرسالة كلها، ودعوى الرسل جميعاً، قبل أن يحرفها الأتباع وتشوهها الأجيال، يجب أن ننظر إليها بوصفها ميلاداً جديداً للإنسان، تتوفر له معه الكرامة والحرية والعدل والصلاح، والخروج من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده في الشعائر وفي نظام الحياة سواء، والذين يستنكفون من العبودية لله يذلون لعبوديات في هذه الأرض لا تنتهي: يذلون لعبودية الهوى والشهوة، أو لعبودية الوهم والخرافة، ويذلون لعبودية البشر من أمثالهم، ويحنون لهم الجباه ويحكمون في حياتهم وأنظمتهم وشرائعهم وقوانينهم وقيمهم وموازينهم عبيداً مثلهم من البشر، هم وهم سواء أمام الله، ولكنهم يتخذونهم آلهة من دون الله، هذا في الدنيا، أما في الآخرة: ﴿فَيَعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ إنها القضية الكبرى في العقيدة السماوية تعرضها هذه الآية في هذا السياق في مواجهة انحراف أهل الكتاب من النصارى في ذلك الزمان، وفي مواجهة الانحرافات كلها إلى آخر الزمان اهـ. ويقول الشاعر:

لما رأيتُ حياةَ قوم في الثرى	وشفاههم تُدلي إلى الأعتابِ
ورأيتُ في الحنفاء مَنْ يسعى له	بصحيفةٍ مرقومةٍ وكتابِ
ورأيتُ في روما كنيسة بطرسٍ	تبلى الشفاءُ بها حديدَ البابِ
وسمعتُ في طنطا ضراعةَ قائل	يا أيها البدوي فرِّج ما بي
وعلمتُ أن من العباد مؤلّها	يُرجى لمَظلمةٍ وفصلٍ خطابِ
أيقنتُ أن الناس ضلُّوا ربهم	يا ربَّ فاهدهم لكلِّ صوابِ

هذا وإن وصف السيد قطب للرسالة بميلاد جديد للإنسان لا يحسن

التعبير به، لأن الله سبحانه أمد الإنسان منذ خلقه بقبس من نوره حال ما نفخ فيه من رحمة - أعني آدم أبا البشر - ثم أوحى إليه، فخاتمة الرسالات بمحمد ﷺ لا تعتبر ميلادًا جديدًا بل هو نور جديد يرشد الناس كما في الآية القادمة.

📖 وقوله سبحانه في الآيتين (١٧٤، ١٧٥): ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ (١٧٤) ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَأَعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا﴾ (١٧٥) :

هذا نداء عام لجميع الناس لإقامة الحجة عليهم، وذلك أن الله سبحانه لما بين ما عليه الكفرة على اختلاف أصنافهم من فنون الكفر والضلال، خصوصًا النصراني الناشئ ضلالهم من أعماق الوثنيات كفرًا، عمم الخطاب إلى جميع الناس ودعاهم إلى الاعتراف برسالة محمد ﷺ، وسماه برهانًا؛ لما احتوى الوحي الذي جاء به على البراهين القاطعة الشاهدة بصدقه وصحة ما جاء به من الله، فإن كل معجزة تعتبر برهانًا قاطعًا، فكيف بمعجزاته الكثيرة التي تتجدد على مر العصور كما هو واضح؟

وفي هذه الآية دعوة عامة إلى جميع الناس أن يؤمنوا برسالة محمد ﷺ خاتمة الرسالات من الله، ويتلقوها بالقبول التام والانقياد الكامل، وأن تنشرح صدورهم لها حتى لا يفوتهم شيء من أنوارها الكاشفة لجميع الظلمات والشبهات، وهذا هو النداء الثاني بعد النداء في الآية (١٧٠) الذي أعقب مقارعة اليهود والاستدلال عليهم بموكب الرسالات الإلهية كما قدمنا تفسيرها بإسهاب، والحمد لله على توفيقه، وجميع ما جاء به محمد ﷺ حتى من السنة يحمل البرهان الكامل على أنه وحي من الله فوق مستوى منطق الإنسان، أما القرآن الكريم فهو معجز بذاته تمام الإعجاز لفظًا ومعنى، وأما السنة ففيها الإعجاز الذي يكمن فيه ما آتاه الله خاتم رسله ﷺ من جوامع

الكلم وجزالة اللفظ وعمق المعنى، بحيث إن الفقيه قد يجزم بصحة الحديث دراية ولو لم يبلغ درجة الصحة رواية، لما لمنطق النبوة من البلاغة والاختصار والشمول، ويستنبط منه أحكامًا كثيرة لا يمكن أن يحتوي عليها كلام غيره ﷺ، ولا شك أن هذا من البرهان الذي ميزه الله به ليكون حجة على العالمين، وهو برهان بجميع معاني البرهان من كل الوجوه، فهو برهان بتربيته للأمة تربية روحية منقطعة النظير، وتزكية نفوسهم بتطهير الضمائر وإيقاظها، وإشعال النور فيها بتركيز حقيقة الإيمان الصحيح، وتوضيح ما يحتاجون إليه في صلاح دينهم ودنياهم، مؤيدًا لهم ذلك بالدلائل والبيانات القطعية والحكم المقنعة.

وهو ﷺ برهان في ذاته على صحة ما جاء به؛ لأنه أُمِّيٌّ لم يتعلم شيئًا، ولم يختلط بذوي الشعر والبلاغة من قومه حتى القصاصيين، لا في طفولته ولا في شبابه، وهو أيضًا برهان في سلوكه الطيب وسيرته العملية، حيث كان غاية في الصلاح والأمانة حتى إنهم أجمعوا على تسميته «الأمين»، واختاروه حكمًا مرضيًا وقت بناء قريش للكعبة في وضع الحجر الأسود، لما تفاقم نزاعهم في وضعه، إلى غير ذلك من المفارح التي حصل عليها لعظيم شرفه عندهم، ثم هو برهان أيضًا في تربيته حيث نشأ يتيماً رضيعاً في البادية، لم يتوله في بيته عالم ولا حكيم، بل ترك كما كان الجهال المشركون الأميون يتركون أولادهم، وكان بعد ما ترعرع صغيراً يرعى الغنم في النهار ويبيت أول الليل مرهقاً من التعب، لا يحضر أماكن سمر قومه بالليل، ولا مواضع لهوهم، فلم يصادف من التربية المنزلية ولا من التأديب الاجتماعي في أول نشأته ما يؤهله للنقد والنزاع، أو يجلب عليه الريبة في دعوته بعد بعثته، كما قال في الآية (٤٨) من سورة العنكبوت: ﴿وَمَا كُنْتَ تَسْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَأَزْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾ ﴿٤٨﴾.

وهو برهان بنفسه حيث قام يعلم الأميين حقائق العلوا الإلهية، وصفات الربوبية، وما يجب لذات الله العلية، وما تتزكى به نفوس

البشر وتصلح به حياتهم السياسية والاجتماعية، ويكشف ما اشتبه على أهل الكتاب من أصول دينهم وبعض ما أخفوه من وحي ربهم، وما اضطرب فيها نظار الفلاسفة في فلسفتهم، ويرفع للجميع قواعد الإيمان على أساس الاستدلالات العقلية بالحجج الكونية، ويسلك هذا المسلك في بيان الشرائع العملية وتوضيح الحكمة منها، ويقرر السياسة الحربية والسلمية وما يحصل به الاستقرار الداخلي والخارجي، كل ذلك عن طريق الحجة، فلا غرو أن يسمى برهاناً بنفسه، خصوصاً وهو ﷺ يعجز مقابله عن القيام بمثل ما قام به مع استعدادهم له بالعلوم والأعمال، فكان بهذا برهاناً على عناية الله وتأييده بوحيه وتوفيقه وتسديد خطاه.

وقوله سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ أي القرآن كما قاله قتادة ومجاهد وغيرهما، وما أبعد احتمال إرادة غيره من الكتب السابقة الدالة على نبوة محمد ﷺ! فإنه بعيد غاية البعد، بل لا يجوز الالتفات إليه، وذلك لصريح قول الله سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ﴾ وتلك الكتب السابقة لم تنزل إلينا، وأما من قال بأن المراد بالبرهان القرآن؛ فإنه يرى أن العطف المبني على تغاير الطرفين تنزيلاً للمغايرة العنوانية منزلة المغايرة الذاتية، ناظرًا أن إطلاق القرآن عليه؛ لأنه أقوى دليل على صدق من جاء به، ولكن هذا القول مرجوح، والراجح الصحيح أن البرهان هو محمد ﷺ كما أسلفنا تحقق معاني البرهان به من كل وجه، وأن النور المبين هو القرآن؛ لأنه نور كاشف لجميع الظلمات والإشكالات، ولأنه معجزة خالدة في ذاته وبلاغته ومعانيه إلى قيام الساعة، ولأنه نور بين بنفسه مستغن في ثبوت أحقيته، وفيه تبيان لكل شيء تتجلى في الحقائق لأهله ببلاغته وأساليب بيانه، بحيث لا يشتبه فيها من تدبره وتعقل معانيه، بل تثبت في عقله، وتؤثر في نفسه، وتكون هي الحاكمة على نفسه، والمسيرة له إلى صلاح العمل.

وقد جعله الله بإعجازه غير محتاج إلى غيره، بل هو مبين لغيره

من إحقاق الحق وإبطال الباطل، وهو هاد للخلق بإخراجهم من ظلمات الكفر المتنوعة إلى نور الإيمان، ولا شك أن معجزة نبينا ﷺ بنيت على معجزة القرآن، وإن كان الله قد أيده بمعجزات كثيرة قامت في أوقات وأحوال، إلا أن القرآن معجزة عامة، ولزوم الحجة به باق منذ نزوله إلى قيام الساعة، وعجز كل أهل عصر من العصور المقبلة عن الإتيان بمثله يغني عن النظر في حال عجز أهل العصر الأول، فإن الله سجل عليهم أنهم لا يقدرون على الإتيان بمثله أبداً على مر الزمان بقوله: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، فالتحدي متواتر، وعجز المتحدين له متواتر ومتواصل على طول التاريخ، ووجود إعجاز القرآن يتمثل في عدة جهات:

أحدهما: بلوغه الغاية القصوى مما يمكن أن يبلغه الكلام العربي البليغ، من حصول كيفيات في نظمه، مفيدة لمعان دقيقة ونكت من الأغراض الخاصة من بلغاء العرب، مما لا يفيد أصل وضع اللغة، بحيث يكثر فيه ذلك كثرة لا يدانيها شيء من كلام البلغاء من شعرائهم وخطبائهم.

ثانيها: ما أبدعه القرآن من أفانين التصرف في نظم الكلام، مما لم يكن معهوداً في أساليب العرب، ولكنه غير خارج عما تسمح به اللغة.

ثالثها: ما أودع الله فيه من المعاني الحكمية والإشارات إلى الحقائق العقلية والعلمية، مما لم تبلغ إليه عقول البشر في عصر نزول القرآن وفي عصور بعده متفاوتة.

رابعها: ما انطوى عليه من الأخبار عن المغيبات، مما يدل على أنه منزل من علام الغيوب، قال القاضي عياض في «الشفاء» فلم يزل يقرعهم النبي ﷺ أشد التقريع، ويوبخهم غاية التوبيخ، ويسفه أعلامهم ويحط أعلامهم، وهم في كل هذا ناكصون عن معارضته، محجمون عن مماثلته، يخادعون أنفسهم بالتكذيب والإغراء بالافتراء،

وقولهم: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ﴾، ﴿سِحْرٌ مُّسْتَمَرٌّ﴾، ﴿إِنْكَ أَفْتَرْتَهُ﴾، و﴿أَسْطِطِرُّ
الْأَوَّلِينَ﴾، وقد قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾، فما فعلوا ولا
قدروا، ومن تعاطى ذلك من سخفائهم كمسيلمة كشف عواره لجميعهم،
ولما سمع الوليد بن المغيرة قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾
الآية قال: واللّه إن له لحلاوة وإن عليه لطلاوة، وإن أسفل له لمغدق وإن
أعلاه لمثمر، وما هو بكلام بشر.

وذكر أبو عبيدة أن أعرابياً سمع رجلاً يقرأ: ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ فسجد
وقال: سجدت لفصاحته، وكان موضع التأثير في هذه الجملة هو
كلمة: ﴿فَأَصْدَعْ﴾ في إبانيتها عن الدعوة والجهر بها والشجاعة فيها،
وكلمة: ﴿بِمَا تُؤْمَرُ﴾ في إيجازها وجمعها، وسمع آخر رجلاً يقرأ: ﴿فَلَمَّا
أَسْتَيْسَسُوا مِنْهُ خَاَصُوا نَجِيًّا﴾ فقال: أشهد أن مخلوقاً لا يقدر على مثل
هذا الكلام، وكون النبي ﷺ تحدى به، وأن العرب عجزوا عن معارضته
مما علم بالضرورة اهـ.

وقال صاحب «المنار» بعد الإشارة إلى هداية القرآن للتوحيد بعد
انحراف الأمم التي وجهتهم رسلهم إليه: لو لم يجئ محمد ﷺ
في بيان التوحيد بغير عنوانه في الشهادتين «لا إله إلا الله» لما كان
كتابه نوراً مبيناً لهذه الحقيقة، لأن من أشرك من أهل الكتاب وأمثالهم
من الأمم القديمة كالهنود والكلدانيين والمصريين واليونان كانوا
يقولون إن الإله واحد، وبعضهم كان يصرح بمثل كلمة التوحيد عندنا
أو بها نفسها، ولكنهم كانوا على ذلك مشركين، يزعمون أن بعض
البشر أو الحيوان أو الجماد ينفع أو يضر بصفة خارقة للعادة، غير
داخلة في سلسلة نظام الأسباب والمسببات، فيتوجهون إلى تلك
الأشياء المعتقددة توجه العبادة، ويزعمون أن ما جاءت به رسلهم من
أحكام الدين غير كاف في بيان الدين، فيجب تركه إلى ما يضعه لهم
بعض رؤسائهم من أحكام الحلال والحرام، من غير نظم في موافقته أو
مخالفته له، أي لما جاء به الرسل، أو مع ضرب من النظر التقليدي

فيه لدعمه به وإرجاعه إليه.

فلما كانت الوثنية قد تغلغت في جميع الأديان المأثورة وأفسدتها على أهلها، فقلد بعضهم بعضاً فيما ورثوه منها، أنزل الله لهداية البشر من النور المبين القرآن، فكان أشد إبانة لحقائق التوحيد وخفاياها من نور الكهرباء المتألق في هذا العصر الذي نرى السراج الواحد في قوة مئات أو ألوف من نور الشمع، فبين لمن يفهم لغته حقيقة التوحيد بالدلائل والبراهين الكونية والعقلية، وضرب الأمثال المادية والمعنوية، وضروب القصص والمواعظ والهداية إلى النظر والتجارب، وكشف ما ران على هذه العقيدة من شبهات المضلين وأوهام الضالين التي مزجتها بالشرك مزجاً جمع بين الضدين بل النقيضين جمعاً، ولون أساليب الكلام فيها ونوعه لتقبل النفس تكراره بقبول حسن، ولا يعرض لها من ترتيل آياته شيء من الملل، فكان بيانه في تشييد صرح الوحدةانية وتقويض بناء الوثنية بياناً لم يعهد مثله في كماله وتأثيره في كتاب بشري ولا إلهي.

ألا إن إدراك هذه الحقيقة العليا، والإحاطة بها، والعلم بما كان من ضروب الشبهات عليها، والأباطيل المتخللة فيها، وبما لها من التمكن في قلوب الناس، وما يتوقف عليه امتلاخها وانتزاعها من فنون البيان بحسب سنة الله في تحويل الأمم من حال إلى حال، كل ذلك مما لا يعقل أن يتفق لرجل أُمي لم يقرأ كتاباً في الدين ولا في العلم، ولا عاشر أحداً عالماً بهما، كيف وقد كان ذلك فوق علوم الذين صرفوا حياتهم كلها في الدرس والقراءة؟ بل نقول إن هذا البيان الأكمل لتقرير التوحيد، واجتناب جذور الوثنية الذي جاء به القرآن - وأشرنا إليه آنفاً - لم يكن قط معهوداً من الحكماء الربانيين، ولا من النبيين المرسلين قبل محمد، دع من دونهم من الأميين أو المتعلمين، لهذا تعين أن يكون الله تعالى هو المنزل لهذا النور المبين: ﴿وَلَقَدْ نَزَّلَ رَبِّيَ الْعَالَمِينَ ۝١٣٢ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝١٣٣ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ۝١٣٤ بِلِسَانٍ

عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴿١١٥﴾ [الشعراء].

فمن تأمل ما قلناه بإنصاف ظهر له به على اختصاره أن محمداً النبي الأمي ﷺ كان نفسه برهاناً من الله تعالى، أي حجة قطعية على حقية دينه، وأن كتابه القرآن العربي أنزل من العلم الإلهي عليه، ولم يكن لعلم كسبي أن يأتي بمثله، وإنما أنزل نوراً مبيناً إلى جميع الناس ليروا بتدبره حقيقة دين الله الذي يسعدون به في حياتهم الدنيا، وينالون به في الآخرة ما هو خير وأبقى، ولذلك قال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾.

أقول: ومن المعجزات الدالة على قوة البرهان المحمدي، وصدق ما جاء به من نور الله المبين الذي هو القرآن خلود هذا القرآن وحفظه من التحريف والضياع الذي حصل على غيره من جنابة المبطلين والمغرضين كما أوضحناه سابقاً في سورة البقرة وآل عمران، وقبل قليل في هذه السورة، وما سنوضحه في أوائل سورة المائدة عند الكلام على الذين: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ وفقدان أسانيد الكتب السابقة، وتلاعب المغرضين فيها، بخلاف القرآن الثابت السند، المضبوط كتابه والمحفوظ في الصدور، الذي يتلقاه الخلف عن السلف بالحفظ الكامل الصحيح المضبوط حركات حروفه وسكناتها عن كل تصحيف أو تحريف حسب القراءات الثابتة المشهورة، كما قال ﷺ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ①.

فحفظ الله له من أعظم الدلائل على أنه برهان من الله وحده، ولذلك خلود الإسلام ودوام أهله عليه ما أصابهم من أنواع الفتن والمجازر الدموية التي قتل فيها الملايين منهم، وخبطت أدمغتهم بجميع صنوف الغزو الفكري والأحابيل الاستعمارية، كل هذا لم يؤثر في بقاء الإسلام وخلود تعاليمه، فإن هذا من الدلائل الكبرى على أنه برهان مبين من الله، وحجة خالدة دامغة لأعدائه، إذا أحسن المسلمون

استعمالها، ومن الدلائل الواضحة على ذلك أيضًا هو ما قيضه الله لسنة رسوله ﷺ من الحفاظ على أيدي علماء بررة، تحملوا ضبطها رواية ودراية، وعُنوا بأسماء الرجال وطبقاتهم ومراتبهم من التعديل والتوثيق والحفظ، مما لم يحصل في الديانات الأخرى بتاتًا، وذلك لأن الله مع الصادقين المتقين له في تقدير نصوص دينه حق قدرها، وأنه سبحانه يرفع يده عن الكذابين المفترين عليه، بل يفضحهم بإعمائهم عما يكتبونه من المتناقضات المبطللة لما كتبوه ﴿جَزَاءً وَفَاءً﴾ (١٦)، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾.

فلم يبق بعد هذه المعجزات التي أسلفنا بعضها علة لمتعلل، ولا عذر لمعتذر، وقد شرح العلماء معجزاته ﷺ في كتب السيرة والتاريخ من معجزة القرآن وانشقاق القمر وحنين الجذع وتسليم الحجر، وتكثير اللبن والطعام القليل، ونبع الماء من بين أصابعه، إلى غير ذلك من المعجزات الكثيرة جدًّا، مما يجدها المتطلع في الجزء الخامس من «البداية والنهاية»، و«شرح المواهب اللدنية» و«الروض الأنف» وغيرها.

وهاتان الآيتان فيهما أعظم تنويه بشأن خاتم المرسلين ﷺ، وما جاء به من الهدى المنير، حيث أطلق عليه البرهان؛ لأنه جاء بهذا النور الذي هو أقوى دليل على صدقه، ولأن النور الذي جاء به بين وواضح بنفسه، مستغن في ثبوت حقيقته عن دليل خارجي، كما قال سبحانه: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ زيادة على ما فيه من الإعجاز كما قدمناه مرارًا، وهنا فائدتان:

أحدهما: التعبير عن ملاسته ﷺ للمخاطبين تارة بالمجيء إليهم المسند إليه المنبئ عن كمال قوته في البرهانية، كأنه يجيء بنفسه فيثبت ما ثبت من غير أن يجيء معه أحد، ويجيء على شبه الكفار بالإبطال، وتارة بالإنزال الموقع عليه الملائم لحيثية كونه نورًا،

توقيراً له باعتبار كل واحد من عنوانيه خطه اللائق به، وإسناد إنزاله إليه سبحانه بطريق الالتفات لكمال تشريفه، كما أفاده الشيخ صالح أفندي الموصلي.

ثانيهما: قال أبو السعود: التعرض لعنوان الربوبية مع الإضافة إلى ضمير المخاطبين، أي في قوله سبحانه: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَنٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ هو لإظهار اللطف بهم والإيذان بأن مجيئه إليهم - أي مجيء البرهان والنور المبين - لتربيتهم وتكميلهم. انتهى مع إيضاحي.

وهنا فائدة ثالثة: لا بد من ذكرها وهي أن قوله سبحانه: ﴿وَأَزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ فيه أكبر دليل على أن جميع معاني القرآن بينة واضحة، وأنه ليس فيها أي غموض أبداً، بل في غاية الاتضاح والظهور، وليس له معان باطنة كما يزعمه المبتدعون الباطنيون، ومن سلك بعض مسالكهم من أهل وحدة الوجود، أو الصوفية أهل الإشارات التي بعضها نافع وضررها أكثر من نفعها لاسترسال أهلها في ضروب من الباطل، فإن القرآن الكريم لو كانت له معان باطنة لما كان برهاناً ونوراً مبيناً، بل كان مبهمًا مظلمًا غامض المعاني كالألغاز، بل شرًا من الألغاز، لأن الألغاز يكون لها حدود وضوابط تفهم بها معانيها، وأما دعوى العلم الباطن للقرآن فليس له ضوابط، وإنما يشغب به الدجالون والمبطلون على حسب نزعاتهم المذهبية ورغباتهم الانتهازية، كما فعله الباطنيون والقرامطة وغلاة الرافضة وغيرهم.

وأما الحديث المروي: «إن للقرآن باطنًا وللباطن باطن إلى سبعة أبطن» وهو الذي اعتمد عليه المبطلون الهدامون في تفسير القرآن وحقائق أركان الإسلام على أهوائهم فهو حديث موضوع باطل مكذوب، وقد أجاب عنه الشيخ ابن تيمية أنه من الأحاديث المختلقة التي لم يروها أحد من أهل العلم، ولا يوجد في شيء من كتب الحديث، ولكن يروى عن الحسن البصري موقوفًا أو مرسلًا أن لكل آية ظهراً وباطناً وحدًا ومطلعًا، وقد شاع في كلام الناس «علم الظاهر»

و«علم الباطن» و«أهل الظاهر» و«أهل الباطن» ودخل في هذه العبارات حق وباطل، فقول القائل «الباطن»: إما أن يريد به العلم بما في القلوب من المعارف والأحوال، والعلم بالغيوب التي أخبرت بها الرسل، وإما أن يريد به العلم الباطن الذي يبطن عن فهم أكثر الناس، أو عن فهم من وقف مع الظاهر ونحو ذلك.

فأما الأول فلا ريب أن العلم منه ما يتعلق بالظاهر كأعمال الجوارح، ومنه ما يتعلق بالباطن كأعمال القلوب والعلم بأحوال القلوب كالعلم بالاعتقادات الصحيحة والفسادة، والإرادات الصحيحة والفسادة، والعلم بمعرفة الله ومحبه والإخلاص له وخشيته والتوكل عليه، والرجاء له والحب فيه والبغض فيه، والرضى بحكمه والإنابة إليه، والعلم بما يحمد ويذم من أخلاق النفوس، كالسخاء والحياء والتواضع والكبر، وأمثال ذلك من العلوم المتعلقة ببواطن القلوب، فقد يقال له: «علم الباطن» أي علم بالأمر الباطن، فالمعلوم هو الباطن، وأما العلم الظاهر فهو ظاهر يتكلم به ويكتب، وغالب آيات القرآن من هذا؛ لأنه هو العلم بأصول الدين، فإن اعتقاد القلب هو أصل القول باللسان، وعمل القلب أصل لعمل الجوارح، والقلب هو ملك البدن كما صحت الآثار بذلك، أما إذا أريد بالعلم الباطن الذي يبطن عن أكثر الناس أو بعضهم، فهذا على نوعين:

أحدهما: باطن يخالف العلم الظاهر، والثاني لا يخالفه، فأما الأول فباطل، فمن ادعى علمًا باطنًا، أو علمًا بباطن، وهو يخالف العلم الظاهر كان مخطئًا، إما ملحدًا زنديقًا وإما جاهلًا، ضالًا.

وأما الثاني: فهو بمنزلة الكلام في العلم الظاهر، قد يكون حقًا وباطلًا، فإن الباطل إذا لم يخالف الظاهر لم يعلم بطلانه إلا من جهة مخالفته للظاهر المعلوم، فإن علم أنه حق قبل، وإن علم بطلانه فمردود.

وأما الباطن المخالف للظاهر المعلوم فمثل ما يدعيه الباطنية والقرامطة من الإسماعيلية والنصيرية وأمثالهم ممن وافقهم من الفلاسفة وغلاة المتصوفة المتكلمين، وشر هؤلاء القرامطة، فإنهم يزعمون أن للقرآن باطنًا يخالف الظاهر، فيقولون: الصلاة المأمور بها ليست هذه الصلاة، أو هذه الصلاة إنما يؤمر بها العامة، وأما الخاصة فالصلاة في حقهم معرفة أسرارنا، والصيام كتمان أسرارنا، والحج السفر إلى زيارة شيوخنا المقدسين، ويقولون إن الجنة للخاصة هي التمتع في الدنيا باللذات، والنار هي التزام الشرائع والدخول تحت أثقالها، ويقولون: إن الدابة التي يخرجها الله للناس هي العالم الناطق بالعلم في كل وقت، وإن إسرافيل الذي ينفخ في الصور هو العالم الذي تفيض عنه الموجودات، والقلم هو العقل الأول الذي تزعم الفلاسفة أنه المبدع الأول، وأن الكواكب والقمر والشمس التي رآها إبراهيم هي النفس والعقل، وواجب الوجود، وأن الأنهار الأربعة التي رآها النبي ﷺ ليلة المعراج هي العناصر الأربعة، وأن الأنبياء الذين رآهم في السماء هي الكواكب، فآدم هو القمر، ويوسف هو الزهرة، وإدريس الشمس، وأمثال هذه الأمور.

وقد دخل في كثير من أقوال هؤلاء كثير من المتكلمين والمتصوفين، لكن أولئك القرامطة ظاهرهم الرفض، وباطنهم الكفر المحض، وعامة الصوفية والمتكلمين ليسوا رافضة يفسقون الصحابة ولا يكفرونهم، لكن فيهم من هو كالزيدية الذين يفضلون عليًا على أبي بكر، وفيهم من يفضل عليًا في العلم الباطن كطريقة الحربي وأمثاله، ويدعون أن هذا العلم أفضل من جهته، وأبو بكر كان أعلم بالظاهر، وهؤلاء عكس محققي الصوفية وأئمتهم، فإنهم متفقون على أن أعلم الخلق بالعلم الباطن أبو بكر، وهؤلاء الباطنية قد يفسرون ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ أنه علي، ويفسرون ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ بأنهما أبو بكر وعمر، وقوله: ﴿فَقَالُوا أَتَمَنَّا الْكُفْرَ﴾ أنهم

طلحة والزبير، ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ بنو أمية.

وأما باطنية الصوفية فيقولون في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾ إنه القلب، و﴿يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبُحُوا بَقَرَةً﴾ إنها النفس، ويقول أولئك: هي عائشة، ويفسرون هم والفلاسفة تكليم موسى بما يفيض عليه من العقل أو غيره، ويجعلون خلع النعلين ترك الدنيا والآخرة، ويفسرون الشجرة التي كلم منها موسى بالوادي المقدس، ونحو ذلك يفسرون الملائكة والشياطين بقوى النفس، وما وعد الناس به في الآخرة أمثال مضروبة لتفهم ما يقوم بالنفس بعد الموت من اللذة والألم، لا بإثبات حقائق منفصلة، يتنعم بها ويتألم، وقد وقع في هذا الباب كثير من متأخري الصوفية ما لم يوجد مثله عن أئمتهم ومتقدميهم، كما وقع في كثير من متأخري أهل الكلام من ذلك ما لم يوجد في المتقدمين.

وهؤلاء المتأخرون مع جهلهم وضلالهم يدعون أنهم أعرف من سلف الأمة ومتقدميها، حتى آل الأمر بهم إلى أن جعلوا الوجود واحداً، كما فعل ابن عربي صاحب «الفصوص» وأمثاله، فإنهم دخلوا من هذا الباب حتى خرجوا من كل عقل ودين، وهم يدعون مع ذلك أن الشيوخ المتقدمين كالجنيد بن محمد، وسهل بن عبد الله، وإبراهيم الخواص وغيرهم ماتوا وما عرفوا التوحيد، وينكرون عليهم إذا ميزوا بين العبد والرب كقولهم: «التوحيد أفراد الحدوث عن القدم»، ولعمري إن توحيدهم الذي جعلوا فيه وجود المخلوقين وجود الخالق هو من أعظم الإلحاد الذي أنكره المشايخ المهتدون، فهم عرفوا بطلانه وأنكروه، وحذروا الناس منه وأمروهم بالتمييز بين الرب والعبد والخالق والمخلوق.

إلى أن قال: وأما ما يروى عن بعضهم من الكلام المجمل كقول بعضهم عن عليٍّ: لو شئت لأوقرت من تفسير الفاتحة سبعين بغيراً إلخ. فهذا إذا صح نقله لم يكن فيه دلالة على الباطن المخالف

للمعنى الظاهر، بل يكون في المعاني الصحيحة الموافقة للظاهر، ولكن ينبغي أن يعلم أنه قد كُذِبَ على الإمام علي وأهل بيته، لا سيما على جعفر الصادق ما لم يكذب على غيره من الصحابة، حتى إن الإسماعيلية والنصيرية يضيفون مذهبهم إليه وكذلك المعتزلة، وكذلك فرقة التصوف تزعم صحبة الحسن البصري لعلي عليه السلام وهذا كذب محض، فقد اتفق أهل المعرفة على أن الحسن لم يعاصر علياً ولم يأخذ منه، انتهى باختصار وتصرف قليل.

وهنا فائدة رابعة: وهي أن حديث الرسول ﷺ في منطوقه ومفهومه واضح ظاهر المعاني في غاية البيان، لا يشوبه شيء من الباطنيات المزعومة بتاتاً؛ لأنه الناصح الأمين والفصيح المبين وهو المكلف من الله بتبليغ الرسالة وبيان ما أنزل عليه من القرآن بالوحي الثاني الذي هو السنة، ولا يستقيم التبليغ ولا يصح لبيان الوحي والتشريعات إلا بنصوص متضحة المعاني، ظاهرة في البيان ظهوراً كاملاً، يفهمه كل سامع من معناه الظاهر، دون تصيّد لمعان باطنة خفية، فدعوى المعنى الباطن لأقوال الأنبياء فيها أخطر مدعاة للجهل والتضليل، وفيها عدم اعتماد على كلام الأنبياء وتقديس لغيرهم ممن يحرف الكلم عن مواضعه، ويجني على عقول البشر بخبث مقاصده.

وقد يلبس الدجالون باطلهم بمزاعم خبيثة تنطلي على بعض الناس، كقولهم: إن النبي خص كل قوم بما يصلحهم وخاطبهم على قدر عقولهم، وهذه المزاعم الكاذبة فضحها الإمام ابن تيمية حيث قال ﷺ: وأما قول القائل: إن النبي ﷺ خص كل قوم بما يصلح لهم.. إلخ. فهذا الكلام له وجهان: إن أراد به أن الأعمال المشروعة يختلف الناس فيها بحسب اختلاف أحوالهم، فهذا لا ريب فيه، فإنه ليس ما يؤمر به الفقير كما يؤمر به الغني، ولا ما يؤمر به المريض كما يؤمر به الصحيح، ولا ما يؤمر به عند المصائب هو ما يؤمر به عند النعم، ولا ما تؤمر به الحائض كما تؤمر الطاهرة، ولا ما تؤمر به

الأئمة كالذي تؤمر الرعية، فأمر الله لعباده قد يتنوع بتنوع أحوالهم، لكنهم يشتركون في أصل الإيمان بالله وتوحيده، والإيمان بكتبه ورسله.

وإن أراد به أن الشريعة في نفسها تختلف، وأن النبي ﷺ خاطب زيّداً بخطاب يناقض ما خاطب به عمرًا، أو أظهر لهذا شيئاً يناقض ما أظهره لهذا، كما يرويه الكذابون أن عائشة سألته: هل رأيت ربك؟ فقال: «لا»، وسأله أبو بكر فقال: «نعم»^(١)، وأنه أجاب عن مسألة واحدة بجوابين متناقضين لاختلاف حال السائلين، فهذا من كلام الكذابين المفترين، بل هو من كلام الملاحدة المنافقين، فإن النبي ﷺ قال: «ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين»، والحديث في سنن أبي داود وغيره، وكان عام الفتح قد أهدر دم جماعة منهم ابن أبي سرح، فجاء به عثمان ليبيع النبي ﷺ فأعرض عنه مرارًا ثم بايعه، ثم قال: «أما كان فيكم رجل رشيد، ينظر إليّ وقد أعرضت عن هذا فيقتله؟» فقال بعضهم: هلاً أو مات إلي يا رسول الله؟ فقال: «ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين»^(٢)، ولهذا مبالغة في استواء ظاهره وباطنه، وسره وعلايته، وأنه لا يبطن خلاف ما يظهر على عادة المكارين المنافقين.

ولا ريب أن القرامطة وأمثالهم من الفلاسفة يقولون: إنه أظهر خلاف ما أبطن، وأنه خاطب العامة بأمور أراد بها خلاف ما أفهمهم لأجل مصلحتهم، إذا كان لا يمكنه صلاحهم إلا بهذا الطريق، وقد زعم ذلك ابن سينا وأصحاب «رسائل إخوان الصفا» وأمثالهم من الفلاسفة والقرامطة الباطنية، فإن ابن سينا كان هو وأهل بيته من أتباع الحاكم القرمطي العبيدي، وقول هؤلاء كما أنه من أكفر الأقوال فهو من أعظم الجهل، وذلك أنه إذا كان الأمر كذلك فلا بد أن يعلمه أهل العقل والذكاء من الناس، وإذا علموه امتنع في العادة تواطؤهم

(١) راجع كتاب «الغنية في مسألة الرؤية» للحافظ ابن حجر.

(٢) رواه أبو داود (٢٦٨٣).

على كتمانهم، كما يمتنع تواطؤهم على الكذب، فإنه كما يمتنع في العادة تواطؤ الجميع على الكذب يمتنع تواطؤهم على كتمان ما تتوفر الهمم والدواعي على بيانه وذكره، ولا سيما مثل معرفة الأمور العظيمة التي معرفتها والتكلم بها من أعظم ما تتوفر الهمم والدواعي عليه، ألا ترى أن الباطنية ونحوهم أبطنوا خلاف ما أظهروه للناس، وسعوا في ذلك بكل طريق، وتواطؤوا عليه ما شاء الله، حتى التبس أمرهم على كثر من أتباعهم، ومع ذلك اطلع على حقيقة أمرهم جميع الأذكياء من موافقيهم ومخالفهم، وصنفوا الكتب في كشف أسرارهم ورفع أستارهم، ولم يكن لهم في الباطن حرمة عند من عرف باطنهم، ولا ثقة بما يخبرون به، ولا التزام طاعة ما يأمرون.

وكذلك من فيه نوع من هذا الجنس، فمن سلك هذا السبيل لم يبق لمن علم أمره ثقة بما يخبر به وبما يأمر به، وحينئذ ينتقض علمه جميع ما خاطب به الناس، فإنه ما من خطاب يخاطبهم به إلا ويجوزون عليه أن يكون أراد به غير ما أظهره لهم، كما يجوزون أنه خاطب غيرهم بنقيض ما خاطبهم به أيضًا فلا يثقون بأخباره وأوامره، فيختل عليه الأمر كله، فيكون مقصوده صلاحهم، فيعود ذلك بالفساد العظيم، بل كل من وافقه فلا بد أن يظهر خلاف ما أبطن، كأتباع من سلك هذا السبيل من القرامطة وغيرهم، لا تجد أحدًا من موافقيهم إلا ولا بد أن يبين أن ظاهره خلاف باطنه، ويحصل لهم بذلك من كشف الأسرار وهتك الأستار ما يصيرون به من شرار الكفار.

فالله سبحانه يعصم رسله من ذلك أشد مما يعصمهم عن الزلات، لأن الخطة الباطنية فيها أكبر الخلل بالرسالة، وتكسبهم عدم الثقة من سامعيهم والعياذ بالله، وإذا كانت الرسل تبطن خلاف ما تظهر، فما أن يكون العلم بهذا الاختلاف ممكنًا لغيرهم، وإما أن لا يكون، فإن لم يكن ممكنًا كان مدعي ذلك كذابًا مفتريًا، فبطل قول هؤلاء الملاحدة الفلاسفة والقرامطة وأمثالهم، وإن كان العلم بذلك ممكنًا

علم بعض الناس مخالفة الباطن للظاهر، وليس لمن يعلم ذلك حد محدود، بل إذا علمه هذا علمه هذا وعلمه هذا فيشيع ويظهر، ولهذا كان من اعتقد هذا في الأنبياء كهؤلاء الباطنية من الفلاسفة والقرامطة وغيرهم معرضين عن حقيقة خبره وأمره، لا يعتقدون باطن ما أخبر به ولا ما أمر، بل يظهر عليهم من مخالفة أمره والإعراض عن خبره ما يظهر لكل أحد، ولا تجد في أهل الإيمان من يحسن بهم الظن، بل يظهر فسقهم ونفاقهم لعوام المؤمنين فضلاً عن خواصهم.

وأيضاً فمن كانت هذه حاله كان خواصه أعلم الناس بباطنه، والعلم بذلك يوجب الانحلال في الباطن، ومن علم حال خاصة النبي ﷺ كأبي بكر وعمر وغيرهما من السابقين الأولين علم أنهم كانوا أعظم الناس تصديقاً لباطن أمر خبره وظاهره، وطاعتهم له في سرهم وعلانيتهم، ولم يكن أحد منهم يعتقد في خبره وأمره ما يناقض ظاهر ما بينه لهم، ودلهم عليه، لا فيما أخبر به عن أسماء الله وصفاته، ولا فيما أخبر به عما بعد الموت، وإنما ظهر من هذا ما ظهر إلا ممن هو عند الأمة من أهل النفاق والاتحاد كالقرامطة والفلاسفة والجهمية، نفاة حقائق الأسماء والصفات، ومن تمام هذا أن تعلم أن النبي ﷺ لم يخص أحداً من أصحابه بخطاب في علم الدين، قصد كتمان عن غيره.

وأما ما يرويه بعض الكذابين عن عمر أنه قال: كان النبي ﷺ وأبو بكر يتحدثان، وكنت كالزنجي بينهما، فهذا من أظهر الأكاذيب المختلقة، لم يروه أحد من علماء المسلمين في شيء من كتب أهل العلم، وهو من أظهر الكذب، فإن عمر أفضل الأمة بعد أبي بكر، وهو المحدث الملهم الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه، وهو أفضل المخاطبين المحدثين من هذه الأمة، فإذا كان حاضراً يسمع الألفاظ ولا يفهمها كالزنجي فهل يتصور أن يكون غيره أفهم منه لذلك؟ فكيف من لم يسمع ألفاظ الرسول؟ بل يزعم أن ما يدعيه من المعاني هي تلك المعاني بمجرد الدعوى التي لو كانت مجردة لم

تقبل، فكيف إذا قامت البينة على كذب مدعيها؟

وأما السر الذي عند حذيفة فهو خاص بأسماء المنافقين الذين أرادوا أن يحلوا حزام ناقة رسول الله ﷺ بالليل، ليسقط عن راحلته فيموت، وأن الله أوحى إليه بذلك، وكان حذيفة قريباً منه فأسر إليه بأسمائهم كما ثبت في الصحيح، ويقال: إن عمر لم يكن يصلي على أحد حتى يصلي عليه حذيفة، وهذا ليس فيه شيء من حقائق الدين ولا من الباطن الذي يخالف الظاهر وإنما هو سر لأمر سياسي من أعداء الرسول اقتضت الحكمة عدم فضحه لمصلحة المسلمين؛ لأن المنافقين مرتبطون مع كثير من المسلمين بوشائج القربى والمصاهرة، حتى إن رئيس المنافقين كان ابنه من خيار المؤمنين فاقتضت مصلحة الإسلام أن يكون حذيفة هو المختص بهذا السر.

وأما حديث أبي هريرة فهو صحيح قال: «حفظت من رسول الله ﷺ جرابين، فأما أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته قطعتم هذا الحلقوم»، ولكن ليس في هذا من الباطن الذي يخالف الظاهر أي شيء، بل ولا فيه من حقائق الدين، وإنما كان في ذلك الجراب الخبر عما سيكون من الملاحم والفتن، ولهذا قال عبد الله بن عمر: لو أخبركم أبو هريرة أنكم تقتلون خليفتمكم، وتفعلون كذا وكذا لقلتم: كذب أبو هريرة، وإظهار مثل هذا مما تكرهه الأمراء وأعوانهم لما فيه من الإخبار بتغير دولهم، ومما يبين هذا أن أبا هريرة أسلم عام خيبر، وغيره من الصحابة أعلم بحقائق الدين منه، ولكنه كان أحفظهم للحديث ببركة حصلت له من النبي ﷺ؛ لأنه حدثهم ذات يوم حديثاً فقال: «أيكم يبسط ثوبه فلا ينسئ شيئاً سمعه»^(١)، ففعل ذلك أبو هريرة، والنقول عنه تصدق ما ظهر من الدين وليس فيها شيء يتشبه به أهل الباطن.

(١) رواه البخاري (٢٠٤٧)، ومسلم (٢٤٩٢).

وأما ما يروى عن أبي سعيد الخراز وأمثاله في هذا الباب، وما ذكره أبو طالب في كتابه، وكلام بعض المشايخ الذي يظن أنه يقول بباطن يخالف الظاهر، وما يوجد في كلام الغزالي أو غيره، فالجواب عن هذا كله أن يقال: ما علم من جهة الرسول فهو نقل صدق عن قائل معصوم، وما عارضه فهو مرفوض قطعاً، وكثيراً ما يكذب على هؤلاء وأمثالهم، والصدق من ذلك فيه صواب وخطأ، ولسنا متعبدين إلا بما صح عن النبي ﷺ، وأكثر عباراتهم الثابتة ألفاظ مجملة متشابهة، لو كانت من ألفاظ المعصوم لم تعارض الحكم المعلوم، فكيف إذا كانت من قول غير المعصوم؟

فعلى المسلم الاعتصام بالكتاب والسنة، والاجتهاد في معرفة ما أخبر به الرسول وأمر به علماً يقينياً وحينئذ فلا يدع الحكم المعلوم للمشتبه المجهول، وأما الحديث المأثور: «إن من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه إلا أهل العلم بالله، فإذا ذكروه لم ينكره إلا أهل الغرة بالله» فهذا الحديث ليس إسناده ثابتاً باتفاق أهل المعرفة، ولم يرو في أمهات كتب الحديث المعتمدة، فلا يحتاج إلى الكلام في تفسيره، وقد أورده أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه «الفاروق» وأبو حامد الغزالي واحتجا به على مذهبهما، وذكر شيخ الإسلام عن شيخه يحيى بن عمار أنه كان يقول: المراد بذلك أحاديث الصفات، فكان يفسر ذلك بما يناقض قول الغزالي مؤيداً مذهب أهل الإثبات، ولا ريب أن قول يحيى بن عمار وأبي إسماعيل الأنصاري ونحوهما من أهل الإثبات أقرب من قول النفاة، ومن المعلوم أن قول النفاة لا ينقله أحد عن النبي ﷺ ولا أصحابه لا بإسناد صحيح ولا ضعيف، بخلاف مذهب المثبتة فإن القرآن والحديث والآثار عن الصحابة مملوءة به، فكيف يحمل كلام النبي ﷺ على علم لم ينقله عنه أحد، ويترك حمله على العلم المنقول عنه وعن الصحابة؟!

وكذلك ما ذكره البخاري عن علي رضي الله عنه أنه قال: «حدثوا الناس بما

يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله»، قد حمله أبو الوليد بن رشد الحفيد الفيلسوف وأمثاله على علوم الباطنية الفلاسفة نفاة الصفات، وهذا تحريف ظاهر، فإن قول علي: أتحبون أن يكذب الله ورسوله، دليل على أن ذلك مما أخبر به النبي ﷺ، وأقوال النفاة من الفلاسفة والجهمية والقرامطة والمعتزلة لم ينقل فيها مسلم عن النبي ﷺ شيئاً لا صحيحاً ولا ضعيفاً، فكيف يكذب الله ورسوله في شيء لم ينقله أحد عن الله ورسوله، بخلاف ما رواه أهل الإثبات من أحاديث صفات الرب وملائكته وجنته وناره، فإن هذا كثير مشهور قد لا تحتمله عقول بعض الناس، فإذا حدث به خيف أن يكذب الله ورسوله، ومن هذا الباب قول عبد الله بن مسعود: «ما من رجل يحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم»، وابن مسعود من أعظم الناس فيما يقول إثباتًا للصفات وأرواهم لأحاديثها، وأصحابه من أجل التابعين وأبلغهم في هذا الباب، وكذلك أصحاب ابن عباس، فكل الصحابة لم يكونوا يبطنون خلاف ما يظهرون، بل هم أقوم الناس بتصديق أحاديث الرسول وصياغته.

والملاحظة يظهرون موافقة المسلمين ويبطنون خلاف ذلك، وهم شر من المنافقين؛ لأن المنافق لا يدعي أن ما يبطنه من الكفر هو حقيقة الإيمان، وأما الملاحدة فيدعون أن ما يبطنونه من الكفر هو الإيمان الحقيقي، فهم يجمعون بين إبطان الكفر وقلب حقيقة الإيمان، لهذا كان أعظم الأبواب التي يدخلون منها باب التشيع والرفض لخداع الناس؛ لأن الشيعة والرافضة يجعلون التقية من أصول دينهم، ويكذبون على أهل البيت كذبًا لا يحصيه إلا الله، حتى روى عن الصادق أنه قال: «التقية ديني ودين آبائي»!! وهم ﷺ شجعان تستحيل عليهم التقية، والتقية هي غطاء النفاق، فإن حقيقتها عندهم أن يقولوا بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، وهذا حقيقة النفاق، ثم إذا كان هذا من أصل دينهم صار كل ما ينقله الناقلون عن علي أو غيره من أهل

البيت مما فيه موافقة لأهل السنة والجماعة يقولون: هذا قالوه على سبيل التقية، ففتحوا باب النفاق للقرامطة الباطنية، والفلاسفة الإسماعيلية والنصيرية ونحوهم، وجعلوا ما يقوله الرسول هو من هذا الباب، أظهر به خلاف ما أبطن، وأسر به خلاف ما أظهر، فكان حقيقة قولهم أن الرسول هو إمام المنافقين، وهو ﷺ الصادق المصدوق المبين للناس ما أنزل إليهم غاية البيان، المبلغ رسالة ربه. وكيف يكون الرسول مبلغاً رسالة الله وهو يظهر للناس خلاف الحقيقة التي يكتمها؟ هذا محال، خصوصاً وقد ضمن الله له أن يعصمه من الناس وقال له: ﴿يَأْتِيَنَّكَ الرُّسُولُ بِلَغٍّ مَّا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رِسَالَتُهُ وَاللَّهُ يَعْصُوكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال له: ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعِضْ عَنِ الشُّرَكِيِّينَ﴾ [الحجر: ١٦] لا تبال بهم، ولا يكن في صدرك حرج منهم، ومعلوم أن الرسل قد فعلوا ما عليهم، بل قد أخذ الله على أهل العلم الميثاق بأن يبينوا العلم ولا يكتموا، واذم كاتميه وتوعدهم بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ وَيَشْتُرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٤]، وقد لعن الله كاتم الحق المنزل، فكيف يكون الرسول قد بينه للناس وهو قد كتم الحق وأخفاه، وأظهر خلاف ما أبطن، فمن نسب هذا إلى الأنبياء كان من أشد المنافقين وأخبثهم وأبينهم تناقضاً. انتهى باختصار وتصرف قليل.

وأما قوله: ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ فهذه بشارة ثالثة لمن آمن بالله واعتصم به، بالتزام وحيه ومتابعة رسوله، فإن البشارتين الأوليين هما إدخالهم الجنة، والإنعام عليهم بالمزيد من درجاتها التي فيها زيادة النعيم والحبور، حسب مضاعفته لأعمالهم كما أسلفنا، ويقر أعينهم برؤيته التي هي أعظم من كل نعيم وسرور، وأما البشارة الثالثة فهي توفيقهم لاستمرار هدايتهم بسلوك الصراط

المستقيم الذي يوصلهم إلى البشارتين الأوليين، بحيث لا يشردون عن طريق الإسلام الموصل إليها.

وتقديم الله لذكر الوعد برحمته وفضله في الجنة على الوعد بالهداية إليها على خلاف الترتيب في الوجود بين الموعودين لإثلاج الصدور بالتبشير بما هو المقصد الأصلي، وفي هذا أكبر الدلائل على أنه يتحتم على جميع المسلمين عمومًا أن يأخذوا العلوم الإلهية الدينية من الرسول، سميعها وغيبها، ويضربوا بالمعقولات الخارجة عنها عرض الحائط؛ لأن نهايتها شكوك وجهالات، بل عليهم أن يجعلوا ما جاء به ﷺ هو الأصل لدلالة الأدلة اليقينية البرهانية على أن ما قاله حق جملة وتفصيلاً، فدلائل النبوة عامتها تدل على ذلك جملة، وتفاصيل الأدلة العقلية الموجودة في القرآن والحديث تدل على ذلك تفصيلاً، ومن قال إنها لا تفيد اليقين فقد سعى لحرمانه من هداية الله إلى طريق الجنة، ويقال إن أول من قال ذلك الرازي، وقلده عليه جماعة، ولكن لطف الله به فأثار بصيرته، وعرف خطر المسلك الذي سلكه، فإن الشيخ ابن تيمية نقل عنه أنه يقول: لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفى عيلاً، ولا تروي غليلاً، ووجدت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾، قال: ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي.

والرجل قبل رجوعه كان من أعظم الناس طعنًا في الأدلة السمعية كما قاله الشيخ ابن تيمية، وله عليه ردود كثيرة في نقض التأسيس وكتاب «العقل والنقل»، وغيرها من رسائله في النقض لأصول أهل الكلام وشبهاتهم الذين لم يعتصموا بتعاليم الوحي، فصاروا كلهم في حيرة وضلال وشكوك وريبة، أو جهل مركب، وصاروا على حد وصف الله: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠].

وأما العلم اللدني الذي يسير بصاحبه في الصراط المستقيم، طريق الجنة والفضل والفوز المبين، فلا ريب أن الله يفتح على قلوب أوليائه المتقين وعباده الصالحين، بسبب طهارة قلوبهم مما يكرهه، واتباعهم ما يحبه، ولا يفتح به على غيرهم، وهذا كما قال الإمام علي لما قيل له: «هل عهد إليكم رسول الله ﷺ شيئاً لم يعهده إلى الناس؟ قال: لا، إلا فهماً يؤتیه الله عبداً في كتابه»، وفي الأثر: «من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم»، وقد دل القرآن على ذلك في غير موضع كقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنبِيئًا﴾ (٦٦) وَإِذَا لَا تَنبِيئُهُمْ مِّنْ لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿٦٨﴾، وقال: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾، وقال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا زَادَهُمْ هُدًى وَآمَنَهُمْ قُلُوبُهُمْ﴾ (٧) وقال: ﴿إِنَّهُمْ فِيهِ ءَامَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾، وقال: ﴿هَذَا بَصَائِرُ مِّنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾، وأخبر سبحانه أن اتباع ما يكرهه يصرف عن العمل والهدى كقوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾، وقوله: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْعَادَهُمْ وَأَبْصُرُهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (١١) أي يتركون الإيمان، ونحن نقلب أفئدتهم وأبصارهم لكونهم لم يؤمنوا به أول مرة، وقال: ﴿سَأَصْرِفُ عَنِ الَّذِينَ يَكْذِبُونَ فِي الْأَرْضِ بَغِيرَ الْحَقِّ وَإِن يَرَوْا كَلَّ ءَايَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾، وقال: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنِ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ (٣١).

فمن ظن أن الهدى والإيمان يتحصل بمجرد طريق العلم مع عدم العلم به، أو بمجرد العمل والزهد بدون العلم فقد ضل، فينبغي التفتن لهذه القاعدة والله الموفق، وقد وردت عدة أحاديث في أن القرآن عصمة ونجاة لمن اتبعه، وأنه حبل الله المتين والصراط المستقيم^(١)، وروى الإمام أحمد والنسائي والدارمي عن ابن مسعود قال: خط لنا رسول الله ﷺ خطاً ثم قال: «هذا سبيل الله»، ثم خط خطوطاً عن يمينه وعن

شماله وقال: «هذه سبل، وعلى كل سبيل منها شيطان يدعو إليه»، وقرأ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْنُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام] (١).

وقد أسلفنا في سورة البقرة عند تفسير قوله تعالى: ﴿هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ﴾ وجوب تدبر القرآن والتعمق في فهم معانيه غاية الإمكان، فإن مواصلة التدبر والتمتع منفذ كبير إلى أعماق القرآن، وكررنا أن الله سبحانه ذم اليهود لكونهم لا يعلمون الكتاب إلا أمانى، أي قراءة مجردة عن الفهم الداعي إلى العمل، هذا وإن تدبر الآيات لا يكفي بدون الاتعاظ والانتفاع، قال الله تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّدَّبَرُواْ بِآيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُواْ الْأَلْبَابِ ﴿٢١﴾﴾ فخص الله ذوي العقول؛ لأن غيرهم لا يمكنه الانتفاع، بل هو كالبوق الذي يردد ما لا يعقله، والذين نقدوا حاسة التدبر أثبتوا أن قلوبهم مغلقة، لأن القلوب مصادر لإشاعات الفكر وإنارة العقل، والله يخاطب الذين فقدوا حاسة التدبر للقرآن، فحرموا نور هدايته بقوله: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَفُورَاتٍ أَمَرَ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَفْهَالَهَا ﴿٢٢﴾﴾؟ فمهمة القرآن هي الهداية التي هي نتيجة التدبر والتذكر.

وهداية القرآن نوعان: هداية من الظلمات إلى النور، ومن الجهالة إلى المعرفة، وهي تختص بالذين ينقلهم القرآن من الشك إلى اليقين، ومن الكفر والشرك إلى الإيمان والتوحيد الحق، وهداية لمعرفة أسرار معانيه، وهي التي تزيد المؤمنين إيماناً على إيمانهم، ويقيناً على يقينهم، وتؤهلهم للقيام بالدعوة إلى الإسلام، وتوزيع أنوار وحي الله في الأرض.

هذا وإن من أكبر حق القرآن علينا أن نجعله المرجع الوحيد لسلوكنا وأنظمتنا، أيما دستوراً للحياة، ينظم سلوك الفرد والجماعة،

وينظم العلاقة بين الناس من جهة، ومن جهة أخرى يهيمن على العلاقة بين الدولة والجماعة، ثم من جهة ثالثة يهيمن على العلاقات بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول، فإن سياسة القرآن واضحة في هذا المضممار أكمل وضوح، تتحقق بالسير عليه مصلحة العقيدة الإسلامية وأهلها أجمعين.

والقرآن الذي أنزله الله مهمته الأصلية هي القيام بحق الله في الأرض، من الانتصار لدينه ورفع شأنه، وإقرار العدالة في الأرض، ولن يتمكن من أداء رسالته إذا لم يكن مرجعاً في الحكم، ومصدرًا للتشريع وأساسًا للتنظيم، وأية دعوة لإبعاد القرآن من هذه المهمة لا تهدف إلا إلى الوصول إلى حكم الهوى الذي لا يتقيد بخلق كريم، بل هو ضد المثل العالية.

ومجال التطبيق العملي له اتجاهان:

أحدهما: يملكه كل مسلم ولا عذر له أبدًا إذا تنكب عنه أو تخلف، وهذا الاتجاه يتمثل في السلوك الخاص في نفس كل مسلم، وتربية أهله وأولاده، وإقامة أسرته على منهج القرآن في كل شيء، بشرط أن يحصل التعاون بين المسلمين على البر والتقوى كما أوجب الله عليهم، فكل فرد منهم يتعاون مع الآخر على إصلاح نفسه وأولاده وتوجيههم أحسن توجيه، وتشجيع كل واحد منهم للآخر على القيام بكل ما تتطلبه مهمات التربية القرآنية، من نصح وتأديب؛ لتتضافر جهود المسلمين في هذا السبيل، بحيث يكون المؤدب لولدك أيها الإنسان حبيبًا لديك، وعزيرًا إليك؛ لأنه طيب قلبه وروحه، وبذلك يتشجع الناصحون والمصلحون، لا أن ينعكس الأمر كحالنا اليوم حيث فقد الشباب فيها الحياء، وصار شعارهم اللامبالاة بأحد؛ لسلوك السلبية وعدم رضئ أوليائهم من تدخل غيرهم بتربيتهم تربية محمدية، حتى فقد الأولياء نفوذهم الخاص على أولادهم الذين سيكونون لهم

خلفًا طيبًا أو سيئًا بعد الموت، وسيتولون في الدنيا قيادات مختلفة، يكونون بها عونًا لعقيدتهم، وبناء للخير والفضيلة إن أحسنت تربيتهم، وإلا يكونون أداة هدم وتخريب للدين والفضيلة، ويكونون عونًا لأعداء الله وأعدائهم على تحطيم الإسلام والمسلمين.

وليس المقصود من التطبيق العملي للقرآن أن نتمسك ببعض آياته ونهمل بعضها، بل ينبغي أن يكون القرآن منهج حياة المسلم في جميع أحواله السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وإلا يكون ممن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض.

وإذا أراد مسلم وثيق الصلة بربه أن يحاسب نفسه فليأكد أولاً من أنه وثيق الصلة بالقرآن؛ لأن كتاب الله هو حبله المتين الموصول إليه، ومقياس إيمانك أيها المسلم أولاً وآخرًا هو صلتك بالقرآن، ومن هنا كان لتدبر القرآن حين القراءة أو السماع معنى آخر هو محاسبة النفس، ومن هنا أيضًا كان القرآن حجة لك أو عليك، حجة لك في ميزانك إذا تمسكت بتعاليمه وأقمت حدوده، وحجة عليك إذا فرطت في ذلك.

وحدود القرآن لا تقف عند آيات الحدود المعروفة من الزنى والسرقه وغيرها، لأن كل آية منه أخلاقية كانت أو تشريعية هي حد من حدود الله سبحانه، وكل آية فيها أمر أو نهي فهي حد من حدوده أيضًا، ونحن ما أكثر زعمنا أننا تعلمنا القرآن؛ ولكن ما أقل ما نثبت أننا أصبحنا بتعلم القرآن فقهاء بل أكثرنا يحرص على عدم فهم القرآن، وإذا نحن فقدنا فقه القرآن فقدنا فقه الإسلام نفسه، ومن منا فهم من معاني القرآن ومغازيه ما فهمه المرحوم السيد قطب؟

فالقرآن في حاجة إلى الإيمان الصحيح، الإيمان الذي يملأ القلب بنور المعرفة بالله، ويوثق الصلة به، ويهدي إلى أسرارهِ، وكلما ازدادت معرفة المسلم بربه وتوثقت صلته به كشف له عن أسرار

القرآن فازداد تمسكًا به وتقديرًا له، وتفقهًا في حلاله وحرامه، وأوامره ونواهيه، فاندفع اندفاعًا قويًا إلى العمل به غاية ما يمكنه، فيصبح القرآن عقيدته ومبدأه وطريقه ومنهجه في جميع شؤون حياته، وعندئذ يكون مؤمنًا حقًا.

وأما الاتجاه الثاني: فهو الذي لا يملكه المسلمون على كثرتهم، وهو تطبيقه دستورًا وتشريعًا للحياة العامة؛ لأن ولاية الأمور هم الذين يتوقف عليهم تطبيق ذلك، قال الشيخ محمد بن عبد الله السمان: ومجرد الكتابة عن حكم القرآن يثير الأعصاب، والمشكلة لا تتعدى واحدًا من ثلاثة:

إما أن يكون التشريع القرآني غير صالح لتنظيم الدولة، فتستورد تشريعات من الشرق والغرب مضى عليها عشرات القرون، ولا يجوز اعتقاد هذا.

وإما أن يكون التشريع القرآني صالحًا لتنظيم الدولة، ولكنه لم يجد العلماء الذين لهم القدرة على تهئية أذهان ولاية الأمور للأخذ به، فيوجدون للولاية عذرًا بتقصيرهم.

وإما أن يكون ولاية الأمور في بلاد المسلمين يضيقون ذرعًا بالتشريع القرآني، وهم على ثقة من أن علماء المسلمين أصبحوا أدوات مسخرة، ومن أن شعوبهم لا يشغلها غير لقمة العيش.

وما دام علماء الدين يتصنعون الصمم والعمى فليس على العامة إلا أن يأكلوا ليعيشوا، أو يعيشوا ليأكلوا، ومن المؤلم أن لدينا كُتّابًا وعلماء لم يزالوا يخطبون ويحاضرون ويكتبون ليؤكدوا أن التشريع القرآني من أجل التشريعات القديمة والحديثة، وأنه كفيل بإسعاد المجتمع والدولة، وكأن الذي ينقصنا فقط هو الاقتناع بصلاحيته، أما الخطوات الإيجابية إلى تطبيق الشريعة على حياة المسلمين فهذا شيء لا يطرأ على ذهن، بل هناك أمر أيسر من ذلك، وهو هل فكر

العلماء والمفكرون الإسلاميون في عمل إيجابي لا تعقيد فيه؟ إلى أن قال: أين صيغة الدستور القرآني الذي يطالبون به؟ لماذا لا يتفق العلماء في جميع بلاد المسلمين على وضع صيغة له ويقومون بالدعوة إليه؟.

ثم أثنى على الشيخ المودودي أمير الجماعة الإسلامية بالباكستان في تخطيطه للدستور الإسلامي ونشره في البلاد الإسلامية ونشره لعدة رسائل أخرى كتفسير لهذا المشروع، أشار فيها إلى ما يعترضه من المشكلات التي أبرزها غرابية المصطلحات القرآنية التي لا يدرك مغزاها إلا القليل من الناس، والترتيب الغريب في الكتب الفقهية، وفساد النظام التعليمي الذي لم يزل قائماً على أسس غير صحيحة منذ زمن بعيد، ثم ادعاء الاجتهاد مع الجهل، وهو مخطط غريب خطير ليسلب علماء الدين اختصاصهم، وهؤلاء الأدعياء بدلاً من أن يشعروا بقصورهم في معرفة القرآن والسنة أبوا إلا إنكار الفضل لذويه.

ثم ذكر الشيخ السمان حقائق مريرة، منها أن التشريع القرآني في معزل عن حياة الشعوب المسلمة إلا في نطاق ضيق من الأحوال الشخصية، ومنها أن موقف معظم العلماء سلبي تجاه هذه النكسة، واكتفاء الدعاة منهم على التأليف والمحاضرة في سمو التشريع القرآني وتفوقه على غيره دون العمل على ضرورة اعتراف دولهم بهذا التشريع، والسماح له بأن يأخذ مكانه في مجال التطبيق العملي، فهذا شيء لم يفكروا في تكريس جهودهم من أجله، ومنها أن الشعوب المسلمة أصبحت عريقة في السلبية، ولا تكاد يطرأ علي أذهانها شمول الدين الإسلامي لجميع قطاعات الحياة، بل إن أكثرهم يتوهم أن غاية الإسلام هي أداء الفرائض المكتوبة، وما سواها لا يكثرث به. انتهى كلامه الجميل باختصار.

ﷻ وههنا فوائد:

أحدها: لا يجوز التآكل بالقرآن، ولا دفع الأجر أو الجعل عليه، بل

ينبغي أن تكون قراءته تعبدًا لوجه الله، فأما الذي يقرؤه ليعطيه الناس على قراءته، فهذا مبتدع وفعله مذموم.

ثانيها: لا يجوز اتخاذ القرآن حرفة للتعاويد والشعوذة ليبتز به أموال الناس، كالذي يكتبونه حروزًا وأحجية لتعلق على صدور الأطفال دفعًا للحسد أو للوقاية من المرض والصرع ونحوه، حتى صار القرآن مبتذلًا، يحمله كل محدث، ولا يتحاشى عن الدخول به إلى المواضع الخبيثة، وصار مأكلة للدجالين الذين يلعبون على عقول الناس بكتابته للشرب، أو التعليق، حتى جعلوا لوجع الضرس آيات مخصوصات، ويشغبون على الناس بأنه شفاء.

وقد نص الله على أنه شفاء لما في الصدور ورحمة للمؤمنين، أي شفاء لجميع أمراض القلوب من الشرك والكفر والنفاق والشكوك التي يتخرج منها الصدر، وإضمار السوء في القلب، كالحقد والحسد والشغف بالشهوات المحرمة، وحب الباطل والظلم، وبغض الحق والخير وأهل الصلاح، والعجب والخيلاء وغير ذلك من أمراض القلوب، فهو شفاء لها ورحمة للمؤمنين ﴿وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾، بل قال الله: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشَفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ وتجاوز الرقية والاستشفاء بالقرآن بالشروط التي ذكرها الإمام ابن القيم في «الجواب الكافي»، «وزاد المعاد»، وبقراءة الصالح العفيف النزيه الذي لا يجعل القرآن حرفة.

ثالثها: ينبغي أن يعلم أن أكثر الأحاديث في فضل بعض سور القرآن أو آياته موضوعة مختلقة لا يجوز الاعتماد عليها، كما ورد في سورة الأنعام ويس وفصلت وغيرها، وكما ورد في تكرار سورة الإخلاص، وإنما الصحيح ما ورد في فضل سورة الفاتحة وآية الكرسي وسورة الإخلاص والكافرون، وأواخر سورة البقرة؛ لأن في ذلك تركيزًا للتوحيد، فقد ثبت أن سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن، وللشيخ ابن تيمية

رسالة نفيسة في ذلك.

قال القرطبي رحمته الله: في كتابه «التذكار»: لا التفات لما وضعه الواضعون واختلقه المختلقون من الأحاديث الكاذبة والأخبار الباطلة في فضل سور القرآن وغير ذلك من فضائل الأعمال، وقد ارتكبتها جماعة كثيرة وضعوا الحديث حسب ما زعموا يدعون الناس إلى فضائل الأعمال، كما روي عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي ومحمد بن عكاشة الكرمانى وأحمد ابن عبد الله الجويبارى وغيرهم اهـ.

وأبو عصمة هو الذي اشتهر على لسانه قوله: «إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن وانشغلوا بفقهِ أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحق فوضعت هذه الأحاديث»، وكذلك شيخ الوضاعين قال: «رأيت الناس زهدوا في القرآن فأحببت أن أرغبهم فيه»، ف قيل له إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١)، قال: أنا لم أكذب عليه، وإنما كذبت له»، وهكذا الشيطان يزين للناس الباطل ويلقي عليهم الشبهات.

رابعها: القرآن ميثاق الله الأعظم الذي يجب على المسلمين أن يرعوه حق رعايته، ولا يؤثروا عليه شيئاً من المواثيق الوطنية المادية الوثنية، فإن كل واحد من المسلمين الناطقين بالشهادتين القائلين: «سمعنا وأطعنا» متقبل لهذا الميثاق ملتزم به لله، والله سبحانه أكرمنا بهذه النعمة العظيمة، نعمة الإسلام التي هي أجل نعم الله وليس يوجد نعمة أجل منها، قال الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ عَظِيمًا وَمِثْقَلُ الذِّبْنِ﴾ وأثقلكم به إذ قلتم سمعنا وأطعنا وأتقوا الله إن الله عليم بذات الصدور ﴿٧﴾.

فنعمته الكبرى التي هي أكبر شيء هي الإسلام الذي معناه الاستسلام الحقيقي لله في جميع شؤون الحياة، دقيقتها وجليلها، وإخلاص

المقاصد لله، وتطهير القلب مما سوى الله، وإسلام الوجه لله دون ما سواه، وهو الذي يحرر الإنسان من رق العبودية لغير الله، ويحقق إنسانيته الكاملة، بجميع معانيها الكبيرة، ويرفعه عن الخضوع لإنسان مثله، والخوف من إنسان مثله، والذلة والصغار لإنسان مثله، كما نشاهده اليوم في المجتمعات الشيوعية والاشتراكية، وكل من تحت الحكم الثوري الإرهابي، أو الحكم الصليبي أو القومي العلماني الوثني، فإن الكل منهم تحت سلطان الأنانية والهوى، وإن كان بعضهم أهون في البؤس والشروع من بعض، فالكل منهم خاضع لطواغيت سياسيين أو روحانيين قد صادروا عقولهم، وسيروهم وفق إرادتهم دون ما يريدونه هم.

وقد تفاقمت شرورهم في هذه العصر أشد من العصور السابقة للإسلام؛ لأن من طبيعة الطاغوتية زيادة الشرور لطغيانها فنعمة الله العظيمة بالإسلام هي التي حررت الإنسانية وأنقذتها من جور الأديان الكاذبة والسلطان الطاغوتي، ونقلت القيادة العالمية من اليهود والوثنية، فأشع سراج الحق الوهاج على العالم، وارتفعت راية العدل والإحسان، ثم بانحطاط المسلمين وتفاقم الأخطبوط اليهودي بجمعياته الماسونية السرية عاد العالم إلى تيه وركام هائل من ظلمات المبادئ والمذاهب المادية والوثنية الهدامة، وأصبح كل مفكر تفكيراً حراً يتذكر تلك النعمة التي وزعها المسلمون على العالم في وقت استمساكهم بالقرآن.

إنها نعمة عظيمة تُنشئ في القلب والعقل حالة من الانضباط، لا تتأرجح معها الصور، ولا تهتز معها القيم، ولا يتميع فيها التصور والسلوك؛ لأن توحيد الله التوحيد الصحيح الكامل يقضي بإفراده بخصائص الألوهية، بالتوجه في الاعتقاد والشعور والعبادة والتشريع والاحتكام لله وحده، وحصر التلقي لجميع أنواع الثقافة والتشريع من وحيه المبارك دون ما سواه وأن يترك ما عداه سبحانه في عبوديته

جميعاً، ويتجرد من أن ينسب لغيره خصائص الألوهية، وهذا معناه ومقتضاه أن لا يتخذ الناس بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، يطيعونهم على حساب عبادة الله، أو يجعلونهم مشرعين لهم من دون الله، فالمسلم يعتقد أن لا حاكم إلا الله، وأن لا مشرع في جميع البشر وعلاقتهم سواه.

فإن التوجه إلى الله وحده بالشعائر التعبدية والدعاء والرجاء والخشية والتقوى كالتلقي من الله وحده في التشريع والتوجيه وسائر مناهج الحياة وقواعد الارتباطات، كلاهما من مقتضيات التوحيد: ﴿وَمَا أَخْلَقْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ فالذي يتصور الألوهية على هذا النحو، ويدرك حدود العبودية كذلك يتحدد اتجاهه كما يتحدد سلوكه، ويعرف على وجه الضبط والدقة من هو؟ وما غاية وجوده؟ وما حدود سلطانه؟ كما يدرك حقيقة كل شيء في هذا الكون، وحقيقة القوة الفاعلة فيه، وانضباط التصور ينشئ انضباطاً في طبيعة العقل وموازينه، فينشئ في القلب والعقل الاستقامة، فيستقيم بالتعامل مع الله بقلبه وعقله، ولا يضطرب ولا يطيش.

فإن هذا التصور ليكفل تجمع الشخصية والطاقة في كيان المسلم الفرد والجماعة، وينفي التمزق والانقسام والتبدد الذي تسببه العقائد والتصورات الأخرى، فكما أن الناس لا يتوجهون بالشعائر إلا لله، توحيداً للسلطان الذي هو أحص خصائص الألوهية، والذي لا ينازع الله فيه مؤمن، ولا يجترئ عليه إلا كافر، وكذلك لا يتلقى الناس التشريعات في أمور حياتهم إلا من الله، وألا يكونوا عبيداً للطواغيت في الميدان السياسي والروحاني، ولا يفرق التصور الإسلامي بين هذا وبين هذا، كما أنه لا يفرق أن الحيدة عن أي منهما تخرج الذي يحيد عن الإيمان والإسلام قطعاً، كما أثبتته نصوص الوحي، فهذا هو تحرير الإنسان في حياته الكبيرة من عبوديته لأي إنسان، وهي المكربة الربانية التي يهديها الله للناس في الأرض بعقيدة التوحيد، وهي

النعمة التي يمن الله بها على عباده بقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾.

وهي الهدية العظمى التي يملك أهل التوحيد أن يهدوها بدورهم للبشرية كي ينقذوهم من تحكم المتسلطين باسم الدين الكنسي أو الوثني، أو الحكم الإرهابي ونحوه، ليرجعوا أمرهم إلى الله وحده، بلا وسائط ولا لف ولا دوران، فلا يخضعون لزعنفة بشرية أبدًا، فهذه هي المنحة السماوية الفريدة التي يملكون إفاضتها على الناس، ويكونون محررين لهم بها من التحكمات البشرية المختلفة، وهي الشيء الجديد التقدمي بجميع أنواع التقدمية، المنقذة لهم من الرجعيات الوثنية الخائفة لحريتهم، والمعطلة لإرادتهم.

فمتى يعيدون ما فعله أسلافهم من تقديم هذه الهدية العظمى للناس؟ لابد أن يفيضوها أولاً على أنفسهم، ويرضوها كما رضيها لهم ربهم، بدلاً من انتقاص بعضهم لها، وتشعبهم لغيرها من البضائع الأرضية الخسيسة الملتقطة من المزابل اليهودية - والعياذ بالله -، فبعد رفضهم ونقضهم لهذه البضائع، وتشرفهم من جديد ببضاعة السماء، وحسن تصرفهم فيها، يملكون تقديمها لغيرهم.

والقوميون من كل شعب إسلامي هم الذين رفضوا بضاعة السماء، ولم يرتضوا ما رضيه الله لهم، بل تنكروا لأعظم نعم الله عليهم، وبدلوها كفرًا، واتبعوا خطوات الشياطين مما تمليه أفراس الماسونية اليهودية الذين أصبحوا زعماء فكريين للقوميات، فأغروا على نقض ميثاق الله الأعظم، بل تناولوا عليه كما هو ظاهر في كتبهم وصحافتهم، وما يبثونه من أنواع القصص والتمثيلات والتصاوير ونحوها، مما شردوا بالناس عن صراط الله، ووجهوهم إلى اتباع كل شيطان مريد، واستغلوا حرية الصحافة التي لا يقدر على استعمالها إلا في مهاجمة الدين والأخلاق.

عن أبي شريح الخزاعي قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: «أبشروا؛ أليس تشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله؟»، قالوا: نعم، قال: «فإن هذا القرآن طرفه بيد الله ﷻ، وطرفه بأيديكم فتمسكوا به، فإنكم لن تضلوا ولن تهلكوا معه أبدًا»^(١).

والقوميون رفضوا بشارة الله وبشارة رسوله، وخانوا عهد الله، وانبرى أراذلهم إلى لمزه والتطاول عليه بأنواع سفاهتهم، ومع هذا يشتمون الصهاينة وهم أضر على الإسلام والمسلمين منهم؛ لأنهم يقدرون على فتنة شباب الأمة بما لا يقدر عليه أولئك.

خامسًا: القرآن الكريم يطالب أهله بأداء الشهادة لدين الله الإسلام شهادة كاملة في جميع النواحي، بجميع تكاليفها، من المجهود العملي المتواصل، ومن التضحية بالنفس والمال اللذين هما أعز عزيز وأغلى حبيب لديهم، فكل مسلم يجب عليه أن يؤدي للإسلام هذه الشهادة في ذات نفسه بادئ ذي بدء، بأن ينطبع بتعاليم القرآن في جميع أنواع سلوكه، فتطابق أعماله أقواله، ليكون مثلاً أعلى بين الناس وقدوة حسنة لهم أينما حل وارتحل في بقاع العالم، فليس هناك حركة واحدة من حركات المسلمين في جميع نواحي حياتهم إلا وهم مطالبون فيها بأن يجعلوها خير شاهد لهذا الدين، شهادة عملية بارزة في حسن سلوكهم، مصدقة لما يدعونه من الإيمان بين الناس، ليقبلوا منهم ما يدعون إليه، بل ليبحث الناس قبل أن يدعوهم عن منشأ هذا السلوك الطيب وحقيقة صدق العقيدة المرتكز عليها، فيدخلون في دين الله أفواجًا، بدون تكلف الدعوة والإقناع.

ثم يؤدون هذه الشهادة ثانيًا بالعمل على تحقيق منهج الله في حياة الناس، وإقامة النظام المنبثق من ذلك التصور، وإقامة حياة الجماعة المسلمة على أساسه، بإقامة حياة جميع الناس عليه، ليتحقق وجود

الإسلام في الأرض، وتتخلص الألوهية لله فيها بإقامة حكمه، إذ لا وجود للإسلام بدون ذلك، وهو الذي وجب الجهاد من أجله، ورَتَّبَ الله نصره عليه، حيث قال: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (١٠) الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴿٤١﴾ [الحج].

ثم إن المسلم يؤدي الشهادة لدين الله بطريقة ثالثة بالدعوة إليه، وبيان منهجه للآخرين بدافع طلب مرضاة الله، والنجاة من عقوباته العاجلة والآجلة، والقيام بحق نعمته العظيمة بهدأيته للإسلام، فإن عدم القيام بهذه الشهادة على هذا الوجه دليل على انطفاء نار الحب لله ولدينه، ونار الغيرة لله ودينه، وعدم تقدير تلك النعمة العظيمة حق قدرها، وعدم وجود الحماس الديني في الضمير، ولانعدام النصح لله ولكتابه ورسوله، فالمتخلف عن الدعوة متخلف عن الشهادة لله، والذي لا يحس ضميره بتحتيم الدعوة، ولا يتحرك لها نصحاء لله بشهادة الدين؛ فهذا يكون تصوره لحقيقة الدين وحقوق رب العالمين تصورًا ناقصًا، وهذا أقل مراتبه، وإلا فقد يكون عنده تصورات فاسدة مخالفة لمقتضى وحى الله.

فالواجب على المسلمين إقامة الشهادة لله بوحدانيته وقيامه بالقسط، ووحدة دينه الذي هو الإسلام دون ما سواه، وأن يقوم كل واحد منهم بهذا لينخرط في سلك أولي العلم والملائكة كما في الآية (١٨) من سورة آل عمران، وليكونوا شهداء على الناس بإبلاغهم حجة الله، وشهودهم القدوة الحسنة بما يرونه من حسن تطبيقهم للإسلام بدون إفراط ولا تفريط، قال الله ﷻ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وكل متنكب عن العمل بالإسلام وللإسلام فهو من أظلم الظالمين، لكتمانه شهادة الله، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٠]، فجميع أمة القرآن عندهم من الله شهادة على انحصار دين الله الذي

يرضاه في الإسلام، وأن الله لا يقبل دينًا سواه، ولا يرضى الاحتكام لغير تشريعاته، ولا التحليل والتحريم من غير طريقه ولا التلقي لمناهج الحياة من غير الوحي المستند إليه، وأنه لا أحسن دينًا ممن اتبع ملة إبراهيم، وأن من رغب عنها فقد سفه نفسه، وأن من لم يتبع صراط الله فقد اتبع سبل الشياطين، وأن من ابتغى غير حكم الله فقد ابتغى حكم الجاهلية والطواغيت، وأن موادة المحادّين لله ورسوله ولو كانوا أقرب قريب منافية للإيمان بالله ورسوله، وأن جهاد الكفار والمنافقين والغلبة عليهم فرض لازم، وأن اعتقاد كفر النصارى وغيرهم من اليهود والمشركين من لوازم دين الله.

فجميع هذه الأمور فيها شهادة يجب إقامتها لله في ربوع الأرض، وبذل غاية المستطاع في ذلك، ومن لم يقم بهذا عملًا واستقامة ودعوة ظاهرة بحسن المتابعة، وناطقة بتوزيع نور الله، فهو كاتم شهادة الله خائن لعهد، وهذه طريقة القوميين في جميع الشعوب الإسلامية، فإنهم توجهوا حيث وجّهتهم الماسونية اليهودية ضد الإسلام والقرآن، وهم مهما راوغوا بتزويق الألفاظ لخداع الشعوب فإنهم لم يطبقوا التعاليم الإسلامية على أنفسهم وشعوبهم، ولم ينفذوا حكم الله فيما أنزل على أنفسهم وبلادهم، ولم يقوموا بتربية أولاد المسلمين تربية محمدية يلهبون بها حماسهم لدين الله ورسالته، ليقيموا شاهدًا لله من أنفسهم على استمساكهم بوحى الله، واستقامتهم على دينه، ولم يعلنوا الدعوة للإسلام أو يشجعوا التبشير به كما فعلت الدول النصرانية، بتشجيع التبشير على أوسع نطاق وأكمل تخطيط، تتضافر به الجهود على كسب الناس.

بل هم على العكس من ذلك، جهودهم ضد الدين في وسائل النشر والبت المختلفة، كلها تحطيم للعقيدة والأخلاق، وفي التربية للناشئة تربية مادية حاملة للخواء الروحي بأبشع أحواله، وفي إقصائهم دين الله وعزلهم شريعته عن الحكم، مما يعتبر تمزيقًا للقرآن تمزيقًا معنويًا،

وفي تجميد الدعوة للإسلام بوصفها طائفية ورجعية وتعصبًا للدين، إلى غير ذلك من مطاعنهم على الدين والعاملين به أو ببعضه، والمتحمسين للدعوة إليه، فإن القوميين يقاومون هؤلاء مقاومة لا تحصل عليهم من الكفار في بلاد الكفر، وعلى هذا فالحاملون لألوية القوميات هم الخائنون لله ورسالته في القرآن، وهم الممتنعون عن أداء الشهادة لله ودينه، والمانعون للمسلمين من ذلك، وأنهم أشد كفرًا وجريمة ﴿وَمَنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣]؛ لأنهم يزعمون أن ما اعتقدوه وتبَّوه من القواعد والتعاليم القومية خير وأقوم سبيلًا، وأحسن عاقبة مما أنزل الله من الهدى والفرقان.

وقد جندوا مجهوداتهم للصدِّ عن سبيل الله وإخراص أهله والتنكيل بهم، وإقصاء عناصر الدعوة عن جميع وسائل النشر والبث والتسلط على منابر المسلمين، ومن المؤسف أن النصاري كانوا أحسن منهم رجولة وشجاعة بشهادتهم لدينهم الباطل وقوة عملهم له، أما القوميون فهم يعلنون الإساءة لدينهم، والتشنيع على أحكامه، والتنفير عنه، فهم أدَّوا الشهادة للجبث والطاغوت ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَحَتْ يُحَرِّثُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ (١٦)، ولو حولوا مجهودهم للإسلام، وسخروا وسائلهم العقيمة في النشر والإعلام لنشر الإسلام لنجحوا أعظم نجاح، ولحطموا أعداءهم وربحوا مكاسب سياسية وعسكرية تفوق الحساب، وكانت حياتهم مددًا لعقيدتهم ودحرًا لأعدائهم، بدلًا من أن تكون مددًا للماسونية وربحًا لها ولكن صدق الله العظيم ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩].

سادسها: هداية القرآن تُربي الضمير وتصلقه وتغمره وتجعله يُلهب الأحاسيس ويحرك الجوارح، ويفجر الطاقات وينفي السلبية، ويمد صاحبه بدوافع الحركة الإيجابية، ويجعله قوة فاعلة في هذه الأرض، ليحقق معنى خلافة الله فيها، إن المؤمن بهذا الدين ما يكاد الإيمان يستقر في ضميره حتى يُحس أنه قوة فاعلة مؤثرة، فاعلة في ذات

نفسه وفيما حوله من الكون، فليس هناك إيمان هو مجرد مشاعر في الوجدان أو تصورات في الذهن، لا ترجمة لها في واقع الحياة كما يزعمه ويريده القوميون لهذا الدين، فإن هذا من تضليلهم للناس، وإلا فإن الإنسان يسعى حسب ما في ضميره من الرغبة في الخير أو الشر، ولا يصح في الأذهان دين محجور في الضمير، منعزل عن واقع الحياة أبدًا، فهذه مغالطة وحماقة لا ينطق بها إلا الفاجر المضلل، وإلا فمن امتلأ قلبه بحب الله وتعظيمه سعى في طاعة الله، وتنافس في مرضاته من محبة ما يحبه وبغض ما يبغضه، وتفانى في حمل رسالته وتوزيع هدايته والغضب لحرماته، ومن امتلأ قلبه بحب المادة والشهوات أشغل جوارحه، وأضاع أوقاته في تحصيلها.

ومن انحسرت قلبه بحب المبادئ والمذاهب العصرية المستوردة من شياطين الماسونية وتلاميذهم تحركت جوارحه وطاقته في خدمة طواغيتها حسب ما يُسيِّرونه، وهكذا فليس في الضمير شيء لا يحرك صاحبه إلى خير وشر، ولهذا كان القرآن يَغمر الضمير بمراقبة الله وخشيته، ويوقظه للنظر في حسن العاقبة وسوئها، ليحذر عاقبة الشر، ويسعى لمصادر الخير في الدنيا والآخرة، فتجد القرآن الكريم يركز الإيمان بالغيب، والحذر من سوء المصير، ويجعل الإنسان يستشعر حضور الله بعلمه واطلاعه على كل خطرة ونظرة، فيستحي من الله، ويحسب الحساب الخطير لعلمه الدقيق المحيط، ومؤاخذته التي لا مفرَّ عنها، ولا مانع منها.

والقرآن يغرس في القلوب الوازع الروحي الاجتماعي الذي يجعل المسلم مُنصفًا من نفسه، ويجعل له حاكمًا من ضميره، حيث يخشى من عالم السر والنجوى الذي يعلم خائنة الأعين وما تُخفي الصدور: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، فهو معهم بعلمه الذي لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض، ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة

﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

وقد أسلفنا في أول سورة البقرة أن الإيمان بالغيب هو سر الكمال ومنبعه؛ لأنه يجعل من ضمير الإنسان رقيباً باطنياً، يراقبه في كل عمل، ويخوفه من عقوبات الله العاجلة والآجلة، لاستيقانه أن لا مفر له من علم الله ومحاسبته ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْفَالاً حَبْكَةً مِنْ خَدَلٍ لَأَنْتَنَا يَهَاً وَكَفَى بِنَا حَسِيبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، فهو يستطيع الاحتيال على قانون البشر، والتهرب من اطلاعهم، ولكن لا يستطيع المفر من علم الله المحيط وحكمه العادل، فهذه الميزة الوحيدة الفريدة لتربية القرآن التي لا يمكن أن يجاريها أي تربية في العالم، وهي التي جعلت ماعزاً وأمثاله يأتي إلى النبي ﷺ طالباً بكل إصرار تطهيره من خطيئته الخفية، وجعلت عمر بن الخطاب يجلس للقضاء في عهد أبي بكر فتمر عليه السنة لا يختصم إليه أحد، ومع أنه لا يوجد تصورات ذهنية لا ترجمة لها في حياة صاحبها، ولا مجرد مشاعر في الضمير، فذلك لا يوجد ضمير حي صادق الشعور لا يحرك صاحبه إلى الخير، ويدفعه إلى الفضائل، ويردعه عن الشرور والردائل.

سابعها: سئل شيخ الإسلام عن جمع القراءات السبع هل هو سنة أم بدعة؟ وهل جمعت على عهد رسول الله ﷺ أم لا؟ وهل لجامعها مزية ثواب على من قرأ برواية أم لا؟ فأجاب: الحمد لله رب العالمين، أما نفس معرفة القراءة وحفظها فسنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، فمعرفة القراءة التي كان النبي ﷺ يقرأ بها أو يقرهم عليها أو يأذن لهم بها سنة، والعارف في القراءات الحافظ لها له مزية على من لم يعرف ذلك، وأما جمعها في الصلاة أو في التلاوة فهو بدعة مكروهة، وأما جمعها لأجل الحفظ فهو من الاجتهاد الذي فعله طوائف في القراءة، وأن الجمع لم يقع بحال من الصحابة والتابعين اهـ.

وقال شيخ عموم المقارئ محمود الحصري في كتابه «مع القرآن الكريم» في فصل: «حكم جمع القراءات في المحافل»: حاصل ما ذكره

علماء القراءة أن الجمع قسمان:

الأول: ما يكون في حال التلقّي والمشافهة والأخذ عن الشيوخ بأن يقرأ الطالب على أستاذه القراءات السبع أو العشر، فيقرأ الآية برواية مع استيعاب طرقها، ثم يعيد الآية بالرواية الثانية مع استيعاب طرقها أيضاً، وهكذا حتى يستوعب جميع الروايات في قراءة هذه الآية، ثم ينتقل إلى الآية الثانية فيصنع فيها كما صنع في الآية التي قبلها، وهكذا حتى ينتهي من قراءة القرآن الكريم كله على هذا النحو.

والقسم الثاني: ما يكون في المحافل وكيفيته هي كيفية القسم الأول، فيقرأ القارئ الآية برواية ثم يعيدها أخرى، وهكذا حتى يستوعب جميع الروايات أو معظمها في هذه الآية، ثم ينتقل إلى الآية الثانية فيسير فيها سيره في الأولى إن شاء، وهكذا حتى يفرغ من قراءته، وحينئذ لا يكون ثمة فرق بين القسمين إلا أن الأول يكون بين يدي الأستاذ والثاني يكون أمام الجمهور.

والجمع - بقسميه - مبتدع مستحدث لم يكن في العصر النبوي، ولا في عهد الخلفاء الراشدين، ولا في الصدر الأول، ولا في عصر الأئمة المجتهدين، على هذا اتفق علماء القراءات سلفاً وخلفاً، لم يشذ منهم أحد، ثم ذكر إحداث الناس للقسم الأول في القرن الخامس الهجري؛ واختلاف العلماء فيه، وترجيحه وتصويبه لإنكاره، ثم قال:

ويؤخذ من هذه النصوص أمران:

الأول: أن المراد بالجمع في كلام هؤلاء الأعلام هو القسم الأول منه، وهو ما يكون في حال التلقّي والأخذ عن المشايخ، كما يرشد إلى ذلك قول ابن الجزري وصاحب «غيث النفع»: كانوا يقرءون على الشيخ الواحد.. إلخ، وقول الشيخ السيوطي: الذي كان عليه السلف أخذ كل ختمة، فإن المراد بالأخذ إنما هو التلقّي والقراءة على الشيخ، ويرشد إلى ذلك قول ابن الجزري: وإنما دعاهم إلى ذلك

فتور الهمم، وقصد سرعة التلقي والانفراد، فالمراد بالتلقي والانفراد معرفة هذا العلم والإحاطة خبرًا بمسائله ودقائقه والاستغناء عن المعلم.

الأمر الثاني: أن هذا الجمع مختلف فيه بين العلماء، فمنهم من أجازته، وهو ابن الجزري لما ينشأ عنه من سرعة التلقي والانفراد والحصول على هذا العلم في أقرب وقت، ومنهم من منعه لمخالفته ما كان عليه السلف الصالح، وممن صوّب كراهته ومنعه الصفاقسي صاحب «غيث النفع»، وعبارته صريحة في ذلك، وليس في هذه النصوص ما يفيد مطلقاً إباحة الجمع في المحافل، بل كلها صريحة في جواز الجمع أو منعه في حال التلقي فحسب.

أما القسم الثاني من الجمع وهو الذي يكون في المحافل - مع كونه مخترعاً مبتدعاً كالقسم الأول - فلم ينقل جوازه وإباحته عن أحد من علماء القرآن في جميع الأعصار والأمصار، وبين أيدينا معظم كتب القراءات مطبوعها ومخطوطها؛ وقد حكى الخلاف في القسم الأول من الجمع وذكرت أن من العلماء من أجازته لما فيه من قصر الزمن وسرعة التحصيل، ومنهم من منعه لعدم وروده عن الصدر الأول والسلف الرائد، وقد نقلنا لك بعض نصوصهم، ولكن لم نظفر فيها بنص واحد من أحد من العلماء يبيح الجمع في المحافل؛ لأن العلة التي من أجلها أبيع في القسم الأول لا يتحقق في هذا القسم، فحيث إن الجمع في المحافل لم يكن في الصدر الأول، ولم يؤثر عن أحد من العلماء في أي عصر من العصور إباحته وجوازه، وليس هناك ما يبرره ويسیغه، تعين أن يكون من البدع الضارة والسنن المحدثّة الممقوتة، ويكون مندرجاً تحت قوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» رواه البخاري ومسلم وغيرهما^(١).

ذلك أن قراءة القرآن عبادة من أجلّ العبادات، وقربة من أعظم

(١) تقدم تخريجه.

القربات، وقد أتفتت كلمة العلماء على أن ما أحدث في العبادات سواء كان ذلك زيادة أم نقصاً، وسواء كان ذلك قولاً أم فعلاً، ولم يكن هناك من أدلة الشرع العامة ما يجيزه فهو بدعة وضلالة وتغيير لدين الله بما لم يأذن به الله، فيجب الوقوف في جميع أنواع العبادات عند الحد الذي رسمه الشرع الشريف.

قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] وقال ﷺ: «عليكم بسنتي...» الحديث وقد ذكرناه أنفاً، وقال أيضاً: «اتبعوا ولا تبتدعوا، فإنما هلك من كان من قبلكم بما ابتدعوا في دينهم وتركوا سنن أنبيائهم، وقالوا بأرائهم فضلوا وأضلوا»، وقال ﷺ: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم...» فقد أخبر أن خير الناس مطلقاً قرنه، وذلك يقتضي تقديمهم في كل باب من أبواب الخير، فلو لم يكن في هذا الجمع إلا أنه مخالف لما ورد عن الرسول وصحابته وعن التابعين، بل وعن علماء القرآن في جميع العصور لكان ذلك كافياً في رده ومنعه.

على أنه قد ورد عن العلماء التصريح بإنكاره ورفضه، قال الإمام ابن الجوزي في كتابه «نقد العلم والعلماء» في باب تلبيس إبليس على القراء أن من تلبسه عليهم أن منهم من يجمع القراءات فيقول: ملك، مالك، ملاك وهذا لا يجوز؛ لأنه إخراج للقرآن عن نظمه اهـ. ثم نقل فتوى ابن تيمية المتقدمة وقال: والخلاصة أن الجمع في المحافل بدعة منكرة، لا ينبغي إقرارها ولا السكوت عليها، ويضاف إلى ذلك ما في هذا الجمع من التكرار الذي يقطع على السامع سلسلة تتابع المعاني ويضطره - طوعاً أو كرهاً - إلى أن يحصر ذهنه في التفكير في الروايات المختلفة التي تطرق سمعه، فيحول ذلك بينه وبين المقصود الأعظم من سماع القرآن وهو فهمه وتدبره، والانتفاع بما فيه من رشاد وهداية وعظة وعبرة.

وإني أعتقد أن السبب الحامل للقراء من ذوي الأصوات على الجمع في المحافل ما فيه من لفت الأنظار إليهم والتفاف القلوب حولهم، وما ينشأ عن ذلك من الشهرة وذيوع الصيت الذي يجلب لهم الثمرة المادية والمنفعة العاجلة، وإن في هذا الجمع من المثالب غير ما ذكر العُجْبَ والرياء والفخر والخيلاء وحب الظهور، والقصد إلى التفوق على الأقران.

إن بعض القراء يقصد من هذا الجمع - مع ما ذكر - التفنن بالآيات القرآنية على قواعد الموسيقى وقوانين النغم، لذلك نسمعه يقرأ الآية بنغمة خاصة ثم يعيدها برواية أخرى ليتحول بذلك إلى إعادة الآية بنغمة أخرى وهكذا.

ومن أقبح أنواع الجمع ما يسمونه الجمع الحرفي، وهو أن يعمد القارئ إلى كلمة مستعملة على روايات متعددة أو أوجه متنوعة، فيعيد هذه الكلمة بعدد ما فيها من الروايات أو الأوجه في نفس واحد فيقول مثلاً: وقالت هَيْتَ لك، وقالت هَيْتَ لك، وقالت هَيْتَ لك، وقالت هَيْتَ لك، وقالت هَيْتَ لك، يقصد القارئ بذلك الإغراب على السامعين وإيهامهم أن عنده من كثرة الروايات والأوجه ما ليس عند غيره، وكل من عنده أدنى مسكة من فهم أو ذوق يدرك أن هذا النوع مُخلٌ بنظم القرآن ومضجٍ لرونق التلاوة، ومذهب جمال الأداء، والقارئ الذي في قلبه بقية من دين وأثارة من توقير القرآن وتقديسه لا يرتكب هذه الجريمة النكراء في تلاوة كلام رب العالمين.

وقصارى القول أنه يجب على القارئ شرعاً أن يقرأ لراوٍ واحد، سواء كان حفصاً أو غيره، نعم إذا قرأ حزباً أو نصفه أو ربعه لراوٍ كورث مثلاً، وأراد أن يقرأ حزباً آخر فله أن ينتقل لراوٍ آخر، وعليه أن لا يقرأ لراوٍ مَّا إلا إذا كان واثقاً مما يقرأ متثبتاً من أصول الراوي وفرشه، فإذا شك في وجه أو طريق فعلية أن يدع ما يريبه إلى ما لا يريبه، ويقرأ بما هو متثبت منه حتى لا يخلط بين رواية ورواية،

وحتى لا يقرأ بما لم يرد عن الراوي الذي يقرأ له. انتهى.

هذا وقد قرظ الشيخ محمود شلتوت هذا الكتاب المشار إليه وقال: إن هذا السفر الجليل قد ضم من الأحكام ما يتصل بما يفعله بعض القراء من ترك بعض الآيات أثناء التلاوة ليستقبل بها عظيمًا، أو ليتجنب بها إنذارًا أو تخويفًا لا يناسب المقام ولا يناسب المزاج، فيعتمد المؤلف إلى بيان شناعة هذا الأمر وفداحته ومجافاته للأدب الذي ينبغي أن يتصف به قارئ القرآن، فإن فعله لعمده هذا كأنه يستدرك على الخالق ويُعقب عليه، إذ يدعي أنه أكثر أدبًا وأشد رعاية لشعور السامعين من القرآن الكريم.

ثم يقول: وكأنني بهذا النوع من القراء وهو يزعم أن عنده من الرحمة بالخلق والإشفاق عليهم ما ليس عند أرحم الراحمين، وما ليس عند المبعوث رحمة للعالمين، ولقد صدق المؤلف، فإن الله سبحانه العليم ببواطن الأمور كما أنزل على عبده آيات الوعد أنزل عليه آيات الوعيد، وكما أنزل آيات البشارة أنزل آيات التخويف، فليتق الله القراء فيما يقرؤون، وليعلموا أنهم بسلوكهم هذا يُشوشون على السامع، ويوقعونه في حيرة من الأمر، فوق أنهم يرتكبون أذى من مخالفتهم لمحكم سبك القرآن العظيم، وتربط آياته الكريمة، فإن ترتب الآية أمر توقفي ولا مجال للاجتهاد فيه ﴿وَمَا أَرْسَلُ فَحْدُوهُ وَمَا نَهَكُم عَنْهُ فَأَنْهَوْا﴾ [الحشر: ٧].

ثم قال: وكان من خير ما أعجبني في هذا الكتاب هو بيانه الواضح في حكم ما يقدم عليه كثير من القراء من الجمع بين القراءات في المحافل العامة التي ابتلي بها قراء القرآن في هذه الحقبة من الزمن الذي تبعثت فيه الأفهام عند السماع، وتبلبلت فيه الأفكار وبعدت عن التدبر والتفهم لكتاب الله، فلم تعد القراءة إلا أصواتًا موسيقية تطرق أذان السامعين حتى إنها لتحجب المعاني عن القلوب، رأيته يركّز تركيزًا قويًا على أنواع الجمع، فيعرض لها، يوضح حكم الشرع

فيها، ويصل عن طريق الدليل إلى قول قاطع ورأي حازم، وهو عدم جواز الجمع بين القراءات في الآية الواحدة أو الربع الواحد، وقد سبق أن بينا الموضوع وأدلينا برأينا فيه من عدم جوازه بالنسبة للقراء إلى الجماهير، وبعثنا به إلى إذاعة الجمهورية لينشر على الناس. انتهى.

وسئل الشيخ ابن تيمية عن قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»^(١)، هل هذه القراءات المنسوبة إلى القراء السبعة هي الأحرف السبعة أو واحد منها؟ وما السبب الذي أوجب الاختلاف بينهم... إلخ.

فأجاب بعد الإشارة إلى مصنف ابن أبي شامة في هذا الموضوع قائلاً: لا نزاع بين العلماء المعبرين أن الأحرف السبعة التي ذكرها النبي ﷺ ليست هي قراءات القراء السبعة المشهورة، بل أول من جمع قراءة هؤلاء هو الإمام أبو بكر بن مجاهد، وكان على رأس المئة الثالثة ببغداد، ولهذا قال من قال من أئمة القراء: لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة وإمام قرائها في زمنه، إلى أن قال: ومن هؤلاء من يقول بأن الترخيص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام لما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولاً فلما تذللت ألسنتهم بالقراءة، وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيراً عليهم وهو أرفق بهم أجمعوا على الحرف الذي كان في العريضة الأخيرة، ويقولون: إنه نسخ ما سوى ذلك.

إلى أن قال: وكذلك ليست هذه القراءات السبعة هي مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها باتفاق العلماء المعبرين، بل القراءات الثابتة عن أئمة القراء كالأعشى ويعقوب وخلف وأبي جعفر وشيبة بن نصاح وغيرهم، وهي بمنزلة القراءات الثابتة عن هؤلاء السبعة عند من ثبت ذلك عنده كما ثبت ذلك، وقال:

(١) تقدم تخريجه.

وأما قول السائل: ما السبب الذي أوجب الاختلاف بين القراء فيما احتمله خط المصحف؟ فهذا مرجعه إلى النقل واللغة العربية لتسويغ الشارع القراءة لهم بذلك كله، إذ ليس لأحد أن يقرأ قراءة بمجرد رأيه، بل القراءة سنة متبعة، وهم إذا اتفقوا على اتباع القرآن المكتوب في المصحف الإمامي، وقد قرأ بعضهم بالياء وبعضهم بالتاء لم يكن كل واحد منهم خارجاً عن المصحف، ومما يوضح ذلك أنهم يتفقون في بعض المواضع على ياءٍ أو تاءٍ ويتنوعون في بعض كما اتفقوا في قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ في موضع وتنوعوا في موضعين. وهكذا.

والاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب لا على المصاحف، كما في الحديث الصحيح: «وأنزلت عليك كتاباً لا يغسله الماء تقرأه نائماً ويقظان»^(١)، فأخبر أن كتابه لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء، بل يقرأه في كل حال كما جاء في نعت أمته «أناجيلهم في صدورهم»، بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتب. اهـ باختصار.

قلت: إن كون القراءات السبع لم تُجمع إلا في رأس المئة الثالثة هو مما يدل على بطلان مزاعم بعض القراء موافقة لحون أصواتهم بالصوت الذي نزل به القرآن ووصل إلينا من النبي ﷺ، فإنه من المستحيل أن يقرأ هكذا، ولو كان كما يزعمون لما استطاع قراءة سورة الأعراف بصلاة المغرب، بل يدخل وقت العشاء قبل انقضاء قراءته لها، وكذلك قراءته في ركعة من نوافل الليل البقرة والنساء وآل عمران، فإنه يطلع الصبح عليه لو قرأ كقراءتهم، وهذا مما يدل على أن الترتيل المأمور به هو التمهّل والتثبّت، قال ابن عباس: «ورتل القرآن أي بينه».

المقصود إيضاحه للسامع كي لا يعرفه شيء من الاشتباه اللفظي، وليس المراد به ما يفعله كثير من القراء الملحنين بالمد والتمطيط والإفراط في الغنة وتعقيد الوجه ووضع اليد على الخد والأذن والأنف، وهز الرأس والتمايل يمنة ويسرة، كشأن أهل الطرب والنشوة، فهذا خروج بالقرآن عن شرفه وعلو مرتبته إلى حد الغناء المذموم، وقد منع الصحابة والسلف ما هو أهون من هذا، كما منع أنس بن مالك قراءة زياد النميري وقال له: يا هذا ما هكذا كانوا يفعلون. والنقول عنهم كثيرة في منع قراءة الألحان والزيادة عن المؤلف، وقد ذكر القاضي أبو يعلى في الجامع أن النبي ﷺ ذكر أشرط الساعة وذكر أشياء، منها أن يتخذ القرآن مزامير، يقدمون أحدهم ليس بأقرئهم ولا أفضلهم إلا ليغنيهم غناء.

وقد شاهدنا ذلك في الوقت الذي ألفت فيه مسامع الناس الغناء، وقال السيوطي في «زوائد الروضة» بعد كراهته الإفراط في المد وفي إشباع الحركات حتى يتولد من الفتحة ألف، ومن الضمة واو، ومن الكسرة ياء أو يدغم في غير موضع الإدغام. قال: والصحيح أن الإفراط على هذا الوجه المذكور حرام يفسق به القارئ ويأثم به المستمع؛ لأنه عدل به عن نهجه القويم، ونقل النووي قول أقصى القضاة الماوردي في «الحاوي»: القراءة بالألحان الموضوعة إن أخرجت لفظ القرآن عن صيغته بإدخال حركات فيه، أو إخراج حركات منه، أو قصر ممدود أو مد مقصور، أو تمطيط يخفى به بعض اللفظ ويلتبس به المعنى فهو حرام يفسق به القارئ ويأثم به المستمع؛ لأنه عدل به عن نهجه القويم إلى الإعوجاج والله يقول: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾.

وقال النووي: هذا كلام أقصى القضاة، ثم قال: وهذا القسم من القراءة المحرمة مصيبة ابتلي بها بعض الجهلة الطغاة الغشمة الذين يقرءون على الجنائز وفي بعض المحافل، وهذه بدعة محرمة ظاهرة،

يأثم كل مستمع لها، ويأثم كل قادر على إزالتها وعلى النهي عنها إذا لم يفعل ذلك اهـ.

وقد رخص الماوردي القسم الثاني الذي لا يخرج اللحن عن لفظه بل يزيد في تحسينه، قلت: والمرخصون في التطريب والتغني بالصوت الجميل لا يقصدون بتأتًا ما اتخذ بعض أهل الأمصار فنًا موسيقيًا يكلون القارئ للترنيم على أوتار العود والعياذ بالله، ولا ما يسلك به القارئ الشطط والتكلف، وقد أحسن الإمام ابن القيم حيث قال: وفصل النزاع أن يقال: التطريب والتغني على وجهين:

الأول: ما اقتضته الطبيعة وسمحت به من غير تكلف ولا تمرين ولا تعليم، بل إذا خلى وطبعه واسترسلت طبيعته جاءت بذلك التطريب والتلحين فذلك جائز، وإن أعان طبيعته بفضل تزيين وتحسين، لما قال أبو موسى للنبي ﷺ: لو علمت أنك تسمع لحبرته لك تحبيرًا، والحزين من هاجه الطرب والحبط والشوق لا يملك من نفسه دفع التحزين والتطريب في القراءة، لكن النفوس تقبله وتستميله لموافقة الطبع، وعدم التكلفة والتصنع فيه، فهو مطبوع لا متطبع، كافٍ لا متكلف، فهذا هو الذي كان السلف يفعلونه ويستمعونه، وهو التغني الممدوح المحمود، وهو الذي يتأثر به التالي والسامع، وعلى هذا الوجه تحمل أدلة أرباب هذا القول كلها، وهو جواز التطريب والتغني.

الوجه الثاني: ما كان من ذلك صناعة من الصنائع، وليس في الطبع السماحة به، بل لا يحصل إلا بتكلف وتصنع وتمرّن لما يتعلم بأصوات الغناء بأنواع الألحان البسيطة والمركبة على إيقاعات مخصوصة وألوان مخترعة لا تحصل إلا بالتعلم والتكلف، فهذه هي التي كرهها السلف وعابوها وذمّوها، ومنعوا القراءة بها وأنكروا على من قرأ بها، وأدلة أرباب هذا القول - وهو منع التطريب - إنما تتناول هذا الوجه.

وبهذا التفصيل يزول الاشتباه ويتبين الصواب من غيره، وكل من له علم بأحوال السلف يعلم قطعاً أنهم بُرأوا من القراءة بالألحان الموسيقا المتكلفة التي هي إيقاعات وحركات موزونة معدودة محدودة، وأنهم أتقوا لله من أن يقرأوا بها ويسوغوها، ويعلم قطعاً أنهم كانوا يقرءون بالتحزين والتطريب، ويحسنون أصواتهم بالقرآن و يقرءونه بشجى تارة وبطرب تارة وبشوق أخرى، وهذا أمر بالطباع تقاضيه، ولم ينه عنه الشارع مع شدة تقاضي الطباع له، بل أرشد إليه وندب إليه وأخبر عن استماع الله لمن قرأ به، وقال: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن»، وفيه وجهان:

أحدهما: أنه إخبار بالواقع الذي كنا نفعله.

والثاني: أنه نفي لهدي من لم يفعله عن هديه وطريقته، والله أعلم اهـ. من «زاد المعاد».

وقال ابن كثير: فأما الأصوات بالنعلمات المحدثة المركبة على الأوزان والأوضاع الملهية والقانون الموسيقائي - كذا - فالقرآن ينزّه عن هذا ويُجَلُّ، ويعظم عن أن يسلك في أدائه هذا المذهب، وقد جاءت السنة بالزجر عن ذلك، قال ﷺ: «اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون أهل الفسق وأهل الكتابين، وسيجيء قوم من بعدي يُرَجِّعُونَ القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح، لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم»^(١)، أخرجه البيهقي والطبراني.

وعن أنس أنه سمع رجلاً يقرأ القرآن بهذي الألحان التي أحدث الناس، فأنكر ذلك ونهى عنه.

وهذا يدل على أنه محذور كبير، وهو قراءة القرآن بالألحان التي يسلك بها مذاهب الغناء، وقد نص الأئمة - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - على النهي عنه،

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٧٢٢٣).

فأما إن خرج به إلى التمثيط الذي يزيد به حرفاً أو ينقص حرفاً فقد اتفق العلماء على تحريمه، والله أعلم اهـ.

وقال القسطلاني في «شرح البخاري»: وقد علم مما ذكرناه أن ما أحدث المتكلفون بمعرفة الأوزان الموسيقية في كلام الله تعالى من الألحان والتطريب والتغني المستعمل في الغناء وفي الغزل على إيقاعات مخصوصة وأوزان مخترعة من أشنع البدع وأنكر المنكرات، وأنه يوجب عليهم التعزير، وعلى سامعيهم النكير، نعم إن كان التطريب والتغني مما اقتضته طبيعة القارئ وسمحت به من غير تكلف ولا تمرين ولا تعليم، ولم يخرج عن حد القراءة به فهذا جائز اهـ.

ومما قاله القرطبي في منع القراءة المتكلفة أن في الترجيح والتطريب همز ما ليس بمهموز، ومد ما ليس بمدود، فترجع الألف الواحدة ألفات، والواو واوات، والياء ياءات، فيؤدي ذلك إلى زيادة في القرآن وهو ممنوع.

قلت: ومن الصعوبة أن يتلافى ذلك بيسر وسهولة، فإن هذا خارج عن استطاعته خلاف مزاعم المفتونين، ونختم هذا البحث بما رواه الترمذي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «عرضت علي أجور أمتي، حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد، وعرضت علي ذنوب أمتي فلم أر ذنباً أعظم من سورة أوتيتها رجلٌ ثم نسيها»^(١)، ولهذا عدوا نسيان شيء من القرآن من الكبائر.

وهنا فوائد:

إحداها: إذا ابتدأ القارئ من وسط السورة فالأفضل أن يبتدئ من أول القصة ومن أول الكلام المرتبط بعبئه ببعض، وإذا أراد الوقف على آخر السورة فالأحسن أن يقف على منتهى القصة أو منتهى الكلام المرتبط بعبئه ببعض، ولا يتقيد بالأجزاء والأحزاب

(١) رواه أبو داود (٤٦١)، والترمذي (٢٩١٦).

والأعشار، مثال ذلك قوله تعالى في آية المحرمات من النساء: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣]، الذي بعده: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فلا ينبغي الوقوف على حد الآية الأولى لارتباطها بالمحصنات، وإنما يقف على الأقل عند قوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾؛ لأن ما بعدها مبتدأ الكلام فيما أحله الله بعد ما حرمه.

وكذا قوله في سورة النمل: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، لا يقف عليها لارتباطها بما بعدها: ﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ [النمل: ٥٦]، وكذا قوله في سورة الأحزاب: ﴿وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ لا يقف عندها لارتباطها بما بعدها وهو قوله: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ٣١]، فهذه لا يقف قبلها ولا يبتدأ بها، ولا يُبتدأ أيضًا بقوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ بل يقف عند قوله: ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ ثم يبتدأ بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ وإذا أراد الوقوف فلا يقف إلا عند قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ثم يبتدأ بقوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ فإن الوقف على آخر الحزب أو الجزء والابتداء بأول الحزب أو الجزء ليس بواجب ولا مستحسن شرعًا، إلا حيث يكون الكلام تامًا يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده، ولهذا المعنى قال العلماء: قراءة سورة قصيرة بكاملها أفضل من قراءة بعض سورة طويلة بقدرها، فإنه قد يخفى الارتباط على بعض الناس في بعض الأجيال.

ثانيها: إذا قرأ القرآن فليقرأ بتدبر وتفكر وروية وإمعان، حتى يلين قلبه وتخضع نفسه، وتستولي على مشاعره وأحاسيسه هيبة الله وخشيته، وعلى القارئ أن يستحضر في ذهنه أنه بين يدي مولاه، يناجيه بتلاوة كلامه، ويتقرب إليه بتلاوة خطابه، حتى يتم له التدبر والخشوع، وعليه أن يشغل قلبه في معنى ما يلفظ به، فيعرف ما ترمي إليه الآيات ويتأمل أوامرها ونواهيها، ثم يعرض عمله عليها، فإن كان على شيء من التقصير أقبل بكل جوارحه على ربه، واستغفر من

ذنبه، وإن كان سالگًا ما يرضى الله حمده وسأله الثبات والاستقامة، فالتدبر هو المقصود الأعظم من القراءة وبه تنشرح الصدور وتستنير القلوب، ومما قاله القرطبي: فمن قرأه ولم يتفكر فيه وهو أهل لأن يدركه بالتفكر كان كمن لم يقرأه ولم يصل إلى غرض القراءة، فإن القرآن يشتمل على آيات مختلفة الحقوق، فإذا ترك التفكير والتدبر فيما قرأ استوت الآيات كلها عنده، فلم يرع لواحدة منها حقها.

ثالثها: ثبت عن ابن مسعود والإمام أحمد أنهما سُئلا عن رجل يقرأ القرآن منكوسًا، فأجاب كل منهما بأن ذلك منكوس القلب، وذلك لأن تأليف القرآن توقيفي لا يجوز التلاعب فيه، قال بعض المحققين: ولهذا الترتيب حكم بالغة وأسرار سامية تكفل علماء المسلمين بكشفها وبيانها، وكان رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعون وعلماء الإسلام في سائر الأمصار والأعصار يقرءون القرآن على هذا الترتيب البديع والتنسيق المعجز الذي كان ولا يزال له أكبر الأثر في قلوب المسلمين.

هذا وقد أسلفت طرفًا جيدًا من أحكام القراءة وآداب القراء والدعائم التي يركزها القرآن في تفسير قوله سبحانه: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ فليرجع إليه.

وقوله سبحانه في الآية (١٧٦): ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمَرْتُ هَٰكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُخْتَيْنِ فَلَهُمَا النِّسَابَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾ يبين الله لكم أن تصلوا والله بكل شئ عليم ﴿١٧٦﴾

المشهور أنها نزلت بسبب قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ وقد تقدم الكلام في لفظ الكلالة اشتقاقًا ومدلولًا وما حصل من الإشكال في معناها، وأن الخلاف بعضه من تجسيم المغرضين ضد الشريعة، وبعضه من شدة

الورع والتقوى احتياطاً لحدود الله، وإلا فالكلالة من الألفاظ المفسرة التي لا إبهام فيها ولا إشكال، كما أن القرآن كله نور مبين: ﴿أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾، وفي الحديث أن النبي ﷺ قال: «يكفيك آية الصيف التي نزلت في آخر سورة النساء»^(١)، وليست على ما قاله أبو سلمة أنها التي نزلت أول السورة ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾، قال ابن عطية: قول رسول الله ﷺ: «يكفيك منها آية الصيف» بيان فيه كفاية وجلاء... ثم ذكر الخلاف الذي بينت منشأه، والله أعلم.

هذا وقد ختمت هذه السورة المباركة بهذه الآية كما بدئت أولاً بأحكام الأموال في اليتامى والوارثين وغيرهم، ليتشاكل المبدأ والمقطع، وكثيراً ما وقع ذلك في السور، وقد أوضحت الآية التي في أول السورة رقم (١١) حكم الرجل أو المرأة المورثين كلالة لم يُخَلَّفَا ولدًا ولا والدًا، وإنما خَلَفَا إخوة من الأم فجعل فرض الواحد منهما سدسًا ذكرًا كان أم أنثى، وجعل فرض ما زاد على الواحد الثلث شركاء فيه مهما كان عددهم بدون تفضيل الذكر على الأنثى كما هو مفهوم من لفظ: ﴿شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾، وذلك لأنهم ليسوا إخوة صلب يحكم لهم بحكم العصبية.

والآن في ختام السورة يستكمل الله الشطر الآخر من حكم وراثة الكلالة وهم إخوة الصلب الأشقاء، أو لأب ممن لا وارث لهم من أصول الميت وفروعه، لا آباء ولا أبناء يحلون محل الآباء ما خلفوه من إخوة الميت الذين من أصلابهم ذكورًا ونساءً، ولذا قال سبحانه: ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَٰلِكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ لأنها تنزل منزلة البنت عند فقدها، سواء كانت شقيقته أو من أبيه فالحكم واحد؛ لأنهما أخوات صلب، وإن قدر أن المتوفاة امرأة عن كلالة ولها أخ فإنه يرث جميع المال، وهذا هو المقصود بقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا﴾

إِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ؛ لأنه أقرب العصبية وإن كان وراءها عدة إخوان ورثوها جميعاً حسب أحكام التعصيب التي أسلفناها بالقرابة وبالقوة، فهذه ثلاث حالات.

والحالة الرابعة من أحوال الكلالة: إذا كان للميت أختان فأكثر فقد أفتى الله فيها بقوله: ﴿فَإِنْ كَانَتَا أُثْنَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ فميراث الأخوات الثلثين هو غاية الحد المفروض كالبننتين فأكثر، وقد مضى تفصيل ميراث البنات.

والحالة الخامسة: اجتماع الإخوان ذكوراً وإناثاً وهو المشار إليه بقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ كما هي القاعدة الشرعية في توريث البنات والذكور أول السورة: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾.

والمتفرنجون الذين نسوا حظاً مما ذكروا به، ولا يقدرّون الله حق قدره، بل يستدركون عليه أصبحوا يضيّقون ذرعاً بمضاعفة إرث الذكر على الأنثى لعدم إيمان بعضهم بالله، وتقليد البعض لأوروبا، وتأويل البعض لحالة التطور غير المنضبط ولا الثابت جرياً مع الدعاوى بلا تعقل، وضعفاً في العقيدة، وجهلاً بحقوق الله رب الناس ملك الناس إله الناس الذي لا يجوز اعتقاد حاكم ولا مشرع سواه، بل توجب حقوقه سبحانه رفض كل تشريع سوى تشريعه، فإن التلقي من الله وحده للتشريع في منهج الحياة ونظام المعيشة وقواعد الارتباطات كالتلقي منه للشعائر التعبدية سواء بسواء، فكما أن المسلم لا يتلقى أحكام الصلاة والزكاة والصوم والحج ونحوها من مصادر أوروبية ولا غيرها، فكذلك يجب عليه ألا يتلقى أي تشريع من تلك المصادر، بل ولا يستحسنه أبداً مهما كان، ولا ينخدع بأنواع التبليس، فيزيغ عن التوحيد، ويكون مشركاً بالله، فإن الله قال في استحلال الميتة: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِجْعَدُلُوكُمْ وَإِنْ أُطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾.

ولنترك القراء والسامعين مع الأستاذ الكبير الشيخ محمد البهي

الخولي حيث قال في هذه القضية ما نصه: قد يبدو - لأول وهلة - أن الإسلام ظلم البنت، إذ جعل لها نصف حظ أخيها من تركة الأب، وهذا فهم سطحي لا يلبث أن يبدو ما فيه من خطأ بقليل من التدبر، فإن الإسلام جعل عبء الأسرة وإنشاءها كله على الرجل، وأعفى منه المرأة، فعليه أن يدفع مهرًا لمن يتزوجها، وقد تكلفه خطبتها بعض الهدايا، ولا سيما ما نسميه بيننا الآن «شبكة» أما أخته فتقبض المهر، وما يقدم لها من الهدايا، فإذا عقد على خطيبته لزمته نفقتها من يوم العقد، فعليه أن يدبر لها نفقة الطعام والشراب واللباس والمسكن، أما أخته فلا تلتزم بشيء من ذلك متى صارت زوجة.

وعليه فوق ذلك نفقة من يرزق من الأولاد إذا لم يكن لهم مال، أما أخته فلا تلتزم لهم بشيء من ذلك، فنصيب الابن مُعَرَّضٌ للنقص بما ألقى عليه الإسلام من التزامات متوالية متجددة، ونصيب البنت معرض للزيادة بما تقبضه من مهر وهدايا، وبما يَعْلُهُ دخله إذا تَمَّرَته مع إعفائها من أي التزام شرعي مالي لزوجها وبيتها وبنيتها.

فهل كان العدالة أن يسوي الإسلام بينهما في الميراث، ثم يلقي على الابن ما يُلقى من الأعباء الثقيلة المستمرة ويعفيها من كل شيء؟ ولقد يقال إننا الآن في عصر خرجت فيه المرأة للعمل والكسب، وأصبحت تسهم مع زوجها بنصيب في نفقات البيت والأولاد، فزالت الظروف التي كانت تجعلها ربة بيت فقط معفاة من أي التزام، وبزوال هذه الظروف يزول المقتضى الذي يجعل للذكر من التركة مثل حظ الأنثيين، وتصبح التسوية بينهما في الميراث واجبة، وهذا قول ظاهر الوجهة باطن البطلان، خدع به بعضهم ولمحوا به إلى التسوية المأمولة، وصرحوا به لإبطال العمل بقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾.

فإن النساء خرجن للعمل والكسب في جميع ميادين الحياة، وأصبحن يقمن لأنفسهن بما كان الرجال يقومون به لهن، وصار قوله

تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ لا يعبر عن حقيقة واقعة في البيوت وصار في حكم القول الذي استنفذ أغراضه، ووجه بطلان هذا أنهم نظروا إلى خروج المرأة للعمل، ولم ينظروا إلى ما ينطوي عليه ذلك من آفات تعارض الخصائص الزوجية للأنوثة التي تؤدي بها أشرف القيم للحياة، أي إنه يعارض مشيئة الله تعالى في ناموسي الحياة الزوجية والأمومة، فهو بذلك عرف أو وضع لا يقره الإسلام؛ ذلك أن قول الله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾... إلخ ليس من قبيل إفادة خبر ما، أو ليس من قبيل عرض المفهوم الخبري لهذه العبارة، إنما هو تقرير لقانون اجتماعي من القوانين التي لا تنعقد روابط الأسرة إلا بها، فهو يخبر أن من الأسس التي يتكون منها بناء الأسرة أن يكون الرجل وحده مناط المسؤولية والتكليف بما هو ضروري للبيت من ضروب النفقة، وأن يكون قوامًا فعلاً بذلك، هذا من حيث الظاهر.

أما من حيث الباطن فيجب أن يكون مفهوم هذا القول الكريم قانونًا نفسيًا قائمًا بنفس كل منهما، مسلمًا به في رضئ وطمأنينة على ما كان في جيلنا الماضي، وعلى ما هو في أكثرية جيلنا الحالي، على اعتقاد أنه طاعة لله، وأنه أحد قوانين ترابطهما وانتظام معيشتهما ومن هنا نرى بطلان فهمهم السطحي لأمر الحياة ولكلام الله، وبطلان ما رتبوه على هذا الفهم الخاطئ من انتفاء المسوغات التي تجعل للرجل قيامًا على المرأة، وتجعل للبنث نصف حظ أخيها من الميراث. انتهى.

وأقول: إن المتفرنجين ليس عندهم سوى مغالطات وافتراضات مخالفة للحقيقة والواقع، ومرتكزة على التقليد الأعمى الذي يهيمنون فيه ويفخرون به، وإن عاكس العقل والفطرة، واصطدم بالواقع، بل وإن كان فيه مسخ للشخصية الإسلامية وجناية عليها، وخيانة لحقيقتها ومقامها العالي على حقيقة الغربيين ومقامهم.

هذا وإن افتراضاتهم منتقضة في نفسها زيادة على فساد قياسهم

فيها، وذلك لأمر:

أحدها: إنه ليس كل امرأة عاملة تتعاون مع زوجها في الإنفاق وكفاية حاجيات المنزل، بل إن أكثر المكتسبات يستأثرن بالدخل لأنفسهن عن أقرب قريب إلا لسبب قاسر أو انجبار نفسي خاص، أو ارتباط يضطرها إلى معونته ككونه ضامنًا لها في العمل، أو محرماً لها في التدريس ونحوه، وإلا فهي تطالبه بحقوقها كاملة دون مبالاة، وقد لا تعينه على حاجيات المنزل إلا إذا رضي بالخيانة الزوجية، فكان ديوثاً، وهذا حاصل عند المتميعين في الأخلاق والمنحطين بالشرف، تقليدًا للإفرنج ورفضًا للنزاهة والخصال الحميدة.

ثانيها: عدم التكافؤ غالبًا بين محصول الرجل والمرأة، وهذا شيء كثر الخوض فيه عند الغربيين، بحيث أصبح مشكلة صعبة الحل لوجود التفاوت الكبير في العمل كما ذكرنا طرفًا منه في تفسير قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾.

ثالثها: العجز الطبيعي في المرأة عن مواصلة الأعمال المرهقة التي يستطيع الرجل المثابرة عليها والتغلب على صعوبتها، وذلك بسبب التركيب العضوي والمزاجي الذي تختلف المرأة به اختلافًا كبيرًا لا جدال فيه، إذ مهما حاول المتعسفون الجدل فيها صفعتهم التقارير الطبية المسلمة.

رابعها: العوارض الطبيعية في المرأة التي تشترك مع طبيعة العجز الفطرية، وهذه العوارض تكون في الحيض الذي هو عادة شهرية، وفي الحمل الذي هو تسعة أشهر، والولادة والنفاس وما يحصل من تأثرها بذلك صحيًا ونفسيًا كما قرره الطب في علم الأحياء والتشريح، فقد قرر أساطين الطب في ذلك أن المرأة يحصل عليها في حيضها عدة تغييرات:

أحدها: تقل في جسمها قوة إمساك الحرارة، فتتخفف.

ثانيها: يبطئ النبض وينقص ضغط الدم ويقل عدد خلاياه.

ثالثها: تصاب الغدد الصماء واللويزتان والغدد اللمفاوية بالتغير.

رابعها: يختل الهضم وتضعف قوة التنفس.

خامسها: يتبلد الحس فتتكاسل الأعضاء وتتخالف الفطنة وقوة تركيز الفكر، ومن المقرر من النوازل في الحيض الصداع والتعب ووجع العظم وضعف الأعصاب وتخلف المزاج واضطراب المثانة وسوء الهضم والغثيان في بعض الحالات، وكل هذه التغيرات تدني المرأة الصحيحة إلى حالة المرض إدناء يستحيل معه التمتع بالقوى الكاملة.

وقرروا أن ما يحصل في الحمل أشد مما يحصل في الحيض، وحتى بعد الحمل تكون المرأة عرضة لأمراض متعددة تزيد في عجزها عن التكسب حسب الفطرة التي بسببها أعفاها القرآن عنه.

ولا شك أن الأمر مرجعه إلى الطبيعة الأصلية التي فطر الله عليها الجنسين، فإن إجراء كل منهما على نواميسه الفطرية هو الشيء الأصيل الذي يحقق ثمراته الخاصة الروحية والحسية، ويحقق الاتزان الصحيح، أما إذا أراد أحدهما أو أريد له أن يقوم مقام الآخر فإن معناه أنه يراد بالناموس إما أن يؤدي عمل ناموس آخر، كأن يراد لقانون الجاذبية أن يؤدي مهمة قانون التكاثف، أو يراد لقانون الأجسام الطافية أن يؤدي عمل المغناطيس وهو محال، لانحصار كل في خصائص معينة، وعجزه أن يخرج عنها أو يضيف إليها أخرى: ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾، ولذا ليس من نواميس الذكورة أن تعمل عمل المرأة، وليس من نواميس الأنوثة أن تؤدي مهمة الرجل، ولا عبرة بالشذوذات والنوادر فإنها لا يبنى عليها حكم، فضلاً عن أن تغير به قاعدة فطرية ربانية.

خامسها: إن قياس المرأة المسلمة في الشرق على المرأة الكافرة

في الغرب قياس فاسد تمام الفساد، لا من ناحية الوضع ولا من ناحية الاعتبار، لوجود الفوارق الاجتماعية في العادات والتشريع، فالغربيون يهتمون بأولادهم في سن الطفولة والصبا حتى يبلغوا الثامنة عشرة وبعدها لا يعرفونهم بشيء، ولا يعطفون على قضاياهم، ولا يبالون بسلوكهم مهما فسد اتجاههم ومرجت أخلاقهم، فليس لشرف العائلة عندهم قيمة، ولا للعفة وطهارة العرض قيمة، وإنما نظرتهم مادية بحتة، وتربيتهم تكون نتيجتها كترية البهائم لأولادها الصغار، ولا يكون في حسابهم شيء سوى الأنانية.

وبهذه الحال اضطرت المرأة إلى العمل في مصاف الرجال، لتنال العيش بالطرق الصالحة أو الطالحة، لما فقدته من عطف الآباء وضمان التشريع لكفائتها وصيانتها، وصار الشباب من الجنسين في أواخر العقد الثاني من أعمارهم أو منتصفه، وفي كل العقد الثالث وشطر من الرابع أو جميعه يتيهون بلا رعاية ولا ضمان اجتماعي، مما حمل المرأة عندهم على سلوك جميع أنواع التطرف والخروج عن أنوثتها، وإرخاص عرضها واشتغالها بكل عمل حتى كثرت البطالة في الرجال لمزاحمة النساء لهم في المعيشة، وقل النسل في الغرب لقلة الزواج الشرعي، وكثر الأولاد غير الشرعيين، وكثرت حوادث الإجهاض المهلك الذي أودى بحياة كثير من الفتيات على الرغم من استعمال الحبوب والحقن المانعة للحمل، والمجتمع المسلم في جميع الشرق في عافية من هذه المآسي ببركة التزامهم بتعاليم القرآن، وتعليل المتفرنجين المطالبين بخروج المرأة عن البيت للعمل بأنها تعصم نفسها وأولادها من الضياع وألا تكون عبئاً على سواها، هو تعليل بعيد عن واقعنا وشريعتنا وأخلاقنا، ولا ينطبق إلا على الغربيين فاقد المروءة والشهامة وحفظ الذمار.

و من الثابت الذي لا يقبل الجدل أن تأذي كرامة المرأة أو استنكافها أن تكون بلا عمل هو عرف أوروبي لا عربي ولا إسلامي؛

لأنه من عز البنت عندنا أن تكون في رعاية أبيها إلى الأبد، فمن المهانة أن تظل في سن معينة في غير تلك الرعاية إلا لرعاية أقوى، وهي رعاية الزوج الذي تكون عنده أم أسرة ومملكة في مملكة صغيرة، وما أسفه وأكفر وأفجر من يبذلون جهودهم المقبوحة الملعونة لاستعادة وجدان الأوروبيين لإحلاله مكان وجداننا، واستجلاب عارهم وشنارهم وقبائح أفعالهم وشحهم ولؤمهم لنتقمصه اقتداء بهم وإعجابًا، فتستبدل المرأة عندنا آدابًا مقبوحة مردولة بآداب فاضلة هذا عين المسخ والإكلال وتذويب الشخصية ومحوها، بدلًا من تدعيمها بالاستقلال المعنوي الذي هو أعظم وأكرم من كل استقلال.

وأيضًا فليس نقل عمل المرأة إلى خارج بيتها من مجد الدولة، بل على العكس هو هدم لوظيفتها الفطرية التي يحصل بها المجد الصحيح الفريد المنقطع النظير، وما يزعمونه من مجد هو هدم للمجد وقضاء عليه، فتفكيرهم معكوس وسعيهم منكوس والعياذ بالله.

ثم إنهم يظهر من تبريرهم الثالث لخروج المرأة عن البيت إلى العمل أنه لا اضطرارها للمساعدة وعولها للصغار، وتقصير أهلها والمجتمع في حقها مما لولاه لم تعمل، ومعلوم أن ذلك من فساد المجتمع وسوء تصورات الأولياء، وليس من فساد القاعدة الشرعية الفطرية، وإذن فمنطق العلاج في كل إصلاح هو إزالة الفساد نفسه، أي أصل العلة، لا أن نجعل أوضاع الفساد هي المتحكمة في توجيه التفكير وإملاء الحلول، فتخرج البنت لتعول أباهها، والأرملة لتعول أيتامها، فتبريراتهم التي يقدمونها تعتبر تسليمًا للعلة أو استسلامًا لها واكتفاء بعلاج أثرها، دون علاجها هي، وهذا واضح البطلان.

والعجب أنهم منذ ثمانين سنة يلوكون التظلم للمرأة في الميراث، وقد تغيرت أحوال الذين يقلدونهم ففرضوا ضرائب تصاعدية على التركة تبلغ إلى (٨٥ %) أو (٩٥ %) بحيث لا يبقى للورثة رجالًا ونساءً إلا النزر اليسير من الميراث، والباقي لمصلحة الدولة، وكثيرًا ما

يظلم المقدرون للتركة بزيادة أسعارها حتى يكون الورثة مطلوبين للدولة زيادة على ضياع إرثهم، وهؤلاء لا يزالون في غيهم سادرين يطالبون بمساواة المرأة في الميراث، بينما أصبح الجميع بلا ميراث، فعسى ألا يطالبوا المسلمين بتشريع ضريبة على الميراث تجعله يكون لمجد الدولة لا لعز المرأة ولا لعز أسرتها تقليدًا للأوروبيين والاشتراكيين فيما يفعلون.

وقد أشبعت الكلام على قضية المرأة ووظيفتها الأصلية التي هي لباب كل شيء في الحياة، وفندت مزاعم المتفرنجين وسخافاتهم المهزوزة المفضوحة في آية ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ وبينت خصائص الجنسين، وثمره قانون الزوجية الروحي المخالف لقوانين الطبيعة، وأن الرحمة والمودة مجعولة من الله ليست لمجرد الشهوة التي يبطلها ويعطلها عوارض أخرى، وأنه يجب على كل من الجنسين أن يحيا في نطاق طبيعته، ولا يتشبه بالآخر عبثًا بالفطرة، ولا يتمنى أحد حظ الآخر، وأوضحت وجوب القوامة وتفضيل الرجل بحدوده المشروعة له، وما يجب عليه فليرجع إلى ذلك.

وقوله سبحانه: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ أي يبين الله لكم كراهة أن تضلوا كما هو مذهب البصريين والمبرد وغيره، فهو مفعول من أجله، ومفعول «يبين» محذوف أي: «يبين الله لكم الحق»، وقرأ الكوفي والفراء والكسائي وتبعهم الزجاج: «لأن لا تضلوا»، وهو كقول القطامي:

رَأَيْنَا مَا رَأَى الْبَصْرَاءُ مِنَّا فَالَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تُبَاعَا
أي: أن لا تباعا.

وقال أبو عبيدة: حدثت الكسائي بما رواه ابن عمر مرفوعًا: «لا يدعون أحدكم على ولده أن يوافق من الله إجابة» فاستحسنه؛ لأنه بمعنى: «لثلا يوافق إجابة»، وقال الزجاج هو مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ

يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ﴿١﴾ أي: لئلا تزولا، ومذهب البصريين الذي هو حذف المضاف أسوغ وأشيع من حذف «لا». وفي إعرابها معنى آخر تركناه لأنه مرجوح.

هذا وإن ختام هذه الآية التي هي ختم السورة بهذه الجملة: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا﴾ فيه تركيز لشمول عقيدة التوحيد ومباني الإسلام لجميع شؤون الحياة من كل ناحية، وأن المسلم يجب عليه أن يرد الأمور كلها لله، ويربط تنظيم جميع الحقوق والواجبات والأموال وغيرها بشريعة الله دون من سواه بتاتاً، وأن اتباع غير ما بينه الله في وحيه ضلال من أساسه، ولا تحصل لهم الهداية إلا ببيان الله فقط، وما عداه ضلال بجميع أنواع الضلال، وليس بعد الحق الذي جاء به وحي الله إلا الضلال، فليس بينهما طريق ثالث ألبتة، ثم ختم الله الآية بقوله: ﴿وَاللَّهُ يَكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فأتى بالصيغة الجامعة الشاملة لجميع الأحوال من الميراث وغيره من سائر التشريع لعلاقات الأسر وعلاقات الجماعات كلها، إنه عليم بكل شيء، فلا يخفى عليه شيء مما تبدونه أو تخفونه من خضوعكم لأمر الله فيه، وتحكيمكم شريعته بكل قبول وتسليم، أو الشرود عن ذلك ومناذتكم إياه.

﴿واليك فوائد﴾

إحداها: قال صاحب «المنار»: وجملة القول أن الكلالة من الوارثين من كل وأعيا عن أن يصل إلى الميت الموروث بنفسه فهو يصل إليه بواسطة من يتصل نسبه به بالذات، وإنما النسب المتصل بالذات الأصل والفرع، وما علا من الأصول وسفل من الفروع هو عمود النسب، ولا يكون كلاله، فالكلالة من الوارثين إذن هم الحواشي الذين يدلون إلى الميت بواسطة الأبوين، أحدهما أو كليهما من الأطراف، والكلالة من الموروثين هو الذي يرثه غير الولد والوالد، فهذا ما كان يفهمه الصحابة لأنه المعروف في العربية ولا صحة لغيره، وما اشتبه بعضهم إلا لنفي الولد دون الوالد في هذه الآية. إلى

أن قال: والنكته في الاكتفاء بنفي الولد وعدم اشتراط نفي الوالد تظهر بوجوه:

١ - أنه داخل في مفهوم الكلاله لغة.

٢ - أن الأكثر أن الإنسان يموت عن تركه بعد موت والديه؛ لأن المال الذي يتركه إما أن يكون ورثه منهما، وإما أن يكون اكتسبه، وإنما يكون الكسب في سن الشباب والكهولة، ويقل في هذه الحال بقاء الوالدين فلم يراع في الذكر إيجازاً.

٣ - وهو العمدة أن عدم إرث الإخوة والأخوات مع الوالد الذي يدلون به قد علم من آيات الفرائض التي أنزلت أولاً وتقدمت في أوائل السورة، ومضت السنة في بيانها والعمل بها على ذلك، وعلم أيضاً من القاعدة القياسية المأخوذة من تلك الآيات ومن هذه الآية، وهي كون الأصل في الإرث أن يكون للذكر من كل صنف مثل حظ الأنثيين، ومن قاعدة حجب الوالد لأولاده قال تعالى في الآيات الأولى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبُوهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾، أي: والباقي وهو الثلثان لأبيه عملاً بالقاعدة: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾؛ لأن أولادها يحجبونها حجب نقصان، فيكون ثلثها سدساً والسدس الآخر يكون لهم، عند ابن عباس، وأما الجمهور فيقولون: إن الباقي كله للأب، لأن الآية بينت أن وجودهما ينقص فرضها ولم تفرض لهم شيئاً، وعلى كل قول ليس لهم فرض مع وجود الأب الذي يحجبهم حجب حرمان.

فلهذه الوجوه لم يكن لاشتراط عدم الأب فائدة، فترك إيجازاً للعلم به من لفظ الكلاله، ومن الآيات السابقة والقواعد الثابتة، وكذا من قول النبي ﷺ المبني على ما ذكر والمبين له وهو حديث: «ألحقوا الفرائض بأهلها؛ فما بقي فلأولى رجل ذكر»^(١)، وليس الاستغناء عن

نفي الوالد هنا مع إرادته إلا مثل الاستغناء عن اشتراط أن يكون هنا الفرض من بعد وصية يوصى بها أو دين، كل منهما علم مما قبله فاستغني عن إعادة ذكره، بل الاستغناء عن نفي الوالد هنا أقوى لما ذكرناه من العلم به من اللفظ، وكون الغالب أنه لا يوجد، وكونه إن وُجد يكون حجه لأولاده معلومًا قطعياً؛ لأنه منصوص ومقيس.

وإنما أطلت في هذه المسألة وكررت بعض المعاني لاضطراب المتقدمين والمتأخرين في الكلالة، وعدم الاطلاع على بيان تام في التوفيق بين ما جرى عليه جمهور الصحابة واتفق عليه المتأخرون، وبين عبارة القرآن المجيد. والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله انتهى.

ثانيها: من مباحث اللفظ والأسلوب في الآية أنها تدل على أن المعلوم من السياق له حكم المذكور في اللفظ، حتى في إعادة الضمير عليه، فلا يتعين تقدير لفظ المرء في بيان مرجع ضمير قوله: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا﴾ بل يصح أن تقول:

إن المعنى: وهو أي أخوها يرثها إلخ، ومثله قوله: ﴿إِنْ كَانَتْ﴾ وإن كانوا.

ثالثها: من مباحث تاريخ القرآن وأسباب نزوله ما روي من كون هذه الآية آخر آية نزلت، فقد روي عدة أحاديث في عدة آيات أنها آخر ما نزل من القرآن هذه وغيرها، ولكن عند سرد هذه الأحاديث والتأمل فيها يجد المتأمل أنه لا سبيل إلى القطع بآخر آية نزلت من القرآن، ولكن يستدل بها على أنها من آخر ما نزلت قطعاً، وذلك جمعاً بين الأحاديث التي منها أن آية الربا هي الأخيرة أو ما بعدها، أو أنها آخر آية في الفرائض، فقد وضع فيها الأسس المحققة للاستقرار الداخلي من أحكام الأسرة واليتامى والمال، وأصول الضمان الاجتماعي وأحكام الجماعة الإسلامية، وأصول التشريع

والعدالة، وألوان التمرد عليه ومكافحته، وأوضح أحكام النساء ورفع شأنهن الساقط في الجاهليات المختلفة الضاربة في الأرض، وشرع أحكام الزواج، وأبان ميثاقه الغليظ المتسامي عن أنواع الرق والتحكم، وقرر قوامه الرجال على النساء بالعدل، وحقوق كل من الزوجين على الآخر، وأنه ليس للرجل أن يسلب المرأة العمل الذي خلقت له، كما أنه ليس للمرأة أن تطمع فيما وراء مؤهلاتها الطبيعية: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ وبين الله أصناف النساء من الصلاح والنشوز وأحكام ذلك.

وأرشد الله فيها إلى تكافل الأمة ومسئولية بعضها عن بعض في حفظ المال وعدم التلاعب فيه أو الجناية عليه، وحفظ النفوس عما يؤول إلى التهارج وذلك بالتزام العدل في المعاملات المالية والأخلاقية، وأن المال الذي في يد بعض الأفراد قوام للجميع، ينتفعون به في تفريج الأزمات والكربات عن طريق الزكاة والتبرعات وأنواع التعاون، فالمال مال الله، يجب على صاحبه حسن التصرف فيه كما أمره الله، ومن يسلك الإسراف والبذخ والتبذير أو البخل والتقتير يحجر عليه من جهة، ويؤخذ منه الواجب قهراً من جهة أخرى، ولا شك أن أكل أموال الناس بالباطل يغرّس الحقد ويفضي إلى القتال، وكذلك منع حقوق المال المشروعة فيه فيحصل الاضطراب المخل بالأمن الداخلي.

وكذلك التماذي في ترك العدل ظلمًا وجورًا، وأن التقصير في حقوق المال والشح به في طرق الخير هو صفة المختالين الفخورين الذين لا يرون في الحياة إلا أنفسهم، ولا يقومون بشكر الله شكرًا عمليًا، وأوجب الله فيها أداء الأمانات والحكم بين الناس بالعدل، وأن الاعتماد في التشريع والحكم على غير وحي الله وما نبع منه ينافي الإيمان، وأن الإسلام لا يفرّق في العدل بين المسلم وغيره، وأن تساهل الحاكم لا يعفي المحكوم من الحق، وأن أساس الفضيلة هو

ترسّم أوامر الله ابتغاء مرضاته.

ثم أوضح الله طرفًا من أسس الاستقرار الخارجي كتكميل لما أوضحه في السورة قبلها، وقد أكمله بعدها في سورة التوبة والأنفال، وقد سبّحت هذه السورة سبحانه قويًا في (٣٥) آية من رقم (٧١ - ١٠٤) ذكر الله فيها وصايا سياسية وتعليمات عسكرية قوية جدًا لم تصل إليها التعاليم الفنية العسكرية حتى اليوم، وأوضح قيمة الصلاة العظيمة في شرعية صلاة الخوف، ثم أبان أحوال المنافقين وأخلاقهم السيئة ونواياهم الخبيثة، وجبنهم الذي جعلهم يطلبون العزة من الكفار، على عكس المؤمنين الذين يطلبونها من الله، فكتب الله للمؤمنين العزة ولهم الذلة، وقد ذكر طرفًا من أحوالهم بعد دعوته رد التنازع إلى الله والرسول، وقد كرر عدم غفران الشرك وسوء عاقبته، وأن أمر النجاة في الآخرة منوط بالإيمان الصحيح والعمل الصالح لا بالأمانى ولا الانتساب إلى دين أو نبي شريف.

ثم ذكر بيان طرف من أحوال الكتاب في الإيمان والكفر عودًا على بدء، فافتتح بحكم الجهر بالسوء من القول، وأن الأصل فيه الذم، وقد ذكر أهل الكتاب قبل ذلك بعد آية الوضوء وبين خبث طباعهم، وفي آخر السورة أقام حجته عليهم بمعاندتهم موسى وعبادتهم العجل ونقض الميثاق وقتل الأنبياء وإيذاء عيسى وأمه، وافتخارهم بدعوى قتله، وتكذيب الله لهم، وبيان حال الراسخين في العلم والفهم ثم أقام حجته بصحة نبوة خاتم رسله، حيث ذكر موكب الرسل الذين لا يصح الإيمان بهم إلا بالإيمان بمحمد، وأنه ليس بدعًا من الرسل، وقرر شهادته وملائكته بما أوحاه إلى رسوله، إذ جعله مقرونًا بالملأ الأعلى، وختم ذلك ببيان سوء حال من يكفر به، ودعا الناس كافة إلى الإيمان به، ثم أقام الحجة على النصارى وأبطل عقيدة التثليث وأثبت التوحيد ببيان حقيقة عيسى وأمه، وأنه لن يستنكف عن عبادته كالملائكة الذين خلقوا من غير أم أو أب، ثم نادى الناس كافة إلى

الإيمان بمحمد وما جاء به ﷺ، ثم ختمها بتكميل ميراث الكلالة. فإيا لها من سورة يبين الله فيها أصول الدولة الإسلامية ومهمات السياسة الإنسانية عامة والإسلام خاصة، وأهم فرائض الإسلام وأحكامه ونهايك بأحكام النساء والأهل والمواريث، ومحاضن المسلمين في النكاح وحقوق الزوجية، والإيمان والشرك والتوبة والقتال، وأحوال المنافقين وأهل الكتاب ودحض شبهاتهم، فهي أعظم السور الطوال فوائد وأحكامًا، ولهذا أسهبت في تفسيرها، والحمد لله على توفيقه.

وهنا تنبيهان جليлан:

أحدهما: أن أحكام الإسلام الحنيف ملائمة للفطرة، وصالحة مُصلحةٌ لأحوال الإنسانية، وخصوصًا الإرث الذي تولى الله قسمته وأوصانا بتنفيذها، فهو من أعظم التشريع ملائمة لفطرة البشر التي يكذبون من أجلها ويكذبون، ويبنون المنشآت الضخمة والمصانع، وبالبغون في عمارة الأرض بأنواع الغرس والحراثة، ويتنافسون في اكتساب المال، كل هذا ليس من أجل حياتهم المحدودة التي قد تكون قصيرة، ولكن من أجل الذراري الذين يرثونهم، والذين يرون فيهم امتدادًا لحياتهم، ذلك الشعور الفطري العميق الذي عمقه الله في الفطرة البشرية، فلتحقيق هذه الغاية البعيدة المدى وعلى أساسها يُقرر الإسلام شريعة الميراث ويتولى تقسيمها العليم الحكيم تنشيطًا لمجهود البشر، ودفعًا في آمالهم إلى ما لا نهاية له ليقوى سعيهم، وتكثر حركاتهم، وتتطور أعمالهم بازدياد.

وهذا من حكمة الله سبحانه لعمارة الأرض ومعيشة أهلها ورزق بعضهم من بعض، وما المحاولات التي بذلت وتبذل لتحطيم هذه القاعدة إلا محاولة لتحطيم الفطرة البشرية في أساسها، ليتحكم اليهود في مصائر الناس بقتل روح المنافسة، وشل المجهودات والحركات من جراء المذهب الشيوعي وذيوله، وما غررت به اليهود

الشيوعيين وأكثر الدول على وضع الضرائب الضخمة التصاعدية على تركات الموتى لتصير إلى الدولة لا إلى الورثة، فإن هذا خطره فظيع على مستقبل البشرية التي انشلت حركاتها، وضعف إنتاجها وتحكمت اليهودية العالمية بأسعارها وأرزاقها عقوبة من الله على تنكبهم عن الفطرة في تأليه البشر، والشروء عن ألوهية الله.

قال المرحوم قطب: وكل علاج يصادم الفطرة لا يفلح، ولا يصلح، ولا يبقى، وهناك غيره من العلاج الذي يُصلح الانحراف ولا يحطم الفطرة، ولكنه يحتاج إلى هدى وإيمان، وإلى خبرة بالنفس البشرية أعمق، وفكرة عن تكوينها أدق، وإلى فطرة خالية من الأحقاد الوبيلة التي تنزع إلى التحطيم والتنكيل أكثر مما ترمي إلى البناء والإصلاح، انتهى.

ثانيهما: نداءات الله في هذه السورة بلغت الأربعة عشر نداء، وللنداءات الإلهية اعتبارات مختلفة أحب أن أضعها أمام المسلم الدارس للقرآن مع تعليق بسيط لتكون بيده كقواعد كلية، يستنبط بها المقصود المستمد من مدلول ما نودي به.

فقد ابتدأ الله في هذه السورة بنداء الناس جميعاً ثلاثة نداءات، واحد في أولها واثنان في آخرها، ونادى المؤمنين تسعة نداءات في وسطها، ونادى أهل الكتاب مرتين في أوسطها وآخرها، وإن من يتأمل فقه الأحكام التي تضمنتها يجد أن النداء في كل آية قد اختار الله وصفاً من شأنه أن يبعث المخاطبين على الامتثال، ويغرس في نفوسهم المعاني الإنسانية والدينية التي تحفزهم على العمل بما فيها من أحكام وعلى الدعوة إليها، ويحول بينهم وبين الإعراض عنها أو التهاون في شأنها، ويلفت أنظارهم إلى أن التهاون فيها لا يتفق في نظر العقل والحكمة والحقيقة الواقعة التي يعترفون بها في أنفسهم، ويعرفها الناس عنهم من جهة الاتصاف بهذا الوصف.

ففي النداء ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ﴾، وفي قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ ﴿٧٦﴾ كلها نداء بهذا الوصف بالإنسانية التي هي الحقيقة المشتركة بين بني الإنسان التي جعلت منهم جميعاً أسرة واحدة ذات رحم واحد، ثم إن النداء بوصف الإنسانية فيه عنوان على خاصية العقل والإدراك المتميزة بهما عن جميع المخلوقات، فخاصية العقل والإدراك تقضي حتماً على غير المتخلي عنهما بمعرفة الخالق والقيام بحق شكره وتقواه، كما أن وحدة الحقيقة والرحم تدعو إلى تبادل العطف والرحمة، وأن يأخذ القوي من أبناء تلك الحقيقة وهذه الرحم بيد الضعيف منهم، وأن يُعني بالنظر في مصالحه ورعاية شؤونه.

وهذا من القواعد العظمى لسياسة بني الإنسان التي لو تمسكوا بها متدرّعين بتقوى الله لما عبثت بعقولهم شياطين الإنس من مجرمي الحروب وسُعاة الإفساد الذين يجسّدون الأنانية ويلهبون الأحقاد، ويحملون قلوب السباع وطبائع الخنازير.

وقد ركزت أول آية هذه السورة هذه القاعدة السياسية العظمى واحتوت على الحفز القوي نحو حقوق الضعفاء من اليتامى والنساء والسفهاء وذوي الحاجات، مما يشملهم النصح والرعاية في الأمانة والضمن الاجتماعي كما أوضحناه.

ثم إن هذه النداءات وجهت إلى منكري الحق من المشركين الذين خالفوا في قضية الألوهية وإلى أهل الكتاب الذين خالفوا في قضية الألوهية والرسالة وإن زعموا عبادة الإله، وهم يعبدون الأحياء ورجال الكهنوت، وطلب الله في ندائه للجميع الإيمان في ذلك بالحق الذي جاء به الرسول من الله الذي خلقهم ومنحهم العقل وجعله حجة عليهم وكلفهم بمقتضاه.



فهرس الموضوعات

- ٥ قوله ﷺ: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَعَآمَنْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِراً عَلِيماً﴾ (١٤٧): ٥
- ٨ قوله ﷺ: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعاً عَلِيماً﴾ (١٤٨): ٨
- ١٢ قوله ﷺ: ﴿إِن تُبْدُوا خَيْراً أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْواً قَدِيراً﴾ (١٤٩): ١٢
- ١٤ قوله ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً﴾ (١٥٠) أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقّاً وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُهِيناً ١٤
- ٢٤ قوله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفوراً رَّحِيماً﴾ (١٥٢): ٢٤
- ٢٦ قوله ﷺ: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تَنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً مِّنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهرةً فَآخَذَتْهُمْ الصَّعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَنْ ذَلِكَ وَعَاتَيْنَا مُوسَى سُلْطَاناً مُّبِيناً﴾ (١٥٣): ٢٦
- ٣٢ قوله ﷺ: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِثْقَلِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ادْخُلُوا أَبْوََابَ سِجْدَا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِّيثَاقاً عَلِيْماً﴾ (١٥٤): ٣٢
- ٣٥ قوله ﷺ: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِثْقَلَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بَيَّانَتْ اللَّهُ وَقَلِيلُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ (١٥٥): ٣٥

- ٤٣ قوله ﷺ: ﴿وَكُفِّرْهُمْ وَقُولِهِمْ عَلَىٰ مَرِّمَ بُهْتَنًا عَظِيمًا ۝١٥٦﴾: ٤٣
- ٤٤ قوله ﷺ: ﴿وَقُولِهِمْ إِنَّا قُلْنَا لِلنَّبِيِّ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قُلُّوهُ وَمَا صَلَّوْهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ وَمَا قُلُّوهُ يَقِينًا ۝١٥٧﴾: ٤٤
- ٤٤ قوله ﷺ: ﴿وَلَا يَنْفَعُ الظَّنَّ إِلَّا لِلْيَوْمِ الَّذِي يَمُوتُ فِيهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ۝١٥٨﴾: ٤٤
- ٧٨ قوله ﷺ: ﴿فِي ظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ۝١٥٩﴾: ٧٨
- ٢١٥ قوله ﷺ: ﴿لَٰكِن الرَّاٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِيْنَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُوْنَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُوْنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ۝١٦٠﴾: ٢١٥
- ٢١٨ قوله ﷺ: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّنَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآدَمَ دَاوُدَ زَكَرِيَّا وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝١٦١﴾: ٢١٨
- ٢٢١ قوله ﷺ: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ۝١٦٢﴾: ٢٢١
- ٣١٤ قوله ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا ۝١٦٣﴾: ٣١٤
- ٣٤٧ قوله ﷺ: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَتَأْمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝١٦٤﴾: ٣٤٧

٣٥٥ ﴿١٧٠﴾ :

قوله ﷻ: ﴿يَتَاهَلُ الْكِتَابَ لَا تَعْلَمُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿١٧١﴾﴾ : ٣٦٤

قوله ﷻ: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴿١٧٢﴾﴾ : ٥٢١

قوله ﷻ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنَكَفُوا فَسَيَكْثُرُونَ فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٧٣﴾﴾ : ٥٣٣

قوله ﷻ: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ﴿١٧٤﴾ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَأَعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿١٧٥﴾﴾ : ٥٣٨

قوله ﷻ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمَرُوا هَلَاكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثِيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٧٦﴾﴾ : ٥٨٨

فهرس الموضوعات ٦٠٦

